

مركز دراسات الوحدة العربية

التعاون العسكري العربي

طلعت احمد مسلّم

التعاون العسكري العربي





مركز دراسات الوحدة العربية

التعاون العسكري العربي

طلعت احمد مسلّم

«الآراء الـواردة في هـذا الكتـاب لا تعـبر بـالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مـركز دراسـات الوحـدة العربيـة»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى: بيروت، ايار/مايو ١٩٩٠

المحتويات

مُقَدِّمَة

تعرض أمن المجتمع العربي لأخطار وتهديدات على مدى قرون طويلة أدت إلى خضوعه لقوى أجنبية سيطرت على مسيرته وأعاقت تقدمه نحو المستقبل المشرق الذي كان يرنو إليه والذي كان جديراً به. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ انحسار النظام الاستعماري العالمي عن المنطقة. ولكنه، وهو ينسحب منها، عمد إلى تجزئة الاقليم العربي إلى دول ودويلات صغيرة، ومنح لقوى مجاورة له، ولقوى استوردها من الخارج، حقوقاً على أرض الاقليم العربي ووفر لها امكانات سمحت لها بتعريض أمن هذه الدول للخطر وتهديدها. وفي ظل التجزئة وبقايا الاستعمار، مع التخلف الناتج من طول فترة هذا الاستعمار، كان من الصعب، بل من المستحيل، على هذه الدول الناشئة أن تواجه هذه التهديدات، وأن تستطيع تحقيق أمن شعوبها بامكاناتها. وقد أراد الاستعمار بذلك أن تبقى هذه الدول تابعة له محتاجة إليه في أدق خصوصياتها وأهم حاجاتها وهي تحقيق أمنها.

كان من الطبيعي إزاء هذا التهديد أن تسعى الدول العربية الناشئة إلى التعاون فيما بينها لدرء الخطر المشترك مستلهمة في ذلك دروس التاريخ حينما تعاونت في مواجهة الأخطار الخارجية، وإن كانت حينئذ تتعاون تحت راية الدولة الاسلامية. إلا أن دروس التاريخ أيضاً أوضحت أنه كان هناك دائماً فرق بين الشعوب التي أسلمت وتعربت، أي جعلت العربية لغة لها، والشعوب التي أسلمت ولم تتعرب. وأصبحت تلك الدول الاسلامية التي تعربت من أكبر القوى في العالم تهيئة لأن تشكل وحدة سياسية واجتماعية مترابطة تجمعها أواصر الثقافة واللغة والدين والتاريخ والاتصال الجغرافي. لذا كان من الطبيعي أن تسعى هذه الدول العربية، ضمن ما تسعى، إلى التعاون العسكري في مواجهة الأخطار، بخاصة الخارجية منها.

وقد مرت محاولات التعاون العربي عموماً والتعاون العربي العسكري بشكل خاص بمراحل مختلفة حققت فيها قليلاً من النجاح وكثيراً من الفشل. لكن تجربة التعاون العسكري

العربي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي عام ۱۹۷۳ كانت ملهمة وباعثة إلى إحياء الأمل في تحقيق تعاون عسكري عربي فعال، يضمن للشعب العربي الحد الأدنى المقبول من الأمن، على أمل الوصول إلى الحد اللازم من هذا الأمن، الأمر الذي جعل هذا التعاون موضوعاً لدراسات سابقة بعضها في ظل المفهوم الواسع للأمن، وقليل منها متخصص في التعاون العسكري العربي. إلّا أن أغلب هذه الدراسات قد اتخذ الطابع التاريخي محاولاً الاستفادة منه في المستقبل، كما نحا في أغلبه إلى نظرة مثالية تستلهم وضعاً مثالياً لتحقيق الأمن غير مرتبط كثيراً بالواقع المعاش، الأمر الذي يوحي للقارىء أحياناً أنه قفزة من الواقع إلى الحلم لا ترتبط كثيراً بخطوات تمهيدية عملية على الطريق من الواقع إلى الهدف. من هنا جاءت هذه المحاولة لتناول موضوع التعاون العسكري العربي لتجمع بين النظرة الشاملة إلى الأمن العربي، ودروس التجارب الماضية لهذا التعاون، والاستفادة من التجارب الأخرى للتعاون العسكري عموماً، في محاولة وضع تصور مناسب لمستقبل التعاون العسكري العربي، محددة مداخل لهذا التعاون في ضوء دراسة متأنية لايجابيات التجارب السابقة وسلبياتها، ساعية إلى تحديد خطوات للوصول إلى الهدف المنشود.

وهكذا تبدأ الدراسة ببحث الأمن القومي العربي مع التركيز على الجانب العسكري وتأثير الموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، والموارد البشرية وخصائصها فيه، وتأثير هذه الموارد في هذا الأمن. يلي ذلك دراسة التهديدات الموجهة إلى هذا الأمن مستوضحة مصادر التهديد وأساليبه ووسائله التاريخية والحالية والمستقبلية. وفي ضوء ذلك تنتقل الدراسة إلى امكانية مواجهة هذه التهديدات منفردة ومجتمعة ومدى قدرة الأقطار العربية، كل على حدة، على مواجهة هذه التهديدات ودراسة البدائل الممكنة لمواجهتها، وموقع التعاون العسكري بين هذه البدائل ومدى حتميته. وبعد توصل الدراسة إلى أهمية التعاون العسكري، تنتقل إلى دراسة أنماط التعاون العسكري الحالية العالمية بين الكتل المتصارعة وبين الدول خارج هذه الكتل، في محاولة للاستفادة بما يناسب التعاون العسكري العربي منها. ثم تنتقل الدراسة إلى تجارب التعاون العسكري العربي في التاريخ الحديث ليس لتقويمها والحكم عليها، وانما للخروج بايجابيات التجربة وسلبياتها لتكون نوراً على الطريق وعلامات تحذير من مخاطره.

من خلال ذلك تخرج الدراسة بإشكاليات التعاون العسكري العربي التي توضح المصاعب التي حالت وتحول دون تحقيق تعاون عسكري فعال، وتحاول أن تطرح حلولاً لهذه الإشكاليات تتوخى، قدر الإمكان، أن تكون حلولاً منطقية وعملية وتدريجية. وازاء الواقع المعاش، الذي لا يمكن القفز من فوق حواجزه، تطرح الدراسة مداخل مبدئية للتعاون العسكري العربي في الظروف الحالية للمجتمع العربي. وايماناً بأن التعاون العربي لا يمكن أن يتحقق بالطرق الإدارية ومن خلال الأجهزة البيروقراطية وحدها، تطرح الدراسة أمام القوى الشعبية العربية، بما اكتسبته من علم وخبرة من خلال تجارب الماضي وما تحمله في قلوبها من ايمان واخلاص للقضية العربية، بعض الامكانات لمساهمتها، وبخاصة من خلال مراكز الدراسات والبحوث، في تحقيق بعض لوازم التعاون العسكري العربي كمدخل لتحقيقه على مدى أطول.

وقد كان التصنيع الحربي العربي المشترك أحد المداخل المطروحة دائماً لتحقيق التعاون العسكري العربي، الذي ما ان بدأت الخطوات العربية تطرقه حتى تراجعت وسدت أمامها المنافذ. ونظراً إلى تداخل الآراء حول هذا الموضوع وتراوحها بين نظرة حالمة مفرطة في التفاؤل ونظرة متجمدة مفرطة في التشاؤم، حاولت الدراسة أن تجد للتصنيع الحربي العربي المشترك طريقاً بين هذا وذاك في ضوء ما تحقق فعلاً من جهود في مجال الحصول على الأسلحة وتصنيعها، وفي ضوء خصائص السوق العالمية لتجارة السلاح وصناعته.

وأخيراً انتقلت الدراسة إلى محاولة استشراف مستقبل التعاون العسكري العربي في محاولة جديدة لوضع تصور لهذا المستقبل راعت ألا يكون تصوراً جامداً بعيداً عن رؤية هذا المستقبل بوضوح بل يكون طريقاً في اتجاه الهدف تاركاً صورة هذا الهدف وتشكيله الدقيق لظروف الزمن. لكن ذلك تطلب أيضاً نوعاً من المرونة في هذا وذاك، فلم يكن الطريق شديد التحديد بحيث يضيع الهدف بانحراف بسيط في هذا الاتجاه أو ذاك، ولا كان الهدف دقيقاً شديد التحديد لا يقبل التغير مع تغير الظروف بل هو في النهاية تحديد لخطوط عريضة، ولصورة مفصلة للهدف ليست عامة تضيع فيها المعالم، ولا هي شديدة التحديد لا تحتمل تعديلاً هنا أو هناك. وقد أولت الدراسة اهتماماً خاصاً بموضوعين رأت أن لهما أهمية خاصة في مجال مستقبل التعاون العسكري العربي هما التخطيط الاستراتيجي العربي وأساليب ادارة الصراع.

ولاحظت الدراسة أن الموضوع متسع وشامل، وأنه يصعب تغطيته بدقة وبكل تفاصيله من خلال كتاب واحد، إذ يمكن أن يكون كل فصل منه موضوعاً لدراسة منفصلة أكثر دقة وتفصيلاً، كما أن بعض الموضوعات، وبخاصة ما يتعلق بالجدوى الاقتصادية للتصنيع الحربي العربي المشترك وبتمويل التعاون العسكري العربي، تحتاج إلى دراسة أكثر تخصصاً لا يتسع لها الكتاب، ومحاولة عرضها في الكتاب قد تجعله من الضخامة بحيث يصعب متابعة مواده بشكل متسلسل، ولذلك رأت الدراسة أن تتناول موضوعاته الرئيسية دون تفصيل.

وقد حاولت الدراسة قدر الإمكان تزويد الكتاب بالرسوم والخرائط والجداول اللازمة دون اسراف في ذلك، إذ إن أهم النتائج المستخلصة منها واردة في متن الدراسة، وإن المزيد من المعلومات والتفاصيل يمكن الرجوع إليه في المراجع المتخصصة المتوافرة، التي يكون دور الباحث فيها هو نقل المعلومات لا أكثر ولا أقل.

كما استعانت الدراسة بكثير من المراجع المتخصصة في المجالات المختلفة موضوع البحث وبمقابلات مع بعض المهتمين وذوي الخبرة السابقة في مجال البحث، واستفادت بصفة خاصة من الدراسات التي أعدها كل من اللواء أ.ح. بهي الدين محمد نوفل، الذي عمل رئيساً لعمليات القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية التي أشرفت على تخطيط التعاون العسكري العربي وتنفيذه عام ١٩٧٣، واللواء الركن عبد الرزاق الدردري، الذي عمل رئيساً لعمليات القوات المسلحة السورية ويعمل حالياً رئيساً للإدارة العسكرية بالأمانة

العسكرية لجامعة الدول العربية، واللواء الركن حسن البدري الذي عمل رئيساً لمجموعة عمليات اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا نظراً إلى أهمية الخبرة التي اكتسبها الباحثون، بخاصة انهم كانوا في مواقع لا تجبرهم على اتخاذ مواقف الدفاع عن القرارات التي اتخذت في فترة مسؤولياتهم بقدر مشاركتهم القريبة والفعالة في صنع القرارات.

وأعتقد أن الكتاب بقدر ما هو محاولة لتصور التعاون العسكري العربي وطرح لأفكار تتعلق بهذا الموضوع، فهو في الوقت نفسه دعوة للمفكرين والباحثين العرب إلى متابعة الموضوع وبخاصة التفاصيل التي أشارت إليها الدراسة. ومن المأمول أن تكون هذه الدراسة مفيدة للمهتمين بالأمن القومي العربي عموماً والاستراتيجية العسكرية العربية بشكل خاص، كما تكون موضع اهتمام دارسي الاستراتيجية العسكرية والتاريخ العسكري والتاريخ العربي عموماً.

وينبغي أن نذكر فضل الذين ساعدوا على اتمام هذه الدراسة بما بذلوه من جهد وتعاون، وعلى رأسهم د. خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، والعاملون في الأمانة العامة في جامعة الدول العربية وبخاصة اللواء الركن عبد الرزاق الدردري ود. هيثم كيلاني، وباقي أعضاء هذه الإدارة الذين لم يدخروا وسعاً في المعاونة في مجال الدراسة، وكذلك مركز التوثيق والمعلومات في جامعة الدول العربية وتحديداً السيدة فارعة الزهاوي والسيدة أمينة ممدوح طه، وكذلك أ. جميل مطر ود. مجدي حماد. ولا ينكر فضل الاخوة أعضاء الهيئة العلمية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام بخاصة مديره أ. السيد يسين ود. عبد المنعم سعيد ود. أسامة الغزالي حرب ود. محمد السيد السعيد والمسؤولتين عن مكتبة المركز السيدة ثريا حميدة والآنسة مارسيل، إضافة إلى الاخوة الآخرين في المركز. وكذلك لا بد من تحية واجبة إلى أستاذ جيل من العسكريين ينتمي إليه المؤلف ولم يبخل بتقديم كل العون له، هو اللواء أركان حرب بهي الدين محمد نوفل. ويذكر المؤلف فضل كل من أ. مجدي علي عطية الذي كان له دور بارز في معاونته في جمع المادة العلمية اللازمة للدراسة، وأ. سمير شحاته الذي عاونه في كتابة النسخة الأولية على الآلة الكاتبة. أما رفاق المكتب: أ. ألفت آغا وأ. حسن أبو طالب وأ. نبيل عبد الفتاح ود. يحيى الشيمي وأ. أمال سعد، فقد قدموا معاونتهم الأخوية المخلصة بلا حدود.

وبعد الاعتراف بفضل الجميع في خروج الدراسة على ما هي عليه، لا بد من الاشارة إلى أن المؤلف يتحمل المسؤولية كاملة عن كل ما جاء في الكتاب، وإذا كان لهم الفضل فإن أي نقص في الدراسة إنما يتحمله المؤلف وحده.

وقبل كل هذا وبعده، فالحمد والشكر كله لله الذي أمد المؤلف بقوة كي يواصل العمل على إنهاء الدراسة، ويدعوه أن يكون الكتاب خطوة على طريق تحقيق أمن الأمة العربية وعزتها ووحدتها.

الفصل الأول

تأثير الموقع الجغرافي في الأمن القومي العربي والدفاع عنه

يجمع الكتّاب العرب المهتمون بموضوعات الأمن القومي على أن مفهومه ما زال هشاً وأنه يحتاج إلى تحديد دقيق لمدلوله وعناصره. وعادة ما يثيرون التمييز بين الأمن القومي والأمن الاقليمي، وأمن الدولة، وأمن النظام؛ وكثيراً ما تختلف المفاهيم والمدلولات والعناصر بين مفهوم وآخر. إلا أنه مهما اختلفت المفاهيم فلا شك في أن الدفاع عن الجماعة القومية هو أحد عناصر الأمن القومي العربي، بمعنى أن الأمن القومي يضم بين عناصره الدفاع عن المجتمع القومي ضد عناصر التهديد الخارجية، وأنه وإن أصبح يختلف عن بعض المفاهيم القديمة التي ركزت على المفهوم العسكري للأمن القومي فقط متجاهلة الجوانب المجتمعية، فهو لم يستبعد الجانب العسكري للأمن، بل ما زال يعدُّه جانباً مهماً من جوانب الأمن القومي.

وعلى النمط نفسه يجد القارىء للأدبيات التي تتناول موضوعات الأمن القومي عموماً، والأمن القومي العربي بصفة خاصة، أنه رغم التركيز في كثير منها على الجانب المجتمعي للأمن القومي، والعمل على فصله عن الأمن الاقليمي وأمن الدولة وأمن النظام، فإننا نجد في الوقت نفسه أن الحديث عن الاقليم والدولة، بل ربما عن النظام أحياناً، ملازم للحديث عن الأمن القومي. ولا بد من التسليم أنه لا غرابة في ذلك، إذ إن المجتمع لا بد من أن يرتبط بشكل أو بآخر بوجود اقليم قومي تعيش عليه الجماعة القومية وينتمي إليه أفراد الجماعة القومية الذين لا يعيشون على أرض الإقليم، وانه يصعب تصور إمكان تحقيق أمن قومي لجماعة قومية لا ترتبط بإقليم أو تنتمي إليه، ولا شك في أن الجماعات القومية التي حرمت من إقليمها القومي مثل شعب فلسطين وشعب جنوب افريقيا تجد صعوبة بالغة في الحفاظ على أمنها القومي، بل يمكن القول إن أمنها مستباح لغيرها طالما أنها لا تسيطر على إقليمها القومي. ويستطيع الباحث أيضاً أن يستنتج علاقة متشابهة ـ وإن كانت غير مماثلة ـ للأمن القومي بأمن الدولة، إذ إنه لا بد من وجود تنظيم للواجبات والمسؤوليات داخل الجماعة،

يحدد المسؤولية عن المحافظة على أمن المجتمع (الأمن القومي)، وهذا التنظيم هو في النهاية الهيكل التنظيمي لجهاز الدولة، حيث تنطبق أبعاد أمن المجتمع على أمن الدولة إذا كانت الدولة بإقليمها وتنظيمها هي التجسيد الطبيعي والكامل للمجتمع. وعندما يكون النظام الحاكم للدولة ممثلاً حقيقياً لقوى المجتمع وأمانيه وحريصاً على مصالحه فإن أمن نظام الحكم يصبح عاملاً رئيسياً في أمن الدولة الذي ينطبق على أمن الإقليم، الذي هو في الوقت نفسه تجسيد واقعي لأمن الجماعة القومية (المجتمع) التي تعيش على هذا الاقليم.

ومهما اختلف مفهوم الأمن القومي لدى المهتمين بالأمن، فإننا سنجد دائماً رابطة ما بين المفهوم والاقليم. فيذكر اللواء عدلي حسن سعيد ما يفهم منه أن الأمن القومي يعني تنسيق ركائز تأمين الأمة من الداخل، ودفع التهديد المحتمل من الخارج[1]. ثم هو يربط هذا المفهوم بالإقليم بأن يناقش «الموقع الجغرافي للوطن العربي»[2]. بينما يذكر حامد ربيع أن الأمن القومي «يعني في جوهره مجموعة من القواعد حيث تجاوزها لا بد وأن يقابل بطريقة مباشرة بإصرار عنيف لحماية الكيان الذاتي»[3]. ثم هو يقول «إن مفهوم الأمن القومي هو عملية تطويع سياسية لعناصر الضعف الاستراتيجي للوضع الاقليمي لدولة معينة»[4]. ويرى علي الدين هلال أن مضمون الأمن القومي العربي هو «تعبير عن الأمة الواحدة التي - رغم التجزئة السياسية - تمتلك مصيراً مشتركاً وتواجه تهديدات وأخطاراً متماثلة»[5]. ثم إنه، وهو يعلل بعد هذا المضمون عن السياسات العربية الراهنة، يعيدها جزئياً إلى «اعتبارات الموقع الجغرافي والخصوصيات التاريخية»[6]، ثم يتحدث عن خبرة السبعينات والإطار الاقليمي والدولي وهو يقول إن «اقامة اسرائيل من ناحية أخرى منعت الاتصال الجغرافي المباشر بين مصر والمشرق العربي»[7]. ويكتب عبد المنعم المشاط «إن تحليلنا يتبنى حقيقة أن النظام العربي إنما يكوّن اقليمياً متكاملاً أو نظاماً فرعياً هو النظام الاقليمي العربي»[8]. وهو يفترض أن الأمن الاقليمي العربي لا يمكن التخلي عنه مهما كان مقدار ما تم تحقيقه على مستوى الدولة أو المستوى المحلي؛ معنى ذلك أن الأمن القومي العربي يتمتع بدينامية ذاتية[9]. ويذكر أحمد فؤاد رسلان أن «ضمان بقاء الدولة والمجتمع السياسي وتأكيد لاستمرار أحد عناصر أربعة حول مفهوم الأمن

---

(1) عدلي حسن سعيد، **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١١.

(2) المصدر نفسه، ص ٢٠ - ٢١.

(3) حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص ٧٣.

(4) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(5) علي الدين هلال، **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم** (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٧.

(6) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(7) المصدر نفسه.

(8) عبد المنعم المشاط، «البعد الأمني للصراع العربي الاسرائيلي،» **المنار**، العدد ٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٥)، ص ٣٩.

(9) المصدر نفسه.

القومي ليست موضعاً للمناقشة»[10]. ثم يحصر المعطيات الموضوعية للأمن القومي في عناصر أربعة هي: المعطيات الجغرافية، العامل البشري، الموارد الاقتصادية والقانون الدولي العام[11] ويعد المعطيات الجغرافية بمثابة الخلفية المتينة للمعطيات الاستراتيجية.

يبدو مما سبق مدى ارتباط العوامل الجغرافية، سواء باعتبارها وضعاً جغرافياً اقليمياً أو باعتبارها طبيعة جغرافية لـلإقليم القومي، بمفهوم الأمن القومي. فالأمن القومي يرتبط بعوامل خارجية وبعناصر الإقليم الذي ينتمي إليه الإقليم القومي، وبعناصر موقع هذا الإقليم القومي من العالم، وبالطبيعة الجغرافية للإقليم القومي باعتباره جزءاً من الوجود الاستراتيجي العربي. ومن الطبيعي ألا تكون هذه العوامل الجغرافية هي العوامل الوحيدة التي ترتبط بمفهوم الأمن القومي، ولكنها تقف على رأس هذه العوامل.

أولاً: تأثير الموقع الجغرافي للإقليم العربي في الأمن القومي

يتميز موقع الاقليم العربي بأنه:

١ ـ يتحكم في أغلب العلاقات الدائمة بين قارات العالم القديم وفي جزء مهم من علاقات العالم الجديد بالقديم.

٢ ـ يتحكم في مداخل البحرين المتوسط والأحمر.

٣ ـ قريب نسبياً من كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وغربي أوروبا.

ترجع الميزة الأولى إلى الامتداد الجغرافي للإقليم العربي وموضع ذلك الامتداد. فالإمتداد الجغرافي للإقليم العربي يشكل حاجزاً جغرافياً لا بد من اختراقه لاتصال افريقيا مباشرة بأوروبا، وله تأثير مشابه محدود بالنسبة إلى آسيا. وهكذا، فإن جميع العلاقات الافريقية ـ الأوروبية المباشرة لا بد من أن تخترق الإقليم العربي، سواء أكان ذلك عن طريق الاتصال البري أم عن طريق الاتصال البحري أو الجوي أم حتى عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية. أما العلاقات الافريقية ـ الآسيوية المباشرة فيمر منها في الإقليم العربي أغلب اتصالات غربي افريقيا واتصالات بعض المناطق الجنوبية بالمناطق الشمالية من آسيا. ويبرز ذلك بصفة خاصة في خطوط الملاحة الجوية الرئيسية، حيث يمر أغلب الخطوط الجوية القادمة إلى افريقيا أو منها عبر الإقليم العربي، في حين يمر جزء كبير من الملاحة البحرية من أوروبا وافريقيا عبر البحرين المتوسط والأحمر وبالسواحل الغربية للمغرب وموريتانيا. أما العلاقات الأوروبية ـ الآسيوية فيمر جزء مهم منها بالوطن العربي.

---

(١٠) أحمد فؤاد رسلان، «الصراع الدولي والأمن القومي،» الدفاع، العدد ٦ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، ص ١٠٢.

(١١) المصدر نفسه.

أما عن علاقات العالم الجديد ـ الأمريكيتين ـ بالعالم القديم فنجد أن جزءاً من الخطوط الجوية القادمة من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا يمر بالأراضي العربية في موريتانيا والمغرب، كما تمر بالإقليم العربي الخطوط الجوية القادمة من أمريكا الشمالية إلى آسيا أو افريقيا الجنوبية، أما خطوط الملاحة البحرية فيمر بعضها القادم من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا بموانىء الساحل الغربي الافريقي، كما يمر بها كثير من خطوط الملاحة البحرية القادمة من أمريكا الشمالية إلى جنوبي ووسط أوروبا وإلى شرقي أفريقيا، وجنوبي غربي آسيا.

يكتسب تحكم الاقليم العربي في العلاقات الدائمة بين كثير من أجزاء العالم أهمية خاصة في النظام العالمي وقدرة على التأثير فيه. وتؤثر الصراعات المسلحة في الإقليم العربي بشكل واضح وصريح في كل ما له صلة بالتجارة الدولية سواء ما كان منها عبر البحار أو ما كان عن طريق النقل الجوي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتباك في الاقتصاد العالمي بشكل عام. لذلك فإن الإقليم العربي ـ كجزء من الوجود الاستراتيجي العربي ـ يصبح، في حالة القوة، أحد عناصر التأثير والضغط في العلاقات الدولية، بينما يصبح في حالة الضعف محطاً لأطماع القوى العالمية العظمى بشكل يهدد أمن الجماعة القومية التي تعيش فيه. وإذا كان من الممكن التصور أن تسعى الأمة العربية، في حالة قوتها، إلى الاستخدام الرشيد لمزايا الموقع الجغرافي وتحكمه في العلاقات الدائمة بين القارات، بألا تستخدم هذا الموقع في الضغط على الاقتصاد العالمي أو التأثير في حركة التجارة الدولية، فإن هذه الأمة، في حالة الضعف تكون بدرجة أكيدة وحتمية جاذبة لأطماع السيطرة من القوى الأخرى وبخاصة العظمى منها.

يطل الإقليم العربي على عدة بحار دولية أهمها البحران المتوسط والأحمر حيث توجد فيهما الأساطيل التجارية والحربية للدول العظمى وباقي الدول الأخرى. وللبحر المتوسط مدخلان رئيسيان ومدخل فرعي ثالث. فالمدخل الأول هو قناة السويس؛ والمدخل الثاني هو مضيق جبل طارق. والمدخل الأول يقع بكامله في داخل الإقليم العربي بينما يحد الإقليم العربي المدخل الثاني من الجنوب. وبذلك يستطيع الاقليم العربي التحكم في مداخل هذا البحر الحيوي الذي تمر به نسبة كبيرة من حركة التجارة الدولية ويشكل عنصراً مهماً في المناورة الدفاعية لأساطيل كلتا الكتلتين المتصارعتين. أما البحر الأحمر فهو المنفذ من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي وله أيضاً مدخلان: أحدهما قناة السويس، التي سبق الحديث عنها بأنها تدخل بالكامل في الاقليم العربي؛ والثاني مضيق باب المندب وهو يقع بأغلبه داخل الاقليم العربي، إذ إن الممر الملاحي فيه يقع أساساً في المياه الاقليمية لليمن الديمقراطية بينما يشاركها كل من اثيوبيا، وجيبوتي (العربية) الشاطىء المقابل. وهكذا، يسيطر الاقليم العربي على المداخل الخارجية لكل من البحر المتوسط، والبحر الأحمر بالاشتراك مع أقاليم غير عربية، في حين أنه يسيطر بالكامل على حلقة الاتصال الحيوية بين هذين البحرين. والبحر الأحمر في ذلك يشبه البحر المتوسط في أهميته بالنسبة إلى القوى الخارجية، ويجعل مداخله هدفاً لأطماع القوى الأجنبية وبخاصة العظمى منها. ولإبراز أهمية ذلك يكفي أن نذكر ما حدث من ارتباك عالمي نتيجة لتوقف حركة الملاحة البحرية الدولية في قناة السويس في الفترة

١٩٦٧ - ١٩٧٣، ثم عند اغلاق مضيق باب المندب في أثناء حرب عام ١٩٧٣، وما أثاره ذلك من تهديدات أمريكية بالاستيلاء عليه.

ويتميز الإقليم العربي بقربه من الدولتين العظميين. فالإقليم العربي من أقرب المناطق إلى أراضي الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يشكل خطراً على أمنه. وقد تعرضت الدولة الروسية للغزو والهزيمة من المنطقة الممتدة من شرقي تركيا حتى شمالي ايران. والإقليم العربي لا يلاصق الحدود الاستراتيجية للوجود السوفياتي حيث يفصله عنه كل من تركيا وايران، إلا أنه يصبح شديد القرب من الجسد السوفياتي عند تلاقي الحدود العراقية بكل من الحدود الإيرانية والتركية والسورية قرب الموصل. فالإقليم العربي بذلك ذو أهمية شديدة إذا تعرضت الحدود السوفياتية في تلك المنطقة للخطر، فهو يمثل عمق قواعد الهجوم إذا ما ناصر المهاجمين، وهو حصار لقواعد الهجوم إذا ما كان ضدهم، وهو في كلتا الحالتين معرض لضربات أحد الجانبين. لذلك فإن كلاً من الكتلتين العالميتين المتصارعتين يسعى إلى ضم الإقليم العربي إلى مناطق نفوذه أو السيطرة عليه. فالولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى جر الجماعة القومية العربية إلى الأحلاف خلال الخمسينات والستينات. وهي تسعى منذ السبعينات إلى فرض سيطرتها عليها وإلى ايجاد موطىء قدم لتدخلها فيها من خلال قواتها في منطقة الخليج وقوات القيادة المركزية، ولإخضاع ارادتها بتحركات الأسطول في البحر المتوسط والتهديدات والاعتداءات على الأقطار العربية. ومن الجانب الآخر يسعى الاتحاد السوفياتي إلى استمالة هذه الجماعة القومية بعدة طرق أهمها تقديم المعونة العسكرية ضد الأخطار الخارجية، وهو يركز في علاقته على كل من العراق وسوريا باعتبارهما العمق المباشر لكل من ايران وتركيا اللتين لم يستطع حتى الآن اغراءهما على اتخاذ موقف ودي حياله.

من جهة أخرى فإن الوطن العربي هو أقرب مناطق العالم إلى الوجود الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما استبعدنا دول حلف شمالي الأطلسي، ويبدو ذلك واضحاً بصفة خاصة بالنسبة إلى أقطار المغرب العربي وموريتانيا والصحراء الغربية، وبخاصة في قربها من منطقتي البحر الكاريبي وخليج المكسيك اللتين تعتبران مناطق تهديد مهمة للوجود الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أنه لم تظهر أهمية هذا القرب بدرجة كبيرة حتى الآن، فإن الأدبيات الغربية التي تهتم بشؤون الدفاع والأمن كثيراً ما تتحدث عن خطورة الوجود البحري السوفياتي في شرقي الأطلسي في أنغولا، الأمر الذي يوضح مدى ما كان يمكن أن يحدث لو أن هذا الوجود كان في المنطقة العربية شمالي غربي افريقيا.

يتضح مما سبق أن الإقليم العربي في حال تكامله يكتسب قوة، وبقوته يمكن أن يكون مؤثراً في السياسة الدولية، سواء بتحكمه في العلاقات الدولية بين قارات العالم القديم، وبينها وبين قارات العالم الجديد، وبتحكمه في مداخل البحرين المتوسط والأحمر بأهميتها الحيوية لكلتا الكتلتين العالميتين المتصارعتين، وبقربه من مواضع التهديد للوجود الاستراتيجي لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية؛ لكنه في حال تجزئته فهو يفقد الكثير من هذه القوة، إذ إن العلاقات الدائمة بين القارات يمكن أن تمر في هذه الحالة

عبر جزء من الإقليم العربي إذا ما أغلق جزء آخر، كما أن مداخل البحرين المتوسط والأحمر لا تقع في حدود دولة واحدة. فعند التجزئة يمكن تفادي أحد هذه المداخل للعبور من المدخل الآخر، وتبقى أهمية قناة السويس باعتبارها تتحكم في مدخل مشترك لكلا البحرين وليس لبحر واحد، وهي تقع داخل أراضي دولة واحدة. أما قرب الاقليم العربي من كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فهو يختلف تماماً في حال تجزئة هذا الإقليم، حيث إن المنطقة القريبة من الاتحاد السوفياتي، التي تتمثل أساساً في كل من العراق وسوريا، تبتعد كثيراً عن المنطقة القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية وهي المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا.

ولا بد من أن نستنتج من دراسة الموقع الجغرافي للإقليم العربي أن الخصائص الرئيسية لهذا الموقع لا تبرز إلا بالترابط بين مناطق معينة في الإقليم العربي وهي العراق وسوريا ومصر واليمن (الديمقراطية بصفة خاصة) والمغرب وموريتانيا، ويمكن اضافة عُمان والامارات العربية (إذا أضفنا مضيق هرمز). وهذه المناطق تمثل في الحقيقة أطراف الوطن العربي التي لا يمكن ترابطها من دون ترابط باقي أقطار القلب، بل إن بعضها لا تكتمل أهميته من دون جيرانه، فالعراق وسوريا لا تكتمل أهميتها من دون الكويت والأردن ولبنان، ومصر لا تكتمل أهميتها من دون فلسطين، واليمن الديمقراطية لا تكتمل أهميتها من دون اليمن العربية وجيبوتي والصومال، والمغرب والصحراء وموريتانيا تكتمل أهميتها بالجزائر، ويبقى أن تونس وليبيا تتحكمان في مضيق بانتيلاريا الذي يتحكم في أحد الممرات الرئيسية بين شرق البحر المتوسط وغربه، وأن عُمان والامارات العربية وقطر والبحرين تتمم التحكم في الخليج. لذا فإن الأمن القومي العربي يرتبط كثيراً بترابط هذه البلدان بعضها بالبعض الآخر، وان قوى العالم الخارجية لا بد من أن تسعى إلى التفريق بين هذه المجموعات من الأقطار العربية، وبين بعضها والبعض الآخر داخل أقطار المجموعة، كما ستسعى كل قوة إلى جر هذه المجموعات إلى مناطق نفوذها. وليس مصادفة أن يسعى الاتحاد السوفياتي إلى جر العراق وسوريا إلى منطقة نفوذه، بينما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب المغرب وموريتانيا إلى منطقة نفوذها. وبينما نجد أن مجموعات القلب، في مصر وفلسطين بصفة خاصة وفي القرن الافريقي بدرجة أقل، هي أشد المناطق تأثراً بنزاع القوى العظمى ومن أكثر مناطق العالم حساسية، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى محاولة فصلها عن باقي البلدان العربية وأضعافها حتى لا تقوم بدور فعّال يشل قدرة القوى الخارجية.

ثانياً: تأثير الأبعاد الجغرافية للإقليم العربي في الأمن القومي العربي

عرضنا في الصفحات السابقة تأثير الموقع الجغرافي للإقليم العربي بالنسبة إلى العالم، ولكن الخطوط الخارجية للإقليم العربي، التي يمكن التعبير عنها بالأبعاد الجغرافية، تؤثر

بصورة أخرى في الأمن القومي العربي. ويقصد هنا بالأبعاد الاتساع الأفقي، والعمق الاستراتيجي، وارتفاع التضاريس. وقبل أن نتطرق إلى دراسة هذه الأبعاد وتفاصيلها، وتفاصيل تأثيرها في الأمن القومي العربي، ربما يكون من المفضل أن نوضح أن الوضع الأمثل للأبعاد الجغرافية لأي اقليم من وجهة نظر الأمن القومي - بمعنى مواجهة التهديد الخارجي - يكون في حال تساوي، أو اقتراب، الإتساع الأفقي للإقليم القومي بالعمق الاستراتيجي له، وأن ترتفع تضاريس هذا الإقليم عن تضاريس الأقاليم المجاورة أو تتساوى معها، وبخاصة على المحيط الخارجي للإقليم، وأن يتكرر وجود هذه التضاريس على أبعاد مناسبة داخل الإقليم القومي بحيث تشكل خطوطاً دفاعية متتالية للإقليم القومي. إن الوضع السابق يمكن أن يؤدي، أولاً، إلى الدفاع عن الاقليم القومي بقوات أقل، حيث يمكن المناورة بسهولة من منطقة القلب إلى مناطق الحدود على المحيط الخارجي للدولة، بل إنه يسهل مواجهة تهديدات خارجية من عدة اتجاهات استراتيجية في وقت واحد، أو في أزمان متقاربة إذ يمكن العمل على خطوط مواصلات داخلية فتواجه القوات أكثر الأعداء استعداداً وخطورة، ثم تنتقل إلى مواجهة تهديد أقلها استعداداً وخطورة قبل أن يتم استعداده. أما ارتفاع تضاريس الاقليم القومي فهو، إضافة إلى ما يوفره من قدرة على اكتشاف الأهداف والانذار المبكر، عادة ما يشكل موانع طبيعية يصعب اختراقها إلا من خلال ممرات محدودة يمكن الدفاع عنها بحجوم قليلة من القوات، ويمكن بتكرار هذه الخطوط استنزاف القوة الدافعة لأي تهديد للإقليم القومي وتهيئة ظروف مناسبة لتدميرها.

يبدو جلياً، من النظرة الأولى إلى خريطة الإقليم العربي، أن هناك اختلالاً في التوازن بين الاتساع الأفقي للإقليم والعمق الاستراتيجي له. إذ يبلغ الاتساع الأفقي للإقليم حوالى ٨٠ درجة طولية تنحصر بين خطي طول ٦٠° شرقاً و٢٠° غرباً بينما ينحصر العمق الاستراتيجي للإقليم في حوالى ٤٠ درجة عرضية بين خطي عرض ٣° جنوباً و٣٧° شمالاً. أي أن العمق الاستراتيجي - في أقصى درجاته - يساوي نصف الإتساع الأفقي في أقصى درجاته أيضاً. وإذا حصرنا الجزء الأكبر من الإقليم العربي، وليس الإقليم كله، لوجدنا أن الاتساع الأفقي لهذا الجزء يبلغ ٦٠ درجة طولية بين خطي طول ٥٠° شرقاً و١٠° غرباً، في حين أن العمق الاستراتيجي يقل إلى ٢٠ درجة عرضية بين خطي عرض ١٧° و٣٧° شمالاً، أي أن العمق الاستراتيجي يصل إلى ثلث الاتساع الأفقي. ويؤدي هذا الاختلال في التوازن بين أبعاد الاتساع الأفقي والعمق الاستراتيجي إلى استحالة الاعتماد على قوات مركزية لمواجهة التهديدات من أي اتجاه استراتيجي من دون استبعاد المناورة من منطقة إلى أخرى، وبخاصة المناورة بامكانات قوى القلب في اتجاه أطرافه مع امكانية المناورة بامكانات الأطراف الأفقية للإقليم لمصلحة بعضها ولكن داخل حدود ضيقة: أولاً بسبب حاجة الامكانات إلى زمن طويل للمناورة من طرف أفقي للإقليم إلى الطرف الأفقي المقابل؛ وثانياً - وهو الأهم - بسبب حاجة هذه الامكانات إلى زمن أطول عادة للعودة من هذا الطرف إلى مكانها الأصلي، إذ تحتاج حينئذ إلى زمن للتخلص من المعركة أو، بصيغة أخرى، لفض الاشتباك، إضافة إلى زمن النقل، الأمر الذي قد يعرض الطرف الأصلي للخطر.

لا يبرز الخطر الأعظم من الاتساع الأفقي للإقليم العربي بقدر ما يبرز من ضحالة العمق الاستراتيجي لهذا الإقليم عموماً، وفي بعض المواضع خصوصاً، إذ إن ذلك يعرض الوجود الاستراتيجي العربي على أرض الإقليم القومي للاختراق، وشطر هذا الوجود إلى شطرين أو أكثر يصعب، أو يجعل من المستحيل، المناورة أو التعاون بينهما، ولا شك في أن أخطر هذه المواضع هو سيناء، حيث يبلغ العمق الاستراتيجي حوالى ١٦٠ كلم بين بورسعيد والسويس، ويزيد على ذلك قليلاً بين رفح والعقبة. وقد نجح الاستعمار الصهيوني، منذ عام ١٩٤٨، في تحقيق انشطار محدود داخل الوطن العربي في المنطقة بين غزة وخليج العقبة. وهو يوصف بأنه انشطار محدود لضحالة عمقه نسبياً. وقد نجح الاستعمار الصهيوني في زيادة عمق هذا الانتشار منذ حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ حيث أصبحت سيناء عازلاً استراتيجياً بين مشرق الوطن العربي ومغربه. ولا يغير من ذلك كثيراً انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء تدريجياً منذ أواخر عام ١٩٧٣، إذ إن المساحة الأكبر من شبه جزيرة سيناء ما زالت فراغاً وان فيها بعض القوات الأجنبية من القوات المتعددة الجنسيات، ومنها كتيبة أمريكية تعمل مقدمة لفرقة من الولايات المتحدة تخضع للقيادة المركزية.

لا تقتصر ضحالة العمق الاستراتيجي على سيناء، بخاصة أنه يمكن الالتفاف حول الاختراق الأجنبي في فلسطين وسيناء عن طريق الإتصال البحري السريع من خلال البحر الأحمر، أو خليج العقبة، أو البحر المتوسط. نجد أن أخطار انشطار الإقليم العربي تتكرر، بخاصة في عدة مناطق من المغرب العربي، أهمها المنطقة بين الساحل الليبي في خليج سرت ومرتفعات تيبستي شمالي تشاد، وكذلك بين طرابلس وشمالي النيجر، حيث يؤدي الاختراق الأجنبي في هذه المناطق إلى عزل الوطن العربي في وادي النيل وآسيا عن المغرب العربي. كما أن الاختراق من جنوب أغادير في المغرب في اتجاه الحدود بين الجزائر وموريتانيا يكون أسهل منه في غيره من المواضع، ويفصل المغرب والجزائر والوجود العربي شرقهما عن موريتانيا والصحراء المغربية.

تتصف تضاريس الاقليم العربي بشكل عام بأنها منطقة سهول تحدها الهضاب والبحار من جميع الجهات، وأن جميع هذه الهضاب يقع خارج الإقليم العربي، وان أغلب سواحل الاقليم العربي الخارجية خالٍ من الموانع الطبيعية التي تشكل خطوطاً دفاعية استراتيجية تسهل الدفاع عنه. فنجد أنه إلى الشرق من الاقليم العربي توجد هضبة ايران، وأن جبال زاغروس ـ الحد الغربي للهضبة ـ تقع في اقليم ايراني، وفي الشمال من الاقليم العربي نجد هضبة الأناضول، وأن سلسلة جبال طوروس ـ الحد الجنوبي لها ـ تقع في اقليم تركيا، وفي جنوب الوطن العربي، في افريقيا، تقع هضبة الحبشة والهضبة الاستوائية ومرتفعات تيبستي وهضبة عير، وتقع هذه الهضاب في أقاليم اثيوبيا وكينيا واوغندا وزائير وافريقيا الوسطى وتشاد والنيجر على التوالي. وباستثناء بعض امتدادات هذه المرتفعات داخل الاقليم العربي نجد طبيعة تضاريس الإقليم طبيعة سهلية. أما السواحل العربية على البحار المحيطة بها فهي سهلة ولا تشرف عليها موانع طبيعية تمثل خطاً استراتيجياً للدفاع عنها. فسواحل الخليج سهلة على عكس الضفة الشرقية للخليج في ايران حيث توجد سلسلة جبال زاغروس وامتدادها.

ولا يستثنى من ذلك إلا سواحل عُمان على خليج عُمان، إذ يشرف عليها الجبل الأخضر. وسواحل البحر العربي في عُمان وشرقي اليمن سهلة لا تستند إلى موانع طبيعية، بينما تحيط الجبال بسواحل خليج عدن. وتمتد السهول بحذاء الساحل في الصومال. أما سواحل البحر المتوسط، فباستثناء قطاعات صغيرة منفصلة، لا توجد موانع طبيعية تشكل خطوطاً دفاعية سوى في منطقة المغرب العربي، حيث تشرف جبال أطلس على السواحل الجزائرية والمغربية. أما سلاسل الجبال المحيطة بالبحر الأحمر على كل جانبيه فيمكن أن تكون خطاً دفاعياً داخلياً أكثر مما هي خط للدفاع عن الساحل، حيث يضعف احتمال العدوان داخل الاقليم العربي، ولعدم مناسبة البحر الأحمر أصلاً للقيام بأعمال ابرار بحري على نطاق واسع، وهي تنحصر قيمتها في أن جبال اليمن وعسير وامتدادها يمكن أن تشكل خطاً دفاعياً ضد المهاجم من الشرق بعد اختراق الجزيرة العربية للوصول إلى الإقليم العربي في افريقيا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى جبال البحر الأحمر في مصر والسودان على عكس الاتجاه.

ويزيد من خطورة تضاريس الأرض على الإقليم العربي أن أغلب مياه الأنهار في الإقليم العربي تنبع من الهضاب التي تقع في خارجه، فالعراق وسوريا يعتمدان على نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من هضبة الأناضول، ولنهر دجلة بعض الروافد التي تنبع من هضبة ايران؛ ومصر والسودان يعتمدان على نهر النيل الذي ينبع من الهضبة الاستوائية وهضبة اثيوبيا.

تؤثر ضحالة العمق الاستراتيجي للاقليم العربي في الأمن بتأكيد استحالة الاعتماد على قوة مركزية للإقليم وضرورة وجود كثافة عسكرية مناسبة في أكثر المناطق ضحالة في العمق، وتبرز فيها سيناء بصفة خاصة، مع وجود قوات قريبة من هذه المناطق للاستعداد لتعزيزها. في حين أن الطبيعة السهلية لتضاريس المنطقة العربية تستدعي الاحتفاظ بقوات عسكرية عاملة واحتياطية كبيرة لتغطية نقص الموانع الطبيعية، وأن تتصف هذه القوات بخفة حركة استراتيجية وتعبوية وتكتيكية عالية، وأن تشكل أنظمة الإنذار المحمولة جواً - وفي أقمار صناعية في المستقبل - عنصراً حيوياً في نظم الحصول على المعلومات. وأخيراً فإن سهولة طبيعة السواحل العربية تستلزم الاحتفاظ بقوات بحرية قوية، وقوات كافية للدفاع الساحلي، مع وجود نظام دفاعي بحري متكامل يرتبط بتحصين مناطق المضايق البحرية في هرمز وباب المندب وقناة السويس وتونس والمغرب، مع تغطية الفواصل بالغواصات وسفن السطح وطيران البحرية، وتوفير وسائل للنقل البحري عبر البحر الأحمر لتسهيل المناورة بالقوات بحراً من مشرق الوطن العربي إلى مغربه، وعلى العكس، بدلاً من الالتفاف البحري حول البحر الأحمر، وبخاصة في حال تعرض الاقليم العربي للانشطار كما هو حاصل الآن.

إن وجود منابع الأنهار الرئيسية التي تجري في الوطن العربي خارج الأراضي العربية، وضآلة المصادر الأخرى للمياه خارج هذه الأنهار يجعلان الاقليم العربي مكشوفاً ومعرضاً للخطر أمام تهديد دول الجوار الجغرافي والقوى التي قد تسيطر عليها أو تتحالف معها، وتهدد الحياة في أهم مناطق الكثافة السكانية داخل الإقليم، كما أنها تضع المجتمع العربي في موقف

ضعيف في مواجهة هذه الدول، الأمر الذي يستلزم امتلاك قوة ردع قادرة وذات مصداقية لدى بلدان الاقليم، ويستلزم في الوقت نفسه تعاوناً أمنياً (دفاعياً) بين المجتمعات العربية التي تحيا على مياه هذه الأنهار على الأقل. وتزداد الخطورة ـ وبالتالي الحاجة إلى التعاون الدفاعي ـ في حال محاولات شد أطراف الإقليم باقتطاع أجزاء جديدة منه وبتشجيع الحركات الإنفصالية في داخله، وبخاصة إذا كانت في مناطق أقرب إلى المنبع.

ثالثاً: تأثير موارد الثروة في الأمن القومي العربي

يتمتع الاقليم العربي بتوافر عدة موارد للثروة التي تزيد من قوته حينما يصبح في موقع القوة، والتي تجعله مطمعاً للقوى الأخرى حينما تسيطر عليه عوامل الضعف الداخلي، وتصبح سبباً لتهديده، وبالتالي تهديد الجماعة القومية التي تعيش على أرضه. والحقيقة أن موارد الثروة متنوعة وبعضها مرتبط بالثروات الموجودة على أرض الإقليم وفي باطنه، وبعضها الآخر مرتبط بموقعه الجغرافي. وأخيراً، فإن أهم موارد الثروة هو القوة البشرية التي تعيش على أرض هذا الإقليم.

سبق أن شرحنا أهمية الموقع الجغرافي للاقليم العربي بالنسبة إلى باقي العالم، وبخاصة ما يتعلق بخطوط المواصلات البحرية والجوية، الأمر الذي يجعل هذا الموقع نفسه مصدراً من مصادر الثروة بما يكسبه عن طريق خدمة خطوط المواصلات الدولية، أو تجارة الترانزيت. وإذا كانت هذه الخطوط كفيلة بأن تشكل سبباً لتهديد الأمن القومي العربي باعتبارها مطمعاً للاستيلاء عليه، فإن الأهمية الاستراتيجية لخطوط المواصلات البحرية تغلب على القيمة الاقتصادية البحتة لها. وبعد أن درسنا علاقة الأمن القومي العربي بخطوط المواصلات البحرية فمن المناسب أن نتذكر أنها تجعل البلدان العربية المسيطرة على أهم عقد المواصلات عرضة للتهديد أكثر من غيرها. ولذا فإننا نجد أن عُمان في الخليج أو اليمن في جنوب البحر الأحمر، ومصر (سيناء بصفة خاصة) وتونس، والمغرب من أكثر الأقطار العربية أو مناطق الاقليم العربي عرضة للتهديد على مدار التاريخ لقرب أراضيها من المضايق البحرية. أما الثروة البشرية فسنترك بحث تأثيرها في الأمن القومي العربي لجزء آخر من الدراسة. وتتركز الدراسة هنا على ما يتعلق بموارد الثروة الموجودة على أرض الاقليم العربي وفي باطنها حيث تعد ثروة كامنة قابلة للاستغلال.

تُعد الثروة المعدنية الموجودة في باطن الأرض أهم موارد الثروة الموجودة في الإقليم، وتليها موارد الثروة الموجودة على سطحه من امكانات زراعية وسياحية. ورغم ما يتوافر للإقليم من امكانات سياحية كبيرة تظل الثروة المعدنية في هذه المرحلة أهم مصادر الدخل لكثير من البلدان العربية.

وتعد موارد الطاقة أهم موارد الثروة العربية في الوقت الحالي، وإن كانت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والطاقة المولدة من المياه ليست موجودة في باطن الأرض وخارج موارد الثروة المعدنية.

يشكل النفط في هذه المرحلة الثروة الرئيسية للمنطقة العربية، فهناك أربعة عشر بلداً عربياً[١٢] منتجاً للنفط رغم الاختلافات الواضحة بين هذه البلدان، كما أن لديها من الاحتياطيات المؤكدة عربياً وعالمياً ما قدر في نهاية عام ١٩٨٤ بحوالى ٥٥,٩ بالمائة من مجموع الاحتياطي العالمي منه[١٣]، ويتركز الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي في كل من السعودية والكويت والعراق والإمارات العربية وليبيا والجزائر بالترتيب. ويلاحظ أن الاحتياطي الموجود في كل من السعودية والكويت والعراق يزيد على الاحتياطي المؤكد لدى أي من دول العالم الأخرى. وهكذا، فإن البلدان العربية ذات الاحتياطي المؤكد المرتفع من النفط هي من أكثر البلدان العربية تعرضاً للتهديد في الجزء المتبقي من القرن العشرين، نتيجة لتوقع استنزاف الاحتياطي العالمي خلال هذه الفترة، مع تزايد أهمية مصادر الطاقة نتيجة للتطور العالمي وتزايد الطلب عليها.

يلي النفط في الأهمية كمصدر للثروة والطاقة، الغاز الطبيعي، وإن كان احتياطي الوطن العربي منه يزيد قليلاً على ١٥,٦ بالمائة من مجموع الاحتياطي العالمي. وتحتوي قطر والجزائر والسعودية بالترتيب أعلى الاحتياطيات المتوافرة بحيث يزيد مخزونها ذاك على احتياطي أي دولة أخرى في العالم، عدا كلاً من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وايران. ويساهم في ذلك كل من الكويت والعراق والامارات العربية. وهكذا، تعد هذه الأقطار من أكثر البلدان العربية تعرضاً للتهديد نتيجة لاحتياطياتها من الغاز الطبيعي[١٤].

ويمثل اليورانيوم مصدراً لإنتاج الطاقة النووية سواء أكان ذلك لتوليد الكهرباء أم كان لانتاج الأسلحة، وإن كانت تكلفة استخراجه تختلف من بلد إلى آخر. وتشير مصادر مختلفة إلى أن مجموع احتياطيات الإقليم العربي من خام اليورانيوم (معقولة التأكيد) يبلغ حوالى ٦,٩ بالمائة من مجموع الاحتياطي العالمي، ويبلغ تقدير مجموع الاحتياطي (توقع ثانوي) حوالى ٥٧ بالمائة؛ ويتركز احتياطي اليورانيوم الذي تقل تكلفة استخراجه عن ٨٠ دولاراً في الجزائر، في حين تتوافر احتياطيات مهمة أخرى بتكاليف أكثر في كل من الصومال ومصر والسودان والسعودية. إضافة إلى ما يمكن استخراجه من خام الفوسفات الذي يتركز في حوالى سبعة أقطار عربية منها في المغرب العربي تونس والجزائر والمغرب التي تتمتع بأعلى احتياطي من خام الفوسفات، ثم مصر والأردن وسوريا من منطقة القلب العربي، والعراق من الشرق والخليج العربي[١٥]، اضافة إلى المعلومات عن احتياطي خام اليورانيوم في شريط أوزو المتنازع عليه

---

(١٢) عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣). ويلاحظ أنه اعتبر كلاً من أبو ظبي ودبي بلدين منفصلين.

(١٣) الملحق «أ» يوضح تطور احتياطي النفط المؤكد عربياً وعالمياً ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤.

(١٤) الملحق «ب» يوضح تطور احتياطي الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤.

(١٥) انظر: براهيمي، المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٧، وصدقة يحيى اسماعيل، **الامكانيات النووية للعرب واسرائيل ودورها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي** (بيروت: دار تمام، ١٩٨٣)، ص ١٥٩.

بين ليبيا وتشاد يكون لدى جميع البلدان العربية، باستثناء بلدان الخليج واليمنين، احتياطيات من خام اليورانيوم ذي الأهمية الاستراتيجية في مجال الطاقة والمجال العسكري، وتكون هذه الثروة مصدراً للقوة في حالة التماسك العربي، بينما تكون حافزاً لتهديد الأمن القومي في حالة الضعف. ويتركز التهديد حول البلدان ذات الاحتياطي الأكبر، وبذلك تكون كل من الجزائر والمغرب والصومال في طليعة البلدان العربية المعرضة للتهديد.

يشكل الفوسفات ثروة معدنية ومصدراً للطاقة لا يستهان بها. ويعتبر المغرب ليس المنتج الأساسي للفوسفات على صعيد الوطن العربي فقط، بل هو المصدر الأول له في العالم أيضاً، إذ بلغت نسبة صادراته من الفوسفات ٣٧ بالمائة من الصادرات العالمية عام ١٩٧٤. ويتميز الفوسفات المغربي بارتفاع نسبة المعدن في الخام، ويشير أحد المصادر إلى أن احتياطي المغرب منه يمثل ٦٠ بالمائة من الاحتياطيات العالمية، بينما يشير مصدر آخر إلى أن الانتاج العربي من الفوسفات يمثل ٢٤,١ بالمائة من الانتاج العالمي عام ١٩٨٢.

تزخر المنطقة بموارد معدنية متنوعة. وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من المعادن قد تم حصره فإن عمليات استغلاله لم تبدأ بعد. وتشتمل هذه المعادن على الحديد والكبريت والزئبق والبارثين والرصاص والفلورين والكوبلت والانتيمون والكروم والفضة والزنك والنحاس والمنغنيز والفحم الحجري والذهب، إلا أن كثيراً من البيانات الإحصائية حولها غير متوافر. ومن دراسة الانتاج العربي للخامات المعدنية لعام ١٩٨٢، مقابلة بالانتاج العالمي، يتضح أن الوطن العربي ينتج ١٢,٧ بالمائة من الانتاج العالمي للزئبق، و٧,٨ بالمائة من البارثين و٤,٨ بالمائة من الرصاص المركز، و٣,٨ بالمائة من المحتوى المعدني للانتيمون، و٣ بالمائة من الكبريت حيث تتضح أهمية ثروة الوطن العربي المعدنية، بخاصة أن كثيراً منها لم يكتشف بعد.

يقع أهم منجم للحديد في الجزائر (ونزا) حيث يبلغ معدل محتوى المعدن قمته في المنطقة العربية، ويقدر الاحتياطي المؤكد منه في الجزائر بما لا يقل عن ١٠ مليارات طن، وتتصدر موريتانيا قائمة البلدان العربية المصدرة للحديد، وتعتبر كل من مصر وسوريا والمغرب وتونس من مصدري الحديد ولكن بدرجات متفاوتة، كما أن هناك احتياطيات مؤكدة من الحديد في كل من السودان والسعودية وليبيا.

جدول رقم (١ - ١)

الانتاج العربي للخامات المعدنية لعام ١٩٨٢ ومقارنتها مع الانتاج العالمي (ألف طن)

الخام المعدني أو المعدن	الانتاج العربي	الانتاج العالمي	نسبة الانتاج العربي إلى العالمي (نسبة مئوية)
الفوسفات (صخر)	٢٩,٨٥٣,٠٠	١٢٤,١٠٣,٠٠	٢٤,١
الحديد (خام)	١٤,٠٢٩,٠٠	٧٨٥,٧٠٠,٠٠	١,٨
الكبريت	١,٥١٠,٠٠	٥٣,١٧٠,٠٠	٣,٠
الزئبق (قارورة)[١]	٢٤,٤٢٠,٠٠	١٩٢,١٦٠,٠٠	١٢,٧
البارثين	٥٥٥,٧٥	٧,١٧٠,٠٠	٧,٨
الرصاص (مركز)	١٦٢,٦٧	٣,٣٥٠,٠٠	٤,٨
الفلورين	٨٤,٠٠	٤,٤١٠,٠٠	١,٩
الكوبلت (محتوى معدني)	٨٢٩,٠٠	٣٣,١٥٠,٠٠	٢,٥
الانتيمون (محتوى معدني)	١,٩٣٢	٥١,٠٤٠	٣,٨
الكروم (مركز)	٨,٠٠	٧,٩١٧,٠٠	٠,١
الفضة (طن معدن)[٢]	٣٠,٦٠	١٠,٣٠١,٢٠	٠,٣
الزنك (محتوى معدني)	٢٧,٣٠	٦,١٦٠,٠٠	٠,٤
النحاس (محتوى معدني)	٢١,٢٠	٧,٧٨٠,٠٠	٠,٣
المنغنيز (خام)	٧٩,٠٠	٢٤,٨٠٠,٠٠	٠,٣
الفحم الحجري	٧٣٥,٠٠	٢,٧٤٢,٠٠٠,٠٠	٠,٠٣
الذهب (طن معدن)[٢]	٠,٥٠	٩٧١,٠٠	٠,٠٦
قيمة الانتاج (مليار دولار)	١,٨	٦١,٢	٢,٩

(١) القارورة = ٣٤,٥ كغم.

(٢) أرقام عام ١٩٨١ .

المصدر: انظر ورقة العمل المقدمة إلى: المؤتمر العربي للثروة المعدنية، ٥، الخرطوم، ١٧ - ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

جدول رقم (١ - ٢)

تطور احتياطي النفط المؤكد عربياً وعالمياً، ١٩٨٠ - ١٩٨٨

(مليار برميل في نهاية كل عام)

السنة / المصدر	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	نسبة التغير ٨٧ - ١٩٨٨ (نسبة مئوية)
الامارات العربية المتحدة	٣٠,٤	٣٢,٢	٣٢,٤	٣٢,٣	٣٢,٥	٣٣,٠	٣٣,٠	٩٨,١	٩٨,١	٠
البحرين	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١٦	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٣	(٧,١)
تونس	١,٧	١,٧	١,٩	١,٨	١,٥	١,٨	١,٨	١,٨	١,٧٩	(٠,٦)
الجزائر	٨,٢	٨,١	٩,٤	٩,٢	٩,٠	٨,٨	٨,٨	٨,٥	٩,٢	٨,٢
السعودية	١٦٧,٥	١٦٤,٨	١٦٨,٣	١٦٨,٩	١٧١,٧	١٧١,٥	١٦٩,٢	١٦٩,٢	٢٥٥,٠	٥٠,٤
سوريا	١,٩	١,٩	١,٥	١,٥	١,٥	١,٤	١,٧٥	١,٧٥	١,٧٣	(١,١)
العراق	٣٠,٠	٢٩,٧	٥٩,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	٧٢,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠
قطر	٣,٦	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٤	٣,٣	٣,٩	٣,١٥	٣,١٥	٠
الكويت	٦٧,٩	٦٧,٧	٦٧,٢	٦٦,٨	٩٢,٧	٩٢,٥	٩٤,٥	٩٤,٥	٩٤,٥	٠
ليبيا	٢٣,٠	٢٢,٦	٢١,٥	٢١,٣	٢١,٢	٢١,٣	٢١,٣	٢١,٠	٢٢,٠	٤,٨
مصر	٢,٩	٢,٩	٣,٣	٣,٥	٣,٢	٣,٩	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٠
مجموع أقطار المنظمة	٣٣٧,٣	٣٣٥,٢	٣٦٨,١	٣٧٣,٨	٤٠١,٩	٤٠٢,٦٦	٤١٠,٦٩	٥٠٢,٨٤	٥٨٩,٩	١٧,٣
عُمان	٢,٣	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٣,٥	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,١	٢,٥

الاكوادور	١,١	٠,٩	١,٤	١,٧	١,٤	١,٧	١,٧	١,٦	١,٣٥	(١٥,٦)
اندونيسيا	٩,٥	٩,٨	٩,٦	٩,١	٨,٧	٨,٥	٨,٣	٨,٤	٨,٢٥	(١,٨)
ايران	٥٧,٥	٥٧,٠	٥٥,٣	٥١,٠	٤٨,٥	٤٧,٩	٤٨,٨	٩٢,٩	٩٢,٨٥	٠
الغابــون	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦٥	٠,٦٥	٠,٧٢	١٠,٨
فنزويلا	١٩,٥	١٩,٩	٢١,٥	٢٤,٩	٢٥,٨	٢٥,٦	٢٥,٠	٥٦,٣	٥٨,١	٣,٢
نيجيريـا	١٦,٧	١٦,٥	١٦,٧	١٦,٦	١٦,٧	١٦,٦	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	٠
مجموع دول الأوبك غير العربية	١٠٤,٨	١٠٤,٦	١٠٥,٠	١٠٣,٨	١٠١,٦	١٠٠,٨	١٠٠,٤٥	١٧٥,٨٥	١٧٧,٢٧	٠,٨
مجموع دول الأوبك	٤٣٥,٤	٤٣٣,١	٤٦٦,٢	٤٧٠,٦	٤٩٧,١	٤٩٦,٢	٥٠٣,١٥	٦٧٠,٧	٧٥٩,٢	١٣,٢
بريطانيا	١٤,٨	١٤,٨	١٣,٩	١٣,٢	١٣,٦	١٣,٠	٩,٠	٥,٢	٥,١٨	(٠,٤)
النرويـج	٥,٥	٧,٦	٦,٨	٧,٧	٨,٣	١٠,٩	١٠,٥	١٤,٨	١٠,٤٤	(٢٩,٥)
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٦,٤	٢٩,٨	٢٩,٨	٢٧,٣	٢٧,٣	٢٨,٠	٢٤,٦	٢٥,٣	٢٦,٥	٤,٧
المكسيـك	٤٤,٠	٥٦,٩	٤٨,٣	٤٨,٠	٤٨,٦	٤٩,٣	٥٤,٧	٤٨,٦	٥٤,١	١١,٣
كنـــدا	٦,٤	٧,٣	٧,٠	٦,٧	٧,١	٦,٥	٦,٩	٦,٨	٦,٧٩	٠,١
الاتحاد السوفياتي	٦٣,٠	٦٣,٠	٦٣,٠	٦٣,٠	٦٣,٠	٦١,٠	٥٩,٠	٥٩,٠	٥٨,٥	٠,٨
الصيــن	٢٠,٥	١٩,٩	١٩,٥	١٩,٠	١٩,١	١٨,٤	١٨,٤	١٨,٤	٢٣,٦	٢٨,٣
باقي العالم	٢٥,١	٢٨,٦	٢٤,٦	٢٦,٠	٢٥,٤	٢٦,٤٤	٢٦,٢٦	٢٦,٩١	٣٤,٢٦	٢٧,٣
مجموع احتياطي العالم	٦٥٠,١	٦٧٠,٣	٦٨٨,٧	٦٩١,٣	٧١٩,٢	٧٢١,٠	٧٢٤,٥	٨٨٧,٧	٩٩٠,٨	١١,٦
نسبة المنظمة للعالم (نسبة مئوية)	٥١,٩	٥٠,٠	٥٣,٤	٥٤,١	٥٥,٩	٥٥,٨	٥٦,٧	٥٦,٦	٥٩,٥	٢,٩
نسبة الاوبك للعالم (نسبة مئوية)	٦٧,٠	٦٤,٦	٦٧,٧	٦٨,١	٦٩,١	٦٨,٨	٦٩,٤	٧٥,٦	٧٦,٦	١,٠

ملاحظة عامة: الأرقام بين الأقواس تعني سالباً.

المصادر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م (الكويت: المنظمة، ١٩٨٥)، الجدول رقم (٢ ـ ٨)، ص ٧١، وتقرير العام السنوي الخامس عشر، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م (الكويت: المنظمة، ١٩٨٩)، الجدول رقم (٢ ـ ٧)، ص ٦٦.

جدول رقم (١ - ٣)

تطور انتاج الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً، ١٩٧٩ - ١٩٨٦

(مليون متر مكعب)

القطر / السنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الامارات العربية المتحدة								
المنتج	١٥٢٤٤	١٤٨٥٩	١٤٢٣٤	١٤٨٨٠	١٤٨٨٠	١٩٦٧٠	٢٢٣٦٠	٢٣٥٢٠
نسبة الاستخدام (بالمائة)	٤٠	٤٦	٦٤	٥٦	٥٧	٥٤		
بحرين								
المنتج	٤٩٩٧	٤٧٧٥	٤٦١٨	٥٢٤٤	٥٢١٠	٥٥٤٧	٦٣٥٦	٧٢٥٦
نسبة الاستخدام (بالمائة)	٨١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		
تونس								
المنتج	٣٥٤	٤٤٦	٤٧٩	٥١٨	٨٣٣	٨٦٠	٨٥٣	٨٤٧
نسبة الاستخدام (بالمائة)		٧٩	٨٢	٩٤	٨٧	٨٧		
الجزائر								
المنتج	٤٣٥٨٠	٤٣٤٢٧	٦٥٤٤٢	٨٢٠٥٥	٨٩٨٤٦	٩٣٨٢١	٩٠٦٧٠	٩٧٤٠٠
نسبة الاستخدام (بالمائة)	٧٧	٧٨	٩٠	٩٤	٩٥	٩٤		
السعودية								
المنتج	٥٢٧٥٤	٥٤٣٥١	٥٢٣٨٢	٣٣٥٦٤	٢٦٩٠٠	٣٢٤٤٠	٣٠٥٠٠	٤٠٥٠٠
نسبة الاستخدام (بالمائة)	٢٤	٢٧	٥١	٣٦	٣٩	٤٩		
سوريا								
المنتج	٤٢٢	٤٠٥	٤٨٤	٤١٤	٤٧٤	٥٠٦	٥٤٤	٢٥٨٣
نسبة الاستخدام (بالمائة)	٨	١٣	١٤	١٦	١٤	٢٥		
العراق								
المنتج	١٤٤١٠	١١٣٧٠	٣٩٣٠	٤٢٠٠	٤٠١٠	٤٩٠٠	٦٥١٠	٨٢٧٠
نسبة الاستخدام (بالمائة)	١٦	١١	١٦	١٦	١٢	١٢		

(يتبع)

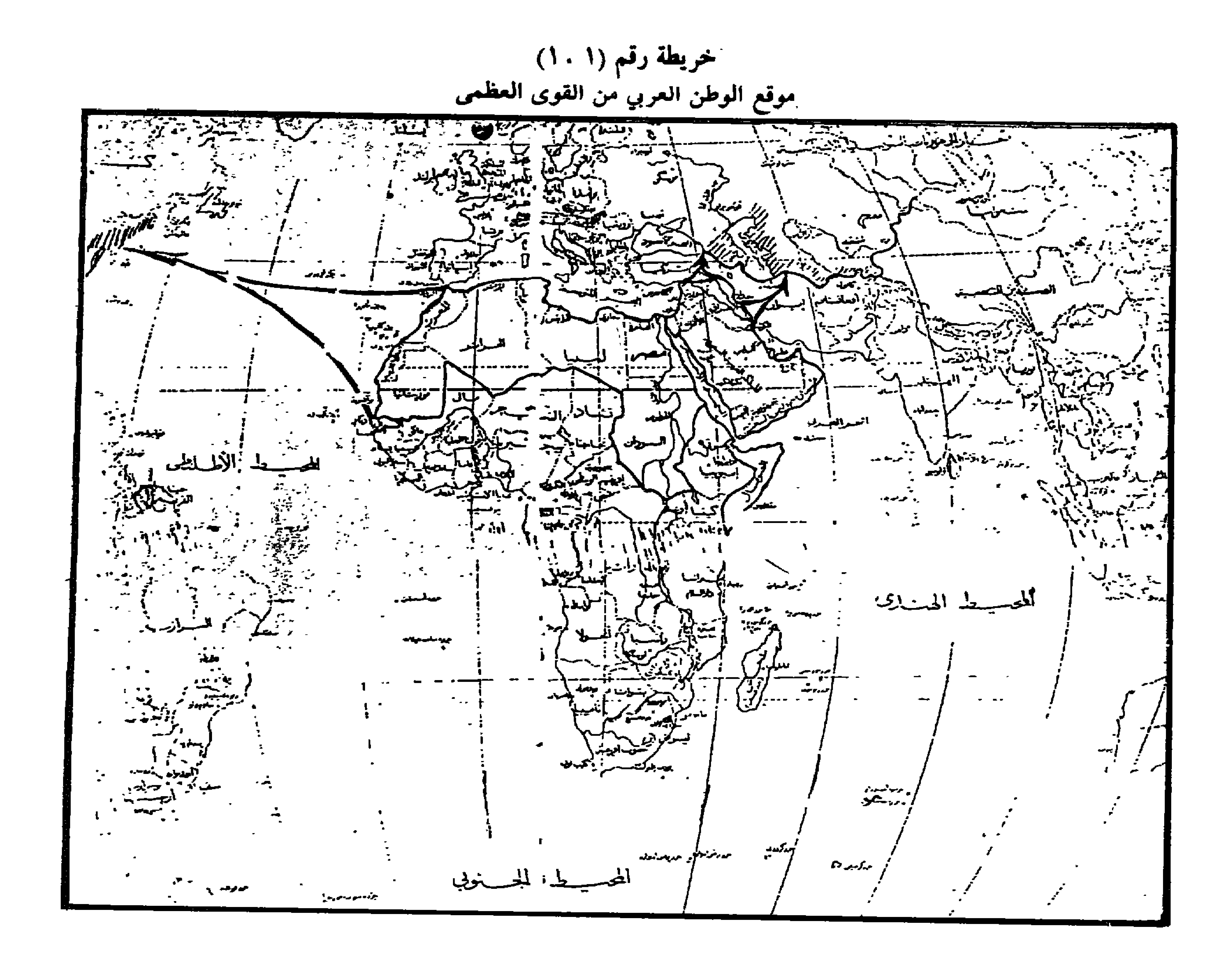
تابع جدول رقم (١ ـ ٣)

القطر / السنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
عُمان								
المنتج			٢٩٧٧	٢٩٥٦	٣٥٦٦	٣٩٣٨	٣٩٦٩	٤٦٥١
نسبة الاستخدام (بالمائة)								
قطر								
المنتج	٦٥٨٠	٦١١٩	٦١٢٨	٥٧٣٤	٥٧٨٨	٦٨٠٠	٦٠٧٠	٦١٥٠
نسبة الاستخدام (بالمائة)	٦٨	٨١	٧٥	٩٢	٩٨	٩٩	٨٧	
الكويت								
المنتج	١٣٠٢٨	٨٧٨٠	٦٣١٢	٤٦١٠	٥٤٣٧	٥٨١٦	٥٨٣٠	٦٦٧٠
نسبة الاستخدام (بالمائة)	٧٣	٨٤	٨٨	٩٠	٨٩	٨٩	٨٧	
ليبيا								
المنتج	٢٣٥٤٦	١٨٥٥٠	١٢٧٥٠	١٣١٠٠	١٢٥٠٠	١٢٣٥٠	١٢٠٠٠	١٢٩٠٠
نسبة الاستخدام (بالمائة)	٧٩	٧٧	٧٨	٧٨	٨٥	٩٠		
مصر								
المنتج	٥٦٣١	٢١١٥	٢٤١٨	٢٦٧٣	٣١٣٠	٤٠٢٠	٤٨٥٣	٥٦٨٠
نسبة الاستخدام (بالمائة)	٥٠	٩٨	٩٩	١٠٠	٩٦	٩٧		
أقطار الوطن العربي								
المنتج	١٧٨٥٣١	١٦٩١٧٧	١٦٦٩٩٢	١٧١٤٢٦	١٧١٩٦٤	١٩٠٢٩٦	١٩٠٤٨٤	٢١٥٧٤٥
نسبة الاستخدام (بالمائة)	٥٣	٥٣	٧١	٧٥	٧٥	٧٦		
العالم								
المنتج	١٦٧٥٠١٠	١٨٠٥٥٣٠	١٧٨٠٢٦٨	١٧٢١٠٨٦	١٧٦٩٥٩١	١٩٢٦٢٢٤	١٩٩٧٧١٦	٢٠٥٣٩٠٨

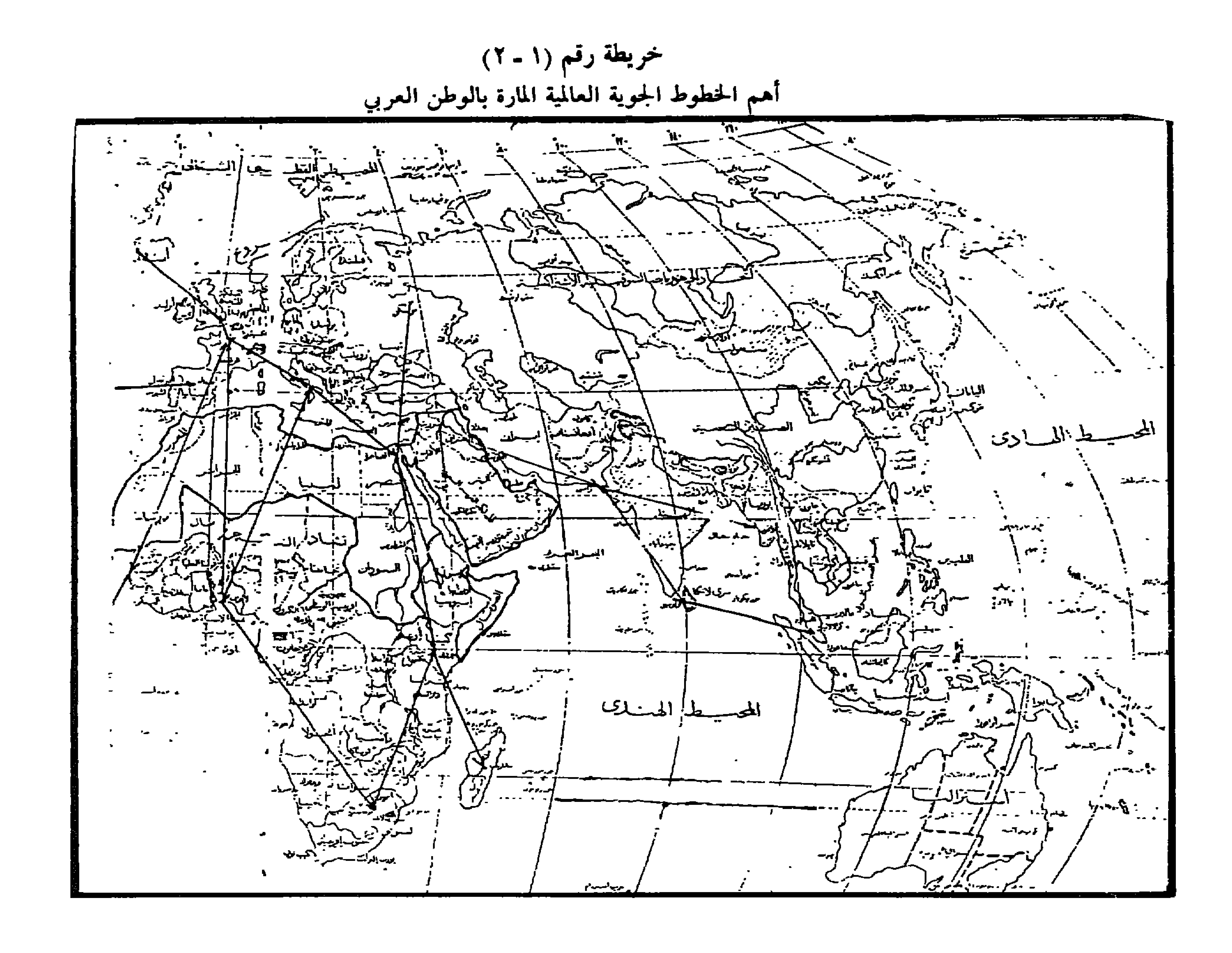
المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، المجموعة الاقتصادية العربية الموحدة، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦، العدد ٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٩)، الجدول رقم (٤ ـ ٣)، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

خريطة رقم (١٠١)

موقع الوطن العربي من القوى العظمى

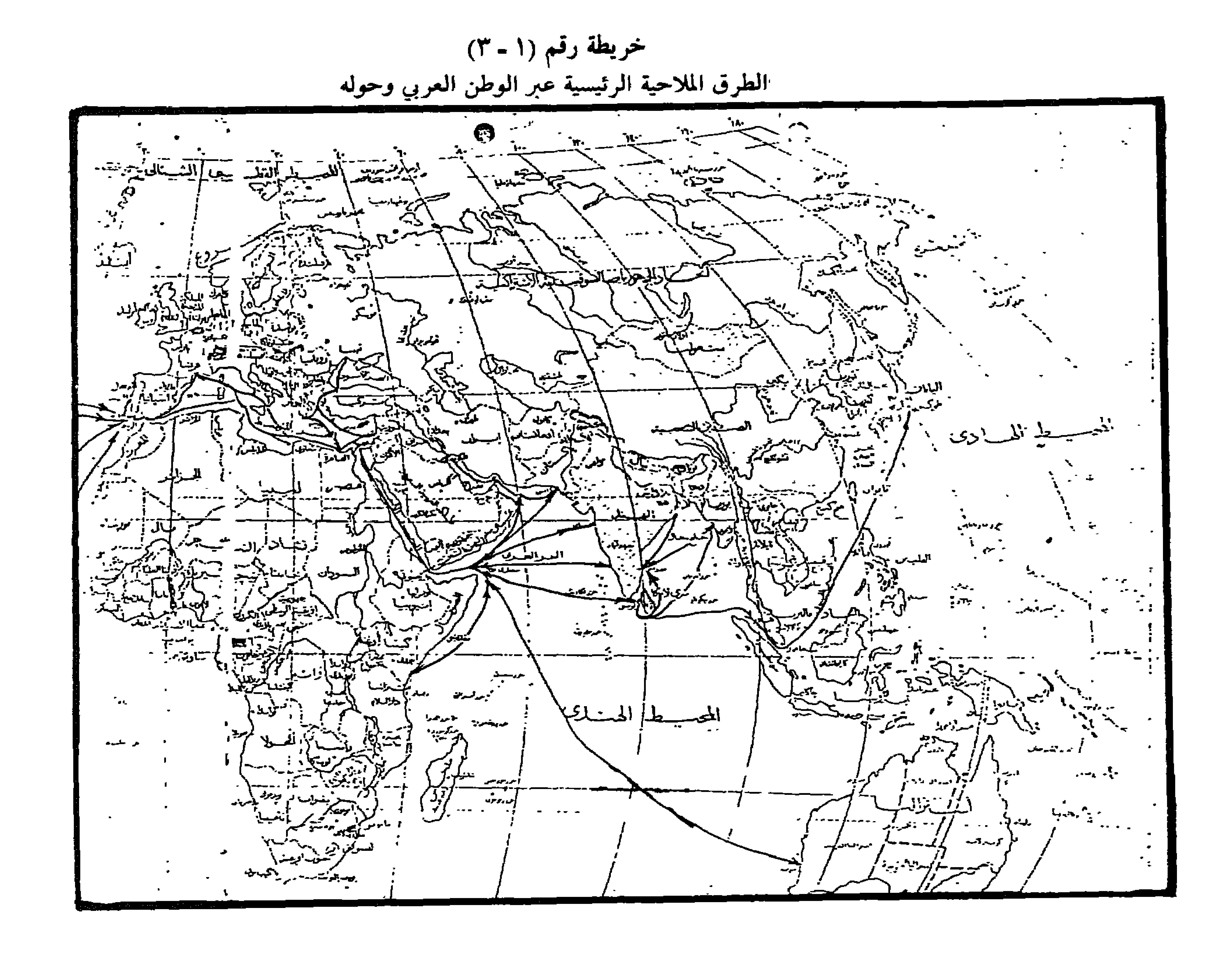


خريطة رقم (١ - ٢)
أهم الخطوط الجوية العالمية المارة بالوطن العربي



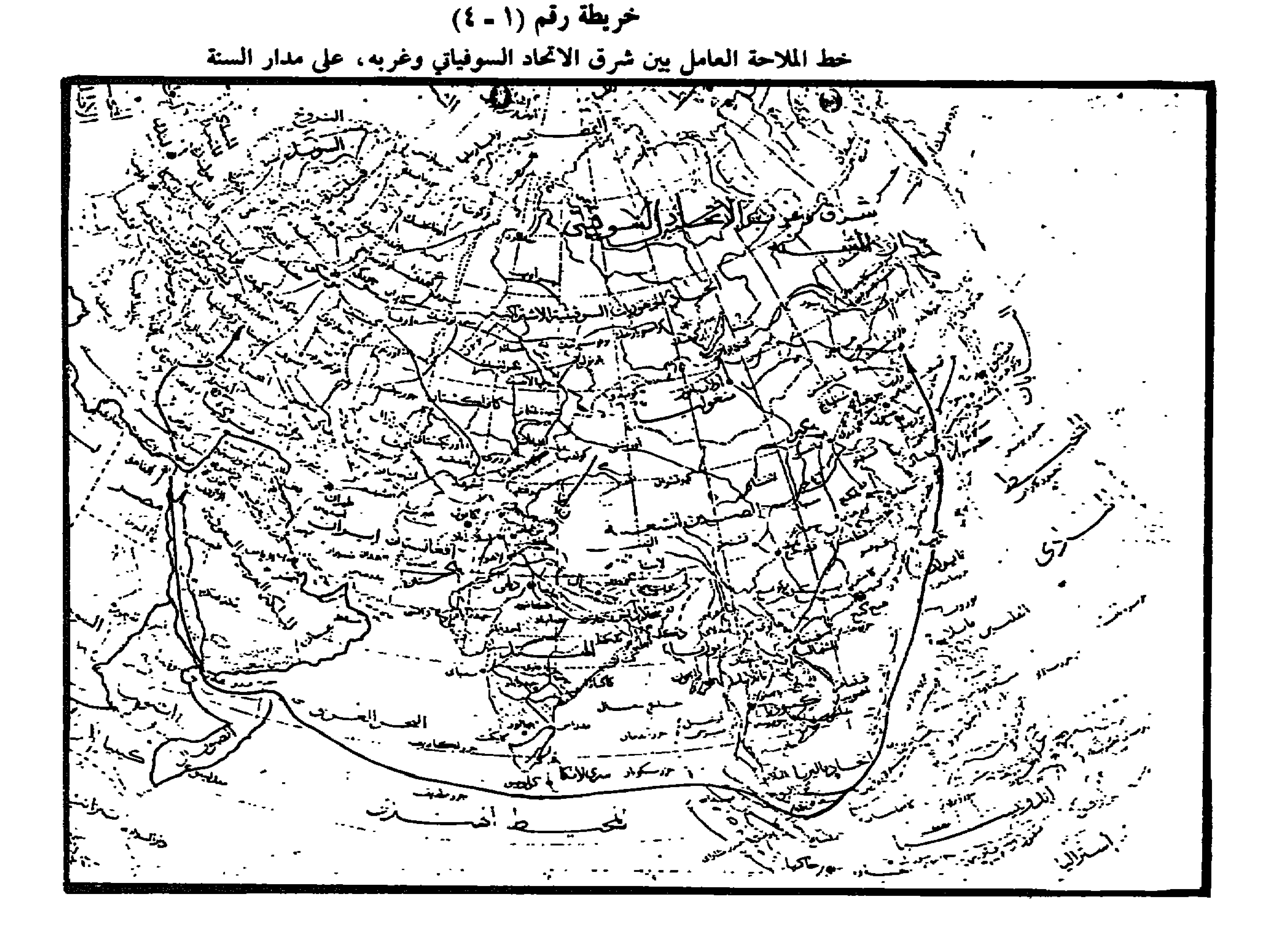
خريطة رقم (١ - ٣)

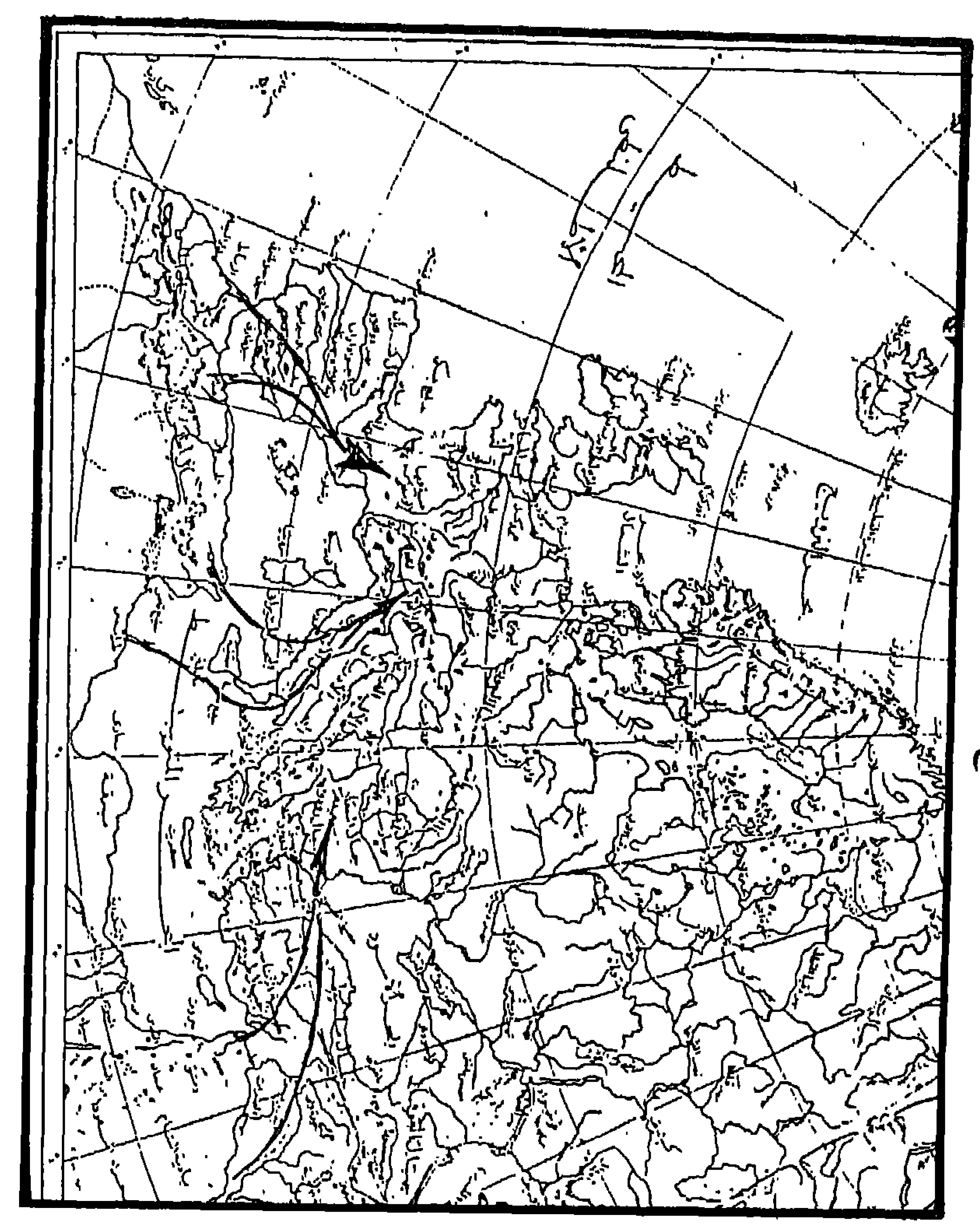
الطرق الملاحية الرئيسية عبر الوطن العربي وحوله



خريطة رقم (١ - ٤)

خط الملاحة العامل بين شرق الاتحاد السوفياتي وغربه، على مدار السنة





خريطة رقم (١-٥)
موقع الوطن العربي من أوروبا

الفصل الثاني

تأثير القوى البشرية في الأمن القومي العربي

أولاً: الخصائص القومية للشعب العربي وعلاقتها بالأمن القومي

يرى علماء الأنثروبولوجيا أن الوطن العربي كانت تسكنه عناصر تنتمي إلى جنس البحر المتوسط، غيرانه لم يبق منها سوى بعض الأسر النادرة في كل من مصر ولبنان والمغرب العربي. وقد بدأ العرب في الانتقال من موطنهم الأصلي في شبه الجزيرة العربية إلى منطقة حوض البحر المتوسط في عصور مبكرة، أي منذ بدايات العصر المسيحي، ومع مراحل الفتح الاسلامي انتشر العرب في الإقليم العربي من الخليج شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، بحيث لم يبق في تلك المنطقة من غير العرب سوى البربر في الشمال الافريقي، حيث اعتنقوا الاسلام واتخذت أغلبيتهم اللغة العربية لغة أصلية لها. إضافة إلى ذلك وفدت إلى الوطن العربي عناصر أجنبية من الأرمن والشركس والأتراك والأوروبيين. غير أن هذه العناصر الأجنبية ظلت تشكل نسبة محدودة من المجتمع العربي.

ساعد انتشار الإسلام وحامليه من العرب على انتشار اللغة العربية في جميع أنحاء الاقليم العربي. ورغم أن هناك بعض الاختلافات الطفيفة في اللهجة والنطق فإن اللغة العربية تظل اللغة المشتركة للسكان. وقد أصبحت اللغة العربية القاعدة الأساسية للهوية في الإقليم العربي، في حين أصبح الإسلام القاعدة الثانية. ورغم أن انتشار الاسلام كان السبب الرئيسي في انتشار اللغة العربية، فإن أغلبية السكان من غير المسلمين اتخذت اللغة العربية وسيلة للتفاهم مع غيرها من سكان المنطقة.

وقد تأصلت قيم وعادات مشتركة بين السكان في الاقليم العربي من خلال اللغة المشتركة واعتناق الرسالات السماوية التي يكمل بعضها البعض والتي أتمت الدين الاسلامي بالرسالة المحمدية التي آمنت بها أغلبية السكان واعتنقت الاسلام ديناً، ومن خلال الاتصال الجغرافي بين أجزاء الإقليم التي لا تفصل بينها موانع طبيعية مانعة، الأمر الذي أدى إلى أن

يشكل الإقليم وحدة سياسية في أغلب مراحل تاريخه. ويظهر الفارق الواضح بين سكان الإقليم العربي وسكان الأقاليم المجاورة الذين اعتنقوا الرسالات السماوية نفسها وبخاصة الاسلام، ولكنهم احتفظوا بلغتهم وعاداتهم وتقاليدهم وكان لهم تاريخهم المنفصل عن تاريخ الإقليم العربي نتيجة للانفصال الجغرافي عنه.

ورغم العوامل المشتركة التي تربط سكان الإقليم العربي بعضهم ببعض والتي سبق ذكرها، فإن اختلاف الطبيعة الجغرافية داخل الإقليم العربي، ووجود مساحات صحراوية فاصلة بين مجتمعات السكان في الإقليم أديا إلى بروز بعض الاختلافات بين جزء وآخر من الشعب أو بين تجمع وآخر من سكان الإقليم.

لا تغيِّر الاختلافات السابق ذكرها من حقيقة أن سكان الإقليم العربي يتمتعون بصلات تجمعهم تزيد على أي صلات موجودة بين مجموعات من السكان في أقاليم العالم الأخرى، حيث تظهر الفوارق واضحة بين أولئك الذين يتكلمون اللغة الانكليزية أو الفرنسية أو الاسبانية نتيجة الافتقار إلى الاتصال الجغرافي، وبالتالي الاختلاف في التاريخ والدين، كما تفتقر شعوب الاتحاد السوفياتي مثلاً إلى وحدة اللغة والقومية والدين، بينما يختلف السكان في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لاختلاف مصادر هجراتهم، وحداثة تاريخهم.

إن وحدة اللغة والدين والاتصال الجغرافي والتاريخ، وبالتالي وحدة القيم، هي عوامل ايجابية مساعدة على تحقيق الأمن القومي لسكان الإقليم. إلّا أن الطبيعة السكانية للإقليم تحمل في طياتها، في الوقت نفسه، عوامل تؤثر في الأمن القومي، وتضعف من قدرته. والعوامل الإيجابية هي عوامل مساعدة على تحقيق التعاون العسكري بين الجيوش العربية، لأنها تخلق أساساً مشتركاً بين تلك الجيوش. فالقائد العربي ليس محتاجاً إلى استخدام لغة أخرى للتعاون مع قائد جيش عربي آخر، كما أن الاتصال الجغرافي يسمح بالانتقال لهذه الجيوش بكل وسائل النقل المعروفة، ووحدة القيم والعادات تسهل كثيراً من تحقيق حاجات الجيوش العربية في حال تعاونها، بخاصة إذا قوبلت بحالة تحقيق التعاون بين جيوش حلف شمالي الأطلسي الذي تتكلم شعوبه أربع عشرة لغة وتختلف في قيمها وعاداتها وتاريخها، كما تنفصل جغرافياً بعضها عن البعض، أو بحالة حلف وارسو الذي تتحدث شعوبه ثماني لغات، إضافة إلى الاختلافات في القيم والعادات.

لكن إلى جانب العوامل الإيجابية يحمل التكوين القومي للشعب العربي عوامل أخرى لها آثار سلبية في الأمن القومي العربي، وهي تضعف امكانات التعاون فيما بين أجزائه، ولعلّ أهم هذه العوامل السلبية وجود التمايز القطري داخل الإقليم العربي، وتطور تكوينات اجتماعية تضفي عليها قدراً معيناً من التضامن الداخلي بين أفرادها وتجعلهم مهيئين للسلوك الجماعي طبقاً لهذه الروابط وهذا التضامن، سعياً لتحقيق مصالح خاصة بهذا التكوين، وإذا كان التمايز القطري يعزز تضامن الأفراد طبقاً للروابط القطرية وسعياً لتحقيق مصالح هذا القطر، فإن التكوينات الاجتماعية يتركز تضامنها الداخلي على أسس إما طبقية أو طائفية أو قبلية. وهكذا، فإن المصلحة القومية غالباً ما تكون في مستوى أدنى من المصلحة القطرية أو

مصلحة التكوين الاجتماعي الأضيق، وهو ما يعرض المجتمع القومي، بل المجتمع القطري أيضاً، للاختراق، ويزيد من صعوبة تحقيق الأمن القومي العربي.

إذا كان التمايز القطري في كثير من أحواله ناتجاً من اقامة الدولة القطرية بواسطة الاستعمار قبل انحساره عن الإقليم العربي، فهو بشكل عام لا يمكن ارجاعه إلى الاستعمار فقط. فحتى في عصر ما قبل الاستعمار الأوروبي، وفي المراحل الأولى للدولة الاسلامية، عُرفت الحجاز والشام والعراق ومصر وبرقة وتونس والمغرب واليمن وعُمان كما عُرفت السودان والصومال، وبلاد التكرور (موريتانيا)، ويرجع هذا الأمر إلى طبيعة التوزيع السكاني للشعب العربي الذي ظل في فترات طويلة يعيش في جزر سكانية تفصل بينها سهول وصحارى. وهكذا، فإن تقسيم الاستعمار للبلاد العربية إلى أقطار لم ينشأ من فراغ، ولكنه سعى إلى تكريسه، بل إلى تشجيع التمايزات الفرعية داخل هذه الأقطار حتى تنشأ أقطار ودول ودويلات أخرى تضع المصلحة القطرية فوق المصلحة القومية، الأمر الذي يجعل التعاون بين المجتمعات القطرية صعباً، ويؤدي في بعض الأحوال إلى تناقضات تولّد أحياناً حالات نزاع مسلح بين البعض من هذه الأقطار، وهذا الأمر يضعف من مستوى الأمن القومي العربي، ويسهل للقوى الأجنبية اختراق نظامه، ويضع صعوبات كثيرة أمام احتمالات التعاون بين بعض المجتمعات العربية وبعضها الآخر.

إن الأغلبية الساحقة من سكان الاقليم العربي هي من العرب من حيث اللغة والثقافة (حوالى ٨٨ بالمائة). غير أنه توجد تكوينات من الأقليات العربية غير المسلمة، أو من المسلمين غير العرب، أو من المسلمين العرب غير السنّة، أو من المواطنين غير العرب وغير المسلمين. ورغم أن هذه الأقليات من الضآلة العددية والنسبية بحيث يمكن اعتبار المجتمع والاقليم العربيين ككل من أكثر مناطق العالم تجانساً، فإن ميل بعض الجماعات الإثنية إلى التركز في أقطار عربية بعينها، أو مناطق جغرافية بعينها داخل بعض هذه الأقطار، يزيد من تعقيد التكوين الاثني وخطورته. فعلى الرغم من أن معظم الأقليات الاثنية شديدة الاندماج وعميقة الانتماء للمجتمع العربي العام، فإن عدداً محدوداً منها أقل اندماجاً وانتماءً، بحيث يشكل نقاط ضعف خطيرة في تماسك البنية الاجتماعية لبعض الأقطار العربية والمجتمع العربي ككل. ونقاط الضعف هذه لا تسهل اختراق المجتمع والإقليم العربيين من قبل القوى والمجتمعات الأجنبية فقط، بل تشكل مصدراً للنزاع يبلغ درجة الصراع المسلح داخل القطر العربي، وبين الأقطار العربية، بل داخل المجتمع العربي ككل.

إذا كانت قد نمت تكوينات اثنية ناشئة عن وعي إثني في المجتمع العربي، فإن الحديث عن تكوينات طبقية فيه أمر بالغ الصعوبة نتيجة لحالة السيولة أو الميوعة الطبقية التي صاحبتها ميوعة في الوعي الطبقي نتيجة لاختلاطه بوعي طبقي منافس نتيجة لطموحات الأفراد، الذين ينتمون بطبيعتهم إلى طبقة معينة، للانتقال إلى طبقة أخرى[1].

---

(١) سعد الدين ابراهيم، «التكوينات الطبقية في الدولة القطرية،» (دراسة غير منشورة).

غير أنه ظهرت طبقة عليا جديدة في أغلب أقطار الوطن العربي، تكونت من عناصر الطبقة الوسطى التي تسلمت السلطة بعد الاستقلال، وأصبحت تتمتع، إلى جانب النفوذ السياسي، بمزايا اقتصادية ووجاهة اجتماعية، وبدأت في مد تحالفها مع الطبقات الدنيا والتحالف مع بقايا الطبقة العليا القديمة. وقد لجأت ـ وهي تبحث عن مصالحها ـ إلى الارتباط بالاستثمارات الأجنبية والشركات العابرة للقوميات. ورافق ذلك ممارسات طفيلية واسعة، وانتشار للفساد والإفساد بين كبار موظفي الدولة[٢]. إن أهمية هذا التكوين الطبقي بالذات تكمن في أن مصلحته ترتبط باستمرار التجزئة القطرية من ناحية، وبالمصالح الأجنبية من ناحية أخرى، الأمر الذي يضع عراقيل أمام العمل القومي، إضافة إلى أنه يعرض الأمن القومي للاختراق بواسطة عناصر أجنبية. ويزيد من خطورة هذا التكوين الطبقي أنه يجمع بين النفوذ السياسي والمزايا الاقتصادية، الأمر الذي يجعله يؤثر بشكل بالغ الخطورة في شؤون الأمن القومي وفي اتخاذ القرارات الخاصة به.

أدت الطفرة النفطية في البلدان الخليجية إلى الانتقال المفاجىء من مرحلة اقتصادية إلى أخرى، خلال فترة زمنية قصيرة، وعرف المجتمع بعدها ما يسمى «مجتمع الطبقة»، حيث سمح صغر حجم السكان المواطنين في هذه البلدان، فضلاً عن وشائجهم القبلية والتاريخية التي تربطهم بالأسر القبلية الحاكمة إلى جانب المتطلبات العاجلة للأمن الداخلي، باعتماد سياسات مباشرة وغير مباشرة تتيح لمعظم المواطنين أن يكونوا ميسوري الحال من الناحية المالية، أو يصبحوا أثرياء دفعة واحدة، رغم بقاء بعض أبناء هذه البلدان نفسها على هامش هذا «المجتمع ـ الطبقة»[٣]. أدى هذا التكوين الاجتماعي إلى انفصال في المصالح داخل هذه «المجتمعات ـ الطبقة» وباقي مجتمعات الإقليم العربي، حيث أصبح بعض هذه المجتمعات يخشى تطلع باقي المجتمعات العربية إلى ثرواته، كما أصبح أكثر حرصاً من حيث الاستعداد للقيام بعمل قومي يجمع بينه وبين باقي المجتمعات العربية الأقل غنى.

أدى صغر حجم السكان المواطنين في البلدان الخليجية، مع الطفرة النفطية، إلى وجود قوى انتاجية من الوافدين العاملين الذين لا يتمتعون بحقوق مدنية أو سياسية متساوية مع أبناء المجتمع الأصلي، والذي يمثلون نسبة محدودة للغاية من حيث توزيع الدخل. وهكذا، تقوم هذه المجتمعات على نوع من التعايش الاجتماعي الجزئي. ومن البديهي أن يطفح مثل هذا الوضع بمشاعر العنف والسخط، بل العداء الطبقي الكافي من جانب الوافدين. ويرتفع السخط إلى قمته بين الوافدين من ذوي التعليم العالي[٤]. تزداد أهمية التكوين الاجتماعي للوافدين نتيجة لارتفاع نسبتهم العددية إلى أبناء المجتمع الأصلي، وتزداد خطورتهم نتيجة لارتفاع نسبة الذين لا ينتمون إلى الشعب العربي منهم، إذ يكونون أسهل أماكن الاختراق في

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

الجسد الاجتماعي، كما أن الأمن القومي لن يكون ذا أولوية عالية عندهم. كما أن السخط السائد بينهم يشكل خطراً كامناً في النهاية على التماسك الاجتماعي في مناطق وجودهم.

ثانياً: التوزيع السكاني والكثافة السكانية داخل الاقليم العربي

يتباين التوزيع السكاني داخل الإقليم العربي بشدة، سواء بين أقطاره، أو داخل القطر الواحد، الأمر الذي يؤثر في الأمن القومي العربي، وكذلك الأمن القطري بمعناه الضيق. فإن نظرة إلى خريطة الإقليم العربي وإلى التوزيع السكاني داخله لا بد من أن تخرج باستنتاج عن سوء توزيع السكان فيه. ويجري الجدول رقم (٢ ـ ١) مقابلة بين الأقطار العربية سواء من حيث الحجم المطلق، أو الكثافة السكانية. ويدل الجدول على أن أقل كثافة سكانية هي في ليبيا حيث تقل عن شخصين في الكيلومتر المربع، بينما تصل في لبنان إلى ٢٩٠ شخصاً في الكيلومتر المربع. وإذا كانت هذه هي الكثافة العامة داخل القطر، فإن الكثافة الحقيقية هي أعلى من ذلك بكثير إذا ما قيست على المناطق المأهولة داخل هذه الأقطار، في حين هي على العكس من ذلك خارج هذه المناطق. فأكثر من ٨٠ بالمائة من مساحة الإقليم العربي بمثابة أراضٍ صحراوية غير مأهولة، والمناطق المأهولة لا تتجاوز ٢,٥ مليون كلم٢ من مجموع ١٣,٦ مليون كلم٢. وقد ارتفعت الكثافة الاجمالية في الرقعة المأهولة من ٣١ شخصاً عام ١٩٥٠ إلى ٧٣ شخصاً عام ١٩٨٥. ويلاحظ أن الإقليم العربي بمساحته الكبيرة هذه يضم أعلى نسبة من الأراضي الصحراوية غير المأهولة. ومصر، على سبيل المثال، لا تتجاوز المساحة المأهولة منها ٤ بالمائة من مساحتها الكلية، لذلك ارتفعت الكثافة الحقيقية فيها من ٢٥٠ شخصاً في الكيلومتر المربع المأهول عام ١٩٠٠ إلى ٥٠٠ شخص عام ١٩٥٠ ثم إلى ١١٥٠ شخصاً عام ١٩٨٥. وما ينطبق على مصر يصدق على معظم الأقطار العربية الأخرى بدرجات متفاوتة. فالكثافة الحقيقية في الكويت عام ١٩٨٥ بلغت أكثر من عشرة آلاف شخص في الكيلومتر المربع المأهول. ولذا يلاحظ من صور الأقمار الصناعية أن خريطة الإقليم العربي تبدو على شكل منطقة فسيحة خالية تتخللها واحات أو جزر سكانية متناثرة. ومع استمرار الزيادة الطبيعية في السكان من المتوقع أن تتزايد الكثافة في المناطق الصغيرة المأهولة، كما أن استمرار التركز السكاني العربي في ٢٠ بالمائة من مساحة الأرض العربية يؤدي إلى آثار استراتيجية سلبية في كل من الأمن الوطني (القطري) والأمن القومي. فالمناطق غير المأهولة هي بمثابة دعوة مفتوحة للغزاة الطامعين، وتعد كل من سيناء وجزر الخليج، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأم موسى، أمثلة حية لهذه المقولة[٥]. كما أن المناطق ذات الكثافة العالية من السكان هي أهداف نموذجية للضربات الجوية والنووية أو التهديد بها.

(٥) سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

جدول رقم (٢ - ١)

بعض المؤشرات السكانية العامة للوطن العربي

الأقاليم والأقطار	تطور حجم السكان (مليون نسمة) ١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٨٥	المساحة (بالألف كلم²)	الكثافة في الكلم² (١٩٨٥)
المغرب العربي					
تونس	٣,٦	٤,٩	٧,٠	١٦٤	٠,٤٣
الجزائر	٨,٩	١٣,٧	٢١,٢	٢٣٨٣	٠,٠٠٩
ليبيا	١,٠	٢,٠	٢,٨	١٧٥٧	٠,٠٠١٦
المغرب	٩,٠	١٥,٥	٢٢,٣	٤٤٥	٠,٠٥
موريتانيا	٠,٧	١,٢	١,٧	٦٧٠	٠,٠٠٢٥
وادي النيل					
جيبوتي	٠,١	٠,٢	٠,٣	٢٦	٠,٠١٢
السودان	١٠,٠	١٥,٦	٢٠,١	٢٥٠٦	٠,٠٠٨
الصومال	٤,٠	٥,٠	٦,٣	٣٩٣	٠,٠١٦
مصر	٢٠,٥	٣٣,٣	٤٦,٥	١٠٠١	٠,٠٤٦
المشرق العربي					
الأردن، فلسطين	١,٣	٢,٤	٥,٤	٩٨	٠,٠٥٥
سوريا	٣,٤	٦,١	١٠,٢	١٨٥	٠,٠٥٥
العراق	٥,٢	٩,١	١٥,٤	٤٣٥	٠,٠٣٥
لبنان	١,٨	٢,٩	٢,٩	١٠	٠,٢٩
الجزيرة والخليج					
الامارات العربية المتحدة	٠,١	٠,٢	١,٣	٨٤	٠,٠١٥
البحرين	٠,١	٠,٢	٠,٥	٦	٠,٠٨٣
السعودية	٣,٥	٧,٤	٩,٦	٢١٥٠	٠,٠٠٤٥
عُمان	٠,٥	٠,٦	١,١	٢١٢	٠,٠٥٢
قطر	٠,١	٠,١	٠,٣	٢٢	٠,٠١٤
الكويت	٠,٢	٠,٧	١,٧	١٦	٠,١١
اليمن الديمقراطية	٠,٧	١,٠	٢,٠	٢٨٨	٠,٠٠٧
اليمن العربية	٤,٠	٥,٠	٦,٣	١٩٥	٠,٠٣٢
جملة الوطن العربي	٧٧,٠	١٢٥,٠	١٨٢,٠	١٣,٦٠٠	

المصادر: *The Arabs 1985/86: Atlas and Almanac* (Washington, D.C.: American Educational Trust, 1986); World Bank, *World Development Report, 1986* (Washington, D.C.: The Bank, 1986), and Saad Eddin Ibrahim, «Urbanization in the Arab World,» in: Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim, eds., *Arab Society: Social Science Perspectives* (Cairo: American University in Cairo Press, 1985), pp. 100 and 124.

نقلاً عن: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٠٣.

يلاحظ التفاوت الشاسع بين الأقطار العربية من حيث عدد السكان. فأكثر الأقطار العربية سكاناً هو مصر الذي يبلغ حجمه أكثر من ٤٦٠ مرة حجم جيبوتي أصغر الأقطار حجماً. وسكان مصر يبلغون أكثر من ربع جملة السكان في الإقليم العربي، وهم يساوون جملة سكان أصغر ستة عشر قطراً عربياً مجتمعة هي السعودية وتونس واليمن العربية والصومال والأردن وفلسطين ولبنان وليبيا واليمن الديمقراطية وموريتانيا وعُمان والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وجيبوتي. وهناك أربعة أقطار عربية يزيد حجم سكان كل منها منذ منتصف الثمانينات على عشرين مليون نسمة هي مصر والمغرب والجزائر والسودان. وهي معاً تعادل أكثر من ٦٠ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي (١٨٢ مليوناً). وتقع هذه الأقطار العربية كلها في افريقيا العربية[٦]. في حين أن مجموع سكان الأقطار العربية الآسيوية يبلغ ٥٦,٧ مليون نسمة، أي ما يزيد قليلاً على سكان مصر وحدها، وما يمثل ٣١,١٥ بالمائة من مجموع السكان في الإقليم العربي كله.

والنتيجة الطبيعية للتفاوت الشاسع في حجم السكان بين الأقطار العربية هي افتقار أغلب الأقطار العربية إلى الموارد البشرية اللازمة لتأمين الصمود أمام أي تهديد خارجي جدي. إذ تقل الموارد البشرية لكل من جيبوتي والبحرين وقطر عن مليون نسمة، إضافة إلى أن الموارد البشرية لكل من موريتانيا وعمان والكويت والإمارات العربية المتحدة تقل عن مليوني نسمة، وتتراوح الموارد البشرية لكل من ليبيا ولبنان واليمن الديمقراطية بين مليونين وثلاثة ملايين نسمة، بينما تتراوح الموارد البشرية لكل من تونس والصومال والأردن (بما فيها فلسطين) والسعودية واليمن العربية بين خمسة وعشرة ملايين نسمة، وفي كل من سوريا والعراق بين عشرة وستة عشر مليون نسمة. فإذا اعتبرنا رقم العشرة ملايين حداً أدنى للموارد البشرية اللازمة للدفاع عن دولة ما فإن ستة أقطار عربية فقط تكون لديها القدرة على بناء قوات مسلحة مناسبة لتأمين قطرها، هي مصر والمغرب والجزائر والسودان والعراق وسوريا، بينما لا تستطيع خمسة عشر قطراً أن تعتمد على نفسها في تأمين أراضيها من تهديد خارجي.

إذا قوبل حجم سكان الوطن العربي في شطري آسيا وافريقيا يلاحظ أن الموارد البشرية للأقطار العربية الافريقية تمثل أكثر من ٦٨ بالمائة من سكان الاقليم العربي، بما يعني أن قدرة الأقطار العربية الافريقية على تأمين أقطارها مجتمعة أكبر من قدرة الأقطار العربية الآسيوية.

تزداد خطورة التفاوت في حجم السكان بين الأقطار العربية عند مقابلة الأقطار التي تفتقر إلى موارد بشرية بموقعها الجغرافي، إذ إن كل البلدان العربية التي يقل عدد سكانها عن مليوني نسمة تقع على أطراف الوطن العربي: عُمان والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر في الخليج، وموريتانيا على الطرف الغربي للإقليم العربي، وجيبوتي على الطرف الجنوبي، كما أن أغلبية بلدان القلب العربي: لبنان والأردن وفلسطين، تقع في الشريحة ما بين مليوني نسمة

---

(٦) Saad Eddin Ibrahim, «Introduction to Issues to Demography and Urbanization,» in: Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim, *Arab Society* (Cairo: American University in Cairo Press, 1985), pp. 99-105.

وخمسة ملايين نسمة. وأخيراً، فإن ليبيا تقع في منطقة يفتقر فيها الإقليم العربي إلى ألعمق. وتظهر خطورة هذا التفاوت بشكل آخر بمقابلة الحجم السكاني العربي داخل القارات حيث يواجه أقل من ٣٢ بالمائة من السكان العرب أغلب الكتل الديمغرافية المجاورة والتهديدات الرئيسية المحتملة للإقليم العربي كما سيتضح فيما بعد.

أدى اختلاف مساحة الأقطار العربية وتباينها وعدم تناسب ذلك مع عدد السكان إلى تباين شديد في الكثافة العامة للسكان داخل الأقطار العربية، وداخل مناطق التجمع الاقليمي من بين القارات. إذ إن بعض الأقطار العربية يمكن اعتبارها مناطق فراغ سكاني تقل كثافة السكان فيها عن خمسة أفراد في الكيلومتر المربع، وأبرزها ليبيا، إذ تقل النسبة فيها عن فردين في الكيلومتر المربع، ثم موريتانيا أقل من ثلاثة أفراد، والسعودية أقل من خمسة أفراد في الكيلومتر المربع، وكلها مناطق حساسة، بسبب ضحالة عمق الإقليم العربي في ليبيا، ولوجود موريتانيا على الطرف الغربي للإقليم، أما السعودية فبسبب شدة طرفها من الشرق ولما تحتويه من ثروات نفطية.

تقل كثافة السكان في أغلب الأقطار العربية عن ٥٠ فرداً في الكيلومتر المربع، إذ تبلغ الكثافة العامة لسكان الاقليم العربي ١٣,٣ فرداً في الكيلومتر المربع، وتظهر الصورة حادة في كل من الجزائر والسودان واليمن الديمقراطية، حيث تقل الكثافة عن عشرة أفراد في الكيلومتر المربع، بينما تزيد الكثافة في تسعة أقطار عربية هي تونس ومصر والصومال وجيبوتي والعراق واليمن العربية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر على ذلك وتقل عن خمسين فرداً في الكيلومتر المربع. ويلاحظ أن بعض هذه الأقطار ترتفع الكثافة فيها نتيجة لصغر مساحتها. لذا فإن الكثافة فيها تتراوح بين عشرة وخمسة عشر فرداً في الكيلومتر المربع وهي جيبوتي والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر، أما أعلى الكثافات السكانية فيها فهي في الخليج وعُمان وفي سوريا والأردن وفلسطين وفي المغرب العربي. أما أقصى كثافة سكانية فهي في لبنان حيث تزيد على المائتي فرد في الكيلومتر المربع.

تؤكد حسابات الكثافة السكانية خطورة الموقف الأمني العربي في ليبيا وموريتانيا، وتشير إلى خطورة محتملة واضحة في كل من الجزائر والسودان واليمن الديمقراطية حيث تبرز احتمالات شد الأطراف أو البلقنة، بينما تشير الكثافة السكانية في المشرق العربي، والقلب العربي بصفة خاصة، إلى كثافة سكانية عالية في لبنان ومتوسطة في كل من سوريا والأردن وفلسطين، وأقل من ذلك في مصر. أما بالنسبة إلى الأقاليم فتظهر هذه الخطورة أكثر ما تظهر في الطرف الشرقي للإقليم العربي، حيث الكثافة في منطقة الخليج ٧,٧ أفراد، وفي أقصى المغرب العربي حيث تبلغ الكثافة عشرة أفراد في الكيلومتر المربع تليها منطقة وادي النيل حيث الكثافة ١٨,٦ فرداً، بينما ترتفع النسبة في المشرق العربي لتبلغ ٤٦,٦ فرداً في الكيلومتر المربع، الأمر الذي يعني حاجة إقليم الخليج العربي إلى معاونة من إقليم المشرق العربي، وحاجة إقليم المغرب العربي إلى معاونة من إقليم حوض النيل، بينما تؤكد الأرقام أهمية التعاون أيضاً بين اقليمي المشرق العربي وحوض النيل. أما داخل الإقليم الواحد

فتظهر ضرورة دعم مصر في ملء الفراغ السكاني في إقليم حوض النيل وبخاصة في السودان.

تزداد حدة مشكلة الكثافة السكانية نتيجة لتباين التطور الديمغرافي لمجتمعات الدول القطرية والتوزيع الداخلي للسكان بين الريف والحضر. ويظهر هذا الاختلاف في ثلاثة أنماط للهياكل الحضرية في الإقليم العربي حيث يبرز النمط الأول على هيئة ما يسمى «دولة المدينة» حيث يتراوح سكان مدينة واحدة في كل من الكويت وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة ما بين ٩٠ بالمائة من مجموع السكان، كما في الكويت و٧٥ بالمائة من سكان قطر في الدوحة، و٦٥ بالمائة من سكان البحرين في المنامة، بينما نجد أن كل إمارة في دولة الإمارات العربية المتحدة هي في الواقع مدينة بلا أرياف مثل دبي والعين وأبو ظبي. والنمط الثاني هو نمط «المدن المليونية» ويبدو لبنان على قمته حيث تحتوي المدن فيه ٧٦ بالمائة من جملة السكان، ويليه كل من العراق والأردن وليبيا وتونس حيث تمثل مدن كل منها ما بين ٥٥ بالمائة، و٧٢ بالمائة من جملة السكان. أما مصر والمغرب والجزائر فتأتي بعد ذلك، حيث تمثل المدن ما بين ٤٥ بالمائة و٥٠ بالمائة من جملة سكان كل منها. أما النمط الثالث فهو «المدن النامية» وتشمل كلاً من موريتانيا والسودان والصومال وجيبوتي والسعودية واليمن العربية وعمان. ولا تتجاوز نسبة سكان المدن فيها ٣٨ بالمائة باستثناء السعودية التي يقفز فيها معدل الحضر إلى أكثر من الضعفين ويبلغ سكان المدن فيها ٧٢ بالمائة موزعة على عدة مدن بحيث لا يزيد سكان أكبرها، وهي الرياض، على ٧٥٠ ألف نسمة.

صاحبت ظاهرة التحضر في الإقليم العربي وجود مدينة رئيسية عملاقة في كل قطر من أقطاره تسيطر سياسياً واقتصادياً وسكانياً على الريف والمدن الأخرى فيه. وباستثناء المغرب تشكل المدينة المسيطرة في كل من هذه الأقطار عاصمة له. وهكذا باستثناء «دول المدينة» المذكورة سابقاً، حيث تكاد تصبح العاصمة هي الدولة، نجد أن المدينة الرئيسية في معظم الأقطار العربية الأخرى تمثل ما بين ٢٠ بالمائة و٣٠ بالمائة من جملة سكان القطر(٧). وينتج من ذلك أن ١٢,٦ بالمائة من سكان الاقليم العربي يسكنون في عشر مدن عملاقة هي بالترتيب القاهرة وبغداد والاسكندرية والجزائر ودمشق والدار البيضاء وبيروت وتونس وحلب والكويت. ويبلغ مجموع سكان هذه المدن في منتصف الثمانينات ٢٣,٠٥٣ مليون نسمة. وبين هذه المدن العشر هناك مدينتان في كل من مصر وسوريا، بحيث يوجد في القاهرة والاسكندرية ما يزيد على ٢٣,٤ بالمائة من سكان مصر، وفي دمشق وحلب ٢٩,٤ بالمائة من سكان سوريا، بينما يعيش في بيروت ٤١,٤ بالمائة من سكان لبنان. وهناك ست مدن رئيسية، هي القاهرة وبغداد والاسكندرية ودمشق وبيروت وحلب تحتوي ١٨,٩ مليون نسمة وأربعة مراكز سياسية واقتصادية وسكانية لأربعة أقطار عربية وما يقرب من ١٠,٤ بالمائة من مجموع سكان الوطن العربي.

---

(٧) سعد الدين ابراهيم، «مجتمع الدولة القطرية،» (دراسة غير منشورة).

تبدو خطورة التفاوت الشديد في التوزيع الديمغرافي داخل الأقطار العربية وظاهرة المدن العملاقة في أن تركز الكثافة السكانية داخل القطر في المدن يؤدي إلى انخفاض مقابل في الكثافة السكانية خارج هذه المدن، أي ان الكثافة السكانية الحقيقية داخل الأقطار العربية خارج المدن تتدنى إلى معدلات شديدة الإنخفاض، وتؤدي إلى وجود فراغ سكاني يسهل اختراق هذه الأقطار، بينما تصبح المدن العملاقة أهدافاً للضربات الجوية أو النووية أو التهديد بها، وبخاصة مع تركز المراكز السياسية والاقتصادية والسكانية فيها، بحيث تصبح وسيلة للابتزاز أو لتدمير رئيسي في أي قطر. وتبدو أهمية المدن العملاقة أيضاً في قرب ست منها من قلب الإقليم العربي الذي توجد فيه أخطر التهديدات للأمن القومي العربي. في حين أن الدولة المدينة يمكن تدميرها بضربة واحدة.

نستنتج من البيانات السابقة أن هناك عدم اتساق في توزيع الأرض والبشر والموارد بين الأقطار العربية، فيندر أن نجد قطراً عربياً واحداً تتوافر له المساحة الأرضية الواسعة وحجم السكان الكبير، والناتج القومي الوفير. فبعض أصغر أقطار الوطن العربي سكاناً ومساحة هو أعلاها من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت؛ وبعض أكبر أقطار الوطن العربي مساحة وسكاناً هو من أدناها دخلاً مثل مصر والسودان. ويجعل هذا التباين الصارخ في حجم الأرض والبشر والموارد بين كيانات قطرية متجاورة تنتمي إلى الإقليم نفسه والأمة نفسها، من النظام العربي الإقليمي نظاماً مليئاً بعوامل عدم الاستقرار الداخلي، وسهولة الاختراق خارجياً، وسبباً لخلق صعوبات في التعاون بين الأقطار العربية تنعكس بلا شك على امكانات تحقيق مطالب الأمن القومي، في حين أن هذا التباين نفسه في توزيع الموارد البشرية والمادية يتطلب من وجهة أخرى مزيداً من التعاون لسد الثغرات في النظام الدفاعي العربي في مقابل التهديدات التي تعترضه.

ثالثاً: الأقليات والطوائف في الإقليم العربي والأمن القومي العربي

تبرز أهمية الأقليات والطوائف في أنها تخلق أحياناً ولاءات بين هذه الأقليات والطوائف قد تكون أسبقية لديها على الولاء القومي لسكان الإقليم العربي، إذ إن بعض هذه الأقليات والطوائف يرتكز على معايير التضامن الديني أو الطائفي أو العرقي أحياناً، وعلى تضامن قبلي إثني أحياناً أخرى. إن هذه المعايير حينما تطغى على الولاء الوطني تؤدي إلى ضعف التضامن داخل الوطن، الأمر الذي يجعله سهل الاختراق بواسطة القوى الأجنبية، إضافة إلى أن هذه المعايير قد تؤدي إلى نشوب حرب أهلية داخل الوطن نفسه. وأخيراً لا بد لغلبة التضامن الإثني من أن تضعف من إمكانية التعاون والتضامن القومي، وتعرض الأمن القومي لأخطار بخاصة خطر شد الأطراف والبلقنة.

ورغم أن معظم الأقليات الإثنية شديد الإندماج وعميق الانتماء للجسم العربي العام فإن العدد المحدود من هذه الجماعات الإثنية، الأقل اندماجاً وانتماءً، يشكل نقاط ضعف ملحوظة في تماسك البنية الاجتماعية لبعض الأقطار العربية، وبالتالي تماسك الأمة العربية.

وتشمل الخريطة الإثنية في الإقليم العربي جماعات تختلف عن باقي المجتمع العربي في اللغة والدين والمذهب الديني والسلالة العرقية. وإذا كان بعض هذه الجماعات لم يشكل، سابقاً أو حالياً، خطراً على تماسك البنية الاجتماعية للوطن الذي يعيش فيه، فهو قد يبقى مصدراً محتملاً لتفكك البنية الاجتماعية، وبالتالي تهديداً للأمن القومي ما لم تتم معالجته بشكل مناسب قبل أن يستفحل الخطر.

تؤثر درجة التجانس الاجتماعي في الإقليم العربي على الأمن القومي، بحيث تتناسب مع تهديده تناسباً عكسياً، إذ كلما زادت درجة التجانس قلت التهديدات للأمن القومي. ويمكن اعتبار نسبة العرب من المسلمين مقياساً مناسباً للتجانس داخل الإقليم بالكامل، مع ملاحظة اعتبارات أخرى قد تؤثر في درجة التجانس، مثل تركز الجماعات الإثنية الأخرى في بعض المناطق، أو ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية الوافدة في بعض الأقطار العربية، أو أسباب سياسية أخرى.

على الرغم من ذلك، فإن ارتفاع نسبة العمالة الوافدة من غير العرب في بعض الأقطار العربية، وبخاصة في الخليج العربي ـ التي تعتبر بعض أقطارها من الأقطار متوسطة التجانس مثل الكويت والامارات العربية المتحدة والأخرى أقل تجانساً مثل البحرين وعمان، بينما تظل قطر والسعودية من الأقطار الأكثر تجانساً[8] ـ يؤدي إلى تهديد محتمل للأمن القومي نظراً إلى احتمال اختراق هذه الأقطار بواسطة قوى أجنبية وبخاصة من مصادر هذه العمالة. وتزداد خطورة ذلك حينما تأتي هذه العمالة أصلاً من مصادر محتملة لتهديد الأمن القومي، ويظهر ذلك بشكل خاص في حالة العمالة الوافدة من ايران إلى الخليج.

يؤدي تركز بعض الجماعات الاثنية في بعض مناطق الأقطار العربية إلى تهديد الأمن القومي سواء عن طريق شد الأطراف بضم هذه المناطق إلى مناطق مجاورة، أو عن طريق البلقنة، بإنشاء دويلات أصغر تؤدي إلى تفتيت الإقليم العربي. ويبرز التهديد بصورة حادة في حالة السودان حيث يتجمع حوالى ٢٧ بالمائة من سكان السودان غير العرب في أقاليم السودان الجنوبية (النيل الأعلى وبحر الغزال والأقاليم الاستوائية) من أقليات ذات لغات وثقافات محلية مختلفة، وتعتنق ديانات وثنية بدائية[9]، الأمر الذي يجعل هذا التكوين الاثني مصدراً حالياً للتهديد بالإنفصال، ومصدراً محتملاً في المستقبل في حالة تسوية النزاع الحالي، ما لم تتم معالجته. كما أن تركز الجماعات الطائفية في لبنان في مناطق بعينها، مثل الشيعة (٣٤,٦ بالمائة من السكان) في جنوب لبنان، والموارنة (٣٠ بالمائة من السكان) ومعهم أغلب الطوائف المسيحية الأخرى في وسط لبنان والجبل، والدروز (٧ بالمائة من السكان) في منطقة

---

(٨) سعد الدين ابراهيم، **الأقليات والطوائف في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر]).

(٩) المصدر نفسه.

الشوف[10] يؤدي إلى احتمال البلقنة. أما في سوريا فيتركز العلويون (١١,٦ بالمائة من السكان) في جبل العلويين وحماه وحمص، بينما يتركز الدروز (٣ بالمائة من السكان) في جبل الدروز، الأمر الذي حدا سلطات الانتداب الفرنسي إلى تقسيم سوريا إلى خمس دويلات: دولة علوية وأخرى درزية وثالثة مسيحية (في لبنان)، واثنتين أخريين سنيتين في حلب ودمشق[11]. صحيح أن درجة التجانس والتضامن الاجتماعي عالية في سوريا، غير أن أخطاء الحكم ومؤامرات القوى الخارجية تزيد من خطورة هذا التقسيم. وتبرز المشكلة الإثنية بوضوح أكثر في العراق، حيث تتركز الأقلية الكردية في شمالي البلاد ويمثلون حوالى ١٥ بالمائة من السكان، بينما يتركز العرب المسلمون الشيعة الذين يمثلون حوالى ٤٤ بالمائة من السكان في الجنوب، ويبقى العرب المسلمون السنّة في وسط العراق وهم حوالى ٣٣ بالمائة من السكان. وهكذا، يبرز الخطر في تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات وفقاً للجماعات الاثنية والطائفية المتركزة. إلا أن درجة الاندماج بين الطوائف الإثنية في العراق ما زالت عالية، بحيث تتغلب على محاولات الإثارة والاستقطاب الخارجية النشطة، والتي ستظل هدفاً دائماً لمحاولات القوى التي تسعى لتهديد الأمن القومي.

رغم أن البربر يشكلون حوالى ٢٢ بالمائة من اجمالي سكان الجزائر، في منتصف الثمانينات، ورغم أن هذه الأقلية تتركز في مناطق المرتفعات الجبلية في الأوراس، وقبيلة «تاو» في الجنوب الصحراوي، فإنهم لا يشكلون خطراً كبيراً على تجانس المجتمع العربي في الجزائر، أو في الإقليم العربي عموماً، نظراً إلى أنهم ينقسمون داخلياً إلى أربع مجموعات فرعية لكل منها لهجتها الخاصة هي: قبيلة والشاويات والطوارق والمطابية، كما أن أعداداً متزايدة منهم تفاعلت وتزاوجت مع العرب، وبالتالي تعربت تدريجياً، وأصبحت الجزائر عربية لغة وثقافة، ومسلمة ديناً، وسنّية مذهباً في غالبيتها العظمى. والعلاقة بين العرب والبربر في الجزائر هي في اجمالها علاقة تعاون واحترام وتعايش، إلا أن سياسة «التعريب» قد أدت إلى زيادة الحساسية لدى البربر، وبدأت تنمو نزعة إلى تأكيد الثقافة واللغة البربريتين، وما لم تتفهم الحكومة الجزائرية هذه النزعة، فهو ما يمكن أن يتحول إلى توتر واسع بين الجماعتين، ولكن المراقبين يستبعدون أن يؤدي هذا الأمر إلى صراع مكشوف أو إلى حركة انفصالية بربرية في الجزائر[12].

تمثل عُمان حالة خاصة داخل الإقليم العربي، فرغم أن السكان الأصليين يكادون أن يكونوا عرباً مسلمين بالكامل، فإن حوالى ٧٠ بالمائة من السكان ينتمون إلى طائفة الخوارج الإباضية[13]، بينما لا يزيد المسلمون السنة على ٢٠ بالمائة والشيعة على ١٠ بالمائة. فأدت هذه الأغلبية من الخوارج الإباضية إلى ارتباط عمان بقوى خارجية في مسائل الأمن، وظهر ذلك

---

(١٠) المصدر نفسه.
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) المصدر نفسه.

بوضوح من خلال العلاقات الوثيقة بالقوى الخارجية غير العربية، والسماح بوجود قواعد أجنبية في أراضيها[١٤]، والاعتماد على ضباط أجانب في قواتها المسلحة، بل إن هؤلاء الضباط يتولون مناصب قيادية مهمة في الجيش العماني، كما أن عمان استعانت بقوات ايرانية في صراعها مع ثوار ظفار واليمن الديمقراطية التي كانت تؤيدهم، كما أن موقف عمان من الحرب بين ايران والعراق كان يتخذ شكلاً حيادياً رسمياً، متعاطفاً مع ايران.

وتزداد خطورة الموقف السكاني في عمان بسبب وجود نسبة عالية من العمالة الوافدة غير العربية سواء الأوروبية منها أو الآسيوية[١٥]، ووجود نسبة عالية من الأجانب في القوات المسلحة العمانية[١٦]. وتشتد خطورة هذا التكوين الاثني السكاني بتزايد أهمية موقع عُمان الجغرافي وإشرافها على خليج عمان، وكذلك اشرافها على مضيق هرمز من خلال جزيرة مسندم. أي أنها تسيطر بشكل شبه كامل على الساحل العربي المسيطر على مداخل الخليج، والمواجه لإيران.

رغم إن الإمارات العربية المتحدة من البلدان العربية المتوسطة التجانس، فإن تركز المسلمين الشيعة في إمارة دبي، أدى إلى وفود أعداد متزايدة من الإيرانيين الشيعة الذين انضموا إلى الأقلية الشيعية من أهل البلاد الأصليين. بحيث أصبحت نسبة الشيعة في دبي تبلغ ما يقرب من النصف. لكن مجموع المواطنين في هذه الدولة يشكل أقلية بالنسبة إلى مجموع السكان، وتقدر العمالة الوافدة في الإمارات في منتصف الثمانينات بحوالى ٧٥ بالمائة من المجموع الكلي للعاملين. وإذا كان المسلمون الشيعة من مواطني البلاد، فإن هذا المظهر السكاني قد انعكس على السلوك القومي لدولة الامارات العربية ككل، وسلوك إمارة دبي داخل الدولة نفسها وبخاصة فيما يتعلق بصلاتها بايران، وسلوكها بالنسبة إلى الحرب بين العراق وايران بصفة خاصة.

تتركز الأقلية الشيعية في الكويت في مدينة الكويت نفسها، غير أن اندماجها في الحياة الاقتصادية والمهنية أدى إلى تقليص أهمية العامل الإثني فيها. ولكن بذور التوتر بدأت في الظهور على السطح مع قيام الثورة الإسلامية في ايران، ثم بعد اندلاع الحرب بين ايران والعراق، حيث تعاطف بعض الشيعة مع ايران، واشترك بعضهم كمتطوعين في القتال ضد العراق. ولكن الدولة تقوم باحتواء معظم هذه التوترات بسرعة.

أما بقية الأقطار العربية فهي من أكثر البلدان العربية تجانساً إثنياً.

---

(١٤) Robert E. Harkavy, *Great Power Competition for Overseas Bases the Geopolitics of Access Diplomacy* (New York: Pergamon Press, 1982), pp. 217-218.

(١٥) شملان يوسف العيسى وكمال المنوفي، «تأثير الحرب العراقية ـ الايرانية على العمالة والهجرة للخليج: نظرة مستقبلية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة التوقعات المستقبلية للحرب العراقية الايرانية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٨ ـ ١٥.

(١٦) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1986-1987* (London: IISS, 1986), p. 105.

إضافة إلى ما سبق، فإن بعض البلدان العربية المتوسطة التجانس والأكثر تجانساً تسود فيها لغة غير اللغة العربية، ويعتبر الصومال أكبر مثال على ذلك، حيث تتحدث أغلبية سكانه اللغة الصومالية (الكوشيتية) رغم أن هناك محاولات شبه جادة لتعميم اللغة العربية. إضافة إلى ذلك فهناك جماعات قبلية من «البانتو» و«الديجبل» و«الرهانوميين» الذين يتحدثون لهجات خاصة تختلف عن كل من اللغتين العربية والصومالية. وفي المقابل ما زالت اللغة الفرنسية منتشرة في كل من الجزائر، وهي من الأقطار العربية متوسطة التجانس، وتونس، وهي من الأقطار الأكثر تجانساً. وقد خطت الجزائر خطوة واسعة في مجال التعريب، ولو أن ذلك أدى إلى إثارة حساسية لدى البربر فهي ما زالت أمامها خطوات أخرى. أما في تونس، فرغم أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، فإن اللغة الفرنسية لا تعتبر لغة أجنبية، ويجرى كثير من المعاملات في تونس باللغة الفرنسية، كما أدخلت مفردات فرنسية كثيرة على لغة التخاطب في البلاد. ورغم ذلك فإن مواقف هذه البلدان (الصومال والجزائر وتونس) اتصفت بالقومية بشكل عام وبخاصة في فترة صعود المد القومي، في حين ظهرت آثار هذا الاختلاف في أثناء انحسار هذا المد، إذ اتجهت الصومال مرة إلى الارتباط بالاتحاد السوفياتي، ثم بالولايات المتحدة الأمريكية، واتجهت تونس إلى الارتباط بفرنسا والولايات المتحدة بعلاقات وثيقة، بما فيها اتفاق استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما الجزائر فقد احتفظت بموقف قومي سلبي يرتبط بالأقطار الملاصقة لها أكثر من ارتباطها بموقف عربي عام.

يؤدي ضعف التجانس القومي على مستوى الأمة العربية، وداخل الأقطارالعربية، إلى ضعف عام في الأمن القومي العربي، ويمكن، من خلال مراجعة الخريطة الإثنية للإقليم العربي، أن نلاحظ ضعف الارتباط القومي للبلدان التي لا تسودها اللغة العربية، والتي لا يشكل العرب المسلمون أغلبية فيها. كما أن ضعف التجانس الإثني يؤدي إلى زيادة التوتر داخل القطر، الأمر الذي يضعف من قدراته على المساهمة في دعم الأمن القومي للأمة العربية ككل، ويسهل من اختراقه بواسطة قوى أجنبية تستطيع استقطاب الأقليات والطوائف الاثنية داخل القطر وداخل المجموعة. كما أن اختلاف اللغة في حالة سيادة أو انتشار لغة غير اللغة العربية يصعب من القدرة على التعاون لتحقيق الأمن القومي.

تشير دراسة الأقليات والطوائف في الإقليم العربي إلى مصاعب في طريق تحقيق التماسك القومي والوطني داخل هذا الاقليم، غير أنه ـ كما سبق أن ذكرنا ـ ليس حائلاً دون تحقيق هذا التماسك بخاصة أن هذه الأقليات ليست كبيرة، وأن أغلبيتها قد اندمجت في المجتمعات التي تعيش فيها، وتضامنت مع باقي فئات المجتمع وبخاصة في مرحلة التخلص من الاستعمار. كما أن المجتمع القومي ـ ممثلاً في دوله ـ أظهر درجة عالية من التماسك في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧، ودرجة تماسك أعلى في أثناء الصراع المسلح عام ١٩٧٣. ولكن الدراسة تشير أيضاً إلى مواطن الضعف الكامنة، التي تتطلب علاجاً سياسياً ماهراً لتحقيق أعلى درجة ممكنة من التماسك القومي. ولا يجوز أن يفهم من ذلك محاولة تغيير الخريطة الإثنية للسكان في الإقليم لتسود طائفة معينة، بل إن ذلك يلقي على هذه الطائفة الغالبة

عموماً والأقلية أحياناً مسؤولية أكبر في تحقيق درجة عالية من التماسك والاندماج والتجانس القومي من حيث احترام الأقليات والطوائف، وإشراكها بدرجة أعلى في مختلف جوانب الحياة، مع العمل بدأب على نشر اللغة العربية والإصرار على استخدامها في جميع المعاملات سواء داخل القطر الواحد أو بين الأقطار العربية، وأن يتم ذلك بأساليب يغلب عليها الترغيب، وبأقل قدر ممكن من القسر.

الفصل الثالث

مَصادرُ وأُدوات تهديد الأمن القومي العربي وعلاقتها تاريخياً

يشكّل الأمن القومي قضية مجتمعية شمولية تتناول نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة كما تتناول العوامل الداخلية والخارجية أيضاً. كل هذا في نسيج معقد تتداخل عناصره وتتفاعل مقوماته وتختلط، وهو يعني في المقام الأول بناء القدرة الذاتية، والاعتماد على الداخل، والثقة بالنفس وأنه لا يمكن تحقيق الأمن من خلال ضمانة أجنبية أو تحالفات خارجية. و «الأمن هو الاستراتيجية العليا أو الاستراتيجية القومية للبلاد»، وهو يدور حول مصالح أو غايات وقيم يجب الدفاع عنها، وحول تهديدات وأخطار ينبغي الوقوف ضدها. فالأمن القومي إذاً لا يرتبط بالعلاقات الخارجية والصراعات الدولية فقط بل إن أحد مقوماته الأساسية هو الاستقرار السياسي والرفاهية الاجتماعية أيضاً. ومن ثم فإن الأوضاع الداخلية والتحولات الفكرية والعقائدية لها تأثيرها في أمن أي مجتمع. يوضح علي الدين هلال مفهوم الأمن الشامل ومدى تعدد مكوناته وارتباط بعضها ببعض، وتشابك علاقاتها، ولكنه يركز في حديثه على أهمية القوة ودور العامل العسكري، إذ «ما قيمة أي بناء اقتصادي أو استقرار سياسي واجتماعي إن كان تحت رحمة الأعداء؟ والحرب لا تنفصل عن السياسة، وهي كما يقولون استمرار لها بأساليب أخرى. فكل من الحرب والسياسة والدبلوماسية هي أدوات لتحقيق الغايات القومية. ويرتبط بذلك العلاقة بين البعدين الاجتماعي والعسكري للأمن. ولا يمكن أن نفكر في هذا الموضوع بمنطق «إما. . وإما» فهناك علاقة وثيقة بين البعض وكلاهما يؤثر على الآخر. فالعنصر العسكري من الأرجح أن يؤدي إلى مزيد من الاستقرار السياسي والعكس صحيح، وإنما القضية تنحصر في الأولويات»[1]. وقد اتفق كثير من المفكرين العرب على المفهوم الشامل للأمن العربي بنواحيه المختلفة، واتفق أغلبهم على قضية الأولويات وضرورة التمييز بين المهام والقضايا وفقاً لدرجة الحاحها وأهميتها، وعلى أن هناك جوانب

---

(١) علي الدين هلال، **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم** (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص ٨٠ - ٨١.

عاجلة للأمن أبرزها العسكري، دون أن يعني ذلك فصلها عن الدائرة العريضة للأمن التي تتضمن قضايا كثيرة[٢].

يمكن أن نستنتج من عرض ما سبق أن الأمن يدور حول مصالح أو غايات وقيم يجب الدفاع عنها وحول تهديدات وأخطار ينبغي مجابهتها، الأمر الذي يعني أن تحقيق الأمن يكون من خلال مجابهة تهديدات وأخطار تعترض مصالح الكيان المعني بالأمن وغاياته وقيمه. وهكذا، لا بد من التعرّف إلى هذه التهديدات والأخطار حتى يمكن العمل على مجابهتها. ولا شك في أن أهم مصالح وغايات وقيم أي كيان هو بقاؤه وسلامته اللذان يمكن أن يضمنا بقاء وسلامة باقي المصالح والغايات والقيم. وهنا تبرز قيمة الدفاع كوسيلة مهمة من وسائل تحقيق الأمن تضمن البقاء والسلامة.

حاولت مجموعة من المفكرين العرب أن تحصر الأخطار التي تهدد الأمن القومي العربي، وقد أجمعوا كلهم على أن التهديد والخطر الرئيسيين مصدرهما الكيان الاسرائيلي الاستيطاني والمساندة المطلقة له من الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك الاتفاق الاستراتيجي بينهما. ويرى هؤلاء المفكرون أن الخطر يتحدد في التوسع على حساب الأرض العربية، وتهديد الكيان القومي في وجوده البشري الاجتماعي، وتفتيت أقطار الأمة طائفياً ومذهبياً إلى دويلات متنافرة فيما بينها تحت السيطرة الاسرائيلية، وأن المظهر الرئيسي الحالي لهذا التهديد هو الاختلال الاستراتيجي بين العرب واسرائيل، الأمر الذي يمكّن اسرائيل من تهديدهم عسكرياً بصفة مستمرة. أما المصدر الثاني للتهديد فهو تدخل القوى العظمى، العسكري خصوصاً، ومحاولة فرض الهيمنة الاستراتيجية على الأمة العربية. والتهديد الثالث هو العدوان الايراني المستمر على الجناح الشرقي للأمة العربية. كانت هذه هي التهديدات الخارجية، في حين اشتملت الدراسة على تهديدات داخلية أخرى هي غياب الحد الأدنى من الإتفاق الاستراتيجي بين العرب، والصراعات العربية ـ العربية (بين الأقطار العربية) والصراعات الأهلية المسلحة داخل الأقطار العربية مثل الصحراء المغربية ولبنان والسودان، بما يعني تفكك الوحدة الوطنية وتكريس التجزئة وسيادة منطق الدول القطرية، والتبعية للقوى الخارجية، وغياب مشاركة المواطنين، الأمر الذي يؤدي إلى غياب الإرادة السياسية، والتخلف والإفتقار إلى عدالة التوزيع، والاغتراب والمسخ الحضاري[٣]. ولا بد هنا من أن نتفق على أن مجموعة المفكرين قد أحاطت بالأخطار الآنية التي تهدد الأمن القومي العربي فعلاً، وأن هذه الأخطار تشتمل على جوانب فرعية أخرى أشار إليها بعضهم، يرتبط أغلبها بالأوضاع الاجتماعية والسياسية داخل الأقطار العربية، ولكنها تدخل جميعاً ضمن عناوينها.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٤، ٦٠، ٧٠ و٨٠.

(٣) يمكن الرجوع إلى مصادر عديدة نذكر منها: المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٧، ٣٢ ـ ٣٩، ٤٢ ـ ٤٤، ٥٥ ـ ٥٦، ٦٢ و٧١ ـ ٧٨، وعبد المنعم المشاط، «سياسات الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة التوقعات المستقبلية للحرب العراقية ـ الايرانية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٠ ـ ١٥ و٢٢ ـ ٢٥.

إلاّ أنهم لم يتطرقوا إلى الأخطار والتهديدات المحتملة أو الكامنة وبخاصة فيما يتعلق باحتمالات الأخطار من دول الجوار الجغرافي في المستقبل.

إلا أن هذه التهديدات قد اشتملت في بعضها على مصادر للتهديد، وأخرى كأساليب للتهديد، وثالثة كمظاهر للتهديد. لذا قد يكون من المفيد تقسيمها أولاً إلى مصادر خارجية وداخلية، وأن تنقسم الدراسة إلى تحديد لأساليب التهديد ووسائله ومصادره حيث تشترك المصادر في الأساليب والوسائل. ولما كانت الدراسة تتركز على الجانب العسكري للأمن فهي تقتصر أساساً على التهديدات الخارجية مع الإشارة إلى العوامل الداخلية المساعدة لها.

أولاً: أساليب التهديد

يرتبط تهديد الأمن القومي أساساً بتهديد المجتمع القومي ومصالحه، ويتأثر ذلك إلى درجة كبيرة بتهديد الإقليم الذي تعيش عليه الجماعة القومية، إذ إن تهديد الإقليم يؤدي إلى ضعف الروابط القومية وتفكك المجتمع. لذا فإن أغلب أساليب تهديد الأمن القومي يتجه إلى تهديد الإقليم القومي وإن كان الهدف هو المجتمع. والمقصود هنا بأساليب التهديد هو «مجموعة الأهداف التي تسعى مصادر التهديد مجتمعة أو منفردة إلى تحقيقها، والتي تؤدي بالضرورة إلى الإضرار بمصالح وغايات وقيم المجتمع القومي» وينحصر أهم أساليب تهديد الأمن القومي العربي في الأساليب الآتية:

١ ـ شطر الاقليم العربي.
٢ ـ شد الأطراف العربية.
٣ ـ البلقنة[٤].
٤ ـ الهيمنة وتطويع الإرادة السياسية.

ويلاحظ أن الأساليب الثلاثة الأولى تهدد الأمن القومي العربي من خلال تهديد اقليمه القومي، في حين أن الأسلوب الرابع يتعلق أساساً بالمجتمع القومي، ولكنه لا ينفصل عن الإقليم العربي.

١ ـ شطر الاقليم العربي

اتضح من دراسة الأبعاد الجغرافية للإقليم العربي أنه، على عكس ما يتميز به من الإتساع الأفقي، يتصف بضحالة العمق الاستراتيجي، الأمر الذي يسهل ايجاد حاجز بين أجزاء المجتمع العربي وهو ما يسمى «شطر الإقليم». فالمقصود بشطر الإقليم هو فصل أجزائه، بعضها عن البعض الآخر، الأمر الذي يعوق حركة أفراد المجتمع داخل الإقليم، وبالتالي يؤدي إلى تفكك روابطه.

---

(٤) حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص ٩٣.

يتحقق شطر الإقليم بأشكال وصور مختلفة. ولكن أخطر هذه الصور هو إقامة حاجز بشري دخيل بين أجزاء هذا الإقليم، أو اخضاع جزء من الإقليم العربي لسيطرة أجنبية داخلية، بحيث تنفصل الأجزاء العربية بعضها عن البعض وتستحيل الحركة داخل المجتمع العربي مباشرة، ويفرض الانتقال بين أجزائه عبر الخارج. وقد يتحقق شطر الإقليم العربي عن طريق فصل المجتمعات القومية العربية بعضها عن البعض بمسخ الهويّة القومية لبعض هذه التجمعات وتشجيع النعرات الداخلية للإنفصال عن الجسد العربي، ومحو الروابط القومية، وبخاصة اللغة والدين، في أجزاء الإقليم العربي.

أثرت الأبعاد الجغرافية في أسلوب شطر الإقليم العربي، حيث تركز هذا الأسلوب في المناطق التي تتصف بضحالة العمق الاستراتيجي في سيناء وفلسطين، وكذلك في المغرب العربي. برز مثل هذه المحاولات في الغزو الصليبي لمصر والشام (فلسطين)، ثم في الحملة الفرنسية على مصر، وفي الاحتلال البريطاني لمصر وفلسطين، وفي معاهدة سايكس - بيكو التي عمدت إلى تفتيت الاقليم العربي، وأخيراً في إنشاء الكيان الصهيوني في منطقة فلسطين، والتوسع الصهيوني في سيناء.

كذلك، لم يكن غريباً أن يكون الهدف الاستعماري من اتفاقات كامب ديفيد، وما تلاها من معاهدة السلام بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩، هو فصل القلب العربي المتمثل في مصر وفلسطين عن باقي الإقليم العربي في مشرقه ومغربه، إذ إن الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وانعزال مصر عن القوة العربية أديا عملياً - وبخاصة فيما يتعلق بالأمن بمفهومه الضيق - إلى انشطار الوطن العربي إلى قسمين أحدهما في المشرق والآخر في المغرب العربي، وأصبح التعاون بين الشطرين في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً.

كذلك تركزت محاولات شطر الإقليم العربي في منطقة المغرب العربي غربي وادي النيل حينما احتلت ايطاليا ليبيا، واحتلت فرنسا باقي المغرب العربي عدا أجزاء منه احتلتها اسبانيا. وهكذا كان الاحتلال الايطالي لليبيا عازلاً بين القلب العربي في وادي النيل والجناح الغربي من الإقليم في المغرب (الجزائر والمغرب)، وكان الاحتلال الاسباني للصحراء المغربية عازلاً بين المغرب وموريتانيا. وبالقطع، فإن وجود احتلال مخالف في أكثر المناطق ضحالة في العمق الاستراتيجي لم يأت مصادفة، وإنما ساعدت عليه الأبعاد الجغرافية للإقليم العربي.

إن عرض دروس التاريخ الماضية تؤكد أولاً أن شطر الاقليم العربي عن طريق إقامة حاجز بشري دخيل قد تكررت أكثر من مرة وفي منطقة فلسطين ومصر بالذات أيام الحروب الصليبية ثم بإقامة اسرائيل؛ وان اقامة حاجز بشري في هذه المنطقة - منطقة القلب العربي - في العصر الحديث كان قد ترسخ في العقول الاستعمارية قبل إقامته فعلاً، منذ أيام نابليون؛ وان الفكرة قد استمرت بعد ذلك تنتقل بين رؤوس الاستعمار في فرنسا والمانيا وبريطانيا العظمى، ثم الولايات المتحدة الأمريكية؛ وان اقامة الحاجز البشري الدخيل لم تحدث في جميع الحالات إلا باستخدام القوة العسكرية، سواء أيام الحملات الصليبية، أو في التاريخ

الحديث أيام الاحتلال البريطاني لمنطقة القلب العربي وبعدها. وقد صاحبت هذه العملية بصفة مستمرة محاولات لاحتلال مصر، أو احتلالها فعلاً. ولكن الأمر لا يخلو طبعاً من اتباع وسائل أخرى أهمها تحييد القوة المصرية عن طريق المعاهدات مع النظم الحاكمة العربية، أو عن طريق محاولة تغيير الهوية المصرية بتشجيع النعرة الفرعونية أو بتشجيعها على الانتماء إلى نظم اقليمية أخرى مثل الأحلاف، أو السوق المشتركة. وقد يكون الحلف أوروبياً مثل الحلف الأطلسي أو البحر المتوسط، أو إسلامياً مثل حلف بغداد.

اتصفت أعمال شطر الإقليم العربي في المغرب بأنها لم تقتصر على أعمال الاحتلال العسكري بل اتجهت إلى مسخ الهوية القومية لبعض هذه المجتمعات، وقد برز ذلك أساساً في العمل على إضعاف الروابط القومية وبخاصة اللغة والدين ومحاولة محوها تماماً باستبدال اللغة العربية بلغة الاحتلال، وبالحركات التبشيرية بعقائد أخرى، وبإغفال الروابط التاريخية بين هذه التجمعات، وأخيراً بإثارة النعرات القومية والوطنية للاتجاه إلى ترسيخ الكيان القطري وفصله عن الكيان القومي.

٢ ـ شد الأطراف العربية

يتلخص هذا الأسلوب من أساليب التهديد في اقتطاع أجزاء من الاقليم العربي بالاستيلاء على الأجزاء القريبة من مناطق الحدود بين الإقليم العربي والتجمعات الديمغرافية القريبة منه. وقد توالت هذه العمليات باقتطاع أجزاء الإقليم من أطرافها منذ بدأ الوهن يحل بالجسد العربي ووجوده الاستراتيجي، ويحضرنا في ذلك التوسع المتتالي من الشرق بواسطة المغول ثم الفرس على حساب الإقليم العربي[٥]، ولعلّ الحرب بين العراق وايران تمثل آخر حلقة من شد الطرف الشرقي من الإقليم العربي، وهي قطعاً لن تكون الأخيرة. وإذا كان هذا التوسع قد تم في الماضي بالاحتلال العسكري فإن اثارة النعرات الطائفية وتكريس التجزئة بين البلدان العربية، ومسخ الهوية القومية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في الحاضر والمستقبل. كما أن زيادة العمالة الأجنبية غير العربية في أقطار الخليج يمكن أن تكون مقدمة لشد الطرف الشرقي للإقليم العربي. ولا شك في أن إثارة القومية الكردية في شمال العراق، واستمالة الطائفة الشيعية في جنوبه هي محاولات لشد هذا الطرف.

ولم يتوقف أسلوب شد الأطراف على الجناح الشرقي للإقليم العربي، بل ربما بدأ بشد الطرف الغربي بهزم العرب في الأندلس وشبه جزيرة ايبيريا وطردهم منها وفرض الهوية الأوروبية عليها وقطع الصلات بينها وبين المجتمع العربي. ولم يتوقف الأمر على ذلك بل تطور بالاستيلاء على أجزاء من الاقليم العربي في غربي افريقيا فاحتلت اسبانيا المغرب

---

(٥) صلاح العقاد، «الأصول التاريخية للنزاع،» **السياسة الدولية**، السنة ١٧، العدد ٦٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ص ٦١ ـ ٦٤، وأسامة الغزالي حرب، «التطور التاريخي ودوافع الحرب،» **السياسة الدولية**، السنة ١٧، العدد ٦٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ص ٦٦ ـ ٦٧.

والصحراء المغربية وموريتانيا، وعملت على قطع صلات هذه المناطق بأمتها العربية. وإذا كانت اسبانيا قد انسحبت من المغرب العربي فهي ما زالت تحتفظ بجيبي سبتة ومليلة، الأمر الذي يمكن أن يشكل نقاطاً للوثوب لشد الأطراف العربية هناك مرة أخرى. ويساعدها على ذلك ما لجأت إليه الحكومة المغربية من توقيع اتفاق دفاعي مع اسبانيا يمكن الأخيرة من استخدام الموانىء المغربية دون أن يتضح مدى الفوائد التي تعود على المغرب من وراء ذلك. وإذا أضفنا إلى ذلك ما وصل إليه المغرب من اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية في أيار/مايو ١٩٨٢ بما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قواعد مغربية ويوفر تسهيلات عسكرية لها[٦] نجد أن الظروف قد توافرت للانقضاض على الطرف الغربي للإقليم العربي لشده واقتطاعه من الوجود الاستراتيجي العربي.

وقد عملت فرنسا، في أثناء احتلالها، على شد جزء من الطرف العربي بادعائها أن الجزائر جزء لا يتجزأ منها، وعملت على محو اللغة العربية بين السكان ونشر اللغة الفرنسية بدلاً منها، واقامة مستوطنات لمستوطنين فرنسيين بحيث كان يمكن أن تؤدي إذا ما امتد بها الزمن إلى محو الهوية القومية العربية للشعب الجزائري، وتحويله إلى خدمة المصالح الفرنسية، واقتطاع هذا الجزء من الإقليم العربي. ورغم تغلب الشعب العربي في الجزائر على معظم هذه المشاكل فإن المحاولات الفرنسية في منطقة قسنطينة تشير إلى احتمال تكرار المحاولة مرة أخرى[٧]. وإذا ما انتقلنا إلى الشرق من الجزائر نجد أن فرنسا احتلت تونس وعملت على مسخ هويتها وفرقتها بإشاعة اللغة الفرنسية والقيم الأوروبية فيها، وما زالت الحكومة التونسية تعتبر اللغة الفرنسية لغة «غير أجنبية» وتستخدمها في كثير من التعاملات، كما ظهر في تونس اتجاه نحو العودة إلى الفرنسية. وتسعى فرنسا للاحتفاظ بعلاقات خاصة مع تونس، وهي تستخدم المساعدات الاقتصادية كوسيلة رئيسية في ذلك.

استكملت سياسة شد الأطراف في الماضي باحتلال ايطاليا لليبيا، وإذا كانت ايطاليا لم تتمكن من مسخ الهوية العربية في ليبيا فإن ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى الطبيعة السكانية الاجتماعية فيها سواء من حيث قلة سكانها وانتشارهم على مساحات واسعة، أو لندرة الأقليات غير المسلمة فيها. إلا أنه ما زال هناك من يتحدث عن مشروعات ايطالية لا تزال قيد الدرس في منطقة الجبل الأخضر في ليبيا[٨]، الأمر الذي يمكن أن يكون مقدمة لشد الأطراف الليبية من الشمال على نمط جيبي سبتة ومليلة في المغرب، ومحاولات الاستيطان الفرنسي في قسنطينة[٩]. ويبرز من تتبع الأحداث الجارية أن هناك خطراً آخر لشد الطرف الجنوبي لليبيا من اتجاه تشاد بتخطيط وتفكير فرنسي ـ أمريكي، وتنفيذ بأيد تشادية. وهكذا،

---

(٦) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1986-1987* (London: IISS, 1986), p. 89.

(٧) ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، ص ٨٦.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

يمكن أن تتآكل ليبيا العربية باستيطان ايطالي في الشمال وبغزو فرنسي ـ أمريكي من الجنوب، بحيث تصل في إحدى المراحل إلى شطر الإقليم العربي منها.

إن ما يحدث في جنوبي ليبيا لا بد من أن يدفع إلى الأذهان أن فرنسا، بعد انسحابها من مستعمراتها الافريقية، وحصول هذه المستعمرات على استقلالها، قد تسللت عائدة إلى هذه المستعمرات، ووقعت اتفاقات دفاعية مع تسع دول افريقية، منها ثلاث دول لها حدود مشتركة مع الاقليم العربي هي جمهورية افريقيا الوسطى وتشاد والسنغال، وتحتفظ في هذه الدول بقوات يتراوح عددها بين ١٢٥٠ فرداً في السنغال و١٦٠٠ فرد في افريقيا الوسطى، وهي تشتمل على طائرات نقل واستطلاع إضافة إلى وحدات مقاتلة أخرى. كما أنها وقعت اتفاقات مساعدة عسكرية فنية مع ٢٣ دولة افريقية بما فيها الدول السابقة(١٠). إن هذا الوجود الفرنسي الثقيل في جنوبي الإقليم العربي، وممارساته في تشاد، يشير إلى خطر شد الأطراف العربية باقتطاع أجزاء جديدة من الإقليم العربي في المغرب الغربي من جنوبه وبخاصة في ليبيا وموريتانيا. وقد يستكمل أسلوب شد الأطراف بما برز في التقاليد الفرنسية المعاصرة من فكرة إنشاء دولة بربرية من النوبة حتى صحراء موريتانيا واقتطاع أجزاء من مصر وليبيا والجزائر وموريتانيا(١١).

ولا تقتصر سياسة وأسلوب شد الأطراف على الشرق والغرب بل انهما يمتدان إلى شمال وجنوب، بل قلب الإقليم العربي أيضاً. وقد كان ضم لواء الاسكندرون السوري إلى تركيا مثالاً واضحاً لذلك في التاريخ القديم، وقد تكون «الحسكة» وأجزاء من حلب مرشحة لجذبها في المستقبل. كما أن هناك أطماعاً تركية في مناطق نفط العراق عبّرت عنها بتهديدها باحتلالها إذا احتلت ايران مناطق في شمالي العراق.

أما في الطرف الجنوبي للإقليم العربي فقد استطاعت الحبشة (أثيوبيا حالياً) أن تشد الطرف الجنوبي العربي بقوة، إذ استطاعت أن تضم إليها اقليم اريتريا العربي، وإقليم الصومال الغربي (أوغادين) إذ إن شد هذا الطرف الجنوبي أدى في النهاية إلى شطر الإقليم العربي بإيجاد عازل بري بين جمهوريتي الصومال وجيبوتي الحاليتين، وبين باقي الإقليم العربي، وأصبح أقرب اتصال لهما بالوطن العربي يجري عن طريق البحر الأحمر. ولم يتوقف الأمر على الاحتلال العسكري بل اشتمل أيضاً على مسخ الهوية القومية، وإثارة النعرات القبلية والعرقية، وتغريب اللغة العربية، وتشجيع اللغات واللكنات الإقليمية، ونشر الثقافة الفرنسية في جيبوتي، والثقافة الايطالية في الصومال، والثقافة واللغة الأمهرية في اريتريا وأوغادين، بحيث يستأصل الأصل العربي للمجتمعات العربية فيها. إلا أن الأخطر مما سبق هو ما يتهدد جنوبي السودان من إثارة للنعرات القبلية والإثنية والدينية والدعوة إلى فصل

---

(١٠) IISS, *The Military Balance, 1986-1987*, pp. 66-67 and 113.

(١١) ربيع، المصدر نفسه، ص ٩١ و٩٤.

الجنوب السوداني عن شماله، بل تصاعد الدعوة إلى «السُّودَنَـة»[١٢] بما يعني تخـلي السودان عن هويته العربية، والانخراط في النظم الافريقية المجـاورة، التي تخضع بـدرجة كبـيرة إلى القوى الأجنبية سواء من دول عظمى كالولايات المتحدة في كينيا والصـومال أو الاتحـاد السوفيـاتي في اثيـوبيا، أو من دول كـبرى كفرنسـا في غربي افـريقيـا وجيبـوتي، أو بـريـطانيـا في زيمبـابـوي وأوغندا[١٣].

إذا كان أسلوب التهديد الرئيسي في منطقة القلب العربي هو شطر الإقليم العربي، فإن هـذا لا يستبعـد أسلوب شـد الأطـراف. فقـد تحقق شـطر الإقليم العـربي عن طـريق زرع اسرائيل ككيان غريب في منطقة من فلسطين واستيلائها على قرية «أم الرشراش» في أثناء أول ملاحم الصراع، حيث أصبح هناك حاجز بري بين المشرق العربي ومغربه، إلا أن مـا حدث بعد ذلك، من استيلاء على الضفـة الغربيـة للأردن، وهضبـة الجولان في سـوريا، واحتـلال سيناء عام ١٩٦٧، هـو تطبيق لأسلوب شـد الأطراف العـربية، كـما أن اقامـة منطقـة الحزام الأمني في جنوبي لبنان هي قاعدة يمكن الاستناد إليها لشـد الطرف العـربي في لبنان عنـد أول ظروف مؤاتية. ورغم انسحاب اسرائيل من سيناء عام ١٩٨٢، فقـد كان مـوقفها المتعنت في طـابا هـو استمرار لهـذا الأسلوب. وأخيراً فـإن اصرار اسرائيل عـلى انشاء منـاطق منـزوعـة السلاح، ومناطق لقوات مخفضة، والنص على عدم وجود وحدات رئيسية، كصواريخ الدفاع الجوي وعدم وضـع طائـرات عسكريـة في سيناء، ضمن نصـوص مرفقـات معاهـدة السلام المصريـة ـ الاسرائيلية[١٤]، كـل ذلك هـو تمهيد للعـودة إلى شد الـطرف العـربي في سينـاء في ظروف مناسبة أخرى، بخاصة أن شروط اتفاقية الهدنة عـام ١٩٤٩ كانت مقدمـة لاحتـلال سينـاء وقطاع غـزة عامي ١٩٥٦[١٥] و١٩٦٧. وكـان القبـول أو التغـاضي عن مـرور السفن الاسرائيلية في خليج العقبة عام ١٩٥٦[١٦] مبرراً لإسرائيل لهجـومها عـام ١٩٦٧، كما كـانت شروط اتفاقية الهـدنة بـين الأردن واسرائيل عـام ١٩٤٩ تمهيداً لـلاحتلال الاسرائيـلي للضفة الغربية لنهر الأردن عام ١٩٦٧، وكان وقف اطلاق النار عام ١٩٧٣ تمهيـداً لحصار السـويس في مصر.

٣ ـ البلقنة

إن أحد الأساليب الرئيسية لتهـديد الأمن القـومي العربي هـو العمل عـلى تجزئـة جميع الأقطار العربية، وتحويلها إلى كيانات صغيرة هشة، تكرر ما حدث في منطقة الخليج العربي،

---

(١٢) هلال، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، ص ٧٣.

(١٣) IISS, *The Military Balance, 1986-1987,* pp. 66-67 and 113.

(١٤) *White Paper on Treaty of Peace between Egypt and Israel* (Cairo: Gorvernment Printing Office, 1984), pp. 55 and 61-66, map no. 7.

(١٥) محمـد حسنين هيكـل، ملفات السويس: حرب الثـلاثين سنـة (القاهـرة: مركـز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٧٨. كانت اتفاقية الهدنة تمنع وجود أي نوع من المدرعات شرق العريش.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦٠٦ ـ ٦٠٩.

وما حدث طوال القرن التاسع عشر في شبه جزيرة البلقان. إذ إن المجتمع العربي في طريقه إلى أن يضع حداً للتخلف الذي يفصله عن باقي المجتمعات. وهذا يجعله على المدى الطويل نسبياً، قوة تملك الكثير من الموارد التي لا غنى عنها سواء لدول الجوار الجغرافي أو للدول العظمى، كما يهدد اسرائيل تهديداً مباشراً. لذا فإن هذه القوى لا ترى أمامها خياراً أفضل من تفجير الوطن العربي وتحويله إلى العديد من الكيانات ذات الطابع الطائفي أو الديني، الأمر الذي يؤدي إلى نتيجتين في وقت واحد: الأولى أن تلهى القيادات العربية في خلافات محلية متمادية حول الحدود وحول الممرات المائية والثروات النفطية وغيرها؛ والثانية إضفاء الشرعية على الوجود العنصري الصهيوني الذي يعتمد على أساس عنصري في عالم يسوده مفهوم الدولة القومية.

يعتمد أسلوب البلقنة أساساً على إثارة الصراع بين الأقليات وتدعيمها وتسليحها تمهيداً لتكوين دويلات طائفية، وقد عرف الوطن العربي مثل هذه الصراعات في مراحل سابقة، كما عمدت إليه الدول الاستعمارية في أثناء احتلالها له. وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٢٠ عملت الجيوش المتحالفة، التي تعين عليها أن تنسحب من المنطقة لتواجه أحداث مصر وفلسطين، على ترك الأقليات الأرمنية واليونانية تتولى حصد القوات التركية والكردية لتعود بعد ذلك القوات التركية فتجري تأديباً قاسياً للقوات الكردية. وكذلك فرنسا، لتواجه التصلب السوري عملت لعدة أعوام على تجزئة سوريا وتحويلها إلى عدة دول مستقلة من بينها الدولة العلوية وكذلك جبل الدروز فضلاً عن بتر لواء اسكندرون. كما أن الاستعمار البريطاني أدخل في اعتباره إقامة دولة مستقلة في الموصل يغلب عليها الطابع الطائفي[١٧].

إن انشاء الدول العربية القطرية بوضعها الحالي، التي قسمت المجتمع العربي إلى أكثر من عشرين كياناً سياسياً منفصلاً، كان المقدمة الحقيقية لبلقنة الوجود الاستراتيجي العربي. وما زال أسلوب البلقنة هذا ممتداً، ويعتبر الصراع بين العراق وايران بمثابة محاولة ايرانية وخارجية لتحقيق بلقنة العراق بإنشاء دولة شيعية في جنوبه ودولة كردية في شماله لتبقى دولة سنية في وسطه، وربما تنقسم الدولة الكردية بعد ذلك إلى دولة كردية ودولة الموصل العربي. ويواجه العراق هذه المحاولة بصراعه من أجل تماسكه القومي ووحدته الوطنية. ويدور في الوقت نفسه صراع آخر في لبنان بين الطوائف المتصارعة وبتدخل أجنبي واسرائيلي واضح يهدف إلى اقامة دولة مسيحية في جنوبي لبنان وتقسيم باقي البلاد بين الشيعة والسنّة والموارنة والدروز. والحقيقة أن الصراع بين الاخوان المسلمين ونظام الحكم في سوريا هو مقدمة لتقسيم سوريا إلى دولة شيعية وأخرى سنية، وربما ثالثة درزية قد ينقسم بعضها داخلياً مرة أخرى.

---

(١٧) ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، ص ٢٦٧.

وقد كانت محاولة إثارة الفتنة الطائفية في مصر مقدمة لتنفيذ أسلوب البلقنة فيها، ورغم ما تتصف به من تماسك قومي ثابت وعريق استمر خلال آلاف السنين. ويمكن تصور مخطط البلقنة بفصل سيناء ومنطقة القناة في دولة، وإقامة دولة قبطية تضم الصعيد وغرب الدلتا، بينما تبقى الدولة الاسلامية في منطقة الدلتا والبحر الأحمر، وينفصل جنوب الصعيد لينضم إلى دولة البربر الكبرى. وفي جنوبي وادي النيل يسير أسلوب البلقنة وفقاً للمخطط منذ فترة طويلة وبخاصة بعد انهاء الاحتلال البريطاني، حيث أسلوب البلقنة يحمل في طياته مشروعات لإقامة عدة دويلات صغيرة في السودان وليس مجرد انفصال جنوبه عن شماله. أما في المغرب العربي، فإضافة إلى السعي إلى اقامة دولة البربر في جنوبه، فإن اقامة مستوطنات أجنبية ويهودية لكثرة اليهود فيه، يمكن أن تكون مقدمة لإقامة دويلات أخرى على أسس قبلية هناك.

إن تجزئة الوطن العربي إلى كيانات صغيرة تؤدي إلى تشتيت الوجود الاستراتيجي العربي في مواجهة محاولات السيطرة عليه، وتبعثر قدراته على تضييق فجوة التخلف بينه وبين باقي المجتمعات وتسهل تبعيته للنظم الإقليمية والعالمية الأخرى. ولا يخلو تحقيق البلقنة من استخدام الدول الاستعمارية قوتها العسكرية لفرضه ثم زرع بذور الفرقة ومسخ الهوية القومية، وتشجيع النعرات الطائفية. وهكذا فإن الاستعمار يعتمد على استخدام القوة العسكرية في كثير من مراحله.

٤ ـ الهيمنة وتطويع الإرادة السياسية

تهدف كل الأساليب السابقة، سواء شطر الإقليم العربي أو شد أطرافه أو بلقنته، إلى فرض الهيمنة الأجنبية وتطويع الإرادة السياسية للمجتمع العربي للقوى الخارجية ذات المصلحة فيه. وهكذا، تمثل هذه الأساليب شكلاً غير مباشر لتحقيق الهدف النهائي بتطويع الإرادة السياسية العربية. وقد كانت هذه الأساليب ضرورية في الماضي لتحقيق الهدف، إذ لم يكن في الإمكان تحقيقه بغيرها، إلا أن تطور الاقتصاد العالمي، والثورة التقانية بما تبعها من اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، والتطور الهائل في القوة العسكرية للدول العظمى والكبرى، وبخاصة ما يتعلق بتطور وسائل عسكرة الفضاء، وتطور القوات الصاروخية النووية، والتطور الهائل في القوات الجوية وانتشار حاملات الطائرات، جعلت فرض الهيمنة وتطويع الإرادة السياسية ممكنين مباشرة دون ضرورة اللجوء إلى الأساليب السابقة، وإن كانت لا تستبعدها. ففرض هذه السيطرة بشكل مباشر تولد بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما سمي الاستعمار الجديد، فلم يعد استخدام القوة العسكرية ضرورة بل قد يكتفى بالتلويح بها أو استخدامها بشكل محدود لتأكيد مصداقيتها، كما أن الاقتصاد أصبح أداة فعالة في توجيه السياسة الدولية، وقد صاحب هذا الأسلوب إغراق الدول المتخلفة في الديون الأجنبية، واختراقها بالشركات عابرة القومية، واستغلال حاجة الشعوب إلى الموارد الغذائية وإلى الموارد المصنعة من أجل التنمية، لتطويع ارادتها السياسية. ولكن القوة

الاقتصادية وحدها، ودون أن تساندها قوة عسكرية، لا تستطيع أن تحقق هذا الهدف دائماً، بل قد تفشل في بعض الأحوال. لذا فإن التلويح باستخدام القوة يهدف إلى تحقيق «الردع» أو استخدام القوة العسكرية بشكل محدود لتأكيد «مصداقية الردع» هما مكونان رئيسيان من أسلوب الهيمنة وتطويع الإرادة السياسية.

ولا بد هنا من أن نتذكر أنه جرت محاولات سابقة في التاريخ لفرض الهيمنة. وتعتبر التجربة المصرية في عهد الخديوي اسماعيل، بإغراق مصر في الديون ثم فرض الرقابة الأجنبية على الارادة المصرية، نموذجاً واضحاً لها. كما أن التلويح باستخدام القوة لفرض الهيمنة وتطويع الإرادة السياسية سبق الاحتلال البريطاني لمصر.

أدى توازن الرعب النووي إلى صعوبة الاستخدام المباشر للقوة العسكرية بواسطة القوى العظمى نتيجة لاحتمال تدخل الطرف الآخر. لذا لجأت الدول العظمى، في تنفيذها أسلوب فرض الهيمنة، إلى وسائل غير نووية وأطراف غير مباشرة. إضافة إلى الضغط الاقتصادي على الدول استخدمت أسلوب «الدولة الحارس» و«الاعتماد المتبادل». وتلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض هيمنتها عن طريق دول أخرى تقوم عنها بهذا العمل بالوكالة، في حين قد يلجأ الاتحاد السوفياتي إلى حلفائه في أوروبا، أو أصدقائه في العالم الثالث لتحقيق أهدافه. وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في فرض هيمنتها على المنطقة على اسرائيل كدولة حارسة أصيلة تخيف بها بلدان المنطقة وتخضعها لإرادتها، بل تدفع بهذه البلدان إلى الاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لدرء الخطر الاسرائيلي عنها، كما لجأت إلى دول الجوار الجغرافي للإقليم العربي، وبخاصة ايران، لاستكمال حلقة الرعب حول المجتمع العربي وتطويع ارادته واستنزاف قدراته، كي تلين ارادته ويخضع للهيمنة الأمريكية. وإذا كانت حرب الخليج بين العراق وايران قد دفعت كثيراً من الحكومات العربية إلى طلب الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، اضافة إلى قيام بعض هذه الحكومات بمنح تسهيلات وقواعد عسكرية لأمريكا على أرضها فقد أدى الصراع المسلح بين أثيوبيا والصومال إلى لجوء الصومال إلى الولايات المتحدة ومنحها تسهيلات لاستخدام قواعده أملاً في استرداد حقوقه، وهكذا حققت الولايات المتحدة أهدافها في المنطقة دون التورط العسكري المباشر مع هذه الدول. أما في المناطق التي تبعد عن دولها الحارسة فقد لجأت إلى «الردع» من خلال التلويح باستخدام القوة في ليبيا، وحينما فشل الردع لجأت إلى تأكيد «مصداقية الردع» بالهجمات المحدودة على ليبيا.

من المتوقع أن تتجه الدول العظمى والكبرى في المستقبل إلى فرض هيمنتها على المجتمع العربي بدرجة متزايدة بتكريس التبعية الاقتصادية العربية لها، وباختراق النظام العربي بمزيد من القواعد والتسهيلات العسكرية، وبتشجيع اسرائيل ودول الجوار على الضغط العسكري على البلدان العربية، والتلويح باستخدام القوة واستخدامها بشكل متدرج ضدها. وسيجري بحث مصادر التهديد في مرحلة تالية من الدراسة.

ثانياً: وسائل التهديد

تختلف الوسائل التي يمكن تنفيذ أساليب التهديد المختلفة بها، وهي تشتمل على وسائل سياسية واقتصادية وعسكرية. كما يشترك أكثر من وسيلة في تحقيق أسلوب واحد. غير أن تجارب التاريخ، وحتى الآن، تؤكد أن القوة العسكرية تمثل مكوناً رئيسياً من وسائل تهديد الأمن القومي، إذ إن أغلب الوسائل الأخرى يفتقر إلى القدرة على تحقيق النتيجة المطلوبة وحسم القضية. ونلاحظ في الوقت نفسه أن دور الوسائل السياسية والاقتصادية في تنام مستمر، في حين أن الوسائل العسكرية أصبحت سنداً لهذه الوسائل، وعاملاً لتقنين الأوضاع التي أدت إليها الوسائل السياسية والاقتصادية.

لقد اعتمدت القوى الأجنبية في الماضي على الأسلوب العسكري أساساً، مثل الغزو الفارسي والاغريقي والروماني قبل الاسلام، وكما فعل أيضاً غزو التتار والغزو الصليبي ثم التركي العثماني ثم الفرنسي بعد ذلك، في حين لجأ الاستعمار البريطاني إلى وسائل اقتصادية وعسكرية، ولجأ الاستعمار الصهيوني إلى وسائل سياسية واقتصادية قبل العسكرية، ويلجأ كل من ايران واثيوبيا إلى وسائل سياسية او اقتصادية قبل العسكرية. وأخيراً تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى إلى استخدام الوسائل السياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى دون أن تستبعد الوسائل العسكرية.

يقصد هنا بوسائل التهديد استخدام قوة ما سياسية أو اقتصادية أو عسكرية لتحقيق أسلوب التهديد السابق ذكره من شطر الإقليم العربي، أو شد أطرافه، أو بلقنته. وعادة ما تستخدم الوسائل السياسية لزعزعة الوضع الداخلي في الهدف المطلوب استخدام أسلوب التهديد فيه. وقد يكون ذلك بتشجيع اتجاه معين لإضعاف الهوية العربية أو بفرض سيطرة سياسية تمهد لذلك. فقد لجأت قوى الاستعمار الأجنبية إلى فرض نظام سياسي يمهد للاحتلال البريطاني لمصر منذ نهاية عهد الخديوي اسماعيل، كما فرضت نظام الانتداب البريطاني على فلسطين العربية تمهيداً لزرع الكيان الصهيوني لتحقيق أسلوب شطر الوطن العربي، أما ايران فقد لجأت إلى تشجيع الأقلية الكردية في شمالي العراق على الانفصال والثورة، ثم لجأت إلى استمالة الشيعة في جنوبي العراق تمهيداً لغزوها. أما أثيوبيا فقد لجأت إلى تغيير الهوية العربية في اقليم اريتريا وأوغادين ثم انها شجعت السكان في جنوبي السودان على رفض هذه الهوية. كل هذه الأمور هي وسائل سياسية لتحقيق أساليب التهديد المختلفة.

أما الوسائل الاقتصادية فيمكن اعتبار أسلوب إغراق الدولة المصرية في الديون أيام الخديوي اسماعيل استخداماً رائداً لها. ويعتبر اغراق البلدان العربية منخفضة الدخل في الديون. وكذلك زيادة تبعية الاقتصاد العربي واعتماده على الخارج، الغرب بصفة خاصة، والتأثير في أسعار النفط، من الوسائل الاقتصادية التي تستخدم حالياً لتحقيق أساليب التهديد المختلفة.

كان من الضروري توضيح وسائل التهديد غير العسكرية قبل التطرق بتفصيل أكبر إلى

الوسائل العسكرية: أولاً لتوضيح مفهوم الوسيلة المستخدمة في الدراسة؛ وثانياً لتوضيح مدى ارتباط هذه الوسائل بالأخرى العسكرية، التي نعرف أن استخدامها إنما هو امتداد للسياسة بوسائل أخرى وبالذات القوة العسكرية.

إننا، بدراسة التاريخ عموماً والتاريخ العربي بشكل خاص، نجد أن الوسائل العسكرية حتى بداية القرن العشرين كانت تتركز في وسيلتين لا ثالثة لهما: الأولى هي الغزو البري، والثانية هي الغزو البحري. وقد تعرض الإقليم العربي لهاتين الوسيلتين عدة مرات في تاريخه كما سنوضح فيما بعد. غير أن التقدم العلمي وظهور القوات الجوية والطيران عموماً وتطبيقاتها في الحرب خصوصاً قد أضافت إلى الوسائل التقليدية السابقة شكلاً أو وسيلة جديدة للتهديد ما زالت في طريقها إلى التكوين، هي السيطرة الجوية. كما أن انتاج الأسلحة النووية ووسائل الايصال بعيدة المدى، من صواريخ وطائرات ذات المدى البعيد (القاذفات الاستراتيجية) والغواصات النووية، أضافت وسيلة جديدة هي التهديد النووي. وأخيراً بدأ التطور المستمر في عسكرة الفضاء باستخدام الأقمار الصناعية لأغراض عسكرية، ثم سفن ومكوك الفضاء التي تطلق لخدمة أغراض عسكرية، وصولاً إلى آفاق «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» الأمريكية، التي تهدد بوضع أسلحة ضاربة في الفضاء الخارجي، كل ذلك يمثل وسيلة أو وسائل جديدة لتهديد أمن العالم، بما فيه البلدان العربية، في المستقبل.

١ ـ الغزو البري

يشكل الغزو البري الوسيلة الرئيسية لتهديد الأمن القومي منذ القدم، وهو سيظل يمثل الوسيلة الرئيسية في المستقبل، وبخاصة لتحقيق أسلوب شد الأطراف، كما قد يشارك في تنفيذ الأساليب الأخرى، وبخاصة البلقنة. وان أهم مصادر التهديد التي يتم اللجوء إليه هو ما يمكن أن يطلق عليه دول الجوار الجغرافي، حيث الفرصة مهيأة بالنسبة إلى القيام بغزو بري للإقليم العربي. كما أن أغلب الوسائل الأخرى عادة ما تؤدي أو تتحول في النهاية إلى الغزو البري.

تعرض الاقليم العربي، سواء في حدود ما قبل الاسلام أو في حدود ما بعده، للغزو البري: من الفرس والاغريق والحبشة (اثيوبيا) قبل الاسلام، ثم بعد الاسلام من البويهيين والسلاجقة والمغول والفرس ثم المغول مرة أخرى بالتعاون مع الفرس، ثم التركمان ثم الفرس (الدولة الصفوية عام ١٥٠٨، ثم عام ١٦٢٣) ثم من العثمانيين ثم الفرس مرات أخرى عديدة تكررت، ثم في الأعوام ١٧٣٢ و١٧٣٥ و١٧٤٣، ثم عام ١٧٥٧ في عهد كريم خان الزند الذي غزا البصرة واحتلها عام ١٧٧٦، ثم عام ١٨٠٥ حين احتلت ايران في عهد فتح «علي شاه القاجاري» ولاية شهرزور (السليمانية ـ اربيل ـ كركوك)، وعام ١٨١٨ بالهجوم على الجبهة الشمالية، ثم عام ١٨٢٠ لاستكمال احتلال ولاية شهرزور. أما في عهد محمد شاه فقد احتلت ايران الفلاحين والمحمرة في الفترة ١٨٤٠ ـ ١٨٤٢، الأمر الذي أدى، في النهاية، إلى اعتراف الدولة العثمانية بسيادة ايران على مدينة المحمرة ومينائها وجزيرة خضر

(عبدان) والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب، من مصبه إلى اتصال حدود الدولتين عند التقاء نهر الكارون في شط العرب. ثم استمرت حوادث الحدود بين فارس والدولة العثمانية (العراق) حتى انقلاب عام ١٩٢٥ وظهور رضا شاه في فارس، حيث زادت المخالفات الايرانية والتجاوزات على الأراضي والمياه العراقية. وأخيراً كان الغزو الايراني للعراق في الحرب العراقية ـ الايرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)[١٨]. ويوضح هذا العرض المختصر مدى تعرض الحدود الشرقية للإقليم العربي للغزو البري الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى شد الأطراف الشرقية لهذا الإقليم.

شهدت بقية الأطراف العربية غزواً برياً هي الأخرى، فقد كان الغزو الاغريقي، بقيادة الاسكندر الأكبر، شداً للطرف العربي من الشمال، وتلاه الغزو العثماني بعد ذلك. كما كان الهجوم الاسباني على دولة الاندلس العربية غزواً برياً لشد الطرف الغربي للإقليم العربي، وكان تقدم قوات الحبشة من اليمن إلى شبه الجزيرة العربية غزواً برياً أيضاً لفرض السيطرة، كما أن ضم اثيوبيا لاريتريا واقليم أوغادين مؤخراً هو بمثابة غزو بري لشد الأطراف العربية الجنوبية. وكذلك كان استيلاء الدول الاستعمارية، وبخاصة اسبانيا وفرنسا، على أقاليم وسط الصحراء الافريقية، غزواً برياً للأطراف الجنوبية والغربية للإقليم العربي.

كما يجدر الذكر ان الغزو البحري للإقليم العربي بواسطة قوى الاستعمار الأوروبي قد تحول بعد مراحله الأولى إلى غزو بري. وعلى سبيل المثال تطور الغزو البحري لمصر إلى غزو بري لفلسطين والأردن والعراق وأجزاء من شبه الجزيرة العربية والسودان. وكان الغزو البري لفلسطين مقدمة لزرع كيان دخيل فيها يمارس شد الأطراف العربية في منطقة القلب، وهو أحد وسائله المحتملة، إلى جانب وسائل أخرى في المستقبل.

رغم تطور وسائل التهديد في الحاضر، واحتمالات تطورها في المستقبل، سيظل الغزو البري وسيلة رئيسية من وسائل تهديد الأمن القومي العربي، ويمكن من الآن تصور احتمالاتها بل تحديد درجة هذا الاحتمال.

يعد احتمال الغزو البري في منطقة القلب العربي أكبر هذه الاحتمالات، بهدف شد الأطراف العربية وتوسيع نطاق شطر الإقليم العربي في قلبه. ويساعد على ذلك الخلل الكبير في التوازن الاستراتيجي في منطقة القلب، وشروط معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، والمنطقة المنزوعة السلاح في سوريا، ومنطقة الحزام الأمني في لبنان. وقد قامت اسرائيل منذ انشائها بعدة عمليات للغزو البري لشد أطراف الإقليم العربي اشتملت على توسيع رقعة استيطانها في فلسطين، واحتلال قرية أم الرشراش[١٩] والتوغل داخل الحدود المصرية خلال

---

(١٨) «عصر الغزاة،» في: نوري عبد الحميد خليل [وآخرون]، **الصراع العراقي الفارسي** (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣)، ص ١٨٩ ـ ١٩٦.

(١٩) هيكل، **ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة**، ص ٩٥.

عام ١٩٤٨ وأوائل عام ١٩٤٩[٢٠]، كما اشتمل على غزو سيناء واحتلالها حتى الحائط الغربي لها عام ١٩٥٦، ثم احتلال قطاع غزة. وفي عام ١٩٦٧ كان الغزو البري وسيلة لاحتلال سيناء بالكامل، وقطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن، وهضبة الجولان السورية. وقد استخدم الغزو البري أيضاً في عام ١٩٧٣ للاستيلاء على مناطق غربي قناة السويس وحصار مدينة السويس في مصر، وغزو الأراضي السورية كذلك وتهديد عاصمتها دمشق. وأخيراً كان الغزو البري للبنان في آذار/مارس ١٩٧٨ ثم في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، وقد ترتب على هذه العمليات حتى الآن شطر الإقليم العربي بفصل مشرقه عن مغربه، واحتلال الأراضي الفلسطينية بالكامل، وجزء من الأراضي السورية، واخضاع منطقة في جنوب لبنان للسيطرة الأجنبية بمساعدة قوات جيش لبنان الجنوبي العميلة.

وهكذا، يظل احتمال استخدام الغزو البري، كوسيلة لتهديد القلب العربي في المستقبل، قائماً. ويعتبر الهدف الرئيسي لهذا الغزو هو سوريا نظراً إلى أنها تمثل العقبة الرئيسية المحتملة في الوقت الحاضر والمستقبل القريب أمام الخطر الذي يهدد القلب العربي. وربما يحدث الغزو من خلال الأردن أو لبنان أو كليهما معاً، فكلاهما مستهدف لشد الأطراف العربية. إلا أن غزو سوريا سيكون الهدف الرئيسي، كما أن احتمالات غزو لبنان قد ضعفت بعد الفشل الذي منيت به اسرائيل عام ١٩٨٢، كما أنه قد يفضل استخدام وسائل أخرى لتحقيق الهدف. وعموماً إن نجاح الغزو البري لسوريا يصبح مقدمة لإتمام غزو كل من الضفة الشرقية لنهر الأردن، ولبنان. وتقدير احتمال الغزو البري في منطقة القلب العربي كبير، وقد يكون عاجلاً.

يلي ذلك، من حيث درجة الاحتمال، الغزو البري للطرف الشرقي من الوطن العربي. فقد سبق ايضاح المحاولات الماضية في التاريخ، وقد استمر تهديد الطرف الشرقي للإقليم العربي، واستمرت محاولة شد أطرافه رغم توقف احتمالات الغزو البري، إذ استخدمت وسائل أخرى للتهديد. إلا أن نشوب الحرب بين العراق وايران أعاد الغزو البري كوسيلة للتهديد ولشد الأطراف العربية من جهة الشرق. ويزداد الاحتمال نتيجة لضحالة العمق الاستراتيجي للعراق في الجزء الجنوبي منه، ولخلو منطقة الجزيرة العربية، غربي شط العرب ونهر الفرات، من موانع طبيعية تشكل عائقاً استراتيجياً أمام أي قوات قادمة من الشرق، وبالتالي خلوه من خطوط دفاعية طبيعية استراتيجية. وأخيراً، فإن انخفاض الكثافة السكانية، وزيادة نسبة العمالة الوافدة غير العربية في المنطقة، وضعف التماسك الاجتماعي، وتغلب الولاءات التحتية، من طائفية وقبلية، تشكل عوامل مساعدة ومغرية على الغزو البري. ومن الواضح أن ايران ـ وبخاصة بعد قيام الجمهورية الاسلامية ـ كانت عازمة على غزو العراق وبخاصة في الجزء الجنوبي منه. وما يؤكد ذلك رفضها لجهود السلام لإيقاف حربها ضد العراق منذ أكثر من سبع سنين، وحشد جهودها الرئيسية منذ عام ١٩٨٢ في

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٩٣.

القطاع الجنوبي من الجبهة حول أهوار الحويزة أولاً، ثم في اتجاه الفاو ثانياً، ثم في اتجاه البصرة أخيراً. كما أن تصريحات مسؤوليها قبل الحرب وبعد قيامها مباشرة تشير إلى رغبتهم في مد نفوذهم على منطقة الخليج[٢١]. لذا فإن تهديد الغزو البري في «جنوبي العراق ـ الخليج» هو أكبر الاحتمالات، طالما بقي الدفاع عن الأطراف الشرقية للإقليم العربي غير منظم بدرجة كافية. كما أن التهديد بالغزو البري من القطاع الشمالي في اتجاه السليمانية إلى الحدود الأردنية ليس مستبعداً بخاصة على مدى زمني أبعد، لكنه يظل أقل احتمالاً.

الاحتمال التالي للغزو البري للإقليم العربي هو احتمال الغزو البري لليبيا من الأراضي التشادية بفرض شطر الوطن العربي وفصل مغربه عن مشرقه. ويرتبط ذلك بوجود نظام راديكالي فيها على صلة طيبة بالاتحاد السوفياتي. ورغم أن قدرات تشاد العسكرية محدودة، فإن الوجود العسكري الفرنسي فيها، واحتمالات مساعدة الولايات المتحدة، تجعل احتمال الغزو البري من تشاد بديلاً للغزو البحري لليبيا بقوات أمريكية سافرة. ويمكن للقوات الأجنبية ـ فرنسية كانت أو أمريكية أو مشتركة بينهما ـ أن تتستر خلف مساعدة القوات المسلحة التشادية بحجة الصراع بين تشاد وليبيا، ويكون الهدف المباشر هو شد الطرف العربي والاستيلاء على مصادر النفط تمهيداً لشطر الوطن العربي. وقد يتزامن الغزو البري من الجنوب مع غزو بحري من الشمال في خليج سرت.

٢ ـ الغزو البحري

كان الغزو البحري الوسيلة التالية لتهديد الأمن القومي في التاريخ القديم. وظل، وسيظل وسيلة رئيسية لهذا التهديد في المستقبل. ويستخدم الغزو البحري لتحقيق كثير من أساليب التهديد، وبخاصة شد الأطراف العربية، وهو يشكل مقدمة لبقية الأساليب، إذ إنه عادة ما يكون مقدمة لغزو بري. أي أنه يكون عادة وسيلة لتأمين رأس شاطىء تتجمع فيه قوات الغزو البري لتحقيق هدف الغزو الذي يتمثل في أحد أساليبه تهديد الأمن القومي.

ارتبطت هذه الوسيلة عادة بضعف القوة البحرية لبلدان الاقليم العربي مع تعاظم القوة البحرية لقوى اقليمية ثم عالمية. وقد ساعد على ذلك طبيعة سواحل الاقليم العربي حيث لا تستند إلى موانع طبيعية تشكل خطاً دفاعياً طبيعياً عن هذه السواحل، على عكس ما هو حادث في سواحل شمال البحر المتوسط أو السواحل الشرقية للخليج.

---

(٢١) انظر في ذلك مصادر عديدة أهمها تصريحات: حسن علي منتظري، في: جريدة العرب (لندن)، ١٧/٩/١٩٧٩؛ أقوال أبي الحسن بني صدر، في: الشرق الأوسط، ١٥/١١/١٩٧٩؛ تصريح صادق روحاني إلى وكالة الصحافة الفرنسية المنشور في: جريدة العرب، ١٧/٩/١٩٧٩؛ أقوال بني صدر، في: الوطن (الكويت)، ٢٢/٣/١٩٨٠؛ وفي: الرأي العام (الكويت)، ١٥/٣/١٩٨٠؛ دعوة الخميني، في: الحوادث (٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠)، وبيان رقم (٢١) للقيادة المشتركة لجيش الجمهورية الاسلامية في ٢١/٩/١٩٨٠.

ربما كان التسلل البحري الذي تعرضت له سواحل تونس، من جانب الفينيقيين القادمين من صور في أثناء القرن السابع قبل الميلاد أول تسلل بحري داخل الإقليم، حيث أنشأوا مستعمرات لهم عند هذه السواحل تميزت بها مستعمرات قرطاج وأوميكا[22]. وقد تلا ذلك غزو الرومان لقرطاج عام ٢٠٢ ق.م. ثم عام ١٤٩ ق. م؛ ثم استيلاؤهم على برقة (سيرينايكا) عام ٧٤ ق.م؛ وغزوهم البحري لمصر عام ٣٠ ق.م.[23]. وقد كانت هذه الغزوات كلها من قبيل شد الأطراف حيث لم تكن قد تبلورت أبعاد الإقليم.

زادت أهمية الغزو البحري، كوسيلة من وسائل استخدام القوة وتهديد الأمن القومي، بتطور صناعة السفن. ومن الملاحظ أن هذا الغزو يكاد يقتصر على الساحل الشمالي لافريقيا في حين أنه مع تعاظم القوة البحرية لشعب الإقليم تمكن من الدفاع عن سواحله، وغزا الجزر والأقاليم المجاورة.

كان الغزو البحري الأول بعد الميلاد هو غزو الرومان بقيادة القيصر يوستنيان للساحل الافريقي عام ٥٣٤ م، بحملته المؤلفة من خمسمائة سفينة تحمل عشرين ألف مقاتل[24]. وبعد الفتح الاسلامي بنى العرب السفن والمراكب الحربية، وغزوا الأندلس بحراً عام ٧١٢م، كما غزوا صقلية بحراً بقيادة أسد بن الفرات عام ٨٢٢ م، وغزوا روما بحراً عام ٨٤٦ م بقيادة محمد الأول في زمن الدولة الأغلبية[25]، في حين أنهم تعرضوا للغزو البحري في فترات الضعف البحري عندما نزل الروم ساحل برقة في أول الفتح الاسلامي لها عام ٦٨٨ م، ثم تعرضوا لخطر الغزو البحري الرومي لسواحل تونس عام ٨٤٤ م، الأمر الذي دعاهم إلى دعم أسطولهم وغزوا صقلية عامي ٨٥٨ م و٨٧٨ م في عصر الدولة الأغلبية بقيادة أبي ابراهيم أحمد الأصفر، ثم غزوا جنوبي ايطاليا عام ٩٠٢ م بقيادة ابراهيم الأصفر[26].

يبدو أن الدولة العبيدية والصنهاجية في المغرب العربي قد أهملت أساطيلها وانشغلت بترف الملك والصراعات الداخلية، فاستولى الرومان على صقلية عام ١٠٩١ ميلادي بعد أن دام فيها ملك الإسلام نحو مائتين وستين عاماً، كما هاجم أسطول جنوى في ثلاثمائة مركب تحمل ثلاثة آلاف مقاتل ونزلوا إلى جانب المهدية في عهد الدولة الصنهاجية حوالى عام ١٠٩٥[27].

---

(٢٢) كولين ماكيدي، **اطلس التاريخ الافريقي**، ترجمة مختار السويفي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧)، ص ٤٤ - ٤٥.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٢ و٥٥، وحسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط ٥ (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٦)، ص ٢١.

(٢٤) عبد الوهاب، المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٢، ٦٣، ٧٥ و٨٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٠، ٧٥، ٨٣، ٨٥، ٨٨ و٨٩.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١١٤ - ١١٥.

تعرضت سواحل الشام ومصر خلال القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر لغزو بحري متكرر من الصليبيين، في حين تعرضت دولة الحفصيين في تونس لغزو بحري فرنسي بقيادة لويس التاسع، بأسطول شحنه بأربعين ألف مقاتل، عند قرطاجنة. إلا أن تفشي الوباء أدى إلى فشل الغزو. كما تعرضت تونس لغزو اسباني بدعوة من الحسن الحفصي عام ١٥٥٣م، ونزل الأسطول الاسباني على حلق الوادي الأمر الذي أدى إلى مشاركة الاسبان في السيطرة والحكم واستيلائهم على مدن كثيرة شملت طرابلس في ليبيا وجزيرة جربة، وموانىء المهدية والمنستير، إضافة إلى تونس. وقد ظلت الحماية الاسبانية على تونس حتى عام ١٥٧٣ حيث غزتها الدولة العثمانية بأسطول بحري مؤلف من نحو ألف سفينة بقيادة سنان باشا، كما غزت بيزا جزيرة كورسيكا (العربية حينذاك) بحرياً عام ١٠٧٧، وغزت فرنسا مصر بالحملة الشهيرة بحراً أيضاً عام ١٧٩٨[٢٨].

تعرض الساحل الشمالي لافريقيا للغزو البحري عدة مرات خلال القرن التاسع عشر. وربما كان أوله الغزو البحري البريطاني الفاشل عام ١٨٠٧ ثم الغزو البحري الفرنسي للجزائر عام ١٨٢٧، والغزو البري ـ البحري الفرنسي لتونس عام ١٨٨١، والغزو البحري البريطاني لمصر عام ١٨٨٢. ومن الواضح أن السواحل الشمالية لافريقيا قد تعرضت لغزوات بحرية متكررة نتيجة لضعف الأسطول العثماني خلال ذلك القرن، في حين أن قوة الأسطول المصري، في عهدي محمد علي واسماعيل بصفة خاصة، منعت من تعرض مصر والدول المجاورة لها للغزو البحري خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وان الغزو البحري البريطاني جاء نتيجة للقيود التي فرضت على بناء الأسطول المصري من خلال تكالب الدول الغربية عليها.

لم يتوقف الغزو البحري للإقليم العربي خلال القرن العشرين. إذ غزت ايطاليا ليبيا بحراً عام ١٩٠٩، وغزت القوات الأمريكية المغرب العربي بعملية انزال بحري خلال الحرب العالمية الثانية، وتعرضت مصر لغزو بحري بريطاني ـ فرنسي عام ١٩٥٦ رافقه غزو بري اسرائيلي في الوقت نفسه، كما تعرضت لإنزال بحري اسرائيلي محدود في أثناء حرب الاستنزاف عام ١٩٦٩.

إن مراجعة ما سبق ذكره عن الغزو البحري توضح أنه جرى قبل الفتح الإسلامي بهدف فرض الهيمنة، أما بعد الفتح الاسلامي فقد كان يغلب عليه هدف شطر الإقليم العربي مثل نزول الروم في ساحل برقة في أول الفتح، أو شد الأطراف العربية، كما في تونس عدة مرات، واحتلال اسبانيا لمناطق المغرب العربي؛ أو بهدف فرض الهيمنة كما في أغلب الغزوات البحرية لشمال افريقيا في حالة غزو اسبانيا لتونس، أو الغزو العثماني لتونس، وغزو بيزا لكورسيكا، وغزو فرنسا لمصر وتونس والجزائر، وكذلك الغزو البريطاني لمصر، والغزو الإيطالي لليبيا.

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٣٠، ١٥٥، ١٥٧ و١٨٦.

غير أن الغزو الصليبي لمصر خلال القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، وكذلك الغزو الفرنسي لها عام ١٧٩٨، ثم البريطاني عام ١٨٨٢ لم يستهدف فرض الهيمنة فقط بل شطر الاقليم العربي أيضاً، في حين أن الغزو الفرنسي والاسباني لسواحل المغرب العربي استهدف شد الأطراف العربية إلى جانب فرض الهيمنة.

يظل الغزو البحري احتمالاً وارداً كوسيلة لتهديد الأمن القومي العربي في المستقبل القريب رغم تطور وسائل النقل وبخاصة الجوية منها، ويظل الساحل الشمالي لافريقيا أكثر مناطق الإقليم العربي تعرضاً لهذا الغزو، ويكاد يتركز احتماله في المستقبل القريب بغزو غربي لليبيا، بقوات أمريكية أساساً، يستهدف شطر الإقليم العربي لفصل المغرب العربي عن مشرقه واحكام فرض الهيمنة الغربية عموماً والأمريكية بشكل خاص على الاقليم العربي، بينما يظل احتمال الغزو البحري لباقي الساحل الشمالي الافريقي وارداً وفقاً للتطورات السياسية. ويعتبر الاحتمال الثاني ضد الجزائر في منطقة الحدود الجزائرية ـ المغربية استكمالاً لشطر الإقليم وفرض السيطرة. أما باقي الساحل الشمالي فيكون تعرضه للغزو أكثر احتمالاً في حالة تغير اتجاهاته السياسية حيال الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، حيث قد تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لفرض سيطرتها على مصر والمغرب في مثل هذه الحالة عن طريق الغزو البحري بالتعاون مع اسرائيل بالنسبة إلى مصر، ومع اسبانيا في حالة المغرب.

لا يقتصر خطر الغزو البحري في المستقبل على الساحل الشمالي لافريقيا، وانما يمتد إلى المشرق العربي عند الخليج، إذ ربما تتعرض أقطار الخليج العربية لغزو بحري إيراني يستهدف شد الأطراف العربية في البحرين وقطر والإمارات العربية وبخاصة الجزر العربية القريبة من الساحل والمنطقة القريبة من الساحل السعودي في الإحساء وبين بقبق وحرض، الغنية بالنفط، وعمان، كما قد يستهدف فرض الهيمنة الايرانية على الجزيرة العربية تحت راية الثورة الإسلامية.

لا شك في أن احتمالات الغزو البحري يمكن أن ترتبط بغزو بري في اتجاه آخر، على نمط الحالة في ليبيا، إذ قد يرتبط بهجوم غربي آخر من تشاد، أو بهجوم اسرائيلي كما في حالة مصر، أو بغزو بري من اتجاه العراق ـ الكويت كما في حالة غزو الخليج. كما أن الغزو البحري لمنطقة الخليج قد يتطور إلى غزو بري لفرض السيطرة على بقية شبه الجزيرة العربية.

٣ ـ السيطرة الجوية

أدى اختراع المناطيد، ثم الطائرات إلى ظهور أداة عسكرية جديدة خلال القرن العشرين. وقد أدى ظهور الطائرات القاذفة والقاذفة المقاتلة إلى تطور هائل في سير ونتائج الصراع المسلح خلال هذا القرن، لعبت فيه الطائرات دوراً بارزاً في حسم نتائج الصراع دون أن تكون الوسيلة الوحيدة لهذا الحسم. وقد أدى تعاظم نمو طائرات القتال، كماً ونوعاً، بعد الحرب العالمية الثانية إلى أنه يمكن لدولة ما أن تحقق بتفوقها في هذا المجال قدرة على

اختراق الفضاء الجوي لدولة أخرى في أي وقت تشاء، وعلى إصابة أهدافها البرية والبحرية بخسائر يصعب على هذه الدولة أن تتحملها. لقد أدى هذا التطور إلى نوع جديد من وسائل التهديد الذي يمكّن الدولة المهاجمة من فرض سيطرتها على دولة أخرى دون اللجوء إلى غزوها براً أو بحراً؛ وذلك على غير ما استقرت عليه أساليب إدارة الصراع المسلح في القرون السابقة.

تعرض بعض أقطار الإقليم العربي لهذه الوسيلة في النصف الثاني من القرن العشرين، وأخذ مجال هذه الوسيلة يتسع ليشمل أغلب مساحة الإقليم، الأمر الذي يوحي باحتمال أن تغطي هذه الوسيلة كل مساحة الإقليم ما لم تستطع الجماعة القومية ـ الشعب العربي ـ أن تواجه هذا التهديد بالوسائل اللازمة لحرمانه من وسيلته.

كان أول تهديد يتعرض له الاقليم العربي عن طريق السيطرة الجوية هو العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، إذ استطاعت دول العدوان بخاصة بريطانيا وفرنسا، اختراق المجال الجوي المصري ومهاجمة مطاراته والتغلب على وسائل الدفاع الجوي المصرية، الأمر الذي مكنها من العمل بحرية ضد أهداف الدولة المصرية. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه رغم نجاح هذه القوات في تحقيق السيطرة الجوية، فهي لم تحقق فرض السيطرة والهيمنة على مصر اللتين كانتا الهدف السياسي العسكري للحرب.

شجع نجاح بريطانيا وفرنسا في تحقيق السيطرة الجوية، خلال العدوان الثلاثي، القيادة الاسرائيلية على محاولة تحقيق هذه الوسيلة بامكاناتها، بدلاً من الاعتماد على غيرها، فعمدت بعد العدوان إلى تدعيم قواتها الجوية لتحقيق هذه القدرة، في حين عمدت الأقطار العربية الرئيسية الأخرى إلى مواجهة هذا الخطر، عن طريق تنمية قواتها الجوية ونظام الدفاع الجوي فيها. إلا أن اسرائيل استطاعت خلال الصراع الذي جرى عام ١٩٦٧، في مصر وسوريا والضفة الغربية لنهر الأردن، أن تحقق سيطرة جوية مكنتها من تهديد أهداف هذه الأقطار والمناطق، الأمر الذي دفع بعض الأقطار العربية إلى قبول وقف اطلاق النار، وقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) كتعبير عن تليين الارادة السياسية.

استمرت نتائج السيطرة الجوية الاسرائيلية التي تحققت خلال الصراع عام ١٩٦٧ قائمة إلى ما بعد وقف اطلاق النار، وخلال ما يسمى حرب الاستنزاف بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠، رغم الجهود الضخمة التي بذلها الشعب العربي وبخاصة في مصر وسوريا لمواجهة هذا الخطر، وبخاصة في مجال تدعيم قواته الجوية ونظم الدفاع الجوي والحرب الالكترونية. إلا أنه يمكن القول إن هذه السيطرة قد خفت حدتها بدرجة كبيرة في النصف الثاني من عام ١٩٧٠ نتيجة لتطور وسائل الدفاع الجوي المصرية والسورية، وتحسن قدراتها، وكفاءة مقاتليها. وقد زاد من صعوبة مواجهة هذا الخطر ما سعت إليه الولايات المتحدة خلال هذه الفترة للمحافظة على التفوق الجوي الاسرائيلي بتزويدها بطائرات حديثة، ووسائل متطورة للحرب الالكترونية، في حين اضطرت الأقطار العربية إلى تعويض النقص الناتج من خسائرها في صراع عام ١٩٦٧ ثم تطويره في ظروف السيطرة الجوية المعادية.

تمكنت بلدان المواجهة العربية، وبخاصة مصر وسوريا، خلال القتال في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ من اجهاض السيطرة الجوية الاسرائيلية على اجوائها وبخاصة في الأسبوعين الأولين من القتال. في حين استطاعت اسرائيل بمعاونة الولايات المتحدة الأمريكية استعادة جزء كبير من سيطرتها خلال الأيام الأخيرة للقتال بعد أن تمكنت من مهاجمة وسائل الدفاع الجوي الأرضية بالقوات البرية.

ظهرت السيطرة الجوية كوسيلة محددة للتهديد بعد توقف القتال عام ١٩٧٣، إذ اتخذتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل سبيلاً رئيسياً لتهديد من تعتبرهم اعداءها. وقد انعكس ذلك على تسليح اسرائيل خلال هذه الفترة بالطائرات «ف ـ ١٥» و «ف ـ ١٦» وطائرات القيادة التكتيكية (E2-C) وطائرات تزويد الوقود في الجو (KC-130H) والصواريخ جو ـ جو من طراز «سايد وايندر» (AIM-91-96) وسبارو (AIM-7E/F) والصواريخ جو ـ سطح من طراز «مافريك» (AGM-65)، و «شرابك» (AGM-65) ومن طراز «وول آي» (AGM-62A, Walleye) و «بل بب» (AGM-12, Bullpup)، في حين تراجعت القوة الجوية العربية حتى نهاية السبعينات نتيجة للتحول الذي طرأ على سياسة مصر بعد انتهاء القتال، والذي أدى في النهاية إلى توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٩. ففي هذه الفترة توقفت الامدادات العسكرية السوفياتية إلى مصر ولم تمدها الولايات المتحدة أو باقي الدول الغربية بطائرات قتال مناسبة، كما ضعفت الامدادات السوفياتية إلى سوريا والعراق بحيث ظهر تفوق جوي واضح لمصلحة اسرائيل ظهرت آثاره عند قصف اسرائيل للمفاعل النووي العراقي «تموز» في حزيران/ يونيو ١٩٨١، وفي الخسائر التي ألحقتها القوات الجوية الإسرائيلية بالقوات الجوية السورية في أثناء القتال في لبنان عام ١٩٨٢.

حدث تغير محدود في الصورة منذ نهاية السبعينات في أعقاب نجاح الثورة في ايران والتدخل الأجنبي في افغانستان واندلاع حرب الخليج، والغزو الاسرائيلي للبنان، حيث بدأ تزويد كل من السعودية ومصر وبعض أقطار الخليج بطائرات قتال حديثة من الولايات المتحدة الأمريكية، كما قام الاتحاد السوفياتي بامداد كل من سوريا والعراق وليبيا بطائرات قتال ووسائل دفاع جوي حديثة. إلا أن تحسن الموقف الجوي العربي لا يزال محدوداً ومحكوماً، بحيث تستمر السيطرة الجوية لاسرائيل على بقية الأقطار العربية، وعدم تمكن القوات السورية من مجاراة اسرائيل في المجال الجوي. وهكذا لا تزال اسرائيل تحتفظ بالقدرة على تحقيق السيطرة الجوية على أغلب الاقليم العربي. وقد كانت غارتها الجوية على مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ دليلاً على ذلك، كما أن اعتداءاتها المستمرة بالطائرات والطائرات العمودية المسلحة على لبنان، إضافة إلى ما حققته من نجاح في اشتباكاتها مع الطائرات السورية حتى الآن، تؤكد أن اسرائيل ما زالت تحتفظ بقدرتها على فرض السيطرة الجوية على الإقليم العربي عموماً، وعلى بلدان المواجهة العربية التي لها حدود مباشرة معها بصفة خاصة.

لا تتعلق السيطرة الجوية الاسرائيلية بتزويد الولايات المتحدة الأمريكية لها بطائرات

متقدمة فقط، وإنما بتطور قدرات الصناعة الجوية الاسرائيلية أيضاً، مثل انتاج الطائرة المقاتلة «كفير»، ومشروع انتاج الطائرة المقاتلة «لافي»[٢٩]. إضافة إلى الصناعات الالكترونية المكملة، وانتاج ذخائر الطائرات. وهي كلها صناعات تساهم فيها الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، والدول الغربية عموماً.

تكتمل حلقة تحقيق السيطرة الجوية الاسرائيلية بالعمل الأمريكي الدؤوب للمحافظة على قدرة اسرائيل على ذلك، عن طريق الحد من قدرات الدفاع الجوي لبلدان المواجهة بصفة خاصة والبلدان العربية عموماً. إذ امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تزويد الأردن بالطائرات المقاتلة المتقدمة والصواريخ هوك، كما امتنعت عن بيع صواريخ الدفاع الجوي «ستنغر» للكويت ثم السعودية، إضافة إلى توريد معدات الدفاع الجوي لكل من مصر والسعودية على فترات متباعدة بحيث تحتفظ اسرائيل بقدرتها وتفوقها من جهة، وتتقيد أغلبية الأقطار العربية بأمريكا، حيث لا تعود تسعى إلى الحصول على وسائل أخرى من مصادر غير أمريكية. كذلك تقدم الولايات المتحدة الأمريكية تحذيرات إلى سوريا من نشر وسائل دفاعها الجوي في لبنان. أما في حالة حصول بلد عربي على وسائل دفاع جوي متطورة من جهة غير أمريكية أو غير غربية فتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد اسرائيل بوسائل متطورة للتغلب عليها، مثلما حدث في معاونة اسرائيل للتغلب على الصواريخ السوفياتية لدى سوريا من طراز «سام ـ ٦» وتسليحها بطائرات «ف ـ ١٦» معدلة لتواجه الطائرة السوفياتية التي زودت بها سوريا من طراز «ميغ ـ ٢٩».

لا تقتصر وسيلة السيطرة الجوية، كتهديد، على اسرائيل فقط، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمدها أيضاً في تهديد الأمن القومي العربي مباشرة وليس عن طريق اسرائيل. وقد كان الهجوم الأمريكي الجوي على ليبيا في الثلث الأول من عام ١٩٨٦ تطبيقاً لذلك، إذ تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على تفوقها الكمي والنوعي في مجال القوات الجوية لتهديد الأمن القومي، بأن تجعل الفضاء الجوي العربي مفتوحاً أمام اعتداءاتها إضافة إلى اعتراض المواصلات الجوية، كما حصل في حادث اختطاف الطائرة المدنية المصرية المتجهة إلى تونس في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥.

تؤكد الدراسة المستقبلية لهذه الوسيلة من وسائل التهديد أنها ستظل لفترة طويلة مقبلة إحدى وسائل التهديد الأساسية سواء بالنسبة إلى اسرائيل أو بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وربما إلى أطراف أخرى قد تكون ايران أهمها. فقد أشار امنون شاحك رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي، في محاضرة بتكليف من معهد ديفيز للعلاقات الدولية التابع للجامعة العبرية في القدس، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، إلى أن التفوق الجوي سيظل لمصلحة اسرائيل، وهو العامل الحاسم في نمط قتالها. وهو سيكون أيضاً العنصر الذي يحفظ التفوق الاستراتيجي لاسرائيل مستقبلاً، بحسب آراء المحللين

---

(٢٩) ألغي المشروع عام ١٩٨٧، إلا أنه كان له آثاره على تقدم الصناعة الجوية الاسرائيلية.

الاسرائيليين أنفسهم. وذلك على الرغم من حصول العرب على نماذج جديدة، إذ إن نسبة القوى ستظل مقبولة نسبياً، وان الطائرات الغربية الجديدة معروفة غالباً من اسرائيل التي تملكها منذ سنوات. وإذا حصلت السعودية والأردن على «ف ـ ١٦» فلن تكون مزودة بالمعدات والصواريخ المتطورة نفسها الموجودة لدى اسرائيل، أما طائرات «ميغ ـ ٢٩» السوفياتية، فستمر سنوات طويلة قبل أن تدخل الخدمة الفعلية بأعداد كبيرة لدى سوريا. ويلاحظ بالمقابل أن الطائرات الاسرائيلية لن تفقد فاعليتها، فتحديث طائرة «فانتوم» مثلاًسيجعلها بمستوى طائرة «ف ـ ١٥»[٣٠].

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فإن خطتها للتسلح بمائة «طائرة» من طراز (B1-B) ثم التطلع إلى شراء ونشر ١٣٢ طائرة «ستيلث» (B2) هو في الحقيقة تطلع لتحقيق السيطرة الجوية على المستوى الكوني في التسعينات، بحيث يقع العالم تحت سيطرتها ويصبح التعاون الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي القناة التي تحقق سيطرتها الجوية على الإقليم العربي.

كانت ايران قد سعت إلى تحقيق السيطرة الجوية على منطقة الخليج في أثناء عهد الشاه. وقد كان ذلك في إطار استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على المنطقة، وقد زودتها الولايات المتحدة بطائرات «ف ـ ١٤» التي لم تسلح أية دولة أخرى في العالم بها، ومن المنتظر أن يكون التعاون التسليحي الأمريكي ـ الإيراني مدخلاً لاستعادة الخطة المطروحة سابقاً.

من المحتمل أن تسعى فرنسا إلى السيطرة الجوية كوسيلة لتحقيق أهدافها في الإقليم العربي من خلال وجودها في دول افريقيا الناطقة بالفرنسية الـ «فرانكوفون» وبخاصة من خلال وجود طائراتها المقاتلة في تشاد وجيبوتي، على أن يكون ذلك بتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ ـ التهديد النووي

أدى انتاج الأسلحة النووية، واستخدامها أول مرة في آب/ اغسطس ١٩٤٥ ضد المدينتين اليابانيتين هيروشيما وناغازاكي، إلى توافر وسيلة جديدة لتهديد أمن الدول في العالم. ولا يقتصر التهديد على أخطار الاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة، حيث لم تستخدم في قتال فعلي منذ استخدامها الأول عام ١٩٤٥، ولكن مجرد توافر هذه الأسلحة لدى جانب ما يمثل تهديداً للجانب الآخر الذي توجد توترات عالية في علاقته به، ويزداد التهديد في حالة التلميح الصريح أو الضمني باستخدام الأسلحة النووية في الصراع المسلح. ويختلف التهديد النووي عن وسائل التهديد الأخرى بأنه يمثل احتمالاً لحدوث تدمير شامل في الدولة التي تتعرض للتهديد بحيث يصعب على أي قيادة سياسية أن تخاطر بقبول التحدي ولو كان لديها الأسلحة نفسها.

---

(٣٠) امنون شاحاك، «اسرائيل والشرق الأوسط على عتبة سنة ٢٠٠٠،» هآرتس، ١٩٨٦/١٢/٣١.

على الرغم من أن وجود الأسلحة النووية أدى إلى نوع من الاستقرار في العلاقات الدولية، وبخاصة بين الكتل الدولية المتصارعة، فإنه لا يمكن استبعاد احتمال استخدام الأسلحة النووية في ظروف العلاقات الدولية المعقدة، وبعد انتشار هذا النوع من الأسلحة. إذ لم يقتصر امتلاكه على الولايات المتحدة فسرعان ما لحق بها كل من الاتحاد السوفياتي ثم انكلترا ففرنسا فالصين. ثم استطاعت الهند أن تجري انفجاراً نووياً، وإن كانت لم تمتلك أسلحة نووية. وقد زاد نجاح هذه الدول في الحصول على تقانة الأسلحة النووية من رغبة أطراف أخرى في امتلاكها، وعلى الرغم من أنه ليس هناك اعلان رسمي عن امتلاك دول أخرى لهذه الأسلحة فإنه من المعروف أن اسرائيل أصبحت تمتلكها وكذلك جنوب افريقيا[٣١]. كما أنه من الواضح أن ايران قد سعت خلال حكم الشاه للحصول على تقانة الأسلحة النووية. وحتى الآن فإن احتمالات الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية في الصراع المسلح قد انحصرت في أزمة الصواريخ الكوبية، ثم في الصراع العربي - الاسرائيلي عام ١٩٧٣[٣٢].

تركز التهديد النووي، كوسيلة لتهديد الأمن القومي العربي، حتى الآن في إطار الصراع العربي - الاسرائيلي، وبواسطة اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. فعلى الرغم من تعرض كثير من البلدان العربية لصراعات تشترك فيها دول نووية، مثل بريطانيا وفرنسا في أثناء العدوان الثلاثي، أو الجزائر في صراعها من أجل الاستقلال، أو ليبيا في صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التهديد النووي لم يظهر في هذه الصراعات بصورة واضحة، بل يمكن استبعاد هذا التهديد في كل هذه الصراعات، رغم أن امتلاك هذه الدول لهذه الأسلحة يمثل تهديداً كافياً في حد ذاته. غير أن هناك أكثر من قرينة ترقى إلى مرتبة الدليل إلى أن اسرائيل قد أعدت ثلاث عشرة قنبلة نووية لاستخدامها خلال الصراع المسلح بينها وبين العرب عام ١٩٧٣[٣٣]، وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد رفعت درجة استعداد قواتها النووية الاستراتيجية في جميع أنحاء العالم في مواجهة مسارعة الاتحاد السوفياتي إلى معاونة العرب في مواجهة هذا التهديد، كما أن الرئيس الأمريكي نيكسون قد اعترف بأنه فكر خلال هذا الصراع في ضرب إحدى مدن قناة السويس بسلاح نووي.

لا يقتصر التهديد النووي للأمن القومي على احتمالات استخدام الأسلحة النووية ضد أهداف عربية، بل يمتد الخطر إلى احتمالات استخدام الأسلحة النووية ضد أهداف غير عربية داخل الإقليم العربي، أو بالقرب منه، إذ إن الأخطار الناتجة من استخدامها ضد هذه الأهداف لا تقل كثيراً عن الأخطار الناتجة من احتمالات استخدامها ضد أهداف عربية. وقد

---

(٣١) United Nations (UN), Secretary General, *Nuclear Weapons* (London: Frances Printer, 1981), p. 172.

(٣٢) *Defense and Foreign Affairs* (1985).

(٣٣) المصدر نفسه.

دلت الحوادث التي وقعت في بعض المفاعلات النووية، بما فيها مفاعل تشرنوبيل، أن تفاعلاً نووياً تقل درجته بكثير عن قوة أي انفجار نووي صغير لا تقتصر آثاره على المكان أو الدولة التي حدث فيها، وإنما تشمل دولاً كثيرة أخرى تبعد عنه آلاف الكيلومترات. لذا فإن أي استخدام للأسلحة النووية في أي مكان في العالم يمثل تهديداً لأمن جميع شعوب هذا العالم بما فيها الوطن العربي وتزداد خطورة هذا الاستخدام كلما اقترب من الإقليم العربي.

تؤكد مراجع عسكرية أن الأهداف النووية للقوى المتصارعة تشتمل على أهداف في جميع البلدان العربية تقريباً، وأن في الإقليم العربي ودول الجوار الجغرافي واسرائيل أهدافاً كثيرة للترسانة النووية لكلا الجانبين العالميين المتصارعين[٣٤]، كما أن الصواريخ متوسطة المدى والاستراتيجية عابرة القارات لكلا الجانبين تغطي الإقليم العربي كله[٣٥]. ويرجع ذلك أساساً إلى وجود الأساطيل الحربية للقوى العظمى في البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر العربي، وخليج وبحر عمان، وإلى وجود القواعد والتسهيلات العسكرية الأجنبية في الإقليم العربي واستخدامها. وكذلك وجود قوات عسكرية أجنبية على أرض الاقليم العربي.

يزيد خطر التهديد النووي نتيجة لإجراء التجارب النووية، سواء كان ذلك تحت الأرض أو في البحار، حيث لا بد من أن ينتج من اجراء هذه التجارب غبار نووي يلوث البيئة ويسبب أخطاراً للشعوب بما فيها الشعب العربي. ومن أهم نتائجها أنه من الصعب السيطرة على هذه الأخطار نتيجة لاحتمالات تلوث المياه والنباتات والحيوانات، الأمر الذي يجعل احتمال تسرب الاشعاعات إلى الأفراد كبيراً، وبالتالي يصبح التهديد خطيراً ومقنعاً.

سيظل السلاح النووي وسيلة خطيرة لتهديد الأمن القومي العربي، ويقع أشد هذه التهديدات في التسلح النووي الاسرائيلي، إذ يظل عاملاً ضاغطاً على القرار السياسي العربي سواء بشكله الحالي أو حتى في إطار التعاون العربي أو الوحدة العربية. ولا يجوز الركون إلى ما يتردد أن هذا التهديد لا يصبح فعالاً إلا كحل أخير لحماية الكيان الاسرائيلي، إذ أثبتت التجربة عام ١٩٧٣ أن اسرائيل هددت، أو سعت إلى استخدامه دون أن يتعرض الكيان الاسرائيلي نفسه للتهديد، كما أن التهديد النووي يفقد تأثيره إذا تعرض هذا الكيان لخطر التدمير فعلاً، إذ يصبح الوقت متأخراً لاستخدامه في الصراع. كما أن مجرد أن يخطر ببال الرئيس الأمريكي أن يضرب إحدى مدن القناة بسلاح نووي خلال الصراع عام ١٩٧٣ لم يكن له مبرر سوى الرغبة الأمريكية في إخضاع الإرادة العربية. وهكذا، فإن اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تمثلان المصادر الرئيسية للتهديد النووي المباشر للأمن القومي العربي.

---

(٣٤) Michael Kidron and Dan Smith, *The War Atlas, Armed Conflicts, Armed Peace* (London: Heinemann, 1983), map no. 8, ground zero.

(٣٥) IISS, *The Military Balance, 1986-1987,* maps of Strategic Missile and Intermediate Range Ballistic Missile Coverage.

إلا أن الأسلحة النووية الموجودة في العالم بشكل عام، التي توجد بالقرب من الإقليم العربي بشكل خاص، تمثل وسيلة ومصدراً لتهديد الأمن القومي العربي حالياً وفي المستقبل، ويزداد هذا التهديد كلما تعاظمت القوة العربية، أو تضامنت القوى العربية عسكرياً نظراً إلى احتمال تضارب مصالحها مع مصالح القوى النووية في العالم. وأخيراً، فإن استمرار التجارب النووية لا يمثل تهديداً للأمن القومي العربي فقط، بل يتعداه إلى أنه اختراق دائم لهذا الأمن، وإن كان بدرجة أقل، وبشكل غير مباشر، إذ تتعرض له بقية شعوب العالم وبدرجة تزيد أو تقل وفقاً لمكان وطبيعة التجارب التي تجري.

٥ ـ عسكرة الفضاء

بدأ الإنسان باستخدام الفضاء منذ عام ١٩٥٨. ويمكن القول إنه بدأ في الوقت نفسه استخدام الفضاء لأغراض عسكرية. وقد تطور استخدام الفضاء منذ ذلك الوقت واشتمل على أوجه استخدام عسكرية كثيرة أهمها أقمار الاستطلاع (التجسس)، وأقمار الاتصالات، وأقمار الأرصاد والمساحة، وهي تشتمل على أقمار الاستطلاع بالتصوير، وأقمار الاستطلاع الالكتروني. إلى جانب هذه الاستخدامات الفضائية للأغراض العسكرية، هناك استخدامات أخرى للفضاء تدخل في قسم خاص من عسكرته، وهي ما يمكن أن يسمى تسليح الفضاء، حيث لا يقتصر ذلك على الاستخدامات غير الايجابية مثل التصوير والاستطلاع الالكتروني والاتصالات والرصد والمساحة، بل تصل إلى استخدام ايجابي للفضاء بنشر بعض أنواع الأسلحة فيه. ولعل أول ما عرف في هذا السبيل بنظام الدفاع المضاد للأقمار الصناعية (ASAT) الذي يستهدف تدمير الأقمار الصناعية للطرف الآخر، ثم مبادرة الدفاع الاستراتيجي المعروفة بـ «حرب النجوم» التي تستهدف ايجاد نظام يجعل الأسلحة النووية غير ذات فائدة باستخدام أسلحة الفضاء لتكوين درع ضد الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات لدى الخصم، بحيث لا يمكنها الوصول إلى أهدافها. ولن تكون هذه الأسلحة في قواعد أرضية فقط ولكن لها قواعد في الفضاء أيضاً[٣٦]. ويعارض الاتحاد السوفياتي المبادرة المذكورة بحجة أنها تؤدي إلى تصاعد سباق التسلح في الفضاء، الأمر الذي قد يؤدي إلى وضع أسلحة هجومية في الفضاء لا يقتصر دورها على تدمير الصواريخ العابرة للقارات عند استخدامها، وإنما تدمير الأهداف المعادية الأخرى من الفضاء.

استخدم الجانب غير الايجابي من عسكرة الفضاء لتحقيق أهداف عسكرية كثيرة حتى الآن، ولا سيما أقمار الاستطلاع (التجسس)، وكذلك مكوك الفضاء، في حين أن أسلحة الفضاء لم تستخدم حتى الآن إلا في مجال التجارب والاختبارات. وبالنسبة إلى الاقليم العربي فقد تأكد متابعة الدول العظمى للصراعات المسلحة في المنطقة عن طريق أقمار الاستطلاع،

---

(٣٦) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1985* (London: Taylor and Francis, Ltd., 1985), pp. 133-149.

وسرب بعضها جزءاً من المعلومات المتوافرة لديه بواسطة هذه الأقمار لأصدقائه في المنطقة. كما استخدمت بعض الصور، بعد ادخال تعديلات عليها، لخداع أحد الأطراف العربية. فالولايات المتحدة الأمريكية تمد اسرائيل ببعض المعلومات العسكرية التي تتوافر لديها عبر استطلاع الأقمار الصناعية، وهي أيضاً التي زودت العراق خلال عام ١٩٨٦ بمعلومات غير صحيحة عن الاستعدادات الايرانية، في حين أنه لم يعرف عن الاتحاد السوفياتي أنه زود أصدقاءه من العرب بمعلومات أقمار التجسس إلا في ظروف محدودة، بعضها كان في أثناء حرب الاستنزاف عام ١٩٧٠، والآخر في أثناء الصراع المسلح عام ١٩٧٣، وكان الهدف في هذه الحالة هو المعاونة في اتخاذ قرار سياسي عسكري، وليس لاستخدام هذه المعلومات لتحقيق أهداف عسكرية.

ربما يكون أهم ما تتميز به عسكرة الفضاء هو أنها تزيد من اتساع الهوة بين القوى العسكرية للدول. حيث تكاد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ينفردان بهذا المجال. ورغم أن هناك دولاً أخرى استطاعت أن تطلق أقماراً صناعية، مثل فرنسا واليابان والهند فإن الفرق ما زال شاسعاً بينها وبين كل من أمريكا والاتحاد السوفياتي. وهكذا فإن الدول الأخرى لا بد من أن تشعر بعدم تكافؤ الصراع إذا ما اضطرت إلى النزاع مع إحدى القوتين العظميين، كما أن الدول التي لا تستخدم أقماراً صناعية لا بد من أن تشعر الشعور نفسه في حالة النزاع مع دول أخرى لديها وسائل عسكرة الفضاء، أو ترتبط بدول لديها هذه الوسائل ارتباطات عسكرية وثيقة، نظراً إلى دقة وحجم المعلومات التي يمكن الحصول عليها بأمان من الأقمار الصناعية للاستطلاع مقابلة ببقية وسائل الاستطلاع، ولعدم توافر الشروط لمراجعة دقة المعلومات التي تسرب إليها من الدول التي لديها هذه الوسائل. وأخيراً، فإن أغلب دول العالم ـ إن لم يكن كلها ـ ليست لديها وسائل كافية مضادة لوسائل عسكرة وتسليح الفضاء، الأمر الذي يجعلها تقف مشلولة أمام استخدام قوى أجنبية لهذه الوسائل في أمور تتعلق بها.

ربما تكمن أكبر خطورة في وسائل الاستطلاع الفضائي في أنها قادرة على الحصول على معلومات عن الدول الأخرى بدقة تختلف تماماً عن الاستطلاع الجوي أو الالكتروني أو الراداري العادي، بحيث أصبحت الدولة مكشوفة ككتاب مفتوح أمام الدولة التي تستخدم وسائل الاستطلاع الفضائي، أو يصعب عليها الاختفاء منها ويستحيل عليها تدميرها. فإذا استخدمت هذه المعلومات في صراع مسلح ضدها يعني ذلك فرصة كبيرة لأعدائها في ايقاع خسائر مؤكدة بها، وبالتالي النجاح في التغلب على قواتها. كما أن تزويدها بمعلومات أقمار الاستطلاع من مصادر غير حليفة يضع صاحب القرار في مأزق: فهو لا يستطيع أن يتجاهل هذه المعلومات نظراً إلى ما هو معروف عن درجة دقتها وتميزها، وهو لا يستطيع أن يثق في مصدرها أو يتأكد من أنها غير صحيحة، وهو في النهاية لا يستطيع أن يقبلها دون تمحيص.

أما أسلحة الفضاء، ففضلاً عن عدم امتلاك الدول لمثيلها، فإنها كذلك لا تملك رداً لها، إضافة إلى ما تمثله هذه الأسلحة من تهديد لنظام الأمن العالمي المتمثل في التعرض

المتبادل للتدمير. وتشتمل أسلحة الفضاء حالياً على نوعين رئيسيين: أسلحة الطاقة الحركية، وأسلحة الطاقة الموجهة. وتشتمل أسلحة الطاقة الحركية حتى الآن على الصواريخ الهجومية قصيرة المدى، وأسلحة الطاقة الحركية المدفوعة صاروخياً، والمدافع الكهرومغنطيسية، وتعتبر هذه الأسلحة موجهة أساساً ضد الأقمار الصناعية. أما أسلحة الطاقة الموجهة التي تهدف أساساً إلى تدمير الصواريخ البالستيكية فتشتمل أساساً على أشعة الليزر ذات الموجة قصيرة الطول والطاقة العالية، وأسلحة حزمة المايكروويف، وتشتمل على أسلحة الليزر ذات الموجة قصيرة الطول والطاقة العالية وعلى الليزر الكيميائي والليزر الزوجي، وليزر الالكترون الحر، وليزر أشعة اكس[٣٧]. وما زالت أسلحة الفضاء في مراحلها الأولى، ويمكن توقع تطورها خلال الفترة الباقية من القرن العشرين. ومع استمرار أبحاثها لا شك في أن خطورتها ستزداد بحيث يمكن أن توضع لهذه الأسلحة مهمة تدمير الأقمار الصناعية والصواريخ البالستيكية للطرف الآخر، وتدمير أهداف أخرى عسكرية ومدنية. ولا شك في أن الأهداف الخالية من عناصر التدريع والوقاية، والأهداف التي تعتمد على الالكترونات في عملها، مثل نظم الاتصالات والإذاعة والرادار، وهي نظم يزداد انتشارها بسرعة كبيرة، ستكون من أول الأهداف التي يمكن أن تتعرض لخطر هذه الأسلحة.

تشكل عسكرة وتسليح الفضاء وسيلة لتهديد الأمن القومي العربي حالياً، وتزداد خطورة هذا التهديد في المستقبل، وبخاصة نتيجة للموقع الجغرافي للإقليم العربي الذي سبق إيضاح أهميته، ولظروف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وحالة ضعف أو انعدام الأمن العربي حالياً. إذ يصبح الإقليم العربي مكشوفاً أمام وسائل الاستطلاع الفضائي المعادية بينما هو يفتقر إلى وسيلة مماثلة. كما تصبح نظمه الحساسة وبخاصة في مجال الاتصالات والإعلام، التي تكاد توجد في جميع النظم والأجهزة العسكرية والمدنية، معرضة لتأثير أسلحة الفضاء المعادية. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الرئيسي لهذا الخطر، فإنه لا يمكن استبعاد المصادر الأخرى المالكة للنظم الفضائية كمصادر للتهديد، وبخاصة في حالات تعارض المصالح بينها. ويعتبر إطلاق اسرائيل مؤخراً لقمر صناعي بمثابة إضافة جديدة إلى هذا التهديد.

ثالثاً: مصادر تهديد الأمن القومي العربي

يوضح العرض السابق لأساليب ووسائل تهديد الأمن القومي العربي أنه كانت هناك مصادر شبه ثابتة لتهديد هذا الأمن، إذ كانت الدول المحيطة بالإقليم العربي المصادر الرئيسية للتهديد. وتبرز في ذلك الدول التي قامت في كل من بلاد فارس (ايران حالياً)، والبلقان، وبلاد الرومان (ايطاليا حالياً)، وشبه جزيرة ايبيريا (اسبانيا حالياً) في التاريخ القديم، كما برز الاستعمار الأوروبي في العصور الوسطى ممثلاً في الحملة الصليبية، ثم في بريطانيا وفرنسا

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٩.

وايطاليا في العصر الحديث. كما برز الاستعمار البيزنطي قبل الاسلام من خلال الدولة الرومانية الشرقية، ثم الدولة العثمانية بعد الاسلام، ثم الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في القرن العشرين، والامبريالية الأمريكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية[٣٨]. كما كانت الشعوب التي تقطن مناطق أواسط آسيا (الاتحاد السوفياتي حالياً) أحد مصادر تهديد الأمن القومي وبخاصة التتار. إلا أن هذه الشعوب لم تتمكن من تهديد الأمن القومي العربي إلا بعد أن استقرت كدول في بلاد فارس وتركيا. كما أن الحبشة كانت أحد مصادر التهديد في بعض المراحل.

وقد ضعفت مصادر التهديد التقليدية نتيجة لاضمحلال القوة الذاتية الشاملة لهذه المصادر، وهي تكاد تنحصر في الاستعمار الاستيطاني الدخيل في قلب الوطن العربي المتمثل في اسرائيل والمتحالف أساساً مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وفي دول الجوار الجغرافي للإقليم العربي: ايران وتركيا واثيوبيا؛ ثم في القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، بينما تشكل بقية الدول الأوروبية مصادر أقل تهديداً في إطار التحالف الأوروبي وبخاصة حلف شمالي الأطلسي.

١ ـ اسرائيل وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية

رغم أن الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، الذي تمثل في اسرائيل، لم يظهر بشكل مباشر إلا في أوائل القرن العشرين، ولم يأخذ صورته الرسمية الواضحة إلا بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، فهو منذ ذلك الوقت بخاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، أصبح يمثل التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي. وهو يجمع بين جميع أساليب تهديد هذا الأمن، إذ يشطر الوطن العربي إلى شطرين في أكثر المناطق حساسية من الإقليم العربي، وهو يشكل حاجزاً بين المشرق العربي في آسيا، والمغرب العربي ومصر في افريقيا، كما أنه يشد الأطراف العربية بالتدريج، إذ سعى إلى التوسع الإقليمي على حساب فلسطين العربية، ثم على حساب كل من مصر في سيناء وغربي قناة السويس، حتى وصل إلى منطقة تبعد ١٠٠ كلم عن القاهرة؛ ثم على حساب سوريا في الجولان، وهو حاول الوصول إلى دمشق في الصراع عام ١٩٧٣ حيث أوقف عند سعسع على بعد حوالى ٥٠ كلم عن دمشق؛ ثم على حساب لبنان إذ حاول التوسيع حتى بيروت عام ١٩٨٢ واحتفظ بوجوده العسكري في جنوبي لبنان؛ أما بالنسبة إلى الأردن، وإن لم يهاجم هذا الاستعمار الضفة الشرقية لنهر الأردن، فإن كثيراً من مسؤوليه لا يكفون عن الحديث عن أن الأردن جزء من اسرائيل. كما تساهم اسرائيل في محاولة بلقنة الإقليم العربي، إذ بدا ذلك واضحاً في لبنان حيث سعت إلى تشجيع الأقلية المسيحية فيه على الانفصال، كما تشجع باقي الأقليات على إقامة كانتونات داخله. وأخيراً فإن اسرائيل، بتحالفها مع الولايات المتحدة،

(٣٨) انظر: هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة، ص ٣٨ ـ ٦٣.

تمارس نوعاً من الهيمنة على الإقليم العربي عن طريق استخدام القوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها ضد الأقطار التي تتحدى ارادتها.

استخدمت اسرائيل بتحالفها مع الولايات المتحدة أغلب وسائل تهديد الأمن القومي، من الغزو البري إلى السيطرة الجوية، إلى التهديد النووي، كما أن هناك احتمالاً لاشتراكها في عسكرة الفضاء بخاصة بعد اشتراكها في أبحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية واطلاقها قمراً صناعياً. وإذا كانت اسرائيل لم تقم بما يمكن أن يعتبر غزواً بحرياً، فإنها تحتفظ بقوة بحرية كبيرة، وقد قامت بأعمال قتال بحرية مؤثرة، إضافة إلى أنها قامت عام ١٩٦٩ بما سمّته غزواً بحرياً لمصر عندما قامت بإنزال بحري محدود على الشاطىء الغربي لخليج السويس ثم انسحبت منه بعد ذلك، كما قامت في السنة نفسها بغزو بحري محدود لجزيرة شدوان المصرية في البحر الأحمر.

غلب الغزو البري، كوسيلة للتهديد الاسرائيلي للأمن القومي العربي، حتى عام ١٩٨٢، واشتمل ذلك على غزو فلسطين من الداخل، ثم غزو سيناء بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦، ثم غزو الضفة الغربية لنهر الأردن في فلسطين، وسيناء وقطاع غزة في الاتجاه المصري، وغزو مرتفعات الجولان السورية عام ١٩٦٧، ثم غزو الضفة الغربية لقناة السويس عام ١٩٧٣، وغزو لبنان عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢. أما بعد ذلك فقد غلب التهديد عن طريق السيطرة الجوية كوسيلة تطبقها في لبنان أساساً، وضد أهداف منتقاة في بقية أنحاء الوطن العربي. وقد يكون تدمير المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، وقصف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥ مثالين صارخين على ذلك. أما التهديد النووي الإسرائيلي فرغم أنه يتبع أسلوب «الردع بالظن» عن طريق إصدار تصريحات مبهمة حول التسليح النووي، بحيث لا يؤكد امتلاكها للأسلحة النووية، ولا ينفيه تماماً[٣٩]، فمن المرجح أن اسرائيل قد هددت باستخدام الأسلحة النووية عام ١٩٧٣، وأنها ما زالت تطور من امكاناتها النووية وتضيف إلى ترسانتها النووية أسلحة جديدة، وقد أكد ذلك ما نشرته صحيفة «صنداي تايمز» اللندنية خلال عام ١٩٨٦. أما عسكرة الفضاء فقد أطلقت اسرائيل في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ قمراً صناعياً، كما أنها تستفيد جزئياً من نتائج استطلاع أقمار التجسس الأمريكية. ولكن احتمالات اشتراكها في أبحاث «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» للولايات المتحدة الأمريكية ترجح اشتراكها في أعمال عسكرة الفضاء والاستفادة منها في المستقبل، كما أن علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، التي تزداد قوة مع الزمن، تزيد من فرص استفادتها من النشاط الفضائي لأمريكا.

ترجع جذور التهديد الاسرائيلي للأمن القومي العربي إلى ارتباط الكيان الصهيوني

(٣٩) المراجع حول هذا الموضوع كثيرة ويمكن الرجوع إلى: أمين حامد هويدي، **الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١١٥ - ١٣٠.

بالنظام الاستعماري العالمي. بحيث يمكن اعتبار هذا الكيان في الوقت الحاضر تجسيداً لبقايا هذا النظام في الإقليم العربي. يؤكد هذا الاعتبار ارتباط الكيان الصهيوني في فلسطين بزعامة النظام الاستعماري العالمي. وقد ظهر هذا الارتباط أول ما ظهر في وعد بلفور الذي قطعته الامبراطورية البريطانية على نفسها، عندما كانت هي رأس النظام الاستعماري العالمي، سواء على مستوى العالم أو فيما عرف بمنطقة الشرق الأوسط. وقد ظل هذا الارتباط قوياً حتى بدء انسحاب القوات البريطانية، الممثلة للاستعمار القديم، من شرقي البحر المتوسط في مصر. وهنا تحول الارتباط إلى فرنسا التي كانت ما زالت تحتفظ آنذاك بمستعمرات لها في البحر المتوسط تمهيداً للتحول الكامل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي انتقلت إليها قيادة النظام الاستعماري العالمي بعد ضعف بريطانيا وفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها. فعلاقة اسرائيل بالنظام الاستعماري العالمي هي التي تفسر ما استطاعت أن تحققه في مواجهة الشعب العربي ممثلاً في دوله عبر ما يقرب من أربعين عاماً. فرغم التفوق العربي الساحق على اسرائيل في عدد السكان والموارد الطبيعية، ورغم ما تعانيه اسرائيل من مشاكل، بل أزمات، اقتصادية منذ نشأتها، فإنها تمكنت من تحقيق تفوق على القوة العربية خلال الفترة الماضية من الصراع بينها وبين الشعب العربي، الأمر الذي يرجح أهمية الدعم البشري والاقتصادي والعسكري الذي يقدمه لها النظام الاستعماري العالمي. ولا شك في أن المساعدات العسكرية الأمريكية كانت إحدى هذه الدعائم.

تطورت العلاقات الاسرائيلية ـ الأمريكية عبر السنين من التأمين والتعاون منذ قيامها، إلى الاعتماد عليها كممثل لها في المنطقة منذ عام ١٩٧٠[٤٠]، إلى أن بلغت العلاقة درجة اتفاق التعاون الاستراتيجي الذي وقع أول مرة في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ ثم أعيدت صياغته في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣. ورغم أن تفاصيل الاتفاق لم تعلن بصفة رسمية فإن نص البيان المشترك للاتفاق الأول، وما اتفقت عليه الروايات حول الاتفاق الثاني وما نشر عنه، يمكن أن يعطي صورة لعمق الاتفاق وشموليته.

لقد نص البيان المشترك في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ على أن ما تم الاتفاق عليه هو: «تمكين البلدين من التعاون، ومن أن يقدم كل منهما المساعدة العسكرية للآخر لمواجهة التهديدات لأمن المنطقة بأكملها من الاتحاد السوفياتي والقوى الخارجية، لأن التعاون الاستراتيجي بين البلدين ليس موجهاً ضد أي دولة أو مجموعة دول الشرق الأوسط» وأشار البيان إلى أن مذكرة التفاهم تتضمن:

أ ـ إجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة في القطاع الشرقي من البحر المتوسط.

ب ـ تضع اسرائيل تحت تصرف أمريكا عدداً من التسهيلات في مجال صيانة العتاد وتخزين المواد الطبية فضلاً عن بعض مرافقها في حالة وجوب تدخل وحدات أمريكية للدفاع عن المنطقة ضد هجوم من الخارج.

---

(٤٠) انظر: ويليام كوانت، **أمريكا والعرب واسرائيل**، ترجمة عبد العظيم حماد (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ص ١٧٧ ـ ١٧٩.

ج ـ التعاون في مجالات البحوث العسكرية لصناعة الأسلحة.

د ـ يقيم وزيرا الدفاع مجلس تنسيق لتوجيه مجموعات العمل المشترك، ومراجعة تنفيذ التعاون في المجالات المتفق عليها، وعقد اجتماعات دورية لمناقشة القضايا البارزة وحلها.

وعند اعادة صياغة الاتفاق في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ تم الاعلان عن «اتفاقهما على إقامة لجنة عسكرية أمريكية ـ اسرائيلية مشتركة بين البلدين». ونشرت الصحف ووكالات الأنباء تفاصيل عديدة عن مهمة هذه اللجنة. والعناصر التي وردت في جميع الروايات هي:

(١) التخطيط لإجراء مناورات عسكرية مشتركة ووضع الخطط العسكرية.

(٢) بحث إمكانية تخزين الأسلحة الأمريكية في اسرائيل.

(٣) زيادة التعاون في المجالات التي تلتقي فيها مصالح البلدين سياسياً وعسكرياً.

(٤) مواجهة الأخطار التي تهدد هذه المصالح والناتجة من التورط السوفياتي المتزايد في الشرق الأوسط.

(٥) الاعداد لاتفاق دفاع مشترك بين البلدين يعطي اسرائيل وضعاً يشبه وضع الحلفاء الغربيين في حلف شمالي الأطلسي.

(٦) زيادة التعاون بين الاستخبارات الأمريكية والاسرائيلية.

(٧) السماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية الاسرائيلية.

(٨) اعفاء اسرائيل من دفع القروض الأمريكية وتحويلها إلى منح لا ترد.

(٩) رفع القيود الأمريكية المفروضة على اسرائيل والخاصة ببيع منتوجاتها العسكرية والصناعية لدول العالم الثالث.

(١٠) السماح لإسرائيل باستخدام المساعدات الأمريكية في تطوير الطائرة الاسرائيلية الصنع من طراز «لافي».

(١١) التفاوض على إقامة منطقة تجارة حرة مع اسرائيل[٤١].

كما يذكر مصدر آخر «بعض جوانب ما قدمته واشنطن لإسرائيل» بالشكل التالي:

(أ) الاتفاق على تنسيق سياسة الولايات المتحدة واسرائيل في الشرق الأوسط دون أن يكون مطلوباً من اسرائيل إعلام الأمريكيين بكل عملية قد تقوم بها مستقبلاً.

(ب) الإتفاق على تنسيق عسكري يؤدي إلى إجراء مناورات مشتركة وانشاء مستودعات عتاد أمريكي في اسرائيل.

---

(٤١) وحيد عبد المجيد، «الاتفاق الاستراتيجي بين أمريكا واسرائيل: الأبعاد وردود الفعل،» المنار، السنة ١، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥)، ص ٤٤، ٤٥ و٤٧.

(ج) زيادة المساعدة العسكرية الأمريكية بشكل هبات وليس بصيغة ديون.

(د) استئناف تسليم اسرائيل القنابل المستخدمة جواً وكذلك قنابل المدفعية العنقودية.

(هـ) السماح لإسرائيل باستخدام جزء من المساعدة العسكرية الأمريكية في بناء الطائرة الاسرائيلية «لافي».

(و) اجراء مفاوضات اقتصادية بغية الوصول إلى علاقات «تجارة حرة» وإلى حرية التبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل[42].

ويستطرد المصدر: «واقعياً يفترض أن يؤدي هذا إلى تشكيل مجلس سياسي أمريكي - اسرائيلي أعلى، وإلى قيادة أركان مختلطة للجيوش، وسيكون الزامياً اعداد خطط عسكرية مشتركة بين الحلفاء يعرضون فيها مختلف فرضيات و «سيناريوهات» الأعمال المستقبلية ويحددون طرق ووسائل تنفيذها، وهذا قد يؤدي إلى إنشاء قواعد ومستودعات أمريكية في اسرائيل، وإلى تدريب وحدات اسرائيلية في الولايات المتحدة، ويصبح تشكيل هيئة مركزية مشتركة أمراً مفروضاً في ظل ظروف كهذه، كما يتوجب أيضاً التعاون أكثر فأكثر بين الأجهزة الخاصة في البلدين. ويبدو منطقياً في هذا السياق القيام بمناورات مشتركة وتبادل «الكوادر» والتقنيات لمصلحة كلا الطرفين»[43].

يؤكد الواقع صحة ما ذكر عن هذا الاتفاق، وقد يبرز من ذلك بصفة خاصة السماح لقوات أمريكية باستخدام قواعد عسكرية اسرائيلية، واعفاء اسرائيل من دفع القروض وتحويلها إلى منح لا ترد، ورفع القيود الأمريكية المفروضة على اسرائيل والخاصة ببيع منتوجاتها العسكرية والصناعية لدول العالم الثالث، والسماح لإسرائيل باستخدام المساعدات الأمريكية في تطوير الطائرة «لافي»، والبدء في اقامة منطقة حرة مع اسرائيل وانشاء مستودعات عتاد أمريكي عسكري في اسرائيل، وزيادة المساعدة العسكرية الأمريكية بشكل هبات. على أن الأهم هو تنسيق سياسة الولايات المتحدة واسرائيل في الشرق الأوسط، وهو ما يؤكده ما أعلن عن أن اللجنة العسكرية الامريكية - الاسرائيلية المشتركة بحثت الاتفاق على إقامة قاعدة دائمة لقوة امريكية في اسرائيل[44].

يؤكد ما سبق أن التهديد الاسرائيلي للأمن القومي العربي يحمل اتفاقاً ضمنياً بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل عليه، حتى في حالة عدم اعلام اسرائيل للمسؤولين الأمريكيين بعملية عسكرية معينة. وهكذا فعند تقدير التهديد الاسرائيلي للأمن القومي العربي فهو لا يمكن فصله عن النظام الاستعماري العالمي، ويصبح التغلب عليه مرتبطاً بالقدرة على تحدي هذا النظام. ومن المتوقع أن يظل هذا التهديد هو الرئيسي بين كل مصادر التهديد الأخرى، وأن يتخذ أساساً أساليب شد الأطراف والبلقنة والهيمنة وأن يركز على

(٤٢) البرت ميرجلان، «تأملات عسكري أوروبي حول الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي،» المنار، السنة ١، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥)، ص ٦٤ - ٦٥.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٤٤) الأهرام، ١٩٨٧/٤/١٨.

السيطرة الجوية والاستفادة من عسكرة الفضاء مع استخدام الغزو البري كلما توافرت الظروف.

٢ ـ ايران

يرجع تاريخ تهديد سكان المنطقة المعروفة بايران حالياً للأمن القومي للجماعة القومية التي تعيش في منطقة الإقليم العربي الحالي إلى عام ٢٢٣٠ قبل الميلاد، حينما قام الكوتيون بهجوم عنيف على المدن الأكدية واكتسحوها في زمن شاه كليشاري[٤٥] وقد استمرت الحروب بين سكان منطقة ايران والمنطقة العربية الحالية فترات طويلة.

ثم جاء الغزو الفارسي للعراق بقيادة قورش سنة ٥٣٩ ق.م. بتعاون مع اليهود وسماح قورش لليهود بالتوجه إلى فلسطين وبناء المعبد في القدس[٤٦] ثم غزو قمبيز لمصر حوالى عام ٥٣٠ ق.م.[٤٧].

يؤكد التاريخ أن سكان المنطقة المعروفة بإيران حالياً، الذين لقّبوا بالفرس تاريخياً قد اتجهوا إلى غزو الاقليم العربي في العراق وسوريا ومصر عند توافر القوة لذلك. ويرتبط ذلك بموقعها الجغرافي وطبيعتها الجغرافية واحاطتها بكتل سكانية كبيرة ذات كثافة عالية نسبياً بخاصة في الشرق والشمال، في مقابل كثافة سكانية منخفضة وأراضٍ سهلة وغنية في الغرب. لذا اتجهت ايران دائماً إلى شد أطراف الإقليم العربي، وفرض السيطرة عليه. وغلب على وسائلها الغزو البري. وقد سعت ايران في عصر الشاه محمد رضا بهلوي إلى اتباع وسيلة السيطرة الجوية، والتهديد النووي، إلا أن قيام الثورة الإسلامية فيها، ونشوب الحرب الايرانية ـ العراقية قد أوقفا قدرتها على استخدام هذه الوسائل. ويلاحظ أن الحروب الايرانية ضد الإقليم العربي قد اتخذت شعاراً دينياً لها سواء كان ذلك أيام العيلاميين أو الفرس الاخمينيين أو الساسانيين قبل الإسلام أو الحركات السياسية لإسقاط الحكم العباسي أو الدويلات الفارسية بعد ذلك. كما استخدم الشاه محمد رضا بهلوي صورة اسلامية حينما طالب بإنشاء حلف اسلامي[٤٨]. كما يلاحظ أن التهديد الايراني للإقليم العربي ارتبط بعلاقات ايرانية ـ يهودية قوية، سواء قبل الفتح الاسلامي أو بعده أو في العصر الحديث. ويمكن تفسير الطابع الديني للتهديد الإيراني بأن نسبة العنصر الفارسي من سكان ايران ليست كبيرة (حوالى ٦٠ بالمائة حالياً) إضافة إلى وجود قوميات أخرى. لذا ربما يكون الدين في كثير من الأحوال هو الوسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي .كما ترى ايران في الفكر

---

(٤٥) فاضل عبد الواحد علي، «صراع السومريين والأكديين مع الأقوام الشرقية والشمالية الشرقية المجاورة لبلاد الرافدين،» في: خليل [وآخرون]، **الصراع العراقي الفارسي**، ص ٣٨.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٤٧) المصدر نفسه ص ٨٣.

(٤٨) هيكل، **ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة**، ص ٥٨٨ و٥٩٢.

القومي العربي تهديداً لها نتيجة لأن وجود وحدة عربية على حدودها الغربية يحقق قوة سياسية وعسكرية يصعب عليها مواجهتها ويضعف من مكانتها الدولية ويشجع القوميات غير الفارسية فيها على الإنفصال، في حين أنها تستغل توطن ايرانيين في أقطار الخليج العربي في الإدعاء بأحقية تبعية بعض هذه الأقطار لها.

احتلت ايران مركزاً متميزاً ولعبت دوراً مهماً في النظام العالمي في التاريخ القديم، قبل الفتح الاسلامي، وقد تضاءل هذا الدور بعد الفتح الاسلامي. لكنها عادت لتلعب دوراً مهماً بعد سقوط الدولة العباسية والفتح العثماني. كما لعبت ايران بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٩ دور «الدولة الحارس» للمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وعمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل قوة إقليمية عظمى من ايران بتنسيق مع كل من تركيا واسرائيل واثيوبيا.

ومنذ عام ١٩٧٩ تحاول ايران أن تلعب دوراً مختلفاً يضعها على رأس نظام اسلامي يقود ثورة اسلامية ويسعى إلى تكوين امبراطورية اسلامية مناهضة للاتجاه القومي العربي. ومن المتوقع أن تسعى لتحقيق ذلك في منطقة الجزيرة العربية والشام خلال الجزء الباقي من القرن العشرين.

كانت ايران ترتبط بحلف بغداد إلى أن حُلّ هذا الحلف. وهي ترتبط بالاتحاد السوفياتي بواسطة وثيقة وقّعت عام ١٩٢١ يحتفظ الاتحاد السوفياتي بموجبها بحق التدخل في شؤون ايران الداخلية إذا ما هدد من دولة ثالثة بالهجوم عليه من الأراضي الايرانية، وقد ألغت ايران منفردة من جانب واحد الفقرات التي تنص على ذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ ورفض الاتحاد السوفياتي هذا الإلغاء(٤٩). وقد سعت ايران إلى اختراق النظام العربي وتفتيته بأن انتهزت فرصة الخلاف بين نظم الحكم في كل من سوريا وليبيا مع نظام الحكم في العراق حيث أقامت علاقات قوية مع سوريا وليبيا بلغت حد الاعلان عن اتفاق استراتيجي بين ايران وليبيا في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، وإن لم يعرف شيء عن تفاصيله(٥٠). غير أنه من المعروف أن كلاً من سوريا وليبيا قد أمدتا ايران ببعض الأسلحة في صراعها مع العراق، كما استفادت من أوضاع الشيعة في لبنان لتكون عنصراً فاعلاً في الأزمة اللبنانية، كما استفادت من الخلل الاستراتيجي الناتج من ضعف البنية الهيكلية لأقطار الخليج العربية وارتفاع نسبة السكان الذين هم من أصل أجنبي عموماً وايراني خصوصاً، ومن الشيعة، في تقوية نفوذها في هذه الأقطار. إلا أنه يلاحظ تراجع هذه العلاقات أخيراً نتيجة للشعور بالتهديدات الايرانية.

يمكن القول إن القيادات الإيرانية على امتداد التاريخ قد خرجت باستنتاجات تتعلق

---

(٤٩) IISS, *The Military Balance, 1986-1987*, p.89.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٩٠.

بالأمن الايراني نتيجة لقوتها النسبية حيال الكتل الديمغرافية والسياسية والعسكرية المحيطة، بما يمكن تلخيصه في الآتي:

أ ـ إنها لا تستطيع منفردة أن تدافع عن نفسها في مواجهة الكتل الديمغرافية والعسكرية المحيطة بها.

ب ـ إن النعرة القومية الفارسية، أو حتى الوحدة الوطنية، ليستا كافيتين لتحقيق الأمن، سواء ضد الأخطار الخارجية أو أخطار الانشطار الداخلي، وان الدعوة القومية بالذات تزيد من احتمالات التفتت الداخلي.

ج ـ ان الموقع الجغرافي ووفرة الموارد يصبحان دوافع لتهديد ايران في حالة العجز عن توفير موارد القوة اللازمة لها.

كما ان القيادات السياسية الإيرانية (الفارسية) على مرّ العصور قد وجدت أن حل أزمة الأمن الايراني يمكن تحقيقه عبر عدة اتجاهات متوازية هي:

(١) اعتماد سياسة مناهضة للقوميات بشكل عام، واستبدالها بسياسة عابرة للقومية تستند في أغلب فترات التاريخ إلى الدين (الوثنية ـ الزرادشتية ـ المجوسية قبل الإسلام، ثم الإسلام)، أو الانتماء إلى نظام غير قومي (الأحلاف العسكرية).

(٢) تنمية وامتلاك القوة عن طريق:

(أ) امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة قدر الامكان.

(ب) الانخراط في نظام دفاعي يحقق الاعتماد المتبادل.

(ج) ضم مصادر جديدة للقوة بالتوسع على حساب الكتل الديمغرافية المجاورة.

(٣) زيادة العمق الدفاعي بضم مساحات جديدة إلى الأراضي الإيرانية (غالباً في اتجاه الغرب).

(٤) عقد شبكة من التحالفات مع الكتل المضادة لمصادر التهديد الرئيسية والمحتملة ضدها.

وقد اعتمدت ايران استراتيجية الاعتماد على الدين (الاسلامي) كوسيلة لامتلاك القوة، وانشاء نظام دفاع يرتبط بالشعوب الاسلامية تحتل ايران فيه مركزاً قيادياً، وتتوسع فيه على حساب تلك الشعوب، والتحالف مع القوى المضادة لمصادر التهديد الرئيسية.

وقد ظهرت هذه الاستراتيجية في فترة الشاه السابق على هيئة تنمية القوة العسكرية الايرانية، بحيث تصبح قوة اقليمية عظمى في النظام الاقليمي الغربي، والانخراط في حلف عسكري يستند إلى الإسلام بشكل أو بآخر (حلف بغداد ـ الحلف الاسلامي)، والتوسع على حساب الأراضي العربية (شط العرب ـ المنطقة الكردية في العراق ـ احتلال الجزر العربية في

الخليج ـ تشجيع الهجرة الايرانية إلى بلدان الخليج)، ثم التحالف أو ايجاد روابط قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية (ضد الاتحاد السوفياتي أساساً)، ومع باكستان (في مواجهة القوة الهندية) وبريطانيا واسرائيل وأثيوبيا وتركيا في مواجهة الشعب العربي.

ويلاحظ أن التوسع الايراني كان غالباً في اتجاه الاقليم العربي، وليس في باقي الاتجاهات، نتيجة للضعف النسبي للكتلة الديمغرافية العربية مقابلة بالقوة السوفياتية أو الهندية، إضافة إلى افتقار الإقليم العربي إلى خطوط دفاعية استراتيجية طبيعية من ناحية إيران وداخله، وضعف الكثافة السكانية العربية في الجزيرة العربية، وفي العراق بدرجة أقل، الأمر الذي جعل احتمالات نجاح التوسع في هذا الاتجاه أكبر من غيرها. وقد برز ذلك تاريخياً منذ عصر الفتح الفارسي، وفي التوسعات الايرانية على حساب الدولة العثمانية، ثم أخيراً في أثناء الاستعمار البريطاني وبعد انحساره.

إلا أن طموحات الثورة الايرانية أكبر من طموحات الشاه، إذ إنها لا تكتفي بأن تكون ايران قوة اقليمية عظمى تابعة لنظام كوني أجنبي، بل تسعى إلى أن تكون دولة عظمى داخل النظام العالمي، بأن تشكل مركزاً لامبراطورية تضم جميع البلاد الاسلامية، وبدلاً من الاعتماد على هذه البلاد داخل حلف، فإنها تضمها إليها لتصبح جزءاً من نظامها وأحد مصادر قوتها. وهي تسعى إلى استمرار التوسع تحت دعوى الاسلام على حساب الوطن العربي، وإلى ايجاد روابط قوية مع الصين في مواجهة القوة السوفياتية في ظل علاقة ما بالولايات المتحدة الأمريكية.

تدل مؤشرات الميزان العسكري لايران على أنها ستظل مصدراً دائماً لتهديد الأمن القومي العربي ما لم تتوافر لدى الشعب العربي القوة التي يمكن أن تردعها. وهي تسعى إلى استخدام وسائل السيطرة الجوية، والتهديد النووي في المستقبل إضافة إلى الغزو البري والبحري (كما في حالة الجزر العربية في الخليج. أما أساليب التهديد، فإضافة إلى أسلوب شد الأطراف تسعى ايران إلى بلقنة الوطن العربي عن طريق استقطاب الشيعة والاستفادة بالايرانيين الذين يسكنون في الإقليم العربي، وتدعيم وحماية التمرد الكردي في شمالي العراق، وأخيراً فهي تفرض سيطرتها وهيمنتها على الأقطار أو الأقاليم التي تزداد فيها نسبة السكان من أصل ايراني، أو من الشيعة.

٣ ـ تركيا

كانت هضبة الأناضول الواقعة بمحاذاة الحدود الشمالية لسوريا حالياً مصدراً لكثير من التهديدات للمجتمعات التي عاشت في الإقليم العربي الحالي على امتداد الزمان. إلا أن أغلب هذه التهديدات كان صادراً من خارج الهضبة، وكانت الهضبة معبراً له. وقد كان أشهر التهديدات في العصور القديمة دولة الحثيين، والحوريين الميتانيين والفريجيين، أما في العصور الأحدث فكان الغزو المقدوني، والروماني، والصليبي قادماً عبر الهضبة.

أغار الحثيون على شمالي سوريا في القرن السادس عشر ق.م. واستولوا على شمالي سوريا ثم احتلوا بابل. وفي القرن الخامس عشر ق.م. مد الحوريون الذين أقاموا دولتهم في جنوب الأناضول سلطتهم في اتجاه سوريا جنوباً، إلى أن صدهم الجيش المصري، وانتصر عليهم في معارك نهر الفرات، ثم أعادوا الكرة مرة أخرى. وفي القرن الرابع عشر ق.م. اجتاح الحثيون سوريا مرة أخرى، وبسطوا نفوذهم على معظم بلاد الشام إلى أن عقدوا صلحاً ودفاعاً مشتركاً مع فرعون مصر رمسيس الثاني. وفي القرن الثاني عشر ق.م. كانت هضبة الأناضول معبراً لـ «شعوب البحر» التي اجتاحت بلاد الشام، وامتدت حتى أراضي الدلتا في مصر إلى أن صدها الجيش المصري بصعوبة.

كانت هضبة الأناضول بعد ذلك ممراً لعبور حملات أوروبية كبيرة مثل الفتح الاغريقي في القرن الرابع ق.م. الذي اجتاح سوريا ومصر وبلاد الرافدين. ثم أصبحت معبراً للحكم الروماني، ثم تحولت إلى قاعدة للامبراطورية الرومانية الشرقية التي ظلت تحكم بلاد الشام ومصر حتى حدث الفتح الإسلامي، وظلت مصدراً لتهديد الدولة الاسلامية. كذلك اتخذت الحملات الصليبية من هضبة الأناضول جسراً لتهديد المشرق العربي بدءاً من أواخر القرن الحادي عشر. أما في القرن السادس عشر فقد انطلق الغزو التركي العثماني من هضبة الأناضول فاجتاح سوريا عام ١٥١٦، ثم مصر عام ١٥١٧، ثم الحجاز والعراق. واستمر الحكم العثماني في معظم هذه البلاد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وبعد الحرب طالبت تركيا باستعادة ولاية الموصل من العراق، وهي تطالب أحياناً بولاية حلب بعد أن استطاعت انتزاع لواء اسكندرون من سوريا بالتواطؤ مع سلطات الانتداب الفرنسي التي سيطرت على مقدرات بلاد الشام آنذاك.

٤ ـ اثيوبيا

تعد اثيوبيا (الحبشة سابقاً) واحدة من أقدم دول المنطقة التي ارتبطت بروابط وثيقة بالشعوب التي عاشت في الاقليم العربي، سواء في العصور القديمة أو في العصور الحديثة. ويتسم تاريخ علاقاتها بدول المنطقة بأنه مزيج من التعاون والصراع الذي يتخذ شكلاً مسلحاً في كثير من الأحيان. ويعكس الصراع بين شعوب أثيوبيا وشعوب المنطقة المجاورة، التي تدخل حالياً ضمن الإقليم العربي، عدة موضوعات رئيسية للتنافس. فهو كان في أوله صراعاً حول مد النفوذ، الأمر الذي أدى إلى اتساع نفوذ الأحباش في فترة ما قبل الميلاد إلى درجة السيطرة على مصر، ثم امتداد السيطرة المصرية على كثير من أراضي الحبشة في فترات أخرى[٥١]. وكذلك سيطرة الحبشة على منطقة اليمن في الفترة ما بين القرن الأول ق.م. حتى القرن الميلادي السادس، بما في ذلك محاولة غزو أبرهة له في عام الفيل (٥٤٠ م)[٥٢]. ومع

(٥١) عبد الله حسين، **المسألة الحبشية** (القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٥)، ص ٤٧ ـ ٤٩.

(٥٢) عبد المجيد عابدين، **بين الحبشة والعرب** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٠)، ص ١١، ٢٨، ٣٥ و٨٤.

ظهور الاسلام في الجزيرة العربية سادت فترة من التصالح بين شعوب المنطقة والحبشة إلى أن بدأ أول صراع مسلح عام ٦٣٤ م عندما أرسل عمر بن الخطاب حملة بحرية صغيرة إلى الساحل الحبشي لتأديب القراصنة الأحباش، الذين كانوا يهددون تجارة العرب في البحر الأحمر[٥٣]. ومع انتشار الإسلام أصبح النزاع الديني موضوعاً للصراع بين الأحباش والشعوب المجاورة التي أسلمت. وانخرط ملوك الأحباش في معارك مستمرة مع المسلمين[٥٤]، حتى فترة الحروب الصليبية حيث تعاونت الحبشة مع البرتغال ضد المسلمين بعد أن حاولوا التعاون مع القبارصة في أثناء اغارتهم على الاسكندرية، بمهاجمة مملكة المماليك من الجنوب. وكانت نتيجة تعاون الحبشة مع البرتغال هزيمة المسلمين بالقرب من بحيرة تانا، الأمر الذي أوقف المد الإسلامي بعد ذلك. وقد ظهرت خلال الحروب الصليبية فكرة تجويع مصر والقضاء على من فيها بتحويل مجرى النيل للقضاء على دولة المماليك[٥٥] وهكذا ظهر الموضوع الثالث للصراع. ورغم صعوبة تحقيق ذلك فقد ظل الخوف من احتمال تنفيذ هذه الفكرة واضحاً لسكان المنطقة المجاورة، وبخاصة في مصر، لتأمين مواردهم من مياه النيل في الحبشة وما زال هذا الاحتمال موجوداً حتى الآن، وتزداد قوته مع تقدم العلم والتقانة بخاصة ان هذا التهديد قد تكرر في عهد سعيد باشا. وأخيراً ظهرت المشكلة الاريترية كموضوع للصراع خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كما برزت مشكلة الصراع حول منطقة الصومال الغربي (أوغادين). وقد عكست تلك الصراعات الموضوع الأول للصراع الذي يقوم حول مد النفوذ، إلا أنه أدى أيضاً إلى نزاع بين أثيوبيا والسودان، إذ تساعد أثيوبيا الحركات الانفصالية المتمردة في جنوب السودان والتي يغلب عليها الطابع المسيحي، في حين يساعد السودان الثوار الأريتريين الذين يغلب عليهم الإسلام. ورغم أن احتمالات التعاون بين أثيوبيا والشعوب العربية ستظل قائمة، فإن احتمالات الصراع تظل قائمة أيضاً، وربما حول الموضوعات السابقة نفسها، فأثيوبيا تواجه صعوبة في تحقيق الوحدة الوطنية والتكامل الاجتماعي، ويعود كثير من الصعوبات إلى انتماء كثير من السكان إلى أصول من البلاد المجاورة وبخاصة العربية، وبذلك فإن أثيوبيا ـ وهي تسعى إلى تحقيق وحدتها الوطنية ـ قد تسعى إلى ضم تلك الأقاليم إلى أراضيها. كما أنه من المتوقع أن تستمر أثيوبيا في تدعيم الحركات الانفصالية وحركات التمرد في السودان وجيبوتي سواء بالسلاح أو بالتأييد السياسي والدبلوماسي، مع محاولة تحييد دور مصر بعزلها عن الدولتين وكذلك الصومال. كما يحتمل أن يتطور الصراع الديني بتقوية التحالف الأثيوبي الكيني القائم فعلاً، مع محاولة ضم الدول الافريقية ذات الأغلبية المسيحية مثل أوغندا وزائير وجنوب تشاد إلى هذا التحالف، بالتأكيد على الوجه المسيحي الافريقي لأثيوبيا في مواجهة المد العربي الاسلامي، في محاولة للحصول على تأييد الجماعات الكنسية

---

(٥٣) فتحي غيث، الاسلام والحبشة عبر التاريخ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، [د.ت.])، ص ٦٠.

(٥٤) Alan C.G. Bestland and Harm J. de Biff, *African Survey* (London: John Willy, 1977), pp. 479-482.

(٥٥) غيث، المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٥.

المسيحية في الغرب. وهنا يكون من المحتمل أن تضغط أثيوبيا على شمالي السودان ومصر بمنازعتهما على مياه النيل، وبخاصة مع زيادة السكان وزيادة الحاجات الاقتصادية للدولة.

تدل مؤشرات الميزان العسكري لاثيوبيا على أنها الدولة الثانية من حيث القوة العسكرية في افريقيا جنوبي الصحراء، وأنها تتفوق تفوقاً واضحاً على البلدان العربية الثلاثة المجاورة لها كلاً على حدة، ومجتمعة، الأمر الذي يمكنها من تهديد أمن هذه البلدان، وبخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار تحالفها مع الاتحاد السوفياتي، وتحالفها الدفاعي مع كينيا، وعلاقتها الدينية بالغرب، الأمر الذي يمكنها من تنفيذ التهديد عن طريق شد الأطراف العربية أو البلقنة، أو استخدام وسائل الغزو البري والسيطرة الجوية.

٥ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية إحدى القوتين العظميين في النظام العالمي الثنائي القطبية الذي يسود العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. وينتظر أن تظل هكذا لفترة طويلة من الزمان. وهي تشكل أحد مصادر التهديد الرئيسية للأمن القومي العربي. ولا يتناقض هذا مع وجود علاقات بينها وبين كثير من البلدان العربية في مجالات مختلفة.

ينبع التهديد الأمريكي للأمن القومي العربي من الأسلوب السائد في السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها، التي تتلخص في ردع الهجمات النووية والتقليدية الموجهة إلى بلادها أو إلى حلفائها بخاصة في غربي أوروبا واليابان، من جانب الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو؛ والمحافظة على خطوط المواصلات البحرية والجوية مفتوحة بين الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها التجاريين؛ وتوفير بيئة دولية لتشجيع التنمية الديمقراطية وتحسين احترام حقوق الإنسان؛ والمحافظة على الحركة الحرة إلى أسواق أعالي البحار للاقتصاد الأمريكي؛ وأخيراً الرغبة في إنهاء أي تهديد يحدث بأقل خسائر للولايات المتحدة الأمريكية وعلى أسس مناسبة للولايات المتحدة وحلفائها[٥٦]، وتعتبر الولايات المتحدة الإقليم العربي - الذي تطلق عليه اسم الشرق الأوسط - ومنطقة الخليج بصفة خاصة، منطقة مصالح حيوية، وأن «أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعتبر اقتحاماً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة، وأن اقتحاماً كهذا سيصد بأي وسيلة بما فيها القوة المسلحة»[٥٧]. وهو ما يعكس حقيقة المفهوم العدواني للولايات المتحدة لأهدافها المعلنة.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها عن طريق ما تسميه الاستقرار، الذي يتلخص في فرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة. وهذه الهيمنة تتلخص في خمس نقاط أساسية:

---

(٥٦) Lawrence J. Korb, «The Defense Policy of the United States,» in: Douglas J. Murray and Paul R. Viotti, eds., *The Defense Policies of Nations* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1982), p. 57.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٦٤.

أ ـ إعـادة فرض مظلة واحدة ترفرف على منطقة الشرق الأوسط.

ب ـ عزل مصر عن الوطن العربي.

ج ـ تصفية منطق التضامن العربي.

د ـ منع حالات التوتر والاضطراب بأي معنى من معانيه في المنطقة.

هـ ـ التحكم في تطور واتساع وتجميع حالات التوتر والاضطراب إن وجدت(٥٨).

مارست الولايـات المتحدة الأمـريكية أسـاليب مختلفة في تحقيق أهـدافها وتهـديد الأمن القومي العربي. فقد عملت على شطر الإقليم العربي بتأييد قيام اسرائيل وتـوسعها، وعملت على فرض السيطرة والهيمنة عن طريق ادخال الإقليم العربي ضمن نظامهـا الدفـاعي، سواء عن طريق حلف بغداد أو عن طريق إقامة حلف إسلامي، أو نشر القواعد الأمـريكية داخـل هذا الإقليم وفي المناطق المحيطة به، كما ساعدت على شد الأطراف العربية بواسطة ايـران في جزر الخليج، أو بواسطة أثيوبيا في الصومال، كـما استخدمت، ومـا زالت تستخدم، وسـائل متعددة لتهديـد الأمن القومي العـربي. إلا أن طبيعة مـوقعها الجغـرافي لا تسمح لهـا بالغـزو البري، كما أن طبيعة النظام العالمي لا تسمح لها حالياً على الأقل بالقيام بغزو بحري مباشر، ولكنها بمساعدة عملائها قامت بإنزال قوات بحريـة في لبنان عـامي ١٩٥٨ و١٩٨٢، وتهديـد ليبيا بالغزو البحري عن طريق مناوراتهـا البحريـة في خليج سرت. إلا أن وسيلتهـا الرئيسيـة هي السيطرة الجوية، سواء مباشرة عبر قواتها المنتشرة في البحـر المتوسط والمحيط الهنـدي، أو عن طريق ما يسمى «الدولة الحارس» الذي تقوم به اسرائيل أساساً، وايران في عهـد الشاه، واثيوبيا في عهد هيلاسيـلاسي. ولم تتورع الـولايات المتحـدة عن استخدام التهـديد النـووي خلال عام ١٩٧٣ كـوسيلة لتهديـد الأمن القومي العـربي. وأخيراً فـإن عسكرة الفضـاء هي إحدى الوسائل الحالية، والوسيلة الغالبة في المستقبل، حيث تلعب أقمار التجسس الصناعيـة دوراً في انتهـاك حرمـة الأمن القومي العـربي، كـما يحتمـل أن تكـون أسلحـة الفضـاء وسيلة للتهديد في المستقبل.

من المتوقع أن تظل الولايـات المتحدة مصـدراً رئيسياً لتهـديد الأمن القـومي العربي في المستقبل القريب والمنظور، باعتبـارها إحـدى القوى العـظمى، وباعتبـار أن التناقضـات بين الأمن القـومي العربي والسيـاسة الأمـريكية شـديدة، إلى حـد يصعب معه تصـور ازالتهـا في المستقبل المنظور. وأهم هذه التناقضات الالتزام الأمريكي حيال اسرائيل، واصرار الولايـات المتحدة الأمريكية على فرض هيمنتها على المنطقـة، وتعارض الأمن الأمـريكي مع أي خـطوة تتجه نحو الوحدة العربية، وبصفة خاصة نحو التقوية الذاتية للمجتمـع العربي. كـما أنه من المتوقع أن يستمـر التهديـد الأمريكي لـلأمن القومي العـربي بشكل غـير مباشر، عن طـريق

(٥٨) ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، ص ١١٥.

وسطاء، تكون اسرائيل على رأسهم. وقد تكون فرنسا وحكومة تشاد ونظام الحاضر، أو المستقبل، في ايران وسطاء آخرين، كما قد تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتهديد مباشر لأحد الأقطار العربية التي تسميها راديكالية، على نمط مشابه للهجوم الأمريكي على ليبيا عام ١٩٨٦. ويكون التهديد هنا محدود الزمن والأهداف لتجنب المواجهة مع القطب العالمي الآخر. والحقيقة أن الولايات المتحدة ترشح مصر كأحد وسطائها في تهديد الأمن القومي العربي، وبخاصة تجاه ليبيا. إلا أن مصر حتى الآن تمتنع عن الانصياع للرغبة الأمريكية.

تغلب السيطرة الجوية وعسكرة الفضاء على وسائل التهديد المتوقعة في المستقبل المنظور. وهذا لا يمنع من الغزو البري أو البحري عن طريق وسطاء، وبخاصة في ليبيا والخليج العربي وسوريا وجنوبي السودان. ويستمر أسلوب شطر الوطن العربي عن طريق اسرائيل مع احتمال شطره مرة أخرى في ليبيا، وشد الأطراف حول اسرائيل، وفي الخليج وجنوبي السودان، والبلقنة وفرض الهيمنة على جميع الإقليم العربي.

أما التهديد النووي فيظل محدوداً للغاية، وبخاصة مع تزايد تكشف مخاطره، وغالباً ما يكون عن طريق وسيط هو اسرائيل، وهو يهدف إلى فرض الهيمنة أساساً، وهو يستخدم عند تأزم الموقف بحيث لا تجدي وسائل التهديد الأخرى.

٦ ـ الاتحاد السوفياتي

تعرض الاقليم العربي خلال التاريخ للتهديد من بعض شعوب المنطقة الواقعة حالياً في جنوبي الاتحاد السوفياتي. وقد تمثل ذلك في هجوم التتار وإسقاط الحكم العباسي حيث استمر التهديد حتى تم هزمهم بعد ذلك. وربما تكون تلك الفترة هي الوحيدة التي تعرض فيها الإقليم العربي إلى تهديد مباشر من تلك المنطقة. كما قد يكون تحالف روسيا القيصرية مع دول أوروبا وتركيا ضد محمد علي تهديداً غير مباشر للإقليم العربي. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية يحذر الغرب الشعوب والحكومات العربية من الخطر السوفياتي إلا أن مثل هذا الخطر لم يظهر طوال هذه المدة.

يرى حامد ربيع أن الأهداف السوفياتية الثابتة في المنطقة تشمل خمسة عناصر أساسية يتكون منها نسيج التصور العام التقليدي للتعامل السوفياتي مع منطقة الشرق الأوسط، يمكن أن نوافقه عليها وهي:

أ ـ الوصول إلى البحر المتوسط وتحطيم حصار المضايق.

ب ـ تحطيم الحزام الأمريكي الذي أقامه دالاس حول «القارة الروسية» منذ نهاية فترة الوئام وبداية الحرب الباردة.

ج ـ تطويق حلف الأطلسي من الجنوب.

د ـ تأمين مسالك التسلل نحو المحيط الهندي.

هـ ـ منع أي محاولات لإقامة دولة كبرى أو قوية حول حدوده.

ثم يضيف حامد ربيع ثلاثة أهداف أخرى استجدت في الفترة الأخيرة وهي:

(١) الوصول إلى المحيط الهندي وتثبيت الأقدام في تلك المنطقة.

(٢) منع التمركز الأمريكي حول حدوده.

(٣) القيام بعملية إحاطة كاملة لمسرح العمليات الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وقد اتسعت الرقعة لتشمل جميع أجزاء افريقيا الشمالية والوسطى[٥٩].

أما الاستراتيجية السوفياتية لتحقيق هذه الأهداف فيمكن تلخيصها فيما يلي:

(أ) العمل على تفتيت المعسكر الغربي بالعمل الصامت الدائب على تحييد القوى ذات المساندة التقليدية لواشنطن.

(ب) التسلل إلى دول أمريكا اللاتينية والوسطى والجنوبية.

(ج) معاملة المنطقة من البحر المتوسط شمالاً حتى جنوب افريقيا ومن المحيط الهندي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً باعتبارها ميداناً واحداً يملك ترابطاً كاملاً بين جميع أجزائه (مسرح العمليات الجنوبي). وتتبع فيه أسلوبين متكاملين:

ـ الإحاطة بالمنطقة بايجاد نقط ارتكاز سوفياتية على أطرافها قادرة على التعاون فيما بينها.

ـ احاطة قلب المنطقة في البحر الأحمر بنقط ارتكاز قوية ومتعاونة.

من خلال مراجعتنا للأهداف السوفياتية واستراتيجيتها في المنطقة، نجدها لا تتصادم مع الأمن القومي العربي، إلا في الهدف الخامس (منع أي محاولات لإقامة دولة كبرى أو قوية حول حدودها)، والبند الثالث من الاستراتيجية الخاص بإيجاد نقاط للارتكاز، بخاصة في منطقة القلب.

لا يمكن القول إن شعوب الاتحاد السوفياتي لجأت إلى شطر الوطن العربي أو شد أطرافه، أو بلقنته بشكل عام. إلا أن الاتحاد السوفياتي قد عاون على قيام اسرائيل، كما أنه اتبع سياسة شد أطراف العالم الاسلامي فترات طويلة من الزمان، غير أن أسلوبه الأساسي هو فرض الهيمنة والعمل على عدم توحيد الوطن العربي. أما عن وسائل التهديد فإن شعوب الاتحاد السوفياتي منذ غزو التتار للوطن العربي لم تستخدم الغزو البري أو البحري لأي جزء من الاقليم العربي، كما أنها لم تقم بممارسة السيطرة الجوية أو التهديد النووي ضده، بل ربما كان العكس، إذ ساعدت أقطاراً عربية على مقاومة السيطرة الجوية والتهديد النووي الأمريكي

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١١٩.

والاسرائيلي، أما عن عسكرة الفضاء فيشترك الاتحاد السوفياتي مع الولايات المتحدة ودول أخرى في اطلاق أقمار التجسس الصناعية، التي تحصل على معلومات عن الإقليم العربي، وإن كان ذلك مفيداً أحياناً لهذه الشعوب.

ليس من المتوقع أن يعمل الاتحاد السوفياتي على تحقيق هدفه في منع أي محاولات لإقامة دولة عربية كبرى أو قوية، بوسائل عسكرية، كما أنه يتقبل حالياً على الأقل أن تكون نقاط ارتكازه في الإقليم العربي خارج المياه الاقليمية العربية، وأن يحقق له نفوذاً داخل المنطقة في إطار التعاون مع الشعوب العربية المعرضة للتهديد، ومن خلال تقديم بعض المعونات العسكرية والاقتصادية. ويكتفي حالياً بتحييد المنطقة والقوى ذات المساندة التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية. لذا فإنه لا يتوقع، في المستقبل القريب، أو المنظور، أن يقوم الاتحاد السوفياتي بتهديد مباشر للأمن القومي العربي إلا في إطار مواجهة شاملة بينه وبين الولايات المتحدة وباشتراك حلفائه وحلفاء الولايات المتحدة، وهو أمر مستبعد. ولكن في حال حدوثه فمن المتوقع أن يشتمل هذا التهديد على غزو بري للإقليم العربي من الشمال، مع احتمال ممارسة التهديد النووي وأسلحة الفضاء، ويكون التهديد هنا موجهاً بالدرجة الأولى إلى القوات الأمريكية وقواعدها وتسهيلاتها في المنطقة.

٧ ـ مصادر التهديد الأخرى

تكاد تنحصر مصادر التهديد فيما سبق ذكره. إلا أن هناك مصادر ثانوية محتملة للتهديد يمكن تقسيمها إلى قسمين: القسم الأول يشمل باقي دول البحر المتوسط الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي، اليونان وايطاليا وفرنسا واسبانيا؛ والقسم الثاني يشمل باقي دول الجوار الجغرافي الافريقية، كينيا وأوغندا وزائير وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ومالي والسنغال.

ويلاحظ أن القسم الأول يشمل دولاً سبق لجميعها أن هاجمت الإقليم العربي الحالي واستولت على مناطق منه، بل إن اسبانيا ما زالت تحتل جيبي سبتة ومليلة في المغرب. ويمكن الاعتبار أن معظم هذه التهديدات مرتبط أساساً بحلف شمالي الأطلسي عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة. لذا، فإن تهديدها يقع ضمن التهديد الأمريكي للأمن القومي العربي. إلا أن فرنسا تمثل وضعاً خاصاً بين هذه الدول بما تتمتع به من نفوذ ووجود عسكري في دول الجوار الجغرافي الافريقية، ضمن المجموعة المعروفة بـ «الفرانكوفون». ويبرز التهديد بصفة خاصة من خلال علاقتها بكل من تشاد والسنغال، كما أنها ما زالت تمارس نفوذاً خاصاً لدى تونس.

تبدو أهمية التهديد الفرنسي من خلال احتمال محاولة فرنسا ـ في إطار من التخطيط والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وربما بريطانيا ـ شطر الوطن العربي عن طريق الغزو البري لليبيا بالتعاون مع العناصر المحلية في تشاد. كما أنه من المحتمل أن يجري التهديد بشد الأطراف العربية من خلال السنغال على حساب موريتانيا.

تختلف طبيعة التهديـدات من دول الجوار الجغـرافي الافريقيـة، إذ إنها ناتجة من طبيعة تخـطيط الحدود بـين الدول الافريقيـة، التي أدت إلى وجـود طوائف إثنيـة مختلفة داخـل هذه الدول، الأمر الذي يسبب الكثير من صراعـات الحدود. وتعتـبر حوادث الحـدود الحاليـة بين أوغندا والسودان، وبين ليبيا وتشاد، صورة واضحة لمثل هذه التهديدات. إلا أن الصعوبات السياسية والاقتصادية التي تواجه جميع هذه الدول تقلل من خطورة هذه التهديـدات. كما أن ضعف قوتها العسكرية يحد من الوسائل التي يمكن استخدامها في التهديـد. لـذا، فإن أخـطر هذه التهديدات يبدو في كينيا بسبب علاقاتها العسكرية بالولايات المتحدة الأمريكية، وأوغندا بسبب عـلاقاتهـا العسكريـة ببريطانيا، وجمهـورية افـريقيا الـوسطى وتشـاد والسنغال بسبب علاقاتها بفرنسا. وفي جميع الأحوال تتخذ هذه التهديـدات أسلوب شد الأطـراف، وتستخدم وسيلة الغزو البري أساساً، كما أنها تساعد على بلقنة الوطن العربي.

الفصل الرابع

مدى حتمية التعاون العسكري العربي

أولاً: فكرة التعاون العسكري العربي

تبدو فكرة التعاون العسكري بين البلدان العربية في أذهان كثير من المثقفين العرب المعاصرين نوعاً من الخيال التجريدي الذي لا يستند إلى واقع يسمح به؛ ويبدو في أذهان الآخرين نعرة تعصبية شوفينية تفترض امتياز العرب على غيرهم من الشعوب، أو أنها نزعة شخصية لبعض القيادات العربية التاريخية أرادت أن تصنع لنفسها مجداً شخصياً بإثارة الفكرة القومية؛ ويرى البعض الآخر أنها فكرة عتيقة قد تخطاها الزمن ولا بد من البحث عن نظرية أخرى تواجه متطلبات العصر الذي نعيشه.

على الجانب الآخر تطرح بدائل مختلفة للتعاون العسكري العربي من أجل تحقيق الأمن. وأول هذه البدائل هو تركيز الجهود لتدعيم البناء الداخلي للدولة القومية الحديثة في شكلها القطري، بمعنى اعتماد الدولة على نفسها في تحقيق أمنها دون الارتباط بأي قوة خارج القطر. في حين يطرح آخرون فكرة الانضمام إلى أحلاف الكتل الدولية المتصارعة مثل حلف شمالي الأطلسي، أو حلف وارسو. وهناك من يقترح تنظيمات دفاعية جديدة تحت اسم «أمن البحر المتوسط» أو «أمن البحر الأحمر» كما سبق اقتراح الانضمام إلى «حلف بغداد» أو ما عرف بعد ذلك بـ«الحلف المركزي»، كما سبق أن اقترح إقامة «حلف اسلامي». وما زالت فكرة رفع شعار «الاسلام» في مواجهة «العروبة» قائمة، بل اكتسبت لنفسها مؤيدين جدداً بعد نجاح الثورة «الإسلامية» في ايران. وأخيراً، هناك اتفاقات دفاعية ثنائية ومتعددة الأطراف بين دول عربية حديثة ودول غير عربية، وسيظل هذا النموذج قائماً كأحد الاحتمالات التي تلجأ إليها دولة عربية حديثة (بمعناها القطري) لتحقيق أمنها في مواجهة الأخطار التي تتهددها.

نخرج مما سبق بأن فكرة التعاون العسكري بين الدول (الأقطار) العربية ليست أمراً

مسلماً به، وأن هناك بدائل مطروحة لها. وهنا يجب مناقشة كل ذلك، لنخرج قدر الإمكان بالبديل الذي يجب أن نفضله لتحقيق الأمن القومي للشعب العربي في كل مكان، سواء أكان ذلك في إطار الدولة الوطنية (بمعناها القطري)، أو في اطار التجمعات الاقليمية العربية، التي يحتمل اقامتها، أو المقامة فعلاً، مستندين في ذلك إلى الواقع بقدر الإمكان، بعيداً عن التحليق في أحلام قد تبدو بعيدة المنال. فالهدف هنا هو تحقيق الأمن للفرد والمجتمع في الإطار القانوني للنظام السياسي الذي ينتمي إليه، ويتحقق هذا الأمن من وجهة النظر العسكرية البحتة بالدفاع عنه (الفرد، المجتمع) وعن مصالحه ضد الأخطار الخارجية، دون إغفال أهمية النواحي الأخرى التي يشتمل عليها الأمن بمفهومه الواسع.

إن هذه المناقشة قد تبدو أكثر فائدة لو استلهمت دروس التاريخ، حينما واجه الشعب (المجتمع) تهديدات مباشرة له، وقدرة التجمعات العربية، التي مثلت نواة الدولة القومية الحالية، على مواجهة هذه التهديدات، ونماذج التعاون العسكري التي لجأت إليها. كما أنه من الواجب أن نقدر قدرة البلدان العربية الحالية على مواجهة مصادر التهديد الخارجية، التي سبق شرحها في الفصل الثالث، معتمدة على امكاناتها الذاتية، ثم مناقشة البدائل المطروحة لمواجهة التهديدات، التي سبقت الإشارة إليها. وأخيراً نصل إلى مدى حتمية التعاون العسكري العربي، وليس المقصود هنا الخروج بنتيجة مسبقة، أو تبرير فكرة معينة سابقة، وإنما تقدير مدى الحاجة إليها، فقد لا تكون هناك حاجة إليها أصلاً، أو أن تكون هناك حاجة محدودة، أو أن تكون ضرورة حتمية لا مفر منها.

١ ـ قدرة الأقطار العربية منفصلة على مواجهة التهديدات المباشرة لها تاريخياً

إن عرض تاريخ الاقليم العربي يشير إلى أنه قد تعرض للغزو من مصادر تهديد خارجية لمرات عديدة، وأن الشعوب التي عاشت على أرض الإقليم حاولت التصدي لأخطار الغزو بالشكل الذي تم شرحه في الفصل السابق. إلا أننا نستطيع أن نلاحظ، من خلال دراسة هذه الأخطار، أن نجاح الغزو الخارجي كان مرتبطاً دائماً بوجود تفكك داخلي، إما داخل الإقليم الذي تعرض للغزو، وبالتالي كان من الصعب أن يكون له معاونون من داخل الإقليم، أو بانعزال الإقليم نفسه. ففي المشرق العربي مثلاً اكتسح الكوتيّون المدن الأكدية في ظرف ارتباك الأوضاع السياسية في البلاد، كما غزا قورش العراق ثم فلسطين، وبعده غزا قمبيز مصر. ولم يستطع أي من هذه الشعوب منفرداً صد الغزو الفارسي، وقد تكرر ذلك بشكل أو بآخر في الغزو المقدوني، والروماني للمشرق العربي، كما لم يستطع العراق التخلص من سيطرة الدولة البويهية ثم من السلاجقة الأتراك إلا بالتعاون مع الدولة الأيوبية التي أقامها صلاح الدين في مصر، كذلك لم يتمكن العرب في العراق والشام من مقاومة المغول بقيادة هولاكو ثم تيمورلنك إلا بالتعاون مع مصر. بل يمكن القول إن تهديد المشرق العربي من اتجاه العراق أو الشام استطاع دائماً أن يحقق أهدافه كلما قابل هذه البلدان العربية متفرقة؛

وإن الحالات القليلة التي أمكن صد الغزو الأجنبي فيها من المغول تارة ومن الصليبيين تارة أخرى، توقفت بدرجة كبيرة على التعاون بين جيوش الدويلات العربية في ذلك الوقت، وبخاصة بين الشعوب العربية في العراق والشام ومصر؛ وان التخلص من السيطرة الأجنبية كان مرتبطاً دائماً بالتعاون بين القوى المقاتلة، سواء داخل البلد نفسه أو بين القوى المقاتلة المحلية والقوى العربية الخارجية. وإذا كان هذا ينطبق بدرجة كبيرة على العراق أو الغزو القادم منه، فقد انطبق أيضاً على الغزو الصليبي القادم عبر الأناضول ومن البحر، حيث تحقق للصليبيين الكثير من الانتصارات بإقامة ممالك لهم في الرها وانطاكية وعلى ساحل الشام. وفي الكرك والقدس، على حساب الدويلات العربية التي كانت قائمة في ذلك الوقت، في حين بدأ الانكماش الصليبي عند ضم حلب إلى الموصل على يد عماد الدين زنكي، ثم بتعاون نور الدين محمود مع دمشق، ثم بتعاون مصر مع الشام على يد صلاح الدين.

ينطبق القول نفسه تقريباً على اليمن، حيث استطاع الأحباش احتلالها عندما كانت وحدها، إلى أن ساعد النعمان بن المنذر، ملك الحيرة، القائد اليمني سيف بن ذي يزن وتمكنا من طرد الأحباش منها.

أما في شمال افريقيا فقد تمكن الرومان من النزول في قرطاجنة واحتلالها عام ١٤٩ق.م. كما تمكن الوندال، قادمين عبر اسبانيا، من الاستيلاء على المغرب ثم تونس في أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس الميلاديين على التوالي؛ كما انفردت قوات روما بتونس عام ٨٤٤م، وإن لم يدم ذلك طويلاً؛ كما غزت صقلية تونس مرة أخرى عام ١١٤٢، وتلاها غزو صليبي فرنسي لها بقيادة لويس التاسع عام ١٢٧٠؛ ثم تمكن الأتراك العثمانيون من الاستيلاء على تونس بعد استيلائهم على الجزائر مرة عام ١٥٢٩ ثم بالغزو البحري عام ١٥٧٣ مرة أخرى، كما كانت الفرقة بين الممالك العربية في الأندلس سبباً في إجلاء العرب عنها قبل ذلك. واستطاعت كل من ايطاليا وفرنسا الاستيلاء على الدولة العربية الصغيرة في جنوبي ايطاليا وجزر البحر المتوسط، وبخاصة صقلية وكورسيكا ومالطا في أواخر القرن الثامن عشر، الأمر الذي مهد لاستيلاء فرنسا على الجزائر ثم تونس في القرن التاسع عشر، واستيلاء ايطاليا على ليبيا في أوائل القرن العشرين. في حين تمكنت بريطانيا من احتلال مصر في نهاية القرن التاسع عشر، ثم احتلال فلسطين في أثناء الحرب العالمية الثانية ومدت سيطرتها على العراق وبقية مناطق الجزيرة العربية واحدة بعد الأخرى.

على الرغم مما سبق، فقد كانت هناك حالات تمكنت فيها شعوب عربية من الوقوف بمفردها في صد الهجوم الأجنبي، ويظهر ذلك مثلاً في معركة ذي قار بين العراقيين والفرس، وتحرير العراق من السيطرة الفارسية في معارك القادسية والمدائن وجلولاء ونهاوند سنة ٢١ هجرية (٦٤٢م)، كما تمكنت مصر من صد وتدمير الحملة الصليبية بقيادة لويس التاسع وأسره معتمدة على نفسها، وكانت تونس قد سبق أن نجحت في صد الغزو

الصليبي، كما تمكنت مصر من صد الحملة البريطانية عليها عام ١٨٠٧ معتمدة على نفسها أيضاً، وتمكنت اريتريا من صد وتدمير الهجوم الايطالي في عدوة.

إلا أنه بدراسة الحالات المختلفة التي اعتمد فيها العرب على قوة الدولة (القطرية) بمفردها يمكن ابداء عدة ملاحظات: أولها، أن الحالات المذكورة تشتمل على تحقيق الغزو الأجنبي نجاحاً جزئياً يستمر فترة؛ والثانية أن النجاح العربي امتد خلال فترة طويلة من الزمن وعن طريق تجميع عدة قوى عربية داخل الدولة أو المجتمع العربي في ذلك الوقت؛ والثالثة أن قوة هذه الحملات (الغزوات) الأجنبية لم تكن تتماشى مع القدرات العسكرية الحقيقية للقوة الغازية؛ والرابعة أن كثيراً من الحكام العرب طلبوا معونة من دول عربية أخرى أو من قوى أجنبية أخرى، ولكن لم تكن الظروف تسمح بتحقيق التعاون.

٢ ـ قدرة الأقطار العربية الحالية منفردة على مواجهة مصادر التهديد الخارجية

إن دراسة قدرات الأقطار العربية الحالية على مواجهة مصادر التهديد منفردة تنبع من محاولة افتراض أنه يمكن لكل قطر عربي أن يحقق أمنه من التهديدات الخارجية معتمداً على امكاناته الذاتية، وبالتالي فهو لا يكون بحاجة إلى تعاون عسكري مع قطر أو أقطار عربية أخرى.

ما لا شك فيه أن محاولة تقدير قوة الدول هي من الأمور التي يصعب تحقيقها حتى الآن رغم المحاولات المختلفة في هذا الصدد. إلا أنه يمكن، بادىء ذي بدء، أن نعتمد النظرية القائلة ان قوة الدولة هي محصلة الكتلة الحيوية المكونة من السكان والأرض والاقتصاد، والقدرة الدبلوماسية والارادة القومية، اضافة إلى القوة العسكرية. إلا أن قدرة مصادر التهديد يصعب التصور أنها كلها موجهة ضد الدولة العربية (القطرية) الحالية رغم انه من الجائز التصور أن مصدر التهديد الخارجي يستطيع أن يركز جهوده الرئيسية في اتجاه الدولة العربية المعنية، في حين يحتفظ بقدر محدود من قوته لمواجهة باقي القوى المجاورة، أو مصادر التهديد الأخرى المحتملة له.

ورغم أن مصدر التهديد الواحد عادة ما يهدد أكثر من بلد عربي واحد، وأن التهديد يمكن أن يصل إلى بلد عربي ليست له حدود مشتركة مع مصدر هذا التهديد، فإن افتراض الدراسة يتصور أن يركز مصدر التهديد الخارجي جهوده ضد بلد عربي واحد من البلدان التي يواجهها، ثم ينقل هذه الجهود في اتجاه بلد عربي آخر من البلدان التي تواجهه، أو أن يمد تهديده إلى بلد عربي في العمق. ورغم أن الاحتمال الثاني أمر وارد، فإن متابعته بدقة لمحاولة مقابلة كل مصدر من مصادر التهديد لكل بلد عربي يخلق شبكة معقدة من المقابلات قد لا تكون ذات فائدة كبيرة. لذا فإن المقابلة التفصيلية ستجري بين مصادر التهديد وما يمكن أن يعتبر البلدان العربية المواجهة مباشرة لهذا التهديد. فبالنسبة إلى مصدر التهديد الأول

(اسرائيل وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية) تجري مقابلة اسرائيل بكل من لبنان وسوريا والأردن ومصر بينما لا تجري المقابلة بفلسطين حيث من الواضح أنها لم تستطع مواجهة هذا المصدر، ولا مع باقي البلدان العربية التي تعتبر من بلدان العمق أو الدعم حالياً. في حين تجري مقابلة التهديد الثاني (ايران) بكل من عمان والامارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والبحرين والكويت والعراق، ولا تجري مقابلة دقيقة ببقية البلدان العربية، ورغم أنها تدخل في نطاق التهديد. أما التهديد الثالث (تركيا) فتجري مقابلته بكل من العراق وسوريا دون بقية البلدان العربية. وتجري مقابلة التهديد الرابع (اثيوبيا) بكل من جيبوتي والصومال والسودان.

يصعب تحديد قدرات البلدان العربية منفردة على مواجهة مصادر التهديد الأخرى وبخاصة القوى العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، إذ يتطلب ذلك تحديد ذلك القدر من القوة الذي يمكن أن تخصصه كل منهما لمواجهة بلدان عربية منفردة، رغم أنه يمكن الاستعانة ببعض النماذج السابقة أو الحالية لتدخل هذه القوى في المنطقة ضد بلد عربي، أو مجاور، كما يمكن مقابلة القوات التي تخصصها كل من الدولتين العظميين لمسرح عملياتها في الشرق الأوسط، إلا أن ذلك يستبعد القوة الاستراتيجية للدول العظمى، واحتياطاتها الاستراتيجية.

تظهر صعوبة أخرى في تحديد قدرة البلدان العربية منفردة على مواجهة باقي التهديدات، سواء أكانت بلدان شمالي البحر المتوسط أو باقي بلدان الجوار الجغرافي الافريقية، إذ إن هذه التهديدات ترتبط إلى حد كبير بمشكلة التجانس الاجتماعي داخل البلد العربي، وحيث تحتل القوة العسكرية دوراً ثانوياً في مواجهة التهديد الخارجي، كما أنه يصعب تقدير قوة البلدان العربية نفسها عند مواجهة مثل هذا الصراع.

٣ ـ قدرة الأقطار العربية منفردة على مواجهة التهديد الناشىء عن اسرائيل وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية

اتجه التهديد الاسرائيلي منذ نشأته إلى مواجهة الأقطار العربية منفردة، حتى في الحالات التي حاولت فيها هذه الأقطار أن تتعاون فيما بينها، بحيث يعتبر مبدأ مواجهة الأقطار العربية كل على انفراد أحد أهم معالم الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، ويجب أن نقر في الوقت نفسه أن اسرائيل قد نجحت في تحقيق ذلك، بدرجة كبيرة منذ بدء الصراع المسلح بين الأقطار العربية واسرائيل بعد انشائها. كما يمكن أن نستنتج بسهولة أن جيوش بلدان المواجهة العربية لم تستطع أن تواجه التهديد الاسرائيلي خلال ملاحم الصراع السابقة دون أن ننسى أن التهديد الاسرائيلي ليس اسرائيلياً بحتاً بل هو بالتعاون مع قوى الاستعمار العالمي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. فقد استطاعت القوات الاسرائيلية اختراق الدفاعات المصرية في سيناء عام ١٩٥٦ بالتعاون مع كل من بريطانيا وفرنسا، واستطاعت بمعاونة

أمريكية احتلال سيناء في مصر وقطاع غزة في فلسطين والضفة الغربية لنهر الأردن، التي كان الجيش الأردني يدافع عنها، ومرتفعات الجولان في سوريا عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٧٣، ورغم التعاون العسكري المحدود بين مصر وسوريا، والمعونات التي قدمتها بلدان عربية أخرى، استطاعت القوات الاسرائيلية أن ترد القوات السورية المهاجمة وتهدد دمشق ثم تتحول إلى اختراق الدفاعات المصرية في الدفرسوار وتحاصر جيشها الثالث، وأخيراً استطاعت القوات الاسرائيلية أن تجتاح جنوبي لبنان عام ١٩٨٢ وتصل إلى العاصمة بيروت، ورغم أنها اضطرت إلى الانسحاب بعد ذلك فإن قواتها ما زالت تمارس أعمالها العدوانية في جنوبي لبنان دون أن تجد قوة كافية للدفاع تمنعها من تحقيق أهدافها العسكرية.

أخيراً، وفي الموقف الحالي، ودون حاجة كبيرة إلى إجراء مقابلات عددية أو نوعية، فإن توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩ يعتبر اقراراً من مصر بعدم القدرة على مواجهة التهديد الاسرائيلي منفردة، واعلان سوريا سياسة التوازن الاستراتيجي دون عمل فعلي لاستعادة مرتفعات الجولان المحتلة هو اقرار بوجود خلل استراتيجي بين سوريا واسرائيل لمصلحة الأخيرة، وقدرة القوات الاسرائيلية على العمل بحرية في لبنان برهان عملي على عدم قدرة لبنان على مواجهة التهديد الاسرائيلي منفرداً، في حين أن امتناع الأردن عن أي محاولة عسكرية لاسترداد الضفة الغربية، التي كانت جزءاً منه عند احتلالها، هو اعتراف ضمني بعدم قدرته على مواجهة التهديد الاسرائيلي منفرداً.

إن هذا الوضع يعكس في الحقيقة الخلل الاستراتيجي بين اسرائيل وبقية الأقطار العربية في عدة مجالات. فرغم أن اسرائيل ككيان صغير تتسم بقلة عدد سكانها وصغر مساحتها وبارتفاع حجم ديونها، وبارتفاع معدل التضخم فيها، وهي سمات كلها ليست في مصلحة ميزانها الاستراتيجي. فهي رغم ذلك تتفوق على كثير من البلدان العربية بما فيها بعض أقطار المواجهة في عدة مجالات بما فيها تلك التي تعتبر ليست في مصلحتها. فتعداد سكان اسرائيل يزيد على تعداد سكان الأردن منفرداً، أو لبنان منفرداً وهما من بلدان المواجهة العربية وهو يزيد على عدد سكان تسعة بلدان عربية أخرى هي عمان والامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت وليبيا وموريتانيا واليمن الديمقراطية وجيبوتي. أما المساحة فتزيد على مساحة لبنان بين بلدان المواجهة، وعلى مساحة كل من قطر والبحرين والكويت من بقية الأقطار العربية (لم تحسب مساحة الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧). وفي مجال الديون فإن ديون مصر، وهي من بلدان المواجهة، تزيد على ديون اسرائيل، كما تزيد ديون العراق عليها. في حين يفوق معدل التضخم في اسرائيل كل معدلات التضخم المعروفة في بلدان المواجهة العربية عدا سوريا (في حين يصعب تقدير الموقف بالنسبة إلى لبنان)[1].

أما في مجال الانفاق الدفاعي فيفوق الإنفاق الدفاعي السنوي الاسرائيلي (دون حساب

---

(١) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1988-1989* (London: IISS, 1988), pp. 96-119.

المساعدة العسكرية الأجنبية) الانفاق الدفاعي السنوي لأي من بلدان المواجهة العربية منفردة، كما يفوق الإنفاق الدفاعي السنوي لكل من البلدان العربية الأخرى باستثناء السعودية والعراق (لظروف حرب الخليج)[٢].

أما بمقابلة الكتلة الحيوية المكونة من السكان والأرض فلا شك في أن اسرائيل تتفوق على كل بلد عربي على حدة، عدا الأردن، في ارتفاع نسبة التعليم في المجموعة العمرية. كما يرتفع العمر المتوقع عند الولادة في اسرائيل عنه في أي بلد عربي[٣]، كما ترتفع فيها نسبة المؤهلين للتجنيد بين القابلين له عنها في أي بلد عربي، وتزداد نسبة المجندين إلى المؤهلين للخدمة العسكرية، والقابلين لها عنها في أي بلد عربي آخر، وكذلك بارتفاع نسبة المشتغلين بالأبحاث العلمية بالنسبة إلى عدد السكان. أما بالنسبة إلى الأرض فقد أقيمت دولة اسرائيل على أرض تتميز بمزايا استراتيجية لا تتوافر لكثير من البلدان العربية بما فيها بلدان المواجهة، رغم اعتبارات العيوب الاستراتيجية الناشئة عن الوضع الاسرائيلي قبل احتلالها للأراضي العربية عام ١٩٦٧، إذ إنها أقيمت على أرض لها منافذ بحرية على كل من البحرين المتوسط والأحمر، وهو وضع لا يتميز به أي بلد عربي آخر باستثناء مصر، بل إن طول الساحل الذي تشرف عليه اسرائيل على البحر المتوسط يزيد على طول كل من الساحل اللبناني والساحل السوري، وهما من البلدان العربية المواجهة لاسرائيل، كما يزيد طول الساحل الذي تشرف عليه اسرائيل على البحر الأحمر على طول الساحل الوحيد للأردن الذي هو من بلدان المواجهة العربية الواقعة على البحر نفسه. إلّا أن هناك بلداناً عربية أخرى تتميز بطول منافذها البحرية، وتقف مصر على رأسها، حيث تطل على كل من البحرين المتوسط والأحمر عبر ساحل ممتد. أما بقية البلدان العربية ففيها سواحل مختلفة لها بعض المميزات، مثل المغرب الذي يطل على كل من البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي. وتطل اليمن الديمقراطية على كل من البحر الأحمر (خلال منفذ ضيق) والمحيط الهندي، وتطل عمان على المحيط الهندي وخليج عمان وتشرف على مضيق هرمز. إلا أنه من الملاحظ ضيق المنفذ البحري للعراق الذي يعتبر من أهم بلدان الدعم العربية لبلدان المواجهة مع اسرائيل، الأمر الذي يمكن أن يحد من قدرته على المساهمة في مواجهة التهديد الاسرائيلي.

وقد سبق ايضاح بعض معالم الاقتصاد الاسرائيلي التي توضح أزمته، والتي تؤكد أنه رغم كل ما يتلقاه من معونات اقتصادية، لا يستطيع أن يخرج من هذه الأزمة، وهو ما يظهر أهمية أن التهديد ليس من اسرائيل فقط، بل من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تقف على رأس النظام الاستعماري العالمي. غير أنه تجدر الملاحظة أن موقف البلدان العربية المواجهة لاسرائيل ليس أفضل من موقفها هي كثيراً.

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨)، ص ٢٥٤ - ٢٥٥، ٣١٢ و٣١٣.

كما أن الناتج المحلي الاجمالي لاسرائيل يزيد على مثيله في كل من لبنان وسوريا والأردن من بلدان المواجهة، وإذا قوبل نصيب الفرد الاسرائيلي من الناتج القومي نجده يزيد على نصيب الفرد في كل بلدان المواجهة العربية، بل إنه يزيد على ثلاثة أضعاف نظيره في سوريا التي تمثل أعلى نصيب للفرد من الناتج القومي في بلدان المواجهة، ويزيد على سبعة أضعاف مثيله في مصر. أما بالنسبة إلى بقية البلدان العربية فنجد أن نصيب الفرد من الناتج القومي فيها يزيد على ما هو عليه في بقية البلدان العربية غير النفطية، بل إنه يزيد أيضاً على ما هو عليه في الجزائر وهي من البلدان النفطية. وقد بلغ انخفاض معدلات النمو السنوي للاستهلاك العام والخاص في اسرائيل أقل مما هو عليه في جميع البلدان العربية تقريباً ما عدا موريتانيا، الأمر الذي يوفر قدراً أكبر للاستثمار المحلي. وهكذا، فإن الاقتصاد الاسرائيلي بوضعه الحالي، وبما يحصل عليه من موارد من خلال تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والغرب بصفة عامة، يحقق نتائج أفضل من أغلب بلدان المواجهة العربية وبخاصة لبنان ومصر وسوريا. كما أنه يحقق نتائج أفضل بالنسبة إلى بلد الدعم الرئيسي العراق، كما أن هناك بلداناً عربية أخرى تقل في قدراتها الاقتصادية عن اسرائيل مثل السودان واليمن الديمقراطية واليمن العربية والصومال وموريتانيا وجيبوتي[٤].

أما عن القدرة الدبلوماسية فقد استطاعت اسرائيل أن تؤسس لنفسها جماعات ضغط مؤثرة في القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، كما استطاعت إنشاء علاقات دبلوماسية قوية على نطاق واسع غطى الجزء الأكبر من دول العالم بما فيها دول العالم الثالث وحركة عدم الانحياز. ويعتبر أهم انجازاتها في هذا المجال أنها استطاعت أن تحول، من خلال تحالفها مع النظام الاستعماري العالمي المتمثل في بريطانيا وفرنسا بداية ثم في الولايات المتحدة الأمريكية، دون صدور قرار بإدانتها إزاء اعتداءاتها المستمرة ضد الوطن العربي، كما يعتبر انشاء علاقات دبلوماسية مع اسبانيا، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول الافريقية، إضافة إلى الاستفادة من بعثاتها الاقتصادية واشتراكها في المشروعات، ومنح بعض دول العالم الثالث منحاً دراسية، نجاحاً اقتصادياً لا يقابله نجاح مماثل من جانب البلدان العربية التي قاطعت اسرائيل، وسبق أن أعلنت أنها ستحدد موقفها من باقي البلدان وفقاً لموقفها من القضية الفلسطينية. وأخيراً، فهي تستفيد من الأحزاب الشيوعية في ايجاد علاقة ما بالدول الشرقية وبخاصة رومانيا.

تتميز الإرادة القومية في اسرائيل بإجماع قومي نسبي رغم الاختلافات الداخلية، ورغم انقسامها إلى غربيين «اشكنازيم» وشرقيين «سفارديم» وأحباش «فلاشا»، ورغم التوجهات المختلفة بين أقصى اليمين مثل «ليكود» والأحزاب الدينية المتطرفة وحركة «كاخ»، إلى أقصى اليسار مثل «راكاح». بل إنها استطاعت أن تجند في جيشها العرب من «الدروز». وتختلف أسباب الإجماع القومي في اسرائيل بين الجيل القديم والجيل الجديد «الصابرا». فالجيل

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ و٢٥٦ ـ ٢٥٧.

القديم تسيطر عليه عقدة الاضطهاد النازي والفكرة الصهيونية لإقامة وطن قومي يهودي، بينما لا يعرف الجيل الجديد وطناً آخر له، كما يصعب عليه مجرد تصور حرمانه من الامتيازات التي يتمتع بها بالنسبة إلى جيرانه من العرب، أو بالنسبة إلى عرب الأراضي المحتلة. ورغم أن هناك اختلافات بين الأحزاب والحركات السياسية المختلفة داخل اسرائيل حول تصور الأمن الاسرائيلي، فهي كلها تجمع على بقاء الدولة الصهيونية، وعلى بقاء التمييز العنصري بين الاسرائيليين والعرب، وعلى ضرورة التفوق العسكري الاسرائيلي على جيرانه البلدان العربية.

على الجانب الآخر نجد أن الارادة القومية داخل البلدان العربية عموماً بما فيها بلدان المواجهة مع اسرائيل لا تتميز بالإجماع القومي، وآخر اجماع عربي كان في مقررات مؤتمر «فاس» حيث صيغت هذه المقررات بطريقة تفادت ذكر اسرائيل، في حين أقرت بمبدأ أن تعيش جميع دول المنطقة في سلام، الأمر الذي يفترض أن يشمل التعبير اسرائيل ضمناً. أما داخل البلد العربي نفسه، فإن مصر قد وقعت معاهدة سلام بينها وبين اسرائيل. ورغم ذلك فهناك قوى سياسية شرعية وقوى غير مستوفية لشروط الشرعية تطالب بإلغائها، بل إن الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر يتعلل بعدم الغائها لأن ذلك يعني نشوب الحرب فوراً، ورغم الالتزام الحكومي والتزام الحزب الحاكم بالمعاهدة، فإنه لا يمكن القول إن العلاقات طبيعية بين الدولتين كما صورتها معاهدة السلام، في حين أن الكثيرين من أصحاب الأعمال لا يرون في اسرائيل خطراً يهدد مصر، رغم أن هناك مفهوماً ضمنياً في الأجهزة المسؤولة عن الأمن القومي بأن اسرائيل تمثل التهديد الرئيسي لأمن مصر.

ويجمع لبنان بين التناقضات بشكل واضح. فهناك في جنوبه تجمع مسيحي ماروني متحالف مع اسرائيل وهو ينادي بما يسميه لبنان الحر؛ والقوات اللبنانية (المارونية) تتعاون مع اسرائيل؛ ويقوم الشيعة بأعمال فدائية ضد اسرائيل في جنوب لبنان وفي الوقت نفسه يمنعون الفلسطينيين من مهاجمة اسرائيل من حدود لبنان؛ وتتفاوت مواقف السنة والدروز بين الموقفين. وعموماً فليس هناك من يشك في أن لبنان يفتقر إلى الإجماع القومي عموماً، وبالنسبة إلى التهديد الاسرائيلي بصفة خاصة.

تحقق منظمة التحرير الفلسطينية ارادة قومية بدرجة من الإجماع أعلى من المثالين السابقين، وإن كان هناك تباين في بعض وجهات النظر حول إدارة الصراع يعكسها أولاً تعدد المنظمات الفلسطينية وبخاصة تكوين جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني، والانشقاقات المختلفة داخلها، وداخل منظمة فتح نفسها، رغم ما استطاعت أن تحققه المنظمة من نجاح حول تمسك الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بالمنظمة كممثل وحيد له، ومن انضمام عناصر من جبهة الانقاذ الوطني إلى المجلس الوطني الفلسطيني الثامن عشر والتاسع عشر اللذين عقدا في الجزائر عام ١٩٨٧.

ويمكن القول إن كلاً من سوريا والأردن يتسمان بإرادة وطنية لها صفة الإجماع القومي حيال الصراع العربي ـ الاسرائيلي وإن كان كل منهما له وجهة نظر، أو ارادة وطنية مختلفة،

تتأثر بالصراعات الداخلية في كل منهما وبنظام الحكم فيها. ورغم وجود تنظيمات وعناصر معارضة في كل من البلدين فإن صفة الإجماع القومي حيال الصراع مع اسرائيل تظل غالبة.

إذا انتقلنا إلى عناصر القوة العسكرية ـ على خلاف ما ورد في سياق الحديث عن الكتلة الحيوية والقوة الاقتصادية ـ فإن نظرة إلى الجدول رقم (٤ ـ ١) حول الميزان العسكري يوضح أن اسرائيل تستطيع أن تعبىء في فترة قصيرة عدداً من أفراد القوات المسلحة يزيد على ما تستطيع أن تعبئه كل من بلدان المواجهة العربية على حدة في الفترة نفسها، وإن كانت كل من مصر وسوريا تستطيع أن تعبىء أكثر من ذلك خلال فترة أطول نسبياً، بينما لا تستطيع بقية الأقطار المواجهة تعبئة أفراد في حجم ما يمكن لاسرائيل تعبئته حتى مع امتداد الزمن. وتتفوق اسرائيل في عدد دباباتها عن كل واحد من بلدان المواجهة على حدة عدا سوريا. ويظهر الفرق واضحاً بالنسبة إلى كل من لبنان والأردن، وبدرجة أقل مصر. أما سوريا فرغم تفوقها في عدد الدبابات فإن حوالى ٥١ بالمائة من دباباتها من طرازات قديمة (ت ـ ٥٤) و (ت ـ ٥٥)، وحوالى ربع دباباتها إما يستخدم كسلاح ثابت مضاد للدبابات أو انه إحتياطي من الدبابات للاستعاضة، في حين أدخلت اسرائيل كثيراً من التعديلات لتحديث دباباتها القديمة، وتنتج دبابات حديثة خاصة بها، كما تدخل تعديلات على الدبابات التي استولت عليها من خلال الصراع مع البلدان العربية. وتتفوق اسرائيل أيضاً في عدد ناقلات الجنود المدرعة بما يزيد على ضعفي ما لدى سوريا وحوالى مرة ونصف المرة ما لدى مصر، وعن أربعة أمثال ما لدى الأردن، وعن عشرة أمثال ما لدى لبنان، الأمر الذي يوفر للقوات الاسرائيلية خفة حركة عالية، بالنسبة إلى بلدان المواجهة. ولكن يلاحظ أن لدى سوريا حوالى ٢٣٠٠ مركبة قتال للمشاة لا يوجد لدى اسرائيل ما يماثلها في خصائصها، كما تتفوق سوريا عددياً على اسرائيل في مركبات الاستطلاع المدرعة، غير أن التعديلات الفنية التي تدخلها اسرائيل على مركباتها، اضافة إلى إنتاج المركبة «رامتا» يزيد من قدرات مركبات الاستطلاع لديها[٥].

تتميز اسرائيل أيضاً بانتاجها للصواريخ أرض ـ أرض من طراز «أريحا»، الذي يعتبر صاروخاً نووياً متوسط المدى، ولا تشير المصادر إلى عدد ما لدى اسرائيل من هذا النوع، فإذا ما صح ذلك فإنها تتفوق بذلك نوعياً على كل بلد عربي منفرداً، رغم احتمال أن تتجاوزه سوريا بصواريخ «س س ـ ٢١»، غير أن طول المدى والقوة الانفجارية للصواريخ الاسرائيلية تزيد كثيراً على ما لدى سوريا[٦].

يبدو التفوق الاسرائيلي واضحاً على كل بلد عربي على حدة في مجال القوات الجوية،

---

(٥) IISS, *The Military Balance, 1988-1989,* pp. 98-99 and 115-116, and
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧ (القاهرة: المركز، ١٩٨٨)، ص ٩٢ ـ ١١٥.

(٦) *Defense and Foreign Affairs* (3-9 August 1987), pp. 1-3, and (3 August 1986), p. 8.

حيث تتفوق عددياً ونوعياً على كل بلد عربي، إذ يزيد عدد طائراتها القتالية على ما في أي بلد عربي فيزيد على خمسة أضعاف ما لدى سوريا وأكثر من ذلك على ما في مصر، وتتفوق تفوقاً ساحقاً على كل من لبنان والأردن. ومن البديهي أنها تتفوق على أي بلد عربي آخر. وتتميز نوعياً بأن لديها حوالى ٥٠ طائرة من طائرات السيطرة الجوية من طراز (ف ـ ١٥) التي ليست لدى أي بلد عربي آخر (سوى السعودية مع تحفظات على مواصفاتها وعلى استخدامها ضد اسرائيل) كما أن لديها حوالى ضعفي ما لدى مصر من الطائرات (ف ـ ١٦) و (ميراج ـ ٢٠٠٠)، في حين لا يمكن مقابلة بقية طائراتها من طراز «كفير» و «ف ـ ٤ فانتوم» بما لدى مصر من طائرات ميغ ٢١، أو الطائرات الصينية. أما عند مقابلة القوات الجوية الاسرائيلية بالقوات الجوية السورية، التي تتميز بأكبر عدد من طائرات القتال لدى بلدان المواجهة العربية، فإننا نجد لدى اسرائيل حوالى ٢٩٠ طائرة قتال حديثة من طراز «ف ـ ١٥» و «ف ـ ١٦» و «كفير» يقابلها حوالى ٤١ طائرة سورية من طراز «ميغ ـ ٢٥» و ١٥ طائرة «ميغ ـ ٢٩»، وأن لدى اسرائيل ١٢٧ طائرة قتال من الجيل الأسبق لهذا الجيل مباشرة من طراز «ف ـ ٤ فانتوم»، يقابلها ١٤٠ طائرة من طراز «ميغ ـ ٢٣» السورية، في حين أن لدى سوريا ٢٢٥ طائرة من طرازات قديمة نسبياً مثل «ميغ ـ ٢١» و «سوخوي ٧»، و «سوخوي ٢٢»، يقابلها ١٢١ طائرة «سكاي هوك» اسرائيلية فقط، ولدى سوريا ٣٨ طائرة «ميغ ١٧» قدمت بدرجة كبيرة ولا يقابلها شيء مماثل في الطائرات الاسرائيلية. كما تتميز القوات الجوية الاسرائيلية بمقدار من التكامل لا يتوافر لدى أي بلد عربي باستثناء السعودية (مع مراعاة التحفظات السابقة) حيث تتوافر لديها ٤ طائرات انذار مبكر ليس لدى سوريا ما يشابهها، وكانت مصر قد تسلمت خمس طائرات قيادة وسيطرة (E 2-C) حتى نهاية عام ١٩٨٧، كما أن لديها طائرات امداد بالوقود في الجو ليس لدى أي من بلدان المواجهة ما يشابهها. وما يلفت النظر أن لدى القوات الجوية الاسرائيلية صواريخ جو ـ أرض من طراز «لوز» و «مافريك»، و «شرايك» و «وول آي» و «بل بب» و «جبرابيل ـ ٣» يقابلها صواريخ «مافريك» فقط في مصر حيث قدمت الصواريخ جو ـ أرض السوفياتية من طراز «كينل» و «كلت». في حين أن الصواريخ «هوت» هي مضادة للدبابات. أما سوريا فتقتصر الصواريخ جو ـ أرض التي لديها على الصواريخ «سواتر» السوفياتية المضادة للدبابات. ولا تتطرق المقابلة إلى القوات الجوية الأردنية أو اللبنانية لتدني قدراتها الجوية عددياً ونوعياً، وإن كان الأردن قد تعاقد على ٦ صواريخ جو ـ أرض من طراز «مافريك» وهو عدد لا يكفي للتدريب أو لطلعة قتال[٧].

تتفوق القوات البحرية الاسرائيلية على القوات البحرية لكل من لبنان وسوريا والأردن عددياً سواء في الغواصات أو سفن السطح أو بقية عناصر القوة البحرية، في حين تتفوق عليها مصر عددياً في أغلب هذه العناصر. إلا أننا إذا أجرينا مقابلة نوعية نجد أن مصر تتفوق على اسرائيل في مجال الغواصات بدرجة طفيفة، إذ إن الغواصات المتوافرة إما سوفياتية قد أصبحت قديمة بعد مضي أكثر من عشرين عاماً على وضعها في الخدمة في مصر، أو أنها

---

(٧) IISS, Ibid.

صينية لا تتمتع بمزايا حديثة، إلا أن كلا البلدين يدخلان تعديلات وتحديثات على غواصاتها، وفرصة اسرائيل ما زالت أكبر من فرصة مصر لتحديث غواصاتها، بخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وعدت بمعاونة اسرائيل على بناء غواصات جديدة[٨]. وتتفوق مصر على اسرائيل في مجال المدمرات والفرقاطات حيث ليس لدى اسرائيل أي منها. إلا أن المدمرات المصرية كلها أصبحت قديمة، حيث يزيد عمرها في الخدمة في مصر على ثلاثين عاماً، كما أن هناك فرقاطتين بريطانيتين من العمر نفسه تقريباً، وفرقاطتين صينيتين ذات امكانات محدودة، بينما تتمتع فرقاطتان اسبانيتان بقدرات وامكانات جيدة. وفي المقابل نجد لدى اسرائيل ٦ زوارق صواريخ سريعة من طراز «سعر ٥ , ٤» كل منها بثمانية صواريخ سطح ـ سطح، يحمل كل منها طائرة هليكوبتر لمكافحة الغواصات. وإذا ما قابلنا بين قوة نيران المدمرات والفرقاطات المصرية وقوة نيران الفرقاطات الاسرائيلية نجد أن قوة النيران الاسرائيلية تبلغ حوالى ٢,٧ مرة القوة المصرية.

تتفوق الزوارق المصرية السريعة، المسلحة بصواريخ، عددياً تفوقاً محدوداً على مثيلاتها في اسرائيل إذ تبلغ حوالى ١,٢ مرة عددياً. إلا أن قوة نيران الزوارق الاسرائيلية تبلغ حوالى ثلاثة أمثال قوة نيران الزوارق المصرية فيما يتعلق بالصواريخ سطح ـ سطح. أما بقية الزوارق السريعة المسلحة فلدى مصر ستة من الزوارق السريعة المسلحة بقاذفات الصواريخ متعددة الفوهات ليس لها ما يقابلها في اسرائيل، أما زوارق المرور فنجد أن لدى مصر ١٢ زورقاً كبيراً مقابل ٣١ زورقاً ساحلياً لدى اسرائيل. تزداد أهمية التفوق الاسرائيلي في الزوارق السريعة وزوارق المرور مقابلة بطول السواحل المصرية بالنسبة إليها في اسرائيل حيث يمكن الاستنتاج أن كثافة البحرية الاسرائيلية أعلى كثيراً من كثافتها في مصر. ومع ذلك تتفوق مصر على اسرائيل في مجال كسح وبث الألغام، حيث لا يوجد لدى اسرائيل أي منها. أما في مجال الابرار البحري فتتساوى القدرات المصرية مع اسرائيل بمقابلة قدرة سفن الابرار المصرية بالقدرات الاسرائيلية في زوارق ابرار الدبابات. وتتفوق القوات المصرية في قدرات النقل البحري، في حين تتفوق البحرية الاسرائيلية في مجال الاستطلاع البحري والسفن المساعدة[٩].

رغم أن أغلب العناصر السابقة توضح تفوقاً اسرائيلياً على مصر، أكبر بلدان المواجهة العربية، وتفوقاً على سوريا التي تمثل أكبر قوة عسكرية تواجه اسرائيل الآن، فإن اسرائيل تتفوق على جميع البلدان العربية في المجال النووي. والمعروف أن اسرائيل عادة ما تسكت عن المعلومات التي تتسرب عن قدرتها النووية، أو أنها تنفي امتلاكها أسلحة نووية بشكل يحتمل التأويل لعكس ذلك. وقد أكد ذلك ما نشرته جريدة «صنداي تايمز» عام ١٩٨٦، نقلاً عن أحد الكوادر الاسرائيلية الذي هرب من اسرائيل. وتشير المعلومات عن الترسانة

---

(٨) معاريف، ١١/٤/١٩٨٥.

(٩) IISS, Ibid., pp. 98-99 and 103-104.

النووية الاسرائيلية مزودة بالصور أن لدى اسرائيل أسلحة نووية من عيارات مختلفة بما يوفر لها تفوقاً مطلقاً على جميع البلدان العربية بما فيها بلدان المواجهة في هذا المجال. وإذا كانت الأسلحة النووية قد تبدو غير مناسبة للبلدان العربية في استخدامها ضد اسرائيل نظراً إلى احتمال تأثرها هي نفسها بنتائج الانفجارات النووية، أو لتأثيرها المؤكد في العرب المقيمين داخل الأراضي المحتلة[١٠]، فإن البلدان العربية لم تطور، أو تحصل على سلاح يكون رادعاً فعالاً للتهديد النووي الاسرائيلي، فيما عدا سوريا، التي يحتمل أن تكون قد حققت رادعاً نسبياً عن طريق ما يسمى الصواريخ «أس أس - ٢١» حيث يحتوي الرأس الحربي مستودعاً للقنابل العنقودية، واحتمال تزويده برأس حربي كيميائي بحيث يمكن لهذه الصواريخ أن توقع باسرائيل خسائر بشرية لا يمكن تحملها[١١]. ومع هذا الاحتمال فإن القوة النووية الاسرائيلية، إذا ما وجهت ضد سوريا وحدها فإنها تتفوق كثيراً على احتمالات الرادع السوري.

لا يتوقف التفوق الاسرائيلي على بلدان المواجهة العربية بصفة خاصة، والبلدان العربية بشكل عام، على حجم القوات والأسلحة والمعدات ونوعيتها فقط، بل يمتد إلى الصناعة العسكرية حيث طورت اسرائيل صناعة عسكرية متقدمة في كثير من المجالات. ويبدو ذلك بصفة خاصة في مجال نظم الأسلحة والصواريخ، والصناعة الالكترونية الحربية، وصناعة الطائرات، والدبابات وزوارق الهجوم السريعة وأخيراً الأقمار الصناعية. وتتميز الصناعة العسكرية الاسرائيلية بالقدرة على تطوير المعدات المستوردة من مصادر خارجية لتتماشى مع الظروف المحلية والحاجات الخاصة بالصراع العربي - الاسرائيلي، والقدرة على تصميم وانتاج أسلحة ذات مواصفات خاصة بها ومناسبة للاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية. ولا يمكن مقابلة الصناعة العسكرية الاسرائيلية بأي صناعة عسكرية عربية، سوى في مصر التي تتخلف عنها كثيراً في هذا المجال. ويبدو ذلك واضحاً في قيمة صادرات اسرائيل من الأسلحة الرئيسية (بعد استبعاد قيمة اعادة التصدير) حيث بلغت في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ حوالى ٦١٧ مليون دولار بأسعار عام ١٩٧٥، في حين بلغت قيمة صادرات مصر في الفترة نفسها ١٧ مليون دولار فقط. كما يبدو في نصيب المنتج المحلي من اجمالي الصادرات، حيث يبلغ في اسرائيل ٩١ بالمائة مقابل ٥ بالمائة فقط من صادرات مصر[١٢].

تعكس المقابلات السابقة التفوق العددي والنوعي لاسرائيل على أغلبية البلدان العربية منفردة فيما يتعلق بكثير من عناصر القوة الملموسة التي يمكن حسابها أو تقديرها كمياً. إلا أن هناك بعض عناصر القوة التي يصعب تقديرها، والتي يمكن أن يتغير تقديرها في وقت قصير نسبياً، مثل كفاءة القيادة ومستوى التدريب والروح المعنوية. وتدل نتائج الصراعات المسلحة

---

(١٠) محمد السيد السعيد، حرب الكواكب: بين أمريكا واسرائيل والرد العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧)، ص ٦٢.

(١١) «Star Wars and Israel,» *Herald Tribune,* 7/5/1986.

(١٢) Stockholm International Peace Research (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1986* (London: Taylor and Francis Ltd., 1986), p. 338.

بـين اسرائيل والبلدان العـربية عـلى أن اسرائيل حققت تفـوقاً في جـولات الصراع أعـوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧، وأن هذا التفوق قد انخفض بشكل ملحوظ عام ١٩٧٣ ثم في حرب لبنان عام ١٩٨٢. غير أن استمرار قدرة اسرائيل على العمل بحرية نسبية في جنوب لبنان، وامتناع سوريا حتى الآن عن القيام بعمل ايجـابي لاسترداد مـرتفعات الجـولان المحتلة، وتوقيـع مصر معـاهدة السـلام مع اسرائيـل، ورفض الأردن استخدام أراضيـه بواسـطة عنـاصر المقـاومـة الفلسطينية، وغير ذلك من الأمور تؤكد أن اسرائيل ما زالت تحتفظ بقدر ما من التفـوق العام في مواجهة أي بلد عربي من بلدان المواجهة، وأي بلد عربي آخر بشكل عام.

٤ ـ قدرة الأقطار العربية منفردة على مواجهة التهديد الناشىء عن ايران

عمدت ايران هي الأخـرى إلى مواجهـة البلدان العربيـة منفردة عـبر تحييد بقيـة بلدان المواجهة معها، أو حتى اغراء بعضها للتعاون معها في أثناء صراعهـا مع البعض الآخـر. ولا يقتصر ذلك على سياسة ايران بعد الثورة «الإسلامية» عام ١٩٧٩، بل يمتد إلى مـا قبل هـذه الثورة وبخاصة إلى فترة حكم الشاه وبعد انحسار الاستعمار عن منطقة الخليج.

توضح مقابلة قوة الدولة في ايران بقوة البلدان العربية المواجهة لهـا تفوقـاً ايرانيـاً عامـاً على كل واحد من هذه البلدان عـلى حدة في أغلب هـذه المجالات. وهـذه البلدان هي عمان والإمارات العربية المتحـدة وقطر والبحرين والسعودية والكـويت والعراق، إضـافة إلى اليمن العـربية واليمن الـديمقراطيـة. ففي مجال الكتلة الحيـوية من السكـان والأرض نجد أن عـدد سكان ايران يبلغ حوالى ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق، وهو أكبر بلدان الخليج سكـانياً، في حـين يبلـغ عدد سكـانها حوالى خمسة أضعاف عـدد سكان السعـودية، وهي ثـاني بلدان الخليج عددياً، ثم يبلغ عدد سكان ايران أيضاً حوالى ٢٠ ضعفـاً مقابلة بعـدد سكان أي بلد آخر من بلدان الخليج. وتبلغ مساحة ايـران حوالى ٧٤ بـالمائـة من مساحـة السعوديـة، أكبر بلدان الخليـج مساحـة بينما تبلغ حـوالى ٣,٧٦ أضعاف مسـاحة العـراق، ثاني هـذه البلدان مساحة، وحوالى خمسة أضعاف مساحة عُمان ثالثها مساحة، بينما تزيد على ٢٤٣٠ ضعفـاً من مساحة البحـرين، أصغر بلدان الخليـج مساحـة[١٣]. وتشير البيـانات عن السكـان في منطقـة الخليـج أن القوة الـدافعة للسكـان في ايران أكـبر منها في الامـارات العربيـة المتحـدة بشكـل واضح، في حين أنها تساويها في كل من عمان والعراق، وتزيد عليها بفارق ضئيل في كـل من السعودية والكويت، بحيث يحتمل أن يتقارب حجم مجموع سكان بلدان الخليج العربية مـع سكان ايران سنـة ٢٠٣٠، بينما يـزيد تعـداد سكان ايـران في تلك السنة عـلى ضعفي سكان العراق وعلى ٢,٥ مرة من سكان السعودية، وعلى ٣١ ضعفاً من سكـان عمان وعـلى أكثر من

---

(١٣) مـركز الـدراسات السيـاسية والاسـتراتيجية بـالأهرام، التقـريـر الاسـتراتيجي العـربي، ١٩٨٧، ص ١١٥.

جدول رقم (٤ - ١)

الميزان العسكري العربي - الاسرائيلي

البلدان	عدد السكان (١٠٠٠ نسمة)	المساحة (كلم٢)	القوات المسلحة (١٠٠٠ جندي)	الناتج القومي (مليار دولار)	الانفاق الدفاعي (مليار دولار)	دبابات رئيسية (دبابة)	مدفعية (قطعة)	صواريخ سطح / سطح (قاعدة)	طائرة قتال (طائرة)	سفن قتال (سفينة)	زوارق صواريخ (زورق)	غواصات (غواصة)	هليكوبتر
الامارات العربية المتحدة	١,٦	٧٣٠٠٠	٤٣	٣٢,٢	١,٦	١٣٦	٨٨	-	٤٤	-	٦	-	٢٥
البحرين	٠,٦١٣	٠,٦٧٨	٢,٨	٤	٠,١٤٣	٦٠	١٥	-	١٢	-	-	-	١٠
السعودية	١٣,٠٩٦	٢٢٤٠٠٠٠	٧٢,٣	٧٤,٣	١٦,٢٤	٥٥٠	٥٠٥	غ.م.	١٨٢	٨	٩	-	٢٠
العراق	١٦,٢٧٨	٤٣٨,٣١٧	١٠٠٠	٣٦,٥٠٧	٧٥	٤٥٠٠	٣٠٨٥	٥٠	٥٠٠	٩	٨	-	١٥٠
عُمان	١,٤	٣٠٠٠٠٠	٢٥,٥	٦,٢	١,٥	٣٩	٧٥	-	٥١	-	٣	-	-
قطر	٠,٣٨٥	١١,٤٣٧	٧	٤,٨	٠,١٦٥	٢٤	١٤	-	٢٣	-	٣	-	١٨
الكويت	١,٩٥١	١٧٨١٨	٢٠,٣	١٨,٨	١,٥٥	٢٧٥	٧٦	١٢	٧٠	-	٨	-	١٨
مجموع بلدان الخليج	٣٥,٣٢٣		١١٧٠,٩	١٦٧,٨	٩٦,١٩٨	٥٥٨٤	٣٨٥٨	٦٢	٨٨٢	١٧	٣٧	-	٢٤١

(يتبع)

تابع جدول رقم (٤ - ١)

البلدان	عدد السكان (١٠٠٠ نسمة)	المساحة (كلم²)	القوات المسلحة (١٠٠٠ جندي)	الناتج القومي (مليار دولار)	الانفاق الدفاعي (مليار دولار)	دبابات رئيسية (دبابة)	مدفعية (قطعة)	صواريخ سطح / سطح (قاعدة)	طائرة قتال (طائرة)	سفن قتال (سفينة)	زوارق صواريخ (زورق)	غواصات (غواصة)	هليكوبتر
الأردن	٣,٩	٩٧,٧٤٠	٨٥,٢٥٠	٤,٩٦٣	٠,٧٤٥	٩٧٩	٢٤٧	-	١١٤	-	-	-	٢٤
سوريا	١١,٣٥	١٨٤,٠٥	٤٠٤	٢٩,٧٣	٣,٩٥	٤٠٥٠	٢١٥٠	٥٤	٤٤٨	٢	١٢	٣	١٤٨
لبنان	٢,٧	١٠,٤٢٢	١٦,٣	١١,٢٥	٠,٠٦	٩٠	٦٩	-	٦	-	-	-	٤
مصر	٥٢,٧	٩٩٧,١٣٩	٤٠٤٥	٦٢,٩٤	٥,٦٤	٢٤٢٥	١٢٦٠	٢١	٤٤١	٦	٢٣	١٢	٧٥
مجموع بلدان المواجهة	٧٠,٦٥		٩٥٠,٥٥	١٠٨,٨٨٣	١٠,٣٩٥	٧٥٤٤	٣٧٢٦	٧٥	١٠٠٩	٨	٣٥	١٥	٢٥١

(يتبع)

تابع جدول رقم (٤ - ١)

البلدان	عدد السكان (١٠٠٠ نسمة)	المساحة (كلم٢)	القوات المسلحة (١٠٠٠ جندي)	الناتج القومي (مليار دولار)	الانفاق الدفاعي (مليار دولار)	دبابات رئيسية (دبابة)	مدفعية (قطعة)	صواريخ سطح / سطح (قاعدة)	طائرة قتال (طائرة)	سفن قتال (سفينة)	زوارق صواريخ (زورق)	غواصات (غواصة)	هليكوبتر
تونس	٧,٥٣٧	٦٣٦١٠	٣٨	٩,٥٧٥	٠,٥٢٣	٦٨	٨٠	–	٨٠	–	٣١	١	٦
الجزائر	٢٣,٧٦١	٢٣٨١٧٤١	١٣٩	٧٣,٤٧	١,٠٢	٩٠٠	٤٩٠	–	٢٦٦	٦	١٢	٤	٤٨
السودان	٢٣,٤٨٠	٢٥٠٥٠٠٠	٥٧,٧	٨	٠,٤٧٨	١٥٥	١٤٩	–	٥٢	–	–	–	–
ليبيا	٤,٣٠٤	٧٧٥٥٠٠	٧١,٥	٢٣,٣	١,٤	١٩٠٨	١١٨٢	١٠٥	٥٠٩	٣	٢٤	٦	١٦
المغرب	٢٣,٤٥٣	٤٥٨٧٣٠	٢٠٣,٥	١٧,٨	٠,٩٥٨	١٧٣	٢٤٨	–	١٠٩	١	٤	–	٢٤
موريتانيا	٢,٠٦٣	٣٩٧٧٥٠	١١	٠,٧١٤	٠,٤	–	٥٨	–	٥	–	–	–	–
مجموع البلدان الافريقية	٨٤,٥٩٨		٥٢٠,٧	١٣٢,٨٥٩	٤,٧٧٩	٣٢٠٤	٢٢٠٧	١٠٥	٩٧٢	١١	٤٦	١٠	٨٨

(يتبع)

تابع جدول رقم (٤ ـ ١)

البلدان	عدد السكان (١٠٠٠ نسمة)	المساحة (كلم٢)	القوات المسلحة (١٠٠٠ جندي)	الناتج القومي (مليار دولار)	الانفاق الدفاعي (مليار دولار)	دبابات رئيسية (دبابة)	مدفعية (قطعة)	صواريخ سطح / سطح (قاعدة)	طائرة قتال (طائرة)	سفن قتال (سفينة)	زوارق صواريخ (زورق)	غواصات (غواصة)	هليكوبتر
جيبوتي	٠,٤	٢١٧٨٣	٤	٠,٣٣١	٠,٢٩	–	–	–	–	–	–	–	
الصومال	٥,٠٨٤	٦٣٧٦٥٧	٦٥	٠,٧٥٨	٠,١٣٤	٢٩٣	٢١٠	–	٦٦	–	٢	–	–
اليمن الديمقراطية	٢,٣٠٢	٣٣٦٨٩٠	٢٧,٥	١,٠٩٥	٠,١٩٣	٤٧٠	٤٩٥	١٨	١١٧	–	٦	–	١٢
اليمن العربية	٧,٤١٩	٢٠٠٠٠٠	٣٦,٦	٤,٠٤	٠,٥٣٠	٧٦٤	٢٣٠	–	٧٣	–	–	–	–
مجموع بلدان القرن الافريقي	١٥,٢٠٥		١٣٣,١	٦,٢٢٤	١,١٤٧	١٥٢٧	٩٣٥	١٨	٢٥٦	–	٨	–	١٢
مجموع البلدان العربية	٢٠٥,٧٧٦		٢٧٧٥,٢٥	٤١٥,٧٦٦	١١٢,٥١٩	١٧٨٥٩	١٠٧٢٦	٢٦٠	٣١١٩	٣٦	١٢٦	٢٥	٥٩٢
اسرائيل	٤,٤٦٦		٦٤٥	٣٤,٧١١	٥,٧١	٣٨٥٠	١٢٩١	٣٦	٥٧٧	–	٢٨	٣	٨٠
نسبة العرب الى اسرائيل	٤٦		٤,٣	١١,٩	١٩,٧	٤,٦	١٣,١	٧,٢	٥,٤		٤,٥	٨,٣	٧,٥

المصدر: International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1988-1989* (London: IISS, 1988).

ذلك بالنسبة إلى بقية بلدان الخليج[14]. وما زال العمر المتوقع عند الولادة للذكور في ايران يزيد زيادة ضئيلة على ما هو عليه في العراق وعمان بينما يساويه في السعودية ويقل عنه في الكويت والامارات العربية المتحدة، أما بالنسبة إلى الإناث فيقل عنه بدرجة محسوسة في كل بلدان الخليج عدا عمان، وتزيد نسبة وفيات الرضع والأطفال في ايران على ما هي عليه في جميع بلدان الخليج عدا عمان، حيث تزيد نسبة وفيات الرضع في ايران على ما هي عليه في عمان بزيادة ضئيلة بينما تتساوى نسبة وفيات الأطفال في البلدين. وتدل المؤشرات التي تتعلق بالصحة إلى أن الخدمة الطبية والتمريض في بلدان الخليج العربية أفضل مما هي في ايران، في حين أن نصيب الفرد من الامداد اليومي في السعرات الحرارية في ايران أعلى مما هو عليه في العراق بينما يكاد يتساوى معه في السعودية والكويت، ويقل عنه في الامارات العربية المتحدة[15]. وأما بالنسبة إلى التعليم، فرغم ارتفاع النسبة المئوية للمقيدين في ايران في المدارس الابتدائية عما هي عليه في جميع بلدان الخليج فإن هذه النسبة تقل على صعيد المدارس الثانوية في ايران عما هي عليه في كل من العراق والإمارات العربية، بينما تزيد على ما هي في كل من السعودية وعمان. أما نسبة المقيدين في التعليم العالي فهي تقل في ايران عما هي عليه في العراق والسعودية والكويت والامارات العربية المتحدة بشكل واضح، بينما لا تتوافر معلومات عنها في عمان والبحرين وقطر[16].

ويمكن تلخيص موقف السكان في الخليج بأن ايران تتفوق عددياً على جميع بلدان الخليج مجتمعة بينما تقل في بعض المميزات السكانية عنها في العراق والسعودية والكويت والامارات العربية المتحدة. والفارق العددي الضخم بين ايران وبلدان الخليج العربية كل على حدة يلغي الفارق النوعي في هذه المؤشرات إلى درجة كبيرة في المستقبل القريب والمنظور حتى حوالى سنة ٢٠٣٠.

تتميز ايران من حيث الوضعان الجغرا ـ سياسي والجغرا ـ استراتيجي عن جميع بلدان الخليج إذا كانت منفردة، من عدة نواح، وأهمها وجود حدود مشتركة لها مع الاتحاد السوفياتي واشرافها على كل من الخليج وبحر عُمان (المحيط الهندي) وتناسب أبعادها الجغرافية حيث لا تتعرض للاختناق أو الشطر بسهولة، كما أن اشرافها على مضيق هرمز يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية من الخليج إلى المياه المفتوحة، الأمر الذي يجعل الدول العظمى تسعى إلى خطب ودها، والعمل على تفادي الاصطدام بها. على العكس من ذلك تتصف بلدان الخليج عموماً بقصر شواطئها على الخليج بشكل عام، وبأنها ليست لها حدود مشتركة مع أي من القوتين العظميين، ويضيق عمقها الجغرافي باستثناء السعودية، حيث يسهل اختراقها وسط هذه البلدان، كما أن اشراف عمان على مضيق هرمز مرتبط برأس مسندم الذي تفصله

(١٤) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، ١٩٨٨، ص ٢٧٣. ويلاحظ أن بيانات قطر والبحرين ص ٣٠٦ غير كاملة.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣١١، بيانات البحرين وقطر غير متوافرة.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

الامارات العربية المتحدة عن باقي عمان. ولا يشرف على المحيط الهندي من هذه البلدان سوى عمان واليمن الديمقراطية. ويؤدي هذا الوضع إلى أن ايران تستطيع أن تحصر كلاً من العراق والكويت وقطر والبحرين والساحل السعودي على الخليج، بحيث تعرض ملاحتها إلى البحار المفتوحة. وتبقى لدى كل من الامارات العربية وعمان واليمن الديمقراطية طرق للتحرك في المحيط الهندي، بينما لا تتوافر لدى أي من هذه البلدان العربية فرصة مكافئة، رغم أن هناك احتمالاً نظرياً لقدرة عمان على ذلك. وتتميز الطبيعة الجغرافية لايران باستناد حدودها إلى موانع طبيعية هي جبال مكران في الشرق وجبال البروس وبحر قزوين في الشمال وجبال زاغروس في الغرب والخليج في الجنوب والجنوب الغربي، اضافة إلى أن سواحلها يسهل الدفاع عنها لوجود موانع طبيعية تشكل خطاً دفاعياً استراتيجياً عنها. وعلى العكس من ذلك فإن حدود بلدان الخليج كلها، وبخاصة من الشرق، هي عبارة عن سهول أو سهول ساحلية لا تستند إلى موانع طبيعية، باستثناء القطاع الشمالي من العراق حيث يوجد امتداد سلسلة جبال زاغروس ويسهل الدفاع عنها نسبياً عند الغزو من الشرق. وحتى في عمان واليمن فإن الأرض ترتفع تدريجياً من الشرق إلى الغرب ويسهل الالتفاف حول الجبل الأخضر في عُمان من الشمال والجنوب كما يمكن التقدم لأي قوات عبر شطري اليمن، من الشرق، مساحات طويلة نسبياً قبل الاصطدام بخط دفاعي استراتيجي مناسب.

إذا انتقلنا إلى دراسة المقارنة الاقتصادية بين ايران وبلدان الخليج كل على حدة، فنظراً إلى عدم توافر بيانات كافية عن الأوضاع الاقتصادية في ايران نكتفي بالقول إن الناتج المحلي الاجمالي لإيران عام ١٩٦٥ كان يزيد على ما هو عليه في كل من العراق والسعودية والكويت بما يفوق ضعفي الناتج المحلي الاجمالي في كل منها بحسب تقديرات البنك الدولي عام ١٩٨٧، وأن متوسط معدل النمو السنوي في كل من الزراعة والصناعة والخدمات في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ كان يفوق المعدل نفسه في بلدان الخليج وفقاً لتقديرات البنك الدولي أيضاً في تقريره عام ١٩٨٥. ووفقاً لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن كان الناتج المحلي الاجمالي لايران عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ يزيد على الناتج المحلي الاجمالي للسعودية (وهي أكبر بلدان الخليج في هذا المجال) عن الفترة نفسها تقريباً بما يساوي حوالى ٩٧ مليار دولار، أي ما يساوي في ذلك العام حوالى ٢,٢٥ مرة عما هو في السعودية. وتتزايد هذه النسبة لتبلغ حوالى خمسة أضعاف ما لدى العراق وثمانية أضعاف ما هو عليه في الامارات العربية و٧,٦ أضعاف ما في الكويت، و٢٨,٦ ضعفاً ما في عُمان، و٤٣,٩ ضعفاً ما في البحرين، و٣٥ ضعفاً ما في قطر[١٧]، ورغم أن المرجع نفسه يوضح أن نمو الانتاج في ايران عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ أصبح سالباً بنسبة ٨ بالمائة فإنه يوضح أيضاً أن انتاج العراق أصبح سالباً بنسبة ٢٢ بالمائة. في حين أن بقية بلدان الخليج هي الأخرى أصبح معدل نمو الانتاج السنوي فيها إما سالباً (٢,٤ بالمائة في السعودية و٨ بالمائة في الامارات العربية) و٤ بالمائة في

(١٧) IISS, *The Military Balance, 1988-1989,* pp. 97, 100-101, 105, 110-112 and 117.

قطر أو موجباً بدرجة ضئيلة، كما في البحرين ٤ بالمائة والكويت ٤,٥ بالمائة وعمان ٢,٥ بالمائة. رغم كل ذلك يظل الناتج المحلي الاجمالي لإيران يزيد كثيراً، ولفترة طويلة نسبياً على ما هو عليه في أي بلد من بلدان الخليج العربية.

ومن المهم أن نوضح أن متوسط معدل النمو السنوي للصناعة التحويلية (وهي الجزء الأكثر دينامية في القطاع الصناعي) في ايران في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ كان قد بلغ ١٠ بالمائة، وهو ما لم يصل إليه أي بلد خليجي عربي في ذلك الوقت، أو في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥، باستثناء الامارات العربية المتحدة. كما أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الايراني ١٩٦٥ - ١٩٨٠ فاقت أي نسبة مساهمة مماثلة في أي بلد من بلدان الخليج سواء أكان ذلك في الفترة نفسها أو بعدها[١٨].

حققت ايران قدرة دبلوماسية متميزة، إذ استطاعت في ظروف غير مؤاتية لها، بعد احتجاز موظفي السفارة الأمريكية في طهران وتصاعد الحملة عليها لاتهامها بالارهاب الدولي، أن تحقق علاقات دبلوماسية مؤثرة مع كثير من الدول. فهي أولاً استطاعت استقطاب كل من سوريا وليبيا من البلدان العربية؛ وأن تخترق بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ حافظت على علاقات دبلوماسية معها جميعاً رغم حربها مع العراق، وهي تقيم علاقات دبلوماسية خاصة مع عمان وبعض الامارات في دولة الامارات العربية المتحدة، واستطاعت أن تكون لها علاقات طيبة مع الجزائر، وأن تقيم علاقات مع كل من فرنسا والمانيا الغربية، وأن تنشىء علاقات مؤثرة مع الاتحاد السوفياتي الذي يدعم العراق في حرب الخليج، وأن تغري الولايات المتحدة على بيع أسلحة لها وأن تقيم اتصالات سرية معها وأن تكون لها علاقات خاصة مع كل من الصين واليابان. وإذا كان ذلك يرجع إلى الأهمية الجغرا - سياسية والجغرا - استراتيجية لإيران فإن القدرة الدبلوماسية الإيرانية قد استغلت ذلك، واستطاعت أن تحبط أي اجراءات ضدها سواء من مجلس الأمن، أو من المنظمات الدولية المختلفة التي سعت إلى التوسط في الحرب. من الجهة الأخرى، فإن بلدان الخليج العربية رغم علاقاتها الدبلوماسية القوية مع كثير من الدول فهي لم تستطع توظيف هذه العلاقات لحمايتها من التهديدات الإيرانية، كما أن بعض هذه البلدان لم يزل دون علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، احدى القوتين العظميين، الأمر الذي يقلل من قدرة هذه البلدان على التأثير الدولي.

تحقق ايران درجة عالية من التماسك القومي والإرادة القومية المستندة إلى أساس ديني، فرغم اختلاف القوميات داخلها بين فرس وعرب وأكراد وتركمان وبلوش وغيرهم، فإن التأثير المعنوي للقيادة الايرانية كان قوياً إلى درجة مكنتها من الاستمرار في الحرب مع العراق لمدة قاربت ثماني سنوات رغم التفوق الفني العراقي، كما برز ذلك في اشتراك أعداد كبيرة في انتخابات المجلس التشريعي. ولا يعني ذلك عدم وجود معارضة داخل ايران، فهناك عناصر

---

(١٨) البنك الدولي، المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

تمارس المقاومة المسلحة في الداخل، غير أن أثر هذه المعارضة ما زال محدوداً. وعلى الجانب الآخر حقق العراق درجة عالية من التماسك القومي في حربه مع ايران، إلا أن درجة هذا التماسك تقل عنها في ايران نتيجة للتأثير الديني القوي في ايران، كما أنه توجد أيضاً عناصر عراقية معارضة من الشيعة (حزب الدعوة الإسلامي) التي تقوم بأعمال عسكرية مضادة، وكذلك عناصر عراقية كردية (الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الكردستاني) تقوم بأعمال العصيان المسلح في شمالي العراق. أما في بلدان الخليج العربية فإنه يصعب الحديث عن الارادة القومية نتيجة لارتفاع نسبة الوافدين بما يزيد في حالات كثيرة على عدد السكان الأصليين، كما أن التميز الطائفي يضعف من الارادة القومية داخل البلد الواحد، وعلى مستوى الدول نجد أن عُمان تمثل أضعف درجات الإرادة القومية، حيث تسلم بتبعيتها للقوى الخارجية في الولايات المتحدة وبريطانيا، وتليها الإمارات العربية المتحدة حيث يبدو الاختلاف واضحاً بين امارة وأخرى داخل الدولة، إذ نجد أن بعض الامارات، مثل دبي والشارقة، تربطه علاقات قوية بإيران أكثر من علاقاته بباقي الإمارات داخل الدولة.

تتميز القوة العسكرية الايرانية عن القوة العسكرية لأي من بلدان الخليج، بما فيها العراق، بالتكامل. حيث لديها القوات البرية التي لديها طيران الجيش، والأسطول الذي يدخل في تنظيمه طيران البحرية وقوات الأسطول (المارينز)، إضافة إلى أن القوات النظامية العاملة في ايران أقل من مثيلتها في العراق، بينما تفوق مثيلاتها في كل بلد من بلدان الخليج على حدة، أو حتى مجتمعة. ومع ذلك، فإن اضافة الاحتياطي إلى القوات الايرانية يجعلها تقترب من القوات العراقية، وتزيد من تفوقها على باقي بلدان الخليج الأخرى منفردة أو مجتمعة. غير أن لدى العراق قوات الجيش الشعبي من القوات شبه العسكرية، التي يمكن أن تتعادل مع الاحتياطي الايراني ولكنها لا تتعادل مع القوات شبه العسكرية الايرانية.

يتفوق العراق وحده على القوات الايرانية في مجال التشكيلات المدرعة والمشاة والميكانيكية والتشكيلات الخاصة بما يحقق تفوقاً عددياً للقوات البرية العراقية. ويظهر ذلك واضحاً في حالة الدبابات، حيث يبلغ عددها في العراق أكثر من ٤,٥ مثيله في ايران، كما تزيد أعداد العربات المدرعة في العراق على ثلاثة أمثالها في ايران، ويزيد عدد قطع المدفعية عن ثمانية أمثال نظيرها في ايران، وتزيد المدفعية المضادة للطائرات في العراق على ضعفي ما لدى ايران، ويزيد عدد صواريخ الدفاع الجوي على ضعفي ما لدى ايران. إلا أن التفوق العراقي مرتبط بظروف الحرب بين العراق وايران وبالصعوبة النسبية لحصول ايران على الأسلحة. فإن نظرة إلى خطط ايران السابقة لدعم قواتها المسلحة توضح أن التفوق العراقي الحالي مرتبط بالظروف الناجمة عن الحرب، وأنه يمكن انقلاب موازين القوى في الأحوال العادية. أما عن مقابلة القوات البرية الإيرانية ببقية قوات بلدان الخليج العربية فنجد أن الجيش الايراني يزيد في قوته البشرية ثمانية أضعاف الجيش السعودي وجيش الامارات العربية المتحدة، وأربعة وعشرين ضعفاً على الجيش العماني وخمسة وعشرين ضعفاً على الجيش الكويتي، و٨٠ ضعفاً على الجيش القطري، وأكثر من مائة ضعف على جيش البحرين.

ويزيد عدد الوحدات المدرعة الايرانية على مثليها في السعودية والكويت بمقدار أربعة أضعاف على الأقل، بينما تبلغ نحو ١٨ ضعفاً مما هي عليه في عمان والامارات العربية، وأكثر من ذلك عما هي عليه في قطر، وتتفوق تفوقاً مطلقاً على البحرين. كما يبلغ عدد الوحدات الميكانيكية في ايران ما يساوي ثلاثة أضعاف ما لدى السعودية، وتسعة أضعاف ما لدى كل من الكويت والامارات العربية وقطر، وتتفوق تفوقاً مطلقاً على كل من البحرين وعمان في هذا المجال، حيث ليس لديهما وحدات ميكانيكية. ويزيد عدد وحدات المشاة الايرانية على عشرة أضعاف ما لدى الامارات العربية والسعودية، وثلاثة أضعاف ما في عمان وأكثر من ١٨ ضعفاً عما في قطر، بينما لا توجد وحدات مشاة في أي من الكويت أو البحرين (كتيبة مشاة واحدة). فإذا قابلنا مجموع وحدات المشاة والوحدات الميكانيكية والمدرعة نجد أن ايران تتفوق في عدد الوحدات بما يبلغ خمسة أضعاف ما في السعودية، وأكثر من سبعة أضعاف ما في عمان والامارات العربية، وعشرة أضعاف ما في الكويت وأكثر من ٤٠ ضعفاً ما في قطر، وحوالى ٩٠ ضعفاً ما في البحرين. وبمقابلة معدات القوات البرية الايرانية نجد أن عدد دباباتها يقل قليلاً عن ضعفيه في السعودية، وعن أربعة أضعافه في الكويت، وعن سبعة أضعافه في الامارات، وعن عشرة أضعافه في عمان، وعن أربعين ضعفاً في قطر وستة عشر ضعفاً في البحرين. ويقل عدد العربات المدرعة بأنواعها في ايران عن نصف ما لدى السعودية والامارات العربية، بينما يزيد قليلاً على ما في الكويت ويساوي حوالى ضعفي ما لدى قطر، وأربعة أضعاف ما لدى البحرين وخمسة عشر ضعفاً ما لدى عمان. أما قطع المدفعية الايرانية فتكاد تتساوى مع السعودية وتزيد على ستة أضعاف ما لدى عمان، وعلى اثني عشر ضعفاً ما لدى الامارات العربية، وعلى خمسة عشر ضعفاً ما لدى الكويت، وعلى أربعين ضعفاً ما لدى قطر، وعلى ستين ضعفاً على ما في البحرين. وتصعب مقابلة بقية معدات القوات البرية لعدم توافر معلومات عددية عنها في كثير من البلدان. وتتميز القوات البرية الايرانية بوجود طيران الجيش المكون من ٤٧ طائرة متنوعة على الأقل وعدد غير محدد من طائرات الهليكوبتر سواء المسلحة أو للنقل. ويبدو مما سبق أن القوات البرية الايرانية تتفوق في جميع عناصرها على مثيلاتها في بلدان الخليج بنسب كبيرة، وأن أقرب بلدان الخليج إلى التوازن مع ايران هي السعودية رغم أنها تقل كثيراً عن ايران في أغلب عناصر القوات البرية، بينما تتميز القوات الايرانية عن جميع قوات البلدان التي تواجهها بدافع معنوي قوي، يتمثل في التأثير الديني للإمام، وبالخبرة القتالية الناتجة من الحرب. وإذا كان من الصعب تقدير مستوى تدريب القوات فلا شك في أن استمرار الحرب بين ايران والعراق يمثل حافزاً قوياً لرفع مستوى التدريب في القوات الايرانية، ومنبعاً مستمراً لتحسين مستواه.

يزيد عدد أفراد القوات البحرية الايرانية على ضعف القوات البحرية العراقية وعلى ١,٨ ضعف البحرية السعودية، ويزيد قليلاً على خمسة أضعاف بحرية عُمان، وستة أضعاف بحرية الكويت، وعشرة أضعاف بحرية الإمارات العربية، ويزيد على عشرين ضعفاً عما هي في قطر، وعلى أربعين ضعفاً عما هي في البحرين. أما من حيث سفن القتال فتتفوق ايران في المدمرات على جميع بلدان الخليج تفوقاً مطلقاً، إذ ليس لبلدان الخليج، بما فيها العراق، أي

مدمرات، بينما تتفوق ايران على جميع بلدان الخليج عدا السعودية في الفرقاطات وتتساوى مع العراق، وليس لدى أي بلد خليجي آخر أي فرقاطة. وتتفوق ايران على كل البلدان الخليجية في مجال الزوارق السريعة المزودة بالصواريخ. وتتفوق على كل من العراق والسعودية والكويت بنسبة ١,٢٥ مثل، وبأكثر من ذلك بالنسبة إلى بقية البلدان.

وهكذا يمكن القول إن ايران تتفوق في مجموع سفن السطح من مدمرات وفرقاطات وزوارق صواريخ على أي بلد خليجي، وانها لا يقاربها في هذا سوى كل من السعودية والعراق، في حين أن للسعودية سواحل غير مواجهة لإيران، وأن ضيق المنفذ البحري للعراق لا يمكنه من استخدام سفن السطح الكبيرة بشكل فعّال دون أن تكون له قواعد خارج الخليج، وهو أمر غير متيسر حتى الآن على الأقل. كما أن لدى ايران زوارق مرور سريعة وكبيرة تزيد ٢,٣ مرة على ما لدى الامارات العربية وأكثر بثلاثة أمثال مما لدى عمان وقطر و١,٢ مرة لما لدى العراق و١٢ مرة مثلاً لما لدى البحرين و٢,٤ مثلاً ما لدى السعودية و١,٧ لما لدى الكويت.

وقد أفاد بعض التقارير بأن ايران قد حصلت على زوارق مرور سريعة جداً بأعداد كبيرة خلال عام ١٩٨٧. إلا أنه لم يتم التأكد من ذلك. وتشير المصادر، نتيجة للتفوق الايراني في الزوارق السريعة، إلى قدرة هجومية ايرانية تزداد بالحصول على الزوارق الصغيرة السريعة، وينطبق عليها ما جاء بخصوص كل من السعودية والعراق فيما يختص بسفن السطح الكبيرة. أما بالنسبة إلى بقية سفن السطح فتتفوق ايران على جميع بلدان الخليج عدا السعودية والعراق في مجال كسح الألغام. بينما تتفوق كل من السعودية والعراق على ايران في مجال الكاسحات الساحلية، الأمر الذي يمكن ايران من خوض حرب ألغام ضد أي بلد من بلدان الخليج، بل ضد أغلب البلدان الخليجية أو كلها، إذا ما وضعنا في الاعتبار ظروف كل من السعودية والعراق. كذلك تتفوق ايران على كل بلدان الخليج العربية عدا العراق في عدد السفن البرمائية، كما يمكنها القيام بأعمال قتال برمائية عبر الخليج مباشرة، في حين أن تفوق كل من السعودية والكويت وعمان في مجال الزوارق البرمائية لا يحقق لها هذه القدرة. وأخيراً فإن تفوق ايران على كل بلد من بلدان الخليج في مجال السفن المعاونة يمكنها من إدارة أعمال قتال أسطولها بكفاءة أكثر من أي بلد عربي من بلدان الخليج، وينطبق التقدير نفسه على طائرات الهليكوبتر المسلحة بالأسطول، حيث تتفوق ايران في هذا المجال على جميع بلدان الخليج العربية عدا السعودية، فإذا ما وضعنا في الاعتبار ظروف السعودية البحرية السابق ذكرها يتضاءل هذا التفوق أو يتلاشى. يتضح مما سبق أن ايران تتفوق عددياً في البحرية على أي بلد عربي خليجي على حدة، وأنها تكاد تتعادل معها مجتمعة، إلا أن الأوضاع الاستراتيجية لبلدان الخليج العربية تقلل كثيراً من نتائج قوتها البحرية في مواجهة ايران. أما من حيث النوعية فمن الواضح أن الأسطول الايراني يتميز عنه في بلدان الخليج العربية بتكامل تنظيمه، وبنوعيته عدا السعودية حيث حصلت على سفن بحرية متقدمة أخيراً. ويشير شراء ايران لست غواصات لم تستلم بعد إلى قدرة ايران على تحقيق السيطرة البحرية لمداخل عمان قبل الدخول إلى مضيق هرمز.

على الرغم من ضعف القوات الجوية الايرانية نسبياً، نتيجة لخسائرها منذ بداية الحرب وعدم قدرتها على الاستعاضة السريعة، فإن عدد مقاتلاتها القاذفة يزيد على ما هو عليه في أي بلد من بلدان الخليج عدا العراق والسعودية، وعلى الرغم من قلة مقاتلاتها الاعتراضية فهي تتفوق عددياً على كل من البحرين وقطر، ويلاحظ هنا أن حاجات ايران للمقاتلات الاعتراضية لمواجهة التهديد ليست كبيرة، كما أن لديها طائرات استطلاع تزيد على ما لدى العراق وعمان، في حين أن كلاً من الكويت والبحرين وقطر وعمان لا يمتلك أياً منها، ولكنها تقل عما لدى السعودية. كما تتميز ايران عن أي بلد من بلدان الخليج عدا السعودية في مجال امداد الطائرات بالوقود في الجو، إذ لديها ما يقرب لضعف ما لدى السعودية، في حين أن بقية بلدان الخليج العربية ليس لديها أي منها. ولا يتفوق على ايران في مجال النقل الجوي إلا كل من العراق والسعودية، بينما تملك ما يزيد قليلاً على ثلث عدد طائرات النقل في كل من عمان والامارات العربية، ويبلغ حوالى عشرة أضعاف ما لدى أي من البحرين وقطر وأقل من ثلاثة أضعاف ما لدى الكويت. كذلك تتميز ايران عن بقية بلدان الخليج ـ ما عدا العراق والسعودية في مجال أعداد طائرات الهليكوبتر، حيث تبلغ حوالى خمسة أضعاف ما لدى البحرين، وأكثر من ضعف ما لدى كل من قطر وعمان وأقل قليلاً مما لدى الكويت، وحوالى مرة ونصف المرة ما لدى الامارات العربية، بينما تقل قليلاً عما لدى السعودية وتبلغ حوالى نصف ما لدى العراق. كما أن ايران تتفوق عددياً على بلدان الخليج في مجال أعداد طائرات التدريب عدا العراق والسعودية.

يتضح مما سبق أن القوة الجوية الايرانية، رغم الظروف الطارئة التي تمر بها، تتفوق عددياً ونوعياً على الكثير من بلدان الخليج، في حين أنها في حال زوال هذه الظروف يمكن أن تتفوق تفوقاً مطلقاً، كمياً ونوعياً، على أي بلد من بلدان الخليج منفصلة، بل أحياناً في حالة تجمعها كلها[19].

ورغم ما يبدو من أخطاء القيادة العسكرية الإيرانية في إدارة الصراع المسلح في الخليج، ومن ضعف في تدريب بعض عناصر الحرس الثوري وبخاصة البرية منها، فإن هذه القيادة استطاعت أن تشكل تهديداً قوياً لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وأن تهدد الملاحة في مضيق هرمز، الأمر الذي يقلل من أهمية عناصر الضعف المذكورة مقابلة بقدرات القيادات التي تواجهها.

٥ ـ قدرة الأقطار العربية منفردة على مواجهة التهديد الناشىء عن تركيا

انخفض التهديد التركي للبلدان العربية المواجهة لها بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة تركيا فيها. غير أن ذلك لم يمنعها من ضم لواء الاسكندرون إليها، كما أن بؤر التوتر في

(١٩) يمكن الرجوع إلى الامكانات العسكرية الايرانية عام ١٩٨٠، في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦** (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

العلاقات بين تركيا والبلدان العربية ما زالت كامنة، بحيث يمكن أن تندلع مرة أخرى عند توافر ظروف أخرى. وإذا كانت هذه البؤر تتركز في النزاع حول لواء اسكندرون، وتسلل العناصر المعارضة والمتمردة على الحكم في تركيا من كلا البلدين واحتمال بناء تركيا منشآت مائية على نهري دجلة والفرات وأطماع تركيا في نفط العراق، فإن أشد التهديدات التركية تنشأ عن الاستقطاب العالمي، حيث إنها عضو في حلف شمالي الأطلسي وفيها العديد من القواعد العسكرية الأمريكية المنحازة إلى اسرائيل، الأمر الذي قد يدفع سوريا إلى طلب العون العسكري السوفياتي ويزيد من احتمالات الصراع بين البلدين. إلا أن التهديد التركي في المستقبل يبدو ضعيفاً نتيجة للاهتمام التركي بالتهديدات الأخرى التي تواجهها عبر الشمال من الاتحاد السوفياتي، وعبر الغرب والجنوب من اتجاه بلغاريا واليونان اضافة إلى الأزمة القبرصية. وعلى الرغم من ذلك، وفي حال قدرة تركيا على تجميد بعض هذه الصراعات أو كلها، فإنها تستطيع أن تهدد البلدان العربية المجاورة لها، وهي العراق وسوريا.

عند مقابلة القوة الشاملة لتركيا بكل من قوتي سوريا والعراق فإننا نلاحظ أن الكتلة الحيوية لتركيا المكونة من السكان والأرض، تتفوق بشكل عام على نظيرتيها في كل من البلدين المذكورين، بل إنها تتفوق في أغلب نواحيها عليهما معاً، إذ بلغ تعداد سكان تركيا أكثر من ثلاثة أضعاف سكان العراق، وأكثر من أربعة أضعاف سكان سوريا، كما أن مساحة تركيا تقترب من ضعفي مساحة العراق وتزيد على أربعة أضعاف مساحة سوريا. بل إن سكان تركيا يبلغون حوالى ضعف مجموع سكان سوريا والعراق معاً، ومساحة تركيا تساوي ١,٢٥ مرة مجموع مساحة البلدين. وعند مقابلة الحجم الافتراضي لثبات حجم السكان نجد أن سكان تركيا يتوقع أن يقلوا قليلاً عن مجموع سكان سوريا والعراق عام ٢٠٢٥، أما في مقابلة نسب التعليم في المجموعة العمرية للمراحل المختلفة نجد أن النسبة في تركيا قريبة منها في كل من سوريا والعراق في مرحلة التعليم الابتدائي، بينما تقل في تركيا عنها فيهما في مراحل التعليم الثانوي والعالي. ورغم هذا الاختلاف فإن زيادة سكان تركيا الواضحة تحقق تفوقاً في النهاية على مجموع البلدين بخاصة أن العمر المتوقع عند المولد في تركيا مساوٍ له تقريباً في سوريا ويزيد قليلاً على ما هو في العراق، كما أن مؤشرات الصحة متقاربة، رغم تقدم نسبي في تركيا في عدد الأطباء والممرضين، بينما تتفوق كل من سوريا والعراق على تركيا في نصيب الفرد من الامداد اليومي من السعرات الحرارية. إلا أن الأراضي التركية تتمتع بعدة مميزات لا تتوافر لدى أي من سوريا والعراق، وأهمها المناعة، حيث توفر طبيعة الأرض الجبلية في هضبة الأناضول دفاعاً طبيعياً لتركيا من اتجاهي الشمال والجنوب، وحماية للسواحل التركية من الغزو البحري، وهو ما لا يتوافر لأي من البلدين العربيين في مواجهتها، كما أن طول السواحل التركية، واشرافها على كل من البحر الأسود وبحر مرمرة والبحر المتوسط، وسيطرتها على مضيقي البوسفور والدردنيل، يعطيها موقعاً استراتيجياً ممتازاً لا يمكن مقابلة أوضاع أي من سوريا والعراق به، بل إن ضيق المنفذ البحري للعراق، وسيطرة ايران على مضيق هرمز يضع هذا البلد في نقيض تام مع المزايا التركية الآنفة الذكر.

وإذا قابلنا اقتصاد تركيا باقتصاد كل من سوريا والعراق نجد أن الناتج المحلي الاجمالي

لتركيا يـزيد عـلى مجموع النـاتج المحـلي الاجمالي لكـل منهما، ويقـترب من ثلاثـة أضعافـه في سوريا، ومن ضعفيه في العراق رغم أن متوسط نصيب الفرد الـتركي من الناتـج المحلي يقـل كثيراً عنه في سوريا أو في العراق. كما أن معدل نمو الناتج المحـلي الاجمالي في تـركيا يفـوقه في سوريا في حين لا تتوافر معلومات دقيقة عنه في العراق[٢٠] (يشير أحد المصادر إلى أن معدل نمو الناتج المحلي في العراقي شكل ١٠ بالمائة عـام ١٩٨٤ و١٤ بالمـائة عـام ١٩٨٥[٢١] وهي نسبة تفوق النسبة في تـركيا. إلا أن المؤشرات مختلفـة ودقة المصـدر مشكوك فيهـا). ونجد النسبـة المئوية للصناعة والصناعة التحويلية من الناتج المحلي في تركيا تفوق كثيراً نظيرتهـا في سوريـا. بينـما تتوافـر مؤشرات عنها في العـراق عن عـام ١٩٦٥ فقط وهي منخفضـة عن مثيـلاتهـا في تركيا، وتزيد القيمة المضافة في الصناعة التحويليـة في تركيـا عام ١٩٨٤ عـلى ٢٦ ضعفاً عـما هي عليه في سوريا في السنة نفسها، بينما لا تتوافر معلومات أيضاً عن العراق.

استثمرت الدبلوماسية الـتركية الأهميـة الجغرا ـ سيـاسية لبلدهـا بحيث ارتبطت تـركيا بحلف شمالي الأطلسي بينما ارتبطت بعلاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفيـاتي، واكتسبت أهمية خاصة بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط (خصوصاً المشرق العربي) فاتخذت موقفاً محايـداً من الحـرب في الخليج، حيث استـطاعت أن تستفيد من البلدين المتحـاربين بمـد خطوط أنـابيب النفط عبر أراضيها إلى البحر المتوسط، كما أن لديها علاقات دبلوماسية وتعاون باسرائيل دون أن تفقد علاقتها بالبلدان العربية، واستطاعت أن تلعب دوراً مهماً في منظمة المؤتمر الاسلامي رغم تـأكيدهـا على العلمانيـة. إلا أن فشلها الأكـبر يكمن في علاقـاتها بجـارتيها الغـربيتين: بلغاريا (من دول حلف وارسو) واليونـان (من دول حلف الأطلسي) وتورطهـما في الصراع في قبرص ودعم الجمهورية التركيـة في شمالي قـبرص. وفي الحصيلة النهائيـة استطاعت تـركيا أن تقيم علاقات دبلوماسية وثيقة بأغلب الأطراف العالمية والاقليمية، بـل استطاعت أن تحصـل على اذن لقواتها بمطاردة المتمردين الأكراد الهاربين من تركيا داخل الأراضي العراقيـة. في حين لم تستطع الحصول على إذن مماثل من ايران. من جهة أخرى استطاع كل من سوريا والعـراق أن يلعب دوراً دبلوماسياً مثيراً بعدائـه لاسرائيل، وإنشـاء علاقـات دبلوماسيـة مع الـولايات المتحدة الأمريكية رغم هذا العـداء وما شنتـه الدول الغـربية من انتقـادات لدعمهـما سياسـة الارهـاب. إلا أن كلا البلدين ـ سـوريا والعـراق ـ تمكن من الاتفاق مـع الولايـات المتحـدة الأمريكية على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينها من خلال سيطرة سوريا (الجزئية) عـلى أغلب أراضي لبنـان، وابتزاز العـراق للولايات المتحـدة الأمريكيـة على أثـر فضيحـة تـزويـد ايـران بالأسلحة، وهي المعروفة بقضية «ايران ـ كونترا»: كما تستثمر سوريا أهمية موقعها على البحـر المتوسط وملاصقتها لتركيا في تدعيم الروابط الدبلوماسية بالاتحاد السوفياتي، ويستثمـر العراق قـربه من حـدود الاتحاد السـوفياتي، والعـداء الإيراني لهـذا الأخير خصـوصاً (خـلال سنوات الحرب مع العراق) للقيام بعلاقات دبلوماسية قوية مع السوفيات. إلا أن القدرة الدبلوماسيـة

(٢٠) البنك الدولي، المصدر نفسه، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٢١) IISS, *The Military Balance, 1986-1987,* p. 97.

السورية تتصف بالسلبية في المحيط العربي، أي أنها تبدو كعنصر رفض وضغط في النظام العربي يستطيع أن يمارس الاعتراض على تصرف عربي، في حين لا يستطيع أن يؤثر لاتخاذ موقف ايجابي، بينما العراق استطاع أن يستقطب تأييد بلدان عربية كثيرة، إلا أن هذا الاستقطاب توقف عند حد التأييد الدعائي، والدعم المالي غالباً، دون تحوله إلى الدعم الإيجابي لموقفه. وأخيراً فإن الفشل الأكبر لكل من الدبلوماسيتين السورية والعراقية يكمن في فشلهما في تحقيق الحد الأدنى من التعاون اللازم فيما بينهما. وهكذا، فإن مقابلة القوة الدبلوماسية لأي من البلدين العربيين بالقوة الدبلوماسية لتركيا تظهر تفوُّق القدرة الدبلوماسية التركية رغم ضعفها النسبي.

تشوب الإرادة القومية في كل من تركيا وسوريا والعراق بعض مظاهر الضعف نتيجة لوجود حركات تمرد داخلية ناشئة عن خلل في التجانس القومي، إذ تعاني تركيا حركات تمرد انفصالية وعنفاً سياسياً لدى الأكراد والأرمن والأتراك. إلا أن درجة التجانس القومي في تركيا كبيرة نسبياً حيث يشكل الأتراك حوالى ٨٥ بالمائة من مجموع السكان، بينما يمثل الأكراد حوالى ١٢ بالمائة من السكان. ويمثل المسلمون ٩٨ بالمائة من السكان. يقابل ذلك درجة أقل من التجانس في حالة سوريا. ورغم أن العرب يمثلون أغلبية أعلى من الأغلبية التركية فإن الخريطة الإثنية في سوريا، التي تقسم العرب بين سنة وشيعة ودروز، إضافة إلى الأقليات الأخرى من الأكراد والأرمن والأتراك والشركس والسريان، تضعف من قوة الإرادة القومية في سوريا، وإذا كانت هذه الارادة يمكن أن تكون قوية في صراع سوري ـ اسرائيلي، فإن الوضع قد يختلف في حالة صراع سوري ـ تركي نظراً إلى العلاقات الدينية، والأقليات القومية المتشابكة بين البلدين. وتبدو مشكلة الإرادة القومية في العراق أصعب منها في سوريا، حيث تبرز التمايزات الاثنية بشكل أوضح كما سبق بيانه، ويظهر أثرها بشكل أوضح في حالة الصراع مع دول اسلامية أخرى مثل تركيا.

تبدو القوة العسكرية التركية، عند مقابلتها بالقوة العسكرية لأي من سوريا والعراق، متقاربة كماً ونوعاً، إذ تتفوق تركيا على أي منهما في أحد المجالات، في حين يتفوق أي منهما عليها في مجال آخر، وفي النهاية فإن القوة العسكرية التركية، باعتبارها جزءاً من النظام الدفاعي لحلف شمالي الأطلسي، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، تكتسب ميزة في القدرة العسكرية على أي من البلدين العربيين المواجهين منفردين، بخاصة أنه لا يتصور حدوث تهديد تركي للبلد العربي المواجه دون التشاور والإتفاق مع حلف الأطلسي. أو الولايات المتحدة الأمريكية منفردة، كما أن احتمالات التنسيق بين تركيا واسرائيل واردة رغم ضعفها.

تزيد القوة البشرية في القوات المسلحة التركية على ما هي عليه في سوريا بينما تقل عما هي في العراق، ويرجع السبب الرئيسي إلى قلتها عن العراق وفق المؤشرات المعاصرة إلى أن العراق في حالة استنفار كامل بخاصة في مرحلة الحرب العراقية ـ الايرانية ويظهر ذلك واضحاً عند مقابلة القوات الاحتياطية، حيث يبلغ الاحتياطي في تركيا ٩٥١ ألف جندي

مقابل ٢٧٢,٥ ألفاً في سوريا، بينما ليس هناك احتياطي في العراق[٢٢]. وإذا أضفنا احتياطي القوات التركية إلى قواتها العاملة نجد أنها تزيد على مثيلتها سواء في سوريا أو في العراق، بل إن مجموع القوات العاملة والاحتياطية التركية يزيد على مجموع القوات العاملة والاحتياطية لسوريا والعراق معاً، ويتفوق كل من سوريا والعراق منفردين على تركيا في عدد دبابات القتال الرئيسية، وتكاد تتقارب نوعيات الدبابات في خواصها لدى كل جانب، الأمر الذي يعطي تفوقاً لكل من سوريا والعراق على تركيا في هذا المجال، ويزيد عدد مركبات القتال المدرعة قليلاً في كل من العراق وسوريا على ما هو عليه في تركيا. كما يزيد عدد قطع المدفعية في أي من سوريا والعراق على ما هو في تركيا. إلا أن المدفعية ذاتية الحركة في تركيا تزيد على ما هي في أي من سوريا والعراق، كما يتفوق كل من سوريا والعراق على حدة على تركيا في عدد الصواريخ سطح ـ سطح. إلا أن الجيش التركي يتميز بوفرة طيران الجيش الذي يشمل حوالى ١٦٣ طائرة مختلفة الطراز، وحوالى ٢٧٣ هليكوبتر، في حين أن طيران الجيش في العراق لا يشمل إلا حوالى ١٥٠ طائرة هليكوبتر مسلحة، و١٠ طائرات هليكوبتر نقل ثقيل و١٣٠ هليكوبتر نقل متوسط، ولا يقابله شيء في الجيش السوري، حيث لا تخصص طائرات أو هليكوبترات للجيش، وهي تقتصر على القوات الجوية.

تتميز القوات البحرية التركية عن مثيلتها في العراق وسوريا في كل من عدد الأفراد، أو عدد القواعد البحرية المتوافرة، أو في تكاملها التنظيمي. فالقوة البحرية التركية يزيد عدد أفرادها على ثلاثة عشر ضعفاً لمثيلتها السورية، وعلى حوالى ١١ ضعفاً للبحرية العراقية. ويبلغ عدد القواعد البحرية التركية ضعف ما هو في سوريا، وثلاثة أضعاف ما هو في العراق، وتتميز القوة البحرية التركية بتكاملها، إذ تشتمل على الغواصات وسفن السطح، وطيران البحرية، ومشاة البحرية (المارينز)، في حين أن البحرية السورية تشتمل على الغواصات وطيران البحرية. وإذا قابلنا بين أعداد عناصر القوة البحرية لهذه البلدان نجد أن القوات التركية تزيد من حيث عدد غواصاتها على خمسة أضعاف ما هو في سوريا، وتتميز بمدمراتها (١٣) التي ليس لها مقابل في سوريا أو العراق، كما أن فرقاطاتها تساوي مجموع الفرقاطات السورية والعراقية، إلا أن إحدى الفرقاطات العراقية مخصصة للتدريب، وإذا كانت القوة البحرية التركية متفوقة بشكل واضح في سفن السطح الكبيرة، فإن القوات البحرية للعراق وسوريا تتميز بزوارقها السريعة ذات قوة النيران الكبيرة. ويبدو أن العراق في المقدمة حيث لديه ستة منها مسلحة بصواريخ دفاع جوي رباعية وتحمل على سطحها ٢٨ صاروخ سطح ـ سطح و٢ هليكوبتر، ويليها سوريا حيث لديها زورقان مسلحان بصواريخ دفاع جوي ثلاثية مزدوجة، وبصواريخ سطح ـ سطح. كما تتفوق البحرية التركية في عدد زوارق الصواريخ على نظيرتها السورية بما يساوي ١,٢ مرة، بينما تتفوق البحرية التركية على العراقية بمقدار ١,٧ مرة. إلا أن البحرية التركية تتفوق على كل من سوريا والعراق في عدد زوارق المرور، إذ تبلغ أربعة أضعاف ما في سوريا، وحوالى ١,٤ ضعف ما في العراق.

---

(٢٢) الاحتياطي العراقي هو الجيش الشعبي، وكان معبأً خلال الحرب.

ويلاحظ أن تركيا تتفوق بشكل خاص في زوارق المرور الساحلية التي لا تمتلكها سوريا ولا العراق، في حين تتعادل زوارق المرور الداخلية العراقية بمثيلتها التركية، وتقل السورية عن التركية إلى أقل من النصف. وتتميز البحرية التركية عن مثيلاتها السورية والعراقية في مجال بث ومكافحة الألغام، إذ تتميز تركيا بأن لديها سفناً خاصة ببث الألغام وصائدات ألغام ليس لها ما يقابلها في البحرية السورية، وتتميز سوريا عن تركيا بوجود كاسحة خارجية، وتتفوق تركيا بعدد كاسحاتها الساحلية التي تعادل ٢٢ ضعفاً مما لدى سوريا و١١ ضعفاً مما لدى العراق. في حين أن الكاسحات الداخلية التركية تعادل حوالى ضعفي العراقية وخمسة أضعاف السورية منها. وهكذا فإنه في مجال حرب الألغام البحرية نجد البحرية التركية تفوق كلًّا من سوريا والعراق في مجال بث ومكافحة الألغام، إلّا أن الأسطول التركي لا بد له من أن يوجه اهتمامه الأكبر نحو البحر الأسود لمواجهة الأسطول السوفياتي هناك.

أما في مجال النقل والابرار البحري فيظهر تفوق القوات البحرية التركية بشكل واضح، حيث تتوافر لتركيا سبع سفن إبرار دبابات يقابلها ثلاث سفن ابرار دبابات عراقية، وثلاث سفن ابرار عام لكل من سوريا والعراق، ويتوفر لدى تركيا أربعون زورق ابرار دبابات لا يقابلها شيء في أي من سوريا والعراق، كما أن لدى تركيا عشرين زورق ابرار متوسط، وثلاثة عشر زورق ابرار للخدمة العامة لا يقابلها شيء في أي من سوريا أو العراق. ويظهر من خلال ما سبق أن تركيا تتفوق في هذا المجال ليس فقط على كل من سوريا والعراق على حدة، بل عليهما معاً. ويظهر هذا أيضاً في مجال السفن المساعدة التي ليس لدى سوريا أي منها، ولدى العراق سفينة معاونة واحدة، بينما يزيد عدد سفن المساعدة التركية على ١٧ سفينة مختلفة الاستخدام.

مما سبق تبدو القوة البحرية التركية متفوقة تفوقاً واضحاً على القوة البحرية السورية التي يمكن أن تواجهها مباشرة، وعلى القوة البحرية العراقية التي لا يمكن أن تواجهها بالكامل لبعدها عنها، ولضيق المنفذ البحري العراقي، وهي لا بد من أن تتعاون مع سوريا، أو مع بلد عربي آخر مطل على البحر المتوسط ليواجهها، وهي رغم ذلك تتفوق على مجموع البلدين وبخاصة عند العمل بعيداً عن الساحل، أي أن القوات البحرية التركية لديها تفوق يمكنها من التعرض للمصالح البحرية لهذين البلدين، بينما القوات البحرية لكل من سوريا والعراق تستطيع أن تنظم دفاعاً فعالاً عن سواحلها، تاركة مصالحها في عرض البحر مهددة من تركيا. إلا أن تركيا مضطرة إلى توزيع قواتها الرئيسية بين البحرين الأسود والمتوسط مع التركيز على البحر الأسود مما يقلل بدرجة كبيرة من قيمة هذا التفوق.

وإذا قابلنا القوة الجوية التركية بالقوات الجوية في كل من سوريا والعراق، نلاحظ أن القوة البشرية للقوة الجوية التركية أقل مما هي في سوريا وأكثر مما هي في العراق رغم أن عدد طائرات القتال متقاربة بين البلدان الثلاثة حيث تبلغ طائرات القتال العراقية ١,٢ مرة نظيرتها التركية، وتبلغ السورية أقل من ١,١ مرة نظيرتها التركية. ورغم التفوق العددي لطائرات القتال لكل من سوريا والعراق بالنسبة إلى تركيا فإن نسبة طائرات القتال الحديثة في

تركيا أكثر منها في كل منهما حيث ما زالت طائرات القتال السورية بها حوالى ٨,٥ بالمائة منها من طائرات ميغ ١٧ التي تقل سرعتها عن سرعة الصوت، وتحتوي طائرات القتال العراقية على ٨ بالمائة منها من طائرات معادلة ميغ ١٩ التي وإن زادت سرعتها على سرعة الصوت فهي أقل قدرة، كما أن طائرات الميغ ٢١ تمثل حوالى ٣٨ بالمائة من طائرات القتال السورية، و٣٠ بالمائة من طائرات القتال العراقية وهي طائرات أقدم في طرازها من أغلب الطائرات التركية، في حين أن هناك حوالى ٤٠ طائرة ميغ ٢٥ في سوريا، و٣٠ منها في العراق أحدث من أي طائرة تركية، وإذا كانت تركيا قد تعاقدت على طائرات من طراز ف ـ ١٦ الحديثة فقد وصلت إلى كل من سوريا والعراق طائرات من طراز ميغ ـ ٢٩ بواقع ١٥ طائرة لسوريا و٢٥ طائرة للعراق. إلا أن طائرات القتال التركية تتميز بزيادة عدد طائرات الهجوم الأرضي (المقاتلات القاذفة) بشكل واضح عنها في أي من سوريا والعراق، بينما تتميز قوات سوريا والعراق بزيادة عدد الطائرات المقاتلة الاعتراضية، عن مثيلتها في تركيا كما تتميز العراق بقاذفاتها. وبمقابلة عدد الطائرات المقاتلة الاعتراضية في أي من سوريا والعراق بطائرات الهجوم الأرضي التركية نجد أن طائرات الهجوم الأرضي التركية تقل عددياً عن الطائرات المقاتلة الاعتراضية لكل بلد على حدة فهي تساوي ٠,٩٧ ما لدى سوريا و٠,٩٨ ما لدى العراق، أي أنه في حال تهديد تركيا لأي بلد منهما فهي لا تستطيع أن تحقق تفوقاً على الطائرات التي تعترضها من هذا البلد. كما أنها تقل عن مجموع البلدين. وفي مجال طائرات الاستطلاع تتفوق القوات الجوية التركية عددياً على طائرات الاستطلاع في سوريا بنسبة ٤,٥ أضعاف وعلى العراق بنسبة ٤,٥ أضعاف وبنسبة ٢,٥ ضعف على مجموع طائرات الاستطلاع في سوريا والعراق، بينما تتميز طائرات الاستطلاع في سوريا والعراق بأنها أكثر حداثة منها في تركيا. كما أن قدرات النقل الجوي التركية تزيد على ما هي في سوريا، وتقل عما هي في العراق.

أخيراً فإن الصناعة العسكرية التركية أكثر تقدماً عما هي في حالة أي من بلدان الجوار العربية، إذ تنتج مصانع تركية مختلفة في أنحاء تركيا كل أنواع أسلحة المشاة الخفيفة من رشاشات وهواوين وقنابل يدوية وألغام وأنواع مختلفة من الذخيرة، ولديها مصانع للالكترونيات لإنتاج جميع أنماط معدات الاتصالات للمشاة أو المدفعية وأجهزة برامج هياكل الأمن المسيطر عليها بالحواسب الالكترونية، وأجهزة الهاتف واللاسلكي من الطراز الخلوي، وللاتصالات الرقمية المخفية والصوتية الآمنة، كما تبني في أحواض بناء السفن غواصات وفرقاطات وزوارق مرور حديثة. ويشمل برنامج الصناعة ـ إضافة إلى ما سبق أن أنتجته بتراخيص من دول مختلفة من الصواريخ المضادة للدبابات والفرقاطات والغواصات وطائرات النقل ـ انتاج رادارات من جميع الأنواع الأرضية والبحرية والمحمولة جواً، ونظم الاجراءات الالكترونية المضادة، ونظم القيادة والسيطرة والاتصالات، ونظم الترددات العالية ذات الحيز الجانبي المفرد، والمركبات التكتيكية ذات العجلات، وتحديث المدفعية، ونظم الدفاع الجوي على الارتفاعات المنخفضة والمتوسطة، ونظم إدارة النيران للمدفعية المضادة للطائرات،

والسفن البحرية وصواريخ الدفاع الجوي، ووسائل النقل العسكري للحمولات المتوسطة، وينتظر البدء فيها خلال السنوات العشر المقبلة[٢٣].

يتضح مما سبق أن القوة العسكرية التركية ـ رغم ما فيها من نقاط ضعف ـ تضاهي في أغلب عناصرها كل بلد عربي مجاور لها في محصلة الكم والنوع، وأنها في بعض المجالات، بخاصة في المجال البحري تتفوق على كلا البلدين العربيين المجاورين، وأن احتمالات تطور القوة العسكرية التركية كماً ونوعاً أكبر مما هي في كل من سوريا والعراق.

وقبل أن نترك القدرات العربية المنفصلة في مواجهة التهديد التركي ـ في حال حدوثه ـ لا بد من أن نتذكر أن كلاً من سوريا والعراق ـ وهما البلدان العربيان المجاوران لتركيا ـ يقفان في طليعة القوى العسكرية العربية الحالية. وبالتالي فإن التفوق التركي على كل منهما على حدة يعني في الوقت نفسه تفوقاً على أي قوة عسكرية عربية منفصلة في الوقت الحالي، وفي المستقبل القريب، ويغنينا هذا عن أي مقابلة للقوة التركية بأي قوة عربية أخرى منفصلة.

٦ ـ قدرة الأقطار العربية منفردة على مواجهة التهديد الناشىء عن اثيوبيا

يختلف التهديد الأثيوبي للوطن العربي عنه في حالة تركيا، حيث تشوب العلاقات العربية الأثيوبية توترات فعلية تصل إلى حد الصراع المسلح المحدود على فترات متقاربة. ويعتبر أهم مصادر هذه التوترات هو تدعيم أثيوبيا لحركة تحرير شعب السودان ضد الحكومة السودانية، وكذلك حوادث الحدود بين أثيوبيا والصومال. كما تساعد على ذلك صعوبة السيطرة على مناطق الحدود السودانية الأثيوبية، حيث يعبرها أفراد منظمات تحرير أريتريا[٢٤]. وهكذا، فإن التهديد الأثيوبي لكل من السودان والصومال هو أمر واقع، وليس مجرد احتمال. إلا أن هذا التهديد محدود في واقعه الحالي، واحتمالات تطوره محدودة. وأخيراً فإن بلدان المواجهة العربية لأثيوبيا هي السودان والصومال وجيبوتي، ولذا فإن تحديد قدرة البلدان العربية على مواجهة التهديد الناشىء من أثيوبيا ستتركز على قدرة هذه البلدان منفصلة أو مجتمعة على مواجهة هذا التهديد.

عن مقابلة القوة الشاملة لأثيوبيا بالقوة الشاملة لكل من السودان والصومال وجيبوتي بدءاً بمقابلة الكتلة الحيوية من السكان والأرض، نلحظ بوضوح أن أثيوبيا تتفوق في عدد سكانها على أي من هذه الأقطار حيث يبلغ هذا العدد حوالى ١,٥ مرة ما هو عليه في السودان أقرب البلدان العربية المواجهة لها في هذا المجال، بينما يبلغ حوالى ثمانية أضعاف

(٢٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ و١٧١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٧٣ و١٧٥ ـ ١٧٦، وعبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٨٩ ـ ٩٥.

سكان الصومال، ويبلغ حوالى تسعين ضعفاً لسكان جيبوتي. أما من حيث المساحة فتبلغ مساحة السودان حوالى ضعف مساحة اثيوبيا، بينما مساحة أثيوبيا أقل قليلاً من ضعف مساحة الصومال، وحوالى ٥٦ ضعفاً من مساحة جيبوتي، إلا أن أرض أثيوبيا تتمتع بمزايا استراتيجية توفر لها ميزة لا تتوافر لدى أي من جيرانها من الأقطار العربية حيث تتميز هضبة أثيوبيا بالمناعة النسبية نتيجة وعورة الأرض، وبأن فيها أهم موارد المياه بالنسبة إلى السودان ومصر، كما أنها تطل على البحر الأحمر من خلال ساحل طويل يزيد على ما هو عليه السودان، وبسيطرتها على كثير من الجزر داخل هذا البحر، وبقربها الشديد من مضيق باب المندب. وتشاركها كل من جيبوتي والصومال في قربهما من هذا المضيق، في حين أن الصومال يطل على خليج عدن، وعلى المحيط الهندي، الأمر الذي يوفر له ميزات استراتيجية أخرى، لكن الأهمية الجغرا ـ استراتيجية لأثيوبيا تفوق مثيلاتها لأي من البلدان العربية المجاورة.

وبمقابلة نسبة التعليم في المجموعة العمرية للمراحل المختلفة نجد أن المؤشرات الأثيوبية تزيد قليلاً على ما في الصومال بينما تقل بشكل واضح عما في السودان. وبمقابلة مؤشرات الصحة والتعليم بالنسبة إلى السكان نجد أن العمر المتوقع عند الولادة في السودان أعلى منه في الصومال وكلاهما أعلى مما هو في أثيوبيا، وأن نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الصومال أكثر منه في السودان وكلاهما أكثر منه مما هو في أثيوبيا، وأن عدد الأطباء إلى السكان أعلى في السودان منه في الصومال وكلاهما أعلى بكثير عما هو في أثيوبيا. وينطبق المقياس نفسه تقريباً بالنسبة إلى عدد الممرضين إلى عدد السكان، وبالنسبة إلى التعليم نجد أن كلاً من السودان والصومال يتفوق على أثيوبيا في النسبة المئوية للمقيدين في مراحل التعليم الثانوي والعالي في المرحلة العمرية عنه في أثيوبيا، بينما تزيد النسبة المئوية للمقيدين بمرحلة التعليم الابتدائي من المجموعة العمرية في السودان عنه في أثيوبيا، وتزيد في أثيوبيا عنها في الصومال[٢٥]. وهكذا تشير المؤشرات السكانية إلى أن هناك تفوقاً عاماً نوعياً محدوداً للبلدان العربية المجاورة لأثيوبيا، في حين أن التفوق العددي لأثيوبيا على جاراتها العربية تفوق مطلق.

قد تكون القوة الاقتصادية الأثيوبية من أضعف مصادر القوة الشاملة، إذ تعتبر من أقل الدول التي تتوافر عنها معلومات اقتصادية مستوى من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، والتي يزيد سكانها على مليون نسمة، ويقل الناتج المحلي الإجمالي لها قليلاً عن ضعف الناتج المحلي الاجمالي للصومال، بينما يبلغ الناتج المحلي الاجمالي لها حوالى ٠,٦ من الناتج المحلي للسودان. وهنا يجدر الذكر مسبقاً أن أثيوبيا والبلدان العربية المجاورة لها تعتبر من دول اقتصاد الدخل المنخفض. وهكذا، فإن التفاوت بينها ليس ذا تأثير كبير في مجال القوة الشاملة. وإن المعدل السنوي للتضخم في أثيوبيا أفضل بكثير منه في كل من السودان والصومال، إذ يبلغ ٣,٤ بالمائة، في حين يبلغ في السودان حوالى ٣٢,٦ بالمائة، والصومال

(٢٥) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨.

٤٥,٤ بالمائة، في حين أن معدل نمو الناتج المحلي فيها يبلغ ٠,٨ بالمائة، مقابل ٤,٩ بالمائة في الصومال و٠,٣ بالمائة في السودان. ويشير أغلب المؤشرات الاقتصادية من حيث نمو الزراعة والصناعة إلى أن أثيوبيا تفوق جاراتها من البلدان العربية في معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يضعها في موقف أفضل مما هي الحال في أي من السودان أو الصومال في القريب العاجل.

تحقق الدبلوماسية الاثيوبية مركزاً متميزاً نتيجة لاستضافتها مقر منظمة الوحدة الافريقية، الأمر الذي يحقق لها فرصة على التحرك الدبلوماسي داخل افريقيا لا تتوافر لدى البلدان العربية المجاورة لها، كما أنها بعلاقاتها القوية مع الاتحاد السوفياتي تمكنت من بناء علاقات جيدة مع دول المعسكر الاشتراكي، وبخاصة مع كوبا والمجر، كما أنها تمكنت من اقامة علاقات قوية مع كل من ليبيا واليمن الديمقراطية من خلال معاهدة الصداقة الثلاثية عام ١٩٨١، بل إنها حصلت على النصيب الأكبر من المساعدات الغربية للدول الافريقية التي تعرضت للمجاعة، رغم أن هناك دولاً افريقية أخرى تأثرت بالمجاعة بدرجة لا تقل عن تأثر اثيوبيا بها، واستطاعت أن تعقد اتفاقاً دفاعياً مع ليبيا رغم اختلاف النظم السياسية للبلدين، كما أنها ترتبط بعلاقات دبلوماسية واقتصادية مع اسرائيل. من جهة أخرى نجد العلاقات الدبلوماسية للبلدان العربية المواجهة لأثيوبيا، رغم ارتباطها بكل الدول الافريقية من خلال منظمة الوحدة الافريقية، وبباقي البلدان العربية من خلال جامعة الدول العربية، وبالدول الاسلامية من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي ـ انها لا تحقق القدرة الدبلوماسية الأثيوبية نفسها، كما أن علاقة الصومال بالولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقة جيبوتي بفرنسا لا تحققان لهما المزايا نفسها التي حصلت عليها أثيوبيا نتيجة لعلاقتها مع الاتحاد السوفياتي، ولم يحصل أي منهما على قدر من المساعدات الغذائية الغربية يتناسب مع ما حصلت عليه أثيوبيا.

ربما كانت أضعف مكونات القوة الشاملة الأثيوبية ـ في الوقت الراهن على الأقل ـ هو ما يختص بالإرادة القومية، الأمر الذي نتج من التكوين الديمغرافي لأثيوبيا، وقيام الثورة، وسعي السلطة الجديدة إلى تكوين دولة اثيوبية اشتراكية ماركسية لينينية «تواجه صراعات مع كنيسة مسيحية والاسلام الرجعي» في شعب لا يتقبل الايديولوجية ويتمسك بعقيدته وهو زراعي بطبيعته، الأمر الذي أدى إلى تصاعد النزعات الطائفية والقومية وانعكس في كثرة الجبهات المعارضة القائمة على أسس قومية مثل أريتريا، واورومو، وتيغري وغرب الصومال[٢٦]. إلا أننا نجد في المقابل أن السودان هو الآخر يواجه حركة تمرد جيش تحرير شعب السودان، كما وينقصه التجانس القومي كما ظهر في الفصل الخاص بذلك. ومن جهة أخرى فإن الصومال هي الأخرى تواجه بعض حركات التمرد (جبهة انقاذ الصومال) بدرجة أقل تستند إلى مساعدة أثيوبيا. أما جيبوتي فإنها تنقسم داخلياً إلى عفر وعيسى، الأمر الذي يضعف من الإرادة القومية داخلها.

---

(٢٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

قبل مقابلة القوة العسكرية الأثيوبية بالقوات العسكرية للبلدان العربية المواجهة يجدر بنا أن نتذكر أن أثيوبيا إحدى الدول الخمس الأولى في افريقيا من حيث قدرتها العسكرية، إذ يمكن القول إن لديها قدرة عسكرية تقليدية شاملة مقابلة بالدول غير الافريقية، وهي من الدول الافريقية القليلة التي توجد فيها تشكيلات مدرعة رئيسية وهي الثانية بعد دولة جنوب افريقيا في افريقيا جنوب الصحراء، وهي لديها القوات الجوية الوحيدة جنوب الصحراء التي لديها طائرات قتال يمكن مقابلتها بتلك التي في الخدمة بالقوات الجوية للدول الصناعية، والقوات البحرية الوحيدة للمياه الزرقاء. وهكذا فإن المقابلة لا تكون لإثبات تفوق أثيوبيا عسكرياً على البلدان العربية المجاورة لها منفردة أو مجتمعة، وإنما لبيان مدى هذا التفوق. إذ يقارب حجم الإنفاق الدفاعي الأثيوبي ما هو في السودان والصومال، ويفوق ١٣ مرة ما هو في جيبوتي. أما أعداد القوات المسلحة فهي في أثيوبيا حوالى ٥,٤٧ أضعاف ما هي عليه في السودان، وحوالى ٤,٨ أضعاف ما هي عليه في الصومال، و٧٥ ضعفاً ما هي عليه في جيبوتي. ويبلغ عدد الدبابات الأثيوبية أكثر من ضعف ما هو في الصومال، ومن أربعة أضعاف ما هو في السودان، بينما ليس لدى جيبوتي دبابات قتال رئيسية، وتصل العربات المدرعة الأثيوبية إلى حوالى ١,٦ مرة ما هي في الصومال، وأكثر من ثلاثة أضعاف ما في السودان و١٧ ضعفاً ما في جيبوتي، وتتميز العربات المدرعة الأثيوبية بأن فيها بعض الأنواع المتطورة التي ليست متوافرة لدى أي بلد مجاور وتتميز عنها بعدد كبير من المدفعية بعيدة المدى من عيارات ١٣٠ ملم، و١٥٢ ملم، كما تتميز أثيوبيا في مجال الدفاع الجوي بزيادة المدافع ذاتية الحركة ٥٧ ملم الثنائية عما هي عليه في الصومال، حيث لا توجد مثيلتها في السودان أو في جيبوتي، وينطبق ذلك أيضاً على صواريخ الدفاع الجوي على الارتفاعات المتوسطة والمنخفضة.

أما القوات البحرية الأثيوبية فتتميز عن القوات البحرية لبلدان المواجهة العربية بوجود فرقاطتين للعمل في عرض البحر حيث لا يوجد مثلها في أي من الصومال أو السودان أو جيبوتي، كما أن زوارق الصواريخ الأثيوبية تبلغ أربعة أضعاف ما لدى الصومال، وليس لدى أي من السودان وجيبوتي شيء منها، وتزيد زوارق المرور الأثيوبية قليلاً على الصومالية والسودانية وثلاثة أضعاف على ما لدى جيبوتي. كما تنفرد أثيوبيا بوجود سفينة ابرار بينما لا توجد لدى باقي البلدان العربية المجاورة سوى زوارق ابرار. كما أن البحرية الأثيوبية لديها قدر أكبر من التكامل بوجود سفينة معاونة وسفينة تدريب لا يقابلها نظير في البلدان العربية المجاورة.

وتبدو القوات الجوية الأثيوبية متفوقة نوعاً في قوتها البشرية بنسبة ١,٣ إلى السودان، و١,٦ إلى الصومال وأكثر من ٤٠ إلى جيبوتي، غير أن الفرق يبدو أكثر وضوحاً في عدد طائرات القتال، حيث تزيد على ضعفه في الصومال، وعن حوالى ثلاثة أمثاله في السودان وحوالى ١,٥ مثل لمجموع البلدان الثلاثة، إلا أن الفارق يبدو أكثر وضوحاً بالمقابلة النوعية حيث لدى أثيوبيا ٤ طائرات ميغ - ٢٣، و٧٨ طائرة ميغ - ٢١ لا يقابلها على الجانب العربي

من الجيل نفسه غير ٨ طائرات ميغ ـ ٢١ في الصومال و٢ ميغ ـ ٢٣ في السودان. إلا أن امكانات النقل الجوي الصومالية والسودانية تفوق امكانات النقل الجوي الأثيوبية. وتنفرد أثيوبيا بطائرات الهليكوبتر المسلحة (حوالى ٢٢ هليكوبتر مسلح) بين هذه البلدان. ولعل قدرة أثيوبيا على ممارسة الضغط العسكري على كل من السودان والصومال ليست إلا إنعكاساً لضعف الدولتين العربيتين بالنسبة إلى أثيوبيا.

٧ ـ تهديد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي

لا يمكن للباحث أن يقابل بين البلدان العربية منفردة وبين أي من القطبين العالميين من الناحية العسكرية، إذ إن هذه المقابلة تبدو غير طبيعية في هذه المجالات. فالقوة الشاملة لكل من القطبين العالميين واضحة للعيان، وهي تعطيهما تفوقاً حاسماً على أي دولة أخرى في العالم منفردة، بما فيها البلدان العربية. وإذا كان بلد عربي ما قد واجه تهديداً عسكرياً من إحدى هاتين الدولتين واستطاع أن يصمد في مواجهتها فإن ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى أن التوازن العالمي لا يسمح لإحداهما باستخدام كل قوتها الشاملة ضد بلد صغير عموماً، والبلدان العربية بصفة خاصة، لما تتمتع به من موقع مهم سياسياً وعسكرياً، كما أنه لم يحدث أن وجهت إحداهما جهدها الرئيسي ضد بلد منها. ولا شك في أن قدرة أي بلد عربي على مقاومة التهديد الناشىء من إحدى الدولتين العظميين محدودة للغاية، ومرتبطة بالعلاقة بينه وبين البلدان العربية، وبينه وبين القوة العظمى الأخرى، وتأييد باقي دول العالم له.

٨ ـ قدرة الأقطار العربية منفردة على مواجهة مصادر التهديد الأخرى

سبق أن خلصت الدراسة إلى أن مصادر التهديد الأخرى مرتبطة أساساً بحلف شمالي الأطلسي عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، لذا فإن تهديدها يقع ضمن التهديد الأمريكي للأمن القومي العربي عموماً، وينطبق عليها ما سبق ذكره عند مناقشة تهديد كل من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، إلا أن الدراسة سبق أن خلصت أيضاً إلى أن فرنسا تمثل وضعاً خاصاً بين هذه الدول بما تتمتع به من نفوذ ووجود عسكري في دول الجوار الجغرافي الافريقية وبخاصة علاقاتها بتشاد والسنغال، ولا ترى الدراسة أن هناك ما يبرر مقابلة القوى الشاملة لأي من تشاد أو السنغال أو زائير أو جمهورية افريقيا الوسطى، إذ إنها وحدها أضعف كثيراً من أي بلد عربي منفرداً، في حين أنها بمعاونة فرنسا يكون المجال هو مقابلة القوة الفرنسية الشاملة بهذا البلد، وهو ما لا يستوجب اجراء المقابلة سواء في الوقت الحاضر، أو في المستقبل المنظور.

الخلاصة

يمكن الخروج مما سبق بالتبرير العلمي للأوضاع الأمنية في أغلب البلدان العربية التي تتعرض لتهديدات خارجية من كل اتجاه، بعد تقطع صلات التعاون بين البلدان العربية

الحالية بعد حرب عام ١٩٧٣. كما أنه يمكن تصور نتائج أي تهديد محتمل في المستقبل في حالة استمرار الأوضاع السائدة التي تتميز بالافتقار إلى الحد الأدنى من التعاون بين هذه البلدان، بل إن الدراسة قد اقتصرت على احتمال أن الدولة القطرية العربية الحالية يمكن أن تواجه تهديداً من اتجاه واحد، في حين أنه من المحتمل أن تتعرض الدولة العربية الواحدة لأكثر من تهديد منْ أكثر من مصدر ومن غير اتجاه، إذ يمكن على سبيل المثال أن يتعرض العراق لتهديد من ايران وتركيا في وقت واحد، وأن تتعرض سوريا لتهديد من تركيا واسرائيل في وقت واحد وغالباً ما يصاحبها تهديد أمريكي، ويمكن أن تتعرض مصر لتهديد اسرائيلي أمريكي اثيوبي في وقت واحد، وأن تتعرض ليبيا لتهديد أمريكي، فرنسي، تشادي في وقت واحد وينطبق الوضع نفسه على الجزائر، بينما يتعرض المغرب لتهديد اسباني (أطلسي) سنغالي، وأن يتعرض السودان لتهديد أثيوبي وفرنسي من اتجاه زائير وافريقيا الوسطى وتشاد في وقت واحد، ويتعرض الصومال لتهديد اثيوبي وكيني في وقت واحد. وهنا تتضاءل قدرة البلدان العربية الحالية على مواجهة التهديدات ومصادرها بدرجة كبيرة. وهكذا يمكن القول إنه ليس هناك بلد عربي واحد قادر على مواجهة التهديدات المحتملة بالاعتماد على امكاناته بمفردها، إلا أنه قد تبرز في هذا السياق بلدان لم تذكر بعد نظراً إلى عدم وجود اتصال بري بينها وبين مصادر التهديد المختلفة، مثل تونس واليمن العربية واليمن الديمقراطية. وهنا لا بد أن نذكر أولاً أن التهديد الإسرائيلي المتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لم يقتصر على بلدان المواجهة العربية بالنسبة إليه، بل امتد إلى أعماق الوطن العربي، وأن تدمير المفاعل النووي العراقي، وقصف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس بعد ذلك، هو تأكيد على أن التهديد لا يقع على بلدان المواجهة العربية فقط وإنما يمتد إلى العمق أيضاً، كما أن العملية الاسرائيلية في مطار عينتيبا تؤكد أن بلدان القرن الافريقي واليمن ليست بعيدة عن التهديد الاسرائيلي المتحالف مع الولايات المتحدة، وينطبق ذلك أيضاً على التهديد الصادر من دول حلف شمالي الأطلسي وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وأخيراً فإن فشل أحد البلدان العربية المواجهة لتهديد ما في صد هذا التهديد، ينقل كثيراً من البلدان العربية التي لم تكن مواجهة لهذا التهديد إلى بلدان مواجهة، فلو فشل العراق في مواجهة التهديد الإيراني لتحول كل من الأردن وسوريا إلى بلدان مواجهة مع ايران، وكذلك فشل السعودية في مواجهة التهديد الايراني يحول اليمن بشطريها والأردن، ثم الصومال وجيبوتي والسودان ومصر إلى بلدان مواجهة للتهديد نفسه. وفشل سوريا في مواجهة التهديد التركي يحول كل من الأردن ولبنان ومصر إلى بلدان مواجهة مع تركيا. أما فشل الأردن في مواجهة التهديد الاسرائيلي فيحول كلاً من السعودية والعراق إلى بلدي مواجهة معها، وفشل سوريا في مواجهته يحول العراق إلى بلد مواجهة مع اسرائيل، كما أن فشل مصر في مواجهة التهديد الاسرائيلي يحول كلاً من السودان وليبيا إلى بلدي مواجهة معها، وفشل السودان في مواجهة التهديد الأثيوبي يحول مصر وليبيا إلى بلدي مواجهة مع أثيوبيا.

وغني عن البيان أن فشل بلد عربي في مواجهة تهديد ما لا يؤدي إلى تحول بلد عربي

آخـر إلى بلد مواجهـة فقط، وإنما يؤدي في الحقيقـة وفي أغلب الأحيـان إلى أن تـواجـه هـذه البلدان أكثر من تهديد أو تهديدين في وقت واحد، فالفشل العـراقي أمام ايـران يجعل الأردن وسوريا بـين التهديـدين الإيراني والاسرائيـلي، بينها يكـون لدى سـوريا تهـديد ثـالث تركي؛ والفشل الأردني أو السوري في مواجهة اسرائيل يضع العراق بين ثلاثة تهديدات ايراني وتركي واسرائيـلي؛ كما أن الفشـل السوداني في مـواجهة أثيـوبيـا يضـع مصر في مـواجهـة اسرائيليـة واثيـوبية. وهكـذا يتعرض الأمن العـربي لأخطار مضـاعفة نتيجـة لفشـل أحـد الأطـراف في مواجهة أحد التهديدات.

ثانياً: قدرات الأقطار العربية الحالية على مواجهـة مصادر التهـديد في إطار تعاون عسكري عربي

إذا كان من الواضح أنه ليست لدى أي بلد عربي القدرة على مـواجهة أي التهـديدات المباشـرة منفـرداً، فلا بد من أن يسعى كل بلد عربي إلى اكتساب مزيد من القوة في مواجهة هذه التهديدات، ومن الطبيعي أن يتجـه في ذلك إلى اكتسـاب هذه القـوة من خلال البلدان التي تتعرض للتهديـد نفسه إمـا مباشرة، أو بشكـل غير مبـاشر، أو يحتمل أن تتعـرض له في حال فشل ذلك البلد في مواجهته. لذا فإن البلدان العربية قد لجـأت إلى التعاون العسكـري فيـما بينها منـذ أواخـر الأربعينـات، بمـا في ذلـك عقـد معـاهـدة الـدفـاع المشـترك والتعـاون الاقتصادي، والتحالفات الثنائية ومتعددة الأطراف العربية، وإنشاء القيادة العربية الموحـدة، وغير ذلك كالتنظيمات العسكرية التابعة لمجلس التعاون الخليجي، أو القيادة الاتحادية التابعـة لاتحـاد الجمهوريـات العربيـة... الخ. وقـد كان أنجـح تعـاون عسكـري عـربي لمـواجهـة التهـديدات هـو التعاون العسكـري الذي تم في حـرب تشرين الأول/ اكتوبـر ١٩٧٣ ضـد التهديد الاسرائيلي في إطار القيادة الاتحاديـة التابعـة لاتحاد الجمهـوريات العـربية أسـاساً وفي إطار عام لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين بلدان جامعة الدول العربية.

إن البحث عن قدرات البلدان العربيـة الحاليـة على مـواجهة مصـادر التهديـد في إطار تعاون عسكري عربي في الوقت الحالي لا بد من أن يحدد أولاً إطار التعاون العسكري العـربي المقصود. إن البلدان العربية الحالية معروفة للجميع، كـما أن مصادر التهـديد المختلفـة سبق ذكـرها، أمـا التعاون العسكـري العربي فهـو الجديـد حتى الآن على الأقـل. إن هذا السؤال يطرح نفسه نتيجة لتجارب تعاون عسكري عربي وأجنبي مختلفة. ففي حـين أن هناك تعـاوناً أثبت نجاحه وقدرته على توفير مزيد من القوة لأطـرافه هنـاك أيضاً سـوابق للتعاون لم تؤد إلى ذلك، وربما يؤدي تعاون ما إلى زيادة الأعباء عـلى الطرف المـطلوب معاونتـه دون عائـد مساوٍ على الأقل في زيادة قوته. ولا شك في أن أقصى درجات التعاون بـين البلدان العربيـة الحاليـة يمكن تحقيقها بتوحـد هذه البلدان في كيـان سياسي واحـد، أو بالاتحـاد بين بعضهـا والبعض الآخر في كيانـات سياسيـة أقل، أو بـإخضاع قـدرات البلدان العسكريـة والاقتصاديـة لقيادة مـوحدة حيث تفـوق محصلة القوة في هـذه الحالات محصلة جمـع هـذه القـوى بعضهـا ببعض

بـدرجات متفـاوتة، ولكن الأهم أن عنصر وحـدة القيادة السيـاسية والعسكـريـة، مـركـزيـة تخصيص الموارد، تضيف إلى محصلة القوة عـاملاً يتنـاسب مع درجـة الوحـدة يجعلها تفـوق، وأحياناً بدرجة كبيرة، حاصل جمع القوى الداخلة في التعاون.

إلا أن الـدراسة ستقتصر عـلى أدنى تعاون ايجـابي بين البلدان العـربية الحـاليـة، ذلـك التعاون الذي يمكن أن تكون محصلة القوى الشاملة للبلدان الداخلة فيه تساوي حاصل جمـع هذه القوى، والذي يمكن أن يجري من خلال تعاون بين البلدان المواجهـة لكل تهـديد، وفي إطار اتفاقيـة الدفـاع المشترك والتعـاون الاقتصادي بـين البلدان العربيـة. ويتم هذا التعـاون في ظل قيادة تنسق أعمال القوات المتعاونة مع احتفاظ كل بلد بكيـانه المستقـل، ولكنه يـوحد مـوقفه السيـاسي تجاه التهـديد، ويحشـد قواه العسكـرية لمـواجهته، ويعـاون بعضهـا البعض الآخـر اقتصادياً بما يوفر لكل بلد قدراً يسمح لـه بتحمل تكـاليف الصراع دون ارهاق شعبـه بأعبـاء ثقيلة تفوق احتماله، كما أن هذا التنسيق يتم خلال فترة إعداد معقـولة قبـل البدء في تنفيـذه.
إن حالة كهذه تسمح للعراق وبلدان الخليج بأوضاعها الحالية (مع السماح بالمنـاورة بجزء من القوات العراقية في بلدان الخليج) أن تواجه أي تهديد ايـراني من الشرق في الظروف الحـالية نظراً إلى الاختلال الموجود في القوات الايرانية الحالية وبخاصة في مجال القوات البحريـة. إلا أن هـذا التعاون قـد لا يكفي في المستقبل المـنظور حين تتمكن ايـران من اعادة بنـاء قـواتها المسلحة وعندما تستغل طاقتها الاقتصادية بالكامل. ويرجع هذا إلى أن توحيد هـذه البلدان ـ وبخـاصة إذا شمـل التنسيق شـطري اليمن ـ يمكن أن يعـادل حجم سكـان ايـران وأن تبلغ مساحته ضعف مساحة ايـران تقريبـاً، وأن يبلغ حجم النـاتـج المحلي الاجمـالي أقل قليـلاً من ضعف النـاتج المحـلي الايراني، وأن يـزيد الانفـاق الدفـاعي على ضعف الإنفـاق الـدفـاعي الايـراني، وأن يكون عـدد دبابـات القتال أكـثر من ضعفها في ايـران، وأن تتفوق نسبيـاً على المدفعية والصـواريخ سـطح ـ سطح الايـرانية وأن يبلغ عـدد طائـرات القتال أكـثر من عشرة أضعاف الطائرات الايرانية، وأن يتفوق على ايران في مجال سفن السطح الـرئيسية، وتشكـل زوارق الصواريخ السريعة خمسة أضعاف نظيرتها الايرانية. يزيد على ذلـك أن الكتلة اليابسـة المشتملة على العراق والجزيرة العربية في ظـل موقف مـوحد حيـال التهديـد تصبح أكـثر أهمية كثيـراً من الأهمية الجغـرافية ـ السيـاسيـة والجغـرافيـة ـ العسكـريـة لإيـران، كـما أن الأهميـة الاقتصـادية لكـل من العراق وبلدان الخليـج تزيـد كثيراً عـلى ايران وبخـاصة عنـد حسـاب الاحتيـاطي المؤكـد من النفط. وإذا كـانت فـرصـة ايـران لتحسـين أوضـاعهـا الاقتصـاديـة والعسكـرية أكـبر في المستقبل المـنظور فإن الـدعم العربي في إطـار معاهـدة الـدفـاع المشـترك والتعـاون الاقتصـادي يمكن أن يعـوض الفـارق بتعـاون سـوري أو مصري أو أردني أو منهـا جميعاً.

كما أن تنسيقاً كهذا يسمح لكل من سوريا والعراق بمـواجهة التهـديد الـتركي رغم أن حاصل جميع تعداد سكان البلدين يزيد قليلاً عـلى نصف سكان تـركيا فقط، إلا أن مسـاحة البلدين تقترب من مساحة تركيا، ويزيد حجم القوات المسلحة للبلدين على ما هو في تـركيا،

ويتساوى الناتج المحلي الإجمالي للبلدين مع الناتج المحلي الاجمالي التركي، بينما يزيد الإنفاق الدفاعي للبلدين على ثمانية اضعاف الانفاق الدفاعي في تركيا، ويزيد عدد دباباتهما على ضعف ما لدى تركيا، وتقترب مدفعيتهما من ٢,٥ مرة للمدفعية التركية، كما تتفوق صواريخهما تماماً على ما لدى تركيا إلا أن البحرية التركية تبقى متفوقة بحوالى ٢,٥ مرة في مجال سفن السطح الرئيسية، بينما يتفوق البلدان (سوريا والعراق) في مجال زوارق الصواريخ السريعة بما يساوي ١,٥ مرة على تركيا. إلا أنه يجب أن نضع في الاعتبار أن الأهمية الجغرافية ـ السياسية والجغرافية ـ العسكرية لتركيا أكبر من أهمية مجموع البلدين، وأن هناك عوامل نوعية في المجال البشري وبعض المعدات تتفوق بها تركيا عن البلدين المجاورين، يقابلها أن موقع تركيا الجغرافي وطبيعة علاقاتها بجيرانها تجعل امكانات تهديدها للعرب محدودة.

وفي مواجهة التهديد الأثيوبي فإن كلاً من السودان والصومال وجيبوتي، في حال تنسيقها الدفاعي، يحسن بلا شك من قدراته على مواجهة التهديد، إذ إنه يضطر هذا التهديد إلى تشتيت قواه، بخاصة أن لديه من المشاكل الأمنية الداخلية ما لا يسمح له بتفرغ كل قواته ضد جيرانه. إلا أن التفوق الأثيوبي الكبير على مجموع البلدان العربية المحيطة به يحتاج إلى مزيد من التنسيق بين البلدان العربية حيث أقرب البلدان العربية للتنسيق معها في إطار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي شطرا اليمن ومصر، إذ يُحدث التنسيق مع شطري اليمن نوعاً من التوازن في أغلب المجالات، وتغطي مصر بعض الفوارق في مجال الهليكوبتر المسلح.

يختلف الحال قليلاً في إطار التنسيق العربي ضد اسرائيل وتحالفها مع الولايات المتحدة. فرغم أن المجموع العددي للامكانات العربية المواجهة لها يفوق ما لدى اسرائيل بشرياً ومادياً، فإن التفوق النوعي وبخاصة في مجال المعدات والصناعات الحربية، وفي مجال الأسلحة النووية يضعف كثيراً من قيمة التفوق العددي. وقد سبق شرح ذلك عند مقابلة كلّ بلد عربي منفصلاً بالتهديد الإسرائيلي، إلا أننا نلاحظ أن مثل هذا التنسيق يحرم اسرائيل من القدرة على مواجهة كل بلد عربي على حدة، بخاصة أن التنسيق العربي خلال عام ١٩٧٣ أثبت قدرته على الحد من هذا التفوق الاسرائيلي، وأحدث ارتباكاً في القيادة والقوات الاسرائيلية الأمر الذي يحسن موقف البلدان المواجهة لاسرائيل، ويوفر الفرصة لدعم عربي أكبر. إلا أن تحالف اسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية يقلل أيضاً من ناتج هذا الدعم ما لم يقابله تنسيق ناتج من موقف موحد بين بلدان المواجهة على الأقل، أو من البلدان العربية عموماً مع القوى الدولية الأخرى. وينطبق ذلك أيضاً على احتمالات التهديد من الولايات المتحدة الأمريكية، أو من الاتحاد السوفياتي، أو من دول شمال البحر المتوسط أو التهديدات الافريقية الأخرى في حال تدعيمها من القوات الفرنسية، أو من حلف شمالي الأطلسي عموماً.

ثالثاً: الخيارات المحتملة البديلة عن التعاون العسكري العربي

لقد ثبت بالدراسة أن البلدان العربية الحالية أضعف من أن تواجه التهديدات الخارجية المحتملة ضدها، وأنها بحاجة إلى اكتساب مزيد من القوة لكي تواجه هذه التهديدات. كما أن الدراسة قد أوضحت أن التعاون بين البلدان العربية في مواجهة التهديدات المباشرة لها يحسن من موقف هذه البلدان ويمكنها من مواجهة التهديدات الاقليمية المباشرة، في حين أنه لا يكفي وحده في مواجهة التهديدات من القوى العالمية العظمى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفياتي، أو في مواجهة القوى العالمية الكبرى من دول حلف شمالي الأطلسي سواء كان ذلك تهديداً مباشراً، أو غير مباشر عن طريق اسرائيل أو إحدى دول الجوار الجغرافي الافريقية.

إلا أن الواقع العربي الحالي بما يحمله من خلافات عربية يجعل الكثيرين يعتقدون باستحالة تحقيق التعاون بين البلدان العربية في مواجهة التهديدات، بل إن الواقع يشير إلى أن كثيراً من الساسة العرب قد سعوا إلى اكتساب مزيد من القوة عن طريق اللجوء إلى قوى غير عربية، وقد كانت أول محاولة لذلك هي انضمام العراق ومحاولة ضم بلدان عربية أخرى إلى حلف بغداد؛ وكذلك محاولة إنشاء حلف اسلامي في أواسط الستينات؛ أو إبداء الرئيس السابق أنور السادات استعداداً للانضمام إلى حلف شمالي الأطلسي، وتهديد الرئيس معمر القذافي بالانضمام إلى حلف وارسو، واستعانة الكويت بالدول العظمى لحماية ملاحتها النفطية، واستعانة السعودية بقوة باكستانية لتدعيم دفاعاتها، ومنح كثير من البلدان العربية تسهيلات عسكرية لقوى غير عربية.

إن دروس التاريخ والواقع الحالي تطرح أمام الدارس عدة بدائل محددة لاكتساب القوى عن غير طريق التعاون العسكري العربي، نتيجة للخلافات العربية التي تضعف من قدرات أو احتمالات التعاون بين البلدان العربية، وتتلخص هذه البدائل في الآتي:

- الانضمام إلى أحلاف الكتل الدولية المتصارعة.
- الحلف الإسلامي.
- الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف مع قوى غير عربية.

ولما كانت هذه البدائل ما زالت مطروحة بشكل أو بآخر فلا بد من مناقشة مدى فاعليتها في مواجهة التهديدات المختلفة السابق ذكرها، ومدى الاعتماد عليها في تحقيق الأمن القومي لأي بلد عربي أو مجموعة بلدان عربية.

١ ـ الانضمام إلى أحلاف الكتل الدولية المتصارعة

يعني هذا البديل أن ينضم البلد العربي المعني إلى حلف قائم فعلاً في إطار كتلة الدول الغربية، أو كتلة الدول الشرقية، وعادة ما تكون إحدى الدولتين العظميين عضواً رئيسياً في

هذا الحلف، ولعل أهم مثال لذلك هو حلف شمالي الأطلسي وكذلك حلف معاهدة وارسو، إذ إن أغلب التحالفات العسكرية السابق انشاؤها قد تلاشت من الوجود مثل حلف دول جنوبي شرقي آسيا وحلف بغداد (الحلف المركزي بعد ذلك)، أما حلف الأنزوس الذي ما زال قائماً، ويشتمل على كل من استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، فقد تحول تقريباً إلى علاقة ثنائية بين استراليا والولايات المتحدة نتيجة للقيود التي فرضتها نيوزيلندا على استقبال السفن العسكرية المسلحة بأسلحة نووية فضلاً عن أن هذا الحلف هو حلف تنسيق، وليس حلفاً دفاعياً كاملاً كالأحلاف السابقة.

يتطلب هذا البديل شرطين أساسيين: أولهما أن تقبل إحدى الكتلتين المتصارعتين انضمام بلد عربي ـ أو أكثر ـ إلى أحد أحلافها؛ والثاني أن تتطابق مصالح وأهداف البلدان الداخلة في الحلف وتصوراتها للتهديدات التي تواجهها. ولقد ثبت من التجربة أن حلف شمالي الأطلسي مغلق على غربي أوروبا وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا)، وأنه مهما كانت علاقات البلدان الداخلة في حلف شمالي الأطلسي قوية مع أحد الأطراف خارج غرب أوروبا فإنها لا تسعى إلى ضمها إلى هذا الحلف، وربما تكون اسرائيل واليابان واستراليا أمثلة واضحة لدول تربطها علاقات قوية ـ بل وخاصة في حالة اسرائيل ـ بدول حلف شمالي الأطلسي عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، ولكنها لم تنضم إلى حلف شمالي الأطلسي، بل تربطها أحلاف أخرى غيره، مثل المعاهدة الأمريكية اليابانية، وحلف الأنزوس (بالنسبة إلى استراليا)، وهو ما يثير مرة أخرى احتمالات الانضمام إلى حلف غربي يحل مكان حلف بغداد، حيث لا بد في هذه الحالة من أن يشمل الحل المقترح تركيا وايران على الأقل، وباكستان في أغلب الأحوال. ومن الواضح أن احتمالات قيام هذا الحلف مرة أخرى قد ضعفت بعد تخلي الغرب عن سياسة الاحتواء السابقة، وانحلال كل من الحلف المركزي، وحلف جنوبي شرقي آسيا. أما في حال احتمال اقامته مرة أخرى فإن الشرط الثاني يصبح حائلاً في أغلب الأحوال دون انضمام البلدان العربية مجتمعة أو منفردة، إذ تختلف مصالح أي بلد عربي عن مصالح الغرب، وتتناقض أهدافه معها، كما تختلف تصوراته للتهديدات المحتملة. فالكتلة الغربية لا ترى تهديداً سوى التهديد الشيوعي المتمثل في الاتحاد السوفياتي أساساً ودول معاهدة وارسو بشكل عام، وترى في كل من اسرائيل وتركيا حليفاً لها في مواجهة هذا التهديد، في حين أن البلدان العربية ترى أن اسرائيل هي التهديد الرئيسي لأمنها، وأن تركيا وايران ـ الدولتين المرشحتين للمشاركة في الحلف ـ تهديدان محتملان، وأن وقائع التاريخ تدل على أن تهديد الكتلة الغربية لأمن البلدان العربية هو أمر واقع وشبه مستمر، في حين أن التهديد السوفياتي هو احتمال ممكن لم يتأكد منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل. كما أن احتمالات حلف كهذا لا بد من أن تثير سؤالاً في حال قيام هذا الحلف، وحدوث صراع مسلح بين بلد عربي، وإحدى دول الجوار مثل ايران وتركيا، أو بين بلد عربي وأكثر، واسرائيل. هل يحقق الحلف دعماً لأمن البلدان العربية المنضمة إليه؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا بد من أن تبنى على الواقع، وأقرب مثال إلى ذلك هو الصراع الدائر فعلاً بين العراق وايران، فهل ساعدت دول الحلف أياً من البلدين لتحقيق أمنه؟

المؤكد أن هذا الحلف المنتمي إلى الكتلة الغربية لن يساعد بلداً عربياً على الحفاظ على أمنه في مواجهة تهديد من إحدى دول الجوار، بل إن المؤكد أيضاً أن هذا الحلف سيساعد اسرائيل إما بالكامل أو جزئياً. وهكذا فإن الانضمام إلى أحلاف الكتلة الغربية لن يحقق أمناً لأي من البلدان العربية.

والتجربة بالنسبة إلى الكتلة الشرقية ليست أفضل كثيراً. فالكتلة الشرقية لم تستجب لما أبدته القيادة الليبية من استعداد للانضمام إلى حلف وارسو، وهي لم تسع إلى ضم دول إلى الحلف من خارج أوروبا الشرقية، بل إنها تدعو الدول الغربية إلى حل حلف شمالي الأطلسي حتى تتمكن هي الأخرى من حل حلفها، بما يعني أنها تسعى إلى الحل وليس إلى ضم دول جديدة. ويظهر هذا من سياسة الاتحاد السوفياتي في الفترة الأخيرة، التي ترى أن الأحلاف تؤدي إلى أحلاف مضادة، وأن الوجود العسكري يؤدي إلى وجود عسكري مضاد، لذا فهي تسعى إلى احاطة نفسها بمناطق خالية من النفوذ الغربي[٢٧].

أما إذا افترضنا قبول دول الكتلة الشرقية بانضمام بلد عربي أو أكثر إليها ـ رغم صعوبة تصور شكل الحلف العسكري المحتمل الانضمام إليه في هذه الحالة ـ فإن مصالح الكتلة الشرقية تختلف أيضاً عن مصالح البلد العربي المعني، وقد يكون موقف الكتلة الشرقية من الصومال في مواجهة أثيوبيا ـ بعد تحولها إلى دولة اشتراكية ـ مثالاً لاحتمالات اختلاف مصالح الكتلة الاشتراكية عن المصالح العربية. كما أن موقف الاتحاد السوفياتي من الخطر الاسرائيلي ـ رغم ما أبداه من تأييد ودعم للبلدان العربية في مواجهة اسرائيل ـ يختلف عن موقف البلدان العربية. وللاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية علاقاتها باسرائيل، ولرومانيا علاقات رسمية بها لم تنقطع حتى بعد حرب عام ١٩٦٧، وقد استأنفت المجر علاقاتها الدبلوماسية بها خلال عام ١٩٨٧. وأخيراً فإن الموقف السوفياتي حيال ايران في حربها ضد بلدان عربية مختلفة في الخليج، ورغم دعم الاتحاد السوفياتي عسكرياً للعراق والكويت ورغم استمرار العدوان الايراني على بلدان غير مشتركة في الصراع مثل الكويت والسعودية، فإن هذا الموقف يختلف بدرجة كبيرة عن موقف البلدان العربية. كما أن المصالح السوفياتية تدفع الكتلة الاشتراكية إلى الاحتفاظ بعلاقات قوية مع ايران.

٢ ـ الحلف الاسلامي

طرح الحلف الإسلامي كوسيلة لاكتساب مزيد من القوة للبلدان العربية مرتين على الأقل: الأولى في صورة حلف بغداد السابق ذكره[٢٨]، وبخاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦؛ والثانية عام ١٩٦٦ باقتراح اقامة حلف اسلامي في مواجهة دعوة مصر

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٩، ٦٢ و٦٤.

(٢٨) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٥٨٨، ٥٩١، ٩٠٥ و٩٠٨.

(الجمهورية العربية المتحدة حينذاك) القومية الاشتراكية بزعامة جمال عبد الناصر. كما أن منظمة المؤتمر الاسلامي تمثل ـ مع انتشار الحركة السياسية الاسلامية ـ نواة حلف اسلامي.

قد تبدو فكرة الحلف الإسلامي أكثر البدائل جاذبية بالنسبة إلى فكرة التعاون العسكري العربي، فهي توحي أولاً بأنها يمكن أن تكون غير منحازة بألا تتحالف مع إحدى الكتل الدولية المتصارعة، وهي تستقطب قوى دولية أكبر من قوى البلدان العربية، حيث ان كل البلدان العربية هي دول اسلامية في الوقت نفسه، بينما ليست كل البلدان الإسلامية بلداناً عربية، كما أنها تحمل أساساً قوياً للتعاون العسكري والجهاد، وهو الدين الإسلامي كعقيدة راسخة وعميقة تحض على الجهاد.

إلا أن فكرة الحلف الإسلامي يشوبها هي الأخرى ما يشوب فكرة الأحلاف مع الكتلتين المتصارعتين. وأول العوائق أمام فكرة الحلف الإسلامي حالياً هو انقطاع الاتصال الجغرافي بين كثير من البلدان الاسلامية، حيث ينقطع الاتصال الجغرافي بين هذه البلدان في غربي آسيا عند الباكستان وأفغانستان عن الأخرى في شرقي آسيا حيث اندونيسيا وماليزيا اللتان تنقطعان هما الأخريان عن بنغلادش في شرقي الهند، وجزر المالديف جنوبي غربي الهند. وفي افريقيا تفصل كل من اثيوبيا وكينيا بين الصومال وجيبوتي، وبين باقي البلدان الاسلامية، كما يضيق الاتصال الجغرافي عند شمالي الكاميرون بين حدود جمهورية افريقيا الوسطى ونيجيريا، كما تشكل بنين نتوءاً ضيقاً بين نيجيريا من جهة و «بوركينا فاسو وتوغو» من جهة أخرى. وأخيراً فإن كل البلدان الاسلامية منقطعة الاتصال الجغرافي بجزر القمر. ولا يتوقف الأمر عند انقطاع الاتصال الجغرافي، بل إن دولة اسلامية مثل تركيا عضو في حلف شمالي الأطلسي بينما دولة اسلامية أخرى مثل افغانستان اتخذت المذهب الشيوعي أساساً لحكمها وسمحت للقوات السوفياتية بالوجود فيها، مثلما سمحت تركيا بوجود قوات وقواعد أمريكية فيها. وهكذا نجد أن الاتجاهات السياسية للدول الإسلامية تختلف اختلافاً واسعاً جداً فيما بينها، حيث تجمع بين النقيضين، ولا يغير من ذلك أن منظمة المؤتمر الاسلامي قد علقت عضوية افغانستان فيها، بينما لم تعلق عضوية تركيا. وإنما المهم أن الاتجاهات السياسية والعقائدية توضح أن تصورات الدول الاسلامية لمصالحها مختلفة، وأن تصوراتها لتهديد أمنها القومي مختلفة، بل متناقضة، بحيث يصبح حليف إحداها عدواً للأخرى وعدو إحداها حليفاً لأخرى. وتختلف درجات ارتباط هذه الدول بالقوى العالمية الكبرى اختلافاً بيناً.

وهكذا فإذا كانت هناك مصاعب في تحقيق التعاون العسكري العربي ـ وهي لا شك موجودة ـ فإن المصاعب تزداد أضعافاً مضاعفة في حال تصور اقامة حلف اسلامي يضم جميع دول منظمة المؤتمر الاسلامي، بل يمكن القول إن التعاون العسكري العربي يمكن أن يكون نواة حلف اسلامي تحتل البلدان العربية فيه، أو «الدولة الاتحادية العربية»، مكاناً بارزاً. غير أن إقامة مثل هذا الحلف ـ حتى في حال تحقيق التعاون العسكري العربي ـ ستحتاج إلى زمن طويل نسبياً، وجهد شاق، هذا إذا كان تحقيقه ممكناً في الأصل.

وتثبت دراسة التاريخ أن لجوء اقليم أو بلد عربي إلى الاستعانة بدولة اسلامية غير عربية عادة ما أدى إلى تسلط الدولة الاسلامية غير العربية على مقدرات البلد العربي، ويبرز ذلك واضحاً في حالة الدولة العباسية. ولذا فإن التعاون العسكري بين بلد عربي وبلد اسلامي غير عربي يتطلب أولاً درجة من الندية، حيث يتم التعاون من موقع القوة لا من موقع الضعف، ويمكن للبلد العربي أن يعاون البلد الاسلامي غير العربي، بالقدر نفسه الذي يمكن للأخير أن يقدمه للبلد العربي.

وأخيراً فإن الامتداد الواسع للبلدان الاسلامية يقلل بدرجة كبيرة من قدرات التعاون فيما بينها، فليس من المتوقع مثلاً أن تقدم أندونيسيا معاونة عسكرية إلى بنين أو غينيا أو غينيا بيساو أو غمبيا، أو السنغال أو موريتانيا، أو العكس. لذا فإن هذا الحلف الإسلامي لا بد من أن ينقسم داخلياً إلى أحلاف فرعية يتمكن أعضاؤها من التعاون العسكري بيسر، وفي زمن معقول، وبدرجة مؤثرة في سير الصراع المسلح.

وفي ضوء ذلك لا يستطيع هذا الحلف الإسلامي أن يؤثر في سير الصراع المسلح الرئيسي في الوطن العربي، وهو الصراع العربي - الاسرائيلي، لبعد أطرافه عنه، ولعلاقات أطرافه العسكرية بالولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الأول الاسرائيلي، كما أنه من المشكوك فيه أن يستطيع تحييد التهديد الايراني أو التركي. وقد فشل المؤتمر الاسلامي خلال سبع سنوات من ايقاف الصراع المسلح في الخليج، سواء من حيث اصرار ايران على مواصلة الحرب ضد العراق، أو من حيث العدوان على بلدان عربية أخرى مثل الكويت والسعودية.

٣ - الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف مع قوى غير عربية

يعد هذا البديل أنه الوضع السائد حالياً في علاقات البلدان العربية عسكرياً، وبخاصة بعد التجميد الواقعي لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، إذ لجأ الكثير من البلدان العربية - إن لم يلجأ الكل - إلى عقد اتفاقات ثنائية غالباً، أو متعددة الأطراف، وأحياناً مع قوى غير عربية. وقد اختلفت درجات هذه الاتفاقات ومضامينها، والأطراف الأجنبية الداخلة فيها. كما لجأ بعض البلدان العربية إلى طلب معونات عسكرية بشكل مباشر أو غير مباشر من دول أجنبية، الأمر الذي كان يفترض تحقيق أمن هذه الدول نتيجة لهذه الاتفاقات.

ووفقاً للمراجع الدولية شبه المحايدة فإن العراق قد ارتبط بمعاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٢، ووقع اتفاقاً آخر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، ورغم ذلك فإن ايران قد هاجمت العراق، واستطاعت أن تستولي على جزء من أراضيه، ولم تؤد المعاهدة إلى منع ايران من الهجوم على أراضي العراق، أو إلى قدرة العراق على استرداد ما استولت عليه ايران إلا بعد أكثر من سبع سنوات رغم ما قدمه الاتحاد السوفياتي فعلاً من مساعدات وبخاصة في مجال الإمداد بالأسلحة والعتاد. كما عقدت سوريا معاهدة مماثلة مع

الاتحـاد السوفيـاتي عام ١٩٨٠ ، ورغم مـا قدمـه هذا الأخـير من مسـاعـدات لهـا سـواء من الأسلحة، أو من خلال وجود أفراد أو وحدات سوفيـاتية لم تستـطع سوريـا استرداد أراضيهـا المحتلة في الجولان، وهي لا تقوم بمواجهة الطائرات الاسرائيلية في جنوب لبنـان. وإذا كانت اليمن الديمقراطية قد عقدت معاهدة مماثلة مع الاتحاد السوفياتي عـام ١٩٨٠، واتفاقـاً للدفاع المشترك عام ١٩٧٣، وما تبع ذلك من وجود لبعض الوحدات وللمستشـارين السوفيـات فيها ثم حصولها على أسلحة سوفياتية، فإن الحفاظ على أمن اليمن الـديمقراطيـة ليس نتيجة لهـذه المعـاهدات والاتفـاقات بقـدر ما هـو نتيجة لتجميـد الخلافـات بينهـا وبـين البلدان العـربيـة المجـاورة. وإذا كان هـذا هو الـوضع بـالنسبة إلى المعـاهدات مـع الاتحاد السـوفيـاتي، فـإن بروتوكول التعاون بين اليمن الديمقراطية وبلغاريا عام ١٩٨٠ ثم معاهـدة الصداقـة والتعاون معها عام ١٩٨١، ليس أفضل منها. وينطبق ذلك أيضـاً على الاتفـاقات المشـابهة بـين اليمن الديمقراطية والمجر عام ١٩٨١، وكذلـك على معـاهدة الصـداقة والتعـاون بين ليبيـا وكل من بلغاريا ورومانيا[٢٩]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن ليبيا لم تعقد معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي لكنها حصلت على كميات كبيرة من الأسلحة من الاتحاد السوفياتي، الـذي قدم لهـا أيضاً وحدات من الدفاع الجـوي إلى حين اتمـام تدريب قـواتها، كـما يوجـد قسم من السرب البحري السوفياتي للبحر المتوسط أمام المياه الليبية خارج المياه الإقليمية، وعلى الرغم من كل ذلك، لم يتحقق هذا الأمن لليبيا، بل تعرضت للهجوم الجوي الأمريكي في أثناء وجود قوات سوفياتية فيها. والأكثر من ذلك أن الأسطول السوفياتي قد ابتعد عن السواحل الليبية قبل بدء الهجوم الأمريكي. وأخيراً فإن التعاون العسكري السوفياتي ـ الليبي لم يمنع القوات التشادية، بمعاونة أمريكية وفرنسية، من أن يحقق تقدماً على حساب القوات الليبية.

وقبل أن نترك الاتفاقات الثنائية مع قوى من الكتلة الاشتراكية لا بـد أن نذكـر هنا أن تعاوناً بين مصر وسوريا أساساً، وباقـي البلدان العربية عموماً بمعـاونة من الاتحـاد السوفيـاتي أساساً ومن الدول الاشتراكيـة عمومـاً، أدى عام ١٩٧٣ إلى تقـدم عسكري عـربي ملحوظ، بمعنى أن التعاون مع هذه الكتلة قد حقق نجاحاً، حينما توافرت قاعدة من التعاون العسكري العربي. وكان من المتوقع أن يؤدي هذا التعاون إلى نتائج أفضل لو كـان التعاون العـربي أكثر تنسيقـاً، وأشمل نطاقاً.

من جهة أخرى ارتبطت عدة بلدان عـربية بـاتفاقـات عسكريـة مع الـولايات المتحـدة الأمريكية وعدة دول غربية. فتذكر المصادر السـابقة أن اتفـاقاً أمـريكياً ـ مصريـاً عام ١٩٨١ يمكن للولايـات المتحدة الأمـريكية من خـلاله استخـدام قواعـد مصريـة، ولكن وفق شروط صارمة، وأن اتفاقاً مماثلاً قد تحقق مع المغـرب في أيار/ مـايو ١٩٨٢. والحقيقـة أن ما عـرف عن الاتفاقات لا يشير إلى تعاون عسكـري، وإنما إلى منـح الولايـات المتحدة حق استخـدام

---

(٢٩) فيما يختص بالاتفاقات العسكرية بين الأقطار العربية ودول أجنبية، انظر:
IISS, *The Military Balance, 1986-1987,* p. 89.

قـواعد بلد عـربي. لذا، فليس من الغـريب ألا ينعكس ذلك عـلى محاولات مصر لاستعـادة طابا، كما أنه لم يمنـع الولايـات المتحدة الأمـريكية نفسهـا من اعتراض طـائرة مـدنية مصريـة واجبارها على الهبوط في إحدى قواعدها في صقلية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥. كما تشير المعلومات عن الإتفاق المعقود بين الـولايات المتحـدة الأمريكيـة وعُمان إلى أنـه يتضمن تقديم المسـاعدة العسكـرية والاقتصـادية لعـمان مقابـل السماح المشروط بـاستخدام سـلالة ومصـيرة كقواعد. وينطبق ذلك على الاتفاق مع البحرين على السماح للأسطول الأمـريكي باستخـدام تسهيلات الميناء، أي أن هذه الاتفاقات لا تخرج عن كونها تحقق للولايات المتحدة الأمريكيـة مزايا مقابل بعض المساعدات الأمريكية، ولكنها لا تشتمل على تعاون عسكري. لذا فـإنه لا يتوقع أن تمثل هذه الاتفاقات تعاوناً عسكرياً، بخاصة أن البلدين العربيين لم يتعرضا لتهـديد عسكري مباشر حتى الآن. إلا أن اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الـولايات المتحـدة وتونس الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ يتضح من اسمه أن هناك تعاوناً استراتيجياً، وهو ما يفترض أساساً أن تعاون الولايات المتحدة الأمريكية تونس في الدفـاع عن نفسها، إذ ليس من المتوقع أن تعاون تونس الولايات المتحدة عسكرياً، إلا أن الهجوم الجوي الاسرائيلي عـلى حمـامات الشط في تـونس في تشرين الأول/ اكتـوبـر ١٩٨٥ أثبت زيف هـذا التعـاون، إذ لم تكتف الـولايات المتحـدة بعـدم الـدفـاع عنهـا من الهجـوم الاسرائيـلي، بـل إنها عـبرت عن استحسانها له، وهناك أكثر من شبهة حول تعاونها مع اسرائيل فيه. وتثـير احتمالات التعـاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية مسألة تعاون الولايات المتحدة مع الكويت عسكرياً في مواجهة التهديدات الإيـرانية، وتـوضح دراسـة هذا التعـاون أولاً أن الولايـات المتحدة لم تتعاون، أو تقبل بـالتعاون، إلا بعـد أن قبل الاتحـاد السوفيـاتي تأجـير بعض ناقـلات النفط للكويت، وهي رغم ذلك أصرّت على رفع العلم الأمـريكي على النـاقلات الكـويتية وإعـادة تسجيلها في أمريكا قبل البدء في حراستها؛ وهي توضح ثانياً أن التعاون قد اقتصر على حمـاية ناقلات النفط في المياه الاقليمية، بمعنى أنها لا تتعاون في حمايـة أي شيء غير نـاقلات النفط، وأنها لا تتعاون في حماية هذه الناقلات داخل المياه الإقليمية؛ وهي توضـح ثالثـاً من كل هـذا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحمي إلا مصالحهـا هـي وليس مصالـح غيرهـا مهما كـانت علاقته بها، وأنها تستغل الظروف الموقتة التي تدفع بلداً عربياً للاستعانة بهـا عسكريـاً لتحقق بذلك مكسباً مادياً ثابتاً لا يرتبط بهذه الظروف. وأخيراً فإن الولايات المتحـدة كونها لا تحمي إلا مصـالحها، لا يمكن أن تساعد بلداً عربياً على مواجهـة العدوان الاسرائيـلي، حتى في حال اعتداء اسرائيل عليه، وإذا كان هـذا هو حـال الاتفاقـات العسكريـة بين الـولايات المتحـدة الأمريكية والبلدان العربية، فإن مثل هذه الاتفاقات بين دول تنتمي إلى الكتلة الغـربية وبـين بلدان عربية لن يكـون أفضل، بخـاصة أن الـولايات المتحـدة الأمريكيـة نفسها، وفي إطـار التعاون بينها وبين السودان إبان حكم الرئيس السابق جعفر نميري هرعت إلى تقديم المعاونـة إلى السـودان ضد مـا اعتبرتـه تهديـداً ليبياً، في حـين أنها لم تحاول تقـديم أي مسـاعـدة إليـه مواجهة التمـرد في جنوبي السـودان رغم وضوح دعمـه من قبل اثيـوبيا التي تـرتبط بعلاقـات عسكرية قـوية مـع الاتحاد السـوفياتي ويحكمهـا حزب شيـوعي، ورغم أن الولايـات المتحدة

تدعي أنها تحارب النفوذ السوفياتي، أو تقاوم الخطر الشيوعي. وأخيراً فإن اتفاق الدفاع «المشترك» والمعونة الدفاعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصومال عام ١٩٨٠، الذي يمنح للولايات المتحدة حق استخدام محدود للتسهيلات البحرية والجوية في الصومال مقابل بعض المعونة العسكرية، لم يظهر له أي أثر في مواجهة الاعتداءات الأثيوبية على الصومال(٣٠)، فضلاً عن امكان استعادته لصحراء الأوغادين.

وهكذا، فإن معاهدات الصداقة بين بريطانيا والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة لم يظهر لها أثر، وكذلك لم يكن لاتفاق التعاون الدفاعي بين بريطانيا وعُمان أي نتيجة غير الوجود العسكري البريطاني في بعض هذه الأقطار، وإجراء مناورات على الأراضي العربية، أي أن بريطانيا في الحقيقة هي المستفيد الوحيد، في حين لم تحرك بريطانيا ساكناً عند تعرض بعض ناقلات هذه الأقطار للهجوم من ايران أو من غيرها. وينطبق القول نفسه على الاتفاق الدفاعي بين اسبانيا والمغرب الذي يسمح للأسطول الاسباني باستخدام الموانىء الغربية، بينما لم تتضح الفوائد التي تعود على المغرب من ذلك(٣١).

وهناك معاهدة «تحالف» أو صداقة وتعاون بين ليبيا وكوريا الشمالية منذ عام ١٩٨٢ تسمح بتبادل المعلومات والخبراء والإمدادات العسكرية. وبالطبع لم يظهر لها أي أثر عند الهجوم الأمريكي على ليبيا عام ١٩٨٦، أو أمام تقدم القوات التشادية في الخطوط الليبية عام ١٩٨٧.

أما في داخل المنطقة فقد وقَّعت ليبيا اتفاقاً استراتيجياً مع ايران عام ١٩٨٥، ولم يكن له أي أثر في معاونة ليبيا، سواء في صد الهجوم الأمريكي عليها عام ١٩٨٦، أو في مواجهة التقدم التشادي المدعوم من الولايات المتحدة وفرنسا عام ١٩٨٧. كما أن المعاهدة الثلاثية بين ليبيا واليمن الديمقراطية وأثيوبيا عام ١٩٨١ لم تظهر لها أي فعالية. وأخيراً فإن القوات الباكستانية المستخدمة وفقاً لعقد بين باكستان والسعودية لم يظهر لها أي أثر في مواجهة الاعتداءات الايرانية على السعودية في مكة المكرمة.

٤ ـ خلاصة الخيارات المحتملة البديلة عن التعاون العسكري العربي

يمكن الخروج مما سبق بأن أغلب الخيارات المطروحة بديلاً للتعاون العسكري العربي غير فعالة، إذ إن الكتل العالمية ليست على استعداد لضم بلد عربي إلى أحلافها، وهي في حال الموافقة على ذلك فإنها ستوظف هذا الأمر لتحقيق مصالحها وأمنها هي وليس مصالح العرب وأمنهم، بل إنه من المؤكد أن صلات الكتلتين بمصادر تهديد الأمن القومي العربي، هي أقوى من صلاتها وروابطها بأي بلد عربي. كما أن الحلف الإسلامي المطروح يواجه

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

صعوبات جمة نتيجة لانقطاع الاتصال الجغرافي بين الدول الاسلامية في أكثر من مكان، ولاختلاف تصورات الدول الاسلامية للتهديدات التي تواجهها عن التهديدات التي تواجه البلدان العربية، كما أن بعض مصادر تهديد الأمن القومي العربي ينبع من دول اسلامية بالذات. وأخيراً فإن الحلف الاسلامي عادة ما يطرح في إطار تصور يخدم المصالح الغربية ولا يخدم المصالح العربية، أما التعاون الثنائي بين بلد أو بلدان عربية وقوى غير عربية لم يثبت فعاليته حتى الآن، إلا في حال وجود تعاون عسكري عربي فعلاً. وهو في أغلب الأحوال غير فعال، ويؤدي إلى هيمنة قوة غير عربية على بلد عربي أو أكثر. وهكذا فإن التعاون مع قوى غير عربية يمكن أن يكون مكملاً لتعاون عربي وثيق وجاد وشامل وفعال، وهنا تصبح احتمالات التعاون مع قوى غير عربية أكبر، وأكثر فعالية، بل قد تكون مطلباً في مواجهة قوى أجنبية كبرى.

وهكذا يمكن القول إن التعاون العسكري العربي هو شرط حتمي لا بديل له عن تعاون عسكري محتمل مع قوى غير عربية، سواء كانت في إطار حلف اسلامي، أو في إطار تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف مع قوى غير عربية وغير اسلامية.

الفصل الخامس

النماذج المعاصرة للتعاون العسكري

إذا كـان التعاون العسكـري العربي شرطاً لحماية الأمن القـومي العـربي من الأخـطار الخـارجية فـإنه من الضروري أن نبحث عن النـماذج المحتملة لهـذا التعـاون لتحقيق أفضـل النتائج . ويقتضي ذلـك دراسة نمـاذج التعاون العسكـري المعاصرة بـاعتبارهـا تجارب انسـانية واقعة معاصرة للظروف نفسهـا التي نأمـل تحقيق التعاون العـربي فيها، مـع العلم مقدمـاً أن نمـاذج التعاون بـين الدول تـرتبط بطبيعـة العلاقـات بين هـذه الـدول المتعـاونـة، وبـطبيعـة التهـديدات التي يحتمـل أن تتعرض لهـا، أي أنه لا يجـوز تصور أن نمـوذجـاً معينـاً للتعـاون العسكري بين مجموعة من الدول يمكن أن يكون صالحاً للتطبيق بالكامل للتعاون بين مجموعة دول أخرى، وإنما يمكن الاستفادة ببعض ما في هذا التعاون بما يتناسب مع الحالة المراد تحقيق التعاون فيها. وجدير بـالدارس أن يتـذكر مقـدماً أن نمـوذج التعاون العسكـري العربي بعـد الحرب العالميـة الأولى لا بد من أن يختلف عن أي نمـوذج سابق لـه في تاريـخ العرب، حيث أصبحت هناك عدة أقطار عربية لا تخضع لحكم واحـد سواء أكـان هذا الحكم عـربياً كـما في حالة الدولة في عصر الخلفاء الراشدين أو في حالة الدولة الأمويـة أو العباسيـة، أم كان هـذا الحكم غير عربي، كما في حالة الدولة العثمانية، إذ إن هذه الدول الكبرى اشتملت عـادة على ولايات أو دول كان لها نوع من الاستقلال الذاتي وجيـوش خاصـة بها، وكـانت هذه الـدول ترسل جيوشها بأمر من السلطة العليا للدولة الكـبرى لتحقيق أهدافهـا. أما الآن فهنـاك عدة أقطار عربية مستقلة لا تخضع لسلطة أعلى، وبالتـالي فإن طبيعـة العلاقـات بين هـذه الأقطار تختلف عن أي سابقة لها في التاريخ العربي.

وبدراسة نماذج التعاون العسكري المعاصر الذي يشتمل عـلى مجموعـة كبيرة نسبيـاً من الدول نجد أن هناك نموذجين رئيسيين، همـا حلف شمالي الأطلسي ويضم ست عشرة دولـة، وحلف وارسو ويضم سبع دول. ورغم وجود تنظيمات دفاعيـة أخرى مثـل حلف «الأنزوس» الـذي يضم كل من اسـتراليا ونيـوزيلندا والـولايات المتحـدة و«الترتيبـات الدفـاعية للقـوى

الخمس» التي تضم استراليا وماليزيا ونيوزيلندا وسنغافورة وبريطانيا[1]، وإعلان «تشابـولتبك» الـذي يضم كل من الأرجنتـين وبوليفيـا والبرازيـل وتشيلي وكـولومبيـا وكـوستـاريكـا وكـوبـا والدومينيكان، وأكوادور وغواتيمالا وهايتي وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبنـما وباراغواي وبيرو والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا؛ وكذلـك «معاهـدة ريو» التي ضمت دول الاعلان السابقة إضافة إلى السلفادور وتـرينيداد وتـوباغـو مع استبعـاد كل من اكـوادور ونيكاراغوا، كما انسحبت كوبا منها عام ١٩٦٠[2]؛ وكذلـك ميثاق منـظمة الـدول الأمريكيـة التي تضم حوالى ٣٢ دولة، فإن هذه التنـظيمات التـالية للحلفـين الرئيسيـين اقتصرت في وسائلهـا التنظيمية لتحقيق التعاون على «العمل على مواجهة الخطر المشترك» كما في حالة حلف «الانزوس»، أو «التشاور فيما بينها لتقرير الاجراءات التي يجب اتخـاذها معاً أو منفردة» في حـالة «الـترتيبات الـدفاعيـة للقوى الخمس»، أو التشاور للاتفاق حـول الاجراءات الـلازمة لصـد العدوان، بمـا في ذلك استخدام القوة المسلحة كما في حـالة اعـلان تشابولتبـك و «التمهيـد للدفاع الجماعي في حالـة تعرض أي عضو لهجوم خارجي» كما في حالة معـاهدة «ريـو». ويلاحظ أن معـاهدة ريـو قد شكلت «مجلسـاً دائماً» مفوضاً بالدعوة إلى اجتـماع وزراء الخارجيـة لمواجهـة الطوارىء. ويتضـح مما سبق أنـه بـاستثناء الحلفـين الرئيسيـين (حلف شـمالي الأطلسي وحلف وارسـو) فـإن بـاقي التنـظيـمات الدفاعية تتخذ طـابع التنسيق الـدفاعي بـين الأطراف، حيث تقـوم القيادة بـأعباء التخـطيط المشترك وتنظيم التعاون، بينما تترك الحرية لقيادات الدول الداخلة في الحلف لتـمارس ما سبق الإتفاق عليه من خطط وأهداف. ويقع على قيـادة التنسيق عبء تهيئة أفضـل الظروف وأوثق روابط العمل بين قوات الأطراف فيما يتعلق بتبادل المعاونة الاستراتيجية بينها وطبقاً لما تسمح به طبيعة المسرح والقدرة القتالية لكل طرف.

أولاً: حلف شمالي الأطلسي: القيادة المتحالفة

يوضح الشكل رقم (٥ ـ ١) طبيعة تنـظيم حلف شمالي الأطلسي. وليس المهم هنـا هو التنظيم نفسه بل نمط التعاون العسكري داخل الحلف، فتنظيم وواجبات القيادات العسكرية المختلفة التابعة لحلف شمالي الأطلسي يبين أنها تقود عدداً من مجموعـات الجيوش والأسـاطيل البحرية والقوات الجويـة التي تجمعها مصـالح وأهـداف مشتركـة. ويتلخص هذا الهـدف في تأمين المصـالح العليـا للمعسكر الغـربي، والتصدي لأي عـدوان على أوروبـا الغربيـة بوجـه خاص، والعالم الـرأسمالي بشكـل عام، ويتبـع الحلف نظام القيـادة المتحالفـة التي تضم عدة قيادات فرعية تمثل دول الحلف كافة، ويتولى قيادة كل منها قـائد معـين من أقوى دول الحلف في منـطقة اختصـاص هذه القيـادة الفرعيـة، أو أكثرهـا مساهمـة في قواتهـا المتمـركـزة داخـل حدودها.

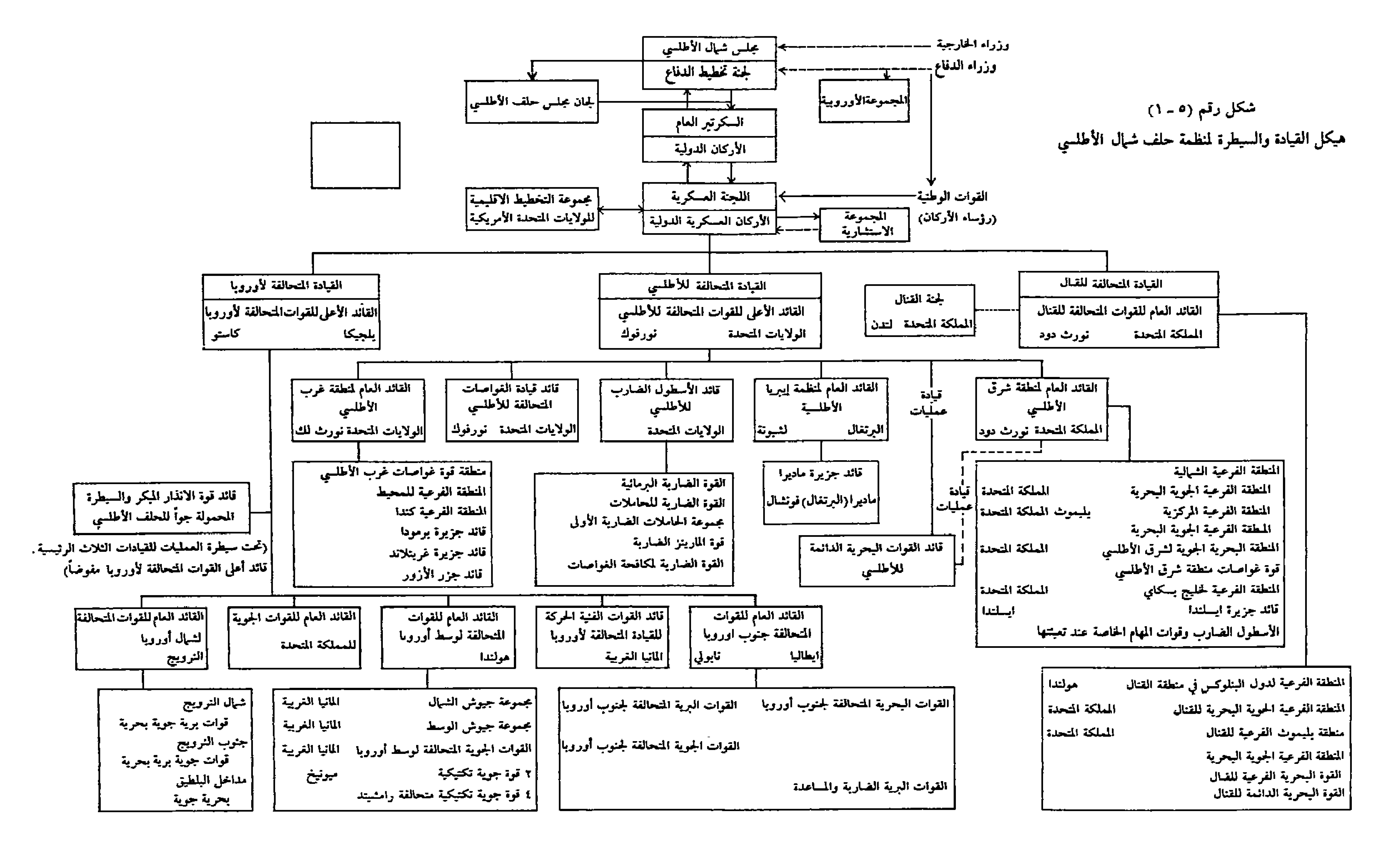
---

(١) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1986-1987* (London: IISS, 1986), p. 146.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

شكل رقم (٥ - ١)

هيكل القيادة والسيطرة لمنظمة حلف شمال الأطلسي



ونظراً إلى اعتماد الحلف على القوات المشتركة من دوله فإنه ينص على طريقة تحقيق التعاون المشترك بينها وتأمينه من خلال اجراء تدريبات مشتركة وزيارات متبادلة ومناورات في وقت السلم، ومن خلال وضعها تحت الطلب في وقت الحرب. ويلاحظ هنا أن هذه النوعية من القيادات العسكرية عادة ما تتسم ببطء اجراءات صنع القرار واتخاذه، إذ إن اختلاف الجنسيات يؤدي إلى تعقيدات على المستوى السياسي، وكثرة عدد الدول المشتركة في الحلف أو في القيادة الفرعية تؤدي إلى بطء في اتخاذ القرار. ولا شك في أن هذا البطء يتناقض تماماً وطبيعة الحرب والعمليات الحديثة، حيث تصبح للثواني قيمتها في مصير الصراع بخاصة أن مسرح غرب أوروبا يتسم بقصر خطوط مواصلاته، وضحالة عمقه النسبي. وقد انتقد هذا الوضع كل من الجنرال ايزنهاور والمارشال مونتغمري والجنرال الكسندر هيغ في أثناء توليهم مناصبهم القيادية في الحلف[3] كما تبين للجنرال برنارد روجرز أن الصعوبة الرئيسية تنحصر في طول المدة التي يستغرقها صدور القرار السياسي العسكري قبل أن تطلق يد القائد الأعلى للحلف للتصرف في المواقف الطارئة بما تمليه المصلحة العامة[4].

المهم هنا هو دراسة الأسباب التي أدت إلى تبني هذا النموذج للتعاون العسكري بين دول الحلف حتى يمكن وضعها في الاعتبار عند تصور نوع ونموذج التعاون العسكري العربي. فقد تميز حلف شمالي الأطلسي منذ نشأته بعدة سمات: **أولها** وجود دولة متميزة في قوتها الشاملة سواء من حيث الكتلة الحيوية أو من حيث القدرة الدبلوماسية أو القوة الاقتصادية أو الإرادة القومية أو القوة العسكرية وهي الولايات المتحدة، وأن هذه القوة ليست على اتصال بري مع بقية دول الحلف حيث يفصلها عنها المحيط الأطلسي، وأن هذه الدولة كانت عند نشأة الحلف تحتكر فيها الخيار النووي، ولذا فإن الولايات المتحدة سعت إلى تقليص دعمها للقوة التقليدية لأوروبا قدر الامكان. أي أن الولايات المتحدة لم تشأ أن تتحمل أعباء إضافية في الدفاع عن أوروبا الغربية. لذا فقد كان من الضروري أن تشترك قيادات غربي أوروبا في قيادة الحلف لمشاركتها بقسط كبير فيه، ولبعد الولايات المتحدة عن المسرح. ويضاف إلى ما سبق أنه رغم وجود فاصل كبير نسبياً بين قوة الولايات المتحدة الأمريكية وقوة أي دولة تالية لها في الحلف، فإن هناك دولاً متميزة في الحلف ساهمت بدور فعال في هزيمة المحور في أثناء الحرب العالمية الثانية، وظلت دولاً كبرى بعدها، ولديها من القوة ما كانت تستطيع أن تنافس به الولايات المتحدة منافسة محدودة، وهي «بريطانيا العظمى» حينئذ وفرنسا. ويلاحظ أن هذه الدول استطاعت أن تمتلك أسلحة نووية بعد ذلك، كما أن لهذه الدول قاعدة صناعية عسكرية قوية نسبياً تمكنها من اتخاذ وضع تنافسي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً فإن الولايات المتحدة الأمريكية «الدولة القائد» لم تشأ أن تتحمل أعباء اقتصادية زائدة نتيجة لتركز القيادة في يديها وأرادت إشراك حلفائها في هذه الأعباء.

---

(٣) انظر: حسن البدري، **التعاون العسكري العربي المشترك** (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٢)، ص ٣٢ - ٥٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٥.

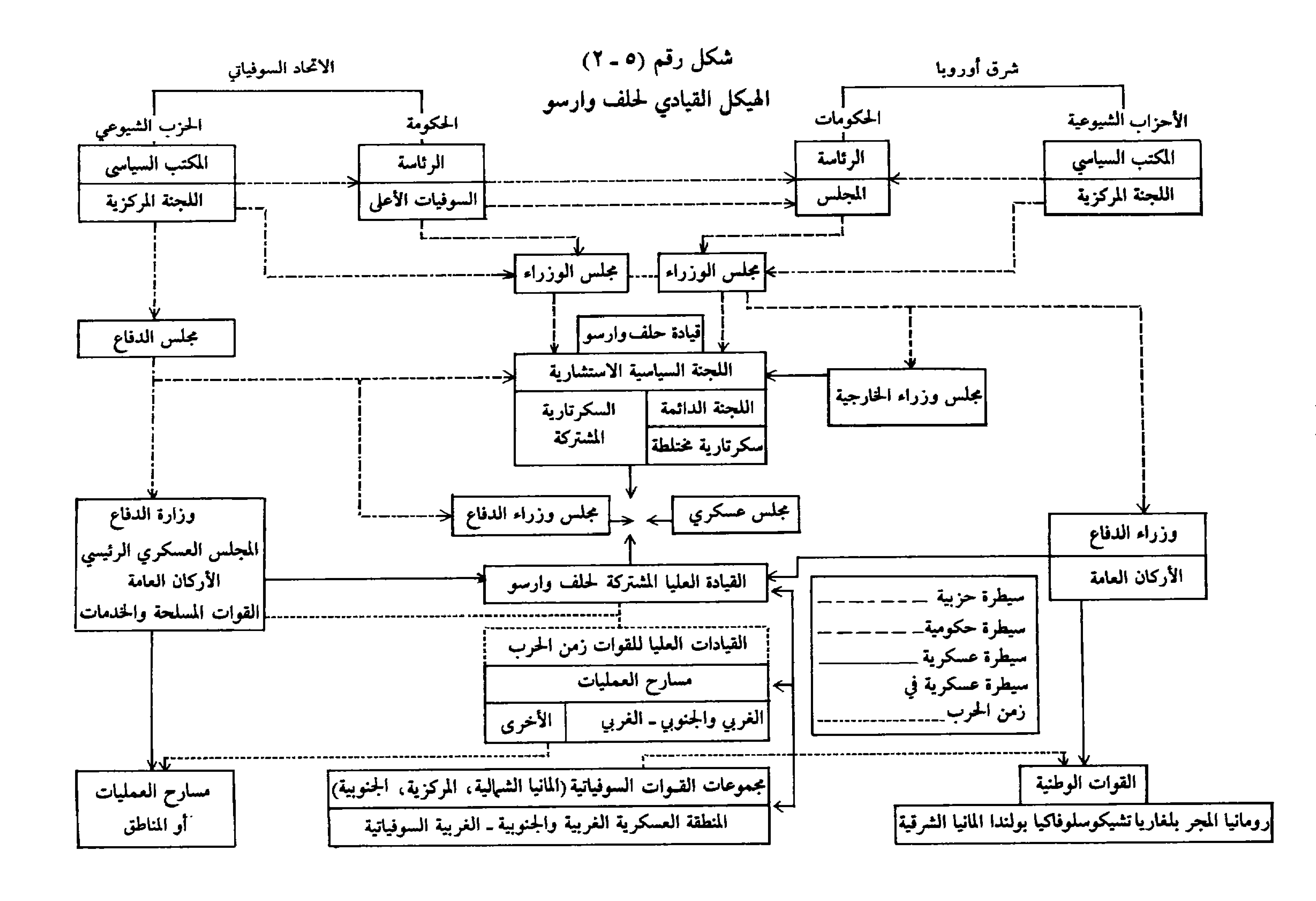
كان من المفضل تقويم أداء القيادة العسكرية «المتحالفة» لحلف شمالي الأطلسي حتى يمكن تصور مدى إمكان الاستفادة بهذا النموذج في التعاون العسكري العربي، إلا أن الوسيلة الرئيسية للتقويم هي الاختبار. ولا شك في أن حلف شمالي الأطلسي لم يختبر عملياً في صراع مسلح حتى يمكن تقويم أدائه وأداء قيادته. ولذا فإن تقويم هذا الأسلوب يمكن أن يتم من خلال دراسة تقارير قادته أولاً، وقد سبق الإشارة إليها، وأهم ما فيها هو بطء عملية صنع القرار واتخاذه. كما أنه يمكن تقويم الأداء من خلال المحاكاة بافتراض بعض المواقف التي يمكن أن تشير إلى نقط الضعف فيه. وقد يكون أول هذه الافتراضات تصور حدوث موقف على الجناح الجنوبي الشرقي للحلف، حيث تتعرض كل من تركيا أو اليونان أو كلاهما لضغط عسكري يفوق قدرة أي منهما ويتطلب تعاونهما. ولما كانت القيادة الشرقية التابعة للقيادة المتحالفة لجنوب أوروبا تتمركز في تركيا ويقودها جنرال تركي فإن احتمال استجابة اليونان للأوامر التركية، أو استجابة القيادة التركية لخطر يهدد اليونان ضعيف، وحتى في حالة الاستجابة فإن انقطاع اجراءات التنسيق والتعاون بين الدولتين يضعف من امكانيات تحقيق هذا التعاون. كما أن احتمالات تعاون القوات الفرنسية (الفيلق الثاني الفرنسي) في حالة تعرض وسط أوروبا لضغط عسكري تكتنفها سحابة من الشك نتيجة لسحب فرنسا قواتها من تحت قيادة الحلف موقتاً. وأخيراً فإن الحلف لم يخط خطوات مناسبة في تنسيق برامج التسليح وانتاج وتوريد المعدات اللازمة لقواته، وبخاصة فيما يختص بتوحيد نمط المعدات، الأمر الذي يزيد من صعوبة التعاون العسكري داخله.

ثانياً: حلف وارسو: القيادة المشتركة

يوضح الشكل رقم (٥ ـ ٢) أسلوب القيادة والسيطرة لنظم حلف وارسو. ويتميز أسلوب القيادة في هذا الحلف بوجود «قيادة عليا مشتركة لحلف وارسو» تتشكل من قائد عام سوفياتي ومجلس حرب من رؤساء أركان حرب القوات المسلحة للدول المشتركة في الحلف، ومندوبين عسكريين دائمين من جميع القوات المسلحة المشتركة، تستطيع قوات الدول المشتركة من خلالها عرض وجهة نظرها على القائد العام. وينفرد الاتحاد السوفياتي بمنصبي القائد العام ورئيس أركان القيادة العليا المشتركة، وأهم المناصب الرئيسية، كما يتميز بوضع قوات كل دول الحلف تحت القيادة السوفياتية للعمليات بمجرد بدء الحرب، حيث ينقسم المسرح الاستراتيجي الغربي إلى ثلاثة مسارح عمليات قارية فرعية، ومسرحين محيطين، ويضم كل مسرح قوات مشتركة من دول الحلف، إذ تضم قوات سوفياتية وقوات من دول الحلف الواقعة داخل حدود المسرح. وهكذا فإن مسرح العمليات الشمالي الغربي ومعه مسرح المحيط المتجمد الشمالي يشتمل على قوات سوفياتية فقط، بينما يشتمل مسرح العمليات الغربي على قوات من الاتحاد السوفياتي وكل من ألمانيا الشرقية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، بينما يشتمل مسرح العمليات الجنوبي الغربي على قوات من الاتحاد السوفياتي إضافة إلى قوات المجر وبلغاريا ورومانيا. ويتولى قيادة المسرح ضابط سوفياتي، كما يتشكل الاحتياطي المركزي للحلف من قوات سوفياتية بحتة.

شكل رقم (٥ - ٢)

الهيكل القيادي لحلف وارسو



ولا شك في أن أسلوب القيادة والسيطرة لحلف وارسو المذكور يسهل من عملية صنع القرار واتخاذه، كما أن توحيد نظم وتسليح وأساليب قتال القوات المسلحة المشتركة في الحلف نتيجة لمركزية قيادتها تسهل من تحقيق التأمين القتالي والإداري والفني، وكذلك تأمين السيطرة الحازمة والمستمرة على القوات. كما أن ذلك يقضي على الصعوبات التي تنجم عن تنوع الأسلحة والذخائر والمعدات. ورغم السهولة النسبية للقيادة والسيطرة داخل حلف وارسو، فإن هذا لم يمنع الحلف من تأمين التعاون بين عناصره عن طريق تبادل الزيارات وإجراء مناورات مشتركة لاختبار درجة التنسيق الحقيقية بين القوات، ومستوى التعاون بينها على المستويين الاستراتيجي والتعبوي، واستخلاص النتائج وتطوير أساليب القتال. وقد انصب جزء كبير من هذا التطوير على تحسين مستوى التنسيق والتعاون المشترك. ورغم ما يمثله هذا الأسلوب من مزايا نتيجة لتوحيد القيادة، فإن الحلف قد عانى بعض الهزات العنيفة نتيجة لاضطرابات شعبية حدثت في بولندا والمجر عام ١٩٥٦، ولاتجاهات مضادة في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وانسحاب البانيا من الحلف في العام نفسه، ثم الاضطرابات التي حدثت في بولندا عام ١٩٨٢ وما تلاها من أحداث أخرى ما زالت جارية في أقطار أوروبا الشرقية.

ولكي نتعرف إلى الأسباب التي أدت إلى اتخاذ هذا الأسلوب أو تبني هذا النموذج للتعاون العسكري داخل الحلف لا بد من أن نضع في الاعتبار عدة عوامل، أهمها عدد الدول الداخلة في عضوية الحلف، والأوضاع الجغرافية السياسية والاستراتيجية لدول الحلف وتناسب القوى الشاملة والعسكرية بصفة خاصة بين هذه الدول. فالدول التي انضمت إلى عضوية الحلف هي سبع دول بما فيها الاتحاد السوفياتي وكانت ثماني دول عند نشأة الحلف وقبل انسحاب البانيا. ولا شك في أن فرص التعاون والاندماج بين عدد صغير نسبياً من الدول أسهل بكثير منها في حلف الأطلسي، إذ يصل عدد الدول الأعضاء إلى ست عشرة دولة، أو في أي حلف آخر يضم عدداً أكبر من الدول الأعضاء. ثم إن هذه الدول متصل بعضها ببعض اتصالاً جغرافياً برياً، حيث يتصل الاتحاد السوفياتي مباشرة بأربع دول منها هي بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا، بينما يمكن الاتصال بحرياً وبسهولة وفي زمن قصير ببلغاريا والمانيا الشرقية عن طريق البحر الأسود وبحر البلطيق بالترتيب، كما يمكن لجميع دول الحلف تحقيق الاتصال والانتقال براً فيما بينها من خلال دول الحلف، وتشكل دول الحلف خط مواجهة متصلاً لا تفصله أية ثغرات يستند إلى المحيط القطبي الشمالي ماراً بحدود الاتحاد السوفياتي مع النرويج، وهكذا إلى السواحل السوفياتية على بحر البلطيق، إلى سواحل المانيا الشرقية على هذا البحر، فالحدود بينها وبين المانيا الغربية، إلى حدود تشيكوسلوفاكيا مع المانيا الغربية ثم مع النمسا، ثم حدود المجر مع النمسا ويوغسلافيا ثم حدود رومانيا مع يوغوسلافيا واليونان، إلى سواحل بلغاريا فرومانيا فالاتحاد السوفياتي على البحر الأسود، إلى الحدود السوفياتية ـ التركية. أي أن جميع دول حلف وارسو تعتبر دول مواجهة متصلة وليست هناك دول عمق، رغم أن الاتحاد السوفياتي يعتبر عمق الحلف. كما أن الأوضاع الجغرا ـ استراتيجية للحلف تجعل من المانيا الديمقراطية (الشرقية)

وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا والاتحاد السوفياتي دول مواجهة مباشرة مع الحلف المضاد (حلف شمالي الأطلسي)، وهي باستثناء الاتحاد السوفياتي دول تفتقر إلى العمق الكافي، في حين أن كلاً من بولندا ورومانيا والاتحاد السوفياتي تتمتع بعمق كبير نسبياً، ومن الطبيعي أن عمق الاتحاد السوفياتي يفوق عمق باقي الدول بفارق كبير مع أي منها.

كذلك فإن القوة الشاملة للاتحاد السوفياتي تفوق القوة الشاملة لأي من دول الحلف بدرجة كبيرة إذ يكفي أن تعداد السكان في الاتحاد السوفياتي يزيد على سبعة أضعاف سكان أكبر دولة في الحلف (بولندا) ويصل إلى ثلاثين ضعفاً لسكان أصغرها؛ ومساحة الاتحاد السوفياتي أكثر من سبعين ضعفاً لمساحة بولندا و٢٤٠ ضعفاً لمساحة المجر[٥]، والناتج القومي الاجمالي السوفياتي يزيد على عشرة أضعاف ما هو في بولندا[٦]. أما القوة العسكرية فلا مجال للمقابلة حيث ينفرد الاتحاد السوفياتي بالقوة النووية داخل الحلف، كما تتميز القوات التقليدية له حيث يزيد عدد دبابات القتال الرئيسية لديه على أربعة أضعاف مجموع ما لدى بقية دول الحلف، وعلى خمسة عشر ضعفاً لما لدى أكبر هذه الدول في عدد الدبابات وهي تشيكوسلوفاكيا، كما يتميز بتوافر الطرازات الحديثة من الدبابات؛ وبالمثل في طائرات القتال، حيث تمثل الطائرات السوفياتية ٢,٨ ضعف ما لدى دول الحلف الأخرى وأربعة عشر ضعفاً ما لدى تشيكوسلوفاكيا. وهو ينفرد بالطائرات الحديثة من طراز ميغ ٢٥ وميغ ٢٧ وميغ ٢٩ وميغ ٣١ وسوخوي ٢٤. وهكذا بالنسبة إلى الصواريخ التكتيكية التعبوية[٧].

وأخيراً فإن الاتحاد السوفياتي يمثل الدولة الاشتراكية الأولى التي تعتنق المذهب الشيوعي، لذا فهو يمثل أيضاً بالنسبة إلى دول حلف وارسو التي حذت حذوه منبع الايديولوجية، والقدوة في هذا المجال، على الأقل عند بدء إنشاء الحلف.

كان الثقل النسبي للاتحاد السوفياتي داخل الحلف سبباً رئيسياً في اتخاذ نموذج القيادة المشتركة، إذ إنه من دون هذا الثقل تتضاءل قوة الحلف تماماً، ويفقد الحلف رادعه النووي والاستراتيجي، ولذا كان من الطبيعي أن تقبل دول الحلف بوضع قواتها تحت إمرة القيادة السوفياتية، بينما تمثل كل من بريطانيا وفرنسا وزناً بالنسبة إلى حلف الأطلسي أكبر من وزن أي دولة أخرى في حلف وارسو. ورغم ذلك يتردد في منتصف الثمانينات القول إنه يجب أن تكون العلاقات داخل حلف وارسو مبنية على التكافؤ والتساوي بين الأعضاء، والتخلي عن صيغة «الأخ الأكبر» التي درج على استخدامها سابقاً[٨].

(٥) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٧** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٨٧)، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٦) IISS, *The Military Balance, 1986-1987.*

(٧) طلعت أحمد مسلم، «انعكاسات الإصلاح على الأوضاع الاستراتيجية لدول حلف وارسو،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٨٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ١٥٧ - ١٦٥.

(٨) ذكر ذلك في محاضرة ألقاها د. كابتسا (سفير سابق في وزارة الخارجية السوفياتية ورئيس اللجنة السوفياتية لتضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية) بالمعهد الدبلوماسي في القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٩.

يصعب أيضاً تقويم أداء القيادة العسكرية المشتركة لحلف وارسو إذا كان من المتصور الاستفادة من هذا النموذج في التعاون العسكري العربي، على أساس أن هذه القيادة لم تختبر عملياً في صراع مسلح، وعلى العكس من حلف شمالي الأطلسي فإننا لن نجد نقداً معلناً لأسلوب قيادة الحلف، وإن كانت التغييرات التي أدخلت على تنظيم أسلوب القيادة السوفياتية ما يؤكد كلاً من مركزية السيطرة على التخطيط الاستراتيجي، ولا مركزية إدارة عمليات القوات المسلحة. هذه التغييرات تشير إلى أن الحلف وجد في أسلوب القيادة المشتركة الذي كان متبعاً قبل ذلك إفراطاً في المركزية في إدارة العمليات، الأمر الذي يمكن أن يحد من حرية القيادات الميدانية، ولكنه ما زال يحتفظ بالمركزية المطلقة في السيطرة على التخطيط الاستراتيجي. ويشير هذا أيضاً إلى أن من عيوب نموذج القيادة المشتركة احتمال شل مبادأة القادة الميدانيين إلى حين اتخاذ القرار بواسطة القيادة المشتركة. أما من حيث الأداء الفعلي فيعتبر دخول قوات الحلف إلى تشيكوسلوفاكيا مثالاً لامكانات التعاون بين دول الحلف، إذ استطاعت جيوش من دول الحلف المختلفة دخول تشيكوسلوفاكيا والسيطرة عليها في أقل من ٢٤ ساعة دون أن يحدث ما يدل على ضعف في التخطيط أو التنظيم والتنسيق، بل إن العمل كله قد تم في سرية مطلقة، وقبل أن تتخذ أي قوة مضادة أي اجراء ولا يرجع نجاح هذا العمل إلى نموذج القيادة المشتركة فقط، ولكنه يرجع أيضاً وبدرجة كبيرة إلى حسن التخطيط، وأداء القوات، كما أننا لا نستطيع أن نتجاهل أن العمل قد تم داخل دول الحلف وليس ضد قوة تعاديه بالمعنى المعروف. وبذلك فإنه لم يكن صراعاً مسلحاً بالمعنى المفهوم، وإن كان عملاً عسكرياً استراتيجياً حدث في ظروف أعلى درجات الاستعداد القتالي، ومع احتمال الاصطدام بقوات معادية.

ثالثاً: قيادات التنسيق

سبقت الإشارة إلى الأنواع الأخرى من الأحلاف مثل حلف الانزوس ومعاهدة ريو» وغيرها التي اقتصرت على المبادىء العامة، أو تشكيل مجلس دائم، والاجتماع الدوري لمندوبين مفوضين من الدول للتشاور، وتبادل المعلومات، والتنسيق، والتي لا تتخذ شكلاً تنظيمياً دائماً يمارس القيادة. إلا أن كلاً من مصر وسوريا قد أقامت نوعاً من قيادة التنسيق هي القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية التي ظهرت إلى الوجود بناء على دستور اتحاد الجمهوريات العربية لتقوم بجميع أعباء التخطيط المشترك وتنظيم التعاون بين القوات المسلحة المصرية والسورية في حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، في حين تركت الحرية لكل من قيادتي القوات المسلحة المصرية والسورية لتمارس ما سبق الإتفاق عليه من خطط ومهام وأهداف خلال مرحلة الإعداد، وتتميز قيادات التنسيق بأنها عادة ما تنشأ في حالة بعد المسافات بين القوات المتعاونة أو انفصالها أو كثرة عدد الدول الداخلة في التنظيم، الأمر الذي يصعب من امكانية قيام أي قيادة بالسيطرة المركزية على سير الصراع، وقد يؤدي إلى نتائج عكسية. ويقع على قيادة التنسيق عبء تهيئة أنسب الظروف وأوثق الروابط والتعاون

بين الجبهات المنفصلة براً في مجال التوقيت والمهام وتبادل المعونة الاستراتيجية في مختلف مراحل الصراع، وطبقاً لما تسمح به طبيعة المسرح والقدرة القتالية لكل دولة. وتدل تجارب قيادات التنسيق على أنها تصدر توجيهات إلى الدول والقوات الأعضاء في الحلف أو التنظيم العسكري، وتتولى اخطار الأطراف بالموقف[9]، وتقدم توصيات بخصوص الموقف دون أن يكون لها سلطة إدارة العمليات المشتركة، أو أن تتحمل مسؤولية سير ومصير الصراع.

رابعاً: القيادة الموحدة

قد يكون المثال الوحيد للقيادة الموحدة لقوات عدة دول من أجل إدارة صراع مسلح وليس مجرد عملية استراتيجية مشتركة هو «القيادة العربية الموحدة» في قرارات مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٤، والتي أسند إليها مهام «التخطيط للعمليات العربية المشتركة ضد اسرائيل طبقاً لتوجيهات مجلس الدفاع المشترك، بما في ذلك اقتراح الخطط والاجراءات اللازم اتخاذها لمقابلة المواقف المحتملة وإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ الخطط المصدق عليها، والتصديق على خطط القيادات المختصة، وإدارة عمليات القوات العربية المشتركة طبقاً للخطط الموضوعة، والإشراف على إعداد القوات للقتال واستكمال احتياجاتها وإعاشتها في مناطق عملياتها، وإعداد مسارح العمليات، وذلك عن طريق القيادات المعنية، وتنظيم الإنفاق من الاعتمادات المشتركة التي تساهم فيها الدول لأغراض التجهيزات العسكرية، وتنسيق التعاون بين الدول العربية بالنسبة لتوفير الاحتياجات لقواتها»[10].
وتتميز القيادة الموحدة بأنها هي المسؤولة عن العمليات المشتركة كلها، في حين تقتصر مهام قادة قوات الدول على معاونة قائد القيادة الموحدة في تنفيذ خططه وتوجيهاته التي تصدرها هيئة أركانه التي ينتخبها من كل الدول التي يضمها الحلف، وتتوافر لها كل التخصصات والخبرات القتالية والإدارية والتقانية. وعادة ما لا تتوافر مثل هذه القيادة إلا داخل الدولة الواحدة، أو في حالة الاشتراك الرمزي لقوات بعض الدول مع قوات دولة ما، مثل حالة قوات حفظ السلام التي شكلت بمعرفة الأمم المتحدة في كوريا، ولكنها أيضاً لم تكن تمتد إلى القوات الرئيسية لبقية الدول أو على إعداد القوات للقتال، أو تنظيم الإنفاق وما شابهه.

يبدو نموذج القيادة الموحدة جذاباً، إذ إنه في حالة تحقيقه يوفر أفضل أساليب التعاون بين القوات، ويعطي للقيادة الصلاحيات اللازمة للإعداد للصراع المسلح وكذلك لادارته، ويوحد المسؤولية عن إدارة الصراع، وبذلك تتناسب المسؤولية مع السلطة والصلاحيات المخولة. وهو بذلك يوفر أحسن الظروف الممكنة لحشد القوات اللازمة في الاتجاهات المنتخبة وفي التوقيت المناسب، كما أنه يمكن من المناورة بقوات الدول المشتركة من اتجاه إلى آخر عبر الحدود الدولية، ويحقق تكامل نظم الدفاع الجوي وأساليب ونظم الإنذار والتعارف والتعاون وغير ذلك، مما يصعب توفيره في أي نموذج آخر من نماذج التعاون العسكري. إلا أن هذا النموذج يعيبه أنه يتجاهل وجود الدول الداخلة في التنسيق، واختلافاتها، وأن أجهزة الدولة

(٩) بهي الدين محمد نوفل، «التضامن العسكري العربي: ماضيه وحاضره،» (دراسة غير منشورة).
(١٠) قرارات مجلس الدفاع المشترك في دور انعقاده السادس غير الاعتيادي، ٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٥.

عادة ما تكون أقوى من أجهزة التعاون بين الدول، وأن هذه الأجهزة عادة ما تقاوم سلطة التعاون بأشكالها المختلفة، وأن مقاومتها ستكون أشد حينما تزداد السلطة الممنوحة لأجهزة التعاون. ولا شك في أن القيادة الموحدة هي النموذج الذي يتمتع بأكبر سلطة ـ وأكبر مسؤولية أيضاً ـ بين أجهزة التعاون العسكري. وأخيراً، فإن القيادة الموحدة، وفقاً للقرارات السابق ذكرها، تستمد سلطتها من مجلس ملوك ورؤساء الدول عن طريق مجلس الدفاع المشترك، وبالتالي فإن هذه السلطة ستكون مرهونة دائماً بالإجماع داخل هذا المجلس، وأنه حتى في حالة عدم الأخذ بالإجماع والإكتفاء بالأغلبية فإن الدول التي لا توافق على قرارات مجلس الملوك والرؤساء تستطيع أن تمتنع عن تنفيذ القرارات أو تعرقلها، الأمر الذي يحد عملياً من سلطاتها، وبالتالي يؤثر في مسؤولياتها. ويتضح من ذلك أن نموذج القيادة الموحدة يصبح صالحاً فعلاً في حالة توحيد الكيانات السياسية داخل وحدة سياسية أكبر، إما على هيئة وحدة مندمجة أو وحدة اتحادية تتمتع بسلطات السيادة بينما تترك بقية السلطات للسلطة المحلية.

خامساً: خصائص التعاون العسكري العربي وتأثيرها في نماذج التعاون العسكري

يمكن الخروج من الدراسة السابقة لنماذج التعاون العسكري أن هناك عوامل رئيسية تؤثر في اختيار النموذج المناسب لتحقيق التعاون العسكري بين مجموعة من الدول، حيث تبلغ أقصى درجات التعاون عند نموذج القيادة الموحدة وتتدرج إلى القيادة المشتركة فالمتحالفة، فقيادات التنسيق. أي أن اختيار نموذج التعاون العسكري ليس اختياراً ذهنياً أو عاطفياً للدول المتعاونة أو قياداتها فقط، بل إنها محكومة بعدة عوامل تحدد العلاقات بين هذه الدول، وكذلك التهديدات التي تواجهها. ويمكن تلخيص هذه الأمور الرئيسية في العوامل الآتية دون اغفال احتمال وجود عوامل أخرى أكثر أهمية:

١ ـ الاتصال الجغرافي والأبعاد الجغرافية للدول المتعاونة.
٢ ـ عدد الدول المتعاونة.
٣ ـ عدد مصادر التهديد واتجاهات التهديد المشتركة.
٤ ـ تناسب القوى الشاملة بين الدول المتعاونة.
٥ ـ الاتجاهات السياسية للدول المتعاونة ومصادرها الرئيسية للحصول على حاجاتها من السلاح.
٦ ـ اتجاه الدول المتعاونة نحو الوحدة.

توضح الدراسة السابقة أنه كلما كان هناك اتصال جغرافي بري بين الدول المتعاونة عسكرياً أمكن تحقيق تعاون أوثق. ويبدأ الاختيار هنا من القيادة المشتركة متدرجاً وفقاً لباقي العوامل إلى المتحالفة أو قيادات التنسيق. وعند تقدير هذا العامل بالنسبة إلى التعاون

العسكري العربي فإنه، بافتراض تحييد باقي العوامل الأخرى، يكون الإقليم العربي أقرب إلى اختيار نموذج القيادة المشتركة، إذ يتحقق الاتصال الجغرافي بين الأقطار العربية بدرجة كبيرة ولا يقطع هذا الاتصال إلا البحر الأحمر، وشريط ايلات الفاصل بين مصر والأردن. فإذا وضعنا في الاعتبار ضيق البحر الأحمر، وكذلك ضيق المسافة بين طابا المصرية وخليج العقبة الأردني نجد أن المسافة لا تعتبر حائلاً أمام الاتصال الجغرافي بين المشرق العربي ومغربه، وبخاصة فيما يتعلق بالتعاون العسكري.

أما الأبعاد الجغرافية، التي سبق التطرق إليها في الفصل الأول من هذا الكتاب، فإن اتساع المسافة بين الحدود الشرقية للإقليم العربي وحدوده الغربية يكاد يساوي عمق مجموع كل من حلفي وارسو وشمالي الأطلسي، إذ تصل المسافة بين الحدود على مشارف جبال زاغروس والسليمانية والخليج العربي شرقاً حتى المحيط الأطلسي عند بورت اينين غرباً حوالى ٧٥٠٠ كلم، والمسافة من جبال طوروس شمالاً حتى هضبة البحيرات الاستوائية غربي الصومال وجنوبي السودان حوالى ٤٢٠٠ كلم، وتبلغ مساحة الاقليم العربي حوالى ١١٣٢٢٤٦٣ كلم٢ [(١١)]. إن هذه الأبعاد الشاسعة إضافة إلى طول السواحل البحرية العربية الذي يصل إلى أكثر من ١٢٠٠٠ كلم تحتم وجود قيادات محلية لها نوع من الاستقلال في اتخاذ القرار في إطار التعاون العسكري، أي أنها تجعل التعاون أقرب إلى نموذج القيادة المتحالفة أو قيادات التنسيق طالما لم تتجه الدول المتعاونة إلى الوحدة السياسية.

أما من حيث عدد الدول المتعاونة فإن نماذج التعاون العسكري السابق ذكرها تشير إلى أنه كلما زاد عدد الدول المتعاونة أصبح من الصعب اتخاذ قرار موحد أو اعتماد صيغة القيادة المشتركة حفاظاً على أقصى حد ممكن من التعاون. وهكذا نجد أن صيغة القيادة المشتركة تناسبت مع سبع دول في حلف وارسو بينما لجأت دول حلف شمالي الأطلسي الاثنتا عشرة (عند التوقيع) إلى صيغة القيادة المتحالفة، ولجأت دول معاهدة ريو (٣٢ دولة) إلى صيغة قيادات التنسيق. وهكذا فإن عدد الأقطار العربية في حالة اتجاهها إلى التعاون يدعو إلى اتخاذ صيغة التنسيق أكثر من أي صيغة أخرى. وتختلف هذه الصيغة بحسب مدى اتجاه الأقطار العربية إلى الوحدة، فكلما اتجهت هذه الأقطار إلى الوحدة كما سيأتي بعد ذلك، ارتفعت درجة التعاون واتخذت صيغة أقرب إلى القيادة الموحدة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين أقطار جامعة الدول العربية وقعتها سبع دول في حزيران/ يونيو عام ١٩٥٠، ولكنها اتخذت صيغة قيادات التنسيق. إلا أن السبب هنا لا يرجع إلى عدد الدول الموقعة وإنما إلى أسباب أخرى سيرد ذكرها فيما بعد.

يلاحظ من دراسة صيغ التعاون العسكري السابقة أنها كلها تعتبر أن هناك مصدراً واحداً لتهديد الدول المتعاونة، حتى وإن اختلفت اتجاهاتها، فأحلاف شمالي الأطلسي

(١١) بهي الدين محمد نوفل وعبد الرزاق الدردري، «نحو تضامن عسكري عربي،» ص ١١ ـ ١٢ (دراسة غير منشورة).

والأنزوس، والترتيبات الدفاعية للقوى الخمس، والتنظيمات ذات الطابع الدفاعي لأمريكا اللاتينية، كلها تعتبر مصدر التهديد بالنسبة إليها هو الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو. بينما تعتبر دول حلف وارسو مصدر التهديد لها هو الولايات المتحدة ودول حلف شمالي الأطلسي، ويتبع ذلك أن الاتجاه العام الرئيسي للتهديد اتجاه واحد، أو اثنان على الأكثر، كما في حالة أمريكا اللاتينية. أي أن حلف شمالي الأطلسي يواجه تهديداً من الشمال الشرقي، والقوى الخمس تواجه تهديداً من اتجاه الشمال، وأمريكا اللاتينية تواجه تهديداً رئيسياً من الغرب وثانوياً من الشرق، ودول حلف وارسو تواجه تهديداً من اتجاه الغرب. وتحقق وحدة مصدر التهديد سهولة في اتخاذ صيغة التعاون. فحلف وارسو يتخذ نموذج القيادة المشتركة لوحدة مصدر التهديد والاتجاه، وحلف شمالي الأطلسي يتخذ نموذج القيادة المتحالفة لوحدة مصدر التهديد مع اختلاف محدود في الاتجاه نتيجة لثغرة جوربزيا التي تفصل بين ايطاليا واليونان.

أما بالنسبة إلى الإقليم العربي، فإن اختلاف مصادر التهديد واتجاهاته يحتم ضرورة أن يواجه التعاون العسكري العربي مصادر متعددة من التهديد في وقت واحد، وإن كانت بدرجات متفاوتة، إذ إن المواقف السياسية والعسكرية لمصادر التهديد مختلفة، كما أن تعدد اتجاهات التهديد يحتم وجود قيادات محلية لإدارة الصراع في مسارح العمليات المختلفة والاتجاهات الاستراتيجية المختلفة داخل هذه المسارح، في إطار تعاون استراتيجي عام على المستوى العربي. وهكذا فإن التعاون العسكري بين الأقطار العربية الحالية، ودون اتجاهها نحو التوحد المرحلي أو الشامل، يكون أقرب إلى صيغة التنسيق منه إلى القيادة المشتركة أو الموحدة. ويمكن في حالة التوحد المرحلي الاتجاه إلى القيادة المتحالفة.

رأينا من خلال دراسة نماذج التعاون العسكري أن هناك في كل نموذج دولة رئيسية تقود التحالف نتيجة لوجود فارق واضح بين قوتها الشاملة والقوة الشاملة للدولة التالية لها في النموذج، فضلاً عن القوة الشاملة لبقية الدول المتعاونة، وأن هذا المثال يبرز أوضح ما يبرز في حلف وارسو، حيث يتخذ أسلوب القيادة المشتركة وحيث يمثل الاتحاد السوفياتي القوة الرئيسية للحلف. ويلي ذلك باقي الأحلاف الغربية، إذ تمثل الولايات المتحدة الدولة الرئيسية في حلف شمالي الأطلسي، وتمثل بريطانيا الدولة الرئيسية في «الترتيبات الدفاعية للقوى الخمس»، وتمثل الولايات المتحدة أيضاً الدولة الرئيسية في منظمة الدول الأمريكية. ونظراً إلى أن الفارق في دول حلف شمالي الأطلسي بين الدولة الرئيسية ومن يليها (بريطانيا وفرنسا) أصغر منه في دول حلف وارسو فقد اتخذ صيغة القيادة المتحالفة، أما بالنسبة إلى باقي الأحلاف فعلى الرغم من أن الفارق كبير بين بريطانيا وأي من القوى الأربع الأخرى، بين الولايات المتحدة واستراليا في حلف الأنزوس، وبينها وبين أي من دول أمريكا اللاتينية. إلا أن القوى المخصصة من القوة الشاملة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا لمصلحة هذه الأحلاف ليست بالقدر نفسه.

من هنا فإن ميزان القوى الشاملة داخل البلدان العربية لا يبرز بلداً رئيسياً معيناً يؤهله

للقيام بدور البلد القائد داخل هذا التعاون رغم ما تتميز به مصر من موقع جغرافي فريد، وتعداد سكاني يفوق أقرب بلد عربي بأكثر من عشرين مليوناً من السكان، وما تتميز به من تجانس سكاني، إلا أن القوة الاقتصادية المصرية أقل كثيراً من قوة العديد من البلدان العربية. والقوة العسكرية المصرية قريبة من بعض القوى العسكرية العربية الأخرى، وهكذا نجد أن صيغة التعاون العسكري العربي في ظل موازين القوى الحالية، وأوضاع البلدان العربية أقرب إلى صيغة قيادات التنسيق منها إلى أي صيغة أو نموذج آخر. إلا أن الاختلاف الشاسع بين القوى الشاملة للبلدان العربية الرئيسية من جهة والبلدان العربية الصغرى التي يقل عدد سكانها عن مليونين أو ثلاثة ملايين يحتم صيغة القيادة المشتركة في مسارح العمليات والاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية.

تؤثر الاتجاهات السياسية للبلدان المتعاونة في نموذج التعاون العسكري، فالأصل أن التعاون العسكري هو أقصى درجات التعاون السياسي بما يعني وجود هدف سياسي واحد تلتقي عنده إرادات البلدان المتعاونة، وتصور موحد للتهديدات المشتركة لها، وهو ما يتحقق في نماذج التعاون العسكري سواء في النماذج المنتمية إلى الكتلة الشرقية أو الكتلة الغربية، بل إنه عادة ما تكون النظم الاقتصادية والاجتماعية موحدة بين الدول المتعاونة عسكرياً، ويتبع ذلك عادة وحدة المصادر الرئيسية للسلاح، فدول حلف وارسو تتسلح بأسلحة إما سوفياتية الصنع، أو سوفياتية التصميم وبإنتاج محلي وبترخيص. أما دول حلف شمالي الأطلسي فهي ذات مصادر متعددة، فقد تكون محلية التصميم والتصنيع أو أن يكون تصميمها من إحدى دول الحلف ومنتجة محلياً بترخيص، أو أن يكون تصميماً وانتاجاً مشتركين فيما بينها، أو أن تستوردها من دول خارج الحلف ولكنها ترتبط بها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً مثل إسرائيل أو سنغافورة أو غيرهما. ففي حالة توحيد الاتجاهات السياسية والمصادر الرئيسية للسلاح يمكن تحقيق نموذج القيادة الموحدة أو المشتركة، أما في حالة توحيد الاتجاهات السياسية مع اختلاف تصميم وانتاج الأسلحة فيكون الأقرب هو نموذج القيادة المتحالفة أو قيادة التنسيق. وقياساً على ذلك نجد أن البلدان العربية الحالية تختلف في اتجاهاتها السياسية وليس لديها هدف سياسي واحد، أو تصور موحد للتهديدات المشتركة، إذ ربما يكون الشيء الوحيد الذي اتفقت عليه هذه البلدان هو اعتبار اسرائيل تهديداً رئيسياً لها. بينما تختلف في تصور التهديدات الأخرى، كما تختلف في تصور أسلوب مواجهة هذه التهديدات، فهناك بلدان تعتبر الخطر الشيوعي تهديداً رئيسياً لها، بينما تعتبر أخرى أن الولايات المتحدة هي العدو الرئيسي لها، وتخشى تهديد البلدان العربية الأخرى لها، الأمر الذي يمكن أن يتناقض مع امكانية التعاون العسكري أصلاً. وتنعكس الاتجاهات السياسية للبلدان العربية على مصادر تسليحها، فنجد أن أغلب هذه البلدان الحالية تحصل على أسلحتها من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب أساساً، بينما سوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية تحصل على أسلحتها أساساً من الاتحاد السوفياتي. وهناك بلدان عربية تحصل على أغلب أسلحتها من الغرب وتحصل على بعضها من الاتحاد السوفياتي، مثل الأردن والكويت، بينما هناك بلد عربي يحصل على أغلب أسلحته من الاتحاد السوفياتي ويحصل على بعضها من الغرب، وهو اليمن

العربية. ولا شك في أن اختلاف الاتجاهات السياسية يضعف من امكانية التعاون العسكري ويدفعه إلى صيغة قيادات التنسيق، بينما قد تؤثر المصادر الرئيسية للحصول على التسليح، بحيث تجعل القدرة على العمل العسكري أصلاً غير ممكنة، إذ إن تحالف أحد مصادر التسليح الرئيسية مع أحد مصادر التهديد يضعف من احتمالات الامداد لتعويض الاستهلاك أو الخسائر، وقد يضع قيوداً على توريد الأسلحة كماً ونوعاً بحيث يجعلها غير كافية أصلاً للدخول في صراع مسلح. أما إذا كان من الممكن تحقيق نوع من التعاون فإنه لا يخرج عن صيغة التنسيق، حيث لا تستطيع أي قيادة أن تتحمل مسؤولية التخطيط الاستراتيجي أو مصير الصراع المسلح. ويعتبر هذا السبب الرئيسي لاتجاه البلدان العربية إلى قيادات التنسيق ولتقارب موازين القوى الشاملة بينها، كما أنه كان من بين الأسباب الرئيسية لفشل القيادة العربية الموحدة في تحقيق أهدافها.

يعتبر الاتجاه نحو الوحدة أحد العوامل الرئيسية لاختبار نموذج التعاون العسكري، وإذا كان هذا الاتجاه له أساسه المعنوي والفكري بين البلدان العربية، فهو موجود بشكل مختلف بين البلدان الداخلة في صيغ أخرى للتعاون، إذ تتجه دول أوروبا الغربية نحو توحيد نظمها في مختلف المجالات وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، حيث ترتبط بالجماعة الأوروبية والسوق الأوروبية المشتركة، ولها برلمان أوروبي وغيرها من المنظمات التي تزيد من الروابط بين الدول في إطار من التنسيق الوظيفي. وهناك روابط مشابهة بين دول أوروبا الشرقية في مجالات التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي، وكلما زادت هذه الروابط وتوحدت النظم سهل التعاون العسكري بين هذه الدول وأصبح الإطار السياسي للتعاون العسكري موحداً.

تتميز البلدان العربية بوجود دوافع قوية للوحدة، في مقابل مصاعب كثيرة تقف في سبيلها. ولا تعتبر روابط اللغة والتاريخ والدين في حد ذاتها دوافع لهذه الوحدة بل عوامل مساعدة لها، فالدوافع الرئيسية للوحدة العربية هي تحقيق المصلحة المشتركة بدءاً بالتنمية وصولاً إلى الدفاع الذاتي والمحافظة على الذات وقيم المجتمع. وكما سبق أن أوضحنا فإن التعاون العسكري ـ وهو اتجاه نحو توحيد الجهود ـ ضروري للمحافظة على المجتمعات العربية في البلدان العربية الحالية، كما أن الجهود العربية المشتركة ضرورية لتحقيق تنمية المجتمعات العربية. وقد أدت هذه الدوافع إلى سعي العرب سواء قبل الاستقلال أو بعده إلى التعاون فيما بينهم، والدعوة إلى تحقيق الوحدة. بل إن هذه الدوافع لم تقف عند حد الحث على اقامة الوحدة العربية، بل سعت إلى تحقيقها فعلاً، إذ دفعت إلى الوحدة بين مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة، والعراق والأردن في الاتحاد الهاشمي، ومصر واليمن في اتحاد الدول العربية، ومصر وسوريا والعراق في الجمهورية العربية المتحدة مرة أخرى، واتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا، والوحدة بين ليبيا وتونس، وبين ليبيا والمغرب، والتكامل المصري ـ السوداني، ومجلس التعاون الخليجي بين أقطار الجزيرة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت والامارات العربية المتحدة، والوحدة بين شطري اليمن

وأخيراً مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي الكبير. إن هذا الاتجاه العربي نحو العمل الوحدوي عكس الإحساس العربي بضرورة العمل العربي الموحد، وهو الذي دفع في الوقت نفسه إلى عقد اتفاقات عسكرية ثنائية ومتعددة الأطراف أكثر من الا يمكن حصرها. لقد عكست هذه الاتفاقات احساس الأقطار العربية الحالية أولاً بانكشافها الأمني وتعرضها للتهديد، وثانياً اعتقادها بأن أفضل وسائل التعاون انما تأتي عن طريق الوحدة وليس من مجرد التحالف أو التعاون. وفي هذا الإطار فإن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، ومؤتمرات القمة العربية، وإنشاء القيادة العربية الموحدة عكست احساس الأقطار العربية بالحاجة الشديدة إلى التعاون وبخاصة العسكري فيما بينها، وأن هذا التعاون إنما يتحقق عن طريق توحيد القيادة على المستويات العسكرية والسياسية وارتباطها بالتعاون الاقتصادي. وهكذا فإن اتجاه الأقطار العربية نحو الوحدة بمعناها السياسي لا بد من أن يؤثر في نموذج التعاون العسكري الذي يمكن اتباعه. فبقاء البلدان العربية على وضعها الحالي دون اتجاه حقيقي للوحدة لا يمكن إلا أن يفرز نموذجاً للتعاون العسكري لا يزيد على مستوى التنسيق، وهو وإن كان يمكن أن يحقق نتيجة أفضل من عمل كل بلد على حدة، فإنه لا يحقق في الوقت نفسه محصلة مجموع القوى الشاملة للبلدان المشتركة فيه، بل إنه أحياناً يؤدي إلى نتائج سلبية، إذ يصبح أحد الأطراف أو بعضها عبئاً على الأطراف الأخرى. أما في حالة مزيد من الاتجاه نحو الوحدة بإقامة تجمعات اقليمية أو اتحاد بين بلدان عربية وبخاصة رئيسية، فإن التعاون العسكري يمكن أن يصل إلى مستوى القيادات المتحالفة في حال كانت الاتجاهات السياسية لهذه التجمعات مختلفة، أو إلى مستوى القيادة المشتركة في حال توحد هذه الاتجاهات. أما تحقيق القيادة العربية الموحدة فهو ممكن في حالتين: الحالة الأولى داخل الاتحاد بين عدة أقطار عربية وتكون القيادة الموحدة في هذه الحالة جزئية؛ والحالة الثانية عند تحقيق الوحدة العربية الشاملة في دولة عربية واحدة (اتحادية).

إذا كانت أغلب العوامل السابقة تشير إلى أنه في حال ثبات الظروف العربية القائمة فإن أقصى ما يمكن اختياره كنموذج للتعاون العسكري العربي هو نموذج قيادات التنسيق، فإن طبيعة التهديدات ومصادرها وتوازن القوى الشاملة مع هذه التهديدات على نحو ما ذكر في الفصل الثالث تشير إلى أن قيادات التنسيق لا تكفي لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي، حتى بمفهومه الضيق الذي يعني مجموع أمن البلدان العربية، فلا يمكن التصور أن قيادة تنسيق تستطيع أن تنسق بين أقطار الخليج بما فيها من ضعف في قواها الشاملة مع العراق لمواجهة التهديد الإيراني، فضلاً عن التنسيق مع قوى عربية أخرى يمكن أن تشترك في الصراع. كما أن نموذج قيادات التنسيق لم يحقق نجاحاً كافياً في الصراع العربي - الاسرائيلي عام ١٩٧٣، إذ تبعثرت القوى التي تجمعت للصراع نتيجة لاختلافات واضحة في أسلوب إدارة الصراع. إذ إن ميزان القوى الشاملة للتهديد الاسرائيلي المدعم من الولايات المتحدة يحتم توحيد الجهود، وأن تتولى قيادة موحدة إدارة الصراع، وينطبق القول نفسه على احتمالات الصراع بين اثيوبيا وبلدان القرن الأفريقي بخاصة أنها تتطلب قوات من خارج امكانات بلدان المواجهة مع اثيوبيا، وأنه ليس من بين هذه البلدان بلد عربي رئيسي. ولما

كانت خصائص التعاون العسكري العربي تشير إلى احتمال تعرض الأمن القومي العربي لأكثر من تهديد في وقت واحد فإن وجود قيادة مركزية موحدة تستطيع أن تحدد أولويات الصراع وأولويات مسارح العمليات، ثم تخطط لتوزيع القوى العسكرية العربية في ضوء ذلك، وتكون قادرة على المناورة بالقوات من مسرح إلى آخر في الوقت والمكان المناسبين، وأن تكون قادرة على التنبؤ بذلك مبكراً والإعداد له، سواء في مجالات جمع المعلومات أو التنظيم وبناء القوات المسلحة، أو التدريب، أو اعداد مسرح العمليات.

وهكذا فإن القيادة العربية الموحدة هي ضرورة حتمية للحفاظ على الأمن القومي العربي في مواجهة التهديدات، بينما الأوضاع العربية الحالية تتناقض مع ذلك. وهكذا يصبح الخيار بين المحافظة على الأوضاع الحالية بما فيها من تفتت وتجزئة وضعف، والمحافظة على الأمن القومي العربي، وهنا تصبح الوحدة العربية شرطاً مسبقاً للقيادة العربية الموحدة اللازمة للمحافظة على الأمن القومي، أي أنها تصبح شرطاً لبقاء الوجود العربي عينه.

الفصل السادس

تجارب التعاون العسكري العربي في التاريخ الحديث

سبق أن ذكر أن تجارب التعاون العسكري العربي بعد الحرب العالمية الأولى لا بد من أن تختلف عن أي نموذج سابق له في تاريخ العرب، نتيجة لقيام عدة أقطار عربية لا تخضع لسلطان واحد (دولة الخلافة الاسلامية)، سواء أكان هذا الحكم عربياً أو غير عربي. ولا بد هنا من الإشارة إلى أنه رغم زوال دولة الخلافة الاسلامية نتيجة لزوال الحكم العثماني، فإن الإقليم العربي دخل تحت السيطرة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى، ولم تحصل الأقطار العربية الحالية على استقلالها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، واستمر حصول هذه الأقطار على استقلالها حتى أوائل السبعينات، كما أن أغلب هذه الأقطار لم يحصل على استقلاله حقيقة بمجرد إعلان هذا الاستقلال نتيجة لبقاء قوات الاحتلال بموجب معاهدات معها قبل الاستقلال. وبذلك ظل هذا الاستقلال منقوصاً، واحتاجت هذه الأقطار إلى مرحلة تالية من النضال للتخلص فعلاً من الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها. وهكذا فإنه لا يمكن الحديث عن تعاون عسكري عربي قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأن التعاون العسكري العربي الذي تم بعد ذلك لم يكشف عن الوجه العربي الحقيقي إلا عام ١٩٧٣، وبعد انسحاب آخر جنود الاستعمار القديم من الاقليم العربي. أما بعد ذلك فقد وقع كثير من البلدان العربية فريسة للاستعمار الجديد؛ وبذلك لم يتحقق تعاون عسكري عربي خالص بعد ذلك. إلا أنه قد يكون من المناسب عرض تجارب التعاون العسكري العربي بعد الحرب العالمية الثانية التي تركز أغلبها حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

إن دراسة تجارب التعاون العسكري السابقة لا تستهدف سرد هذه الوقائع أو الإشادة بدور فرد أو دولة، أو استعادة الأمجاد العربية. . . فهذه كلها أمور تخرج عن نطاق الدراسة، وإن كانت تستحقها. فالهدف من دراسة هذه التجارب هو الخروج بالعوامل التي أدت إلى تحقيق تعاون فعال، أو العوامل التي أدت إلى فشل تجارب التعاون، والمصاعب التي واجهت محاولات تحقيق التعاون حتى يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

وترتبط دراسة تجارب التعاون بالنموذج الذي تم التعاون في إطاره، أي أن أي تعاون قد تم في إطار قونن هذا التعاون، ولكن التعاون لا يتقيد دائماً بالإطار القانوني الذي وضع له. لذا فلا بد للدراسة من أن تحدد مدى التزام الأطراف المتعاونة بالإطار القانوني لتعاونها وأثر ذلك في هذا التعاون. والجدير بالذكر هنا أنه جرت محاولات عديدة لتحقيق التعاون العسكري العربي، بحيث يصعب حصرها. لذا فإن المهم هنا هو تحليل تجارب التعاون العسكري التي تعرضت للاختبار الفعلي في صراع مسلح على أي مستوى.

أولاً: التعاون العسكري العربي عام ١٩٤٨

يلاحظ أن الأقطار العربية عند اجتماع ملوكها ورؤسائها في انشاص في أيار/مايو ١٩٤٦ لم يصدر عنها أي خط سياسي يمكن أن يشكل مضموناً لاستراتيجية عسكرية إزاء قضية فلسطين أو غيرها. ولم يدرك المسؤولون العرب أهمية الشؤون العسكرية في العمل العربي إلا بعد صدور توصيات لجنة التحقيق الدولية التي شكلتها الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، إذ قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية تأليف لجنة من الخبراء العسكريين لدراسة الموقف في فلسطين والتقدم بما تراه مناسباً من مقترحات. وقد قدم هؤلاء الخبراء تقريرهم الذي أوصى بإسناد الدور الأساسي إلى الفلسطينيين أنفسهم في الدفاع عن أرضهم وحقوقهم، بعد تدعيمهم ليكونوا على قدم المساواة مع الصهاينة من حيث تسليحهم وتحصين مدنهم وقراهم، مع دعم صفوفهم بنخبة من المجاهدين العرب ذوي الخبرة القتالية والمهارة الحربية، مع وجوب مرابطة جيوش العرب المتابعة أو مفارز قوية منها عن كثب من حدود فلسطين الدولية لتعزيز معنويات شعبها، وإمكان المسارعة إلى دعمه مادياً إذا ما اقتضى تطور الموقف القتالي ذلك.

اعتمد مجلس الجامعة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٧ تقرير الخبراء العسكريين العرب، كما قرر تشكيل لجنة فنية ترتبط بالأمين العام مباشرة لتهيئة وتنظيم الدفاع عن فلسطين، وهي كانت باكورة الأجهزة العسكرية التي شكلت لرعاية أمور التعاون العسكري العربي بعد ذلك.

ونتيجة لاعتراض حكومة الانتداب البريطانية على تسليح عرب فلسطين قرر مؤتمر رؤساء الحكومات العربية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ تشكيل جيش من المتطوعين من مختلف الأقطار العربية عرف بعد ذلك باسم «جيش الانقاذ». وقد شكل جيش الانقاذ من عدد وصل إلى أكثر من سبعة آلاف مقاتل، كما اتفق رؤساء الوزارات العرب على أن تزود كل دولة عربية اللجنة العسكرية بعشرة آلاف بندقية علاوة على قيامها بتدريب وتسليح ثلاثة آلاف متطوع في سوريا ومصر واعتماد مليون جنيه للانفاق على تكاليف الجهاد ومطالبه. وقد فشل جيش الانقاذ في تحقيق مهمته نتيجة للتفوق الصهيوني العددي والنوعي عليه، ولافتقار

أغلبية عناصره إلى التدريب العسكري الأساسي[1].

نتيجة لفشل جيش الانقاذ قرر مجلس الجامعة العربية في نيسان/ ابريل ١٩٤٨ دفع الجيوش العربية النظامية إلى فلسطين، وتلا ذلك مؤتمر رؤساء أركان الجيوش العربية أول مرة في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٤٨ في العاصمة الأردنية عمان، حضره كل من أمين عام الجامعة ورئيس اللجنة العسكرية، حيث تقرر بالإجماع ضرورة إقامة «قيادة عربية موحدة» تتولى السيطرة على القوات المسلحة العربية وإدارة الحرب المقبلة وفقاً لخطة مرسومة، إلى جانب حشد ما لا يقل عن ست فرق من القوات البرية، وستة أسراب من القوات الجوية لانتزاع التفوق العددي من القوات الصهيونية. ثم اجتمعت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٤٨ وقررت الاكتفاء بدخول جيوش العرب فلسطين دون الحاجة إلى خوض قتال فعلي، لأن اليهود سوف يقبلون شروط العرب عندئذ. وفي ١٠ أيار/ مايو ١٩٤٨ وافقت الدول العربية على تولي الملك عبد الله بن الحسين القيادة العامة للجيوش العربية في فلسطين[2].

كان الملك عبد الله يتولى قيادة الجيوش العربية إسماً، بينما لم تكن له في الواقع أي صلاحيات أو سلطات لعدم ثقة الأطراف به. وأصبح كل جيش لا يأتمر إلا بأوامر دولته[3]، ولم تشكل قيادة مشتركة أو من أي نوع، ولم يزود بوسائل اتصال هاتفية أو لاسلكية، كما لم يسمح للقائد العام بتفقد جيوشه والإلمام بحقيقة قدرتها العسكرية وأوضاعها القتالية ومشاكلها الإدارية. ولم يتعدَّ عمل القائد العام مجرد تحديد واسع الإطار لعمليات عامة كان على كل جيش أن ينفذها في توقيت فضفاض، ثم ينتظر تعليمات تالية قد تصله أو لا تصله.

عدل القائد العام بعض المهام بأن حوَّل اتجاه عمل الجيش السوري إلى جنوب بحيرة طبرية في اتجاه بسمخ بدلاً من العمل من منطقة بنت جبيل إلى جانب الجيش اللبناني في اتجاه صفد والناصرة، وبتحويل قسم من الجيش اللبناني من رأس الناقورة إلى المالكية ليعمل في اتجاه مرج بني عامر، كما ألغى مهمة الجيش الأردني في اتجاه جنين والعفولة حتى لا يزج به في القتال خارج القسم العربي من قرار التقسيم احتراماً لوعد رئيس وزراء الأردن لوزير خارجية بريطانيا عندما اجتمع به قبل الحرب، وكذلك للرغبة في عدم اشراك القوات الأردنية في القتال[4]. هددت هذه التعديلات بحدوث ثغرات واسعة بين الجيوش وتعرض أجنابها ومؤخراتها لخطر القطع والتطويق وبإضعاف التعاون. ورغم اعتراض اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية على هذا التعديل، وموافقة الملك عبد الله على الغائه، فإن الفريق جون

---

(١) حسن البدري، **التعاون العسكري العربي المشترك** (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٢)، ص ٦٥ - ٦٦.

(٢) بهي الدين محمد نوفل، «التضامن العسكري العربي: ماضيه وحاضره،» (دراسة غير منشورة).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، والبدري، **التعاون العسكري العربي المشترك**، ص ٧٠.

باغوت غلوب (باشا) قائد القوات الأردنية في ذلك الوقت لم يوافق ورفض الانصياع للأوامر، بل نجح في إلزام باقي الجيوش بالتقيد بالتعديل. وهكذا لم يقتصر الأمر على غموض المهام وضعف التنسيق والتعاون بين الجيوش العربية، بل إن هذا التعاون زاد ضعفاً بتعديل المهام في اللحظات الأخيرة. والأشد من ذلك رفض بعض القيادات الانصياع لأوامر القائد العام لهذه الجيوش، بل في واقع الأمر ان أول من رفض تنفيذ أوامر القائد العام للجيوش العربية هو الجيش الأردني التابع أصلاً للقائد العام وجيش مملكته.

دخلت الجيوش العربية فلسطين فجر يوم ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، ولم تكن لها نظرية قتال متفق عليها، ولا أسلوب عمل موحد يلائم خصائص القتال في المسرح، وبمجرد أن قامت أغلبية تلك الجيوش بتنفيذ جزء من المهام الموكلة إليها بدرجات متفاوتة من النجاح، إذ بها تتحول إلى حالة من الجمود في مناطق عملها، وضعف التنسيق والتعاون الصادق بين الجهات العربية، ولم تجد قيادة ما تنسق العمل الميداني بينها وتضع خططاً للقتال المتصاعد في الحجم والهدف، كما عانت ندرة القوات والوسائل وأدوات القتال، إذ لم يبلغ حجم القوات التي دخلت فلسطين حجم إحدى الفرق الست التي سبق أن طالب رؤساء الأركان بتدبيرها كحد أدنى للقوة الضرورية لاتخاذ المهام المحددة على نحو ما ذكر آنفاً.

كان من الطبيعي، نتيجة للعوامل السابقة، وبخاصة بعد انسحاب الجيش الأردني من اللد والرملة وتدخل القوى العالمية لفرض الهدنة وامداد القوات الاسرائيلية، أن تتمكن القوات الاسرائيلية من هزم الجيوش العربية واحداً تلو الآخر، وأن تخرج اسرائيل في النهاية بالسيطرة على كل القسم الذي خصصه قرار التقسيم لها، وبجزء عزيز من القسم المخصص للعرب أيضاً.

لا شك في أن تجربة التعاون العسكري العربي عام ١٩٤٨ كانت فاشلة، وأن هذا الفشل يرجع إلى خطأ في الإطار القانوني أو النموذج الذي اتخذ لتحقيق التعاون، أو لأسلوب إدارة الصراع على المستويين السياسي والعسكري. فمنذ البدء كان إنشاء قيادة عربية عليا تتولى أمر الدفاع عن فلسطين وتعيين قائد عام للقوات العربية خارج فلسطين وداخلها يتناقض مع تعيين قائد عام لجيش الإنقاذ، وآخر لـ «جيش الجهاد المقدس داخل فلسطين»، إذ إن إنشاء قيادة عربية عليا يفهم منه أن هذه القيادة تقود القوات العربية كافة وليس مجرد جيشين، أي ان الدول العربية قد شعرت بخطر تقسيم فلسطين وإقامة دولة صهيونية على أرضها، لذا كان المفترض أن تضع امكاناتها تحت امرة هذه القيادة، وفقاً للتقديرات، وليس مجرد تشكيل الجيشين السابقين. كما أن الاعتماد على الجيشين كان يعني خطأ فادحاً في تقدير قوة العدو الذي ستجري المواجهة معه، وقد كان فشل جيش الانقاذ في الدفاع عن عكا وحيفا ويافا وبيسان وصفد والناصرة وطبرية، رغم كونها جميعاً مدناً ذات أكثرية عربية، دليلاً على قصور التخطيط السياسي والعسكري العربي، وضعف التعاون بين القوات، وضعف الامكانات المخصصة لتحقيق الأهداف.

أما عندما تقرر دخول الجيوش العربية فلسطين فنلاحظ أن اللجنة السياسية كانت

عاجزة عن فهم الموقف حين تصورت أن ذلك سوف يجعل اليهود يقبلون شروط العرب من دون الحاجة إلى قتال فعلي، أي أن اللجنة السياسية لم تكن تتصور أن هناك حاجة فعلية إلى التعاون العسكري، كما أن تعيين الملك عبد الله قائداً عاماً للجيوش العربية في فلسطين، رغم أن الأردن كان يفضل قبول التقسيم وضم القسم العربي من فلسطين إلى الأردن بالاحتلال العسكري، ورغم وجود الفريق غلوب البريطاني على رأس «الفيلق العربي الأردني»، لم يكن يوحي بأن هناك تصميماً على تحقيق تعاون عسكري عربي. وأخيراً فإن هذا التعيين حقيقة لم يضع إلا إطاراً شكلياً لقيادة عربية «موحدة»، في حين أن عدم تشكيل جهاز لهذه القيادة أو تخويل «القائد العام» سلطات معينة لقيادته، بحيث لا يمكن للقائد أن يمارس أبسط سلطات القيادة بتفقدها في أماكنها، يؤكد عدم جدية القرار الخاص بتعيين قائد عام للجيوش العربية في فلسطين.

افتقر العمل العربي المشترك والتعاون العسكري العربي في تلك المرحلة إلى أي إعداد لإدارة الصراع، إذ لم تتم دراسة العدو وتنظيمه وتسليحه وأوضاعه وأساليب قتاله، كما لم تتم دراسة مسرح العمليات الذي يحتمل أن يدور فيه الصراع، ولم تتفق الجيوش العربية على وسائل لمواصلات التعاون، رغم تعيين ضابط مصري كضابط اتصال مع القائد العام. وأخيراً فإن التعديل الذي أدخله الملك عبد الله، والذي رفض غلوب باشا تغييره وألزم بذلك الدول العربية على تنفيذه، قد أدى إلى انعدام فرص التعاون بين الجيوش العربية حيث أبعد الجيش السوري عن اللبناني واضطر الجيش اللبناني إلى التزام الدفاع عن الحدود، كما أنه أدى إلى عدم التعاون بين الجيش السوري والجيش الأردني حيث لم تشترك القوات الأردنية في القتال. أي أن مهام الجيوش العربية كانت تفتقر إلى خطة مشتركة منسقة بين قوات تقاتل عدواً مشتركاً في مسرح عمليات واحد، ولم يكن هناك خط استراتيجي مشترك لإدارة الحرب تحت قيادة تجمعها بأي شكل من أشكالها، ودون تحديد أسلوب للتعاون والتنسيق في أثناء تنفيذ المهام المختلفة.

ويمكن القول إن هذه التجربة للتعاون العسكري العربي لم يكن فيها من الايجابيات إلا دخول الجيوش العربية إلى فلسطين في توقيت واحد، والوعي بالحاجة إلى قيادة للجيوش العربية دون تحقيق ذلك عملياً. أما السلبيات فيمكن تلخيصها في الآتي:

١ ـ التصور الخاطىء لطبيعة الصراع والاختلاف بين الدول العربية حول الأهداف الاستراتيجية له، وغموض وعمومية الفكرة الاستراتيجية لادارته.

٢ ـ القصور الشديد في الإعداد المبكر للصراع.

٣ ـ الافتقار إلى جهاز قيادي للإعداد للصراع مبكراً وفقاً لفكرة استراتيجية موحدة.

٤ ـ غياب التخطيط المشترك لاستخدام القوات.

٥ ـ الافتقار إلى مواصلات فعالة ومناسبة للتعاون بين الجيوش المشتركة.

٦ ـ النقص الشديد في مختلف الحاجات الفنية والمادية لإدارة الصراع.

٧ ـ خلو القيادة من الصلاحيات اللازمة ووسائل تحقيق التعاون.

٨ ـ سوء اختيار القائد العام للجيوش العربية.

٩ ـ انقطاع الاتصال والتنسيق بين الجيوش العربية وعمل كل جيش منفرداً دون توحيد جهوده مع جيش آخر.

ثانياً: التعاون العسكري العربي بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧

أدت التجربة الأولى للصراع المسلح بين العرب واسرائيل إلى هزيمة الجيوش العربية وتوقيع اتفاقات الهدنة التي أصبحت سارية المفعول على جميع الجبهات في آذار/ مارس ١٩٤٩. وكان أهم ما أدت إليه الهزيمة عربياً أن أدركت القيادات السياسية العربية أهمية التعاون العسكري فيما بينها إزاء الأخطار المشتركة الخارجية. وقد دفعها هذا الإدراك إلى وضع اطار قانوني لهذا التعاون فأعدت معاهدة عرفت باسم «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» وقعت في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٠، وأصبحت نافذة المفعول اعتباراً من آب/ اغسطس ١٩٥٢. وقد اشتهرت هذه المعاهدة عندئذ باسم «ميثاق الضمان الجماعي». وتعتبر هذه المعاهدة أول خطوة جدية على طريق التعاون العسكري العربي. ويوضح الملحق رقم (١) النص الكامل لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وملحقها وبروتوكولها الاضافي.

ومن دراسة نص المعاهدة المذكورة وملحقها وبروتوكولها نجد أنها تتميز بأنها تقرر لأول مرة أن كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة هو اعتداء عليها جميعاً، وأنها تعني التزام هذه الدول بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، أي أنها تقرر تكامل الأمن القومي العربي، وتلتزم باتخاذ جميع ما لديها من وسائل لرد الاعتداء، كما «تلتزم الدول المتعاقدة بأن تتشاور فيما بينها بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها»، بما يعني أنه ضمان لعدم تورط دولة متعاقدة في صراع مسلح، مما يؤدي إلى تورط بقية الدول دون تشاور فيما بينها. كما أن المعاهدة لم تغفل الاجراءات اللازمة لإعداد القوات المسلحة للدول المتعاقدة لمواجهة التهديدات المحتملة، سواء كان ذلك في مادتها الرابعة أو في مهام اللجنة العسكرية الدائمة التي نصت المادة الخامسة على تأليفها، والتي ظهرت مهامها في ملحق المعاهدة. وكذلك أنشأت المعاهدة لأول مرة أجهزة تختص بالتعاون العسكري ولم تغفل الجانب السياسي للحرب باشتراك وزراء الخارجية في مجلس الدفاع المشترك إضافة إلى الجانب العسكري البحت المتمثل في اللجنة العسكرية الدائمة. كما لم تغفل أهمية التعاون الاقتصادي لتحقيق الأمن القومي وتحقيق الأمن والرفاهية ورفع مستوى المعيشة. كما شملت اختصاصات اللجنة العسكرية الموضوعات الخاصة بإعداد القوات المسلحة والاقتصاد القومي للحرب، كما اهتمت بالإعداد المبكر للتعاون عن طريق التدريب

المشترك، وإعداد المعلومات والاحصاءات عن الموارد والامكانات العسكرية للدول المتعاقدة، والتسهيلات والمساعدات التي قد تطلب من الدول في حال عمل جيوش أخرى من الدول المتعاقدة على أراضيها. وشمل الملحق أيضاً تنظيماً لعمل اللجنة واستعانتها بالخبرات المختلفة، كما تطرق إلى أسلوب قيادة القوات العاملة في الميدان. وقد اشتمل البروتوكول الإضافي الذي صدر في ٢ شباط/ فبراير ١٩٥١ على تأليف هيئة استشارية للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة سابقة الذكر وحدد علاقتها بمجلس الدفاع المشترك.

يؤخذ على المعاهدة السابقة أنها لم تلزم الدول الموقعة عليها باستخدام قواتها المسلحة للدفاع عن أي بلد عربي متعاقد يتعرض لعدوان من الخارج. إلاّ أن المعاهدة تنص على التزام الدول الموقعة بأن «تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما». ومن المعتقد أن نص المعاهدة لا يختلف كثيراً عن الالتزام باستخدام القوات المسلحة للدفاع عن أي بلد عربي يتعرض لعدوان من الخارج. ويؤخذ أيضاً على المعاهدة خلوها من أي نص صريح بإعلان الحرب على الدولة أو الدول المعتدية، أو حتى مجرد الالتزام بقطع العلاقات الدبلوماسية العربية معها، في حين أن الالتزام باستخدام جميع ما لديها من وسائل يمكن أن يشمل إعلان الحرب أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو كليهما أو غيرهما إذا اتفق على ذلك، بخاصة أن في التاريخ العربي الحديث حالة عدم اعلان مصر الحرب على بريطانيا وفرنسا رغم عدوانهما عليها عام ١٩٥٦ ورغم قطع علاقاتها الدبلوماسية معهما، واستمرار العلاقات الدبلوماسية بين العراق وايران رغم استمرار الحرب بينهما لفترة وصلت إلى أكثر من سبع سنوات[٥]. كذلك يؤخذ على المعاهدة إغفال ذكر التكامل العسكري بين البلدان العربية، وترك حرية إعداد وتجهيز القوات المسلحة للدولة وفق ما هي ترغب، في حين أن المادة الرابعة تنص على أن «تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، وتشترك بحسب مواردها واحتياجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح» كما تنص اختصاصات اللجنة العسكرية الدائمة الواردة بالملحق العسكري للمعاهدة على أن اللجنة تختص بأمور تتعلق بذلك مثل «تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه امكانيات كل دولة» وكذلك «تقديم المقترحات لزيادة كفاية الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها لتتماشى مع أحدث الأساليب والتطورات العسكرية وتنسيق كل ذلك وتوحيده» وهو ما يعني في الحقيقة العمل على التكامل العسكري بين الأقطار العربية، ولم تغفل حاجات إعداد وتجهيز القوات المسلحة للدولة أو تركها تماماً لرغبة الدولة.

ولا شك في أن المفكر والقارىء العسكري كان يود أن تكون هذه المواد أكثر تحديداً، وأن تصبح توصيات اللجنة الدائمة بعد إقرارها، سواء من الهيئة الاستشارية العسكرية أو من مجلس الدفاع المشترك، التزاماً واجباً، والحقيقة أيضاً أن نظام العمل في مجلس الدفاع

---

(٥) وردت هذه الملاحظات في: البدري، المصدر نفسه ص ٧٣؛ نوفل المصدر نفسه، وبهي الدين محمد نوفل وعبد الرزاق الدردري، «نحو تضامن عسكري عربي،» (دراسة غير منشورة).

المشترك اعتبر أن كل ما يقرره المجلس بأكثرية ثلثي أعضائه ملزماً لجميع الدول المتعاهدة. إلا أن أهم ما يؤخذ على المعاهدة أنها لم تحدد جهازاً يخول السلطة اتخاذ التدابير العسكرية الايجابية وقت السلم لمجابهة ما قد يطرأ من مواقف، وهو ما كان يعني في الحقيقة تشكيل قيادة عسكرية دائمة من أي نوع للقوات العربية لها سلطة أعلى من سلطات أي قيادة عسكرية عربية أخرى، وهي في جميع الأحوال واجبة مهما كان نوع هذه القيادة، موحدة أو مشتركة أو متحالفة أو قيادة تنسيق. وهو ما يشير مرة أخرى إلى ما جاء في الملحق العسكري للمعاهدة حينما نص في البند الخامس على أن «تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عدداً وعدة من كل من قوات الدول الأخرى، إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر باجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة»، إذ إن هذا النص يؤدي إلى احتمال تغيير القيادة العامة لجميع القوات العاملة نتيجة لاشتراك قوات أكبر من بلد عربي ما، كما أنه يحتمل انشاء هذه القيادة في أثناء سير الصراع وليس مسبقاً له، الأمر الذي يؤدي بالقطع إلى ضعف أداء هذه القيادة في فترة إنشائها، أو في أوائل توليها مهامها القيادية، وكان الأجدر تكوين قيادات ثابتة لمسارح العمليات أو المناطق العسكرية «تكون مستعدة لتولي قيادة القوات التي توضع تحت قيادتها»، وألا تكون خاضعة لقيادة دولة بعينها.

لقد انعكست هذه المآخذ، وبخاصة ما يتعلق بعدم تشكيل جهاز لاتخاذ التدابير العسكرية الايجابية لمجابهة ما قد يطرأ من مواقف، على العمل العسكري العربي بعد ذلك. إذ تعرضت بلدان المواجهة العربية مع اسرائيل لعشرات من الإغارات الإجرامية دون تحرك عسكري عربي، الأمر الذي أفقد معاهدة الدفاع المشترك مصداقيتها، كما أنه لم يحدث أي تقدم في مجال التعاون الاقتصادي. وقد يكون ذلك هو السبب في اتجاه بعض الأقطار العربية، وبخاصة مصر إلى عقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لمواجهة كل الاحتمالات الاقليمية والدولية إزاء تعقد الموقف الاقليمي والدولي، وتصاعد الدعوة إلى الأحلاف مع الحرب الباردة، وتصاعد التهديدات التركية لسوريا والاسرائيلية لبلدان المواجهة. فكان أن وقعت مصر وسوريا اتفاقية للدفاع المشترك قضت بإنشاء قيادة مشتركة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٥، ثم عقدت مصر والسعودية واليمن اتفاقية ثلاثية في الشهر نفسه، ثم وقعت مصر اتفاقية للدفاع المشترك مع الأردن في آذار/مارس ١٩٥٦، وأصبح للقيادة المشتركة في القاهرة فروع في كل من دمشق وعمان وصنعاء، إلا أن هذه الاتفاقيات لم تتح لها فرصة للعمل الجدي الفعال.

كان أخطر اختبار لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي هو العدوان الثلاثي على مصر في أواخر تشرين الأول/ اكتوبر وأوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، إذ إن إحدى الدول العربية المتعاقدة وهي العراق، في ظل حكم الأسرة المالكة ونوري السعيد، كانت محرضة لبريطانيا للعدوان على مصر، وكان مطار الحبانية في العراق إحدى القواعد العسكرية للقاذفات البريطانية التي هاجمت مصر، كما كانت قاعدة العدم في ليبيا قاعدة أخرى، وقاعدة عدن قاعدة للأسطول البريطاني المهاجم من البحر الأحمر. إلا أن هذا لم يمنع الرئيس السوري من أن يعرض على الرئيس جمال عبد الناصر مشاركة الجيش السوري، وأن يسأل ملك

الأردن حسين الرئيس عبد الناصر عما يطلبه من الأردن وجيشه. وأن يقوم الجيش السوري بنسف محطات ضخ النفط التي تنقل نفط العراق إلى البحر الأبيض المتوسط[٦] لكن هذا كله يخرج عن تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك، كما أنه لم يبد أي نشاط في عمل القيادة المشتركة لكل من مصر وسوريا والأردن والسعودية واليمن. وان محاولة البحث عن أسباب القصور في تحقيق تعاون عسكري عربي سواء في إطار معاهدة الدفاع المشترك أو الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف توصلنا إلى الآتي:

١ ـ وجود خلافات عميقة بين دول الجامعة العربية في ذلك الوقت وبخاصة بين موقف كل من مصر وسوريا من جهة والعراق من جهة أخرى، وخضوع كثير من الأقطار العربية المستقلة للسيطرة الاستعمارية ووجود قوات عسكرية أجنبية فيها. وينطبق ذلك بصفة خاصة على كل من العراق وليبيا، كما أن الأردن كان قد تخلص حديثاً فقط من القيادة الأجنبية لقواته.

٢ ـ ضعف القوات المسلحة العربية كماً ونوعاً، إذ لم تكن لديها القدرة على مواجهة التحديات العسكرية التي واجهتها بحيث كان يمكن أن يؤثر اشتراك قوات دول عربية أخرى إلى مزيد من الاختراق الأجنبي لبلدان عربية أخرى.

٣ ـ عدم انعقاد مجلس الدفاع المشترك نتيجة للخلاف حول الأحلاف، وبالتالي عدم وجود قيادة سياسية للتعاون العسكري العربي المحتمل.

٤ ـ افتقار الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف إلى جهاز سياسي دائم يقوم باستكشاف احتمالات التعاون العسكري في مواجهة التحديات المحتملة وتقديم توصيات للقيادة السياسية.

٥ ـ استبعد جمال عبد الناصر ـ باعتباره القائد السياسي ـ احتمال العدوان[٧]، وهكذا لم تضع القيادة المشتركة خطة مشتركة لمواجهة مثل هذا العدوان.

٦ ـ فضل جمال عبد الناصر أن تخوض مصر المعركة العسكرية وحدها لأنها لا تستطيع أن تتحمل مسؤولية ما يمكن أن يجري على أراضٍ عربية أخرى قد لا يستطيع أن يقوم بنجدتها في الوقت المناسب، وبخاصة أنه كان على علم بتربص اسرائيل بالضفة الغربية للأردن أو بأجزاء منها، وكان مصمماً على حرمانها من أية فرصة في هذه الظروف.

كان من نتائج العدوان الثلاثي أن أصبح واضحاً أن صيغة القيادة المشتركة متعددة الأطراف لا تحقق التعاون العسكري العربي المأمول، وأن الأسلوب الوحيد لتحقيق الأمن

(٦) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٤٧٠، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٦٣ و٥٦٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٥٩ ـ ٤٦٤ و٥٣٠ ـ ٥٣٣.

القومي العربي هو توحيد القيادة على المستويين السياسي والعسكري. وهكذا اتجهت المشاعر والجهود حول تحقيق الوحدة العربية وكانت باكورة نتائجه أول وحدة كاملة بين شعبين عربيين في التاريخ المعاصر، حيث اندمجت كل من مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة، وأصبحت هناك قيادة عامة للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة تقود القوات المسلحة في الإقليم الشمالي (سوريا) والاقليم الجنوبي (مصر). بينما استمر مندوبو القيادة المشتركة فترة إلى أن بدأ انسحابهم واحداً تلو الآخر نتيجة للخلافات السياسية بين الدول المشتركة في الاتفاقات. وأخيراً فإن الانفصال بين مصر وسوريا أعاد الأمور إلى أسوأ مما كانت عليه قبل هذه الاتفاقات.

تألفت عام ١٩٦١ أول قوة عربية مشتركة بناء على قرار جامعة الدول العربية لتحل مكان القوات البريطانية العاملة في الكويت. ورغم أن ذلك كان أول نجاح للجامعة منذ حرب فلسطين في تشكيل قوة مشتركة تحت قيادة موحدة لإنجاز عمل قومي محدد يخدم القضايا العربية مباشرة[٨]، فهو نجاح يصعب تقويمه إذ لم تختبر هذه القوة في صراع فعلي، بل إن هذا العمل كان يهدف إلى المحافظة على الكويت ضد أطماع عربية أخرى، أي أنه لم يكن لمواجهة خطر خارجي.

ضعفت روابط التعاون العسكري العربي بعد عام ١٩٦١ حتى بداية عام ١٩٦٤ نتيجة للخلافات السياسية بين الدول العربية، وكان أهم مظاهر التعاون العسكري العربي هو الدعم المصري لثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ في اليمن، وهو تعاون تم ضد قوى استعمارية في عدن (اليمن الديمقراطية)، وضد قوى عربية رجعية متمثلة في أتباع الإمام المخلوع ومعاونة السعودية. والمهم في هذه التجربة أنها تمت في إطار قيادة موحدة، بين دولتين ليس بينهما اتصال جغرافي مباشر، وفي أكثر من اتجاه استراتيجي، وضد قوات مختلفة التنظيم والتسليح، كما أنها تمت وفقاً لتخطيط مجهز على عجل. والأهم من ذلك أن التجربة نجحت في تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية. ويرجع ذلك **أولاً** إلى وجود قيادة موحدة نظراً إلى ضعف القوات المسلحة اليمنية في ذلك الوقت، الأمر الذي أدى إلى تولي القيادة المصرية عمل القيادة الموحدة؛ وكان التعاون شاملاً، فلم يقتصر على العمليات العسكرية بل امتد إلى بناء القوات المسلحة نفسه في مجالات التنظيم والتسليح والتدريب؛ ويرجع أيضاً إلى ضعف التنسيق بين القوات المعادية؛ وأخيراً - وربما قبل كل ذلك - إلى توحد القيادة السياسية نتيجة للوزن السياسي الكبير لجمال عبد الناصر وغياب قيادة سياسية يمنية قوية في ذلك الحين.

جرت خلال هذه الفترة (١٩٦٣) محاولات أخرى للوحدة العربية، قد يكون أهمها محاولة إقامة الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق. إلا أنها فشلت جميعها نظراً إلى اختلاف تصورات الأطراف، كما ضمت محاولات للتقارب بين البلدان العربية لم تكتمل،

---

(٨) عبد الرزاق الدردري، **الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية** (تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥)، ص ٣٨.

واشتد الخلاف حول النظم الإجتماعية للبلدان العربية وحول الصراع الدائـر في اليمن، الأمر الذي أبعد هذه الدول عن احتمالات التعاون عمـوماً، فضـلاً عن التعاون العسكـري. وقد استغلت اسرائيل هذه الفـترة بأن عملت بجـد في مشروع تحويـل مياه نهر الأردن. وفي نهايـة عـام ١٩٦٣ أعلنت اسرائيل عن قـرب استكمال المرحلة الأولى من مشروع مياههـا القومي، وعن نيتها في حجز المياه الأردنية دون أي اعتبار لحقوق البلدان العربية في مياهه. وإزاء هـذا الخطر على الأمن القومي العربي رأت الجمهـورية العـربية المتحـدة أنه لا بـد من عمل عـربي مشترك في مواجهة هذا التهديد، فدعت إلى عقد مؤتمر قمة عربي لمواجهة مشروعات اسرائيـل لتحويل مياه نهر الأردن. وذكرت في دعوتها «ان هـذا الاجتماع مقـدمة ضروريـة لمواجهـة الموقف عـلى مستوى المسؤولية العربية، وان الجمهورية العـربية المتحـدة قامت دائماً وتقوم بـواجبها في خـدمة النضـال مؤمنة بـأن ذلك قدرها في دورها الطليعي لخدمة الأهداف العربية».

رأى مؤتمر القمة الأول في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ أن تحويـل مجرى نهر الأردن يعتـبر عدواناً خـطيراً جـديداً عـلى المياه العـربية، وأن اسرائيـل تستهدف من ذلـك تحقيق المطامـع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قـوى العدوان واقـامة مـراكز تهـديد أخـرى لأمن البلاد العربية وتقدمها وسلام العالم، كما قرر المؤتمـر اتخاذ القـرارات العمليـة الـلازمة لاتقـاء الخطر الصهيـوني الماثـل، سواء في الميـدان الدفـاعي أو في الميدان الفني أو في ميـدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره. وقد تبنى المؤتمر قراراً بوضع المشروعات اللازمة لتحويل روافد نهر الأردن الـواقعة في لبنـان وسوريـا لحرمـان اسرائيل من سحب مياهها. ولذلك فقد قرر تشكيل القيادة الموحدة لجيـوش الدول العربية تعبيراً عن نية العرب في منع اسرائيـل من التدخـل المسلح لتعطيـل المشروعات العـربية لاستغـلال مياه نهر الأردن.

كان قرار انشاء القيادة العـربية المـوحدة أول قـرار يتم تنفيذه من قـرارات مؤتمر القمـة العربي الأول[٩]. وقد صدق مجلس الدفاع المشترك في دور انعقاده السادس غـير الاعتيادي في ٢٦ أيار/مايو ١٩٦٥، على اختصاصاتها، وأعلن مؤتمر القمة العربي الثاني في أيلول/ سبتمـبر ١٩٦٤ أن الهدف القومي هو «تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني»، ودعـا إلى «التزام خـطة عمل عربي مشترك تحشد لها كافة الامكانيات والطاقات العربية».

بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة العربية المشتركة لتحويل روافد نهر الأردن مع نهايـة عـام ١٩٦٤، في حين قـامت اسرائيـل بشن سلسلة من الاعتـداءات المسلحـة عـلى الحـدود السورية، ثم الحـدود الأردنية بعـد ذلك، وتـزايد العـدوان الاسرائيلي حجـماً وكثافـة وارتفع معدله، وركزت على مواقع العمل في مشروع تحويل روافد نهر الأردن، ولم يبـد هناك مـوقف عـربي موحـد حيال هـذه الاعتداءات، وكـان أن أقر مؤتمـر القمة العـربي الثـالث في أيلول/

(٩) الملحق رقم (٢) يوضح مستخرجاً من قرارات مجلس ملوك ورؤساء الجامعة العربية في دورتـه الأولى المنعقدة بالقاهرة خاصاً بالناحية العسكرية.

سبتمبر ١٩٦٥ ميثاق التضامن العربي كرد فعل على اعتداءات اسرائيل المتزايدة التي مدت في المقابل نطاق أعمالها العسكرية على طول الحدود العربية في الأردن وسوريا.

يوضح الملحق رقم (٣) «اختصاصات القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية، وصلاحيات ومسؤوليات القائد العام للقيادة العربية الموحدة». ومن دراسة هذه الاختصاصات والصلاحيات نلاحظ: أولاً، أن إنشاء هذه القيادة لم يرتبط بعمل لجنة دائمة لدراسة الموقف السياسي العسكري وتقديم المقترحات إلى مجلس الدفاع المشترك أو دعوته إلى الاجتماع لدراسة الموقف والمقترحات حتى يمكن للقيادة الموحدة العمل وفقاً لتوجيهات سياسية من مجلس الدفاع المشترك أو مؤتمرات القمة. كما لم توضح علاقته باللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عنها في معاهدة الدفاع المشترك، الأمر الذي جعل القيادة الموحدة غير مسؤولة عن الأداء العربي في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة. كما أن النص على أن القيادة العربية الموحدة تتولى قيادة القوات الموضوعة تحت امرتها يعني ضمناً أن هناك قوات عربية ستظل خارج امرتها، أي أنها ليست مسؤولة عن التنظيم الشامل للدفاع عن البلدان العربية، وانما تنظيم عمليات مشتركة معينة تاركة مسؤولية الدفاع خارج هذه العمليات المشتركة للقيادات المحلية، بما يعني عدم تكامل الدفاع عن البلدان العربية. إلا أن الاختصاصات قد أصابت حينما جعلت هذه القيادة تابعة لمجلس الدفاع المشترك ومجلس الجامعة بمستوياته المختلفة، كما أنها نجحت في التخطيط المبكر للعمليات العربية المشتركة وإن كانت قد قصرتها في تلك التي تهدف إلى «القضاء على الاستعمار الصهيوني في فلسطين» بينما معاهدة الدفاع المشترك تتحدث عن أن كل اعتداء على دولة متعاقدة يعتبر اعتداء على جميع الدول المتعاقدة. كما تميزت الاختصاصات بأنها قررت لأول مرة جهة لإدارة العمليات المشتركة، والإشراف على الإعداد لها سواء إعداد القوات أو الحاجات أو مسارح العمليات، وأوكل إلى القيادة تنظيم الانفاق من الاعتمادات المشتركة والعمل على توحيد النظم العسكرية المعمول بها في قوات البلدان العربية الأعضاء.

إلا أن اختصاصات القيادة العربية الموحدة واختصاصات القائد العام لم تخول له سلطات دستورية ثابتة تضمن له قدرة على ممارسة اختصاصاته وتنظم علاقة القيادة الموحدة والقائد العام بقيادات القوات المسلحة وهيئات الأركان العامة للدول. كما أن هذه الاختصاصات لم تضع وزناً لرأي القائد العام والقيادة الموحدة في سياسة تسليح كل بلد بحيث ينفذ تخطيط القيادة بواسطة الدول بدلاً من أن تتولى القيادة الموحدة التخطيط وفقاً لسياسات تسليح البلدان التي قد لا تناسب بالضرورة تخطيط القيادة. وأخيراً فإن عدم الاتفاق على اعتمادات ثابتة تساهم بها الدول والاكتفاء بالنص على اختصاص القيادة بتنظيم الانفاق من الاعتمادات المشتركة وأي اعتمادات تزيد مستقبلاً جعل مستقبل القيادة معلقاً بما يتفق عليه ويلتزم به الأعضاء. وأخيراً فإن النص على الواجبات المذكورة بأنها اختصاصات وصلاحيات، وليست مهام أو مسؤوليات ترك القيادة بلا مسؤولية، وترك الاختصاصات والصلاحيات بلا سلطات لتحقيقها.

لقد قامت القيادة العربية الموحدة بأعمال كثيرة نجملها في الملحق رقم (٥). إلا أن نقاط الضعف السابقة جعلتها عاجزة تماماً عن ممارسة اختصاصاتها وصلاحياتها، بخاصة بعد أن توقفت جميع الدول المتعاقدة عن سداد حصتها المالية للقيادة الموحدة في آذار/ مارس ١٩٦٧، وكانت أهم الصعوبات التي واجهتها ما يلي:

أ ـ لم تلتزم الجيوش العربية بأوامر وقرارات القيادة العربية الموحدة.

ب ـ امتنعت بعض الحكومات العربية عن سداد أنصبتها في ميزانية القيادة، الأمر الذي أضعف قدرتها على التأثير لمصلحة العمل المشترك.

ج ـ رفضت بعض الدول العربية السماح لقوات عربية الدخول إلى أراضيها أو عبورها، وهكذا أفشلت مخططات وقرارات القيادة العربية الموحدة.

د ـ نظر بعض رؤساء أركان الجيوش العربية ـ إن لم يكن كلهم ـ إلى القيادة الموحدة باعتبارها تسلبهم بعض صلاحياتهم واختصاصاتهم وتتدخل في أعمالهم، ولم يتعاونوا معها ووضعوا عراقيل في طريق عملها.

وهكذا تلاشت فرصة عربية حقيقية لتحقيق تعاون عسكري جدي، في وقت بدت فيه مؤشرات عن عدوان اسرائيلي جديد، وفي ظل تزايد الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة وبخاصة بعد حادثة السموع في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦. ونتيجة لذلك وبسبب تفاقم الخلافات بين الحكومات العربية سارعت بعض الدول العربية إلى عقد اتفاقات ثنائية مرة أخرى بين مصر وسوريا، ثم بين سوريا والعراق، ثم بين مصر والأردن قبل عدوان اسرائيل في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

يعيب العمل العسكري العربي عام ١٩٦٧ أنه تجاهل جهداً ضخماً قد بذل خلال ثلاث سنوات، في حين أن الإطار الجديد للتعاون العسكري لم تكن لديه فرصة زمنية كافية لتحقيق قدر مناسب من التنسيق. كما أن هذا الإطار كان محدوداً بالأقطار التي عقدت الإتفاقات وهي أربعة، بينما كانت هناك فرصة للاستعانة بقوى خارج هذه الاتفاقات. فالاتفاقات بين مصر وسوريا والأردن لم تصل إلى درجة التنسيق التي تسمح باستخدام القوات الجوية لسوريا والأردن لتعطيل مطارات اسرائيل وقواعدها الجوية في أثناء توجيهها الضربة الشاملة الأولى ضد مصر، أو استخدام المدفعية الأردنية من الضفة الغربية والسورية من هضبة الجولان لشل المطارات والقواعد الجوية التي تدخل في مداها، كما أن هذه الاتفاقات لم تمكن من الاستفادة من القوات العراقية، إذ امتنع الأردن عن السماح للقوات العراقية بدخول أراضيه خشية أن يكون ذلك ذريعة للعدوان عليه، أو أن يكون ذلك سبباً في إثارة القلاقل والاضطرابات الداخلية.

من جهة أخرى أدى تجاهل جهود القيادة العربية الموحدة إلى تأخير الاستفادة بقوات الدعم من السعودية والخليج والسودان وليبيا والجزائر والمغرب، بحيث لم تصل إلى جبهاتها إلا بعد أن حقق العدو أهدافه، كما حرمت العمل العسكري العربي من امكانية المناورة

بطائرات بلدان المساندة من العمق إلى مطارات بلدان المواجهة مساء ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بعد اصلاح ممراتها. وهكذا، فإن هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٦٧ كانت نتيجة لعدة أسباب أهمها عدم فاعلية التعاون العسكري العربي نتيجة لتغيير إطار التعاون في فترة حرجة، إذ لم يمكن الاستفادة من الإطار السابق للتخلي عنه، كما لم يمكن الاستفادة من الإطار الجديد لحداثته وعدم توافر الأجهزة والامكانات اللازمة لتحقيقه. وللحقيقة، على الرغم من الجهود التي بذلتها القيادة العربية الموحدة، فإنه كان من المشكوك فيه قدرتها في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ على تغيير مسار ونتيجة الصراع، لو أنها تولت القيادة، فلم تكن بلدان المواجهة مستعدة استعداداً كافياً لاستقبال قوات الدعم بخاصة فيما يتعلق بحاجاتها المادية والفنية، كما لم تكن القواعد الجوية لبلدان المواجهة مستعدة بدرجة كافية لاستقبال طائرات بلدان المساندة نتيجة لبعض الاختلافات في طرازات الطائرات، وبالتالي اختلاف الوقود والذخيرة وقطع الغيار اللازمة لها عن تلك الموجودة في بلدان المساندة. كما أنه لم يسبق التعاون بين أنظمة الدفاع الجوي لبلدان المواجهة وكذلك أطقم التوجيه الأرضية وطائرات بلدان المساندة، الأمر الذي يقلل من القدرة على الاستفادة بهذه الطائرات، بل إن ذلك كله قد يؤدي إلى اصابة جزء من قوات بلدان المساندة بنيران بلد المواجهة، أو أن تعجز قوات الدعم عن العمل، وبذلك تصبح عبثاً زائداً على بلدان المواجهة دون عائد دفاعي ذي قيمة.

ثالثاً: التعاون العسكري العربي بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣

كانت هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٦٧ سبباً في إدراك مدى وأبعاد الخطر الصهيوني ومدى حاجة البلدان العربية إلى التعاون. وبرزت قدرة الجيوش والبلدان العربية على الصمود وامتصاص الهزيمة. وبدأت الدول في اعادة بناء قواتها المسلحة وزيادة قدراتها القتالية، ثم بدأت بلدان المواجهة في العمل على تحقيق التعاون بينها. وآمن القادة العرب بضرورة تشكيل قيادة واحدة تتولى تخطيط عمليات القوات وقيادتها، وبرز ذلك أول ما برز في سوريا والأردن والعراق التي تشكل العماد الرئيسي للجبهة الشرقية، واتفقت القيادات العسكرية لهذه البلدان الثلاثة على إنشاء قيادة الجبهة الشرقية لتتعاون مع الجبهة الجنوبية في مصر لتحقيق مطالب تحرير الأرض المغتصبة. شكلت قيادة الجبهة الشرقية عام ١٩٦٨، وتحددت مدينة السويداء في سوريا مقراً لها، وعينّ لها قائد عراقي يعاونه ضباط أركان من كل من سوريا والعراق والأردن، وعينّ بها ضباط أركان من القيادة المصرية للقيام بأعمال التنسيق المطلوبة مع الجبهة الجنوبية، واشتملت القيادة على الفروع المختلفة الواجب توافرها في القيادة. وقد أوكل إلى هذه القيادة مهمة «قيادة القوات التي تعمل على الجبهة من الجمهورية السورية والمملكة الأردنية والقوات العراقية التي دفعت للعمل بالجبهة الأردنية والقيام بأعمال التنسيق».

لم تتمكن قيادة الجبهة الشرقية من تأدية مهامها، ولم تتحقق لها سلطات كافية على القوات المخصصة لها، وأصدرت قيادات الدول المشتركة تعليمات وتوجيهات تتعارض مع تعليمات قيادة الجبهة، الأمر الذي أدى إلى حل القيادة عام ١٩٧٠. وجدير بالذكر أنه لم يكن

هناك ارتباط أو اتصال أو تنسيق بين قيادة الجبهة والقيادة العربية الموحدة. ويمكن تصور سبب فشل قيادة الجبهة الشرقية بأنه يرجع أولاً إلى عدم وجود قيادة سياسية تخصص لها المهام وتدير العمل السياسي كما تدير العمل العسكري، وعدم توافر سلطة دستورية لقيادة الجبهات تلزم الدول الأعضاء بتعليمات وتوجيهات قيادة الجبهة. وعموماً لا تعتبر قيادة الجبهة تعاوناً عسكرياً عربياً بقدر ما هي محاولة لتعاون عسكري بين أقطار عربية تجمعها منطقة واحدة وبينها اتصال جغرافي.

١ ـ القيادة المشتركة للجبهات العربية

انعقد مؤتمر قمة طرابلس في نهاية شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٠، وكان أحد قراراته إنشاء قيادة مشتركة للجبهات العربية بعد تجزئتها إلى جبهة شمالية في سوريا وجبهة شرقية في الأردن وجبهة جنوبية في مصر. واشترك في تشكيل القيادة ضباط من كل من العراق وسوريا والأردن ومصر والسودان. غير أنه ما ان بدأت هذه القيادة عملها حتى اندلعت أحداث الاصطدام بين قوات الأردن وقوات المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى خلافات سياسية بين الأردن من جهة وكل من منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات السورية والعراقية والمصرية من جهة أخرى، الأمر الذي عرقل أعمال القيادة الحديثة[١٠] وأفقدها فاعليتها. ولا يمكن إرجاع فشل هذه القيادة إلا إلى غياب قيادة سياسية مشتركة تستطيع أن تتفق على عمل عسكري موحد.

نتيجة لانفراط عقد القيادة المشتركة للجبهات العربية اتجهت كل من مصر وسوريا إلى دعم اتفاقية الدفاع المشترك بينهما. وتأكيداً على ضرورة إزالة آثار العدوان عقدت اتفاقية عسكرية بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية في القاهرة في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ بغرض توحيد الجهود العسكرية للدولتين تحت قيادة واحدة أسندت إلى وزير الحربية في الجمهورية العربية المتحدة، على أن يتولى قيادة القوات السورية عن طريق وزارة الدفاع السورية، وعلى أن يشكل مجموعة عمليات تقوم بالتخطيط للعمليات والتنسيق واعداد القرارات التي يصدرها القائد العام.

٢ ـ القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية

اتفقت كل من مصر وسوريا وليبيا خلال عام ١٩٧١ على إنشاء دولة اتحادية تضم الأقطار الثلاثة فيما سمي «اتحاد الجمهوريات العربية»، وقد نص دستوره على أن يتولى الاتحاد ممارسة الآتي في مجال الدفاع[١١]:

---

(١٠) البدري، التعاون العسكري العربي المشترك، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(١١) دستور اتحاد الجمهوريات العربية، المادة (١٤)، الفصل (١)، الباب (٢).

أ ـ تنظيم وقيادة الدفاع عن اتحاد الجمهوريات.

ب ـ قيام قيادة عسكرية مسؤولة عن التدريب والعمليات.

ج ـ تحريك القوات بين الجمهوريات بقرار من مجلس الرئاسة أو من يفوضه في ذلك في وقت العمليات.

د ـ التنسيق بين الصناعات العسكرية في الجمهوريات الأعضاء.

هـ ـ حماية الأمن القومي ووضع خطة تأمين سلامة الاتحاد وفقاً لما يقرره مجلس الرئاسة.

كما نص دستور الاتحاد في المادة ٦٣، الباب الثالث، على أن تكون القيادة العامة للقوات المسلحة في كل من الجمهوريات الأعضاء لرئيس الجمهورية أو من يحدده، وأن يتولى الاتحاد ممارسة الاختصاصات بالنسبة إلى مسائل السلم والحرب وتصدر فيها قرارات مجلس الرئاسة بالاجماع، وتكون اختصاصات القيادة العسكرية مشابهة لأي قيادة على هذا المستوى لجنود القوات المخصصة من البلدان الثلاثة.

وفي اجتماع مجلس الدفاع المشترك في دورته العادية الثانية عشرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ أوصى المجلس الحكومات العربية بـ «المشاركة بقسم من قواتها وفقاً لاحتياجات المواجهة المقدمة من كل من مصر وسوريا والأردن والثورة الفلسطينية سواء بالقوات أو المعدات أو المال» كما «كلف المجلس القائد العام لقوات اتحاد الجمهوريات العربية بالتنسيق بين قوات الاتحاد وقوات الجبهة الشرقية، ودعم القدرة الفلسطينية وتقويتها وتقديم كافة التسهيلات لها لتتمكن من القيام بدورها في تحرير الأرض واسترداد حقوق الشعب العربي الفلسطيني».

انشئت القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية في حزيران/ يونيو ١٩٧٢ لتتولى موضوعات الدفاع عن الاتحاد على المستوى الاستراتيجي من ناحية العمليات والتدريب وتنسيق الصناعات العسكرية، مع بقاء كل قيادة قوات مسلحة للجمهوريات الثلاثة مسؤولة عن تنظيم وإدارة العمليات والتدريب على المستوى التعبوي والتكتيكي في جبهتها، على أن تستمد سلطاتها واختصاصاتها من مجلس رئاسة الاتحاد بوصفه القيادة السياسية العليا للاتحاد. وقد خولت سلطة السيطرة على شؤون الدفاع إلى مجلس رئاسة الاتحاد، ثم القائد العام للقوات المسلحة الاتحادية وقيادته، ثم القيادة العامة للقوات المسلحة في كل جمهورية. وقد انضم إلى هذه القيادة ضباط مصريون ولم يشترك فيها منذ بدء انشائها ضباط ليبيون[١٢].

٣ ـ القائد العام للقوات المسلحة العربية

اجتمع مجلس الدفاع المشترك في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ بعد تحضير اشتمل على

(١٢) نوفل، «التضامن العسكري العربي: ماضيه وحاضره».

انعقاد لجنة فرعية عسكرية منبثقة من لجنة وزراء الخارجية والدفاع عقدت في الكويت بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، وبعد اتفاقات ثنائية مع كل من الجزائر والمغرب في شباط/ فبراير ١٩٧٢، ودراسة لجنة وزراء دفاع الدول العربية بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣. وقد حدد مجلس الدفاع المشترك الهدف العربي الاستراتيجي وقواعد العمل المشترك، كما وافق على تقرير وزير حربية جمهورية مصر العربية، واتخذ قراراً بتقسيم مسرح العمليات إلى ثلاث جبهات: شمالية وشرقية وغربية؛ وبأن يعمل الفدائيون من هذه الجبهات بتنسيق مع قيادات الجبهات وفقاً لخطة يصدق عليها القائد العام للقوات المسلحة العربية؛ وبأن تكون هذه الجبهات تحت قيادة القائد العام للقوات المسلحة المصرية تعاونه مجموعة عمليات من البلدان المشتركة في القتال ويخول كامل الصلاحيات على القوات المسلحة في مسرح العمليات للجبهات الثلاث؛ واعتبر أراضي بقية البلدان العربية الأعضاء مسرحاً للأعمال القتالية لتحقيق الهدف العربي الاستراتيجي مع اشتراط استخدام أراضي البلدان غير الداخلة في الجبهات الثلاث في مرحلة الاستعداد القتالي بموافقة البلد المعني. كما وضع المجلس قراراً في غاية الأهمية يقضي بأن يتولى قائد القوات الجوية السورية قيادة القوات الجوية في الجبهتين الشمالية والشرقية، بينما يتولى قائد القوات الجوية المصرية قيادة القوات الجوية في الجبهات الثلاث. وأخيراً فقد حدد حجوماً معينة من القوات تكون جاهزة في أماكن تمركزها في بلدانها في نهاية آذار/ مارس من السنة نفسها مستعدة للتحرك إلى الأماكن التي يحددها القائد العام للقوات المسلحة العربية. واشتملت هذه القوات على وحدات وتشكيلات برية وجوية من العراق والسعودية والكويت وليبيا والجزائر والمغرب والسودان. وقد اهتم قرار المجلس بأن تكون الوحدات كاملة التجهيز والتسليح والتدريب، وأن تتحمل الدول صاحبة الدعم كل نفقاتها.

وقد قرر المجلس إضافة إلى ذلك أن تقوم كل من الامارات العربية المتحدة والسعودية وليبيا باعداد قوات أخرى منها بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، ووافق المجلس على الدعم المالي المطلوب للعمليات الحربية، كما أوصى ببناء قاعدة صناعية حربية مع ترك أعمال الدراسة وتقدير رأس المال المطلوب وشروط ونظام عمل المؤسسة للأمين العام، وأوصى كذلك بتخصيص مبلغ ١٥ بالمائة من الدخل القومي لكل دولة لمصلحة قواتها المسلحة[١٣]. وتعتبر هذه القرارات من أهم قرارات المجلس إن لم تكن أهمها على الاطلاق. إلا أنه يلاحظ أن المجلس وقد عين قائداً عاماً للقوات المسلحة العربية اكتفى بأن تعاونه مجموعة عمليات من البلدان المشتركة ولم يشكل له قيادة موحدة تتولى إدارة العمليات. كما أنه وقد عين قائد القوات الجوية المصرية لتولي قيادة القوات الجوية في الجبهات الثلاث لم يشكل له قيادة للقيام بهذا الواجب تختلف عن قيادته للقوات المصرية. وينطبق ذلك أيضاً على قائد القوات الجوية السورية الذي تولى قيادة القوات الجوية في الجبهتين الشمالية والشرقية. وظهر أثر ذلك

(١٣) قرارات الدورة الثالثة عشرة (العادية) لمجلس الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية.

واضحاً عند بـدء العمليات في تشرين الأول/ اكتـوبر ١٩٧٣. كـما أن حجم القوات الـذي حـدده مجلس الدفـاع المشترك كـان أقل في كثـير من الأحوال ممـا استطاعت الـدول العـربيـة المساندة من توفيره في أثناء الحرب، وكان يحتاج إلى قيادة متفرغـة لأعمال التنسيق العـربي بدلاً من تـركها إلى قيـادات الدول ـ ولـو كانت أكـبر هذه الـدول ـ حيث شغلت قيادات القـوات المسلحة للدول بمهامها عن أعمال قيادة القوات العربية الأخرى أو التنسيق فيما بينها.

٤ ـ التحضير لعمليات أكتوبر (١٩٧٣)

قامت هيئة عمليات القوات المسلحة الاتحادية بدراسة الموقف العسكري على الجبهتـين السورية والمصريـة ووضع أسلوب السيـطرة الاتحاديـة على الجبهـات العربيـة. وعقدت عـدة اجتماعات مشتركة بين قيادات الجيشـين المصري والسوري والقيـادة الاتحاديـة حيث اتفق على الفكرة العامة للعمليات وعلى أسلوب سير العملية على الجبهتين، وقامت بدراسات مستفيضة حول الضربة الجوية المشتركة ودقـائق يوم (ي) بـدء الهجوم وسعت س (سـاعة بـدء الهجوم) واحتمالات رد الفعل الاسرائيـلي، وإطار تنـظيم التعاون الاسـتراتيجي بين الجبهتـين وكذلـك أسلوب الخداع السياسي والاستراتيجي وغير ذلك. وكان عامل التنسيق بـين أعمال القتـال في الجبهتين هو الشغـل الشاغـل للقيادات الاتحـادية والسـورية والمصريـة، ثم أصدرت القيـادة العسكرية الاتحادية توجيهات العمليات للجبهتين السورية والمصرية وتنظيم التعاون بينهما.

عنـدمـا ازدادت سرعـة دوران عجلة التخـطيط المصري ـ السوري المشتـرك وكـثرت الدراسات في القيـادات المختلفة (الاتحـادية والمصريـة والسوريـة) رأى القائـد العام للقـوات المسلحـة الاتحاديـة الفريق أول أحمـد اسماعيـل ضرورة تشكيـل مجلس أعلى مصري ـ سوري يختص بدراسة المسائل العامة المتعلقـة بالقـوات المسلحة للبلدين وإعدادهـا للحـرب، واتخاذ القرارات بشأنها، وإعداد التوصيـات الخاصـة بشؤون الدفـاع بين البلدين ثم عـرضها عـلى رئيسي الدولتـين المصري والسوري. ولم تشـترك ليبيا في هـذا المجلس لخلاف الـرئيس معمر القذافي مع رئيسي مصر وسوريـا على الـطريقة التي سيـدار بها الهجـوم[١٤]. ومن الواضـح أن تشكيل المجلس الأعلى كان يقصد به تحقيق دفعة للتخـطيط المصري ـ السوري والتغلب عـلى المصاعب التي يواجهها التخطيط نظراً إلى أن القيادة العامة للقـوات المسلحة الاتحـادية كـانت قيادة تنسيق، وينقصها الكثير من السلطات لفرض تخطيطها على قوات البلدين، بخاصـة أن القائد العام الاتحادي هو القائـد العام لقـوات أحد البلدين. وأخيـراً فإن عـدم اشتراك ليبيـا يوضح الصعوبات التي تواجهها القيـادات العربيـة التي تتولى مهـام التعاون العسكـري حينما تتمسك كل دولة عربية بوجهة نظرها بشكل يوقف عملية التعاون فضلاً عن توحيد الجهود.

وقـد اجتمع المجلس الاعـلى الموحـد للقيادات المصريـة والسوريـة في آب/ اغسـطس

(١٤) نوفل، المصدر نفسه.

١٩٧٣ في الاسكندرية لمناقشة مختلف العوامل المؤثرة في العملية الهجومية الاستراتيجية والأوضاع الداخلية للعدو الاسرائيلي وفحص المناخ الدولي وتأثيره في سير القتال المرتقب. كما عقد اجتماع ثالث للاتفاق على أنسب يوم لبدء الهجوم، وأصدرت القيادة العامة الاتحادية توجيهاتها لاستعداد القوات المصرية والسورية لشن العملية الهجومية، ثم أصدرت التوجيهات الاتحادية لتنفيذ الضربة الجوية المشتركة وتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية. وعلى الرغم من ذلك فإن موافقة سوريا على توقيت الضربة الجوية وموعد بدء الهجوم قد تطلبت تصديق الرئيس السوري حافظ الأسد نتيجة لاعتراض رئيس الأركان السوري، باعتبار أن سوريا لم تمنح المهلة التي اتفق عليها. وقد قامت القيادة الاتحادية بتحذير الأردن باحتمال اندلاع الحرب ونسقت وسيلة الاتصال المأمونة بين الأردن والقيادة الاتحادية[١٥].

يوضح ما سبق الجهد الكبير الذي بذلته القيادة الاتحادية للتنسيق بين كل من مصر وسوريا، والصعوبات الشديدة التي واجهتها من أجل هذا التنسيق بين قوات بلدين، والفشل في تحقيق تنسيق أكبر سواء على مستوى اتحاد الجمهوريات العربية أو على مستوى الدول العربية عموماً، حيث ظلت بقية البلدان العربية جاهلة ما يجري من تنسيق بين الدولتين إذ فوجئت باندلاع الحرب، شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم. وقد أدى القصور في مهام القيادة الاتحادية، التي اقتصرت على مسائل التنسيق المشترك فقط دون أن تشتمل على القيادة والسيطرة، إلى حرمان هذه القيادة من القدرة على رعاية أمور التعاون بعد تطور القتال الأمر الذي سبب ارتباكاً في سير الصراع المسلح ومكن العدو من انتزاع المبادأة والتحول إلى الهجوم العام مع تطبيق استراتيجية العمل من خطوط داخلية بنجاح مرة أخرى، بأن وجه جهوده الرئيسية في أول فترات القتال ضد الجبهة السورية، ثم تحول بعد ذلك إلى الجبهة المصرية التي لم تستطع الاستفادة من انشغال القوات الاسرائيلية بدرجة كبيرة بالقتال في الجبهة السورية.

لم يكن للجامعة العربية دور في مجال التخطيط للعمليات الحربية وقيادتها بسبب افتقارها إلى الأداة الرئيسية لهذا الواجب، وهو القيادة العربية، سواء أكانت مشتركة أم موحدة، وتركت المهمة للقيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية التي سبق ذكرها. وقد تمثل الدور العسكري للعرب في تأمين الدعم العسكري لبلدي المواجهة قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ وخلالها، والذي بلغ الحجم التالي:

أ ـ الدعم الذي تلقته الجبهة المصرية[١٦]

١ ـ من الجزائر:

ـ سرب ميغ ٢١

---

(١٥) المصدر نفسه، ومحمد حسنين هيكل، «الطريق إلى رمضان،» **الأهرام**، ١٩٧٥/٥/١١.

(١٦) ذكرت هنا المعلومات الواردة أساساً في: الدردري، **الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية**؛ =

ـ سرب سوخوي	وصلت خلال الفترة ٩ ـ ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر.
ـ سرب ميغ ١٧	
ـ لواء مدرع	وصل في ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر.

٢ ـ من العراق:

ـ سرب هوكر هنتر	وصل في آذار/ مارس ١٩٧٣.

٣ ـ من ليبيا:

ـ لواء مدرع ليبي تمركز في مصر قبل حرب تشرين الأول/ اكتوبر.

٤ ـ من المغرب:

ـ لواء ميكانيكي	وصل خلال الحرب.

٥ ـ من السودان:

ـ لواء مشاة	وصل بعد وقف اطلاق النار.

٦ ـ من الكويت:

ـ كتيبة مشاة	تمركزت في مصر قبل الحرب.

٧ ـ من تونس:

ـ فوج مشاة	وصل في أثناء الحرب.

٨ ـ من جيش التحرير الفلسطيني:

ـ فوج ميكانيكي	تمركز في مصر قبل الحرب.

٩ ـ من اليمن الديمقراطية:

ـ تعاونت مع الأسطول المصري بنجاح في فرض الحصار البحري على منطقة مضيق باب المندب.

ب ـ الدعم الذي تلقته الجبهة السورية

١ ـ من العراق:

ـ ٣ أسراب مقاتلات ميغ ٢١	بدأ وصولها في ٨ تشرين الأول/ اكتوبر.

=البدري، **التعاون العسكري العربي المشترك**؛ نوفل، المصدر نفسه، و

Saad El-Shazly, *The Crossing of the Suez* (San Francisco: American Mideast Research, 1980), p. 277.

- سربا مقاتلات قاذفة ميغ ١٧ بدأ وصوله في ٨ تشرين الأول/ اكتوبر.

- سربا مقاتلات قاذفة سوخوي ٧

الفرقة الثالثة المدرعة الفرقة السادسة المدرعة اللواء الخامس الجبلي لواء القوات الخاصة اللواء ٢٠ مشاة	بدأت طلائعها بالوصول في ١١ تشرين الأول/ اكتوبر

- ١٢ كتيبة مدفعية متوسطة ومدفعية ميدانية بدأت طلائعها بالوصول في ١١ تشرين الأول/ اكتوبر.

٢ ـ من الأردن:

- الفرقة الثالثة المدرعة وصل اللواء ٤٠ مدرع في ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ثم دعم باللواء ٩٢ مدرع ثم باقي الفرقة.

٣ ـ من المغرب:

- لواء مدرّع وصل إلى سوريا في نيسان/ ابريل ١٩٧٣.

٤ ـ من العربية السعودية:

- لواء مشاة سعودي وصل في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر.

٥ ـ من الكويت:

- كتيبة دبابات معززة وصلت في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر.

ويلاحظ هنا أن ما ورد سابقاً قد اقتصر على ما هو ثابت من دعم عسكري فيما تيسر من المراجع وبخاصة ما يتعلق بالوحدات والتشكيلات العسكرية، إلا أنه أقل من حقيقة الدعم، إذ لم يذكر شيء عن طائرات الميراج الليبية التي وصلت إلى مصر، وكذلك كتيبة صواريخ كروتال الليبية أيضاً. إضافة إلى ذلك فقد قامت البلدان العربية بتقديم مساعدات مالية، كما ساهمت في المعركة بتخفيض انتاج النفط، وفرض حظر على تصديره إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، أو بوضع قواتها المسلحة على درجة استعداد عالية كما اشترك لبنان بإسقاط طائرة اسرائيلية اخترقت المجال الجوي اللبناني. ويختلف تقدير المساعدات العربية التي تلقتها كل من مصر وسوريا إذ تتراوح بين ١,٢٣٠ مليار دولار[١٧] و٤,٣٠٠ مليارات دولار[١٨].

(١٧) نوفل، المصدر نفسه.

(١٨) البدري، **التعاون العسكري العربي المشترك**، ص ٩١ - ٩٢.

رغم ما قدمته الدول العربية من دعم، ورغم أن الصراع المسلح عام ١٩٧٣ يعتبر أفضل حلقات التعاون العسكري العربي في التاريخ المعاصر، اضافة إلى تحقيق أفضل النتائج العسكرية في الصراع المسلح مع اسرائيل، فإن هذه الدول أبرزت نقاط ضعف خطيرة في تحقيق التعاون على المستوى السياسي والعسكري وقد كان أبرز هذه النقاط هو شبهة طلب سوريا وقف إطلاق النيران في نهاية يوم ٧ تشرين الأول/ اكتوبر[١٩]، وخطاب الرئيس معمر القذافي بما يعني أنه لا يوافق على الخطة. وتبدو أهمية هذين الموقفين من أنهما صادران من دولتين من دول اتحاد الجمهوريات العربية الثلاث، ولا يقلل هذا في الوقت نفسه من قيمة جهد الدولتين المذكورتين في الحرب، بحيث لم يكن من الممكن أن تبدأ دون اشتراك سوريا، كما أن ما قدمته ليبيا، نسبة إلى امكاناتها العسكرية في ذلك الوقت، كان يعني الكثير، إلا أنه يعكس في الوقت نفسه اختلاف الهدف الاستراتيجي والتصور السياسي لدول الاتحاد الذي تولى قيادة الصراع المسلح.

أما عن ضعف التنسيق التعبوي والتكتيكي فلعل أبرز ما يدل عليه هو اشتباك بعض وسائل الدفاع الجوي على جبهة سوريا مع طائرات عراقية، وإسقاط بعضها[٢٠]، رغم أنه قد تُولي قائد القوات الجوية السورية قيادة القوات الجوية في الجبهتين الشمالية والشرقية، كما أن القوات الجوية المصرية لم تستغل فرصة توجيه اسرائيل الجزء الأكبر من مجهودها الجوي ضد الجبهة الشمالية لتوجيه ضربات قوية، سواء إلى القوات الجوية الاسرائيلية أو إلى القوات البرية الاسرائيلية في سيناء، أو حتى إلى القوات البحرية الاسرائيلية، رغم أن قائد القوات الجوية المصرية كان قد عين كما سبق ذكره قائداً للقوات الجوية للجبهات الثلاث. كما أن القائد العام للقوات المسلحة العربية لم يشن الهجوم المصري في التوقيت المناسب لسحب الاحتياطيات الاسرائيلية من أمام سوريا قبل أن يضطر الجيش السوري إلى الانسحاب من هضبة الجولان. هذا كان فيما يختص بالتنسيق بين البلدين اللذين بدآ الحرب، إلا أن أغرب ما في ذلك أن يدفع قائد القوات المسلحة المصرية ـ وهو في الوقت نفسه القائد العام للقوات المسلحة الاتحادية ـ بالقوات المدرعة المصرية بعد فوات الفرصة للتعاون مع القوات السورية وانسحابها من الجولان، وبعد إعادة تجميع القوات الاسرائيلية لمواجهة أي تقدم مصري. أما عن قوات الدعم التي وصلت على عجل فلم يمكن الاستفادة منها بشكل كافٍ وفي الوقت المناسب، فقد أدى عدم معرفة بقية الدول العربية بالتخطيط للحرب إلى أن وصلت هذه القوات متأخرة كما سبق أن أوضحنا تواريخ وصولها، كما تعطل وصول اللواء المدرع

---

(١٩) ورد ذلك في عدة مصادر نذكر منها المؤتمر الصحفي للرئيس السادات في الكويت (٢٩ شباط/ فبراير ١٩٧٦) ونشر في: **الأهرام**، ١٩٧٦/٣/١، ومحمد حافظ اسماعيل، «أمن مصر القومي في عصر التحديات،» **الأهرام**، ١٩٨٧/١٠/٣١.

(٢٠) البدري، المصدر نفسه، ص ٩٥. وقد أفاد أحد المصادر بأنه لم يجر أي اشتباك جوي مع وسائل الدفاع الجوي السورية الصاروخية وان العراق لم يخسر أي طائرة من جراء صعوبات التعارف. نميل إلى تصديق المصدر الأول لكونه منطقياً.

الجزائري إلى مصر نتيجة لعدم حصوله على الإذن بدخول الحدود المصرية. كما وقع لواء مدرع أردني تحت نيران المدفعية العراقية في ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر نتيجة لعدم توافر وسائل التعاون المشترك، ثم قصف القوات الجوية السورية لواء مدرعاً أردنياً[٢١]. ومن الطبيعي أن تكون هذه مجرد أمثلة عرفت وأن تكون هناك حوادث أخرى مماثلة، حيث تحدث داخل القوات المسلحة الواحدة في حالات ضعف تنظيم التعاون بينها. وعندما وافقت سوريا ليلة ٢٣ / ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر على وقف اطلاق النار رأت القيادة العراقية ضرورة سحب قواتها من جبهتي سيناء والجولان وأصدرت أوامرها لتنفيذ ذلك رغم محاولات قوى عربية اقناع القيادة السياسية العراقية بعدم تنفيذها، لما كان يمكن أن يسبب ذلك انهياراً مفاجئاً في إحدى الجبهتين أو كلتيهما.

يمكن القول ومن خلال عرض التعاون العسكري العربي عام ١٩٧٣ بأنه تميز بتحضير جيد مسبق ولفترة طويلة، وأن هذا التحضير كان على مستويين: أحدهما مستوى بلدي المواجهة الرئيسيين؛ والآخر على مستوى جميع البلدان العربية. كما تميز بقدر كبير من الجدية والمثابرة، وأنه نجح أساساً في بدء الصراع المسلح فجأة من جبهتين عربيتين وبقوة مناسبة، وأنه نظم اتصالاً مستمراً بين الجبهتين الشمالية والجنوبية. ولكن هذا التعاون شابه الكثير من نقاط الضعف قد يكون أهمها عدم إنشاء قيادة لإدارة الصراع بواسطة القوى المتعاونة مستقلة عن هذه القوى، وأنه أوكلت أعمال القيادة إلى قيادات البلدين المشاركين في الحرب في حين كان القائد العام للقوات المسلحة العربية هو القائد العام للقوات المسلحة المصرية. وهكذا اجتمعت مسؤولية التخطيط والتنفيذ في يد شخص واحد وكان لا بد لاحداهما من أن تطغى على الأخرى. كما أنه لم تكن هناك قيادة سياسية موحدة لإدارة الصراع، الأمر الذي أدى إلى اختلاف أهداف كلتا الدولتين، واختلاف أهدافهما عن أهداف الدول المعاونة الأمر الذي أظهر الضعف في الإدارة السياسية العربية. واهتم كل قائد سياسي بشؤون بلده وأغفل باقي الشؤون العربية. وقدرت قدرة بلدان الدعم بأقل من قدراتها بحيث تضاعف حجم القوات المقدر وصولها من بعض البلدان بالنسبة إلى التقديرات السابقة. وكان من أهم مظاهر الضعف أن المفاجأة لم تقتصر على العدو، أو الدول الصديقة غير العربية بل تعدتها إلى البلدان العربية المساندة، وإلى قوات البلدين العربيين المتعاونين عينهما.

أما في أثناء إدارة الصراع فإن عدم توافر قيادة قومية سياسية وقيادة عسكرية موحدة أو مشتركة لإدارته أدى إلى فقدان التعاون بين الجبهتين العربيتين بعد الساعات الأولى من بدء الصراع، كما أن عدم انشاء قيادة عربية للجبهات أدى إلى ضعف التعاون بين قوى الدعم وقوى بلدان المواجهة، بل إلى الاشتباك غير المقصود بينهما، كما أدى إلى دفع قوات إلى المعركة في اتجاهات وتوقيتات غير مناسبة، ودون هدف استراتيجي واضح، الأمر الذي عرض هذه القوات إلى خسائر لا مبرر لها ودون عائد عسكري مناسب.

---

(٢١) نوفل، «التضامن العسكري العربي: ماضيه وحاضره».

وأخيراً فإن غياب القيادة القومية السياسية عند قبول قرار وقف اطلاق النيران أدى إلى اتخاذ دول المواجهة القرار دون الرجوع إلى الدول التي عاونتها، وبالتالي سحب بعض قوات الدعم هذه الأمر الذي كاد يعرض الموقف العسكري للانهيار في بعض الجبهات.

رابعاً: التعاون العسكري العربي بعد عام ١٩٧٣

اتضح من خلال دراسة التعاون العسكري العربي في أثناء الصراع المسلح خلال عام ١٩٧٣ أن هذا التعاون بدأ تفككه في أثناء الصراع نفسه، وأن ذلك قد ظهر بصورة واضحة مع موافقة كل من مصر وسوريا على وقف اطلاق النار، إذ بدأ بسحب القوات العراقية. وكأنما شعرت القيادات العربية بخطر التفكك العربي بعد ما تحقق من تعاون، فاجتمع مؤتمر القمة السادس في الجزائر بين ٢٦ و٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، ولم تكن الاشتباكات قد توقفت رغم قرار وقف اطلاق النيران، وحدد أهداف النضال العربي بـ «تحرير الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وتحرير مدينة القدس» كما حدد الوسائل العسكرية لبلوغ هذه الأهداف إلى جانب الوسائل السياسية والاقتصادية بتضامن «جميع الدول العربية مع مصر وسوريا والشعب الفلسطيني في النضال المشترك، وتقديم وسائل الدعم العسكري والمالي إلى جبهتي القتال المصرية والسورية تدعيماً لقدراتها العسكرية على خوض معركة التحرير، ودعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة لتأمين دورها في المعركة». إلا أن كلاً من مصر وسوريا سارتا في ذلك الوقت في سبيل تحقيق اتفاق لفض الاشتباك مع القوات الاسرائيلية، كما سارت مصر في اتجاه اعادة فتح قناة السويس للملاحة واعادة تعمير مدنها، الأمر الذي عكس رغبة الدولتين ـ ومصر بصفة خاصة ـ في تأجيل النضال لتحرير الأرض العربية المحتلة، واستبعاد القوة العسكرية كوسيلة لتحقيق الأهداف القومية، وكان أن بدأت بلدان الدعم في سحب قواتها من الجبهات العربية.

وفي أيار/ مايو ١٩٧٤ اجتمع مجلس الدفاع المشترك ونظر في توصيات الهيئة الاستشارية العسكرية بإنشاء المؤسسة العربية للصناعات المتطورة، وأكد من جديد موافقته على إنشاء مؤسسة عربية للصناعات المتطورة واعتمد مبلغ نصف مليون دولار للانفاق منه على الدراسات المطلوبة. كما وافق المجلس على ضرورة وأهمية وضع أسلوب محدد للتنسيق العسكري بين البلدان العربية، وكلف الأمين العام المساعد العسكري ورؤساء أركان حرب القوات المسلحة العربية بـ «اعداد مقترحاتهم عن تنظيم وأسلوب التنسيق العسكري بين الدول العربية لدراستها بواسطة الهيئة الاستشارية العسكرية واعداد التوصيات النهائية عنها»[٢٢].

ورغم ما حدث من خلافات بين الدول العربية خلال عام ١٩٧٤ انعقد مؤتمر القمة السابع في الرباط في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٤، ولم يغفل الجانب العسكري، فاتخذ قرارات بتعزيز القوى الذاتية للبلدان العربية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً ومتابعة بناء القوى العسكرية لقوى المجابهة وتوفير متطلبات هذا البناء، وتحقيق تنسيق سياسي وعسكري

---

(٢٢) قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته العادية الرابعة عشرة، جامعة الدول العربية.

واقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق تكامل عربي في مختلف المجالات. وقرر المؤتمر تقديم ١,٣٦٩ مليار دولار سنوياً إلى بلدان المواجهة (مصر وسوريا والأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية)[٢٣].

رغم هذه القرارات فإن عرى التعاون بين الدول العربية تفككت بتزايد الخلافات بين مصر وسوريا وليبيا، وانشغال دول الخليج العربية بزيادة دخولها من النفط، وتقدم مصر في طريق عقد اتفاقية الفصل الثانية بين القوات. وقد زاد من حدة الأزمة اشتعال الحرب الأهلية في لبنان التي تطورت بحيث عرّضت السلم والأمن العربيين للخطر، الأمر الذي أدى إلى قيام اسرائيل باعتداءاتها المتكررة على الشعبين اللبناني والفلسطيني. وهنا اجتمع مجلس الدفاع المشترك في دورة خاصة، وقرر أن تقوم الدول العربية التي تتوافر لها الامكانات بتزويد لبنان بوسائل الدفاع الفعالة في نطاق الخطة الدفاعية التي أقرها لبنان بغية الدفاع عن أراضيه وحماية الشعبين اللبناني والفلسطيني، ودعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة لتأمين دورها الفعال في المعركة[٢٤].

لم يكن الدعم الذي قدمته الدول العربية كافياً، كما تفاقمت الحرب الأهلية في لبنان، الأمر الذي دعا مجلس الجامعة العربية في حزيران/ يونيو ١٩٧٦ إلى اتخاذ قرار تشكيل قوات أمن عربية قوية تحت اشراف الأمين العام لجامعة الدول العربية للحفاظ على الأمن والاستقرار في لبنان، على أن يتم تحريك هذه القوات لمباشرة عملها، وتنتهي مهمتها بناء على طلب رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب، وارتكز تشكيل القوات «الرمزية» على أساس قرار آخر هو «الطلب إلى جميع الأطراف وقف القتال فوراً وتثبيت هذا الموقف» الأمر الذي يعني افتراضاً مسبقاً بقبول جميع الأطراف اللبنانية بوقف القتال.

كان من المنتظر أن تضم القوات وحدات سورية وسعودية وسودانية وليبية وجزائرية وفلسطينية (من جيش التحرير الفلسطيني) إضافة إلى وحدات من الجيش اللبناني. وعين ضابط مصري قائداً للقوة، وبدأت طلائع بعض الوحدات تصل إلى لبنان، ثم أخذت الوحدات تصل واحدة تلو الأخرى بدءاً من ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٧٦. إلا أن وقف اطلاق النار لم يثبت رغم الاتفاق بين الأطراف المتحاربة في الساحة اللبنانية على تثبيته عدة مرات، الأمر الذي دفع إلى عقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية في أول تموز/ يوليو ١٩٧٦ وقرروا استعجال إرسال قوات السلام العربية إلى لبنان. إلا أن تشكيل قوات السلام (سميت قوات الردع) واجه صعوبات جمة إلى أن انعقد مؤتمر القمة الثامن في القاهرة في ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٦ الذي قرر تعزيز قوات الردع وانشاء صندوق خاص للإنفاق على متطلباتها، وحدد طريقة التصرف فيه، كما حدد مهام قوات الردع. إلا أن الوضع الأمني في لبنان ازداد اشتعالاً وانهياراً، فلم تستطع قوات الردع، وهي كانت لم تزل في طور

(٢٣) الدردري، **الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية**، ص ٤٩ ـ ٥٣.

(٢٤) قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته الخامسة عشرة (الخاصة)، جامعة الدول العربية.

التشكيل، أن تلعب الدور الذي حددته القمة، في حين قام الرئيس اللبناني بنشر الوحدات التي اشتملت على حوالى ٢٥١٠٠ جندي منهم ٢٠ ألف جندي سوري و١٠٠ جندي سوداني و٥٠٠ جندي يمني و٥٠٠ جندي من دولة الامارات العربية المتحدة و١٠٠ جندي سعودي إضافة إلى ٢٥٠٠ جندي سعودي وليبي وسوداني انضموا إليها في البداية. وقد طرأت فيما بعد تعديلات على تشكيل قوات الردع حيث سحبت البلدان العربية وحداتها (عدا سوريا) فأصبحت قوات الردع تتألف من قوات سورية فقط، وظلت القوات موجودة في لبنان وتمارس مهامها في ضوء مؤتمر القمة. إلا أنها لم تنجح في وقف اطلاق النيران والحفاظ على الأمن والاستقرار في لبنان[٢٥].

واجه لبنان هجومين اسرائيليين، أحدهما في آذار/ مارس ١٩٧٨ والثاني في حزيران/ يونيو١٩٨٢. ورغم وجود أكثر من قوة عسكرية عربية في لبنان تتمثل في قوات الردع العربية (قوة سورية) والجيش اللبناني وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فإنه لم يجر أي تعاون عسكري بين هذه القوى. ويرجع ذلك إلى اختلاف المنظور الاستراتيجي لكل قوة، فسوريا تتجنب الصراع مع اسرائيل خوفاً من أن تستدرج إلى معركة ليست مستعدة لها، ولبنان الرسمي لا يعتبر أن القوات الاسرائيلية تهاجمه هو وإنما تهاجم المقاومة الفلسطينية، والمقاومة الفلسطينية ترى ضرورة ممارسة الصراع المسلح ضد العدو الاسرائيلي. ونتيجة لهذا الاختلاف لم يحدث تعاون عسكري بين القوات الثلاث، وربما تبادلت الإتهامات. إضافة إلى ذلك لم تنشأ أي قيادة موحدة لقيادة القوات المشتركة. ويرجع ذلك أساساً إلى أن أكبر هذه القوات، وهي السورية، توجد داخل بلد عربي أصغر إلى حد أن رئيس الجمهورية اللبنانية الذي هو صاحب السلطة الشرعية لا يستطيع فرض إرادته على القوات السورية. كما أن القوات الفلسطينية كانت أكبر مما يمكن السيطرة عليها سواء مباشرة، أو عن طريق القوات السورية. وقد أدى غياب التعاون العسكري إلى تمكن اسرائيل من اجتياح جنوب لبنان بسهولة وإنشاء قوات عميلة لها فيه، بل وصلت في هجومها الثاني خلال عام ١٩٨٢ إلى غزو جزء من العاصمة اللبنانية بيروت.

إلا أن الظاهرة الملفتة للنظر أن الدول العربية قد تجاهلت معاهدة الدفاع المشترك تماماً ولم تحاول القيام بالتزاماتها فيه. ويعكس هذا الموقف عدة ظواهر استراتيجية عسكرية أهمها ضعف القدرات العسكرية العربية بعد انسحاب القوات المصرية من المواجهة مع اسرائيل، الأمر الذي شل من قدرة الدول العربية على مواجهة الموقف إضافة إلى انشغال العراق بحرب الخليج، وكذلك اختلاف التصور الاستراتيجي للصراع في كل الأطراف العربية، وعدم انشاء قيادة للقوات العربية في لبنان تستطيع أن تتحمل مسؤولية الصراع. وعلى الرغم من ذلك فقد حدث نوع من التعاون العسكري المحدود بعد توقف القوات الاسرائيلية عند بيروت إذ ساندت كل قوة الأخرى دون تنسيق بينها فتمكنت المقاومة الفلسطينية من الصمود في مواجهة

---

(٢٥) الدردري، المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٣.

محاولات التوغل الاسرائيلي، بينما تمكن الجيش السوري من صد محاولات القوات الاسرائيلية اختراق دفاعاته لقطع طريق بيروت ـ دمشق، في حين قامت القوى المقاومة الوطنية اللبنانية بإرهاق القوات الاسرائيلية بمهاجمة مؤخرتها الأمر الذي أجبرها في النهاية على الانسحاب إلى ما وراء حدود ما سمي الحزام الأمني، بعد إلغاء اتفاق ١٧ أيار/ مايو اللبناني ـ الاسرائيلي. لكن التعاون بين بعض فصائل القوى الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية قد تفسخ، وتحول إلى صراع بينهما مرة أخرى بعد فترة وجيزة من اتمام الانسحاب الاسرائيلي، وهو ما سهل على القوات الاسرائيلية القيام بأعمال التفتيش الدورية والإغارات الانتقامية على قرى جنوب لبنان.

وتواجه الأمة العربية منذ الثمانينات تهديدات مختلفة ومتزامنة من عدة اتجاهات، إلا أن مستوى التعاون العسكري وصل إلى أضعف درجاته، إذ لم يتوقف عند عدم التعاون بين الأقطار العربية بل وصل إلى التعاون العسكري مع بعض مصادر التهديد بشكل أكبر.

فالأمة العربية تواجه منذ عام ١٩٨٠ تهديداً ايرانياً لحدودها الشرقية، ويواجهها العراق ويتصدى لها، إلا أنه لم تستعد أي دولة عربية لتنفيذ التزاماتها في معاهدة الدفاع المشترك باعتبار أن الاعتداء على العراق هو عدوان على كل البلدان العربية. وإذا كان الأردن تقدم بمعونة عسكرية للعراق فإن قدراته في ذلك محدودة، وتدل بعض القرائن على تعاون عسكري محدود من الكويت وتعاون اقتصادي من بعض دول الخليج وبخاصة الكويت والسعودية. إلا أن هذا لم يعن قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران، أو تقديم معاونة عسكرية فعالة للعراق ولو عن طريق السماح لطائراته باستخدام مجالاتها الجوية. من جهة أخرى تقدم مصر إلى العراق بعض المعونة عن طريق تقديم الخبرات العسكرية، والامداد بالأسلحة والذخيرة، بينما يغطي المصريون كثيراً من النقص في الأيدي العاملة في العراق الناتج من استدعاء الشبان العراقيين إلى الخدمة العسكرية. إلا أن هذا كله بعيد عن المقصود بالتعاون العسكري. فمن جهة أخرى نجد أن كلاً من دولة عمان وبعض امارات دولة الامارات العربية المتحدة تتعاون دبلوماسياً واقتصادياً مع ايران، بينما قدمت لها كل من سوريا وليبيا معونات عسكرية عن طريق امدادها بالأسلحة.

وفي جنوب الاقليم العربي تتعرض السودان لتمرد عسكري ضد الحكومة الشرعية مدعم من اثيوبيا، كما تتعرض الصومال من وقت إلى آخر لاعتداءات عسكرية أثيوبية، ولا تتخذ الدول العربية أي إجراء لمواجهة العدوان وفقاً لمعاهدة الدفاع المشترك. وقد عقدت مصر والسودان معاهدة للدفاع المشترك في أثناء حكم الرئيس السابق جعفر نميري تمركزت بموجبها بعض الوحدات الفرعية المصرية في السودان لمساعدة الحكومة السودانية، بينما ساعدت ليبيا حركة التمرد. وبعد انتفاضة نيسان/ ابريل ١٩٨٥ والإطاحة بحكم الرئيس جعفر نميري ألغت الحكومة السودانية اتفاق التكامل بين مصر والسودان، وتجمد تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك، في حين استمرت مصر في امداد السودان ببعض الأسلحة وقطع الغيار والخبرة العسكرية، كما توقفت ليبيا عن معاونة حركة التمرد، بل ساعدت حكومة السودان مساعدة

عسكرية محدودة بضرب مناطق تجمع الثوار. إلا أن هذه المساعدات كلها لا ترقى إلى مستوى التعاون العسكري العربي أو تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك. كما أن معاهدة الدفاع المشترك بين مصر والسودان لم تشكل قيادة موحدة لقوات الطرفين أو حتى قيادة تنسيق، واعتمدت على الاتصالات المباشرة بين البلدين.

تعرضت ليبيا خلال عام ١٩٨٦ لهجمات جوية من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تعرضت قواتها إلى هجمات في تشاد خلال عام ١٩٨٧، وصلت إلى حد احتلال القوات التشادية مدينة «أوزو» في القطاع الذي تعتبره ليبيا جزءاً من أراضيها، وكانت الأعمال التشادية بمعاونة من القوات الفرنسية وبإمداد عسكري أمريكي. وإزاء هذه الهجمات وقفت الدول العربية موقف المتفرج عسكرياً على الأقل، ولم تعتبر ما تعرضت له ليبيا اعتداء عليها ولم تعاون ليبيا في صد الهجمات عليها، كما لم تقدم المعلومات والإنذار، الأمر الذي كان يمكن أن يساعد القوات الليبية. بل إن بعض الدول العربية أيدت موقف تشاد سياسياً ضد ليبيا. وجدير بالذكر هنا أن التعاون العسكري هو في الحقيقة قمة التعاون السياسي، فإذا أيدت دولة عربية دولة غير عربية سياسياً ضد دولة عربية أخرى فإن فرصة التعاون العسكري العربي بين هاتين الدولتين العربيتين تكون قد انعدمت. إلا أنه قد يجدر بالذكر أن مصر قد رفضت التعاون مع الولايات المتحدة أو الموافقة على طلبها في غزو ليبيا محافظة على أرضية محدودة للتعاون العسكري بين مصر وليبيا.

هاجمت اسرائيل المفاعل النووي العراقي في حزيران/ يونيو ١٩٨١، كما هاجمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥. ورغم أن الهجوم الأول تطلب اختراق الطائرات الاسرائيلية أجواء عدة بلدان عربية، وكان معرضاً للكشف الراداري لبلدان أخرى فإنه لم يحدث أي تعاون عسكري بين هذه الدول، بحيث كان الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي مفاجئاً. كما أن وسائل الدفاع الجوي المصري والليبي بما فيها وسائل الكشف الراداري فشلت في اكتشاف الهجوم الاسرائيلي وانذار القوات التونسية. كما أن القوات التونسية لم تتعاون مع قيادة منظمة التحرير أو تنذرها، الأمر الذي سهل على القوات الاسرائيلية تنفيذ مهامها. وعلى الرغم من ذلك فإن دولة عربية ما لم تعتبر العدوان الاسرائيلي عدواناً عليها وتتخذ اجراء مضاداً ما.

خامساً: ايجابيات تجارب التعاون العسكري العربي

إن البحث عن ايجابيات تجارب التعاون العسكري العربي يهدف أساساً إلى معرفة نقاط القوة التي يمكن استغلالها لتحقيق التعاون العسكري المطلوب بين البلدان العربية في الظروف التي قد تنشأ في المستقبل وتتطلب مثل هذا التعاون. ولا شك في أن الباحث، من دراسته لهذه التجارب، يخرج بانطباع غير مشجع نظراً إلى أن النتائج التي حققتها هذه التجارب كانت محدودة وأقل من المستوى المطلوب. إلا أن الدراسة الموضوعية تستطيع أن تستخلص من هذه التجارب ايجابيات يمكن أن تكون منطلقاً نحو تعاون عسكري أفضل. ويمكن ايجاز

هذه الايجابيات في غلبة الشعور القومي العربي عند تعرض الوجود القومي للخطر، وتوافر أطر تنظيمية مناسبة لتحقيق التعاون العسكري، ووفرة الدراسات المشتركة حول موضوعات التعاون.

لقد دلت تجارب التعاون العسكري السابقة أن الدول العربية عادة ما تستجيب لرغبات شعوبها عند تعرض الأمن القومي للخطر، وأن تسارع بتقديم أقصى ما عندها لتحقيق الأهداف القومية. وقد وصل الأمر في كثير من الأحيان إلى أن تتحمل دولة أو أكثر عبئاً يزيد على طاقتها أو على ما اتفق على تحقيقه. بل إن هذا الاستعداد لم يقف عند حالة تعرض الأمن القومي للخطر، وكثيراً ما كان هبة لنجدة شعب عربي شقيق كما حدث بالنسبة إلى فلسطين؛ أو معاونة مصر لليمن في ثورتها؛ أو مخاطرة العراق بإرسال قوات كبيرة نسبياً إلى سوريا في أثناء حرب عام ١٩٧٣ رغم ما كان يوجد من خلافات سياسية بين القيادات وما كانت ايران تسببه من أخطار في المنطقة الكردية من العراق؛ أو تقديم ليبيا اللواء المدرع الوحيد الذي كان لديها إلى مصر عام ١٩٧٣، أو حتى ما سعت الدول العربية لإرساله إلى بلدان المواجهة العربية في صيف عام ١٩٦٧.

إن هذا الشعور القومي، والاستعداد لمعاونة الشعوب العربية الشقيقة هو الأساس السياسي والمعنوي للتعاون العسكري العربي الذي يجب المحافظة عليه والعمل على تنميته وتخليصه من شوائبه. إلا أن هذا الشعور والاستعداد رغم أهميته البالغة عادة ما يتخذ صورة الانفعال السريع وغير المدروس، والذي سرعان ما يهدأ أو ينقلب إلى سخط عند الاصطدام بالظروف العملية، أو يعجز عن تحقيق أهدافه، كما ينقلب أحياناً إلى يأس من جدوى التعاون العسكري العربي. إن الاستغلال الأمثل للشعور القومي واستعداد الدول العربية إلى التعاون يتطلب من القيادات السياسية العربية التمهيد للتعاون العسكري بدراسة احتمالات تطور الموقف الاستراتيجي ونشوب الصراع المسلح والإعداد له إعداداً جاداً وقوياً، سواء من حيث اعداد القوة المسلحة أو إعداد الشعب، أو إعداد الاقتصاد القومي ومسرح العمليات، أو جعل الجميع على علم بالمصاعب التي يمكن أن يواجهها التعاون، ويتتبع الجميع تطورات المواقف أولاً بأول حتى لا يفاجأ أحد بأعمال العدو، أو حتى بأعمال الدول العربية الأخرى.

فالدول العربية فوجئت عام ١٩٧٣ ببدء مصر وسوريا الحرب، كما أنها فوجئت عام ١٩٨٠ بالهجوم العراقي عبر الحدود الايرانية، كما لم تبلغ الدول العربية بالنشاط العسكري الليبي في تشاد. وإذا كان من المحتمل - وإن كان غير مقبول - أن نفاجأ بأعمال العدو، فإنه لا يجوز أن نفاجأ بأعمال عسكرية لدول عربية أخرى نلتزم معها بالتزامات دفاعية. فالأساس في التعاون العسكري أن تتبادل الدول المتعاونة المعلومات عن الموقف، وتتشاور فيما بينها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية على الأقل، بحيث لا تجد دولة نفسها متورطة في صراع مسلح لم تكن مستعدة له، أو أن تضطر إلى التخلي عن التعاون العسكري مع الدول الأخرى. كما أن التشاور حول الموقف يجب أن يستمر في أثناء الصراع، وعند توقفه، وفي أثناء تسويته، باعتبار أن التعاون العسكري هو أرقى مراتب التعاون السياسي، وأن الاشتراك في الصراع

المسلح يرتب مسؤوليات وتبعات على جميع الأطراف المتعاونة، ولا يجوز لطرف منها أصيلاً كان أو معاوناً أن ينفرد بتسوية الصراع دون الاتفاق مع جميع من شاركوه. وأخيراً فإن فشل التعاون العسكري في مرحلة من المراحل يجب ألا يؤدي إلى الإحباط أو التخلي عنه، وإنما يجب أن يؤدي إلى دراسة أسباب الفشل وتداركها، واستمرار التعاون مرة أخرى بعد تحاشي الأخطاء، وأن يكون ذلك معلوماً لدى الشعب بالقدر المناسب له، دون انكار أخطاء وقعت أدت إلى فشل التعاون حتى يطمئن الجميع على مسار التعاون العسكري، ويثق في نتائجه. وإذا كان السبب هو الافتقار إلى ثقة الأطراف بعضها بالبعض الآخر، أو عدم مصداقية أي طرف منها، فمن البديهي أن الثقة والمصداقية أساسان لازمان لبدء التعاون. وقد أثبتت الأطراف مصداقيتها في الحرب وبقي أن تتوافر الثقة.

لقد توافرت للتعاون العسكري العربي أطر تنظيمية قد لا تقل عما توافر للتعاون العسكري بين دول الأحلاف الكبرى مثل حلف شمالي الأطلسي أو حلف وارسو، وجربت أشكال مختلفة للقيادات العربية التي تحقق هذا التعاون، واشتملت الأطر التنظيمية على هيئات مناسبة ومفيدة كانت كفيلة بتحقيق تعاون عسكري أفضل على الأقل، الأمر الذي أمكن تحقيقه، بحيث يمكن القول إن الدول العربية قد لا تحتاج إلى انشاء أجهزة جديدة لتحقيق التعاون العسكري العربي المنشود، بل يكفيها إحياء ما سبق أن أنشأته من أجهزة، أو حتى بعض هذه الأجهزة، كما أنها قد لا تحتاج إلى معاهدات واتفاقات جديدة ويكفي أن تنفذ ما سبق أن وقعته من معاهدة الدفاع المشترك وملاحقها وقرارات القمة العربية ومجلس الدفاع المشترك. ويقابل البعض بين معاهدة الدفاع المشترك وميثاق حلف شمالي الأطلسي ومعاهدة وارسو، وينحون باللائمة على العرب ويقولون «إن أصحاب معاهدة الأطلسي ووارسو عنوا ما قالوا، ونفذوا ما تعاقدوا عليه، وطوروا مفاهيم التعاون العسكري والدفاع المشترك، بينما جعلت السياسات العربية معاهدة الدفاع المشترك ـ وحتى الاتفاقيات العسكرية الثنائية والثلاثية خارج إطار الجامعة ـ في بعض المراحل... نصاً بلا روح، وأجهزة بلا محتوى»[26]. ورغم ما في هذا القول من حقيقة فإننا نلاحظ أن معاهدة الأطلسي وحلف وارسو لم يتعرضا لاختبار حقيقي في صراع مسلح، وبالتالي لا يمكن القطع بأن أصحاب هاتين المعاهدتين «عنوا ما قالوا ونفذوا ما تعاقدوا عليه» وقد حدثت تطورات في كل منهما أثبتت أن درجة التعاون فيما بينهم ليست كما نتصور، ويكفي أن نتذكر انسحاب فرنسا بقواتها من قيادة حلف الأطلسي، والصراع الدائر بين تركيا واليونان، وعدم التزام الدول برفع انفاقها العسكري إلى المستوى المحدد، وكذلك الأزمة التي حدثت في أعقاب الحرب عام ١٩٧٣ عندما رفعت الولايات المتحدة الأمريكية درجة استعداد قواتها النووية في أوروبا دون التشاور مع حلفائها، لنعرف أن هذه الخلافات يمكن أن تبدو أكثر وضوحاً في حالة التعرض فعلاً لاحتمال نشوب صراع مسلح في غربي أوروبا. أما بالنسبة إلى معاهدة وارسو فإن انسحاب البانيا من دول الحلف، والتدخل العسكري السوفياتي في المجر عام ١٩٥٦، وتدخل قوات الحلف في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ تلقي ظلالاً كثيفة من

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٩.

الشك حول امكانات التعاون العسكري بين دول الحلف في حال نشوب صراع مسلح فعلي.

إن مراجعة قرارات مجلس الجامعة ومجلس الدفاع ومؤتمرات القمة توضح أن القيادة العسكرية العامة بأشكالها المختلفة تم تشكيلها عدة مرات أولها عام ١٩٤٨ عندما وافقت الدول العربية على تولية الملك عبد الله بن الحسين القيادة العامة لجيوشها في فلسطين. ثم إن مؤتمر رؤساء الحكومات العربية عام ١٩٥٥ قرر «انشاء قيادة مشتركة وقت السلم تتوسع إلى قيادة مشتركة وقت الحرب»[٢٧]. كما قرر مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة (غير العادية) «انشاء وتشكيل قيادة عامة مشتركة لقوات الدول العربية»[٢٨]، وفي مؤتمر القمة الأول عام ١٩٦٤ تقرر تشكيل «القيادة العامة الموحدة». وفي مؤتمر القمة الحادي عشر تقرر احياء «القيادة العسكرية المشتركة». كما أن مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة غير العادية قرر أن «تكون جميع الجبهات تحت قيادة قائد عام واحد هو القائد العام للقوات المسلحة المصرية الفريق أول/ أحمد اسماعيل علي وتعاونه مجموعة عمليات من الدول المشتركة في القتال، ويكون للقائد العام كامل الصلاحيات على القوات المسلحة في مسرح العمليات للجبهات الثلاث، وتعتبر أرض بقية الدول العربية الأعضاء مسرحاً للأعمال القتالية التي تخدم تحقيق الهدف العربي الاستراتيجي للمرحلة الراهنة». كما جاء في القرارات بأن تكون القوات التالية جاهزة بأماكن مركزها في دولها. . . ومستعدة للتحرك إلى الأماكن التي يحددها القائد العام للقوات المسلحة العربية[٢٩]. إضافة إلى القيادة العسكرية المشتركة أو الموحدة هناك الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية التي صدر قرار من مجلس جامعة الدول العربية بتطويرها في دورته رقم ٧٦ في آذار/ مارس ١٩٧٧، وذلك بتحويلها من مجرد أمانة سر للهيئات العسكرية التي نصت عليها معاهدة الدفاع المشترك إلى جهاز إداري ومالي وجهاز للدراسات العسكرية يوضع موضع التنفيذ اعتباراً من بداية عام ١٩٧٨[٣٠]. وهناك الأجهزة التي نصت عليها معاهدة الدفاع المشترك وملحقها العسكري والبروتوكول الإضافي من مجلس الدفاع المشترك، واللجنة العسكرية الدائمة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي[٣١] والهيئة الاستشارية العسكرية، إضافة إلى ٣ قيادات جبهات وقيادتين للقوات الجوية.

من الطبيعي أن أغلب هذه الأجهزة قد توقف عن العمل وانتشرت مكوناته، إلا أن وجود الإطار القانوني يسهل إعادة بنائه عند الضرورة، كما أن خبرة العمل بها تستطيع أن تكون منطلقاً لتحقيق تعاون أفضل في المستقبل، كما أن هذه الخبرة يمكن أن تكون قاعدة لأي تعديل مطلوب إدخاله على الإطار القانوني.

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٢٨) محضر الجلسة الثالثة لمجلس الدفاع المشترك بتاريخ ١ حزيران/ يونيو ١٩٦١، وثيقة رقم (١٣).

(٢٩) قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة غير العادية.

(٣٠) الدردري، **الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية**، ص ٥٤.

(٣١) أنشيء هذا المجلس بناء على تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٣٥٥٢) بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩، وأودعت كل من فلسطين والكويت وسوريا والعراق واليمن العربية والامارات العربية المتحدة ومصر والبحرين وموريتانيا وثائق التصديق عليه.

لقد اشتملت الدراسات التي تمت في تجارب التعاون العسكري العربي على الكثير مما يمكن أن يكون ذخيرة لأي تعاون عسكري مقبل بشرط تنفيذها، وقد اشتملت هذه الدراسات على دراسة هيئات معاهدة الدفاع المشترك بما فيها مجلس الدفاع المشترك والهيئة الاستشارية العسكرية واللجنة العسكرية الدائمة وعلاقاتها بالمجلس الاقتصادي والأمانة العسكرية العامة[٣٢] ثم دراسة علاقة مكاتب الجامعة العربية للعناصر العسكرية وتعزيزها بها، وكذلك دراسة موقف الملحقين العسكريين العرب وتوزيعهم، ودراسة تنظيم القيادة العامة المشتركة لقوات الدول العربية[٣٣] إضافة إلى دراسة تنظيم اقامة الجيوش العربية في البلد الذي تقضي الضرورات العسكرية بانتقالها إليه من الوجهات القانونية والمادية، ودراسة إنشاء مجموعة عمليات جوية من القيادة العربية الموحدة لتتولى قيادة وتنسيق المجهود الجوي للدول المعنية، ودراسة خاصة بتنظيم تحصيل أنصبة الدول السنوية المقررة عليها في تنفيذ خطط التسليح والإدامة للقوات المطلوب إنشاؤها، ودراسة اختصاصات القيادة العربية الموحدة[٣٤]. كما اشتملت أعمال مجلس الدفاع المشترك في دور انعقاده السادس غير الاعتيادي في أيار/ مايو ١٩٦٥ على دراسة لدعم النضال الوطني المسلح في الجنوب المحتل، وعلى دراسة بإنشاء جهاز سياسي عسكري للبت فيما يراه القائد العام من الناحية العسكرية، وتوصيات خاصة بالدفاع الجوي، وحجم القوات الجوية المطلوب وضعها تحت تصرف القيادة العربية الموحدة، كما أن التعاون العسكري العربي تطرق إلى دراسة الدفاع المدني نتيجة لإنتاج اسرائيل الأسلحة الجرثومية[٣٥]، ودراسة بشأن التعاون العربي لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، وعن حق إجراء التحركات العسكرية بواسطة القيادة الموحدة.

كما أن الدراسة الخاصة بتوجيهات مواجهة العدوان تعتبر من أهم الدراسات التي يجب الاستفادة بها بالنسبة إلى أي قيادة موحدة أو مشتركة أو تنسيق، إذ إنها تخول القيادة السلطات اللازمة لمواجهة المواقف العسكرية الطارئة سواء في إطار المخططات المصدق عليها من مجلس الدفاع المشترك أو خارجها، والتصرف في حال امتناع احدى الدول العربية عن تنفيذ مخطط القيادة المصدق عليه من مجلس الدفاع[٣٦]. كما اشتملت الدراسات على دراسة في دعم الصمود العربي في المنطقة المحتلة[٣٧]، وعلى دراسة لعملية المسح الهيدروغرافي لجميع السواحل العربية[٣٨]. كما اشتملت أعمال مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة عشرة العادية في كانون

---

(٣٢) قرار مجلس الدفاع المشترك، الدورة الثانية.

(٣٣) قرارات الدورة الثالثة (غير العادية) لمجلس الدفاع المشترك، حزيران/ يونيو ١٩٦١، القرار رقم (١٥)، الوثيقة (٢٤).

(٣٤) قرارات الدورة السادسة (غير العادية) لمجلس الدفاع المشترك، أيار/ مايو ١٩٦٥، القرار رقم (٢) ورقم (٣).

(٣٥) قرارات مجلس الدفاع المشترك، الدورة الثامنة العادية، آذار/ مارس ١٩٦٦.

(٣٦) قرارات مجلس الدفاع المشترك، الدورة التاسعة (غير الاعتيادية)، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦.

(٣٧) قرارات الدورة الحادية عشرة العادية لمجلس الدفاع المشترك، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩.

(٣٨) قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته العادية الثانية عشرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١.

الثاني/يناير ١٩٧٣ ودورته العادية الرابعة عشرة في أيار/ مايو ١٩٧٤ على توصيات الهيئة الاستشارية العسكرية بإنشاء «المؤسسة العربية للصناعات المتطورة» لبناء قاعدة صناعية حربية عربية. وقد تأكد ذلك في مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ بالبحث في إنشاء مؤسسة عربية للتصنيع الحربي وتم اقرار توصيات متكاملة لتنفيذها.

إن هذا الكم الهائل من الدراسات يصلح أساساً لعمل جاد من أجل تحقيق تعاون عسكري فعال، فهو خلاصة جهد نخبة من العسكريين والسياسيين العرب سعوا إلى تحقيق أقصى تعاون عسكري عربي، ولا يعني هذا ضرورة التقييد بكل ما جاء بهذه الدراسات، حيث لا شك في أنها تحتاج إلى إدخال بعض التعديلات، إلا أن إهمالها يكون إهداراً لجهود عربية مخلصة تمت في مراحل سابقة، الأمر الذي يمكن أن يكلفنا كثيراً من الجهد والنفقات في أقل الأحوال، أو أن يؤدي إلى الوقوع في أخطاء أو عدم التنبه إلى محاذير سبق التنبه إليها.

سادساً: سلبيات تجارب التعاون العسكري العربي

سبق أن اتضح أن تجارب التعاون العسكري العربي السابقة كانت مليئة بالسلبيات وأنه كان من الصعب على الدراسة أن تبحث بين هذه السلبيات عن ايجابيات لهذه التجارب.

إن دراسة سلبيات هذه التجارب ليست محاولة لجلد الذات، أو البكاء على اللبن المسكوب، أو الإشادة بموقف ما، أو انتقاد شخص ما، فلا شك في أن أغلبية القيادات التي كانت مسؤولة عن التعاون العسكري العربي كانت تسعى إلى تحقيق الأهداف القومية، إلا أنها كانت في الوقت نفسه تسعى إلى أن توازن بين مسؤولياتها القومية ومسؤولياتها الوطنية القطرية، كما أنها اصطدمت في كثير من الأحيان بنقص الامكانات. كما أن طبيعة الأخطار التي هددت الأمن القومي كانت تتناسب تناسباً عكسياً مع قوة البلدان العربية، فقد تعرضت فلسطين لأشد الأخطار في أضعف أوقاتها قوة، وتلاها تعرض الأردن ولبنان، ثم سوريا ثم مصر، ثم بقية البلدان العربية. وهكذا كانت مواجهة التهديدات تتطلب استخدام القوة التي هي أقل تعرضاً للتهديد، وأحياناً من خلال البلدان التي هي أقلها قوة. وأصبحت البلدان العربية الصغيرة تخشى خطر التهديد الاسرائيلي من جانب، وتخشى أثر وجود قوات من بلد عربي أكبر من جانب آخر. إن دراسة سلبيات التجارب السابقة للتعاون العسكري العربي تستهدف أن تتعرف إلى نقاط الضعف لتعمل على تلافيها في تجارب التعاون العسكري العربي المقبلة، بحيث يصل هذا التعاون إلى أقصى درجاته تحقيقاً للأمن القومي العربي، وحفاظاً على المصالح العربية العليا. وإذا كانت سلبيات التجارب السابقة كثيرة ومتعددة فإنه يمكن تجميعها تحت عدد محدود من العناوين، وقد يكون أهم هذه السلبيات هو ما يختص بعنصري الزمن والقيادة.

لقد عانى التعاون العسكري العربي في أغلب تجاربه عدم توافر الزمن اللازم للتخطيط

والتنسيق المشترك، الأمر الذي جعل موضوعات التعاون تنسق على عجل، وهـو ما لم يسمـح بالتخطيط الدقيق للتعاون. وكان لذلك أثره الكبير في التعاون سواء أكان ذلـك التعاون عـلى نطاق شامل لجميع البلدان العربية أو في إطار ثنائي أو ثلاثي أو متعدد الأطراف.

ففي عام ١٩٤٨ دخلت الجيوش العربية فلسطين في صباح ١٥ أيـار/ مايـو، بناء عـلى قرار مجلس الجامعة على مستـوى رؤساء الـوزارات في ١٢ نيسان /ابـريل ١٩٤٨، وكـان قد عقـد أول اجتماع لـرؤساء الأركان العرب في ٣ نيسان/ ابريل ١٩٤٨. ويلاحظ هنـا أن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحـدة الذي أقـر مشروع تقسيم فلسطين قـد صدر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمـبر ١٩٤٧، أي أن القيادة السيـاسية العـربية قـد أهدرت أولاً أربعـة أشهر عـلى الأقل، وأنها منحت الجيوش العربية حوالى شهر فقط للإعداد للمعركة، ولم تضع في اعتبارها هزال القدرة والخبرة العسكريتين لدى القوات العربية حينذاك وضعف تسليحها، والحاجة إلى توفير مصدر مأمون للسلاح والذخيرة، وضحالة المعلومات المتوافرة حينذاك عن العدو ومسرح العمليات المنتظر. ورغم أن رؤساء الأركان عقـدوا بعد قـرار مجلس الجامعـة عدة اجتـماعات لوضع خطط العمليات الحربية الموحـدة، فـإن هـذه الخطط قـد تعرضت لتغيـيرات جذريـة فرضتها القيادة العامة التي عينت (الملك عبد الله). ولم يـطلع معظم القـادة العسكريـين على قرار الحرب إلا قبل أيام قليلة من اندلاع القتال[٣٩].

وفي عام ١٩٦٢ اتخذت القيادة المصرية قراراً بالدعم العسكري لثورة اليمن التي قامت في ٢٦ أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، ولم تكن القوات المسلحة المصرية مستعدة للتعاون مع القوات المسلحة للثورة اليمنية سواء من حيث التسليح أو من حيث التنظيم أو دراسة القوات المعادية أو مسرح العمليات، كما أن القـوات المسلحة للثـورة اليمنية كـانت ضعيفة من جميـع النـواحي نتيجة لفـرض التخلف عليها. وهكـذا لم يتوافـر زمن مناسب لتحقيق التعـاون بين القـوتين العسكـريتين العـربيتين المتعـاونتين، الأمـر الذي كلف القـوات المتعاونـة الكثير من الخسائر والجهد. وإذا كانت ظروف قيام الثورة تحتم إما تقديم المعاونة العسكرية لها فوراً، أو تركها ليقضى عليها إلى الأبد، وإذا كان التعاون العسكري بين القوتين قـد حقق أهدافـه وإن كان بخسائر كبيرة، فإن ذلك لا يمنع من القول إن إرهـاصات الثـورة اليمنية كـانت معروفـة للقيـادة المصرية قبـل ذلك بوقت طويل، وكان يمكن استغـلال هـذا الـزمن في إعـداد بعض الوحدات أو التشكيلات لتقديم المعونة العسكرية عنـد الضرورة، وأن تتم خلال هـذه الفترة دراسة مسرح العمليات في اليمن، وطبيعة الولاءات السياسية فيه والقوى العسكرية الموجودة والمحتملة المعـادية للثـورة، وتدريب هـذه الوحـدات أو التشكيلات عـلى القتـال في ظـروف مشابهة لظروف القتال المحتمل.

(٣٩) ذكر الزعيم عبد الله عطفه رئيس أركان الجيش السـوري آنذاك أنـه لم يعلم بقرار الحـرب إلاّ يوم ١٩٤٨/٥/١٣، أي قبل بدء القتال بيومين. انظر: الـدردري، **الأنشطة العسكـرية لجـامعة الـدول العربيـة**، ص ١١.

ورغم أن مؤتمر القمة العربي الأول انعقد في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ وقرر انشاء القيادة العامة الموحدة للجيوش العربية، ورغم أن هذه القيادة قد تشكلت وبدأت فوراً في ممارسة اختصاصاتها، ورغم أن العمل العربي المشترك عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ شهد جواً من التضامن من خلال مؤتمرات القمة العربية، فإن عمل القيادة العامة الموحدة للجيوش العربية قد توقف في أواخر آذار/ مارس عام ١٩٦٧، أي قبل بدء العدوان الاسرائيلي بحوالى شهرين فقط كما سبق ذكره. وخلال شهر أيار/ مايو من العام نفسه تصاعدت خطورة الموقف على الجبهة السورية ثم المصرية، وبدأت كل من القوات المصرية والسورية في تنسيق تعاونهما. وفي ٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٧ طار الملك حسين إلى القاهرة فجأة وأجرى محادثات مع جمال عبد الناصر حيث اتفقا على عقد معاهدة دفاع مشترك بين الجمهورية العربية المتحدة ومملكة الأردن، وفي اليوم نفسه انضم العراق إلى هذه المعاهدة على أثر مكالمة هاتفية بين جمال عبد الناصر والرئيس العراقي عبد الرحمن عارف. وفي ٣١ أيار/ مايو - أي قبل العدوان الاسرائيلي بخمسة أيام فقط - تم الاتفاق بين المسؤولين المصريين والعراقيين على أن يرسل العراق مساعداته العسكرية إلى الأردن بدلاً من سوريا. وفي ٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وصلت مجموعة اللواء الثامن العراقي إلى منطقة تجمع أمامية حيث صدرت إليه الأوامر بالتوجه إلى الأردن بدلاً من سوريا، لكنه لم يتمكن من الوصول إلى الضفة الغربية من الأردن حتى ٥ حزيران/ يونيو. ورغم أنه اشترك بالمعركة التي دارت هناك فإن وصوله متأخراً أضعف فعاليته، وقد وصلت بقية القوات العراقية بعد انتهاء المعركة.

ظنت بعض الدول العربية - والأردن بصفة خاصة - أنها كانت قادرة على تأجيل مطالب التعاون العسكري مع بقية الدول العربية لتتم وقت الحرب أو عند ظهور شبحها، وفاتها أن المعركة تنشب بسرعة، وأنه لا يمكن عندئذ إتمام التحركات المطلوبة للحشد في المناطق المخططة وبخاصة القوات الجوية بإعادة تمركز طائراتها في القواعد الجوية المناسبة، وأن تنسيق التعاون قبل نشوب الحرب بمدة كافية أمر ضروري وحتمي، وأن تجاهل هذا المطلب يؤدي حتماً إلى خسارة مصير العملية أو الحرب[٤٠].

إذا كان التعاون خلال الصراع المسلح الذي دار عام ١٩٧٣ هو أفضل حالات التعاون العسكري العربي، وأنه تميز بتوافر الزمن اللازم للتحضير وتنظيم التعاون بين سوريا ومصر فإنه يلاحظ أولاً أن موعد بدء الهجوم كان مفاجئاً للقيادة العسكرية السورية، كما أنه كان مفاجئاً أيضاً لجميع البلدان العربية الأخرى. وإذا كان العراق هو صاحب أكبر حجم من القوات التي سارعت إلى عرض معاونتها ثم الاشتراك في الصراع المسلح فإن الرئيس البكر، الذي كان رئيس الجمهورية العراقية في ذلك الوقت، قد سمع عن قيام الحرب من الإذاعة مساء يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. وفي صباح يوم ٧ تشرين الأول/ اكتوبر طار رئيس الأركان العراقي إلى دمشق ومجموعة من ضباط الأركان لتنسيق تفاصيل مهمة

(٤٠) نوفل، «التضامن العسكري العربي: ماضيه وحاضره».

القوات العراقية، وبناء على ذلك نفذت التحركات إلى جبهة الجولان بشكل مفاجىء وسريع، ودخل الجيش العراقي الحرب في سوريا على أرض لم يستطلعها ونفذ واجباته من الحركة بعد تحرك لمسافة تتراوح بين ١٢٠٠ و١٥٠٠ كلم. وقد كان لذلك أثر كبير في أسلوب استخدام القوات العراقية المدرعة ووصولها إلى الجبهة على دفعات بالألوية بدلاً من زجها كفرق مدرعة. وقد نجم عن غياب التنسيق المسبق بين القوات السورية والقوات العراقية العاملة على جبهة الجولان أنه لم يتوافر بينها سوى تنسيق تكتيكي وعملياتي ثم اختفى التنسيق التعبوي (العملياتي) بعد حوالى عشرة أيام من بدء المعركة، أما التنسيق الاستراتيجي فلم يكن وارداً أصلاً. وقد حدثت بعض الأخطاء نتيجة لعدم التنسيق التكتيكي الجيد كما سبق أن ذكر[٤١].

أما في الأردن فعلى الرغم مما تلقاه من تحذير غامض من القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر وأشارت له بضرورة قيام القوات المسلحة الأردنية بتأمين الجناح الجنوبي للقوات السورية في حال قيام حرب بين اسرائيل وسوريا، لم ترفع درجة استعداد القوات المسلحة الأردنية إلى الحالة القصوى إلا فور وصول الأخبار بالهجوم في ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، ثم أعلنت التعبئة العامة في اليوم التالي (٧ تشرين الأول/ اكتوبر) وصدرت الأوامر بتحرك اللواء الأربعين المدرع إلى الجبهة السورية، فوصلت إلى الشيخ مسكين في ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر، أي بعد بدء الصراع المسلح بأسبوع، وقد سبق ذكر النتائج التي أدى إليها ضعف تنظيم التعاون بين القوات الأردنية وكل من القوات السورية والعراقية.

وإذا كانت الحالات السابقة تعتبر حالات صارخة لعدم توافر الزمن اللازم لتنظيم التعاون بين القوات العربية في الصراع المسلح عام ١٩٧٣ فلا شك في أن ذلك كان موجوداً أيضاً بالنسبة إلى كل من القوات السعودية والكويتية والليبية والجزائرية والتونسية والمغربية والسودانية التي دفعت إلى المعركة على عجل. وإذا كان ضعف تنظيم التعاون لم يؤد إلى خسائر كبيرة بين هذه القوات، فقد أدى إلى عدم الاستفادة الكاملة من امكاناتها، واسناد مهام ثانوية إليها، وبالتالي إهدار امكاناتها.

وقبل أن نخرج باستنتاج حول عامل الزمن فقد يكون من المناسب مناقشة قرار جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦ بعدم اشراك القوات السورية والأردنية في الصراع المسلح حينئذ. فرغم أن عامل توافر الزمن لم يثبت أنه كان أحد أسباب هذا القرار، فإن هذه القوات كان يمكن أن تتعرض لخسائر كبيرة، وأن يصيبها الإرتباك نتيجة لعدم توافر الزمن اللازم للإعداد للمعركة، كما أنه لم يكن هناك زمن كاف لتنسيق التعاون بين مصر وهذه الدول رغم إنشاء قيادة مشتركة بين مصر وسوريا والأردن قبل بدء الصراع المسلح مباشرة[٤٢]. وإذا كان القرار

---

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) كان اللواء عبد الحكيم عامر عائداً من سوريا بالطائرة بعد تنسيق التعاون معها والأردن في القيادة المشتركة يوم ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر، بداية العدوان الثلاثي.

قد اتخذ على أساس ضعف قدرات الجيشين السوري والأردني في ذلك الوقت، فإن عامل الزمن لا بد من أن يدخل ضمن حساب قدراتها.

يمكن الخروج مما سبق بأن الزمن لم يتوافر للقوات المسلحة العربية في أغلب الأحوال لتنظيم التعاون بينها، وأن هذا لم يكن راجعاً إلى عدم وضوح التهديدات للأمن القومي العربي، أو إلى عدم توافر الزمن اللازم لتنظيم التعاون، وإنما يرجع أساساً إلى افتقار كثير من القيادات السياسية العربية إلى بعد النظر وسعة الأفق والقدرة على توقع الأحداث، وتصور إمكان تأجيل إتخاذ القرار بالتنسيق العسكري إلى حين بدء الصراع. وبكلمات أخرى، فإن البلدان العربية افتقرت وما زالت تفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي الذي يدرس جميع احتمالات استخدام القوات المسلحة لتحقيق أهداف سياسية، واحتمالات تعرض الأمن القومي للتهديد في خلال فترة زمنية مستقبلية محددة (عشر سنوات على الأقل) ووضع الخطط اللازمة لمجابهتها وإعداد القوات المسلحة، ومسارح العمليات لتنفيذ هذه الخطط بما فيها بناء القوات المسلحة والتدريب المشترك، وتنظيم الاتصالات بينها وغير ذلك.

عانى التعاون العسكري العربي أيضاً مشاكل القيادة العامة الموحدة أو المشتركة. وتتعلق مشاكل القيادة أولاً بتبعية الاستراتيجية العسكرية للسياسة، كما تتعلق أيضاً بالسلطات الفعلية لهذه القيادة، وباختيار الشخصية التي تتولى القيادة.

تتعلق مشاكل القيادة الخاصة بعلاقتها بالسياسة في أن العمل العسكري - باعتباره امتداداً للعمل السياسي بوسائل أخرى - يحتاج إلى قرار سياسي. وهذا القرار قد يكون مبدئياً طويل المدى، بمعنى أنه يحدد أسلوب العمل العسكري في حال نشوء موقف معين بغض النظر عن أنه قد لا تكون هناك بوادر بنشوء هذا الموقف، أو أن يكون القرار آنياً، بمعنى اتخاذ القرار وفقاً للمبادىء العامة لمواجهة موقف طارىء. وأهمية القرار الآني أن تعقيدات الموقف السياسي عادة ما لا تأتي بموقف نمطي مطابق تماماً للمواقف التي يحددها القرار المبدئي طويل المدى، وقد يتطلب هذا الموقف التخفيف أو التشديد من طبيعة العمل العسكري أو الاستغناء عنه كلية؛ والغالب أنه لهذا السبب تضمن تنظيم الأحلاف العسكرية الرئيسية الحالية لجنة أو هيئة سياسية دائمة على مستوى المندوبين الدائمين. فنجد في حلف شمالي الأطلسي، إضافة إلى مجلس شمالي الأطلسي الذي يعتبر السلطة العليا للحلف ولجنة التخطيط الدفاعي التي تعالج الشؤون العسكرية والتي تلتقي مرتين سنوياً على مستوى وزراء الخارجية والدفاع، فإن هناك اجتماعات أخرى فورية على فترات أقصر على مستوى الممثلين الدائمين (السفراء). وهناك لجنة نواب المجلس التي تقوم بوضع السياسة العامة للحلف إضافة إلى أعمال الاستعلامات والدعاية والتنسيق بين لجان الحلف المختلفة، وتضم السكرتارية العامة للحلف ممثلين دائمين عن الدول الأعضاء يوجدون بصفة دائمة في بروكسل (قيادة الحلف) ويعملون كهيئة مستشارين سياسيين للحلف. أما في حلف وارسو فهناك أيضاً اللجنة الدائمة للحلف إلى جانب اللجنة السياسية الاستشارية للحزب التي تضم سكرتيري الأحزاب الشيوعية ورؤساء الدول ووزراء الدفاع والخارجية. ومهمة اللجنة الدائمة للحلف أن تقوم

بتقديم توصياتها حول تنسيق المسائل العامة المتعلقة بالسياسة الخارجية للدول الأعضاء.

هكذا نجد أن في كل حلف لجنة سياسية عامة تقوم بوضع السياسة العامة للحلف أو تقدم توصياتها حول تنبيق السياسة الخارجية للدول الأعضاء. ولا شك في أن استخدام القوات المسلحة هو أحد وسائل السياسة الخارجية. وإذا كان ذلك مطلوباً في أحلاف شمالي الأطلسي ووارسو فإن هذه الأحلاف لم تضطر إلى استخدام قوتها العسكرية ضد القوى المعادية لها منذ انشائها. أما في الدول العربية التي تكاد تواجه عملاً عسكرياً مضاداً على مستويات مختلفة كل يوم، فإن وجود لجنة سياسية دائمة هو مطلب حيوي، حتى يكون العمل العسكري العربي متماشياً مع العمل السياسي للبلدان العربية. ويلاحظ أن مجلس الدفاع المشترك في دور انعقاده السادس غير الاعتيادي في أيار/ مايو ١٩٦٥ قد بحث توصيات لجنة شكلت من جميع الدول الأعضاء والقيادة العربية الموحدة لدراسة القسم الرابع من تقرير القائد العام للقيادة العربية الموحدة، وجاء في قراره رقم (٢) «ان انشاء جهاز سياسي عسكري مفوض للبت فيها يراه القائد العام من الناحية العسكرية لا تدعو إليه الضرورة مع وجود مجلس الدفاع المشترك الذي يشمل العنصرين السياسي والعسكري». ويتجاهل هذا القرار أن اللائحة الداخلية لمجلس الدفاع المشترك تنص على أنه «يدعى المجلس للانعقاد في الحالات الاعتيادية مرة كل سنة»، وأنه بالنسبة إلى الدعوة إلى انعقاد المجلس «في الحالات الطارئة فيكون قبل الموعد المحدد بمدة لا تتجاوز اسبوعاً». وهكذا فإن ما بين وقوع الحدث واجتماع مجلس الدفاع المشترك يمر زمن قد يجعل القرار باتخاذ اجراء عسكري متأخراً عن توقيته المناسب. ويبدو أن مجلس الدفاع المشترك بمناقشة الخطة التي قدمها القائد العام للقيادة العربية قد فوض القائد العام بقراره رقم (٩) في الدورة التاسعة غير العادية في كانون الأول/ ديسمبر في تعديل التخطيط في حدود توجيهات محددة تفترض ثلاث حالات رئيسية:

١ - قيام العدو بالإغارة البرية - الجوية - البحرية المحدودة القوى والمدى زماناً ومكاناً وليس بغرض احتلال الأرض.

٢ - قيام العدو بقصف جوي مركز أو متكرر على الأهداف الحيوية في أحد البلدان بقصد تدمير طاقاته الاستراتيجية أو جزء مهم من قواته المسلحة.

٣ - قيام العدو بتعرض واسع المدى على أحد البلدان العربية المحيطة به بقصد احتلال كل أراضيه أو جزء منها.

وهكذا يكون مجلس الدفاع المشترك قد وضع قرارات مبدئية بعيدة المدى، وترك للقائد العام حرية التصرف في حدودها. إلا أن تفسير هذه الحالات نفسه يمكن أن يختلف أو يسبب الإرتباك، كما أن الموقف السياسي قد لا يسمح بتنفيذ ما جاء بهذا القرار مما يستوجب إصدار قرارات لاحقة، أو أن يقوم القائد العام بتنفيذ القرار ويتسبب في وضع سياسي خطير كان يمكن تلافيه، أو أن يكون الموقف يتطلب عملاً أكثر حسماً أو انتهازاً لفرصة قد لا تتكرر، وهكذا تضيع الفرصة.

هكذا فإن سلبيات تجارب التعاون العسكري العربي جعلت العمل العسكري متأخراً

وفردياً، إذ يتخذ العدو إجراء عسكرياً ما ضـد بلد عربي ولا يـواجه عمـلاً مضاداً في تـوقيت مناسب إلا من البلد الذي وقع عليه الاعتداء، أو قد لا يواجه عمـلاً مضاداً عـلى الإطلاق. وقد كانت الاعتداءات الاسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة وسـوريا بـين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٦، وعلى الضفة الغربية وسوريا بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧ أمثلة بـارزة على ذلـك، كما كانت الاعتداءات الاسرائيلية على مصر وعلى سوريا أحيانـاً بين عـامي ١٩٦٧ و١٩٧٣ أمثلة أخرى أيضاً. إلا أن الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان تعتبر أشد الأمثلة الصارخة على ذلك، وتوازيها الاعتداءات الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي، وعلى قيادة منظمـة التحريـر في تونس، والهجمات الايرانية على العراق والكويت، والإغارات الأمريكية عـلى ليبيا، والإغـارة التشادية على ليبيا. ولو أن هناك الجهاز السياسي العسكري المقترح لكـان الموقف قـد اختلف في بعض هذه الحالات على الأقل.

يتعلق الجزء الثاني من سلبيـات تجارب التعـاون العسكري العـربي بالسلطات الفعليـة للقيادة العربية أياً كانت متحالفة أو مشتركة أو منسقة أو موحدة. إذ إن التجـارب توضـح أنه رغم تعيين قائد عام وتفويضه سلطات فـإن هذه السلطات لم تكن فعليـة، ولم يستطع القـائد العـام أن يمارسهـا فعلاً، إذ يؤكـد الواقـع التاريخي أن القـائد العـام للقوات العـربية داخـل فلسطين وخارجها الذي رأس اللجنة العسكريـة الفنية المرتبطة بالأمين العام لجامعة الـدول العـربية مبـاشرة لم يكن يشرف إلا على جيش الانقـاذ، رغم أن القوات العـربيـة العـاملة في الميدان الفلسطيني كانت تشمل التالي:

ـ جيش الانقاذ.
ـ قوات الجهاد المقدس (كانت تتبع الهيئة العربية العليا).
ـ حاميات محلية فلسطينية (مستقلة).
ـ القـوات العاملة في جنـوب فلسطين (كـانت تتلقى الدعم والتـوجيـه من الحكـومـة المصرية)[٤٣].

كذلك فإن تعيين الملك عبـد الله بن الحسين قـائداً عـاماً للجيـوش العربيـة اعتباراً من ١٠ أيار/ مايو ١٩٤٨ لم تصاحبه الصلاحيات اللازمة لممارسة مقتضيات هذه القيادة، بل لقد منع من حق تفقد جيوشه المرؤوسة ولم يستطع أن يجبر جيشه (جيش الأردن) على إلغاء التعديلات التي كـان قد أدخلهـا هو عـلى الخطة، إذ أصر الجنـرال جون بـاغوت غلوب عـلى التقيد بـالتعديـل، وألزم باقي الجيوش بها، وقد بلغ انعدام التنسيق بين جيوش العرب في جبهات القتـال درجة الخطر الحقيقي، الأمر الذي مكن القوات الاسرائيلية من هزم القوات العربية فرادى[٤٤].

لقد شكلت عدة قيادات عربية مشتركة ثنائية أو متعددة الأطراف ما بـين عامي ١٩٤٩

---

(٤٣) الدردري، **الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية**، ص ١٧.

(٤٤) انظر في ذلك: البدري، **التعاون العسكـري العربي المشـترك**، ص ٦٩ ـ ٧٢، ونوفـل، «التضامن العسكري العربي: ماضيه وحاضره».

و١٩٦٤، وليس هناك ما يدل على جدية السلطات التي خولت لهذه القيادة إذ إنها لم تستخدم في مواجهة عسكرية، بخاصة أن الأردن ثم السعودية قد انسحبا على التوالي من القيادة المشتركة التي ضمتهما مع مصر وسوريا، وأن القوات المسلحة اليمنية لم تكن على مستوى يسمح للقيادة المشتركة بمجرد التفكير في استخدامها، ولكن المؤكد أن هذه القيادة المشتركة لم تكن تتمتع بأي صلاحيات أو سلطات حيال القوات اليمنية.

لقد واجهت القيادة العربية الموحدة مشكلة السلطات الفعلية للقيادة، وقد جاء في تقرير القائد العام للقيادة الموحدة أن أهم ما حرمها فرصة العمل المثمر «عدم التزام الجيوش العربية بأوامر وقرارات القيادة العربية الموحدة، وامتناع بعض الحكومات العربية عن سداد أنصبتها من ميزانية القيادة، وضعف تأهب قوات الدعم المرؤوسة لخوض القتال أو إنجاز المهام القتالية التي توكل إليها، ورفض بعض الدول العربية السماح لقوات عربية دخول أو عبور أراضيها بما حول قرارات القيادة الموحدة إلى حبر على ورق، ونظرة بعض رؤساء أركان الجيوش العربية إلى القيادة الموحدة على اعتبار أنها تسلبهم بعض صلاحياتهم واختصاصاتهم وتتدخل في أخص شؤونهم مما جعلهم ينفرون من التعاون معها ويقيمون العراقيل في طريقها»[٤٥]. لم يكن كل ذلك راجعاً إلى عدم تفويض القيادة سلطات مناسبة. بل إن الاطلاع على صلاحيات القائد العام للقيادة العربية الموحدة ومسؤولياته يوضح أنها تشتمل على كل الصلاحيات المطلوبة للقائد عدا سلطات المكافأة والعقوبة. إلا أن قرارات مجلس الدفاع المشترك توضح أنه كانت هناك صعوبات تواجهه، وأن مجلس الدفاع المشترك لم يكن قادراً على حسمها، إذ يتخذ مجلس الدفاع المشترك في دور انعقاده السادس غير الاعتيادي في أيار/ مايو ١٩٦٥ قراراً نصه: «قرر المجلس أن يتم الاتصال المباشر بين القيادة العربية الموحدة والجمهورية العربية السورية في شأن تسوية موضوع إنشاء مجموعة العمليات الجوية المشار إليها بالفقرة (د) من البند (١) من ملخص توصيات القيادة العربية الموحدة الواردة بتقرير قائد عام القيادة العربية الموحدة». ويجيء ذكر هذا الموضوع في قرارات الدورة السابعة (غير العادية) لمجلس الدفاع المشترك في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥ في القرار رقم (٤)، إذ طلبت الجمهورية العربية السورية اضافة ملاحظات على تقرير قائد عام القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية ومن ضمنها في البند (٤) «وافقت الجمهورية العربية السورية على تعيين قائد مجموعة العمليات الجوية من ضباط القيادة العربية الموحدة بعد الاتفاق على اختصاصاته مع تلك القيادة»، الأمر الذي يعني أن مجلس الدفاع المشترك ـ بعد القائد العام ـ لم يستطع أن يصدر أمراً إلى القوات السورية بتشكيل مجموعة العمليات الجوية وترك «تسوية» ذلك «للاتصال المباشر بين القيادة العربية الموحدة والجمهورية العربية السورية» وأنه حينما استجابت سوريا لتوصية القائد العام عينته من ضباط القيادة العربية الموحدة، وكأن القائد العام كان بحاجة إلى موافقة سوريا لتعيين أحد ضباطه في هذه الوظيفة، والأكثر من ذلك أنها وضعت شرطاً مسبقاً للتنفيذ هو الاتفاق على اختصاصاته. أما في قرارات الدورة التاسعة (غير العادية) لمجلس الدفاع المشترك في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦ فجاء في البند (٤) من القرار رقم (٩) ما يلي: «في حالة امتناع احدى الدول العربية عن تنفيذ مخطط القيادة العربية الموحدة المصدق عليه من مجلس الدفاع يعرض الأمر على هذا المجلس، وتقوم بتقديم تخطيط جديد بناء على التوجيهات

(٤٥) البدري، المصدر نفسه، ص ٧٨ ـ ٧٩.

الصادرة إليها من مجلس الدفاع عندئذ بما يتماشى مع الموقف الجديد». ويوضح هذا البند مسبقاً أنه لا القائد العام للقيادة العربية الموحدة ولا مجلس الدفاع المشترك يستطيع أن يلزم دولة عربية بتنفيذ مخطط القيادة العربية الموحدة المصدق عليه من مجلس الدفاع المشترك، وأن على القيادة العربية الموحدة في هذه الحالة أن توائم نفسها مع امتناع إحدى الدول العربية عن تنفيذ مخططها، وهو ما يؤدي في الحقيقة إلى انعدام مسؤولية القائد العام للقيادة العربية الموحدة عن السيطرة على العمليات، وبالتالي عن مصير الصراع المسلح الذي يقوده.

أما مسؤوليات القيادات التي قادت الصراع عام ١٩٦٧ فهي وإن كانت قد عقدت معاهدة دفاع مشترك في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٧ مع الأردن والعراق، وكانت هناك قيادة مشتركة لمصر وسوريا فإنه ليس من الواضح أن هذه القيادة المشتركة كانت قادرة على ممارسة سلطاتها خارج الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، ومن الواضح أنها لم تستطع أن تسمح للقوات العراقية بدخول الأردن قبل ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أي بعد بدء العدوان الاسرائيلي، كما أن القيادة المشتركة لم تستطع استغلال القوات الجوية السورية والأردنية لضرب قواعد اسرائيل الجوية في أثناء قصفها للقواعد الجوية المصرية، وأن هذه القيادة قد توقفت عن العمل مع بدء اطلاق النيران.

أما القيادات التي أدارت الصراع بعد عام ١٩٦٧ فهي لم تكن قيادات مشتركة أو متحالفة أو موحدة بل غلب عليها طابع قيادات التنسيق، وهكذا لم تكن قادرة على فرض خططها وتصوراتها، وقد تقيدت سلطات قيادة الجبهة الشرقية على القوات المخصصة لها واستمرت التعليمات والتوجيهات تصدر لهذه القوات من قيادتها الأصلية، ثم كان الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية الذي أسند إلى وزير الحربية في الجمهورية العربية المتحدة قيادة قوات البلدين، وقد تحددت مهام مجموعة العمليات التي شكلتها لمعاونة القائد العام في مهام التنسيق بحيث اشتملت على «تنسيق مطالب كل جبهة من الأخرى»، وأنه في وقت العمليات يعمل ضباطها كضباط اتصال في قيادتي الجيشين المصري والسوري ليقوموا بتلقي تقارير الموقف وتعميمها على كلا الجبهتين. كما أن القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية قامت بأعمال التخطيط والتنسيق في أثناء الإعداد للحرب وعمل ضباطها في مراكز القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية والسورية، واستمروا إلى حين عودة القوات إلى معسكراتها وقد اتفق منذ البداية على أن تقتصر مسؤولياتها على التنسيق فقط، وانها ليست قيادة للسيطرة، على أن تترك القيادة الفعلية للقوات في أثناء المعركة لقيادتي الجيش المصري والجيش السوري، كما اتفق على وضع القوات المسلحة على كلا الجبهتين تحت القيادة المباشرة لهذه الجيوش دون أن تتبع القيادة الاتحادية. وقد تسبب هذا التحديد لمسؤوليات القيادة في ضعفها وحاجتها إلى توافر السلطات المركزية للتصرف قبل المواقف التعبوية والاستراتيجية[٤٦]. وقد وصل الأمر إلى درجة أنه لكي يوافق رئيس الأركان السوري

---

(٤٦) نوفل، المصدر نفسه.

على بدء الهجوم في التوقيت الذي حددته القيادة الاتحادية كان لا بد من أن يحصل القائد العام للقوات المسلحة الاتحادية على تصديق الرئيس السوري حافظ الأسد في ٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣[٤٧].

وإذا كان القائد العام للقيادة المشتركة، أو القيادة العربية الموحدة، أو القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية قد افتقر إلى السلطة المركزية للتصرف قبل المواقف التعبوية والاستراتيجية، فقد كانت قيادته أقل قدرة على ذلك، وقد ثبت أنه خلال الصراع عام ١٩٦٧، وحتى بعد تعيين الفريق عبد المنعم رياض قائداً عاماً للقوات الأردنية والجبهة الشرقية، فإن الملك حسين، ملك الأردن، هو الذي كان يصدر أوامره إلى سلاح الطيران الأردني، وأن الاتصال بالقيادة المصرية كان يتم عن طريق الاتصال الشخصي بالمشير عبد الحكيم عامر، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، والرئيس عبد الناصر وليس عن طريق أجهزة القيادة المشتركة التي كان يمكن أن تزود الجميع بمعلومات أصح وأدق[٤٨].

إن الحالات السلبية الناتجة من ضعف السلطات الفعلية للقيادة العربية بأشكالها سواء أكانت مشتركة أم موحدة، أو قيادة تنسيق، أو متحالفة لا بد من أن تعيد إلى الأذهان أن السلطات يجب أن تتناسب مع المسؤولية، وأن وحدة القيادة من أهم مبادىء العمل العسكري. فإذا اتفق أكثر من طرف على العمل معاً في صراع مسلح فإن هذا لا بد من أن يعني وحدة الهدف ووحدة القيادة. كما أن القيادة يجب أن تتمتع بالسلطات الكافية لتحقيق ما هي مسؤولة عنه، ولذا فإن تعيين قيادة عسكرية لعمل عسكري يجب أن تتوافر لها سلطات كاملة على حجم محدد من القوات، وعلى حدود جغرافية محددة، وأن تكون سلطات هذه القيادة مقوننة بحيث يتعرض من يعارضها للمساءلة القانونية، وبحيث ينص في دساتير الدول على التزام الدول العربية بقرارات جامعة الدول العربية والأجهزة التابعة لها، وبخاصة العسكرية منها بحيث تنفذ قرارات القيادة العربية في حالة اختلاف القيادات العسكرية للدول.

لقد تأثر التعاون العسكري العربي أيضاً باختيار شخصية قائد القيادة المشتركة أو الاتحادية وكان لها تأثير بالغ في العمل العسكري العربي. وقد وافقت الدول العربية على تولية الملك عبد الله بن الحسين القيادة العامة لجيوشها في فلسطين رغم علمها بأن الأردن يفضل قبول التقسيم وضم القسم العربي من فلسطين إلى الأردن بالاحتلال العسكري. وهكذا ألغى مهمة الجيش الأردني في اتجاه جنين والعفولة بسبب الرغبة في عدم اشراك القوات الأردنية في القتال، أي أن قيادته للجيش الأردني طغت على واجباته كقائد عام للجيوش العربية، كما أن علاقته بالجنرال جون باغوت غلوب أدت إلى التعديلات التي أدخلها على

---

(٤٧) هيكل، «الطريق إلى رمضان،» الأهرام، ١١/٥/١٩٧٥.

(٤٨) Hussein, King of Jordan, *My War with Israel*, as told to and with additional material by Vick Vance and Pierre Lewis, translated from French by June P.Wilson and Walter B. Michaels (London: Owen, 1969), pp. 55-56, 65-66 and 82-83.

الخطة، وإلى اضطرار الجيوش العربية إلى الالتزام بهذه التعديلات حتى بعد ما قبل الملك نفسه بإلغائها[49].

أشارت معاهدة الدفاع المشترك إلى موضوع القيادة بأن نصت في البند الخامس من الملحق العسكري للمعاهدة التي تنص المادة التاسعة منها بأنه يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها على أن «تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عدداً وعدة من كل من قوات الدول الأخرى. إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر باجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة»، ويعاون القائد العام في إدارة العمليات الحربية هيئة ركن مشتركة، ورغم أن هذه الصيغة تبدو منطقية أول وهلة، فهي تشير أولاً إلى أن القيادة المذكورة تتحدد في الميدان وليس قبل ذلك، أي أن القيادة هنا قد تكون بعيدة عن الموقف قبل ذلك. وأنها تستمد قيادتها من كثرة العدد والعدة وليس معرفة العدو والمسرح. ويبرز ذلك بصفة خاصة إذا كانت القوات العربية المتعاونة تقاتل على أرض أحد البلدان العربية الصغيرة التي لا تمتلك قوات مسلحة كثيرة العدد والعدة، أن يصبح القائد العام من بلد عربي آخر قد يكون بعيداً نسبياً عن المسرح. كما أن القائد العام هنا يتولى القيادة بصفته قائداً لقوات بلده. وهنا لا بد من أن يغلب عليه تصور دولته عن التصور القومي، والأغرب أنه رغم كونه قائداً لقوات بلده تعاونه هيئة ركن مشتركة لم يتعرف إليها قبل ذلك، وهو في هذه الحالة يصبح له هيئتا ركن واحدة من قواته والأخرى مشتركة. ولا شك في أنه سيسهل عليه العمل مع هيئة ركنه الأصلية أكثر من العمل مع هيئة الركن المشتركة. وصحيح أن البند ينص على احتمال اختيار قائد عام على وجه آخر، ولكنه يشترط في ذلك اجماع الآراء وهو أمر يصعب تحقيقه في توقيت مناسب بعد بدء الصراع المسلح.

أسندت القيادة في القيادات المشتركة، التي أنشئت بموجب الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في الفترة ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٤، إلى القائد العام للقوات المسلحة المصرية اللواء، فالفريق، فالمشير عبد الحكيم عامر، كما أنه كان قائد القيادة المشتركة بعد تجمد أعمال القيادة العربية الموحدة. وهكذا كان هو قائد القيادة المشتركة عام ١٩٦٧. ولا تكمن المشكلة هنا في الشخص الذي تولى القيادة، وإنما في أنه كان يشغل مناصب سياسية وعسكرية لا بد من أن تقتطع من وقته وجهده الأمر الذي يمنعه من التفرغ لمسؤوليات القيادة المشتركة، والأهم من ذلك أنه كان عليه في أثناء إدارة الصراع المسلح أن يتولى قيادة القوات المسلحة المصرية (الجمهورية العربية المتحدة في أغلب الفترات)، وقيادة الجيوش العربية الأخرى في الوقت نفسه. ولا شك في أن مسؤوليات قيادة القوات المسلحة المصرية قد طغت على مسؤولياته في قيادة الجيوش العربية، سواء في الصراع المسلح عام ١٩٥٦ أو عام ١٩٦٧، ولا شك أيضاً في أن أي شخص كان يمكن أن يكون في مكانه كان لا بد من أن ينطبق عليه ذلك. إن إدارة الصراع المسلح عمل من أصعب المهام التي يقوم بها شخص ما، أما إدارة الصراع المسلح على مستويين فهو عمل يخرج عن طاقة أي فرد.

---

(٤٩) نوفل، «التضامن العسكري العربي: ماضيه وحاضره».

وينطبق ما ذكر عن المشير عبد الحكيم عامر على الفريق أول (المشير بعد ذلك) أحمد اسماعيل. حيث عين قائداً عاماً للقوات المسلحة العربية، وقائداً عاماً للقوات المسلحة الاتحادية، إضافة إلى مسؤوليته كوزير للحربية لجمهورية مصر العربية وكقائد عام لقواتها المسلحة. وإذا كان قد بذل جهداً كبيراً للتنسيق بين الجبهتين المصرية والسورية بمعاونة هيئة عمليات القيادة الاتحادية فهو بلا شك قد استغرقته مسؤولياته كقائد عام للقوات المسلحة المصرية عن ادارة العمليات أو التنسيق بين الجبهتين. وقد دلل على ذلك ما خرج به اللواء مصطفى طلاس، نائب القائد العام للجيش وللقوات المسلحة ووزير الدفاع السوري، عن الحرب من أنه «سبق أن اتفق على أن يقوم الجيش المصري، بعد أن يتمكن من عبور القناة واحتلال خط التحصينات الواقعة على الضفة الشرقية للقناة، والتي أطلق عليها تسمية خط بارليف، بزج الجيش المصري فرقة مدرعة من أجل تطوير الهجوم بزخم وبوتيرة عالية لاحتلال الممرات، وذلك لإجبار الجيش الاسرائيلي على إعادة توزيع قواته، وبهذا يتحقق تخفيف الضغط على الجبهة السورية»، وان «الجيش المصري الشقيق بعد أن عبر القناة واقتحم خط بارليف مكث أياماً طويلة لصد الهجمات المعاكسة التكتيكية مستنداً إلى القناة تنفيذاً لأوامر قيادته السياسية الأمر الذي جعل القيادة الاسرائيلية تكتشف نوايا القيادة المصرية وتنقل احتياطاتها إلى الجبهة الشمالية. واستمرت القيادة المصرية على هذا الحال أسبوعاً كاملاً حتى تاريخ ١٩٧٣/١٠/١٤ دون أن تفكر بزج انساقها الثانية ومتابعة الهجوم رغم الحاحنا المتواصل للتقيد بتنفيذ الخطة»[٥٠]. من جهة أخرى نجد أن مهمة القيادة المصرية كانت «أن تخطط للقيام بعملية هجومية استراتيجية مشتركة تنفذ بالتعاون مع القوات المسلحة السورية وتقوم فيها مصر بالاقتحام المدبر لقناة السويس وتدمير خط بارليف والاستيلاء على رؤوس كباري بعمق ١٠ ـ ١٥ كم على الضفة الشرقية للقناة وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة وصد وتدمير هجمات وضربات العدو المضادة والاستعداد لتنفيذ أي مهام قتالية أخرى تكلف بها فيما بعد»[٥١]. وحتى الآن فإنه يظهر خلاف واضح بين تصريحات المسؤول السوري والوثائق المصرية، الأمر الذي يحتمل الخطأ في أي منهما. إلا أن الرئيس المصري السابق أنور السادات صرح عام ١٩٧٦ أن «الهدف الذي أعطيته للقائد العام هو أن يطرد الاسرائيليين خلف المضايق»[٥٢]. وهذا يعني أن هدف القوات المسلحة المصرية في حرب رمضان (تشرين الأول/ اكتوبر) عام ١٩٧٣ كان يشتمل على الاستيلاء على المضايق، ولكن القيادة المصرية التي كانت تتولى في الوقت نفسه مسؤولية القيادة العامة للقوات المسلحة العربية، والقيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية، قد شغلت بمسؤوليتها عن ادارة الصراع المسلح على الجبهة المصرية عن مسؤوليتها في تحقيق الخطة والهدف القومي المشترك.

كانت الحالة الوحيدة التي اختلف فيها اختيار القيادة بطريقة مختلفة هي اختيار القائد العام للقيادة العربية الموحدة، حيث عُيّن قائد مسؤول فقط عن قيادة القوات العربية التي

---

(٥٠) البعث (دمشق)، ١٩٧٥/١٠/٥.

(٥١) حسن البدري [وآخرون]، حرب رمضان: **الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة اكتوبر ١٩٧٣**، ط ٤ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، ص ٦١ و٦٢.

(٥٢) انظر خطاب الرئيس أنور السادات في ضباط وأفراد الجيش الثالث الميداني والقيادات السياسية لمحافظة السويس، في: **الأهرام**، ١٩٧٦/٣/٢٤.

توضع تحت قيادته، دون أن يكـون مسؤولاً عن قيادة قـوات عربيـة أخرى. وهكـذا تركـزت أعـمال هذه القيـادة في دراسة المـوقف العربي وفي التخـطيط للعمليات المشـتركة، وفي إعـداد القوات لذلك، وكان من المتوقع، لو أن هذه القيادة قد قامت بإدارة صراع مسلح، أن تـركز جهودها لتحقيق الهدف المشترك. وقـد يقال إن القـائد العـام قد يكـون متحيزاً لقـوات البلد الذي ينتمي إليه، وقد يكون هذا صحيحاً، إلا أنه سيكون في جميع الأحوال أكثر تفرغاً لمهام التعاون العسكري العربي عما لو كان يتولى مسؤوليات أخرى إضافـة إلى مسؤوليته هـذه. ولا شك في أن ما حققته القيادة العربية الموحدة في فترة عملها منـذ عام ١٩٦٤ حتى نهايـة آذار/ مـارس ١٩٦٧ يفوق كثيـراً ما استـطاعت أن تحققه أي قيـادة عربيـة مشتركـة أو قيادة تنسيق سبقتها أو تلتها.

ويؤيد هذا الرأي مـا نراه من أن القائد العام في قـوات حلف شمالي الأطلسي ليس هـو رئيس الأركـان المشتركـة للقوات الأمـريكية أو غـيرها من قـوات دول الحلف، كما أن القـائد العام لقوات حلف وارسـو ليس وزير الـدفاع أو رئيس الأركـان السوفيـاتي أو ما يمـاثلهما في قـوات دول حلف وارسو، بل إضافة إلى ذلـك فإن حلف وارسـو عين قـائدا لمسرح الحـرب، وقادة لمسارح العمليات يتولـون قيادة القـوات التي توضـع تحت قيادتهم لتحقيق المهـام العسكـريـة المشتركة ولا يتولون أي مسؤوليات أخرى، وانهم يتـولون مسؤوليـاتهم في زمن السلم قبل أن يتولوها في زمن الحرب.

الفصل السابع

إشكاليات التعاون العسكري العربي

إن سلبيات تجارب التعاون العسكري العربي في التاريخ الحديث، نتيجة لضخامتها ولقصر فترات الصراع المسلح الذي جرى فيه التعاون العسكري، قد حجبت بعض الاشكاليات التي كان لا بد من أن تظهر لو كان قد أمكن التغلب على السلبيات الرئيسية السابقة. كما أن تعدد وطبيعة تهديدات الأمن القومي حالياً وفي المستقبل القريب لا بد من أن يؤديا إلى ظهور اشكاليات جديدة لم تظهر في التجارب السابقة، بل ربما لم تكن لتظهر في أي تجربة سابقة. من هنا كان لا بد من أن نسعى، ونحن نتطلع إلى تحقيق التعاون العسكري العربي في ظروفه الحالية وفي المستقبل إلى البحث عن المصاعب التي ينتظر أن تواجه محاولات التعاون العسكري العربي في هذه الظروف. وهو ما نسميه هنا اشكاليات التعاون العسكري العربي.

لا تهدف دراسة هذه الاشكاليات إلى مجرد البحث عنها واكتشافها، أو إلى الوصول إلى حالة يأس من تحقيق التعاون العسكري بين الجيوش العربية، بل إن الهدف الحقيقي هو محاولة تذليل هذه المصاعب وإيجاد حلول لها، وصولاً إلى تعاون أوثق بين الجيوش العربية، وتوحيد الجهود العسكرية العربية من أجل تحقيق الهدف القومي المشترك، وتحقيق الأمن القومي العربي.

تتعلق بعض هذه الاشكاليات بالنظام القومي العربي، سواء من حيث الوحدات السياسية المكونة له، أو من حيث القيم السياسية والاجتماعية السائدة فيه وتأثيرها في القصور السياسي والاستراتيجي للأمن القومي وأهدافه، وكذلك التجمعات التي نشأت، أو هناك محاولات لإنشائها في داخله، وعلاقة الوحدات المكونة للنظام بأجهزة النظام نفسه، ثم علاقات الوحدات المكونة للنظام بعضها ببعض. ويتعلق البعض الآخر بالسياسة العسكرية المتبعة داخل النظام الغربي، وتأثير تعدد التهديدات في امكانات التعاون. وأخيراً اشكاليات بناء نظم ومؤسسات التعاون.

أولاً: تعدد الوحدات السياسية

لقد سبق الاستنتاج بأن هناك علاقة بين عدد الوحدات السياسية المكونة لنظام دفاعي معين ونموذج التعاون العسكري الذي يمكن تبنيه من أجل تحقيق هذا التعاون. وانه كلما زاد عدد هذه الوحدات كان نمط التعاون أقل، واتجه التعاون من العمل الموحد إلى العمل المشترك، إلى العمل المتحالف، إلى التنسيق بين الأعمال. وإذا كان هذا هو الأثر المجرد لتعدد الوحدات السياسية داخل نظام في التعاون العسكري، فإن له أثراً مركباً عليه من وجهة النظر السياسية. إن الاستراتيجية العسكرية، باعتبارها تابعة للسياسة، لا بد من أن تبدأ من الهدف السياسي العسكري، وهي أمور لا بد من أن تحددها القيادة السياسية. والقيادة السياسية للنظام الدفاعي تتمثل في مجلس هذا النظام، مثل مجلس شمالي الأطلسي، ومجلس حلف وارسو، ومجلس جامعة الدول العربية. وهكذا فإن تحديد الهدف السياسي العسكري يتطلب موافقة مجلس النظام، وبديهي أن زيادة عدد أعضاء المجلس تزيد من صعوبة اتخاذ القرار حول تحديد الهدف. ويتكون مجلس الجامعة العربية من ٢٢ عضواً. وبعد أن كان هذا المجلس مؤلفاً من سبعة أعضاء فقط عند توقيع معاهدة الدفاع المشترك عام ١٩٥٠، فقد أصبح هؤلاء الأعضاء ثمانية عام ١٩٥٦، وأربعة عشر عضواً عام ١٩٦٧، وتسعة عشر عضواً عام ١٩٧٣، واثنين وعشرين عضواً منذ عام ١٩٧٧. وهكذا فإن اتخاذ قرار سياسي يختص بالشؤون العسكرية يحتاج إلى اتفاق بالاجماع أو بالأكثرية، وحينذاك يكون القرار ملزماً لمن يقبله (المادة السابعة من ميثاق جامعة الدول العربية). ولا شك في أن قراراً يحتاج إلى اتفاق اثنين وعشرين عضواً يحتاج في أحسن الأحوال إلى زمن طويل نسبياً. ونظراً إلى احتمالات اختلاف الرأي، فإن القرار عادة ما يكون ضعيفاً.

ثانياً: اختلاف التصور الاستراتيجي

إن الأخطر من هذا هو أن الأعضاء رغم اتفاقهم على ضرورة الموقف العربي الموحد فإن تصوراتهم الاستراتيجية مختلفة، وعلاقاتهم الدولية شبه متناقضة. ويبدأ الاختلاف من حيث تصور طبيعة التهديدات للأمن القومي العربي، إذ رأى البعض أن الشيوعية الدولية هي التهديد الرئيسي، في حين ترى الأغلبية أن التهديد الرئيسي هو اسرائيل، والبعض يضع التهديد الشيوعي على قدم المساواة مع التهديد الاسرائيلي. وهكذا نجد أن كثيراً من الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بالتالي لها علاقات خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية حليفة اسرائيل الأولى ومنبع الحياة لها، وبعضها ليس له علاقة دبلوماسية على أي مستوى بالاتحاد السوفياتي، في حين أن هناك دولاً عربية لها علاقات قوية به وبالكتلة الاشتراكية وهي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً رئيسياً مرتبطاً باسرائيل وليس منفصلاً عنها. وبين هذا البعض والبعض الآخر توجد دول تتخذ موقفاً وسطاً أو شبيهاً بذلك. ولما كانت مصادر التهديد للأمن القومي العربي هي كيانات لها علاقاتها الدولية بكلا المعسكرين وببقية الدول فإن اختلاف مصادر التهديد وعلاقاته الدولية لا بد من أن تؤثر

في التصور السياسي لأعضاء مجلس الجامعة وتصورهم الاستراتيجي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي، وينعكس ذلك على صعوبة اتخاذ القرار السياسي والسياسي العسكري اللازم لبدء التعاون العسكري العربي.

ثالثاً: اختلاف القيم السياسية والاجتماعية

هناك علاقة ما بين تصور طبيعة تهديدات الأمن القومي وبين القيم السياسية والاجتماعية السائدة في البلدان العربية. فرغم أن أصل هذه القيم يرتبط بالمعتقدات الدينية والإسلام بصفة خاصة، فإن التطور التاريخي للأقطار العربية ونشأتها في العصر الحديث قد ألقت ظلالها على القيم السياسية والاجتماعية فيها، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظم حكم ملكية وأخرى جمهورية إضافة إلى دول يرئسها أمراء أو سلاطين. وكثيراً ما يرجع نظام توزيع السلطة إلى أصول قبلية. ورغم أن أغلب نظم الحكم تؤدي إلى تركيز السلطة في يد رئيس الدولة، أياً كان نوع النظام الذي يرئسه، فإن هذا يؤثر في أسلوب اتخاذ القرار السياسي والاستراتيجي، الأمر الذي يعقد من أسلوب اتخاذ القرار القومي الذي يجمع البلدان العربية داخل النظام القومي، كما أنه يؤثر في طبيعة التصور الاستراتيجي، وبالتالي في فاعلية القرار بعد اتخاذه. كما أن اختلاف القيم الاجتماعية الناتجة من ذلك ومن تبني البعض لمبادىء النظام الرأسمالي الحر، وتبني البعض الآخر لمبادىء الاشتراكية بصور مختلفة تصل إلى حد تبني الفكر الماركسي من جهة والاشتراكي من جهة أخرى، كل ذلك يجعل اتخاذ القرار القومي العربي أكثر صعوبة. وجدير بالذكر هنا أن نماذج التحالفات التي سبقت دراستها، مثل حلف شمالي الأطلسي، أو حلف معاهدة وارسو، أو أي حلف آخر يتميز فعلاً بتقارب القيم السياسية والاجتماعية فيه، لم تكن وحدتها هي في الحقيقة صلب التحالف، حيث لا تجمع الأطراف روابط قوية أخرى مثل اللغة أو الدين أو التاريخ بالقدر نفسه، وإن كان يجمعها الاتصال الجغرافي فيما بينها غالباً، وليس دائماً (لا يعتبر أن هناك اتصالاً جغرافياً بين الولايات المتحدة وكندا من جهة، وغربي أوروبا من جهة أخرى).

إن كثرة عدد الوحدات السياسية المكونة للإقليم العربي واحتمال زيادته، وما يتبع ذلك من اختلاف التصور السياسي والاستراتيجي والقيم السياسية والاجتماعية السائدة فيها، غالباً ما شل القرار السياسي العربي وأثر في التعاون العسكري بين البلدان العربية، وقد أدى قبل ذلك إلى قيام الاتفاقات الثنائية والثلاثية أو متعددة الأطراف كبديل عن العمل القومي المشترك. إلا أن هذه الاتفاقات لم تصلح كبديل للعمل القومي، لعدم جديتها وللارتباط الجغرافي بين هذه البلدان رغم الاختلافات. إلا أن الأمر يشير في الوقت نفسه، إلى ضرورة وضع آليات مختلفة لدفع التعاون العربي الذي لا بد من أن يهدف في النهاية إلى تحقيق الوحدة التي تقضي على أغلب هذه الاشكاليات إن لم تكن كلها. ويتطلب ذلك أن تشتمل الآليات على تحضير وتمهيد أكبر للقرار القومي ومستويات مختلفة للعمل القومي قد تكون على النحو المتبع في حلف شمالي الأطلسي، حيث تجتمع مجموعات مختلفة، أحياناً خمس وأخرى

سبع، وحيناً عشر، وصولاً إلى الاجماع بين دول الحلف. إلا أن هذه المستويات يجب ألا تتحول إلى محاور متضادة وإنما إلى آليات لاتخاذ قرار موحد، وتعاون بين الدول المتفقة فيما بينها دون انتظار الإجماع الكامل، مع ترك الباب مفتوحاً للانضمام. ويتطلب هذا أيضاً تعديلاً في ميثاق الجامعة يحقق فاعلية النظام الاقليمي والنظام الدفاعي بصفة خاصة في حال تعذر تحقيق الاجماع، ودون عزل أو إسقاط المعارضين للقرار أو إجبارهم على تنفيذ قرار لا يتناسب معهم. ويمكن أن تكون التجمعات الاقليمية أحد البدائل المطروحة كخطوة وسيطة لاتخاذ القرار العربي. وإذا كان هذا مهماً على المستوى السياسي فلا شك في أنه مهم أيضاً لاتخاذ القرار الاستراتيجي في مجلس الدفاع المشترك الذي ينص أصلاً على اتخاذ القرار بأغلبية الثلثين. ومع زيادة عدد الأقطار العربية فإن تحقيق هذه النسبة سيكون أيضاً أمراً صعباً ويحتاج إلى تحضيرات أكثر.

رابعاً: التجمعات الاقليمية

تبرز التجمعات الاقليمية كإحدى آليات تسهيل اتخاذ القرار، وقد سبق أن تشكلت تجمعات اقليمية مهمة ربما كان أهمها الوحدة بين مصر وسوريا، والاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، ثم محاولات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، واتحاد الجمهوريات العربية، والتكامل المصري ـ السوداني، وأخيراً مجلس التعاون الخليجي. ورغم أن هذه التجمعات لم تحقق ما ارتبط بها من آمال، فهي حققت درجة عالية من التعاون في فترة اقامتها، ولمواجهة الظروف التي كانت سائدة عند قيامها. وربما كان أهمها، تجربة اتحاد الجمهوريات العربية التي قادت الصراع في الحرب عام ١٩٧٣. ولا يقلل كثيراً من قيمة هذه التجمعات أنها تفككت في فترة تالية، عدا مجلس التعاون الخليجي الذي ظل قائماً حتى الآن، وقد نشأ إلى جانبه عام ١٩٨٩ تجمعان آخران هما مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي.

تشير التجربة السابقة إلى أن التجمعات الاقليمية يمكن أن تلعب دوراً في تحقيق تعاون عربي أفضل، وبخاصة في المجال العسكري، كما أنها قد تكون عائقاً أمام عمل عربي موحد. وهي تكون عائقاً حينما يكون التجمع أساساً في مواجهة قوى عربية أخرى وفي ظروف التناقضات العربية الحادة. لذا فإن التجمع الاقليمي العربي يمكن أن يكون مفيداً بقدر ما يخدم المصالح العربية العليا، وبقدر ما يكون قادراً على التعاون مع الأقطار العربية خارج التجمع، وبعيداً عن أن يكون أداة في حل الخلافات العربية بفرض إرادة طرف على آخر. ويمكن أن يكون التجمع الاقليمي العربي ذا فائدة خاصة في مواجهة احد الصراعات الاقليمية مع دول الجوار، وبخاصة إذا كانت الدول المشتركة في التجمع قادرة على مواجهة التهديد معتمدة على قدراتها دون حاجة إلى مساعدة خارجية، أو أن تكون قادرة على التعاون مع أطراف عربية أخرى خارج التجمع، بحيث يسهل التعاون مع قيادة أو رأي عربي موحد داخل التجمع الاقليمي. إلا أن هذا يوضح الشرط الأساسي لنجاح التجمع الاقليمي، وهو

قبول الأطراف المشتركة في التجمع الاقليمي رأياً موحداً بحيث يسهل هذا من اتخاذ القرار والتعاون على المستوى القومي.

خامساً: سلطات الأجهزة القومية

ارتبطت العناصر السابقة أساساً باتخاذ القرار السياسي والسياسي العسكري الذي يعتبر أساساً للعمل العسكري والتعاون العسكري العربي بشكل خاص. إلا أن التجارب السابقة للتعاون العسكري العربي تبين أن صدور القرار السياسي على المستوى القومي لم يكن دائماً يعني توحيد الجهود العسكرية العربية في الواقع، نتيجة لتعارض سلطات الأجهزة القومية ومسؤولياتها مع سلطات الأجهزة القطرية داخل الدول. وقد سبق أن اتضح في التجارب السابقة كيف كان القائد العام للجيوش العربية أو القائد العام للقيادة الموحدة لا يستطيع أن يتفقد القوات التي تحت قيادته، أو أن قيادات الجيوش العربية كانت تعتبر أعمال القيادة العربية الموحدة تدخلاً في صميم اختصاصاتها، وبالتالي تمنع تحقيق مطالبها. وإذا كان ذلك يرجع جزئياً إلى النواحي الشخصية والنفسية، التي تجعل القائد في جيش عربي ما يدافع عن سلطاته داخل دولته ويعمل على تأكيدها، فإن ذلك يرجع أيضاً، وربما بقدر أكبر إلى عدم تقنين سلطات الأجهزة القومية على الأجهزة القطرية التي ارتضت بالقرار السياسي القومي.

وتتضح أهمية هذا التقنين بصفة خاصة في المجال العسكري، إذ لا يحتمل الأمر التأجيل أو التسويف أو التراخي أو عدم الدقة في التنفيذ. ولا يتأتى هذا إلا بتقنين سلطات القيادة العسكرية العربية القومية على القيادات العسكرية التي توضع تحت قيادتها من البلدان العربية، وعلى التزام القيادات العسكرية العربية في بلدانها بمطالب القيادة العسكرية القومية، أياً كان نوعها موحدة أو مشتركة أو متحالفة أو قيادة تنسيق. إن هذا يتطلب ضرورة النص على ذلك في دساتير البلدان العربية وإصدار القوانين التي تؤكد التزام الدولة العربية بالقرارات القومية، بحيث يصبح الخروج منها خرقاً لدستور البلد، وجريمة أمام قانونها. وهكذا يتأكد ما جاء بكثير من دساتير الدول العربية التي تنص على أنها دولة عربية وشعبها جزء من الأمة العربية. وقد يرى البعض في مثل هذا النص استحداثاً ليست له سوابق في تجارب التعاون العسكري السابقة، سواء كانت أجنبية أو عربية، وانه ليس هناك نص مماثل في دول حلف شمالي الأطلسي أو دول معاهدة حلف وارسو. ورغم صحة ذلك فإننا يجب أن نلاحظ أولاً أن التعاون القائم على أساس قومي هو تعاون دائم قائم على عناصر ثابتة يصعب تغييرها، في حين أن حالات التعاون الأخرى قائمة على أسس قابلة للتغيير وأهمها الأساس الايديولوجي وتقسيم العمل. كما أن هذه التحالفات غير واقعة تحت تهديد واقع بقدر ما هو تهديد محتمل، على عكس الأمن العربي الواقع تحت التهديد بصفة مستمرة. وأخيراً فإن التحالفات الأجنبية تعاني هي الأخرى بعض الآثار الناتجة من تعارض سلطات التحالف مع سلطات الأجهزة الوطنية للدول الأعضاء المشتركة فيها.

تنعكس الخلافات بين الدول العربية، التي تشكل وحدات النظام الاقليمي العربي،

على التعاون العسكري العربي. وربما كانت أبرز هذه الخلافات موقف الجيش العراقي عامي ١٩٤٨ و١٩٧٣، حيث انسحبت القوات العراقية من القتال بمجرد ايقاف اطلاق النيران، نظراً إلى الخلاف حول قرار وقف اطلاق النار عام ١٩٧٣. كما انعكس الخلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن عام ١٩٧٠ على التعاون، بأن حرمت القوات الفلسطينية من الاشتراك في القتال من الجبهتين الأردنية والسورية. كما أن الاختلاف بين مصر وليبيا حول اتفاقية فض الاشتباك أدى إلى سحب الطائرات الليبية من مصر. ولا شك في أنه من الطبيعي أن تنعكس الخلافات السياسية على التعاون العسكري، لشدة العلاقة بين القرار السياسي والقرار العسكري. لذا فإن من الضروري الالتزام بالقرار السياسي العربي الموحد، بحيث تصبح القرارات العسكرية العربية تطبيقاً للقرارات السياسية العربية، أي أنه في حالة اتخاذ قرار سياسي عربي يختص بالتعاون العسكري فإنه لا يجوز أن يتخذ أي من الأطراف قراراً سياسياً منفرداً بهذا الخصوص، كما أن القيادات السياسية العربية في هذا الشأن لا بد من أن تلتزم برأي الأغلبية، دون الإصرار على موقف الدولة بهذا الخصوص.

سادساً: تعدد التهديدات

يبدو احتمال تأثير صراعات الأطراف في صراعات القلب العربي واضحاً في الثمانينات. فقد غلب الصراع العربي ـ الاسرائيلي على ما عداه من الصراعات المسلحة خلال الفترة الماضية من التعاون العسكري العربي. فرغم أن الصراع العراقي ـ الايراني كان موجوداً، من خلال معاونة ايران للثوار الأكراد في العراق، ومن خلال احتلال ايران للجزر العربية في الخليج، وكذلك كان الصراع في جنوبي السودان ممثلاً للصراع بين العرب وأثيوبيا، فإن العمل العربي تركز على الصراع العربي ـ الاسرائيلي دون غيره من الصراعات، وترك لكل من العراق والإمارات والسودان أمر حل الصراعات الطرفية معتمدة على قواها. إلا أن تصاعد التهديد الإيراني في حرب الخليج خلال الثمانينات، وتفاقم حركة التمرد في جنوب السودان، واشتداد الصراع المسلح بين تشاد وليبيا حول أوزو في مقابل تراجع حدة الصراع العربي ـ الاسرائيلي نتيجة لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل، لا بد من أن تنعكس على احتمالات التعاون العسكري العربي في المستقبل. فهي أولاً ترغم أقطار الأطراف العربية إلى الانكفاء على نفسها بحثاً عن أمنها ودفاعاً عن وجودها؛ وهي ثانياً تضع بقية الأقطار العربية، وبخاصة أقطار القلب، في حيرة بالنسبة إلى أولويات التعاون العسكري، وبخاصة عند تعدد التهديدات ومصادرها، وقرب التهديدات من القلب العربي.

الحقيقة أن تصاعد هذه التهديدات كان له أثره الايجابي إلى جانب أثره السلبي المتمثل في تهديد الاقليم العربي وشعبه. ويتلخص أثره الإيجابي في أنه أثار انتباه دول القلب إلى الأخطار والتهديدات التي تهدد الأطراف، بعد أن غابت هذه التهديدات عن ذهن دول القلب فترة طويلة، في حين أن دول الأطراف لم يغب عنها التهديد القائم في القلب العربي في أي وقت من الأوقات.

إلا أن تصاعد الصراعات على أطراف الاقليم العربي مع بقاء التهديد في منطقة القلب يؤكد على أهمية وضع أولويات مواجهة التهديدات المختلفة في وقت واحد، وقدرة البلدان العربية مجتمعة على مواجهة هذه التهديدات في وقت واحد. كما أنه يثير حتمية الوحدة في ظروف صعوبة تحقيقها. إن ظروف تزامن التهديدات المختلفة يمكن مواجهتها فقط من خلال مواجهة مصادر التهديدات الحالية والمحتملة في جميع أنحاء الاقليم العربي في وقت واحد، وعدم النظر إليها كقضايا منفصلة، بخاصة انه ليس هناك بلد عربي واحد، أو حتى تجمع اقليمي عربي واحد محتمل قادر على مواجهة التهديدات التي تقابله معتمداً على نفسه وقوته وحده. يكفي أن نتذكر القوى التي تدفقت إلى ساحة الصراع المسلح عام ١٩٧٣ من كل أنحاء الاقليم العربي، وأن هذه القوى لم تتمكن من تحقيق الهدف القومي حينئذ. إن قبول دول المواجهة العربية بمشاركة قوى من خارجها يعني أنها كانت بحاجة إليها، ولا يجوز الاستهانة بأي دعم عربي في ذلك الوقت مهما كان صغيراً، وإلا فإنه كان يمكن الاستغناء عنه وعدم قبوله.

هذا يعني أن الاقليم العربي يجب أن يكون مستعداً للعمل داخلياً على خطوط مواصلات داخلية، بحيث يستطيع أن ينقل جهوده الرئيسية من اتجاه إلى آخر ومن مسرح إلى آخر، وأن يكون قادراً على أن يهاجم في اتجاه بينما يدافع في اتجاه آخر، بل قد يقبل الانسحاب الموقت في أحد الاتجاهات مع الاستعداد لنقل الجهود مرة أخرى إلى المسرح أو الاتجاه الآخر. ويتطلب هذا تأكيداً لكل بلد عربي أو تجمع عربي حالي أو مستقبلي على أنه إذا اضطر إلى التخلي عن شبر من الإقليم لعدم توازن القوى، فإن قوى الاقليم العربي ملتزمة بأن تستعيده. وفي الوقت نفسه يجب أن يكون معلوماً أن أولويات التصدي للتهديدات الخارجية لا يشترط أن تبدأ بأشد التهديدات خطورة بشكل عام، وإنما أشدها خطراً في اللحظة أو المرحلة نفسها، إذ إن استراتيجية العمل على خطوط مواصلات داخلية تفترض ضرورة العمل على مواجهة أكثر الاتجاهات والتهديدات استعداداً للقتال في اللحظة الراهنة، بحيث يتم اجهاضها في لحظة مناسبة وقبل أن يتحرك التهديد في اتجاه آخر. وهكذا، فإن الصراع العربي مع التهديد الاسرائيلي المتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون في أسبقية ثانية بالنسبة إلى صراع آخر في أحد الأطراف، رغم التسليم بأن هذا التهديد هو أشد التهديدات خطورة على الأمن القومي العربي. كما أنه لا يجوز التغاضي عن الأخطار التي تواجه الإقليم العربي في جنوب السودان وجنوب ليبيا، وإلا أصبح التعاون العسكري العربي لا يحقق الهدف منه، وهو الأمن القومي العربي، وهو بذلك يفرق بين أرض عربية وأخرى. وكان التعاون العربي يقصد به فقط تعاون دول الأطراف مع دول القلب، وهو ما لا بد من أن يؤدي إلى تساؤل دول الأطراف عما يحققه لها التعاون مع دول القلب العربي.

سابعاً: اختلاف السياسة العسكرية

هناك اشكاليات في التعاون العسكري العربي ناتجة من اختلاف السياسة العسكرية لكل بلد عن الآخر. فإن نظرة مقارنة إلى بعض عناصر السياسة العسكرية للدول العربية

توضح مدى التفاوت في أساليب التجنيد والتعبئة، وفي مصادر التسليح والمعدات، وفي مصادر العلم العسكري وأساليب القتال، وما يتبع ذلك من أساليب التدريب، والتأمين الإداري والفني، وتفاوت القدرات القتالية للتشكيلات والوحدات، وفي أسلوب إعداد البلد للحرب بما فيه اعداد أراضي البلد لمسرح العمليات. وأخيراً فإنه على الرغم من أن الأقطار العربية، وبالتالي جيوشها، تتكلم لغة واحدة، فإن المصطلحات العسكرية المستخدمة تختلف من قطر عربي إلى آخر. إن هذه الاختلافات كلها تزيد من صعوبة التعاون العسكري الذي هو أقصى أنواع التعاون بين بلدين وأصعبها، وهو في الوقت نفسه أخطرها وأهمها.

يتضح من الدراسة أن هناك تسع دول عربية لا تطبّق نظام التجنيد الاجباري، سواء لعدم قوننته أو أنه مقونن ولكنه غير منفذ (السعودية وموريتانيا)، كما أن ليبيا تتبع أسلوباً استثنائياً في التجنيد. ويرجع أثر ذلك أولاً إلى أن عدم اتباع نظام التجنيد الاجباري يحد من قدرة الدولة على بناء قوات مسلحة كبيرة الحجم ويزيد من حجم الانفاق العسكري نتيجة لارتفاع أجور ومخصصات المتطوعين وعدم اقبال الكثيرين على الخدمة العسكرية. على أن الأخطر من ذلك هو صعوبة تعويض خسائر الصراع المسلح، إذ إنه في حالة اشتراك الدولة في صراع مسلح تزيد نسبة الخسائر فجأة ويحتاج تعويض الخسائر إما إلى الحصول على متطوعين جدد، وهو أمر مشكوك فيه في أثناء الصراع المسلح، وإما إلى تنفيذ التجنيد الاجباري في زمن الحرب، وهو ما يعني أن من سيجند في هذه الفترة أو يتطوع لن يحصل على تدريب وخبرة كافيين قبل اشتراكه في القتال، بخاصة أن الدولة لا تملك في هذه الحالة أفراداً احتياطيين للتعبئة في زمن الحرب. إن التعاون العسكري في هذه الحالة يعني زيادة الاعتماد على الدول التي تنفذ التجنيد الإجباري تدريجياً، وتضاؤل القوة البشرية الفاعلة في الصراع المسلح من الدول التي تتبع أسلوب التطوع، أي أن قواعد المشاركة التي هي أساس التعاون ستكون ضئيلة منذ البداية، وستزداد ضآلتها مع سير الصراع.

يؤثر طول فترة التجنيد في مستوى تدريب أفراد القوات المسلحة وخبرتهم، ومع اختلاف مدة التجنيد في البلدان العربية يتفاوت مستوى تدريب وخبرة أفراد القوات المسلحة بين مختلف هذه البلدان. إلا أن هذا ليس مطلقاً، حيث تتصاعد درجة استفادة الجندي خلال سنته الأولى بمعدل عال، ويبطؤ هذا المعدل تدريجياً خلال بقية فترة التجنيد. وتتميز السنة الثانية بالذات باكتساب الفرد القدرة على العمل ضمن فريق، أي الجماعة أو الطاقم والفصيلة والسرية وهكذا. ولذا، فإن فترة التجنيد التي يتراوح طولها من سنتين إلى ثلاث سنوات تعتبر مناسبة بالنسبة إلى متوسط المجندين في الأقطار العربية، بينما الفترة التي يقل طولها عن سنتين تعتبر أقل من اللازم. ويلاحظ أن هناك ستة أقطار عربية فقط يتراوح طول فترة التجنيد فيها بين سنتين وثلاث سنوات، وهي مصر والعراق وسوريا واليمن العربية واليمن الديمقراطية وموريتانيا. وهكذا فإن مستويات التدريب والخبرة بين قوات الأقطار العربية ستختلف، وبذلك يزيد الاعتماد على قوات الأقطار السابقة على غيرها.

ومن المناسب هنا أن نتذكر أن الأقطار التي تأخذ بنظام التطوع ستكون لأفرادها فرصة

أكبر للحصول على درجة أعلى من التدريب والخبرة. غير أن هـذا صحيح بـدرجة محـدودة، حيث ينخفض مقدار الاستفادة العائدة عن طول مدة الخدمة بعد ثلاث سنـوات إلى أن يصل إلى نوع من الثبات، حيث لا يكتسب الفـرد مستوى أعـلى من التدريب والخبرة بخاصـة إذا ظـل يشغل الـوظيفة نفسهـا، ثم إنه بعـد وصولـه إلى سن معينة تبـدأ كفاءتـه في الانخفاض التدريجي، ثم الحاد، نتيجة لتقدم السن، وبالتالي انخفاض كفاءته البدنية والصحية. والوجه الثاني لتأثير طول فترة التجنيد هـو قدرة الـدولة عـلى بناء قـوات مسلحة بحجم كبـير، إذ إن امتداد الفترة يزيد من قدرة الدولة على تعبئة وبناء تشكيلات أكبر. وهنا فإن الدول التي تتميز بقصر فترة التجنيد تكون قادرة في أثناء الصراع المسلح، وفي حالة امتداده لفترة طويلة نسبياً، على مضاعفة حجم القوات المسلحة أحيانـاً أو زيادتـه على الأقـل مع مستـوى تدريب وخـبرة منخفض، في حين لا تكون لدى الدول التي تكون فترة التجنيد فيها طويلة نسبياً قـدرة كبيرة على زيادة حجمها مع مستوى تدريب وخبرة أفضل.

وهكذا فإن توحيد نظم التجنيد وطول مدته يكون قاعدة أفضل للتعاون العسكري بين الأقطار العربية الحالية، ويصبح أمراً حتمياً وطبيعياً في حالة تحقيق الوحـدة. وربما يكـون من المناسب أن نتذكر أن الأخذ بنظام التجنيد الإجباري لا يمنع من وجود متطوعين بنسبة مقبـولة في القوات المسلحة دون الاعتماد الكلي عليهم في وظيفـة من الوظـائف، كما أن الـرتب العليا من الضبـاط لا بد من أن تعتمـد على الالتحاق التطوعي في المعـاهد العسكـرية، بينـما يمكن الاعتماد أساساً على شغل وظائف الضباط من الرتب الأصغر، من خلال الاستفـادة بالنـابهين من المجندين ذوي المؤهلات أو من الضباط الاحتياطيين أو من جميعهم.

إن دراسـة مصادر التسليـح للأقـطار العربيـة توضـح تنوع هـذه المصـادر، وأن أغلب الأسلحة مستوردة من الخارج. وينطبق ذلك بصفة خـاصة عـلى الأسلحة الـرئيسية، بـل إن أغلب الأسلحـة التي تنتج محليـاً إنما تنتـج بترخيص من المنتـج الأصـلي الأجنبي، وأن نسبـة المنتوج ما زالت ضعيفة[1] كما أنه يمكن تقسيم الأقطار العـربية إلى قسمـين رئيسيين: أحـدهما يعتمد على الاستيراد من الكتلة الغربية وهو القسم الأكبر؛ والآخر يعتمـد على الاستـيراد من الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفياتي بصفة خاصـة)، وهو يشمـل أساسـاً سوريـا وليبيا والجـزائر والعراق. وهناك أقطار تعتمد أساساً على الاستيراد من الكتلة الغربية بينـما تحصل عـلى بعض الأسلحة من الاتحاد السوفياتي، مثـل الأردن والكويت، وهنـاك بلد يعتمد عـلى الاستيراد من الكتلة الشرقية ويحصل على بعض الأسلحة من الكتلة الغربية، فرنسـا بصفـة خاصـة، وهو العراق.

وتؤثـر مصادر التسليـح في التعاون العسكـري نتيجة لارتبـاط مصادر التسليـح بمصادر التهـديد، واحتـمال انخفاض كفـاءة بعض المعدات نتيجـة لهذا الارتبـاط، كـما أن اختـلاف

---

(١) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1986* (London: Taylor and Francis Ltd., 1986), p. 338.

طرازات الأسلحة، الذي لا بد من أن ينتج من اختلاف المصادر - وقد يحدث بالنسبة إلى المصدر الواحد بدرجة أقل - يخلق مشاكل تتعلق بالامداد والخدمة الفنية والمحافظة على الصلاحية الفنية للمعدات والأسلحة. وتبرز هذه المشكلة بدرجة أكبر بالنسبة إلى الأسلحة الواردة من الكتلة الغربية، حيث إن أغلب الأسلحة والمعدات الواردة من الكتلة الشرقية ذات تصميم سوفياتي، وإن اختلفت جهة الإنتاج. أما الدول الغربية فتختلف أغلب المعدات والأسلحة الرئيسية بعضها عن بعض اختلافاً بيناً. ويبرز هذا الاختلاف بشكل خاص حينما تصل إلى بلد عربي ما قوات من بلد عربي آخر يعتمد على مصدر مختلف لأسلحته ومعداته، إذ يصبح على قوات البلد الوافدة إحضار كل ما يلزمها من إمداد من الذخيرة وأحياناً الوقود وقطع الغيار اللازمة لأسلحتها ومعداتها، طوال الفترة المتوقعة لامتداد الصراع، معها من بلدها الرئيسي، وهي تصبح غير قادرة تقريباً على الاستفادة من القواعد الإدارية للبلد المضيف، الأمر الذي يؤدي في الوقت نفسه إلى أن تفقد الوحدة الوافدة قدراً كبيراً من خفة حركتها التكتيكية والاستراتيجية.

وقد كان أثر هذا العامل محدوداً في تجارب التعاون العسكري في الصراع المسلح الذي خاضته الأقطار العربية سابقاً، حيث كان يغلب السلاح المستورد من الكتلة الشرقية في الأقطار العربية الرئيسية مثل مصر وسوريا والعراق. وكان الاعتماد على القوات التي تعتمد على الأسلحة المستوردة من الكتلة الغربية محدوداً. إلا أن الموقف قد تغير بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي للسلاح في مصر، حيث يصبح من المشكوك فيه استمرار الامداد بالأسلحة في حالة تعاون عسكري عربي في صراع مسلح مع اسرائيل، كما أنه من المشكوك فيه إمكان الحصول على امدادات من الأسلحة من الدول الغربية الرئيسية، مثل بريطانيا وفرنسا، في مثل هذه الظروف.

ويزداد الأمر صعوبة إذا وضعنا في الاعتبار احتمالات التعاون مع أقطار عربية أخرى من افريقيا، إذ تعتبر كل من ليبيا والجزائر مصدراً رئيسياً محتملاً للدعم العسكري العربي لمصر. ورغم أن مصر ما زالت تحتفظ بنسبة غير قليلة من السلاح المستورد من الاتحاد السوفياتي وتحسن العلاقات المصرية - السوفياتية، بحيث يمكن تصور احتمال حصول مصر على بعض قطع الغيار والذخيرة من الاتحاد السوفياتي، فإن الإمداد بالسلاح نفسه يظل أمراً مشكوكاً فيه. وقد يجدر بالذكر هنا أن حلف شمالي الأطلسي يعاني هو أيضاً تعدد مصادر الأسلحة واختلاف طرازاتها، وقد يظهر ذلك بصورة أوضح في حال اضطرار الحلف إلى الدخول في صراع مسلح، إلا أنه قد يخفف من ذلك ما سعت إليه بعض الدول الغربية أخيراً من الانتاج المشترك لنظم الأسلحة. غير أن هذا الأمر لا يؤثر كثيراً في الوضع العربي في حال الصراع المسلح مع اسرائيل، نظراً إلى انحياز الغرب المطلق إلى جانب اسرائيل. وقد يؤثر ذلك في التعاون العسكري العربي في حال مواجهة تهديد من تركيا، رغم أنه أقل الاحتمالات، في حين يمكن أن يعاني التعاون هذه المشكلة وبدرجة أكبر في حال مواجهة تهديد من أثيوبيا، إذ يصبح من الصعب الاعتماد على امدادات الأسلحة من الاتحاد السوفياتي الذي

يعتبر المورد الرئيسي لأغلب الأقطار العربية التي تحتفظ بقوات مسلحة كبيرة مثل سوريا والعراق وليبيا والجزائر.

ثامناً: اختلاف مصادر العلم العسكري

تختلف مصادر العلم العسكري هي الأخرى في الأقطار العربية. ورغم أن هذا الأمر عادة ما يرتبط بمصادر التسليح فهو لا ينطبق بدقة على القوات المسلحة العربية، وقد أثر في ذلك تغير الاتجاهات السياسية ومصادر التسليح في الأقطار العربية، إذ يلاحظ مثلاً أن القوات المسلحة المصرية ما زالت تستند إلى العلم العسكري المستقى من المصادر الشرقية والاتحاد السوفياتي بصفة خاصة، رغم أن مصادر تسليحها الرئيسية أصبحت من الدول الغربية. وعلى العكس من ذلك، فإن القوات المسلحة العراقية ما زالت تطبق العلم العسكري المستقى من المعاهد الغربية رغم انتقالها إلى الاعتماد بالدرجة الكبرى على مصادر التسليح من الاتحاد السوفياتي.

ويؤثر اختلاف مصادر العلم في التعاون العسكري نتيجة لاختلاف أساليب القتال ومصطلحاته، الأمر الذي يجعل من الصعب اشتراك قوتين من بلدين مختلفين في مصادر العلم العسكري في معركة واحدة، وربما في عملية واحدة، إذ يختلف أسلوب تخصيص المهام والتحضير لأعمال القتال ومفهوم ساعة الصفر ومشتملات تشكيل القتال وغير ذلك، من مصدر علم عسكري إلى آخر. وليس معنى هذا أنه يستحيل التعاون بين القوتين، ولكنه يعني أن التعاون بينهما يحتاج إلى مزيد من الجهد والوقت، ويحتاج إلى وضعه في الاعتبار في أثناء الإعداد للصراع المسلح عموماً والتحضير للمعركة بشكل خاص، إلا أنه يحتاج أيضاً إلى وضع أسس للعلم العسكري العربي يمكن تعميمه داخل الأقطار العربية، بخاصة أن الأقطار العربية قد اكتسبت من خلال ادارة الصراع في مراحل مختلفة خبرة قتال لم تتوافر لكثير من القوات المسلحة في البلدان الأخرى، وبخاصة ما يتعلق باستخدام الأسلحة الحديثة في الصراع المسلح. ولا ينطبق ذلك على فن الحرب فقط باعتباره العلم الرئيسي في العلوم العسكرية، بل يمتد إلى العلوم العسكرية، سواء المتخصصة منها أو العلوم الفنية العسكرية، بخاصة ان اختلاف مصادر العلم العسكري لا يتعلق بمادة منها فقط وانما يشمل جميع العلوم العسكرية. وتبرز أهمية ذلك بصفة خاصة في نواحي التأمين الإداري والفني لأعمال القتال.

تاسعاً: اختلاف التنظيم

يختلف تنظيم الوحدات والتشكيلات المقاتلة والمتخصصة من بلد عربي إلى آخر، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف حجم هذه الوحدات أو التشكيلات، وبالتالي اختلاف قدراتها القتالية. والمقصود هنا هو تنظيم الوحدات والتشكيلات المتماثلة، بمعنى أن تنظيم فرقة المشاة الميكانيكية مثلاً في سوريا يختلف عنه في العراق وعنه في مصر أو ليبيا. وينسحب هذا

الاختلاف على تنظيم الفرق المدرعة والأسراب والألوية الجوية، وكتائب وألوية صواريخ الدفاع الجوي، ووحدات القوات البحرية، وغير ذلك، بل بصورة أكبر بالنسبة إلى وحدات الدعم من المدفعية والصواريخ ووحدات التأمين الهندسي والكيميائي ووحدات الاستطلاع والمواصلات والحرب الالكترونية وغيرها. ويؤثر اختلاف التنظيم في التعاون، إذ إن مهام القتال لا بد من أن تختلف وفقاً لاختلاف القدرات القتالية للوحدات والتشكيلات، الأمر الذي يزيد من صعوبة التخطيط للعمليات والتحضير للمعارك. وينبغي لأجهزة القيادة القائمة بالتخطيط أن تقوم بدراسة عميقة ومفصلة لتنظيم الوحدات المتعاونة من أقطار عربية مختلفة، بحيث تتناسب المهام مع القدرات القتالية لها وتستغل القدرات القتالية بأقصى درجة دون تكليف بمهام تزيد على الطاقة، وهو أمر يصعب تحقيقه كلما زادت درجة اختلاف وعدم تجانس الوحدات والتشكيلات المتماثلة. ويمكن التغلب على هذه الاشكالية بالدراسة المسبقة لتنظيمات التشكيلات والوحدات المحتمل تعاونها في كل صراع محتمل، واجراء التدريب المشترك للقيادات المتعاونة، كما أنه من المفضل إجراء دراسة مشتركة بين الأقطار العربية للوصول إلى أنسب تنظيم للوحدات والتشكيلات المتماثلة، بحيث يسهل التخطيط المسبق للعمليات المشتركة المحتملة. وفي حال تعذر ذلك فإن هذه الدراسة يمكن إجراؤها بين الأقطار العربية التي تحتفظ بقوات كبيرة نسبياً، والتي يحتمل أن تتعاون فيما بينها، فمثلاً يمكن اجراء دراسة بين الجزائر وليبيا، وبين مصر والعراق والسعودية، أو بين سوريا والعراق كخطوة في طريق توحيد التنظيم في الأقطار العربية كلها.

عاشراً: اختلاف مستويات اعداد الدولة للحرب

تنفذ بعض الأقطار العربية مخططاً لإعداد الدولة للحرب (أو للدفاع)، بينما لا تملك بعض الأقطار الأخرى تخطيطاً مشابهاً. ويشتمل مخطط الاعداد أساساً على تخطيط لاعداد القوات المسلحة ولإعداد الاقتصاد الوطني، ولإعداد الشعب، ولإعداد أراضي الدولة كمسرح للعمليات. ونظراً إلى اختلاف التخطيط ـ في حال وجوده أصلاً ـ فإن درجة استعداد القوات المسلحة للبلدان العربية عادة ما تختلف في فترات التوتر أو نشوب الصراع المسلح. ويؤدي ذلك بدرجة أو بأخرى إلى عدم قدرة بلد عربي أو آخر على المساهمة الفعالة في التعاون العسكري العربي. إذ يلاحظ مثلاً أن الأردن كان لديه في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ عدد غير كاف من الطيارين لطائرات قتالية (٢٢ طائرة هوكر هنتر) نتيجة لوجود عدد من الطيارين في الولايات المتحدة الأمريكية لاتمام تدريبهم، فبقي ١٦ طياراً[٢]. كما أن هناك أغلبية بين الأقطار العربية قد فوجئت ببدء الحرب عام ١٩٧٣، كما سبق ذكره. بل إنه من الواضح أن الاقتصاد الوطني السوري لم يكن مستعداً لبدء الصراع المسلح في ٦ تشرين الأول/ اكتوبر

---

(٢) Hussein, King of Jordan, *My War with Israel,* as told by Vick Vance and Pierre Lewis; translated from French by June P. Wilson and Walter B. Michaels (London: Owen, 1969), p. 61.

حيث لم يتيسر لسوريا تفريغ معامل تكرير النفط[٣]. كما أن الشعب في كثير من الأقطار العربية ـ إن لم يكن في كلها ـ لم يكن معداً للصراع المسلح، إذ فوجيء بنشوب الحرب. كما فوجيء البعض بهجوم القوات المعادية داخل التجمعات الشعبية. ولا يعني هذا أنه لم يكن هناك اعداد على الاطلاق، وإنما كان ذلك الإعداد ناقصاً. غير أن اعداد أراضي البلد كمسرح للعمليات لا يتناسب مع مطالب التعاون العسكري العربي، إذ إن طرق المواصلات والقواعد البحرية والجوية قد تتناسب مع مطالب الدفاع عن كل بلد، غير أنها لا تحقق التعاون العسكري العربي. فطرق التحرك والمواصلات الحديدية لا تساعد على تحرك القوات بين الأقطار العربية، كما أن القواعد البحرية والجوية لا تتسع لوصول قوات دعم من بلدان أخرى باستثناء مصر وسوريا، في حين تفتقر منطقة الخليج العربي والسودان إلى القواعد اللازمة لتمركز وحدات الدعم، بل إنه ليست هناك مناطق معدة لتمركز وحدات الدعم البرية المحتملة عند وصولها إلى المناطق الابتدائية. وهكذا فإن التعاون العسكري بين الأقطار العربية يستلزم تنسيقاً مسبقاً بين خطط اعداد الدول للحرب، أو على الأقل أن يتم التنسيق بين خطط الدول التي ينتظر تعاونها عسكرياً. ولا شك في أن إجراء مثل هذا التنسيق في إطار جامعة الدول العربية يمكن أن يسهل كثيراً من اجرائها والتغلب على مصاعبها.

غير أن أخطر ما يتعلق بإعداد الدولة للحرب هو أن جميع الخطط ـ في حال وجودها ـ هي خطط قطرية، بمعنى أن اعداد القوات المسلحة يتم على أساس مصدر التهديد المباشر للقطر، ودراسة مسرح العمليات بالمفهوم القطري. وهكذا فإن استخدام القوات المسلحة لقطر عربي في أراضي قطر عربي آخر وضد عدو غير العدو المباشر له يستلزم دراسة ووقتاً لا يتيسران عادة في زمن اشتعال الصراع، إذ إن القوات المسلحة تجد نفسها أمام عدو لم تدرسه، وتقاتل على أرض لم تعرفها ولم تدرسها ولم تعد نفسها للقتال عليها. وهكذا فإن خطط إعداد القوات المسلحة للبلدان العربية يجب أن تشمل إعدادها بشكل عام للقتال في جميع مسارح العمليات المنتظرة بالنسبة إلى الاقليم العربي، وضد جميع التهديدات المحتملة، وأن يتم هذا الإعداد بشكل خاص بالنسبة إلى التشكيلات والوحدات التي يحتمل قبل غيرها أن تكلف بالعمل في مسارح أخرى. وينطبق ذلك بوجه خاص على وحدات وتشكيلات الدفاع الجوي والوحدات والتشكيلات الجوية والبحرية والوحدات المنقولة جواً، إذ إنها معرضة أكثر من غيرها للاشتباك بمصادر التهديد المختلفة نظراً إلى طول مدى عمل القوات الجوية والبحرية، سواء العربية أو المعادية، واحتمال عملها خارج أراضي البلد ومياهه وأجوائه الإقليمية، كما أن التهديد الجوي لبلد ما كثيراً ما يمر بأجواء عربية أخرى، أو قريباً منها، بحيث يصبح استطلاع العدو الجوي في بلد عربي ما مفيداً بدرجة كبيرة لبلد عربي آخر، كما أن الدفاع الجوي عن بلد عربي ما هو في الوقت نفسه دفاع جوي عن بلد أو بلدان عربية أخرى.

---

(٣) محمد حسنين هيكل، «الطريق إلى رمضان،» الأهرام، ١١/٥/١٩٧٥.

إن النقص السابق غالباً ما يؤدي إلى ضعف ثقة البلد المضيف في قدرات القوات المسلحة الوافدة من بلد عربي آخر، وهكذا فإنه عادة ما تكلف القوات المسلحة الوافدة بمهام ثانوية، ويكون ذلك مبرراً ومقبولاً في حالة صحة ذلك، بمعنى في تلك الحالة التي لا تكون فيها القوات الوافدة قد درست العدو المواجه للبلد المضيف ولم تدرس أرضها، إلا أن ذلك يكون اهداراً لطاقات متيسرة في حالة دراستها. وهو في جميع الأحوال اضعاف للمحصلة النهائية للتعاون العسكري العربي، وبعد عن تحقيق الهدف المطلوب منه. إلا أنه في بعض الأحيان تزج القوات المسلحة الوافدة في القتال لتنفيذ مهام رئيسية قبل أن تتاح لها الفرصة لدراسة الظروف الجديدة التي يطلب منها القتال فيها، وهنا تتعرض القوات المسلحة الوافدة لخسائر كان يمكن تجنبها، أي أن الجهد العسكري العربي خاسر في الحالتين، خاسر لقدرات قتالية كان يمكن أن تكون مؤثرة في الحالة الأولى، وخاسر نتيجة للخسائر التي تتعرض لها القوات نتيجة لعدم اعدادها في الحالة الثانية. وقد تكون الخسائر التي تعرضت لها القوات العراقية في الصراع المسلح في سوريا عام ١٩٧٣ أبرز مثال على الحالة الثانية في حين يكون تكليف القوات الجزائرية في الصراع نفسه بمهام ثانوية مثالاً حياً على الحالة الأولى. ومع ذلك فإن ضعف ثقة الدولة المضيفة في قدرات القوات الوافدة قد لا يرجع دائماً إلى ضعف اعدادها للصراع الدائر، وقد يعود إلى أسباب تخوف الدولة المضيفة من الاتجاهات السياسية للدولة التي تفد منها القوات المسلحة العربية، وقد يكون أبرز مثال على ذلك تخوف الأردن من دخول القوات العراقية الأراضي الأردنية لدعم القدرات الدفاعية الأردنية على أثر حادث السموع في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، ثم الصراع الذي دار بين قوات منظمة التحرير الفلسطينية والأردن عام ١٩٧٠ الذي أدى إلى خروج القوات الفلسطينية من الأردن منذ أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. ولا يمكن القاء المسؤولية في ذلك على الدولة المضيفة فقط بل إن مسؤولية القوات الوافدة في كسب ثقة الدولة المضيفة ليس أقل أهمية، كما أن دور بقية الدول العربية في طمأنة الدول المضيفة حيال القوات الوافدة أمر له قيمته.

حادي عشر: غياب أساليب ونظم التعاون

يؤدي كل ما سبق إلى غياب أساليب ونظم التعاون بين القوات المسلحة للبلدان العربية. والمقصود هنا هو الأساليب والنظم الراسخة وليست المستحدثة على عجل مع بدء الصراع المسلح، وتحت ضغط القوات المعادية، ويقصد بها شبكات اتصالات التعاون، ونظم التمييز بين القوات الصديقة والمعادية، وأساليب التعارف عند التقابل، ووسائل الدفاع الجوي والطائرات الصديقة والمتعاونة، إذ إنه عادة ما لا تكون هناك فسحة زمنية مناسبة للتعرف إلى الطائرات الصديقة فتشتبك معها وسائل الدفاع الجوي، ويتم التغلب عليها بأجهزة التعارف أو التمييز (IFF)، وعادة ما يختلف هذا النظام من بلد إلى آخر. ويصعب التحول من نظام إلى آخر. لذا فإن توحيد نظام التعارف بين القوات الجوية للبلدان العربية ووسائل الدفاع الجوي فيها هو إحدى الضرورات ذات الأسبقية العليا في تحقيق التعاون

العسكري العربي. كما أنه يمكن تحديد أساليب ونظم التعاون عند التقابل، ومع قوات الابرار الجوي ونظم تحديد الأهداف في حالة اشتراك قوات أكثر من بلد عربي في صراع مسلح في وقت السلم، مع اتخاذ الاجراءات لتغييرها دورياً وللمحافظة على سريتها، بحيث تكون جاهزة للاستخدام في أي وقت يتطلب تعاوناً عسكرياً بين أكثر من بلد عربي. كما يمكن تحديد الأسماء الرمزية والترددات التي يمكن استخدامها في حالات التعاون، وبناء هيكل شبكات الاتصالات الخاصة بالتعاون العربي مقدماً، بحيث يكون ذلك جاهزاً، سواء لدى البلد المضيف أو لدى القوات الوافدة من البلد الآخر. وهنا يكون اجراء التدريب المشترك واختبارات شبكات ونظم التعاون أمراً مفيداً ومهماً للغاية، ولكن عدم اجرائه لا يلغي قيمته أو يكون حائلاً دون تنفيذه.

يتطلب تحقيق التعاون بناء مؤسسات التعاون، وهي تتمثل في القيادة التي تقود العمليات المشتركة ومراكز السيطرة المشتركة وحلقات الاتصالات. ويمكن بناء هذه المؤسسات في أثناء إدارة الصراع المسلح. إلا أنه في هذه الحالة يجري بناء المؤسسات تحت ظروف التهديد الأجنبي، أي أن هذه المؤسسات قد تتعرض للتدمير قبل إنشائها أو قبل اتمام بنائها. كما أن عملية البناء - ولا يقصد هنا تشييد منشآت وإنما بناء الهيكل المؤسسي - قد تحتاج إلى زمن طويل لتنسيق الهيكل التنظيمي، وتوفير الفريق البشري، والاتفاق على الاختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات وغيرها، الأمر الذي يجعل التعاون مهتزاً في الفترة الأولى على الأقل، وقد يؤدي إلى عدم تحقيق التعاون في أسوأ الأحوال. وهكذا فإن بناء مؤسسات التعاون مسبقاً وثباتها قبل بدء الصراع المسلح مهم للغاية، ويمكن تحقيقه في حده الأدنى بإجراء الدراسات والاتفاق على شكلها ومصادر توفير حاجاتها، بحيث يمكن بناؤها فور بدء الصراع، ومع ذلك فإنه من المستحسن أن يتم بناء نواتها كاملة مبكراً، ويمكن عملها بفريق عمل مخفض يتم استكماله مع بدء التوتر أو تفجر الصراع فجأة. إن تأجيل هذا البناء يمكن أن يؤدي إلى تنازع الاختصاصات والخلاف حول المسؤوليات وغيرها، في وقت تكون الحاجة فيه أشد ما تكون إلى التعاون، بخاصة أن الحرب الحديثة تتميز بأهمية المرحلة الافتتاحية للحرب نظراً إلى التطور الشديد في مرامي الأسلحة، ودرجة دقتها، الأمر الذي قد لا يترك الكثير مما يمكن عمله لما بعد ذلك.

الفصل الثامن

المدخل الى التعاون العسكري العربي في الظروف الحالية

لم تكن هذه الدراسة لتجري بقصد ممارسة رياضة ذهنية أو لتقرير حقائق موجودة، وإنما من أجل العثور على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف المطلوب، والحفاظ على الوجود العربي ومقوماته وهويته وقيمه. لذا فإننا ننتقل الآن إلى محاولة تلمس السبيل إلى تحقيق التعاون العسكري العربي المطلوب، وألا يكون ذلك مطلقاً، أي أن يبدأ من ظروف تفترضها الدراسة، وإنما يكون بمعايشة الواقع والظروف الحالية، ومحاولة الانتقال الواقعي منها إلى الأمل الذي يتحقق بتعاون عسكري كامل بين الشعوب والدول العربية، إلى أن يصبح هذا الأمل واقعاً تعيشه الشعوب العربية بديلاً عن الواقع الحالي. ولا بد من أن يكون المدخل إلى ذلك مستفيداً مما وصلت إليه الدراسة خلال مراحلها السابقة.

ولا بد من الاعتراف أولاً بأن التعاون العسكري بين الدول العربية قد وصل منذ سنوات إلى أدنى مستوى له، ففي الصراع مع إسرائيل تكاد تقف سوريا وحدها كقوة عسكرية رئيسية في مواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية، بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ودون وجود تعاون أو تنسيق عسكري بينها وبين المقاومة الفلسطينية أو اللبنانية داخل الأراضي المحتلة أو خارجها، أو مع الأردن. بل ان التعاون يكاد يكون مفقوداً بين عناصر ووحدات المقاومة نفسها، سواء داخل فلسطين المحتلة أو في جنوب لبنان.

وفي منطقة الخليج واجه العراق الهجمات الإيرانية وحيداً دون تعاونٍ فعال من أي طرف عربي آخر. والمقصود هنا طبعاً هو التعاون العسكري في صد الهجمات الإيرانية، الذي يتعدى مجرد الامداد بالسلاح أو الخبرة التي حصل عليها العراق من دول أجنبية أخرى لا يرتبط أمنها القومي بأمنه بمثل روابط الأمن العربي ـ التي سبق ذكرها ـ به، بل من دون تعاون عسكري بين العراق وبلدان الخليج العربية التي كانت تتعرض بشكل آخر للتهديدات الايرانية. وعلى الجانب الآخر وجدت ايران درجات من التعاون الاقتصادي والعسكري من بعض الدول العربية في عدوانها. كما أن فقدان التعاون العسكري العربي أدى إلى لجوء دول

الخليج العربية الى طلب المعونة العسكرية من قوى أجنبية، الأمر الـذي حول الصراع إلى صراع دولي وأصبحت تسويته تتعلق بـإرادة تلك القوى الأجنبية، مما قـد يؤدي إلى الاضرار بالأمن العربي والإرادة العربية.

قد يمثل مجلس التعاون الخليجي المؤسسة العربية الوحيدة العاملة في الظروف الحـالية، والتي تمثل تعاونـاً عسكريـاً عربيـاً حيث أنشئت قيادة مشـتركة، وقـوة انتشار سريـع وأجريت تدريبات ومناورات مشتركة بين هذه الأقطار. إلا أن هذه المؤسسة لم تظهر فعـالية في التعـاون العسكـري في مواجهـة التهديـدات التي واجهت بعض أقطارهـا مثل الكـويت التي تعرضت للتهديدات، ثم لاعتراض ملاحتها، ثم للقصف بالصواريخ؛ أو مثل السعودية التي تعرضت لأعمال عنف إيرانية صريحة في المسجد الحرام، ثم تعرضت للتهديد بتخليص الأماكن المقدسة من الحكم السعـودي. فلم نجد تجـاوباً أو تعـاوناً بـين دول المجلس، والدول التي تعـرضت للعدوان، بل إن السعودية حينما تعرضت للعدوان لجأت إلى مجلس الجـامعة العـربية قبـل أن تلجأ إلى مجلس التعاون الخليجي.

وفي جنوب وادي النيل، في السودان، يواجه القطر السوداني تهديدات خطيرة في جنوبه من حركات تمرد حصلت على دعم من أثيوبيا ومن جهـات أجنبية أخـرى، ويواجـه السودان هـذه التهديـدات لوحـده دون تعاون عسكـري مع الأقـطار العربيـة الأخـرى. ولا يغـير من خطورة الوضع أن الحكومة السودانية هي التي أوقفت تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك مع مصر، بل إن هذا الوضع قد يوحي بأن الأضرار الناتجة من تعاون عسكري عربي قد تزيد على المزايا التي يمكن تحقيقهـا، وأن ذلك لا يكـون إلا إذا كان العـائد المتـوقع من هـذا التعاون شـديد الضعف.

وفي شـمال افريقيـا واجهت ليبيا تهـديداً عسكـرياً أمـريكياً من الشـمال، تـلاه اعتـداء أمريكي فعلي، ولم تجـد تعاونـاً عسكريـاً أو حتى سياسيـاً من دول عربيـة أخرى، ثم واجهت عدواناً تشادياً على إقليم أوزو وحدها دون أي تعاون عسكري عربي، بـل لقد تـراوح موقف الدول العربية إزاء الاعتداء التشادي بين التضامن الدعائي وبين معاونة الطرف غير العـربي. وفي تونس هاجمت الطائرات الإسرائيلية مقر قيادة منظمـة التحريـر الفلسطينيـة في حمام الشط دون معاونة تونسية للمنظمة، سـواء بالإنـذار أو بالـدفاع، كـما لم تعاون دولـة أخرى تـونس عسكرياً في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

كان هذا عن التعاون العسكري العربي في مواجهة الأخطار الخارجية، إلا أن الأسـاس السياسي للتعاون العسكري قد انهار هو الآخر في كثير من الأحوال، حينـما وصلت الأمور إلى أن تواجه قوات عربية قوات عربية أخرى على خـطوط الحدود فيـما بينها، أو أن يتعـدى ذلك إلى حالة صراع مسلح فيما بينها. وأمثلة ذلك واضحة على الحدود بين مصر وليبيا، وفي لبنـان بـين القوات السـورية وبعض قـوات الطوائف اللبنـانية، وبـين القوات الفلسـطينيـة وقـوات لبنانية، وبين جبهة المقاومة الوطنية اللبنـانية وجيش لبنـان الجنوبي، بـل إن الانزال البحـري العربي الوحيد في الثمانينات كان بين قطر والبحرين العربيين حول جـزيرة قشت الـديل، أي

أنه بين بلدين عربيين من بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي سبق أن ذكرنا أنه المؤسسة العربية العاملة الوحيدة التي تمثل تعاوناً عسكرياً عربياً. وفي المغرب العربي قاتلت قوات الصحراء الجيش المغربي في منطقة الصحراء ودعمت الجزائر القوات الصحراوية، وهكذا دخلت ثلاث قوات عربية في حالة شبه صراع مسلح فيما بينها، الأمر الذي ينسف أسس التعاون العسكري المفترض بينها، بل يشل بالتالي موريتانيا ويحرمها من إمكانية التعاون العسكري العربي في حالة التهديد لأمنها.

كان هذا هو المظهر العام للتعاون العسكري الذي يشير إلى أضعف مستويات الأداء في التاريخ العربي منذ الحرب العالمية الثانية. وقد اتضحت في ذلك سلبياته ونقاط ضعفه. ولكن هل يعني هذا اليأس من تحقيق التعاون العسكري بين الأقطار العربية وقوى التحرير العربية؟ الحقيقة أن للموقف ايجابياته أيضاً إلى جانب سلبياته. ومع التسليم بأن ايجابياته الراهنة غير كافية لقيام التعاون العسكري، فإنها قطعاً تمثل نقطة الإنطلاق من الأوضاع الحالية إلى التعاون العسكري المأمول.

إن أول الإيجابيات هو بقاء الجامعة العربية كممثل لنظام اقليمي عربي رغم كل سلبيات الموقف، وأن هذا النظام لم يتحلل في الظروف الخطيرة التي مرت به بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل رغم ما أصابه من ضعف، بل إن بعض آلياته ما زالت تعمل بكفاءة مقبولة وبخاصة مجلس الجامعة، ومؤتمرات القمة غير العادية. إن بقاء هذا النظام رغم هذه الظروف يؤكد قوة الروابط التي تجمع بين أعضائه، وينظم العلاقات بينها ولو في حدودها الدنيا. كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ما زالت عاملة، وهناك من يطالب بتنفيذها، ولم تتحلل دولة عربية واحدة منها ومن التزاماتها رسمياً، حتى أن مصر بعد توقيعها معاهدة السلام بينها وبين إسرائيل - رغم تناقض بعض بنودها مع المعاهدة من حيث الشكل أو المضمون فيما يختص بالصراع العربي - الإسرائيلي[1] - ما زالت تعلن التزامها بمعاهدة الدفاع المشترك. إن ايجابية هذا الوضع تتلخص في بقاء إطار التعاون العسكري العربي، وفي بقاء بعض مؤسساته، وأن الأمر يحتاج إلى ملء الإطار، وبعث النشاط في مؤسساته. وقد أثمر هذا الإطار في عقد مؤتمر قمة عمان غير العادي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ الذي توصل إلى نوع من الإتفاق حول بعض قضايا أساسية، وحاصر الخلاف السياسي العربي حتى لا يتفاقم، وهو أمر مطلوب كنقطة لازمة للانطلاق نحو تحقيق التعاون العسكري العربي.

والعلامة الايجابية الثانية هي وجود نوع من التعاون العسكري العربي بين بعض التنظيمات والدول العربية رغم التسليم بأنه أدنى من المستوى المطلوب، وبعدم كفايته، إلا

(١) تتناقض المعاهدة ككل مع المادة العاشرة من معاهدة الدفاع المشترك، كما تتناقض المادتان الثالثة والسادسة من معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل مع كل من المواد الثانية والرابعة والخامسة من معاهدة الدفاع المشترك والإلتزامات التي تلتزم بها وفقاً لهذه المواد.

أنه يمثل أيضاً ضرورة لتطوير التعاون العسكري بين الأقطار العربية إلى الحد المقبول على الأقل. ويتضح وجود هذا النوع من التعاون العسكري في تعاون سوريا مع بعض منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية في هجمات المقاومة على إسرائيل، إذ تنطلق بعض هذه الهجمات من المناطق التي تسيطر عليها سوريا في وادي البقاع، كما يتم الإعداد والتجهيز لبعض هذه الهجمات داخل سوريا نفسها. وهناك تنسيق محدود بين بعض منظمات المقاومة الفلسطينية، سواء في جنوب لبنان أو داخل الأراضي المحتلة في فلسطين عن طريق قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الخليج كان هناك تعاون هو أقرب إلى التعاطف بين الكويت والعراق أدى أحياناً إلى تغاضي الكويت عن عبور الطائرات العراقية الأجواء الكويتية في طريقها إلى قصف ناقلات النفط أو المنشآت النفطية في محطات تصدير النفط الايرانية وفي المياه الإقليمية الايرانية. وقامت مصر بامداد العراق بالسلاح والذخيرة وبالخبرة العسكرية، وعاونت بعض أقطار الخليج العراق اقتصادياً، وهو الشق الثاني الرئيسي للحرب، الذي يمكن العراق من الاستمرار في تحمل تكاليفها. وأخيراً فقد أبدى كثير من الدول العربية تعاطفاً بل استعداداً لمعاونة السعودية عسكرياً في مواجهة التهديدات الإيرانية التي تمثلت في أعمال العنف الإيرانية في المسجد الحرام في موسم الحج عام ١٩٨٧. وفي وادي النيل، ورغم ايقاف العمل بمعاهدة الدفاع المشترك بين مصر والسودان بمبادرة سودانية، فإن مصر ما زالت تقدم السلاح والذخيرة إلى القوات السودانية لمواجهة الأخطار في جنوب السودان، وتبذل جهدها لايقاف المعونة الأثيوبية لتدعيم قوات التمرد في جنوب السودان، كما قامت ليبيا بتعاون عسكري محدود بقصف مناطق التمرد بطائراتها.

ومن أهم أوجه التعاون العسكري القائم رغم كل السلبيات استمرار التعاون في مجالات التدريب القتالي، إذ استمر وجود الخبراء العسكريين العرب في أقطار الخليج العربية وبخاصة عُمان والامارات العربية المتحدة واليمن العربية؛ كما درس كثير من الضباط العرب، من أقطار الخليج والعراق والأردن والصومال والسودان، في المنشآت التعليمية المصرية؛ كما جرت بعض أنواع التدريب والمناورات المشتركة بين مصر والأردن، ومن المتوقع إجراء تدريب ومناورات مشتركة بين القوات المصرية والسودانية، ويحضر بعض الضباط المصريين دراسات في منشآت تعليمية سودانية. وتبرز أهمية هذا النوع من التعاون فيما سبق أن أشرنا إليه من اختلاف مصادر العلم العسكري، واختلاف التسميات والمصطلحات العسكرية، ولا شك في أن التعاون في المجال التعليمي والتدريبي العسكري يخفف من المصاعب الناتجة منها.

وإلى جانب ما سبق فإن هناك بعض العناصر الإيجابية الناتجة من امتناع بعض البلدان العربية عن القيام بأعمال عسكرية ضد بلد عربي آخر رغم وجود حوافز أو ضغوط لذلك. ويبرز في هذا المجال امتناع مصر عن القيام بهجمات ضد ليبيا رغم الضغوط التي تعرضت لها من الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بذلك. ومن جانب آخر امتنعت القوات الجوية السعودية عن اعتراض الطائرات العراقية التي هاجمت الفرقاطة الأمريكية «ستارك» في الخليج خلال عام ١٩٨٧، رغم الضغوط الأمريكية ووجود طواقم أمريكية تعمل على طائرات الانذار المبكر السعودية من طراز «أواكس». وأهمية ذلك في أن مثل هذا الامتناع يضع حداً

للخلافات بين الأقطار العربية بحيث لا تصل إلى الاصطدام المسلح، وبالتالي يساعد على وضع الأساس لتنظيم تعاون عسكري بين هذه الأقطار، ويزيل عراقيل كان يمكن أن توضع على هذا الطريق.

أولاً: المدخل السياسي للتعاون العسكري العربي

ان عرض الظروف الحالية، بما حملته من سلبيات وايجابيات، قد وضعنا على النقطة التي يمكن الإنطلاق منها إلى تحقيق تعاون عسكري عربي أوثق، على طريق تحقيق التعاون العسكري الكامل الذي يحقق الأمن القومي العربي. كما أن تطور الأمور يمكن أن يتدهور فينحدر التعاون العسكري العربي الى مستويات أدنى، ويؤدي إلى مزيد من عدم الأمن للدول العربية وشعوبها. وإذا كنا نتحدث عن التعاون العسكري فلا بد من أن نتذكر دائماً أن الحرب هي «امتداد للسياسة بوسائل أخرى» وأن الصراع المسلح هو جزء من الحرب وليس الحرب نفسها، وأن السياسة العسكرية هي جزء من السياسة، وأن الاستراتيجية العسكرية تابعة للسياسة. أي أن التعاون العسكري يستلزم بالضرورة نقطة انطلاق سياسية، إذ لا يمكن تحقيقه في ظروف تناقض سياسي تام. والمتصور أن نقطة الانطلاق السياسية الممكنة في ضوء ما سبق شرحه من الظروف الحالية، هي وجود حد أدنى من الاتفاق السياسي، وحد أقصى للاختلاف السياسي. ولا بد هنا من الاعتراف بأن الظروف الحالية لا تسمح بالقفز مباشرة إلى التعاون العسكري الكامل الذي يحقق الأمن القومي العربي المأمول، إذ إن هذا الأمن لا يتحقق وفقاً لدراسات سابقة إلا بتحقيق الوحدة العربية الكاملة في إطار اتحادي[٢]. وإذا كان ذلك هو الهدف والأمل، وهو إذا ما كان مستحيلاً في الوقت الحالي، فإن ذلك لا يمنع من التحرك نحو الهدف والمضي قدماً لتحقيقه.

يتطلب الحد الأدنى من الاتفاق العسكري أن تتفق الأطراف على ضرورة الحفاظ على الإنسان والهوية والأرض العربية وعدم السماح بالمساس بها بأي حال، ومن أي مصدر، وتحت أي راية أو شعار، كما يتطلب الإتفاق على مصادر التهديد المحتملة والواقعة. فالإنسان العربي لا يجوز أن يتعرض للإعتداء على حياته وأرضه، ويجب أن يحتفظ بهويته وقيمه. وأي عدوان على جزء من الشعب أو جزء من الأرض يجب أن يعتبر عدواناً على كل الشعب العربي وكل الأرض العربية، كما يجب ألا يتعرض الإنسان العربي لضغوط تجبره على تغيير هويته وقيمه مهما كانت الرايات أو الشعارات، مثل الثورة الإسلامية أو العالم الحر أو الشيوعية أو غيرها. أما الحد الأقصى للاختلاف فيكون بعدم السماح للتناقض بأن يبلغ حد الصراع المسلح بين طرفين عربيين خارج حدود الدفاع الشرعي عن النفس. وفي إطار ذلك لا بد من

---

(٢) انظر في ذلك: خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

الاتفاق على مصادر التهديد وأولوياتها ودرجة خطورتها.

تتمثل الخطوة التالية للانتقال إلى حالة التعاون العسكري العربي في تمهيد المسرح لتحقيق التعاون بتوثيق الروابط بين الأطراف العربية أفقياً ورأسياً، وإلى العمل على تصفية إشكاليات التعاون العسكري العربي السابق ذكرها، إذ إن حالة التجزئة الحالية، ووصول التعاون العسكري إلى حده الأدنى، يعني استحالة تحقيق الوحدة العربية مباشرة، ويستدعي التحرك التدريجي نحوها. وتوثيق الروابط أفقياً يعني العمل من أجل تحقيق الوحدة بين عدة أقطار عربية تتجاور جغرافياً أو تتفق في توجهاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولا شك في أن من أهم الروابط التي يجب توثيقها هي روابط التعاون العسكري، وصولاً إلى قيادة عسكرية موحدة. أما تعميق الروابط رأسياً فيعني العمل على توحيد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في الأقطار العربية، الأمر الذي يسهل تحقيق الوحدة العربية الشاملة في النهاية، أي أن الروابط الأفقية هي روابط بين الأقطار العربية الحالية بينما الروابط الرأسية تختص بالنظم الوظيفية. والتصور أن أياً من الرابطتين لا تعوق الأخرى بل تدعمها، إلا أن الروابط الأفقية تكتسب أهمية خاصة حينما تكون بين أقطار القلب، حيث تشكل النواة التي تجمع حولها بقية الأقطار الأخرى، والتي يمكنها معاونة الأقطار الطرفية. كما أن الروابط الرأسية تكتسب أهمية خاصة حينما تكون روابط سياسية وعسكرية، أو لها علاقات خاصة بالروابط الاقتصادية والاجتماعية. وأقطار القلب هنا يقصد بها السعودية والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر. ويتمثل التقاطع الرئيسي بين الروابط الأفقية والرأسية في تدعيم الروابط السياسية والعسكرية والاقتصادية بين السعودية وسوريا ومصر بالدرجة الأولى، وبقية أقطار القلب بعد ذلك.

يسعى هذا المدخل، إضافة إلى واقعيته في مواجهة الظروف الحالية، إلى إيجاد حل لبعض إشكاليات التعاون العسكري العربي التي سبق ذكرها. فتحقيق الوحدة بين عدة أقطار عربية يؤدي آلياً إلى تخفيض عدد الوحدات السياسية المشتركة في اتخاذ القرار، الأمر الذي يسهل عملية اتخاذه ويقلل من طول الزمن اللازم لذلك، كما أنه يمكن أن يوحد بين التصورات الاستراتيجية المختلفة، أو على الأقل يحصرها في نطاق أضيق. والوحدة بين طرفين عربيين أو أكثر لا بد من أن تؤدي إلى جدية التعاون بين الوحدات المتحدة، الأمر الذي كثيراً ما عاب الاتفاقات الثنائية والثلاثية أو متعددة الأطراف. كذلك فإن العمل من أجل تحقيق الوحدة بين عدة بلدان عربية يحل المشكلات الدستورية الخاصة بسلطات الأجهزة القومية على الأجهزة القطرية، إذ يصبح قائد القوات للكيان السياسي الجديد الناتج من التوحيد له سلطاته الطبيعية على قوات الوحدات السياسية التي اندمجت فيما بينها، رغم أن ذلك في مراحله الأولية قد يزيد من حدة المشكلة نفسها بين سلطات القيادة الجديدة وسلطات القيادة العسكرية القومية.

وأخيراً فإن الوحدة بين بلدان عربية ترتبط فيما بينها ارتباطاً جغرافياً يساهم في خلق القيادات والكوادر المتخصصة اللازمة لتولي القيادة في مسرح عمليات أو اتجاه استراتيجي

معين، فالوحدة بين أقطار الخليج العربية، وبخاصة إذا شملت العراق، توفر الكوادر اللازمة لقيادة القوات التي يمكن أن تقاتل في مسرح العمليات الآسيوي واتجاهاته الاستراتيجية ومواجهة التهديدات الصادرة من هذا المسرح، وبخاصة ايران والاتحاد السوفياتي. والوحدة بين مصر وأي من سوريا والأردن ولبنان توفر القيادات والأركان اللازمة لقيادة القوات التي يمكن أن تقاتل في المسرح المركزي، أو منطقة القلب لمواجهة التهديدات الصادرة من إسرائيل وتحالفها مع الولايات المتحدة، أو الصادرة من الولايات المتحدة، أو الاتحاد السوفياتي. والوحدة بين مصر والسودان وربما ليبيا تعد القيادات والأركان للسيطرة على القوات التي تواجهها التهديدات لوادي النيل سواء من أثيوبيا أو من حلف الأطلسي، بالتعاون مع دول افريقية أخرى. كذلك فإن الوحدة بين أقطار المغرب العربي تعد القيادات اللازمة لادارة الصراع في هذا المسرح الافريقي والتهديدات الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الأطلسي متمثلة في أي من فرنسا واسبانيا. وهكذا لا تطغى صراعات القلب على صراعات الأطراف.

أما الروابط الرأسية، والمقصود بها توحيد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، فهي تضع الأساس للوحدة العربية الشاملة، والتعاون العسكري الكامل بين هذه الأقطار وبخاصة عند توحيد النظم العسكرية. إلا أن توحيد النظم السياسية يمكن أن يؤدي إلى تذويب أو إزالة كثير من الاختلافات في التصورات الاستراتيجية للوحدات السياسية المكونة للنظام العربي وتوحيد النظم الاقتصادية، أو التنسيق الاقتصادي والاجتماعي، ويضع الأسس الراسخة للتعاون العسكري من حيث ضمان تحقيق الشق الثاني من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، ويحل من إشكالية توزيع الأعباء الاقتصادية للصراعات كما أنه يقرب من القيم والعادات التي قد تختلف نسبياً داخل الوطن العربي. بل إن روابط التنمية الاجتماعية، وبخاصة في مجالات التعليم والصحة والثقافة والعمل، تضع أساساً للتوزيع المتناسب للأعباء الدفاعية على البلدان العربية. أما الروابط العسكرية فتدخل في مجال المدخل العسكري للتعاون العسكري العربي.

ثانياً: المدخل العسكري للتعاون العسكري العربي

إن المدخل السياسي ليس كافياً وحده لتحقيق المدخل إلى التعاون العسكري. كما أن العلاقة بين المدخل السياسي والمدخل العسكري ليست متتالية بالضرورة، إذ إن الخطوة الأولى من المدخل السياسي، ويقصد بها وجود حد أدنى من الاتفاق السياسي وحد أقصى للاختلاف، كافية لبدء العمل في المدخل إلى التعاون العسكري العربي، بحيث يمكن أن تسير الخطوات السياسية جنباً إلى جنب ومتوازية مع الخطوات العسكرية في المدخل إلى التعاون العسكري العربي. ولا شك في أن بعض الايجابيات التي سبقت الاشارة إليها عند وصف الظروف الحالية، مثل بقاء الجامعة العربية واستمرار الالتزام الدعائي بمعاهدة الدفاع المشترك ووجود أنواع من التعاون العسكري بين بعض العناصر والدول العربية، وإجراء

تـدريبات مشـتركة بـين بعض القوات المسلحـة للبلدان العربيـة وتبادل الخـبراء العسكـريـين وحضور بعض الضباط العـرب دورات تدريبيـة في منشآت تعليميـة عسكريـة لبلدان عربيـة أخـرى وامتناع بعض الـدول العربيـة عن الاصطدام المسلح مـع دول عربيـة أخرى، تضـع البلدان العربية قريباً من عتبة المدخل العسكري إلى التعاون العسكري العربي.

يقصد بالمدخل العسكري للتعاون هنا تمهيد الطريق في حدود الـظروف القائمـة حاليـاً بـإزالة العقبـات التي تحول دون تحقيق تعـاون عسكري فعـال، عند تـوافر الـظروف والإرادة السيـاسية التي تسمـح بهذا التعـاون، ووضع الأسس الـلازمـة لـذلـك، أو بمعنى آخـر حـل الإشكـالات العسكـريـة لتحقيق التعـاون العسكـري العـربي. والحقيقـة أن أغلب هـذه الإشكالات يمكن حلها، أو حل جزء منها على الأقل، في إطار الجامعة العربية بوضعها الحالي ونشاط الأمانة العسكرية للجامعة العربية، الذي تقـوم فعلاً بجـزء منه حـالياً، كـما يمكن أن تقوم بعض مراكز الدراسات المتخصصة غير الحكومية بجزء منـه بالاستفـادة من جهود بعض العسكريين المتقـاعدين من ذوي الخـبرة، وتفاعلهم مـع بعض الأجهزة المهتمـة بشؤون الأمن القومي خارج الإطار الرسمي، أملاً في وصولها بعد ذلك إلى الأجهزة الرسمية وتحقيقها.

١ ـ توثيق الروابط العسكرية أفقياً ورأسياً

يشبه المدخل العسكري للتعاون المدخل السياسي من حيث انه يحتاج إلى توثيق الروابط العسكرية أفقياً ورأسياً بين الأقطار العربية. ويمثل توثيق الروابط العسكرية أفقياً، درجة عالية من التعاون العسكري الفعلي بين بلدان عـربية لكنـه محدود في مـداه، وقد يمثـل قفزة صعبـة حينـما لا يكون قـد تم التمهيد لـه جيداً، إلا أنـه في النهايـة يسرع من دوران عجلة التعاون العسكري بين الأقطار العربية، ويشكل في حالة نجاحه قدوة لبقية الأقـطار العربيـة فيما يجب عمله في هـذا السبيل. أمـا توثيق الـروابط العسكريـة الـرأسيـة فيعني العمـل عـلى تـوحيـد السياسات والتصورات العسكرية، بما يعنيه ذلك من توحيد نظم التجنيد والتنـظيم والتسليح والتدريب، وبناء عقيدة عسكرية مشتركة، وتبادل المعلومات عن مصادر التهـديد العسكـري المختلفة، ووضع أسس موحدة للعلم العسكري العربي، ودراسة مسارح العمليـات العربيـة المختلفة، وإقامة صناعة عسكرية عربية مشتركة. كل هذه الخطوات، بل بعضها فقط، يضع أسساً متينة لتعاون عسكري عربي فعال عند اتخاذ القرار السياسي بـذلك، كـما أنه قـد يتطور إلى إقامة نظام عسكري عربي جديد.

٢ ـ السياسة العسكرية العربية

لا شك في أن أهم الخطوات الأولى على طريق التعاون العسكري العربي هي الوصـول إلى مفهوم موحـد، أو قريب من ذلـك للسياسـة العسكريـة العربيـة، وذلك يعني استخـدام منجـزات العلوم المختلفة في تحـديد طبيعـة الحـروب والصراعـات المسلحـة المحتملة وطـرق

إدارتها، وفي تحديد بناء وإعداد القوات المسلحة. ان الوصول إلى مفهوم حول هذه السياسة العسكرية العربية أمر يحتاج إلى كل الجهد من المفكرين العرب المهتمين بالأمن القومي العربي، ولا يقتصر على العسكريين فقط، أو على المسؤولين الرسميين بالحكومات العربية فقط، إذ إنه يتعلق بالوجود العربي نفسه وبوجود كل إنسان عربي. وتظهر أهمية هذا المفهوم في أنه يمكن، بعرض الصراعات المسلحة العربية السابقة والآنية، الخروج باستنتاج أن البلدان العربية قد فشلت في وضع تصور لسياسة دفاعية عربية حيال أي تهديد خارجي واجهته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ فشلت في وضع سياسة دفاعية في مواجهة الخطر الصهيوني الاستعماري المتمثل في إسرائيل، وبالتالي في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما أن كل أقطار الخليج العربية قد فشلت في مواجهة التهديد الإيراني، أي أنها فشلت في وضع سياسة دفاعية حيال التهديد المباشر لها رغم استمرار الحرب بين العراق وإيران لمدة ثماني سنوات تقريباً، وبحيث تعرض كل بلد منها خلال هذه الفترة إلى تهديد عسكري مباشر أو إلى توقي هذا التهديد المباشر بالإذعان له والوقوع تحت هيمنته. أما في السودان، فقد فشلت الحكومات السودانية المتعاقبة في تبني سياسة دفاعية حيال التهديد الصادر من الجنوب بدعم من أثيوبيا وقوى أجنبية أخرى. أما ليبيا، فقد واجهت فشلاً دفاعياً في سياستها تجاه تشاد. والحقيقة أنه من الصعب القول إن هناك سياسة دفاعية عملية وواضحة وفعالة لدى أي من البلدان العربية الحالية أو التجمعات العربية التي أنشئت في الماضي أو في الحاضر. وربما كانت أول محاولة لإيجاد سياسة دفاعية عربية هي الدراسة التي قامت بها القيادة العربية الموحدة عام ١٩٦٤، وإن كان من الصعب الحكم بأنها كانت مناسبة أو فعالة حيث لم تتعرض للاختبار.

يمكن للأمانة (الإدارة) العسكرية لجامعة الدول العربية أن تلعب دوراً مهماً في مجال تحديد سياسة عسكرية عربية، وأن تشرك في ذلك قطاعاً واسعاً من المهتمين بموضوعات الأمن القومي، وأن تكون حلقة الوصل بين الحكومات العربية في ذلك، وبين هذه الحكومات والباحثين المتخصصين في هذا المجال. ويقيد عمل الأمانة (الادارة) المذكورة في هذا المجال كون الجامعة العربية جامعة حكومات، وبذلك قد لا تستطيع الخروج عن الحدود التي قد تضعها بعض الحكومات على نشاطها، إلا أن ذلك لا يمنعها، ويجب ألّا يمنعها، من التقدم خطوات في هذا المجال.

يكمل عمل مراكز الدراسات المتخصصة عمل الأمانة (الادارة) العسكرية لجامعة الدول العربية، حيث تستطيع هذه المراكز استقطاب طاقات الباحثين المتخصصين العرب لبحث ودراسة السياسة الدفاعية العربية في نطاق أوسع، إذ يمكنها الإستفادة من الباحثين المدنيين والعسكريين المتقاعدين، والباحثين المهتمين بالأمن القومي من خارج قطاعات الدبلوماسيين والعسكريين، وربما اللجوء إلى المتخصصين الأجانب للإستفادة من آرائهم واثراء النقاش حول الموضوع دون التقيد بها. وقد قام مركز دراسات الوحدة العربية بدور مناسب في هذا المضمار، كما لعب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام ومركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الأردن دوراً مهماً في عقد المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول

على طريق إنشاء جماعة دفاعية من المختصين والمهتمين في شؤون الأمن القومي، كما بذلت الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز الدراسات الفلسطينية جهوداً مهمة ومثمرة في هذا المجال. ويبقى أن تجمع هذه الجهود وجهود مراكز أخرى قد لا تكون قد حظيت بالشهرة نفسها، وأن تطور هذه الجهود وتكثف، بحيث تعرض ناتجها في النهاية على الجهات المسؤولة والمتخصصة في الحكومات العربية. وبديهي أن تجد الجهود المخلصة والبناءة استجابة من هذه الدول بدرجات متفاوتة، إلا أنها تكون قد وضعت أسساً لسياسة دفاعية عربية، بخاصة ان التجربة أثبتت إمكان دعوة بعض المسؤولين الحكوميين الدبلوماسيين والعسكريين لمناقشة هذه الموضوعات. وأخيراً فإن عقد ندوات عسكرية يحضرها مندوبون من البلدان العربية المختلفة في إطار الأمانة (الادارة) العسكرية للجامعة العربية، لا بد من أن يقرب بين المفاهيم السائدة في القيادات العسكرية الحالية والمستقبلية في البلدان العربية.

تشتمل دراسة وتحديد السياسة العسكرية العربية على دراسة لطبيعة الصراعات المسلحة المختلفة بين بلدان عربية، وتهديدات خارجية، وطبيعة هذه الصراعات، والطرق المحتملة لادارتها. ويمكن البدء بدراسة كل صراع على حدة ثم الجمع بينها، أو أن تبدأ الدراسة بالعلاقة بين الصراعات المسلحة المختلفة، ثم تتبعها دراسة كل صراع على حدة في ضوء هذه العلاقة. كما تشتمل على دراسةٍ لأساليب بناء القوات المسلحة من حيث الحجم والتجنيد والتسليح والتنظيم، والعلاقة النسبية بين وسائلها المختلفة، والمصاعب التي تواجهها البلدان العربية في هذا المجال، والأساليب الممكنة لحلها. ويفضل هنا البدء بدراسة كل عنصر على حدة ثم العمل على تجميعها في أسلوب مقترح لكيفية بناء القوات المسلحة. وهكذا من خلال هذه الدراسات يمكن أن تتبلور سياسة عسكرية عربية، أو ما يمكن أن يسمى عقيدة عسكرية عربية. ولا شك في أن تبلور هذه السياسة يحتاج إلى أن تتبناها الدول العربية بأجهزتها الرسمية لتكون فعالة، ومن المعتقد ـ أو من المأمول، على الأقل ـ أن هذه الأجهزة الرسمية ستكون على استعداد لتبنيها عندما تجد أنها معقولة، ويكفي أن تبدأ بعض الأقطار العربية الرئيسية بتبنيها لتنتقل بالتأثير إلى بلدان عربية أخرى.

تحمل السياسة العسكرية (العقيدة العسكرية) العربية كثيراً من اشكالات التعاون العسكري العربي السابق ذكرها. فهي تساعد على عدالة توزيع الأعباء الدفاعية للبلدان العربية فيما بينها وتزيد من فاعلية القوات العربية وقدرتها على ادارة صراع مسلح طويل. كما أن تقارب نظم الأسلحة الرئيسية يسهل من أعمال الإمداد بالذخيرة وأعمال التأمين الفني للعمليات والقتال بما في ذلك أعمال الصيانة الوقائية، وإصلاح الأعطال بدرجاتها المختلفة جارية ومتوسطة ورئيسية في أي مسرح من مسارح العمليات العربية، وعلى أراضي أي بلد عربي، وتزيد من سرعة الحركة الاستراتيجية للقوات العربية داخل مسرح الحرب العربي، حيث لا تحتاج القوات إلى نقل كل ما يلزمها من إمداد، سواء الذخيرة أو بعض أنواع الوقود، وبخاصة في المراحل الأولى، إذ يمكن للقوات الوافدة الاستفادة ـ ولو موقتاً ـ من القواعد الإدارية والمنشآت والوحدات الإدارية والفنية للدولة المضيفة. إلا أنه يجب التنبه إلى

أنه في حال اعتماد التسليح في أحد أنواعه على مصدر واحد، أو مصادر تخضع لسيطرة أجنبية واحدة، فإن القوات العربية قد تقع تحت احتمال الإبتزاز السياسي لهذا المصدر أو لسيطرته. ولا يختلف الموقف في هذه الحالة كثيراً إذا كان مصدر هذا السلاح شرقياً أو غربياً، إذ قد يكون تأثير الاتحاد السوفياتي في دول الكتلة الشرقية أقوى من تأثير الولايات المتحدة في الكتلة الغربية. إلا أن التجارب قد أثبتت أنه أمكن، في أغلب الأحوال، الحصول على السلاح من عدة مصادر في حال وجود اختلاف مع المصدر الرئيسي، كما أن الأمر يكون أكثر سهولة في حال ما إذا كانت هناك نسبة كبيرة من الأهداف السياسية المشتركة بين البلدان العربية ودول المصدر الرئيسي للسلاح، وإذا كانت التناقضات السياسية بينها قليلة.

كذلك فإن تقارب تنظيم الوحدات والتشكيلات المتماثلة نتيجة لتقارب اتجاهات بناء القوات المسلحة يسهل من أعمال القيادات العربية التي تتولى قيادة تشكيلات أو وحدات قتالية من عدة أقطار عربية، حيث تتقارب القدرات القتالية للتشكيلات والوحدات المتماثلة، وهكذا ينخفض حجم الجهد اللازم لتخطيط العمليات وأعمال القتال (التي تشترك فيها قوات مسلحة لبلدان عربية مختلفة) إلى الحد الأدنى الممكن، وتزيد من قدرة القيادة على التصرف السريع حيال المواقف وتحقيق مرونة القيادة بالانتقال من عمل إلى آخر من أعمال القتال في حيز زمني محدود.

٣ ـ العلوم العسكرية

هناك علاقة وثيقة بين السياسة (العقيدة) العسكرية والعلم العسكري، فالعقيدة تبنى على أساس منجزات العلوم العسكرية، والعلوم العسكرية يجب أن تعمل على تحقيق متطلبات العقيدة (السياسة) العسكرية. ولقد حاولت القوات المسلحة العربية خلال ملاحم الصراع السابقة أن تطبق قواعد العلم العسكري بحسب ما تلقته من مصادره الأجنبية. ولقد حققت في هذا المجال بعض النجاح وكثيراً من الفشل. وقد رجع هذا جزئياً إلى اختلاف مصادر العلم العسكري الذي اعتمدت عليه هذه القوات، كما أن هذه المصادر ليست دائماً ملائمة لطبيعة الجندي العربي ومسارح العمليات العربية، بخاصة أن الأقطار التي استقت منها أقطار عربية أخرى علومها العسكرية لاقت هي الأخرى درجات متفاوتة من النجاح والفشل في أداء مهامها الدفاعية.

إن هذا الأمر يتطلب تقارباً بين العلوم العسكرية في الأقطار العربية بهدف الوصول إلى توحيد هذه العلوم في القوات المسلحة العربية، بحيث تتشابه الأعمال والإجراءات والوثائق والأساليب في المواقف المختلفة، وبحيث يمكن لقوات الدعم الوافدة أن تتكامل بسرعة وبسهولة إلى أن تندمج في جهود وأعمال قتال التجميع القتالي الذي تنضم إليه. ولتحقيق هذا الهدف من المناسب أن تجري مناقشة واسعة بين الباحثين والخبراء العسكريين العرب بحيث يمكن اختيار الأساليب والقواعد والطرق المناسبة، سواء كان ذلك بشكل عام، أو فيما يختص

بما يناسب العنصر البشري في القوات المسلحة العربية، وطبيعة مسارح العمليات العربية والتهديدات ومصادر التهديد المختلفة التي تهدد الوجود العربي، والطبيعة المناخية السائدة في مسارح العمليات العربية. ولا يعني ذلك بالطبع تجاهل الخبرات القتالية التي تراكمت لدى بعض الأقطار التي استقت منها القوات المسلحة للأقطار العربية المختلفة علومها العسكرية، كما لا يعني بالضرورة تفضيل علم عسكري مستقى من دولة أو كتلة على آخر من دولة أخرى أو كتلة أخرى، ولكنه يعني بالتأكيد أيضاً الإستفادة من الخبرة القتالية التي تراكمت لدى القوات المسلحة للبلدان العربية في أثناء تحضيرها وإدارتها لصراعات مسلحة مع مصادر التهديد المختلفة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول أغلب الأقطار العربية على استقلالها، وكذلك الاستفادة من تصورات القادة والباحثين والخبراء العرب والأجانب حول أساليب إدارة الصراع المسلح في المستقبل في مواجهة التطورات السياسية والاجتماعية والعلمية والتقانية الحالية وتوقعاتها المستقبلية.

إن هذا، كما ذكرنا، يتطلب بالضرورة مساهمة أكبر عدد من الباحثين والخبراء العسكريين العرب في البحث والدراسة، ثم مناقشة واسعة لنتائجها ونشرها على أوسع نطاق، بحيث تتولد نواة العلوم العسكرية العربية في أذهان القادة والمعلمين العسكريين العرب تقريباً لمفاهيمهم. وفي هذه المرحلة يبرز دور الأمانة (الادارة) العسكرية لجامعة الدول العربية، حيث يمكن اجراء مناقشات مكثفة بين أجهزة البحث والتعليم العسكري في القوات المسلحة للبلدان العربية تصل في النهاية إلى إرساء قواعد وأسس العلوم العسكرية في البلدان العربية. ولا شك في أن المجلات العسكرية العربية، الرسمية منها والخاصة، يمكن أن تلعب دوراً مهماً في نشر هذه الآراء والأفكار في أوساط العسكريين العرب. ولا خوف من هذا النشر حيث لا يمكن من خلاله القطع بما أمكن تبنيه وما لم يقع عليه الاختيار، بينما تقوم المراجع العسكرية الرسمية، التي تتمتع بدرجة أعلى من السرية بتحديد القواعد والمبادىء والأسس والأساليب والطرق التي تقرر اتباعها. ولا شك في أن تبادل المجلات والمنشورات والكتب والمراجع العسكرية بين القوات المسلحة للبلدان العربية يمكن أن يلعب دوراً مهماً في ذلك. وأمامنا أمثلة كثيرة لمجلات ومراجع عسكرية أجنبية من دول الكتلة الشرقية والغربية تناقش الموضوعات العسكرية بدرجة عالية من العلنية دون خوف من كشفها، حيث تبقى أسس العلم العسكري واحدة وان اختلفت أساليبها، ويبقى الأهم هو قدرة القوات على تطبيق العلوم العسكرية على الطبيعة، وفي ميدان المعركة، وعلى مسارح العمليات، وضد قوات عدو محدد.

٤ ـ تجهيز مسارح العمليات

سبق أن اتضح من دراسة إشكالات التعاون العسكري العربي غياب خطط لإعداد الدولة للحرب (للدفاع)، أو نقصها وعدم تكاملها في جميع الأحوال، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الإستفادة من قدرات قوات الدعم العربية التي تصل إلى بلد عربي ما لتعاونه في

مواجهة أحد التهديـدات التي يتعرض لهـا. ويرجـع ذلك بـدرجة مـا إلى اختلاف مستـويات العلم العسكري التي تحصل عليها الأقطار العربية من مصـادر أجنبية، كـما يرجـع إلى غياب سياسة (عقيدة) عسكرية موحدة أو متقاربـة. لذا، فإن إحدى الخـطوات المهمة التي يمكن أن تبدأ بعد البدء في صياغـة سياسـة عسكريـة موحـدة أو متقاربـة وضع خـطط لإعداد البلد أو مجمـوعة البلدان للحـرب، حيث تقوم بهـا القيادة الاسـتراتيجية العـربية المكلفـة بالـدفاع في مسرح عمليـات منتـظر، أو في مـواجهـة تهـديـد عسكـري قـائم أو محتمـل. وتقـوم القيـادة الاستراتيجية العسكرية، في ضوء خطة القيـادة الاستراتيجيـة القوميـة، بوضـع خطط إعـداد القوات المسلحة، وخـطط إعداد أراضي البلد (أو البلدان) كمسرح للعمليـات، بما في ذلـك إعداد القواعد الجوية والبحرية ومناطق تمركز التشكيلات البريـة الموجـودة والمحتملة، ومناطق تجمـع وساحـات إطلاق الصـواريخ وتنـظيم شبكات الإستـطلاع والإنذار الـبري والبحـري والجـوي، وإنشاء مـراكز القيـادة والسيطرة والقـواعد الإداريـة وأقسـامهـا، وإقـامـة خـطوط المواصلات وتنظيم حمايتها وغير ذلـك. كذلـك فإن عـلى هذه القيـادات متابعـة تنفيذ الخـطة والإشراف عليها والعمل على صيانتهـا وتطويـرها، بحيث تكـون معدة لاستقبـال القوات في حالة الحاجة إليها، وبحيث يمكن توفير الجهد الـلازم لذلـك عند الحـاجة إليـه. وتصل هـذه الخطة إلى قمتها حينما يتم التنسيق بينها وبين خطة القيادة الاستراتيجية القوميـة، بحيث تخدم هذه المنشآت خطط تنمية المجتمعات المقامـة فيها وقت السلم، وبحيث يمكن الإستفـادة منها بسرعة بتحويلها للأغراض العسكرية عند توافر المـوقف العسكري والتحـول إلى تنفيذ تعبئـة موارد الدولة للحرب عند الضـرورة.

٥ ـ إنشاء قيادات مسارح العمليات

اتضح عند بحث تجهيز مسارح العمليات الحاجة إلى وجود قيادات استراتيجيـة لمسارح العمليات يفضل أن يكون لها طابع الاسـتراتيجية القـومية والاسـتراتيجية العسكـرية، بحيث تشرف القيادة الاستراتيجية القومية على إعـداد الاقتصاد القـومي وإعداد الشعب للدفـاع كما تشرف على أعمال القيادة الاستراتيجية العسكرية التي تتولى، بالدرجـة الأولى، وبالتعـاون مع بقيـة أجهزة البلدان الـداخلة في المسرح، إعـداد كـل من القـوات المسلحـة وأراضي البلدان كمسرح للعمليـات، كما سبقت الإشـارة، عند تنـاول المدخـل السياسي للتعـاون العسكـري العربي وكذلك عند بحث توثيق الروابط العسكـرية الأفقيـة بين البلدان العـربية، إلى إنشـاء قيادة عسكرية لمسارح العمليات والإتجاهات الاستراتيجيـة المختلفة. وتنبـع أهمية إنشـاء هذه القيادات مما سبق الوصول إليه من استنتاج أنه ليست لدى أي بلد عربي القدرة على مواجهـة أحد التهديدات المحتملة بالنسبة إليه معتمداً على قـواه منفرداً نـاهيك عن مـواجهة أكـثر من تهديد في وقت واحد، كما تـرجع أهميتهـا إلى ما ورد في البنـد الخامس من الملحق العسكـري لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية بالنسبة إلى تـولي القيادة العامة لجميـع القوات العـاملة في الميدان ومـا يؤدي إليه من سلبيـات سبقت الإشارة إليهـا. كذلك فإن تعدد مصادر التهديد ونشاطها في وقت واحد خلال الثمانينات يؤكد ضرورة وجـود

قيادات دائمة تقوم بدراسة احتمالات التهديد ومصادرها في المسرح، وكذلك امكانات القوات العاملة في المسرح وما تحتاج إليه من دعم من بلدان أخرى وما قد يتوافر لديها للدفاع عن المسرح، وطبيعة الأرض والأحوال المناخية السائدة فيه، وتضع خططاً أولية أو تفصيلية لمواجهته.

من الطبيعي أن تنشأ هذه القيادات في حال وجود علاقات سياسية قوية بين بلدان المسرح، مثل اندماجها في وحدة أو اتحاد سياسي، أو في حال دخول بعض بلدان المسرح في اتفاقات عسكرية دفاعية مشتركة لها طابع جدي، وهو الأمر الذي يتعلق بالروابط العسكرية الأفقية بين البلدان العربية. إلا أن الروابط السياسية أو العسكرية الأفقية غالباً ما لا تفي بالغرض نتيجة لقصورها. فتجمع أقطار مجلس التعاون الخليجي يستبعد العراق، وهو أكبر وأقوى أقطار الخليج العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك بين مصر والسودان لا تشمل الصومال وجيبوتي، ومجلس التعاون العربي لا يشمل سوريا أو اليمن الديمقراطية. وهكذا فإن الروابط الأفقية بين مجموعة أو مجموعات من البلدان العربية لا تغني عن وجود روابط رأسية تضم البلدان التي تجمعت في وحدة سياسية أو اتفاق عسكري مع تلك التي لم تدخل في هذا التجمع داخل المسرح، لذا فإن انشاء قيادات لمسارح العمليات لتقوم بالدراسة والاعداد للصراع المسلح في هذا المسرح، وتتولى القيادة عند الضرورة، هو إحدى الضرورات اللازمة لتحقيق تعاون عسكري جدي وفعال عند إدارة الصراع المسلح في هذا الإتجاه الاستراتيجي أو مسرح العمليات.

رغم أن الخبراء والباحثين العسكريين العرب يمكن أن يساهموا بدور مهم في الاعداد للقيادات الاستراتيجية لمسارح العمليات والإتجاهات الاستراتيجية، كما يمكن أن يساهموا في اعمالها، فإن الدور الرئيسي في إنشاء واعمال هذه القيادات لا بد من أن تقوم به الحكومات في البلدان العربية، وبخاصة الرئيسية منها التي تمتلك قوات مسلحة قوية، سواء في مجال الأفراد أو المعدات أو في مستوى التدريب والخبرة القتالية. ويمكنها الإستفادة قدر الإمكان من أي تعاون ممكن بينها وبين البلدان العربية الأخرى في المسرح. ويمكن للأمانة (الادارة) العسكرية لجامعة الدول العربية أن تلعب دوراً في التنسيق بين هذه البلدان بحيث توفر لهذه القيادات أكبر قدر ممكن من المعلومات، سواء عن التهديدات المحتملة ومصادرها، أو عن طبيعة مسرح العمليات، أو عن القوات الموجودة في المسرح.

يمكن للقيادات التي تنشأ بموجب المعاهدات والاتفاقات الدفاعية بين عدة أقطار عربية أن تقوم بدور القيادة الاستراتيجية لمسرح عمليات أو اتجاه استراتيجي محدد، بشرط أن تكون لهذه القيادة استقلاليتها النسبية عن قيادات البلدان الداخلة في هذه المعاهدات أو الاتفاقات الدفاعية، وألا يكون قائد هذه القيادة مسؤولاً عن قيادة قوات أو إدارة عمليات خارج هذا المسرح أو الاتجاه الاستراتيجي، حتى لا ينشغل في مسؤوليات أخرى عن مهمته بالنسبة إلى المسرح أو الاتجاه الاستراتيجي. فقيادة قوات مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تشكل قيادة الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي في مسرح العمليات الآسيوي. والقيادة التي تنبثق من معاهدة

الدفاع المشترك بين مصر والسودان يمكن أن تكون قيادة الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي لأي من مسرح العمليات الافريقي أو المركزي، والقيادة الناتجة من معاهدة أو اتفاقية دفاعية بين أقطار المغرب العربي يمكن أن تشكل قيادة مسرح العمليات الافريقي، بينما القيادة التي تنشأ عن اتفاق أو معاهدة دفاعية من كل من مصر وسوريا تشكل قيادة مسرح العمليات المركزي، والقيادة التي تشكل بموجب معاهدة أو اتفاقية دفاعية بين السعودية والعراق، أو بين أقطار مجلس التعاون الخليجي والعراق تمثل قيادة مسرح العمليات الآسيوي. وتكون هذه القيادات نواة للقيادة الاتحادية لهذه الأقطار في حالة اتحادها ووحدتها، كما تكون قيادة لهذه المسارح والاتجاهات الاستراتيجية في حالة تحقيق الوحدة العربية الشاملة بإقامة دولة الوحدة الاتحادية.

٦ ـ تبادل المعلومات عن مصادر التهديد ومسارح العمليات

اتضح من خلال دراسة اشكالات التعاون العسكري العربي أن القوات العربية التي تدفقت إلى مسارح العمليات خلال جولات الصراع العربي ـ الإسرائيلي السابقة كانت تفتقر إلى معلومات كافية عن قوات العدو التي سارعت إلى قتاله، سواء من حيث دراسة حجم قواته أو من حيث تنظيم هذه القوات أو تسليحها أو أساليب قتالها، كما لم يسبق لها التعرف إلى الأرض ومسرح العمليات الذي ستقاتل في ساحته.

ظهرت هذه الإشكالية في أحسن ظروف التعاون العسكري السابقة عام ١٩٧٣، وبالنسبة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي انفرد إلى حد كبير بالاهتمام العربي خلال أكثر من ثلاثين عاماً، والذي كان محور الإجماع والتعاون العربي خلال هذه الفترة. وخلال الثمانينات اشتعلت صراعات مسلحة أخرى على أطراف الوطن العربي إضافة إلى الصراع الرئيسي في القلب، وأصبحت هناك ضرورة ملحة لأن تدرس القوات المسلحة العربية مصادر التهديد المشتركة في هذه الصراعات وطبيعة مسرح العمليات والأرض في جميع أنحاء الإقليم العربي، حيث تتصاعد الحاجة إلى التعاون في جميع الاتجاهات، وأصبحت المهمة أصعب. لم تعد المهمة تقتصر على أن تدرس القوات المسلحة لبلدان الأطراف مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي المتمثل في العدو الإسرائيلي، ولا على أن تدرس مسرح العمليات في فلسطين وحولها. فللقارىء أن يتصور ماذا يحدث لو اضطرت مصر أو الأردن أو المغرب إلى إرسال بعض قواتها للدفاع عن الحدود الشرقية للاقليم العربي في الخليج، إذا لم تكن قد درست مسبقاً القوات الإيرانية بفروعها المختلفة حجماً وتنظيماً وتسليحاً وتدريباً، ودرست طبيعة مسرح العمليات الآسيوي واتجاهاته الاستراتيجية، ثم تدربت على العمل في ظروف مشابهة لتلك التي يحتمل أن تقابلها فيها على أرض ميدان المعركة. ولا يختلف الوضع إذا كلفت قوات مسلحة مصرية أو ليبية بمعاونة القوات المسلحة السودانية في مواجهة التمرد في جنوب السودان المدعم من قبل أثيوبيا، إذ الأغلب أنها لا تعرف كثيراً ـ وربما ولا قليلاً ـ عن أي من القوتين أو مسرح العمليات فيهما. وحتى بالنسبة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي فلا نعتقد أن موقف قوات ليبية أو جزائرية ترسل لمعاونة قوات سورية في صراع مع إسرائيل سيكون أفضل حالاً وقوة.

يفترض أن حل مثل هذه الإشكالية أمر في غاية البساطة، إذ يمكن تبادل المعلومات بين أقطار جامعة الدول العربية من خلال قنوات الجامعة أو مباشرة فيما بينها، كما أن كثيراً من هذه المعلومات ليس له طابع السرية. ورغم ما يفرضه كثير من البلدان من سرية على خرائطه والمعلومات عن طبيعة الأرض فإننا نجد لدى أعدائنا خرائط مشابهة وأحياناً أكثر دقة لهذه الأرض، ودراسة دقيقة لها ولتأثيرها في مسار العمليات العسكرية والصراع المسلح، ولا يقتصر ذلك على الأعداء بل يمتد أيضاً إلى البلدان التي تربطنا بها علاقات طيبة أو علاقات محدودة أو متوترة. وينطبق ذلك بدرجة أقل على المعلومات عن القوى التي تمثل مصدراً محتملاً لتهديد الأمن القومي، بل اننا نستطيع أن نجد في المنشورات العسكرية العالمية كثيراً من المعلومات عن القوات المسلحة لجميع مصادر التهديد المحتملة السابق ذكرها. أي أنه ليس هناك مبرر معقول أو منطقي لعدم تبادل المعلومات العسكرية بين البلدان العربية وبخاصة فيما يتعلق بالموضوعات التي لها صفة الثبات النسبي مثل حجم وتنظيم القوات المسلحة لمصادر التهديد وأساليب قتالها وطبيعة الأرض ومسارح العمليات. وتبادل هذه المعلومات لا يؤثر في أمن أي بلد منها، كما لا يكشف نقاط الضعف التي فيها، والتي يمكن أن يستغلها العدو وإن كان الأمر يفضل أن يتجاوز هذا الحد، بحيث يصل تبادل المعلومات إلى حد تبادل المعلومات عن التغييرات اليومية والدورية عن القوات المسلحة لمصادر التهديد، إذ يمكن تجنب أن يفاجأ بلد عربي ما بهجوم أو اعتداء عليه من أحد مصادر التهديد المذكورة.

عادة ما تكون الفرصة لدى البلدان التي على اتصال مباشر بالتهديد معلومات أكثر دقة وتفصيلاً عن القوات المسلحة مصدر التهديد، وتزداد هذه الفرصة في حالة وجود اشتباك مسلح فعلي، حيث يمكن من خلال الرصد الفعلي لتصرفات العدو وردود أفعاله واستخدام وسائل نيرانه تدقيق هذه المعلومات والإقتراب من درجة الكمال. فيمكن تصور أن المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وكذلك المقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان هما أكثر المصادر دقة عن القوات الإسرائيلية، وتليهما القوات السورية في سهل البقاع، ثم الأردن ومصر. كما أن العراق والكويت هما أفضل الأماكن لدراسة القوات الإيرانية نتيجة لاشتباكهما مباشرة وبدرجات متفاوتة بالقوات الإيرانية، وتليهما بقية أقطار الخليج العربية، أما السودان فهو بلا شك المصدر الرئيسي للمعلومات عن قوات التهديد من الجنوب، سواء عن حركة التمرد أو عن أثيوبيا، ويليه الصومال فجيبوتي فاليمن الديمقراطية فاليمن العربية. وليبيا هي المصدر الرئيسي للمعلومات عن الخطر القادم من تشاد وحلفائها في شمال الأطلسي، ويليها كل من السودان والجزائر. أما التهديدات الصادرة أو المحتملة من القوى العظمى فتكون المصادر الرئيسية للحصول على معلومات عنهما هي معلومات كل منهما عن الآخر، التي نجدها منشورة فيما ينشرانه عن بعضهما، ويمكن تدقيق بعض هذه المعلومات عن طريق رصد تحركات قواتهما وأعمالهما في مناطق وجودهما قريباً من البلدان العربية وبخاصة في الخليج العربي والبحرين الأحمر والمتوسط. أما المعلومات عن طبيعة الأرض ومسرح العمليات فيفترض أن تكون أسهل، حيث يتوافر لدى كل بلد عربي معلوماته عن الأرض والاتجاهات

الاستراتيجية المحتملة لإدارة الصراع المسلح، بما في ذلك امتداد الإتجاه خارج حدودها. وإذا لم يكن ذلك متوافراً فيمكن بسهولة لمجموعة من الباحثين الحصول عليه.

تتركز إشكالية تبادل المعلومات في سيطرة بعض النظم البيروقراطية الجامدة على قنوات تبادل المعلومات، وضعف الثقة فيما بين أجهزة المعلومات في البلدان العربية. ويمكن حل هذه الإشكالية أولاً بمراجعة شاملة ومتفتحة لتنظيم سرية المعلومات لدى كل بلد، بحيث ترفع ستار السرية عن كل معلومة تتأكد أنها معروفة لدى العدو، والتي كثيراً ما تتداول في المطبوعات والمنشورات العالمية؛ وبالموازنة الرشيدة بين المزايا المترتبة على سرية المعلومة والتكاليف الآنية والمحتملة للمحافظة على سريتها. ولا شك في أن الأجهزة المسؤولة ستكتشف أنها تتحمل أعباء ضخمة للمحافظة على سرية معلومات معروفة لدى الأعداء وأغلب الأصدقاء، وأن سرية بعض المعلومات تكلفها أكثر حينما تصبح بحاجة إلى معاونة قوات بلدان عربية أخرى. أما عن ضعف الثقة، فإن الايمان بوحدة المصير وبشدة الحاجة إلى معاونة عسكرية من بلدان عربية أخرى عند الضرورة يجب أن يخترق حواجز الشك، وأن يرفع ستائر عدم الثقة ليفسح الطريق إلى مزيد من الثقة والتعاون.

يمكن للباحثين والخبراء العسكريين العرب أن يلعبوا دوراً مهماً في هذا المجال، إذ ان ما يمكنهم نشره من معلومات أو دراسات عن المؤسسات العسكرية لمصادر التهديد أو عن طبيعة مسرح العمليات ينشر على مسؤوليتهم ودون أن تتحمل الأجهزة الرسمية أي مسؤولية عنه، وبذا يخرج عن نطاق كشف ما لدى أي بلد من معلومات ويجنب كثيراً من الأجهزة الرسمية الحرج من نشر ما لديها من معلومات. ويمكن لهؤلاء الباحثين والخبراء العسكريين أن يعتمدوا فيما ينشرونه على ما تراكم لديهم من خبرة ومعلومات نتيجة لاحتكاكاتهم السابقة بمصادر التهديد خلال الصراعات المسلحة السابقة، ونتيجة لاطلاعهم على الدوريات العسكرية العالمية، ومن خلال وجودهم في مناطق الصراع المسلح أو قريباً منها، وكذلك ما تسمح الأجهزة المتخصصة العربية بنشره مما لديها من معلومات. ويمكن لمراكز الدراسات الاستراتيجية العربية أن تجند الكثير من هؤلاء الباحثين والخبراء العسكريين العرب في حملة لتغطية أوجه النقص في المعلومات العسكرية العربية عن مصادر التهديد وعن طبيعة الأرض ومسارح العمليات، بحيث يتم ذلك خلال فترة وجيزة من الزمن، فتضع أساساً قوياً للتعاون العسكري العربي في المستقبل.

لا يجوز الاقتصار على ما يمكن أن يقوم به الباحثون والخبراء العسكريون العرب في هذا المجال، إذ سيبقى هامش معين من المعلومات داخل نطاق السرية لا يسمح بتداوله في المطبوعات المنشورة التي توزع على الجمهور، كما أنه لا يمكن التصور أن يقوم هؤلاء الباحثون والخبراء بمتابعة يومية ودقيقة للتغيرات على الساحة، وحتى إذا أمكنهم ذلك فإنهم لا يستطيعون نشرها بسرعة الأحداث نفسها، وربما لا تكون هناك حاجة ملحة إلى ذلك، إذ انه في النهاية يجب أن تتبادل الأجهزة المسؤولة المعلومات فيما بينها، وأن تنشأ قنوات منتظمة لتدفق المعلومات فيما بين الأقطار العربية، وأن يتم ذلك من خلال الأمانة (الادارة) العسكرية

لجامعة الدول العربية ومن خلال أجهزة القيادة النابعة من الاتفاقات والمعاهدات الدفاعية بين أكثر من دولة عربية، ومن خلال الإتصال المباشر بين الأقطار العربية. كما أن تبادل المعلومات يجب ألا يقتصر على استخدام وسائل الاتصال الفنية، بل يمتد إلى حضور المؤتمرات والندوات المهتمة بشؤون الدفاع والأمن القومي، ومن خلال دعوة العسكريين من البلدان العربية لحضور المشروعات والأنشطة التدريبية الكبرى في الدول الأخرى، ومن خلال تنظيم زيارات متبادلة بين القوات المسلحة للأقطار العربية إلى مناطق الصراع الحالية والمحتملة، وبحيث لا تكون القراءة هي الوسيلة الوحيدة للحصول على هذه المعلومات، وإنما تكملها المشاهدة والمعايشة بحيث يتأقلم القادة والقوات على ظروف الصراع المحتملة.

يفضل أن تنتشر هذه المعلومات عن مصادر التهديد المختلفة وطبيعة مسارح العمليات في جميع القوات المسلحة للبلدان العربية إيماناً بوحدة الوطن العربي والإحتمالات المتزايدة لاشتراك قوات عربية في صراع مسلح داخل الإقليم العربي وخارج نطاق الدولة. ويفضل أن يمتد ذلك إلى التعرف إلى قوات البلدان العربية الأخرى، وهو ما يتطلب اهتمام القيادات بذلك وحث الضباط بصفة خاصة على الإلمام بها سواء عن طريق تنظيم مسابقات في هذا الصدد، أو بادخالها ضمن موضوعات الاختبارات التي يؤديها الضباط بصفة دورية، وأن تكون ضمن مناهج التعليم في منشآتها التعليمية المختلفة. إضافة إلى ذلك لا بد من تركيز خاص أكثر عمقاً وتفصيلاً وتحديداً بالنسبة إلى الفروع والتشكيلات والوحدات التي تكون لها الأسبقية عند العمل على معاونة بلد عربي آخر. وتقع في مقدمة هذه القوات وعلى رأسها القوات الجوية، وقوات الإبرار الجوي، والقوات المنقولة جواً والقوات البحرية، والعناصر المعاونة والمساعدة لهذه القوات، والتي تقوم بخدمتها، وتأتي بعد ذلك القوات البرية التي تتمتع بخفة حركة تعبوية مثل التشكيلات المدرعة والميكانيكية وبعض القوات الخاصة.

٧ ـ إجراء تدريب عربي مشترك

تجسد السياسة العسكرية العربية والعلم العسكري العربي والمعلومات عن مصادر التهديد ومسارح العمليات، ثم بناء القيادات الاستراتيجية لمسارح العمليات وللاتجاهات الاستراتيجية، الأسس النظرية الراسخة للتعاون العسكري العربي. غير أن هذه الأسس النظرية لا تكفي وحدها لتحقيق التعاون. إن بعض الوحدات والتشكيلات التي تنتمي إلى قوات مسلحة لبلد عربي واحد قد تفشل في تحقيق التعاون بينها رغم أنها تنفذ سياسة عسكرية واحدة وتدرس علماً عسكرياً واحداً، وتتبادل المعلومات عن العدو والأرض وتعيش على هذه الأرض وقد يكون العدو تحت بصرها، بل إنها تخضع أيضاً لقيادة عسكرية واحدة. ويرجع هذا الفشل عادة إلى انها لم تتمكن من تطبيق هذه الأسس النظرية بأسلوب منسق فيما بينها في إطار موقف قتالي محدد، ولم تتزاوج فيما بينها بحيث تدرك كل وحدة أو تشكيل قدرات الآخر، ولم تجرب وسائل الإتصال والتعارف والتعاون في ظروف مشابهة للظروف التي يمكن أن تقاتل فيها. لذلك تسعى البلدان المتحالفة والمتعاونة إلى إجراء تدريب مشترك بين قواتها

تطبق فيه العلم والمعلومات النظرية التي حصلت عليها وتختبر عمق استيعاب القيادات والتشكيلات والوحدات لما حصلت عليه من معلومات، وقدرتها عل مواجهة ظروف الصراع والتعاون الفعلي لتحقيق مهمة معينة.

يلاحظ المتابعون للنشاط العسكري للأحلاف العسكرية الرئيسية، أن قوات الحلف عادة ما تقوم بإجراء تمرينات مشتركة تشترك فيها قوات من بلدان الحلف في تحقيق مهام معينة. فهي أولاً تحقق تآلفاً بين القوات المتعاونة وظروف الأرض والمناخ والمزاج السياسي للسكان؛ وهي ثانياً تؤدي إلى تعارف وتزاوج بين الوحدات والتشكيلات من البلدان المختلفة المشتركة في هذه التمرينات، كما تؤدي إلى تعرف قوات كل بلد إلى أسلحة ومعدات البلد الأخر المتعاون وبعض قدراته، كما أنها تكسب قوات البلدان المشتركة خبرة في انشاء القيادات المشتركة وشبكات الإتصال والتعاون، كما أنها تكون فرصة لإرساء نظام التمييز والتعارف بين القوات واختباره؛ وأخيراً فهي تقوم بوضع آليات عمل هذه القوات كفريق لتحقيق مهام وأهداف مشتركة في ظروف أقرب ما تكون إلى ظروف المعركة المحتملة.

على العكس مما لوحظ في الأحلاف العسكرية الرئيسية، مثل حلف شمالي الأطلسي وحلف وارسو، نجد مثل هذه التمرينات المشتركة نادرة أو منعدمة في بقية الأحلاف بما فيها التنظيمات الدفاعية العربية المختلفة السابقة. إذ نادراً ما أجريت تمرينات تدريبية مشتركة اشتركت فيها قوات من بلدان عربية مختلفة. ولكن يلاحظ في خلال الثمانينات تزايد هذه التمرينات. وقد ارتبط ذلك أولاً بإجراء تمرينات مشتركة بين قوات بلدان عربية وقوات أجنبية، وبخاصة قوات أمريكية، كما ارتبط أيضاً بتصاعد احتمالات التهديد الإيرانية لبلدان الخليج بعد قيام الثورة هناك. وأهم هذه المناورات/التمرينات المشتركة بين البلدان العربية هي المناورات المشتركة بين قوات دول مجلس التعاون الخليجي مثل مناورات «درع الجزيرة» و«نمر الجاد» وكذلك التمرينات المشتركة التي كان مزمعاً اجراؤها بين القوات المصرية والقوات السودانية في عهد الرئيس السابق جعفر نميري، وأخيراً المناورات المشتركة التي أجريت بين بعض عناصر القوات المصرية والقوات الأردنية. ويلاحظ من عرض هذه المناورات أنها كانت وما زالت أقل كثافة من المناورات التي تجرى مع قوات دول أجنبية بشكل ملحوظ، وهي ترتبط أحياناً بمخططات الدول الكبرى وليس بمخطط دفاعي عربي. وأخيراً فإن هذه المناورات تجري بين قوات بلد عربي رئيسي وقوات بلد أو بلدان عربية غير رئيسية من حيث القوة العسكرية، بمعنى أنها لا تضع أسساً لتعاون عسكري بين بلدين رئيسيين من حيث القوة العسكرية أو أكثر. لذا فإن اجراء تدريب مشترك بين القوات المسلحة للبلدان العربية بشكل عام والقوات المسلحة للبلدان العربية التي تتميز بكبر قواتها بشكل خاص يعتبر أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التعاون العسكري العربي في المستقبل. ويمكن البدء به باجراء مشروعات مشتركة لتدريب هيئات القيادة لمسرح العمليات أو الإتجاه الاستراتيجي ثم مشروعات مراكز للقيادة الاستراتيجية والقيادات المشتركة فيها، ومشروعات مراكز قيادة استراتيجية على مستوى مسرح الحرب ومسارح عملياته عند توافر الظروف المناسبة لذلك، على أن تتبعها وأن تجري

متوازية معها مشروعات تكتيكية مشتركة بالقوات من البلدان المختلفة. كما يمكن أن يسبق المشروعات التكتيكية المشتركة فترة لتتعرف الوحدات والتشكيلات بعضها إلى بعض، وإلى أسلحتها ومعداتها وقدراتها، كما أن انتقال القوات لاجراء المشروع المشترك هو في الحقيقة تدريب وخبرة في تنظيم نقل القوات إلى مسارح العمليات المختلفة واختبار لأعمال القيادات والوسائل المختصة بالنقل الاستراتيجي، وفرصة لاستخراج الدروس اللازمة لادخال التعديلات المناسبة على القيادات والخطط والنظم والوسائل الخاصة بالنقل وبإدارة العمليات الاستراتيجية.

يتميز هذا المدخل إلى التعاون العسكري العربي عما سبقه من مداخل بأنه مدخل تطبيقي عملي يتم أساساً بمعرفة القيادات والقوات العاملة. لذا فإن دور الأجهزة المسؤولة في البلدان العربية، سواء عسكرياً أو سياسياً، هو الدور الرئيسي، يتضاءل معه دور الباحثين والخبراء العسكريين العرب، غير أنه يمكن لهؤلاء الباحثين والخبراء أن يلعبوا دوراً مهماً إذا دعتهم الأجهزة المسؤولة إلى ذلك، حيث يقومون بدور المتابعة والتحليل والنقد واقتراح الحلول للمصاعب والمشاكل التي تظهر. ورغم أن الأجهزة المسؤولة يمكنها القيام بهذا الدور أيضاً، فإن الباحثين والخبراء يمكن أن يكونوا أكثر تحرراً وصراحة، سواء في النقد أو في اقتراح البدائل والحلول للمصاعب والمشاكل، كما أن خبراتهم العملية والبحثية تستطيع أن تثري الفكر وتسهل الوصول إلى حلول منطقية وعملية لهذه المصاعب.

٨ ـ إقامة تصنيع حربي مشترك

قد لا تكون علاقة التصنيع الحربي بالتعاون العسكري العربي واضحة بدرجة الوضوح نفسها للمداخل السابقة على الأقل، فقد جرت محاولات ناجحة أحياناً وفاشلة أحياناً أخرى لم يكن للتصنيع الحربي دور فيها. أي أنه أمكن التعاون العسكري بين أقطار عربية دون أن يكون هناك تصنيع حربي مشترك بينها أو بين الأقطار العربية عموماً. أي أن التصنيع الحربي العربي المشترك لم يكن في الماضي ولا حالياً مدخلاً حتمياً إلى التعاون العسكري العربي، بل كان مدخلاً تفضيلياً اختيارياً يساعد على فعالية التعاون العسكري، ولكن غيابه لا يمنع هذا التعاون.

إن نظرة ثانية إلى وسائل التهديد التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الثالث، وتصوراً للمستقبل لا بد من أن يجعلا الباحث يعيد النظر في مدى حتمية هذا المدخل إلى التعاون العسكري العربي من خلال نظرة مستقبلية له. لقد استطاعت الأقطار العربية أن تحصل حتى الآن على كثير من الأسلحة المتقدمة التي تتماشى مع تطور العصر، غير أن نظرة إلى سوق السلاح الدولية الآن، وما تحصل عليه البلدان العربية منها، تستطيع أن تجزم أولاً بأن هناك أسلحة ليست للبيع حتى إلى أقرب الحلفاء،مثل الأسلحة النووية؛ وهناك أسلحة تُفرض قيود شديدة على بيعها، وفي حدود ضيقة، وهي ما يسمّى الذخيرة الدقيقة الموجهة، أو الذخيرة

الذكية، كما أن تقانة الفضاء تكاد تقتصر على الدولتين العظميين[3]. وفي هذا المجال نلاحظ أن إسرائيل تنفرد حتى الآن بامتلاك الأسلحة النووية في منطقة الإقليم العربي وعلى أطرافه، كما تنفرد بمساهمتها في مشروع أبحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية المتعلقة بالفضاء.

إلا أن الأخطر من الوضع الحالي هو التطور المتوقع بدخول صناعة الأسلحة في مجال التقانة الراقية مثل أسلحة الطاقة الموجهة وأسلحة الطاقة الحركية التي سبقت الإشارة إليها، والجيل الثالث من الأسلحة النووية، مثل قنبلة النيوترون، وليزر وأشعة أكس، والنبضة الكهرومغناطيسية وتقانة الاختفاء «ستيلث» (Stealth) سواء بالنسبة إلى الطائرات القاذفة أو الصواريخ المجنحة أو المقاتلات والصواريخ ذات السرعة العالية المضادة للإشعاع[4] وهي أسلحة وتقانة لا يتوقع أن تكون قابلة للبيع أو النقل، وستكون غالباً حكراً على دول بعينها. ولقد أصبح معروفاً أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية، ويفكر البعض فيها في إنتاج قنبلة النيوترون، وتشترك في أبحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي تشتمل على وسائل مواجهة الصواريخ قصيرة المدى وبرامج الكمبيوتر والبيولوجيا والرياضيات وبحوث الطاقة الجزئية العالية وبحوث تطوير صاروخ مضاد للصواريخ البالستيكية ضمن نظام دفاع إقليمي، وتطوير مدفع كهرومغناطيسي واستخدام أشعة ليزر لتحديد واكتشاف الأقمار الصناعية وخبرتها، وبناء قمر صناعي صغير. من جانب آخر سعت إيران منذ عهد الشاه إلى إقامة مفاعلات نووية، وتسعى إلى انتاج سلاح نووي، وقد ظهر ذلك بشكل خاص عندما أصابت القاذفات المقاتلة العراقية المنشآت النووية الإيرانية في بوشهر. كما أن هناك مشروعاً أوروبياً للدفاع الاستراتيجي يتوقع أن يكون له صلة بما سبق ذكره عن التقانة الراقية.

إن اتجاهات تطور الأسلحة السابق ذكرها، والتقدم المتوقع في مجالات التقانة الراقية للأسلحة، وتوقع احتكار دول بعينها لمجالات التقانة الراقية تؤكد أن استمرار الإعتماد الكامل على استيراد الأسلحة من دول أجنبية لا يمكن إلا أن يؤدي إلى فرض حالة من التخلف والوقوع في براثن الاستعمار الجديد إلى الأبد واستسلام الإرادة الوطنية والقومية. وعليه، لا بد من إقامة صناعة عربية لتصنيع السلاح لتغطية أوجه النقص فيما يمكن استيراده من أسلحة ومعدات بحيث تقوم بالدراسة والبحث والتطوير من أجل انتاج أسلحة مناسبة لحاجات أقطار الإقليم، وترتبط بالدرجة الأولى بالنظام الدفاعي الاقليمي العربي، دون أن تتقيد بالضرورة بإنتاج أسلحة تنتجها بلدان أخرى، وتواكب في الوقت نفسه التطورات المحتملة لوسائل التهديد المختلفة.

---

(٣) انظر في هذا المجال: أمين حامد هويدي، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢٠٧.

(٤) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1985* (London: Taylor and Francis Ltd., 1985), pp. 83-88; Jon Englund, «The Doctrine of Competitive Strategies,» *Strategic Review* (Summer 1987), pp. 63-72, and Dietrich Schrœer, *Directed Energy Weapons and Strategic Defense: A Primer,* Adelphi papers; 221 (London: International Institute for Strategic Studies, 1987), pp. 4-36.

لا يتصور أن بلداً عربياً واحداً، أو مجموعة محددة من البلدان العربية قادرة على القيام بالوفاء بحاجات إقامة الصناعة العربية لتصنيع السلاح وحدها، إذ إن ذلك يحتاج حتماً إلى قاعدة صناعية وعلمية واسعة، ويحتاج إلى امتداد اقليمي كبير تنتشر فيه وحدات التصنيع، كما يستلزم عملاً مشتركاً بين مجموعات كثيرة من العلماء والخبراء وقدراً كبيراً من قوة العمل الصناعية الماهرة. وهنا تبرز أهمية التعاون العربي في هذا المجال. ويبدأ التعاون بدراسات مشتركة حول ما يجب تصنيعه وينتهي بتوزيع عادل ومنطقي للمنتج النهائي مروراً بالتعاون في توفير التمويل والقوة البشرية للعمل والبحث والتطوير والإنتاج. وهو ما حتم أن يكون مدخلاً للتعاون العسكري العربي.

من الواضح مما سبق أن هذا المدخل له جوانبه العلمية والبحثية والسياسية والعسكرية. وهكذا فإن الدور السياسي قد يلعب الدور القائد في تحقيقه، ولكنه يستلزم مشاركة فعالة مشتركة من الأجهزة القائمة على القوات المسلحة في البلدان العربية، ومن الباحثين والخبراء العسكريين، والمشرفين على الاقتصاد والخبراء الاقتصاديين، وكذلك من رجال الأعمال من القطاعين العام والخاص. وإذا كان عمل بهذا الحجم يحتاج إلى درجة عالية من التعاون والتنسيق فهذا لا يعني الإنتظار حتى يتحقق بالكامل، بل يجب البدء في وضع نواة هذا العمل بالتعاون الممكن بين بعض البلدان العربية، وصولاً إلى التعاون الكامل على المدى الأبعد. ونظراً إلى أهمية هذا الأمر فسيصير تناوله بتفصيل أكبر في قسم منفصل.

٩ ـ انشاء نظام دفاع جوي مشترك

يرجع التفكير في هذا المدخل إلى أهميته أولاً، وإلى أنه لا يتطلب أعمالاً كثيرة لتحقيقه، وإلى الحاجة الملحة والعاجلة إليه. فلقد برزت السيطرة الجوية كأسلوب رئيسي لتهديد الأمن القومي. وتعتمد إسرائيل (المصدر الرئيسي لتهديد الأمن القومي العربي) أساساً على السيطرة الجوية كوسيلة وأسلوب للتهديد. كما ينطبق ذلك على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. ولقد سبق أن سعت إيران في عهد الشاه السابق إلى فرض هيمنتها على المنطقة ببناء قوة جوية كبيرة، بل إن الطائرات الإيرانية، رغم ضعف القوات الجوية الإيرانية بعد بدء الحرب في الخليج، ما زالت تقوم باعتداءات على الملاحة في الخليج. أما أثيوبيا فهي تتميز عن جميع البلدان المحيطة بها بحجم قواتها الجوية ونوعيتها بحيث تزيد على مجموع القوات الجوية لجميع البلدان المحيطة بها، كما أعلنت كل من الصومال والسودان أكثر من مرة عن اختراق الطائرات الأثيوبية لمجالها الجوي.

تزداد أهمية الدفاع الجوي وتنظيمه مع احتمالات التطور التقاني للقوات الجوية نتيجة لادخال تقانة الاختفاء «ستيلث» (Stealth) والتقدم في صناعة تسليح القوات الجوية والإستخدام الواسع للالكترونيات الدقيقة والإجراءات الإلكترونية المضادة، الأمر الذي يزيد من صعوبة توفير الحماية الجوية للأهداف الحيوية والعسكرية. ومن المفترض أن التعاون بين عدة بلدان في إطار نظام دفاع جوي موحد يمكن أن يسهل من تحقيق المهمة.

يتميز الدفاع الجوي عن البلدان العربية، نتيجة للإتصال الجغرافي بين أغلبها، بتكامله، إذ إن الهجوم الجوي على أحد البلدان العربية إما أن يمر ببلد عربي آخر أو أنه على الأقل يمكن اكتشافه بوسائل الكشف والإنذار لدى بلدان عربية أخرى، ولقد اخترقت الطائرات الإسرائيلية الفضاء الجوي للسعودية في أثناء رحلتها لقصف المفاعل النووي العراقي، وكان من الممكن اكتشافه بوسائل الكشف الراداري في كل من مصر والأردن والسعودية، وكان من الممكن اعتراضه بالقوات الجوية السعودية على الأقل وبطائرات من الأردن. كما أن الهجوم الجوي الإسرائيلي على قيادة منظمة التحرير في حمام الشط في تونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ كان يمكن كشفه بواسطة وسائل الكشف الراداري وابلاغ تونس ومنظمة التحرير الفلسطينية به في كل من مصر وليبيا وتونس، كما كان يمكن اعتراضه بقوات جوية من البلاد نفسها في أثناء العودة. والعملية الجوية الأمريكية «الدورادو» ضد الجماهيرية العربية الليبية كان يمكن كشفها بواسطة وسائل الكشف الراداري في المغرب والجزائر وتونس وابلاغ الجماهيرية الليبية بها، كما كان يمكن اعتراضها في أثناء رحلة العودة على الأقل. كما أن وسائل الكشف الراداري في كل من الأردن وسوريا ولبنان يمكن أن تكتشف كل طلعة جوية إسرائيلية والابلاغ عنها وأن تقوم المقاتلات الاعتراضية لهذه البلدان باعتراض الهجمات الجوية الإسرائيلية على أي من هذه البلدان أو على مصر. كما أن طائرات الانذار المبكر لدى السعودية تستطيع أن تكتشف الهجمات الجوية الإيرانية على أي قطر من أقطار الخليج أو على الملاحة البحرية في الخليج.

ولقد تنبهت البلدان العربية لهذه الحقيقة حينما أنشأت قيادة جوية للجبهات الثلاث الشمالية والشرقية والغربية ووضعتها تحت قيادة واحدة. كما تنبهت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ذلك وسعت إلى بناء نظام دفاعي جوي يضمها، بحيث تستفيد من إمكانات طائرات الإنذار المبكر لدى السعودية ووسائل الكشف الراداري لدى بلدان المجلس.

يتطلب نظام الدفاع الجوي المشترك أساساً ربط شبكات الكشف والإنذار بنظام اتصالات وقيادة وسيطرة، وسد الثغرات بين وسائل الاستطلاع ومجالات كشفها داخل الأقطار الداخلة في النظام، وتشابك مناطق تدمير وسائل الدفاع الجوي الايجابية على الارتفاعات المختلفة ونظام موحد للتعاون والتعارف. ويمكن البدء بإنشاء نظام الدفاع الجوي العربي المشترك بربط شبكات الكشف والإنذار الحالية للبلدان العربية بعضها ببعض، وربط قيادات الدفاع الجوي لهذه البلدان بنظام اتصالات فعال، على أن يتم استكمال باقي الخطوات في مراحل تالية. ولا شك في أن توافر طائرات نظام الإنذار الجوي والسيطرة المحمولة جواً «أواكس» (AWACS E-3) لدى السعودية وطائرات القيادة والانذار (E2C) لدى مصر يمكن أن يلعب دوراً مهماً في هذا المجال، إلى جانب باقي وسائل الدفاع الجوي الأخرى.

١٠ ـ أسبقية المداخل العسكرية للتعاون العسكري العربي

لقد اشتملت الدراسة على مداخل عديدة ومهمة للتعاون العسكري العربي هـدفت إلى التغلب على كثير من الاشكاليات التي سبق ذكرها، تمهيداً لإنشاء نـظام دفاعي عـربي موحـد بـالتدريـج. ولقد وضعت تلك المـداخل طبقـاً لتصـور اسبقيتهـا وفقـاً لـلأوضـاع الحـاليـة، وبافتراض أنه ليست هناك عوامل ضاغطة للبدء بأحدها دون الآخر. إلا أن ذلك لم يعنِ على الاطلاق أنه يجب الانتظار حتى إتمام المـدخل الأول لـلانتقال إلى مـا يليه، وهكـذا، إذ يمكن البدء في العمل متوازياً في كل اتجاه منها بعد قطع خطوات في الاتجاه السابق، كـما يمكن تغيير هذه الأسبقيات لتتواءم مع أي ظروف طارئة أو فرصة سانحـة، على ألاّ يهمـل أي منها بـأي حال من الأحوال في نهاية الأمر.

الفصل التاسع

التصنيع الحربي العربي المشترك

أولاً: محاولات التصنيع العسكري العربي المشترك

لقد اتضح من خلال دراسة المدخل إلى التعاون العسكري العربي في الظروف الحالية أن التصنيع الحربي المشترك هو أحد المداخل اللازمة في الوقت الحالي لتحقيق تعاون عسكري عربي فعال في المستقبل. وقد ظهرت هذه الأهمية من خلال دراسة التطورات المتوقعة في صناعة الأسلحة، والجهود والإمكانات اللازمة لمواكبة هذه التطورات، إضافة إلى دراسة بعض السمات المميزة لصناعة الأسلحة في الموقف الحالي، وبخاصة ما يتعلق بإمكان استيراد الأسلحة الدقيقة الموجهة. ونتيجة لذلك فقد وجب دراسة هذا الأمر بتفصيل أكبر حتى نتلمس جوانبه المختلفة لتقويم متطلباته والصعوبات التي يمكن أن تواجهه بعد دراسة ما يتيسر حالياً من إمكاناته ومدى قدرتها على توفير متطلبات الدفاع في ظروف سوق التجارة والصناعة العسكرية حالياً.

يلاحظ من عرض التاريخ أنه لم تكن هناك تجارب سابقة لبناء صناعة حربية عربية مشتركة، حتى خلال الفترة الطويلة التي خضع فيها الإقليم العربي لحكم إسلامي واحد، سواء من داخله، كما في حالة دولة المدينة أيام الخلفاء الراشدين، أو الدولة الأموية أو العباسية، أو من خارجه، حينما خضعت بلدان الإقليم العربي لحكم الخلافة العثمانية في تركيا، وكان من الطبيعي ألا تكون هناك صناعة عسكرية عربية مشتركة خلال فترة الاستعمار الأوروبي، كما امتد العمل القطري في صناعة الأسلحة إلى ما بعد انحسار الاستعمار الأوروبي عن الإقليم العربي. ويمكن تفسير ذلك أولاً بأن صناعة الأسلحة كانت إلى وقت قريب، وبخاصة حتى أوائل القرن العشرين، صناعة بسيطة، ولم تكن تحتاج إلى جهود ضخمة مشتركة حتى تسعى شعوب الإقليم إلى التكاتف من أجل انشائها، كما أن صعوبة المواصلات والاتصالات لم تكن لتسمح بالتنسيق القوي بين بلدان عربية على مسافات بعيدة فيما بينها، كما

أن تفاوت مستوى التقدم العلمي والحضاري والاقتصادي وتطور القاعدة الصناعية بدرجة كبيرة جعل من الصعب قيام صناعة عربية مشتركة في فترات سابقة، بل إن هذه العوامل ما زالت تلقي بظلالها على التفكير في إنشاء صناعة عربية مشتركة. فرغم زيادة الحاجة إلى تصنيع حربي مشترك فإن تفاوت المستوى العلمي وتطور القاعدة الصناعية في كثير من الأقطار العربية ما زال يؤثر بدرجة كبيرة في قيام مثل هذه الصناعة، كما أن بعد المسافة، رغم تطور وسائل المواصلات، ما زال يؤثر في هذا الاتجاه.

على الرغم من ذلك، فإن الحكومات العربية اتجهت إلى التفكير في إنشاء صناعة عسكرية عربية مشتركة منذ أوائل الخمسينات، وبخاصة بعد طرح مشروع حلف بغداد وارتباط العراق الملكي في عهد نوري السعيد بعجلة التبعية الغربية وشبكة الأحلاف المعادية للمصالح العربية العليا، إذ دعت مصر رؤساء الحكومات الموقعة لمعاهدة الدفاع المشترك، دون الحكومة العراقية، إلى اجتماع عُقد في القاهرة انتهوا فيه يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥ إلى قرارات منها «انشاء قيادة مشتركة وقت السلم، تكون نواة تتوسع إلى قيادة عامة مشتركة وقت الحرب بجميع أفرعها وإدارتها بحيث تكون هذه القيادة مستديمة لها مقر رئيسي وعليها أن تنسق أعمال التدريب والتسليح والخطط والصناعات الحربية و[...] في نطاق الخطة العامة لدول الجامعة العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، والتزامات وإمكانيات كل منها من حيث الدفاع في حالة وقوع عدوان»[1]. وكان مجلس الدفاع المشترك في دورته العادية الأولى قد أيد «التوصيات الخاصة بإنشاء المصانع الحربية والمعامل، وأن يكون انتاجها مشتركاً بين الدول العربية ويترك المجلس للهيئة الاستشارية (العسكرية الخاصة) بحث الموضوع مع المجلس الاقتصادي عند انعقاده وتقديم توصياتهم المشتركة للمجلس»[2]، كما كان المجلس قد قرر «احالة اقتراح الأردن الخاص بإنشاء مصنع عام للأسلحة الخفيفة وكذا مصنع ذخيرة المدفع ٢٥ رطلاً الموجود بالعراق الى لجنة المصانع» أثناء دورته العادية الثانية في كانون الثاني/يناير ١٩٥٤[3]. إلا أنه رغم هذه القرارات لم يتقدم الإنتاج المشترك العربي في مجال التنفيذ. والغالب أن عدم التنفيذ يرجع إلى أن قدرة البلدان العربية على الاشتراك في التصنيع كانت محدودة، بحيث كان يلقى العبء بالكامل تقريباً على بلدان محددة وبخاصة مصر، الأمر الذي لا يشجع هذه البلدان على الدخول في مشروعات انتاج مشترك قد تؤدي إلى تعطيل تقدم انتاجها نتيجة لتعدد جهات القرار دون عائد مجدٍ.

كما اتخذ مجلس الدفاع المشترك في دورته الرابعة عشرة العادية قراره، بعد أن نظر بتوصيات الهيئة الاستشارية العسكرية، أكد فيه موافقته على إنشاء مؤسسة عربية للصناعات المتطورة والأسبقية التالية لإنشاء الصناعات الحربية، وأوكل إلى الأمانة العامة إعداد

---

(١) عبد الرزاق الدردري، **الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية** (تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٩.

(٢) قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته العادية الأولى، ٤ ـ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، القرار رقم (١٤).

(٣) قرارات مجلس الدفاع المشترك في دروته العادية الثانية، ٩ ـ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، قرار رقم (٢).

الدراسات التفصيلية لقيام هذه الصناعات، واعتمد مبلغاً للانفاق منه على الدراسات المطلوبة[٤]. وكانت البلدان الأعضاء في اتحاد الجمهوريات العربية مصر وسوريا وليبيا قد قررت البدء في مخطط لإنتاج مشترك للأسلحة عند تشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية في أول حزيران/يونيو ١٩٧٢ «لتتولى مهام الدفاع على المستوى الاستراتيجي بالنسبة للعمليات والتدريب ولتقوم بالتنسيق بين الصناعات العسكرية في الجمهوريات الأعضاء...»[٥] وبعد ذلك، وفي اجتماع لرؤساء أركان الجيوش العربية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، أوصى المجتمعون بتخصيص ٢ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي السنوي في كل بلد عربي لإنشاء صناعة عسكرية عربية. إلا أن هذه التوصيات عرقلت جهود القيادة الاتحادية من جهة، في حين تناقص عدد البلدان الراغبة في المساهمة في المشروع تدريجياً[٦]. كما أن مؤتمر التنمية الصناعية الثاني للدول العربية الذي عقد في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ في الكويت كان قد أوصى بإنشاء هيئة عربية للتصنيع الحربي تدعمها رؤوس أموال عربية، وتعتمد على البنية التحتية للقاعدة الصناعية المصرية الأصيلة والتي سبق أن أوجدتها المصانع الحربية المصرية في مطلع الخمسينات.

وفي أيار/ مايو ١٩٧٥ اعتمد أربعة من ملوك ورؤساء العرب مشروع إنشاء الهيئة، وبعدها بخمسة أيام وافق وزراء الخارجية والدفاع في مجلس الدفاع العربي المشترك على الخطة التفصيلية، واجتمعت الهيئة العربية للتصنيع في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ وانتخبت مجلس ادارتها من بين البلدان الأربعة المؤسسة، وهي مصر والسعودية والامارات العربية المتحدة وقطر[٧]. وقد ساهم كل بلد مشترك بمبلغ ٢٦٠ مليون دولار، الأمر الذي يجعل الأصول الابتدائية للهيئة العربية للتصنيع تساوي ١,٠٤ مليار دولار. وقد اشتركت مصر في رأس مال الهيئة بحصة عينية تكونت من أربعة مصانع حربية هي مصنعا الطائرات ومحركات الطائرات في حلوان ومصنع «صقر» للصواريخ، ومصنع «قادر» لإنتاج العربات المدرعة وطائرات التدريب[٨]. وقد أضيف إلى هذه المصانع خمس شركات بين الهيئة وبين الشركات العالمية، مثل الشركة العربية الأمريكية للسيارات، والشركة العربية البريطانية للصناعات الديناميكية، والشركة العربية البريطانية لطائرات الهليكوبتر، والشركة البريطانية لمحركات

---

(٤) قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته العادية الرابعة عشرة، ٢٠ - ٢١ أيار/مايو ١٩٧٤، الفقرة «أولاً».

(٥) انظر: **دستور اتحاد الجمهوريات العربية**، المادة (١٤)، الفصل (١)، الباب (٢).

(٦) Michael Brzoska and Thomas Ohlson, «Arms Production in the Third World,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1986* (London: Taylor and Francis, 1986), p. 109.

(٧) حسن البدري، **التعاون العسكري العربي المشترك** (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٢)، ص ١٢١ - ١٢٢.

(٨) Brzoska and Ohlson, Ibid., pp. 107 - 109.

الطائرات وأخيراً الشركة العربية الفرنسية للالكترونيات[9].

كان الهدف الرئيسي من تأسيس الهيئة العربية للتصنيع هو تطوير القدرات العربية على إنتاج الأسلحة مستقلاً عن إرادة القوى العظمى، بينما كانت الأهداف العملية هي: سد حاجات المساهمين من المعدات العسكرية بأسعار أقل من أسعار استيرادها، وتصدير الفائض المتوقع إلى البلدان العربية والإسلامية الأخرى، وتحويل مصر إلى منتج ومصدر رئيسي للأسلحة[10]. تطلب توحيد رأس المال الخليجي واليد العاملة الماهرة المصرية والتقانة الغربية إطاراً مرناً للعمل، وقد أصبحت الهيئة فعلاً منظمة مرنة متعددة الأطراف، إذ ضمت عناصر تمويلية ومديرية من كلا القطاعين العام والخاص، كما وضعت قواعد لاستقلالها واعفائها من القوانين واللوائح الوطنية فيما يتعلق بالمرتبات والضرائب والتصدير وما إليه.

واشتمل الإطار التنظيمي للهيئة العربية للتصنيع على كل من المجلس الأعلى ومجلس المديرين، وتكون المجلس الأعلى من وزراء دفاع البلدان الأعضاء في الهيئة وهو يقوم بوضع السياسة العامة؛ بينما تكون مجلس المديرين من ثلاثة ممثلين من كل بلد عضو ويقوم بتطبيق وتنفيذ قرارات المجلس الأعلى[11].

قامت الهيئة بأعمال الاستكشاف والدراسة وتقدمت إليها عدة شركات عالمية بعروض للتصنيع المشترك اشتملت على تصنيع محركات الطائرات، وإقامة مصنع للمعدات الالكترونية في السعودية، وتصنيع طائرات التدريب والدعم التكتيكي، وتصنيع الطائرات المقاتلة، وانتاج طائرات الهليكوبتر (الطائرات العمودية) والصواريخ المضادة للدبابات، وإنتاج العربات «جيب» مدنية وعسكرية. وقد تقدمت شركات من أربع دول بهذه العروض كانت أهمها فرنسا التي تقدمت بعروض مغرية لتصنيع محركات الطائرات والمعدات الالكترونية وطائرات التدريب والدعم التكتيكي والطائرات المقاتلة. أما الشركات البريطانية فقد وقعت عقوداً بتشكيل ثلاث شركات تضم كل منها الهيئة العربية للتصنيع وهيئة أو شركة بريطانية لتصنيع الطائرات العمودية والصواريخ المضادة للدبابات. أما المانيا فقد اقتصرت على إنتاجها المشترك لطائرة الدعم التكتيكي الفرنسية، في حين اقتصرت المساهمات الأمريكية على إنتاج المعدات غير القتالية، وتركزت على إنتاج عربات «الجيب». وقد اشتملت هذه العروض على تقديم المعاونة الفنية والتدريب، إضافة إلى بعض المعدات الأولية خلال فترة الاتفاق، وامتلكت الهيئة العربية للتصنيع الأغلبية العظمى من الملكية[12].

وبإنشاء الهيئة العربية للتصنيع تطلعت بقية البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية

---

(٩) كمال الدين أبو العزايم، «الصناعة الحربية المصرية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى يومنا هذا،» **الدفاع** (مؤسسة الأهرام)، العدد ١٤ (١٩٨٧)، ص ٦٢.

(١٠) Brzoska and Ohlson, Ibid., p. 110.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) البدري، **التعاون العسكري العربي المشترك**، ص ١٣٢ - ١٣٣.

إلى إنشاء هيئة أخرى تشترك فيهـا كلها مـع مصر تختص بصناعـة المدافـع بأنـواعها المختلفـة والـدبابـات وباقي نـظم التسليح الـبري المعقدة. وقـد اتفق على إقـامة هـذه الهيئة المقـترحـة للتسليح البري من حيث المبدأ خلال اجتماعات الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية(١٣).

كان توقيع معاهـدة السلام بـين مصر وإسرائيل في آذار/مـارس ١٩٧٩ ضربة شـديدة للتضامن العربي عموماً وللتصنيع الحربي العربي المشترك كأحد عنـاصره، إذ توقف التفكـير في إنشاء الهيئة المقترحة للتسليح البري مع بدايـة مبادرة الـرئيس المصري السابق أنـور السادات وزيارته إلى القدس، كما نشأت توترات شخصية وسيـاسية واختـلافات داخـل الهيئة العـربية للتصنيع، وبخاصة بين مصر والسعـودية، في حـين قررت بلدان الخليـج العربيـة المساهمـة، السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، أن تتوقف عن تمويل أنشطة الهيئة العربية للتصنيع وإنهاء وجودها من الناحية القانونية من أول تموز/يـوليو ١٩٧٩ مـع ايقاف العمـل بالمـوازنات الاستشارية للهيئـة، وكذلـك الموازنـات الاستشاريـة للشركات التي تسـاهم فيها الهيئـة، وقد رفضت الحكـومة المصريـة قرار الغـاء الهيئـة واحتفـظت للهيئـة بـاسمهـا وقـانـونها وهيكلهـا التنظيمي، كما استمرت في جهود الهيئة في إنتاج السلاح.

تجدد الحديث حول عودة مساهمة بلدان الخليج في الهيئة العربية للتصنيـع بعد استعـادة مصر لسينـاء، والمعاونـة المصرية للعـراق في حربـه مع ايـران، والتقارب بـين مصر ومنظمـة التحرير الفلسطينية والأردن، ثم تـزايد الخـطر على بلدان الخليـج. وكانت بلدان الخليـج قد حاولت أن تستبدل العراق بمصر وتنشيء هيئة أخرى، إلا أن الخطة قد فشلت نتيجة لاندلاع الحـرب بين العـراق وايران من جهـة، ولعدم كفـاية القـاعدة الصنـاعية العـراقيـة من جهـة أخرى(١٤).

يمكن تلخيص النتائج التي حققتها التجربة الوحيدة للتصنيع الحربي العربي المشـترك في أنها أولاً، وضعت أسساً صالحة للتصنيع الحربي العربي المشـترك يمكن الاستفادة منهـا في حال وجود إرادة جديدة لتحقيقه، كما قامت بدراسات مهمة يمكن الاستفادة منها لاستئناف العمـل في هـذا المجال، كـما أنشأت نـواة لبحوث وتـطورات السـلاح استفـادت منهـا مصر، ويمكن توسيع نـطاقها عـلى المستوى العـربي، إضافـة إلى أنها اكتسبت خبرة في مجـال دراسة عـروض الشركـات الأجنبية والتعـاقد معهـا لا بد من أن تكـون أساسـاً في العلاقـات مـع مثـل هـذه الشركات في المستقبل. أما من حيث الانتاج فقد تمكنت الهيئة قبـل انسحاب البلدان العـربية المشاركة لمصر فيها من إنتاج عربات الجيب والمقـذوفات المـوجهة المضـادة للدبابـات من طراز «سـوينغ فـاير»، وتجميـع الطائـرات العمـودية من طـراز «غـازيـل» وإنتـاج بعض الأجهـزة اللاسلكية والالكـترونية. ورغم إلغـاء بعض المشروعات فـإن مصانـع الهيئة قـد استمرت في تطوير الأسلحة وإنتاجها، وأنتجت أنواعاً جديدة من الأسلحة. ولا شك في أن خبرة الانتـاج

---

(١٣) أبو العزايم، «الصناعة الحربية المصرية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى يومنا هذا».

(١٤) Brzoska and Ohlson, «Arms Production in the Third World,» pp. 111-113.

يمكن الاستفادة منها في حال استئناف التعاون داخل الهيئة المذكورة.

أما عن الصعوبات التي واجهت التصنيع الحربي العربي المشترك فيمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول، خاص بالتوترات الشخصية والسياسية واختلاف وجهات النظر داخل الهيئة العربية للتصنيع، والآثار السياسية لزيارة السادات إلى القدس.

القسم الثاني، يختص بضعف القاعدة الصناعية لدى البلدان العربية بحيث تركزت القاعدة الصناعية كلها تقريباً في مصر.

ويمكن القول إن الصعوبات التي تختص بالجانب السياسي والشخصي طبيعية، إذ من الطبيعي أن تختلف وجهات النظر، أو أن تحدث توترات شخصية، أو سياسية بين بلدان عربية، إلا أن تأثر العمل والإنتاج بهذه التوترات والاختلافات لا يعتبر شيئاً طبيعياً. إذ إن النظم واللوائح الموضوعة للهيئة العربية للتصنيع لا بد من أن تحدد أساليب العمل وحسم الخلافات ووجهات النظر، وسلطات اتخاذ القرار، بحيث يمكن محاصرة هذه الخلافات والتوترات واستمرار العمل، كما أن زيارة السادات إلى القدس كان يجب ألا تؤدي إلى ايقاف العمل في الهيئة بخاصة أن هذه البلدان كانت تساهم بحوالى ثلاثة أرباع رأس مال الهيئة، وكان يمكنها أن توجه أعمالها، وتحافظ عليها من الاتجاه الخاطىء في حال حدوثه.

أما الصعوبات الخاصة بضعف القاعدة الصناعية لدى البلدان العربية فهي تمثل الصعوبة الحقيقية أمام التصنيع الحربي المشترك، والأغلب أنها كانت السبب الأساسي لتأخر إنشاء هذه الصناعة حتى عام ١٩٧٥، التي أدت إلى انتهائها عام ١٩٧٩، فإذا كانت القاعدة الصناعية اللازمة للتصنيع العربي الحربي المشترك تتركز في بلد واحد، وإذا كان دور باقي البلدان العربية هو التمويل، فإن هذا البلد الواحد قادر على الانفراد بالانتاج إذا ما تمكن من توفير التمويل، سواء كان ذلك محلياً، أو عربياً، أو من خارج البلدان العربية. وهكذا كانت الصناعة الحربية في مصر قبل إنشاء الهيئة العربية للتصنيع، كما عادت إلى الوضع نفسه بعد توقف باقي البلدان عن تمويل أنشطة الهيئة، بخاصة ان انفراد بلد بالتصنيع يسهل عملية اتخاذ القرار، ويتجنب التوترات السياسية والشخصية، ويقلل من اختلاف وجهات النظر.

ثانياً: الجهود العربية الحالية للتصنيع الحربي ومدى نجاحها

كان توقف كل من السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر عن تمويل نشاط الهيئة العربية للتصنيع نهاية لمرحلة التصنيع الحربي المشترك، إذ فشل المشروع البديل بأن يحل العراق محل مصر في الهيئة. إلا أن توقف الجهود المشتركة لم يعن بحال من الأحوال توقف الجهود العربية في هذا المجال، إذ اتجه كثير من البلدان العربية إلى التصنيع الحربي معتمداً على جهوده الذاتية نتيجة لدوافع مختلفة، أهمها توفير قدر أكبر من استقلال القرار السياسي،

وضمان أكبر للقدرة على استمرار إمداد القوات بحاجاتها؛ ومن أجل الاستعاضة عن الاحلال محل الواردات لتوفير أكبر قدر من العملة الصعبة المستخدمة في استيراد الأسلحة والمعدات؛ ثم من أجل تصدير هذه الأسلحة والحصول على العملة الصعبة اللازمة لتدعيم الاقتصاد. وكان من الطبيعي أن تكون مصر في مقدمة البلدان العربية التي سارت قدماً في هذا المجال، كما دفعت الحرب العراقية ـ الايرانية جهود العراق في اتجاه التصنيع الحربي خطوات إلى الأمام، في حين اتجهت أغلب الأقطار الأخرى إلى تصنيع الأسلحة الصغيرة والذخيرة.

يمكن القول إن كلاً من الأردن والسعودية والسودان وسوريا والعراق ولبنان وليبيا ومصر ينتج ذخيرة الأسلحة الصغيرة، في حين تتميز الصناعة العسكرية في كل من الأردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر في هذا المجال بإنتاج ذخيرة الرشاشات المضادة للطائرات وتعتبر ذخيرة الأسلحة الصغيرة أكبر قاسم مشترك في التصنيع الحربي بين البلدان العربية(١٥).

وإذا استثنينا مصر، فإن البلدان العربية قد لجأت في إنتاج الأسلحة والمعدات إلى أسلوب انتقائي وفقاً لظروفها، بحيث اتجه بعض هذه البلدان إلى انتاج أنواع من الأسلحة والمعدات بطريقة غير تقليدية أو تدرجية، أي أنها اتجهت مباشرة إلى صناعة أسلحة معقدة دون التدرج في هذا التصنيع، فنجد الأردن مثلاً قد اتجه بعد تصنيع ذخيرة الأسلحة الصغيرة إلى التعاون في «إنتاج» وتجميع الدبابات، بينما اتجهت تونس إلى التعاون في إنتاج وتجميع محركات الديزل، في حين اتجهت الجزائر إلى بناء الزوارق السريعة وزوارق الانزال والقرويطات. وتخطط السعودية لإنتاج الدبابات ومدافع الدبابات ومعدات الكترونية، واتجهت سوريا إلى إنتاج المدفع ذاتي الحركة وقذائف المدفعية والقنابل والرؤوس الحربية الكيميائية للصواريخ أرض/أرض، واتجه العراق إلى إنتاج الأسلحة الصغيرة والقواذف الصاروخية المضادة للدبابات وذخيرة المدفعية، وقنابل الطائرات بما فيها القنبلة العنقودية، كما تشير بعض المصادر إلى إنتاج غازات الحرب(١٦). وربما يكون الأكثر إثارة هو جهود العراق في مجال إنتاج أو تطوير الصواريخ أرض/أرض وكذلك جهوده السابقة في المجال النووي، إذ إن العراق قد عمل، نتيجة للضغط الناتج من قصف إيران لبغداد أساساً وبعض المدن العراقية الأخرى بالصواريخ أرض/أرض، على أن يطور صواريخ من هذا النوع تمكنه من القيام بضربة انتقامية ضد طهران والمدن الإيرانية المهمة التي كانت خارج مرمى الصواريخ التي حصل عليها العراق من الاتحاد السوفياتي. وأعلن في نهاية عام ١٩٨٧ عن أنه قام بتجربة صاروخ يصل مداه إلى حوالى ٦٤٠ كلم ونجح في استخدامه فعلاً عام ١٩٨٨، كما يقوم بإنتاج بعض أجهزة الاتصال اللاسلكي وقطع غيار المعدات السوفياتية بما فيها الدبابات،

---

(١٥) Janes, «Infantry Weapon Systems, 1986 - 1987,» pp. 381-384, and Aharon Levran and Zeev Eytan, «The Middle East Military Balance, 1986,» *Jerusalem Post* (1987), pp. 180 - 181, 245, 359 and 336.

(١٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ١٢٩ ـ ١٣٠، و Levran and Eytan, Ibid.

وادخال بعض التعديلات الفنية على الطائرات والعمل على إنتاج أجهزة الكشف الراداري والأجهزة الالكترونية. أما المغرب، فإضافة إلى إنتاج ذخيرة الأسلحة الصغيرة اتجه إلى تجميع الجرارات والذخيرة الجوية وطائرات التدريب[١٧].

تميزت مصر على مدى تاريخها باتساع نطاق جهودها في مجال الانتاج الحربي، حيث اشتمل على نواحٍ عديدة من مجالات الإنتاج. وقد تلقى هذا الإنتاج دفعات بعد الحرب العالمية الثانية كان أولها مع قيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، ثم بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ثم عام ١٩٧٩، وهي الآن تقوم بتجميع نوعين من طائرات التدريب «الفاجيت» و«توكانو»، كما تزمع تجميع طائرة التفوق الجوي «ميراج ـ ٢٠٠٠»، كما أنها تقوم بتجميع عدد من الطائرات «ف ـ ٧» أو النموذج الصيني للطائرة «ميغ ٢١»، كما تقوم بتجميع الطائرة العمودية الخفيفة «غازيل»، ويجري تجميع الطائرة العمودية «سوبر بوما»، إضافة إلى أنها تقوم بتجميع وإنتاج أجزاء من محركات الطائرات «الفاجيت» و«توكانو»، وتصنيع أجزاء من محرك الطائرة «ميراج ـ ٢٠٠٠»، وتجميع محرك الطائرة العمودية «غازيل»؛ والبدء في تجميع الطائرات من دون طيار. وفي مجال صناعة المدرعات تقوم مصر بإنتاج حاملة الجنود المدرعة «فهد»، كما قامت بتعديل الدبابات السوفياتية لانتاج طراز جديد من الدبابات يسمى «رمسيس ـ ٢»، وتبذل جهوداً للإنتاج المشترك للدبابة الأمريكية التصميم «م ـ ١»، وتقوم بتحميل الهاوتزرات على هياكل الدبابات لانتاج مدافع ذاتية الحركة، وإنتاج مدافع مضادة للطائرات ذاتية الحركة بالاستفادة من المدافع السوفياتية أو المحلية الصنع وحاملات الجند الأمريكية.

وفي مجال المدفعية والصواريخ أصبحت مصر قادرة على إنتاج جميع أنواع المدافع وذخيرتها بما في ذلك الهاونات وقواذف الصواريخ متعددة الفوهات، كما تنتج المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات، وصواريخ الدفاع الجوي المحمولة، وانتاج وتجميع صواريخ الدفاع الجوي وتجميع عدة نظم دفاع جوي على ارتفاعات مختلفة. وما زالت هناك محاولات لإنتاج الصواريخ أرض/أرض إلا أنه لم يعلن عن بدء إنتاجها.

وتنتج مصر أنواعاً مختلفة من زوارق الهجوم السريعة وزوارق المدفعية وزوارق المرور، كما تنتج طوربيدات لمكافحة الغواصات.

إضافة إلى ما سبق، تنتج مصر الجرارات وعربات الجيب، والقنابل العنقودية، وقنابل الممرات وأجهزة الاتصال، ومن المتوقع أن يبدأ إنتاج الرادارات من طراز (AN- TPS-63) خلال أواخر الثمانينات[١٨].

---

(١٧) Levran and Eytan, Ibid., p. 309.

(١٨) أبو العزايم، «الصناعة الحربية المصرية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى يومنا هذا،» ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه.

تتسم الصناعة الحربية في البلدان العربية حالياً بأنها في أغلبها صناعة تجميع وترخيص من شركات أجنبية، وإن كان هذا لا ينفي انتاج بعض أنواع المعدات بتصميم ومكونات عربية صميمة، إلا أن ذلك غالباً ما يكون في مجال الأسلحة أو المعدات غير المعقدة أو المتقدمة. وهذا التجميع يتم أساساً بترخيص من دول غربية، وهناك تراخيص محدودة من دول شرقية وبعضها مختلط، وما زالت نسبة المكون المحلي من المنتج النهائي غير كبيرة[١٩].

يمكن الإستنتاج مما سبق أن الجهود العربية في مجال إنتاج السلاح قد غطت مجالاً كبيراً من انتاج الأسلحة التقليدية الرئيسية، وان أغلب هذا الإنتاج مرتبط بالتعاون مع دول أخرى تنتمي إلى الكتلة الغربية. أما أسلحة التدمير الشامل فتكاد تقتصر على ثلاثة بلدان عربية قادرة على إنتاج أسلحة كيميائية وهي مصر وسوريا والعراق وهي ما زالت بعيدة عن احتمال إنتاج أسلحة نووية[٢٠]. والملاحظ أنه رغم التنوع في مجال إنتاج الأسلحة فإن كثيراً من الأسلحة المعقدة ما زالت بعيدة عن مجال الإنتاج الحربي في البلدان العربية، ونذكر هنا بصفة خاصة كثيراً من أنواع الصواريخ، مثل الصواريخ أرض/أرض[٢١]، والصواريخ جو/جو، وجو/أرض، والصواريخ المضادة للسفن، سواء من الجو أو من البحر أو الشاطىء، والصواريخ المضادة للرادارات، وهي عادة ما تسمى بالذخيرة الدقيقة الموجهة (PGM)، أو الذخيرة الذكية، وهي قد أصبحت من أهم العوامل اللازمة لإدارة الصراع المسلح في العصر الحديث. كما أن إنتاج وسائل الإستطلاع والإتصال والقيادة والسيطرة ما زال في مراحله الابتدائية. وأخيراً فإن الجزء الأكبر من التصنيع الحربي العربي يتركز في مصر، ثم يليها العراق وسوريا.

على أنه يلاحظ مع عرض الانتاج الحربي للبلدان العربية، الذي يتخطى إنتاج الأسلحة الصغيرة وذخيرتها، أن الأسلوب الانتقائي للإنتاج في هذه البلدان أدى إلى نوع من تنوع الإنتاج الذي يمكن ببعض التنسيق تحقيق نوع من التكامل في هذا الانتاج وتطويره، إذ تنتج الدبابات مثلاً في السعودية ومصر بالتعاون مع الأردن، وتحصل على محركاتها من تونس، كما يمكن للبلدان العربية أن تعتمد على إنتاج الجزائر من القطع البحرية إضافة إلى الإنتاج المصري، وأن تتخصص سوريا ومصر في إنتاج المدافع ذاتية الحركة، والعراق وسوريا في إنتاج الأسلحة الكيميائية.

يرتبط كل ما سبق بحجم الإنتاج وطاقته. وإذا كان من الممكن الحصول على بعض المعلومات عن انتاج بعض البلدان العربية من بعض الأسلحة التي تحصل على ترخيص بإنتاجها، نظراً إلى ما تذيعه الجهات المتعاقد معها، فإنه يصعب تقدير طاقة الانتاج، إذ إن

---

(١٩) SIPRI, *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1986*, pp. 338, 346, 413 and 414.

(٢٠) Levran and Eytan, «The Middle East Military Balance, 1986,» pp. 72, 90, 91, 94 and 180.

(٢١) ما زال انتاج العراق من هــذه الصواريخ قيد التقويم.

الأهمية العسكرية للانتاج الحربي تتلخص في القدرة على تلبية مطالب القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات الجاري إنتاجها في زمن الحرب، إذ انه بمقابلة الأرقام المرخص بإنتاجها وحجم الانتاج السنوي نجد أن حجم الإنتاج السنوي من أغلب الأسلحة والمعدات يقل كثيراً عن حجم الخسائر أو الإستهلاك المتوقع خلال يوم أو أسبوع قتال. ونذكر هنا أن أقصى انتاج للطائرة «توكانو» في مصر هو ٤٨ طائرة خلال عام ١٩٨٦، أي بمعدل ٤ طائرات شهرياً، وأقصى إنتاج من الطائرة «الفاجيت» ١٢ طائرة في السنة بمعدل طائرة شهرياً، وأقصى إنتاج من الطائرة العمودية «غازيل» ١٥ طائرة بحوالى طائرة شهرياً، والمقذوف الموجه المضاد للدبابات ٥٠٠ مقذوف سنوياً بمعدل حوالى ٤٢ مقذوفاً شهرياً[٢٢]. وكلها أقل بكثير من معدلات الاستهلاك في الصراعات العربية ـ الإسرائيلية السابقة، أو في الصراع العراقي ـ الإيراني في شهر أو أقل.

ويلاحظ هنا أن معدلات إنتاج الأسلحة وفقاً لتراخيص الإنتاج عادة ما تكون في حدود هذا المعدل بالنسبة إلى دول العالم الثالث، في حين أنها قد تزيد بالنسبة إلى الدول الصناعية، فنجد مثلاً أن أقصى انتاج لطائرة مقاتلة أو طائرة تدريب في دول العالم الثالث سنوياً بترخيص هو ١٦ طائرة تدريب في تايلاند، و١٨ مقاتلة في كوريا الجنوبية و٢٠ في الهند، و١٧ طائرة مقاتلة في اليابان عام ١٩٨٤ (طائرات ف ـ ١٥)، أما أقصى إنتاج للطائرات العمودية بترخيص انتاج هو ٣٠ طائرة عمودية في الهند ولمدة سنة واحدة بالنسبة إلى العالم الثالث، أما في الدول الصناعية فيصل أقصى معدل له إلى ٦٥ طائرة عمودية أمريكية من طراز (AB - 205) سنوياً في إيطاليا ولمدة ثلاث سنوات، في حين وصل المعدل إلى ٢٠٠ طائرة عمودية (مي ـ ٢) سنوياً في بولندا وبمعدل ثابت. أما المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات فيصل الإنتاج الأقصى بترخيص سنوياً في العالم الثالث إلى الرقم المصري فقط، أما في الدول الصناعية فيصل إلى ١١,٥٠٠ لبريطانيا بالنسبة إلى صواريخ «ميلان» المضادة للدبابات[٢٣]، ومن المتصور أن أسباب الاختلاف ترجع أولاً إلى اتساع القاعدة الصناعية للدول الصناعية بما يمكنها من الانتاج الكمي المكثف معتمدة على صناعاتها المغذية؛ ثم إلى أن العلاقة بين المرخص والمرخص له عميقة بحيث يستبعد احتمال أن يتوقف مصدر الترخيص عن امداد المرخص له بإنتاج السلاح بالقطع اللازمة لإتمام الانتاج. فالعلاقة بين المانيا الغربية وتايلاند، وبين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وبين الاتحاد السوفياتي والهند وبين اليابان والولايات المتحدة لا تحتمل قيام تعارض بينها في سياستها الدفاعية مثلما يحتمل أن يقوم بين السياسة المصرية وسياسة فرنسا أو بريطانيا فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وهكذا فإن الدول الصناعية يمكن أن تعتمد على جهة الترخيص في تحقيق استمرار انتاجها، ودول العالم الثالث الأخرى يمكنها الاعتماد على الدول المانحة للترخيص، أما البلدان

---

(٢٢) SIPRI, *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1986,* p. 414.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٠٦ ـ ٤١٨.

العربية فهي معرضة لتناقض سياستها مع سياسات الدول المانحة للترخيص بالنسبة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الأمر الذي قد يعرض انتاجها من هذه الأسلحة للتوقف في حال نشوب صراع مسلح، بدلاً من زيادة كثافة الإنتاج كما يتوقع أن يحدث في الدول الصناعية. ويرتبط بذلك أن الدول المنتجة للسلاح عادة ما تكثف إنتاجها الحربي في أثناء دخولها في صراعات مسلحة حتى تستطيع أن تواجه متطلبات الصراع، بل إنها تحول أيضاً كثيراً من صناعاتها لخدمة هذا الإنتاج، وهو أمر يصعب تحقيقه بالنسبة إلى الأقطار العربية نظراً إلى ضيق القاعدة الصناعية لديها، ولارتباط أغلب إنتاجها بالجهات المانحة للترخيص، التي يمكن أن تؤثر في الإنتاج عن طريق ما تقدمه من بعض مكونات المنتج النهائي، إضافة إلى رقابتها على استخدام قوالب التصنيع، اللازمة للإنتاج وما شابهها، وهي تستطيع أن تعترض على زيادة معدلات الإنتاج، أو أن تطلب أسعاراً مرتفعة قد تكون تعجيزية أو أن تتباطأ في تنفيذ التزاماتها أو توقفه.

ثالثاً: الأسلوب الحالي لحصول البلدان العربية على الأسلحة وفاعليته في تحقيق الأهداف العربية

يتضح من دراسة الجهود العربية الحالية للتصنيع الحربي أن الأقطار العربية ما زالت بعيدة كثيراً عن أن توفر لنفسها الحاجات الأساسية من الأسلحة والمعدات العسكرية اللازمة للدفاع عن حدودها وأراضيها وشعبها وثرواتها. وهكذا فهي تحصل على هذه الحاجات من مصادر أخرى غير انتاجها الحربي. ولا شك في أن استيراد الأسلحة هو الأسلوب الرئيسي للحصول على هذه الحاجات، في حين يكون الاعتماد على الإنتاج المحلي في حدود ما تنتجه من هذه الأسلحة والمعدات وفي حدود طاقة هذا الإنتاج. ورغم أن الاستيراد هو الأسلوب الرئيسي في هذا المجال، فإن الأقطار العربية قد تدخل تعديلات على الأسلحة المستوردة بما يتماشى مع طبيعة الصراع ومسرح العمليات الذي يدور الصراع عليه، ومع الخصائص العامة للقوة البشرية القائمة باستخدام الأسلحة والمعدات، كما أن هذه التعديلات لا تقتصر على الأسلحة المستوردة حديثاً بل يمكن إدخالها، ويجري ذلك أيضاً، على الأسلحة الموجودة في رصيدها التي سبق استيرادها منذ فترة من الزمن.

إن تقويم الأسلوب الحالي لحصول البلدان العربية على الأسلحة لا بد من أن يرتبط بالأهداف التي تسعى هذه البلدان إلى تحقيقها من خلال هذا الأسلوب. وإذا كان من الصعب تحديد هذه الأهداف بدقة، فإنه يمكن تصورها رغم صعوبة ذلك، نظراً إلى احتمال اختلاف أهداف بلدان عربية مختلفة النظم والتصورات والتوجهات والعلاقات الدولية، بل اختلاف هذه البلدان فيما بينها، إلى درجة وجود توترات عسكرية بين بعضها والبعض الآخر، وربما حدوث اصطدامات أو صراعات مسلحة محدودة فيما بينها. ورغم كل ذلك يمكن تصور هدف أي بلد من الحصول على الأسلحة والمعدات لقواته المسلحة بأنه «امداد

القوات المسلحة بما يكفيها من الأسلحة والذخيرة والمعدات اللازمة للدفاع عن أراضي الشعب ومصالح الدولة ضد الاعتداءات والتهديدات المحتملة، والمحافظة على كفاءة واستعداد هذه القوات للقتال بما يشكل رادعاً لمصادر التهديد المختلفة» .

وهكذا، فإن الهدف يتطلب امداد القوات المسلحة لكل بلد عربي بأعداد كافية ونوعيات مناسبة من الأسلحة والمعدات والذخيرة وقطع الغيار، بحيث تكفي متطلبات التدريب والاحتياطيات المختلفة اللازمة، سواء المحملة أو اللازمة للاستهلاك في أثناء أول عملية، أو اللازمة لمستوى نهاية العملية إضافة إلى الاحتياطي الاستراتيجي. كما أن الامداد يجب أن يضمن تعويض الاستهلاك والخسائر في أثناء العملية، بحيث تخرج القوات المسلحة من العملية الاستراتيجية الأولى في حالة تسمح لها بالانتقال مباشرة إلى عملية استراتيجية تالية. وبذا يمكن القول بأن القوات المسلحة للدولة مؤمنة إدارياً وفنياً، وأنها تستطيع أن تحقق المهام القتالية الاستراتيجية التي تكلف بها.

إذا تأملنا ما سبق أن ذكر في دراسة قدرة البلدان العربية على التصدي للتهديدات التي تواجهها منفردة، نستطيع أن نخرج إجمالاً باستنتاج سريع أن هذا التأمين غير متوافر. ويكفي الإشارة إلى أن البلدان العربية قد افتقرت لزمن ليس بعيداً إلى الصواريخ أرض/أرض التي تستطيع أن تواجه احتمالات التهديد، وأن هذه البلدان التي تواجه إسرائيل بالذات تفتقر إلى هذا النوع من الأسلحة الذي يستطيع أن يهدد العمق الإسرائيلي بالقدر نفسه الذي تهدد به إسرائيل عمق هذه البلدان على الأقل، وأنه حتى البلدان التي حصلت على صواريخ من هذا النوع فهي حصلت على صواريخ إما تكتيكية أو أقصر مدى صممت لحمل رؤوس نووية لكنها سلحت برؤوس تقليدية لا تحقق رادعاً مناسباً للتهديد، باستثناء حصول سوريا على عدد محدود من صواريخ س س - ٢١ التي تتميز بالقدرة على نشر كمية من القنابل العنقودية أو رؤوس حربية كيميائية. أي أن البلدان العربية لديها صواريخ تكتيكية تقليدية لتستخدم في تحقيق أهداف استراتيجية. كما أن كلاً من لبنان والأردن يفتقران إلى وسائل دفاع جوي فعالة تمكنهما من مقاومة التهديد الجوي الإسرائيلي، الأمر الذي يجعل سماء هذين القطرين مفتوحة أمام هذا التهديد. كما يلاحظ أن كثيراً من الأقطار العربية، بل أغلبها، يفتقر إلى الصواريخ جو/أرض التي تطلق من القاذفات المقاتلة والقاذفات لتدمير الأهداف الأرضية أو السطحية، وأنه حتى صواريخ اكزوسيت التي حصل عليها العراق كانت محدودة التأثير عند استخدامها ضد ناقلات النفط الإيرانية. وتفتقر أغلب البلدان العربية، إن لم يكن كلها، إلى عدد كاف من ناقلات الجنود المدرعة أو مركبات قتال للمشاة، بما يكفي لاكتساب قواتها خفة في الحركة اللازمة لمواجهة متطلبات المعركة والعملية الحديثة. كما تبدو أشد الصعوبات في الحصول على طائرات قتال حديثة بإمكانات تمكنها من مواجهة التهديد الجوي الإسرائيلي، سواء كان ذلك لصعوبة التمويل بالنسبة إلى بلدان كمصر، أو للقيود التي تضعها الدولة الموردة على نوعية أو كمية الطائرات أو على تجهيزاتها بالنسبة إلى بلدان كالسعودية، أو لحرص الاتحاد السوفياتي على عدم تزويد البلدان العربية بأسلحة تشجعها على تحقيق أهدافها بالقوة العسكرية كما في حالة سوريا مثلاً.

أما إذا اتجهنا إلى دراسة الكمية فيبدو الأمر أكثر خطورة، وإن كـان قد ورد ذكـر بعضه عند مناقشـة النوعيـة، إذ تكفي مراجعـة صفقات الأسلحـة المنشورة لبعض البلدان العـربية لنجد مثلاً أن المدمرة الصينية تسلح بصواريخ تكفي لإعادة ملئها مرتين بعد الإطلاق الأول، وأن الطائرة «ميراج ٢٠٠٠» تزود بما لا يزيد على ٣ صواريخ مضادة للرادارات، وأن الطائـرة «ف ـ ١٦» تزود بما لا يزيد على ١٥ صاروخاً جو/أرض و١١ صاروخاً جـو/ جو. ويـلاحظ أن هذه الأرقام تختص بالمبيعات الفرنسية والأمريكية لمصر بينما تختلف بالنسبـة إلى السعوديـة حيث تبيـع فرنسـا ما يعـادل حوالى ٨ صـواريخ جـو/سفينة للطائـرة العمـودية وحـوالى ٢٤ صاروخ سفينة/ سفينة للفرقاطة من طراز «ف ـ ٢٠٠٠» وحوالى ٣٥ صاروخ جو/أرض و٢٦ صاروخ جو/جو لكل طائرة «ف ـ ١٥» ولا يتوافر معلومات كافية عن امداد الاتحاد السوفياتي لبلدان عربية مثل سوريا والعراق وليبيا من الصواريخ المشابهـة[٢٤]. فإذا وضـع في الاعتبار أن الطائرة «ميراج ـ ٢٠٠٠» تسلح حتى ٤ صواريخ، والطائرة «ف ـ ١٦» حتى ٤ صواريخ سواء جو/جو أو جو/أرض، في حين الطائرة «ف ـ ١٥» تسلح حتى ٨ صواريخ جـو/جو[٢٥]، فـإن هـذا يعني أن مصر مزودة بصـواريخ تعـادل ما لا يـزيد عـلى ثلاث وحـدات نـاريـة للطائـرة «مـيراج ـ ٢٠٠٠» (باعتبـار أن صاروخـاً واحداً مضـاداً للرادار ضمن الوحـدة الناريـة وباقي الصواريخ غير معروف عددها) أما الطائـرة «ف ـ ١٦» فمزودة بحـوالى ست وحدات نـارية، بينما سلحت الطائرة «ف ـ ١٥» المباعة للسعودية بحوالى سبع وحدات نارية. من هـذا يتضح أن كمية الصواريـخ المباعـة لأي من البلدين تكفي لعملية اسـتراتيجية واحـدة دون احتياطي لنهاية العملية أو احتياطي استراتيجي. من جهة أخرى يشير كثـير من المصادر إلى أن جهـات الانتاج عادة ما تنتج أسلحة «مصممة لتتماشى مع خصائص مستوردي العالم الثالث». وأنه «بالنسبـة إلى الاتحاد السوفيـاتي والولايـات المتحدة فـإن اصطلاح التصـدير لـه معنى آخر، إذ يشـير إلى أسلحة ذات قـدرات منخفضـة الدرجـة»[٢٦]، كـما تشـير مصـادر أخـرى إلى القيـود السيـاسيـة التي تضعهـا الـولايـات المتحدة، وإلى نزع بعض عناصر التسليح والتوجيه من الأسلحة المباعة إلى بلدان عربية[٢٧].

لا شك في أن التعديلات التي تدخلها البلدان العربية على الأسلحة المستوردة من دول أخرى ذات أهمية كبيرة، إذ إنها غالباً ما تتجه إلى تطوير السلاح أو المعـدات لتكتسب صفات أقرب وأنسب إلى متطلبات قواتها المسلحة وحاجات الصراع المحتمل مع مصادر التهديد. كما أنها تساهم في إعداد الكوادر اللازمة للتصنيع الحربي وتكسبها الخبرة، وتمثل النواة العربيـة في مجال بحوث وتـطورات الأسلحة والمعـدات. ولا شك في أن مصر تتقـدم الأقطار العـربية في

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣١٤ ـ ٣٧٨، ٣٨٢ ـ ٣٨٥، ٣٩٢، ٣٩٥ ـ ٣٩٧ و٣٩٩ ـ ٤٠١.

(٢٥) Bill Junston: *Modern Fighters and Attack Aircraft* (London: Salamander Books Ltd., 1980), pp. 22 and 36, and *USAF, the Modern US Air Force* (London: Salamander Books Ltd., 1982), pp. 60 and 112.

(٢٦) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1985* (London: Taylor and Francis, 1985), p. 364.

(٢٧) Anthony H. Cordsman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability* (London: Mansell Publishing Ltd., 1984), pp. 952-955.

هذا المجال، إذ إنها ساهمت بجهود أبنائها في إدخال تعديلات كثيرة على الأسلحة والمعدات التي استوردتها أو تعاقدت على استيرادها، وربما يليها العراق وفقاً لما أعلنه الاتحاد السوفياتي عن أن العراق قد طور الصاروخ السوفياتي الصنع من طراز «سكود ـ ب» ليزيد مداه إلى ما هو أكثر من ٥٠٠ كلم. ولا شك في أن الصراع العراقي مع ايران قد دفع بالبحوث والتطورات العسكرية العراقية خطوات إلى الأمام لمواجهة متطلبات الصراع. إلا أنه يجب الاعتراف بأن هذه التعديلات ما زالت غير كافية، سواء على المستوى الوطني (القطري) أو على المستوى القومي. ويكفي القول إن التعديلات العراقية على الصواريخ قد زادت من مدى الصواريخ، في حين أنها لم تطور من رؤوسها المدمرة لكي تحقق تدميراً أكبر، كما لم تطور وسائل التوجيه والقيادة والسيطرة لكي تحقق دقة أكبر في الإصابة. ويمكن القياس على ذلك في كثير من التعديلات. إلا أن الأهم ان هذه التعديلات مرتبطة أساساً بما تملكه البلدان العربية من أسلحة ومعدات، أو ما تشتريه منها، وتظل قيمتها متعلقة بما تحصل عليه البلدان العربية من أسلحة ومعدات من مصادر أجنبية.

يرتبط بأسلوب الحصول على الأسلحة والمعدات مصادر استيراد السلاح، كما ارتبط الإنتاج الحربي بمصادر الحصول على تراخيص الإنتاج. ويمكن ببساطة، بمجرد عرض جداول تجارة الأسلحة التقليدية الرئيسية المنشورة في المصادر العالمية، الاستنتاج أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المورد الرئيسي للأسلحة للبلدان العربية، وأن الاتحاد السوفياتي هو المورد الرئيسي للأسلحة والمعدات لخمسة بلدان عربية، وأن كلًا من فرنسا وبريطانيا والصين تليها، ثم تأتي دول أخرى مثل البرازيل ويوغوسلافيا والمانيا الغربية واسبانيا وهولندا والأرجنتين وايطاليا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا واليونان واندونيسيا واليابان وسويسرا ورومانيا وبولندا ونيوزيلندا. ويتسم المصدر الرئيسي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية بانحيازه التام تجاه إسرائيل، بل انه يرتبط بها باتفاق تعاون استراتيجي، الأمر الذي يوفر لإسرائيل عدة مميزات تؤثر في تحقيق الهدف العربي السابق ذكره، فهي تتمتع بإمكان الاعتراض على بيع سلاح معين إلى بلد عربي، وبإمكان وضع قيود سياسية على استخدام الأسلحة الأمريكية المباعة، وهذه القيود تهدف إلى ضمان عدم استخدام هذه الأسلحة ضد إسرائيل بالذات، ثم إنها توفر للولايات المتحدة الأمريكية قدرة على التحكم في سير الصراع المسلح الذي يمكن أن يحدث بين البلدان العربية الحاصلة على السلاح وبين إسرائيل. فمن جهة، يؤثر الموقف الأمريكي وعلاقة إسرائيل بدول الغرب الأخرى في مصداقية الاعتماد على هذه الدول كمصدر مؤمن للحصول على الأسلحة، وبخاصة في زمن الحرب. ومن جهة أخرى فإن الاتحاد السوفياتي لا بد من أن يعمل على ضبط سير الصراع المسلح بما يجنبه احتمالات المواجهة المباشرة مع الدولة العظمى الأخرى، ويتلخص ذلك أولاً في محاولة ثني البلد العربي المستورد عن استخدام القوة المسلحة كوسيلة لتحقيق الأهداف القومية بالتحكم في عدد ونوعية الأسلحة التي يقدمها، أما في حالة نشوب الصراع المسلح فإنه يزود البلد العربي الصديق بما يلزمه للحفاظ على أوضاعه السابقة لبدء الصراع على الأقل مع عدم اغرائه بتجاوز هذا الوضع.

خلال عرض ما سبق يمكن استنتاج الفرق الرئيسي بين احتمالات الاعتماد على الولايات المتحدة أو على الاتحاد السوفياتي بأنه في حالة حدوث صراع مسلح بين بلد عربي وإسرائيل فإنه لا ينتظر أن تعاون الولايات المتحدة البلد العربي المشتبك في الصراع حتى في حالة بدء إسرائيل بالعدوان (كما هي العادة)، أما الاتحاد السوفياتي فإنه يمد البلد العربي بكميات ونوعيات من الأسلحة والمعدات تكفي لأن تجعله في مركز قوي دون أن تغريه ببدء صراع مسلح، وفي حال تعرض هذا البلد للعدوان أو محاولته إسترداد ما احتلته إسرائيل من أرضه فإنه يمده بحاجاته الكافية للاحتفاظ بأوضاعه دون أن يغريه بتطوير ما يمكن أن يحققه من نجاح.

تظهر أهمية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي باعتبارهما المصدرين الرئيسيين للتقانة الراقية للأسلحة في العالم، وبالتالي فإن الاعتماد على مصادر أخرى يعني عادة الانتقال إلى مستوى أقل من التقانة العسكرية، في حين أن إسرائيل تحصل على أعلى مستويات التقانة الغربية من الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن قدرة الدولتين العظميين على الانتاج الكمي، وبالتالي قدرتها على تلبية مطالب استمرار صراع مسلح على مستوى عالٍ من التقانة العسكرية أكبر بكثير من قدرة أي دولة أخرى على تلبية هذه المطالب.

ويمكن القول دون تجاوز كبير إن بقية الدول الشرقية والغربية لا بد من أن تتأثر بدرجات متفاوتة بقطب المجموعة التي تنتمي إليها، بل إن الدول المحايدة نفسها تتأثر بالخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها وميلها نحو معسكر أو كتلة معينة. وهكذا يمكن تصور أن كلاً من فرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية واسبانيا وهولندا وايطاليا واليونان واندونيسيا واليابان ونيوزيلندا ستلتزم بدرجة كبيرة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وأن كلاً من البرازيل والأرجنتين والنمسا وسويسرا ستتبعها في ذلك، من جهة أخرى ستلتزم تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولندا بسياسة الاتحاد السوفياتي. ويظل من بين الدول المصدرة السابق ذكرها موقف الصين ويوغوسلافيا غير مرتبط بسياسة أخرى.

من المتوقع أن يختلف موقف الصين وفقاً لمراحل تطور مكانتها الدولية، وهي في أواخر الثمانينات تحاول أن تستخدم تجارة السلاح كوسيلة لاكتساب المكانة الدولية، وبالتالي فإنها تتقدم بعرض وتقوم بتوريد أسلحة لبلدان عربية من أجل اكتساب القدرة على التأثير في مواقف هذه البلدان إزاء النزاعات الأخرى وتنافسها مع الدول الكبرى الأخرى. إلا أنه ينتظر، في حال نجاحها في اكتساب هذه المكانة، أن تتجه إلى التحكم في بدء ومسار ونهاية الصراع عن طريق تحكمها في توريد الأسلحة. أما يوغوسلافيا فإنها باستمرار سياسة عدم الانحياز من المنتظر أن تقدم كل ما تستطيع تقديمه إلى البلدان العربية لدعم قدراتها الدفاعية وتحقيق أهدافها. إلا أن قدرة يوغوسلافيا على تلبية كل مطالب الصراع محدودة للغاية.

وغني عن القول إن توفير حاجات القوات المسلحة لأي بلد عربي هو أمرٌ مرتبط بتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد أو تصنيع أو تعديل الأسلحة المطلوب توفيرها، كما أنه يمكن بمراجعة ما ينشر عن صفقات الأسلحة وأثمان الأسلحة والمعدات في السوق العالمية أن نقدر

مدى فداحة التكاليف التي تدفعها بلدان عربية للحصول على الأسلحة وبخاصة تلك البلدان التي تعتمد على الدول الرأسمالية الصناعية في الحصول على ما يلزمها من أسلحة ومعدات، إذ يصل ثمن الطائرة المقاتلة إلى حوالى ٤٠ مليون دولار ويتراوح ثمن الدبابة الواحدة الحديثة بين ١,٥ و٢ مليون دولار، ويصل ثمن أحد المدافع ذاتية الحركة إلى ٢ مليون دولار، ويبلغ ثمن طائرة الانذار المبكر «أواكس» أكثر من مليار دولار[٢٨]. ولا شك في أن الدول المصدرة تحقق أرباحاً وفيرة من خلال تصديرها الأسلحة والتجارة فيها. ولكن الأهم هو أنه بارتفاع أثمان الأسلحة تقل فرص الدول المستوردة لشراء حاجاتها منها، وتضطرها إلى قبول نوعيات أقل قدرة أو أعداد أقل من حاجاتها من السلاح. وتزداد أهمية هذا العامل: أولاً بالنسبة إلى الدول التي تعاني نقصاً في مواردها من العملة الصعبة، وينطبق ذلك على كثير من البلدان العربية، ولكن أبرزها من البلدان العربية الرئيسية مصر وسوريا، وبالنسبة إلى البلدان الأخرى كالصومال واليمنين والسودان والأردن؛ وثانياً يصبح هذا العامل أكثر حسماً في أثناء سير الصراع المسلح حينما تزداد أهمية الحصول على السلاح من جهة، وتنخفض موارد الدولة من العملات الحرة من جهة أخرى، وتتهيأ الفرصة للدول المصدرة للضغط على الدول المستوردة.

هناك عامل آخر مؤثر في توفير حاجات القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات وهو، فترة التوريد وهي الفترة التي تمر بين زمن إبرام الاتفاق بين المصدّر والمستورد على الإمداد بالسلاح أو المُعَدَّة ووقت الاستلام. إذ إن هذه الفترة قد تمتد إلى سنوات بالنسبة إلى الأسلحة والمعدات الرئيسية، ويمكن للدولة أو الجهة المصدرة أن تمارس ضغطاً على الدولة المستوردة عن طريق تأخير التوريد أو حتى الغاء الاتفاق، وتظل الدولة المستوردة خلال الفترة شبه مشلولة أو ممنوعة من البحث عن بدائل للسلاح أو المُعَدَّة في انتظار اتمام الإتفاق أو العقد الذي قد يلغى في نهاية الأمر، الأمر الذي يضطرها إلى الانتظار مرة أخرى على أمل تنفيذ العقد الجديد، وبذلك تظل قواتها المسلحة محرومة من الحاجات المطلوبة طوال هذه الفترة. وأخيراً فإن فترة التوريد عادة ما تطول إلى ما بعد التسليم، إذ إن التسليم يحتاج إلى زمن آخر ثم يليه زمن لإعداد السلاح أو المُعَدَّة لتدخل في خدمة القوات المسلحة. وإذا كان من المحتمل التجاوز عن ذلك في فترات الهدوء، حيث لا يحدث صراع مسلح، فإنه يظل مؤثراً في قرار القيادات السياسية والعسكرية خلال فترات التوتر قبل حدوث الصراع المسلح فعلاً، ويزيد هذا التأثير بدرجة خطيرة بمجرد نشوب الصراع المسلح الذي قد يحدث بمبادأة من مصادر التهديد، بل انه عادة ما يحدث منها.

---

(٢٨) تعود هذه التقديرات إلى مراجعة لسلسلة:

Defense and Foreign Affairs, «Standard Arms Prices,» International Media Corporation, Alexandria, USA (June 1988).

وما ينشر في: Defense and Foreign Affairs Weekly, «Arms Transfer Tables».

وما يرد في كتاب: SIPRI, Ibid.

وكما تختلف أسعار الأسلحة والمعدات وفقاً لمصادر السلاح، حيث تقل كلفة الأسلحة المستوردة من كتلة الدول الاشتراكية كثيراً عن المستوردة من الدول الرأسمالية الصناعية، فإن فترة التوريد عادة ما تقل أيضاً في الدول الاشتراكية عنها في الدول الرأسمالية الصناعية، حيث يتوفر عادة لدى كتلة الدول الاشتراكية مخزون من الأسلحة الرئيسية يسمح لها بسرعة التوريد؛ كما أن قدرتها على تعبئة مواردها لمواجهة حاجات التوريد أكبر من الدول الرأسمالية الصناعية، في حين أن الإنتاج الحربي في الدول الأخيرة منوط بشركات تضع خططاً للإنتاج مرهونة بالطلبات وحسابات الجدوى الاقتصادية والربح، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير التوريد، إضافة إلى كل الاعتبارات الخاصة بأسبقية التوريد التي تمثل الاعتبارات السياسية جزءاً رئيسياً منها. ولإيضاح ذلك نشير إلى الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل عام ١٩٧٣ الذي أمدها بكميات كبيرة من الأسلحة في أثناء الحرب، وبالطبع لم تقم الولايات المتحدة بأي اجراء مماثل لامداد بلد عربي من «أصدقائها» خلال اشتباكه في صراع مسلح، حتى إذا كان هذا الاشتباك مع بلد غير إسرائيل. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى امداد السعودية في مواجهة التهديد الايراني، وإلى امداد السودان في عهد جعفر نميري ضد التهديدات في جنوب السودان والمدعمة من أثيوبيا «الماركسية». وقد يبدو المثل صارخاً في حالة الصومال بعد تأجيره قواعده للولايات المتحدة، حيث ظلت الأسلحة والمعدات الصومالية تتآكل دون امداد فعال من الولايات المتحدة الأمريكية رغم استمرار التهديدات. ولا تختلف فترة التوريد في الدول الرأسمالية الصناعية عنها في الولايات المتحدة كثيراً، بينما لا تتضح بالنسبة إلى الصين، أما يوغوسلافيا فإنها تستطيع أن تقدم امداداً محدوداً في وقت قصير، ولكنه يرتبط بقدرتها على الامداد.

يمكن تلخيص ما سبق في أن الأسلوب الذي تتبعه البلدان العربية للحصول على حاجاتها من الأسلحة والمعدات يوفر لها بدرجة ما حاجاتها منها في فترات هدوء الصراع، ولكنه في الوقت نفسه لا يحقق حاجاتها من أسلحة ومعدات التقانة الراقية، وغالباً بأثمان باهظة وبقيود سياسية على استخدام هذه الأسلحة، ويربطها بسياسات الدول الموردة بدرجة كبيرة. وان ما يوفره لها من حاجات لا يكفي لادارة صراع مسلح طويل، ويحد من قدرتها على مواجهة إسرائيل بشكل خاص، ويعرضها لاختناقات في الامداد في أثناء الصراع تحد من مبادأة كل من القيادة السياسية والقيادة العسكرية التي تتولى إدارة الصراع، كما يعرضها للإبتزاز السياسي والاقتصادي لاتخاذ مواقف متهاونة أقل بكثير مما تهدف إليه، وإلى استنزاف طاقاتها المادية وأرصدتها المالية. ومن جهة أخرى يمكن الإستنتاج أن المصادر الاشتراكية أفضل من حيث الثقة في امداداتها من الأسلحة في حال الصراع مع إسرائيل بصفة خاصة ومع ايران وتركيا بدرجة أقل، ولا يتصور إمكان الإعتماد عليها كثيراً في صراع مع أثيوبيا، أما المصادر الغربية فيصعب الثقة في امداداتها من هذه الحاجات في أثناء ادارة أي صراع مع مصادر التهديد المختلفة.

أما التصنيع الحربي العربي، في ظل حالته الراهنة واحتمالات تطوره الطبيعي في المستقبل القريب، فهو ما زال بعيداً عن القدرة على الوفاء بحاجات القوات المسلحة العربية

لإدارة الصراع، ويصعب عليه إمداد هـذه القوات بحـاجاتهـا في أثناء إدارة صراع مسلح بمـا يكفي لتعـويض الخسائـر ومعدلات الاستهـلاك العاليـة للصراع المسلح في العصر الحـديث، رغم أنه يمكن أن يسد بعض هذه الحاجات، ويقلل من التكلفة السياسيـة والماليـة للامـداد. كما يستطيـع، في حال تعبئـة الموارد لمصلحـة تلبية حـاجات إدارة الصراع، أن يختصر فـترات التوريد بدرجة كبيرة بالنسبة إلى الأصناف التي ينتجها بالكامل فقط، أما الأصناف التي تقـوم الصناعة الحربية العربية بتجميعها، أو إنتاجها بالاشـتراك مع دول أخـرى غير عـربية فهنـاك شكوك كثيرة تكتنف قدرة هذه الصناعة حول إمكان تلبية هذه الحاجات.

وأخيـراً، فإن أسلوب حصـول البلدان العـربيـة عـلى الأسلحـة يؤدي في غـالبيتـه الى الحصـول على أسلحـة صممت لاستخدامهـا في صراعات ذات طبيعـة مختلفة، عـلى مسارح تختلف كثيراً عن مسرح الحرب للشعب العربي ومسارح عمليات البلدان العربيـة، وبواسـطة أفـراد يختلفون نـوعاً مـا في خصائصهم الثقـافية والاجتـماعية والحضـارية عن أفـراد القـوات المسلحـة في البلدان العربيـة، وضد عـدو يختلف في طبيعته وتسليحـه وتنظيمـه وعقيدتـه عن مصادر التهديـد للإقليم العـربي، وان هذه الأسلحـة والمعدات عـادة ما تستخـدم استخدامـاً مختلفـاً عما يمكن أو ينتـظر أن تستخـدم فيـه الصراعـات المسلحـة المحتملة للقـوات المسلحـة للبلدان العربية.

رابعاً: خصائص سوق تجارة وصناعة السلاح العالمية

لم تكن دراسة المحاولات السابقة للتصنيع الحربي العربي المشترك وعرض ما حققتـه من نتائج وما قابلته من صعوبات، وكذلك دراسة الجهود العربية الحاليـة للتصنيع الحـربي ومدى نجـاحها، والأسلوب الحـالي للحصـول عـلى الأسلحـة ومـدى فـاعليتـه في تحقيق الأهـداف العربية، إلا خـطوات لنتلمس الطريق إلى تصنيـع حربي عـربي مشترك في المستقبـل يعزز مـا لقيته من نجاح في الماضي، ويتفادى الصعوبات التي واجهتـه أو يتغلب عليها، ويحقق أفضـل النتـائج للجهـود التي تبذل في هـذا المجال. إلا أن هـذا التصنيع المشـترك في حال قيـامه لن يجري بمعزل عن العالم وعن سوق تجارة وصناعة السلاح العالمية، بل سيؤثر فيهـا ويتأثـر بها، يتناقض معها حيناً ويتكامل أحياناً. ولذا فإن دراسة هذه السوق واتجاهات تـطورها ضروريـة لوضع تصور ما يجب أن يكون عليه هذا التصنيع، أو تحديد الأسبقيـات التي يجب أن يضعها على رأس أولوياته.

إن دراسة السوق تستطيع أن تشير إلى عدة خصائص تتميز بها تجارة الأسلحة التقليدية في الوقت الحاضر، وهذه الخصائص لا بد من أن تؤثر في صانعي السلاح ومتخذي القرار في سياسات التسليح لأي بلد في العالم.

إن أول هذه الخصائص أنه لم تعد هناك دولة واحدة في العالم مكتفيـة ذاتياً بـالنسبة إلى صناعة الأسلحة، بما فيها الدول الكبرى والقوتان العظميان ويرجع ذلك لأسبـاب مختلفة(٢٩)؛

(٢٩) يتضح من الدراسة أن كلًا من الصين وبريـطانيا والـولايات المتحـدة الأمريكيـة والاتحاد السـوفياتي =

والخاصية الثانية هي تحوّل سوق السلاح إلى «سوق مشترٍ» نظراً إلى ضخامة حجم الأسلحة المنتجة وانتشار قدرات انتاج الأسلحة محلياً[٣٠]؛ والخاصية الثالثة أنه رغم تحول سوق السلاح إلى سوق مشترٍ فإن هناك سوقاً خاصة لسلع نادرة ما زالت تعتبر سوقاً للبائع[٣١]؛ الخاصية التالية هي تضاؤل دور القوى العظمى في سوق السلاح، ويليها أن الشرق الأوسط (بما فيه الإقليم العربي) هو أكثر مناطق العالم استيراداً للسلاح وانه يضم أكثر ثلاثة بلدان استيراداً للسلاح في العالم وهي العراق ومصر وسوريا[٣٢]، ويمكن اضافة السعودية إليها.

تتعلق الخاصية الأولى بأنه بعد تطور الأسلحة وتنوعها لم يعد من المناسب لأي بلد مهما كانت قدراته العلمية والاقتصادية أن ينتج كل ما يحتاج إليه من أسلحة ومعدات عسكرية، إذ إن هذا يعني أن يخصص جزءاً من موارده لهذا الإنتاج، حتى إذا كان ذلك في إمكانه. فنجد مثلاً أن الولايات المتحدة تستورد ناقلات جنود مدرعة من كندا ومقذوفات موجهة مضادة للدبابات من فرنسا وطائرات مقاتلة من إسرائيل، وطائرات نقل من هولندا وبريطانيا، وصواريخ مضادة للسفن من النرويج، وصواريخ للدفاع الجوي من بريطانيا. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتج أنواعاً من كل هذه الأسلحة والمعدات فإن تعدد المهام واختلاف مسارح العمليات جعل من الأنسب لها أن تستورد هذه الأسلحة من دول أخرى. فناقلات الجنود المدرعة، مثلاً، المستوردة من كندا مخصصة لقوات المارينز (مشاة البحرية) التي تحتاج إلى مواصفات خاصة مختلفة عن الناقلات المستعملة في الجيش؛ والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات مستوردة لتقديمها كبديل لمقذوفات سابقة، والطائرات المقاتلة مستوردة لتمثيل الطائرات المقاتلة المعادية؛ وطائرات النقل مستوردة للقيام بأعمال النقل داخل أوروبا بما يحتاج إلى مواصفات تختلف عن طائرات النقل العملاقة التي تنتج للنقل بين مسارح العمليات، والصواريخ المضادة للسفن مستوردة في إطار صفقة نرويجية لشراء صواريخ هوك دفاع جوي أمريكية ولتسليح طائرات عمودية؛ وصواريخ الدفاع الجوي مستوردة في إطار صفقة صواريخ بالستيكية بحرية أمريكية لبريطانيا وللدفاع الجوي عن قواعد الولايات المتحدة الأمريكية الجوية في بريطانيا وفي تركيا. أما الاتحاد السوفياتي فقد استورد عدداً من طائرات التدريب من تشيكوسلوفاكيا، وعدداً من طائرات الهليكوبتر من الهند[٣٣]، وإذا اقتصرت الدراسة على الدولتين العظميين بالتفصيل فإنما يرجع ذلك إلى أن

= يستورد أسلحة. أنظر:

SIPRI, *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1986,* pp. 360-371.

(٣٠) Thomas Ohlson and Michael Brzoska, «The Trade in Major Conventional Weapons,» in: Stockholm International Peace Reserch Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook , 1984* (London: Taylor and Francis, 1984), pp. 175-209, and SIPRI, Ibid., *1986,* pp. 323-340.

انظر أيضاً: أمين حامد هويدي، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٣٦ - ٥٠.

(٣١) هويدي، المصدر نفسه، ص ٥١ - ٥٧.

(٣٢) SIPRI, *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1986,* pp. 323-340.

(٣٣) المصدر نفسه.

قدراتها الفنية والاقتصادية كانت كفيلة بأن تعتمدا على نفسهما بحيث لا تلجآن إلى الاستيراد من غيرهما، وأنه إذا كانتا قد لجأتا إلى الاستيراد فلن يكون مستغرباً أن تلجأ الصين وفرنسا وبريطانيا إلى استيراد أسلحة ومعدات من دول أخرى[٣٤]، وأن هذا بالتالي ينسحب على أية دولة في العالم. والمهم من عرض ما سبق أن نستنتج أن إنتاج نوع من المعدات، مثل ناقلات الجنود المدرعة أو طائرات النقل، أو الطائرات المقاتلة أو صواريخ الدفاع الجوي أو الصواريخ المضادة للسفن، لا يعني الاكتفاء الذاتي من هذا النوع سواء نوعياً أو كمياً، فالناقلات والطائرات والصواريخ، متعددة المواصفات والاستخدام، كما أن طاقات الإنتاج قد لا تفي بالضرورة بحاجات الدولة من النوع الذي تنتجه، بل حتى في حال إمكان انتاج نوع من الأسلحة أو المعدات بكميات تكفي لحاجات القوات المسلحة للدولة فقد يكون من الأنسب استيراد هذا السلاح أو المُعَدَّة بدلاً من تصنيعها، بحيث تخصص الموارد التي يحتاجها هذا الانتاج لتصنيع نوعيات وكميات أخرى من الأسلحة يصعب الحصول عليها من موارد أخرى. أما بالنسبة إلى الدول الصناعية التي تأتي في مرتبة أقل من مرتبة هذه القوى العظمى فمن الطبيعي أن يكون لجوؤها إلى استيراد الأسلحة والمعدات ناتجاً من خليط من الأسباب: أحدها عدم قدرتها على انتاج نوع معين من الأسلحة أو المعدات بالكفاءة التي يمكن أن تستوردها، وربما يكون عدول بريطانيا عن إنتاج طائرة انذار مبكر خاصة بها، وبحث فرنسا لشراء طائرات انذار مبكر أمريكية، مثلاً واضحاً لذلك، وينطبق على هذه الدول الأسباب نفسها التي ذكرت عند دراسة استيراد الدول العظمى للأسلحة. والخلاصة أنه يصعب في ظروف التطور الحالي أن تعتمد دولة ما على نفسها تماماً في توفير ما تحتاج إليه من أسلحة.

الخاصية الثانية تتعلق بتحول سوق تجارة الأسلحة التقليدية الرئيسية في العالم إلى سوق مشترٍ بدلاً من سوق البائع. ويرجع ذلك إلى انخفاض الطلب على الأسلحة مع زيادة عدد المنتجين الموردين، وإذا كان انخفاض الطلب على الأسلحة ناتجاً من تشبع كثير من الدول بحاجاتها من الأسلحة والمعدات، ومن المشاكل الاقتصادية التي يواجهها كثير من الدول[٣٥]، فإن هذا الطلب قد يتزايد في مرحلة مقبلة نتيجة لتقادم هذه الأسلحة مع مضي الزمن، أو نتيجة لتغلب بعض الدول على أزماتها الاقتصادية بما يمكن أن يسمى دورة الأسلحة، كما قد يتزايد نتيجة لظهور أنواع جديدة من الأسلحة، أو حدوث صراعات مسلحة جديدة كافية في الوقت الحالي. إلا أن زيادة عدد الموردين الناشئة عن زيادة عدد المنتجين للأسلحة والمعدات غالباً ما تؤدي إلى استمرار بقاء سوق تجارة الأسلحة التقليدية الرئيسية في العالم كسوق للمشتري، فقد دخلت دول كثيرة، سواء من الدول الصناعية أو من دول العالم الثالث، هذه السوق. وقد احتل الاتحاد السوفياتي المركز الأول بين موردي السلاح لدول العالم الثالث خلال الفترة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥، وأصبحت فرنسا ثالث دولة في مجال توريد السلاح

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٠ و٣٧٠، و
SIPRI, *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1985*, pp. 376-377, 378 and 386.

(٣٥) Ibid., *1985*, p. 345, and *1986*, p. 323.

في العالم تليها بريطانيا والمانيا الاتحادية وايطاليا، واتجهت الصين إلى تصدير السلاح لدول العالم الثالث واحتلت الموقع السابع في هذا المجال، تتبعها اسبانيا وإسرائيل والبرازيل، وزادت دول العالم الثالث المنتجة للسلاح بحيث وصلت إلى ما يقرب من ٢٧ دولة(٣٦) منها ١٢ دولة تنتج الطائرة المقاتلة و١٣ دولة تنتج طائرة التدريب وطائرة النقل، وعشر دول تنتج أو تقوم بتجميع الطائرات العمودية، وثماني دول تنتج المقذوفات الموجهة، واثنتا عشرة دولة تبني سفن القتال مثل المدمرات والفرقاطات والقرويطات والزوارق السريعة، وأربع تبني الغواصات، وثلاث دول تنتج دبابات القتال الرئيسية(٣٧)، وإذا أضيفت الدول الصناعية المنتجة لهذه الأسلحة والمعدات نجد أن عدد المنتجين لأي نوع منها لا يقل في غالبيته عن عشرين دولة تتنافس على تصديرها أو تسويقها. وخلاصة هذه الخاصية أن فرص أية دولة للحصول على حاجاتها من غالبية الأسلحة من السوق العالمية كبيرة إذا ما توافرت لها عناصر التمويل لذلك، وقد يكون النموذج الإيراني وقدرته على الحصول على كثير من الأسلحة والمعدات من السوق العالمية، رغم القيود التي فرضت على ايران في هذا المجال، دليلاً على ذلك.

الخاصية الثالثة تتعارض جزئياً مع الخاصية الثانية، فرغم وفرة الأسلحة والمعدات في السوق العالمية، هناك استثناء من ذلك هو ما سمي «سوق السلع النادرة» و«يقصد بها المعدات الحربية ذات التأثير الضخم والسريع على تعديل «موازين القوى» ومن بينها مثلاً ما يسمى المعدات المواجهة الدقيقة... والتعريف العلمي لها أنها المعدات أو الذخيرة التي يكون احتمال اصابتها المباشرة للهدف أكثر من ٥٠ بالمائة عند استخدامها في أقصى مداها ودون أي اعتراض. وأهمها الصواريخ المختلفة»(٣٨)، وهناك الكثير من المعدات والأسلحة النادرة التي يصعب الحصول عليها من سوق السلاح العالمية التي لها تأثير ضخم وسريع في تعديل موازين القوى، ولا يشترط أن تكون صاروخية ولكنها بلا شك لها علاقة بالصواريخ، ولعل أهم ما تتصف به هذه الأسلحة والمعدات أنها تتميز بقدرة عالية على اكتشاف وتتبع الأهداف، وعلى توفير الاتصال والقيادة والسيطرة على القوات والمعدات والأسلحة التي تعتبر الصواريخ جزءاً منها، كما قد تتميز بالقدرة على إرباك النظام المعادي لتحقيق ذلك. كما أن هناك نوعاً آخر من هذه الأسلحة والمعدات وهو ما يختص بالأسلحة غير التقليدية سواء كانت نووية أو كيميائية (غازات الحرب) أو بكتريولوجية (جرثومية) أو اشعاعية. المهم أن هذه الأسلحة النادرة ليست متوافرة في أسواق السلاح العالمية بالوفرة نفسها، ولا الحصول عليها سهل بالقدر نفسه. ولا يعني هذا أنه ليس من الممكن الحصول عليها من هذه السوق وإنما يرتبط ذلك بعدة اعتبارات نوعية وكمية، إذ أصبحت هذه الأسلحة والمعدات هي أدوات القوى العظمى في التحكم في موازين القوى وضبط الصراعات الإقليمية.

---

(٣٦) Ibid., *1985*, pp. 329 - 343.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٣١ - ٣٣٦.

(٣٨) الاصطلاح مقتبس من: هويدي، الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، ص ٥١.

إلا أن دخول الصين كمصدر للأسلحة في الشرق الأوسط زاد من عدد الموردين الذين لديهم القدرة على التأثير في موازين القوى، وجعل من الصعب على القوى العظمى أن تستمر في تحكمها في التوازن. فقد كان لتزويد الصين لإيران بالصواريخ المضادة للسفن سواء من البر أو من على سطح السفن، ثم تزويدها للعراق بالنوع نفسه من الصواريخ، ثم امدادها للسعودية بصواريخ أرض/ أرض متوسطة المدى، أثر كبير في تغيير موازين القوى في الصراع في الخليج، ثم كانت له آثاره الجانبية في موازين القوى في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ويتوقف تطور هذا التغيير على السلوك المحتمل للصين في المستقبل، إذ إن الغالب أنها بعد أن تستطيع التأثير في ميزان القوى ستلجأ إلى التعاون مع القوتين العظميين لضبط الصراع على أساس ثلاثي بدلاً من الأساس الثنائي الحالي. أما إذا استمرت الصين في العمل مستقلة ودون تنسيق مع باقي الدول العظمى فإن هذا قد يعني تحولاً في «سوق السلع النادرة» بحيث تتحول هي الأخرى بدرجة ما إلى «سوق مشتر». المهم أنه بدراسة الميزان العسكري للبلدان العربية نجد أن عدداً محدوداً منها فقط هو الذي يمتلك صواريخ أرض/ أرض، وكلها مستوردة من الاتحاد السوفياتي حيث الاستثناء الوحيد هو الصواريخ التي حصلت عليها السعودية مؤخراً من الصين، وهي من الدول الاشتراكية وإن كانت من خارج كتلتها؛ وعلى الجانب الآخر تمتلك إسرائيل صواريخ أرض/ أرض أمريكية، كما تنتج محلياً صواريخ من الطراز الأقصر مدى ينتظر أن تتحول إلى صواريخ متوسطة المدى[٣٩]. وما زالت الصواريخ العراقية من هذا النوع غير محددة، إلا أن بيانات الاتحاد السوفياتي حولها ترجح أن تكون صواريخ سوفياتية الصنع تم تطويرها لزيادة مداها بمعرفة العراق. ويلاحظ من عرض تسجيل تراخيص الإنتاج للأسلحة التقليدية الرئيسية في الدول الصناعية ودول العالم الثالث أنه لم يحدث أن أصدرت إحدى الدول ترخيصاً لإنتاج صاروخ أرض/ أرض. وبعرض باقي أنواع الذخيرة أو المعدات الدقيقة الموجهة نجد أنه ليست هناك قيود على الحصول على أو حتى على انتاج المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات، وعلى بعض أنواع الصواريخ المضادة للسفن، سواء كانت ساحلية أو من على سطح السفن، وبدرجة أقل على صواريخ الدفاع الجوي، وبالتالي فإنه ليس هناك تراخيص لإنتاج صواريخ جو/ جو، أو جو/ أرض إلا لعدد من الدول الصناعية الداخلة في تحالف مع الولايات المتحدة، وهي المانيا الغربية وايطاليا واليابان[٤٠]، في حين أن بعض أنواع من هذه الصواريخ موجودة لدى بعض البلدان العربية، إذ تتوافر الصواريخ جو/ جو لدى جميع البلدان العربية عدا جيبوتي ولبنان وموريتانيا وقطر وتونس، رغم أن بعض هذه الصواريخ قد تقادم ولم يعد مناسباً للقتال العصري، أما صواريخ جو/ أرض فإنها تتوافر حالياً لدى عمان والجزائر والبحرين وجيبوتي ولبنان وموريتانيا

---

(٣٩) يقصد بالصواريخ الأقصر مدى، هنا، تلك الصواريخ التي يزيد مداها على مدى الصواريخ التكتيكية (٥٠٠ كلم)، ويقل عن الصواريخ المتوسطة المدى (١٠٠٠ كلم)، ويطلق الاتحاد السوفياتي عليها وصف الصواريخ التعبوية.

(٤٠) SIPRI, *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1986*, pp. 406-418.

والصومال والسودان وتونس واليمن العربية. وبعض البلدان العربية ليس لديها من هذه الصواريخ غير تلك المضادة للدبابات المركبة على طائرات عمودية أو طائرات. وينطبق ذلك على البحرين والأردن وسوريا وليبيا واليمن الديمقراطية[41].

لا تتوافر معلومات دقيقة عن مدى توافر وسائل الاستطلاع والاتصال والقيادة والسيطرة لدى البلدان العربية. ولا شك في أن هذه الوسائل قد تطورت في خلال الثمانينات. وتشير مصادر إسرائيلية إلى حصول سوريا على نظم مساعدة وذخائر متقدمة ودبابات محسنة ذات قوة نيران ودقة عالية وقدرات على العمل الليلي ونظم إدارة نيران دبابات متقدمة فيها أجهزة ايجاد مرمى بالليزر ومعدات رؤية ليلية. كما تشير المصادر نفسها إلى حصولها على صواريخ جو/ جو وصواريخ جو/ أرض ذات مدى أطول وفعالية أكبر، وأنه قد اتخذت اجراءات لتحسين الدفاع الجوي والنظم الالكترونية للطائرات. كما يبدو أن هناك حزمة من نظم الحرب الالكترونية لكل من القوات الجوية والبرية قد أمكن الحصول عليها. كما اتخذت خطوات لبناء نظام قيادة وسيطرة متقدم للقوات الجوية يتكامل بشكل أفضل مع الدفاع الجوي[42]. من جانب آخر حصلت السعودية على الكثير من وسائل الاستطلاع والاتصال والقيادة والسيطرة، وعلى رأسها طائرات الانذار الجوي والسيطرة «أواكس» (بعد قبول الشروط الأمريكية لذلك)، كما عقدت السعودية صفقة مع الولايات المتحدة في حزيران/يونيو ١٩٨٦ تشتمل على نظم الكترونية لزيادة قدرة الطائرات «ف ـ ١٥»، وتتكامل وسائل الدفاع الجوي السعودية مع نظام قيادة وسيطرة مركزي[43].

تقدمت القوات المسلحة المصرية في مجال الاستطلاع والقيادة والسيطرة والاتصالات، سواء بالحصول على أسلحة ومعدات متقدمة أو بالحصول على طائرات الانذار «هوك آي» وطائرات الاستطلاع البحري «بيتش كرافت» وعلى بعض محطات الرادار، وبتوفير أجهزة إدارة نيران المدفعية والدبابات، وبالتعديلات التي أدخلت على المعدات السوفياتية، وادخال نظم دفاع جوي جديدة مثل آمون وسيناء ونيل، وادخال نظام قيادة وسيطرة آلي مرتبط بحواسب يتكامل مع طائرات «هوك آي» للدفاع الجوي. كما أدخلت نظم القيادة والسيطرة الآلية تدريجياً في أجهزة القيادة بمستوياتها المختلفة[44].

وإذا كان ما سبق يمثل ما حصلت عليه بعض البلدان العربية الرئيسية في مجال نظم الاستطلاع والاتصالات والقيادة والسيطرة، فقد حصلت بلدان عربية أخرى على معدات

---

(٤١) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1988-1989* (London. IISS, 1988), pp. 96 - 119.

(٤٢) Levran and Eytan, «The Middle East Military Balance, 1986,» pp. 178 - 180.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٧٠.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٣٠، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، ص ٣٩٦ ـ ٤٠٢ و٤٠٨ ـ ٤١٣، والتقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ٤٩١ ـ ٤٩٤.

مشابهة، الأمر الذي يعني أن هناك تقدماً عربياً في هذا المجال، وأنه أمكن الحصول عليه من مصادر شرقية وغربية، ولكن هذا لا يعني أنه أمكن للبلدان العربية أن تحصل على ما تحتاج إليه من هذه النظم، إذ ما زالت هناك اعتراضات على حصول بعض البلدان العربية عليها، وأن بعض ما أمكن الحصول عليه من الولايات المتحدة الأمريكية تنقصه بعض العناصر المهمة، والأهم من ذلك أنه ليس هناك أي ضمان لاستمراره. ويكفي أن نعيد إلى الأذهان الغاء الولايات المتحدة الأمريكية لصفقة الأسلحة المقترحة للأردن في بداية عام ١٩٨٦، واضطرار السعودية لسحب طلبها من الطائرات «ف ـ ١٥» والصواريخ «ستنغر» من الولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٧.

يبقى من العناصر الرئيسية لسوق السلع النادرة الأسلحة فوق التقليدية. وهنا يجدر القول إن هذا النوع من الأسلحة غير قابل للتصدير، كما أنه لم يثبت أن دولة ما قد أمدت دولة أخرى بها، وأن كل المحاولات السابقة لاستيراد مثل هذه الأسلحة أو ما يسمى بالرادع الممنوح قد باءت بالفشل، سواء كان ذلك بالحصول مباشرة على السلاح أو بالحصول على مظلة رادعة من دولة نووية[٤٥]. إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن هناك مصادر تؤكد أن لدى كل من مصر وسوريا والعراق قدرات كيميائية، وأن العراق قد استخدم الأسلحة الكيميائية في صراعه المسلح مع ايران[٤٦].

الخلاصة أن هناك سوقاً للسلع النادرة، وهي ليست محرمة على البلدان العربية، إذ تستطيع أن تحصل على بعضها، ولكنها ليست كباقي أنواع الأسلحة التي انتشرت صناعتها وزاد فيها العرض على الطلب وتحولت فيها السوق إلى سوق مشترٍ بدلاً من سوق البائع، وأن أصناف هذه السوق ليست ثابتة. فما كان يعتبر سلعة نادرة في الماضي ربما أصبح الآن غير ذلك، كما أن السلعة النادرة اليوم قد تخرج إلى سوق المشتري في المستقبل لتحل مكانها أسلحة ومعدات أكثر تقدماً وخطورة. كما أن بائعي سوق السلع النادرة لم يصبحا وحيدين، فقد زاحمتهما الصين في بعض السلع، الأمر الذي يهدد قدرتهما على السيطرة على السوق. وربما تتحول السوق إلى سوق مشترٍ هي الأخرى. إلا أن الأغلب أنه ستظل هناك سوق للسلع النادرة، وبخاصة سوق أسلحةٍ المستقبل، ونقصد هنا أسلحة ومعدات الطاقة الموجهة التي يتوقع أن تحدث ثورة جديدة في فنون الحرب وأساليب ووسائل إدارة الصراع المسلح، وكذلك تقانة الإخفاء (Stealth) التي تزيد من صعوبة اكتشاف الأهداف وتسمح للأسلحة باختراق دفاعات الجانب الآخر دون كشفها، وأن أسلحة ومعدات سوق السلع النادرة

---

(٤٥) هويدي، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**، ص ١١٤. وقد أشار وزير الدفاع السوري إلى أن الاتحاد السوفياتي وعد سوريا بمظلة نووية في حال تعرضها لتهديد نووي، وهو أمر لا نؤكده.

(٤٦) SIPRI: *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1985,* pp. 181 - 183, and *1986*, pp. 160 - 163, and Levran and Eytan, «The Middle East Military Balance, 1986,» pp. 72, 94 and 180.

ستكون الوسيلة الرئيسية للدول لتحقيق الأهداف السياسية من خلال نقل الأسلحة ونقل التقانة.

الخاصية التالية لتجارة الأسلحة التقليدية الرئيسية في الوقت الحاضر هي تضاؤل دور القوى العظمى في سوق السلاح نتيجة لزيادة عدد المنتجين وبالتالي المصدرين لهذه الأسلحة. وإذا كانت القوى العظمى ما زالت تتصدر قائمة مصدري الأسلحة فإن نصيبها في السوق ينخفض بالتدريج. فقد انخفض نصيبها من تجارة السلاح الكلية في العالم من ٧٠ بالمائة في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ إلى حوالى ٦٦ بالمائة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. كما انخفض نصيبها من تجارة السلاح مع دول العالم الثالث من ٦٩ بالمائة في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ ليصبح ٥٩ بالمائة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. ويمكن اعتبار أن هذا الانخفاض قد حدث لمصلحة مجموعة الدول التالية للقوتين العظميين، وهي بالترتيب فرنسا فبريطانيا والمانيا الاتحادية وايطاليا، حيث كانت تستحوذ على حوالى ١٨ بالمائة من تجارة السلاح للعالم الثالث في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ فأصبحت تصدر مجتمعة حوالى ٢٨ بالمائة من صادرات السلاح لهذه الدول، ثم تليها الصين وإسرائيل فاسبانيا فالبرازيل[٤٧]. وترجع زيادة نصيب الدول غير العظمى في تجارة السلاح إلى أن دخول عدد من الموردين الجدد للأسلحة السوق جعلهم يكسبون المحددات الاقتصادية لتجارة السلاح أهمية تفوق الاعتبارات السياسية، بخاصة مع اعتبارات الأزمة الاقتصادية وانخفاض الطلب المحلي ولاعتبارات الموازنة، إضافة إلى أن بعض هؤلاء الموردين يسعون للحصول على نفوذ سياسي عن طريق تصدير الأسلحة[٤٨]، كما يرجع إلى زيادة انشاء صناعات أسلحة محلية داخل العالم الثالث. والمهم أن قبضة الدول غير العظمى على سوق السلاح قد تراخت إلى حدٍ ما، وأصبح في مقدور دول العالم الثالث الحصول على كثير مما تحتاج إليه من الأسلحة من السوق الدولية، وقد مثلت قدرة ايران على الحصول على كثير من الأسلحة ومن مصادر عديدة خلال الحرب، مع ما فرض عليها من قيود، مثالاً واضحاً لذلك. إلا أن مستقبل تطور السوق يحمل اتجاهين متضادين: الأول أن تسعى القوى العظمى إلى إعادة سيطرتها على السوق وإعادة «الانضباط» إلى النظام العالمي؛ والثاني: أن تفلت السوق من قبضة القوى العظمى بدخول موردين جدد إليها، وتوسع القوى غير العظمى في تجارتها في الأسلحة ونقل التقانة، الأمر الذي يحمل في طياته انتقال التقانة الراقية إلى دول العالم الثالث.

ولا شك في أن ذلك سيكون مرتبطاً باحتمالات تطور النظام العالمي، إلا أن المرجح هو الاحتمال الثاني نظراً إلى المصاعب الاقتصادية التي تواجهها القوى العظمى والقوى الكبرى، الأمر الذي يدفع بهذه الدول إلى التنافس الشديد فيما بينها نحو تحقيق مكاسب اقتصادية،

---

(٤٧) SIPRI, Ibid., *1986*, pp. 327 - 340.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤، و

SIPRI, *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1984*, pp. 175 - 209.

بخاصة أن إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه من سيطرة القوى العظمى سيضر ضرراً بالغاً باقتصاديات الموردين الأصغر، الأمر الذي سيكلفهم غالياً ويدفعهم إلى شدة التنافس وليس العكس، بخاصة أنه ليس بمقدور أي من القوى العظمى أن تغري الموردين والمنتجين الجدد بتعويضهم عن الخسائر الناتجة من احكام قبضتها على تجارة الأسلحة، وأهمية هذه الخاصية في أنها تتيح خيارات مختلفة ومتعددة أمام صانع القرار في الوطن العربي بدلاً من خيارين فقط، وهي تتيح فرصة لدراسة متأنية قبل الشروع في إنتاج نوع أو طراز معين من السلاح أو المعدات، كما أنها قد تشير إلى اسبقيات محددة عند التفكير في تصنيع حربي عربي مشترك.

تتعلق الخاصية التالية لسوق السلاح بعنصر الطلب، حيث يمثل الشرق الأوسط، والوطن العربي هو الكتلة الرئيسية فيه، أكثر مناطق العالم استيراداً للسلاح. فهناك أربعة أقطار عربية هي أكثر بلدان العالم استيراداً للسلاح في العالم الثالث خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦[٤٩]. وتتركز أهمية هذه الخاصية في أن الإنتاج الحربي العربي المشترك يمكن أن يجد سوقاً داخلية مناسبة تستطيع أن تمتص انتاجه وتموله إذا كان هذا الانتاج يفي بالحاجات النوعية والكمية لبلدان المنطقة. لكنه قد لا يستطيع الإستفادة من سعة السوق في عدة حالات أهمها عدم توافر النوعية المناسبة، إذ تسعى بلدان المنطقة إلى الحصول على أحدث الأسلحة قدر الإمكان، وقد تتجه إلى أسواق أخرى إذا لم تتوافر النوعية المناسبة. كما أن توافر النوعية دون القدرة على الوفاء بالكميات المطلوبة قد يدفع إلى الارتباط بالمنتج الذي يستطيع أن يوفر الكميات المطلوبة دون التقيد بالاعتبارات السياسية والقومية. وأخيراً فإن عدم مشاركة البلدان المستوردة في الإنتاج سواء عن طريق التمويل أو عن طريق التصنيع الفعلي يقلل من ارتباطها بالإقبال على الانتاج العربي.

خامساً: امكانات التصنيع الحربي العربي المشترك

اتضح من دراسة تجربة التصنيع الحربي العربي المشترك السابقة، التي تمثلت في تجربة الهيئة العربية للتصنيع، أن السبب الرئيسي لفشل محاولات التصنيع العربي المشترك هو ضعف القاعدة الصناعية في البلدان العربية، الأمر الذي أدى إلى تركيز الصناعة الحربية في مصر تقريباً، حتى مع إنشاء الهيئة العربية للتصنيع، ورغم مشروعات الهيئة لإنشاء مصانع خارج مصر. وفي حال اقتصار دور البلدان العربية أو بعضها على تمويل هذا التصنيع فإنه لا يتحول إلى تصنيع مشترك بقدر ما يصبح مساهمة في الملكية، وهو بذلك يسهل على البلدان القائمة بالتمويل التوقف عن النشاط لأسباب اقتصادية أو سياسية، كما يسهل على البلد القائم بالإنتاج الانفراد بالقرار، وبخاصة عندما يستطيع أن يوفر مصادر بديلة للتمويل.

---

(٤٩) استحوذ الشرق الأوسط على حوالى ٥٠ بالمائة من إجمالي إمدادات السلاح في العالم الثالث خلال الفترة، واستحوذت العراق ومصر وسوريا مجتمعة على ٣٢ بالمائة من اجمالي واردات السلاح في العالم الثالث. انظر: Ibid., *1986*, p. 326.

كما اتضح من دراسة جهود البلدان العربية الحالية للتصنيع الحربي أن هناك ازدواجاً، بل تعدداً، في تصنيع كثير من الأسلحة والمعدات في البلدان العربية، أي أن بلداناً عربية متعددة تنتج نوعاً معيناً من السلاح عينه، مثل الأسلحة الصغيرة والذخيرة، والزوارق السريعة، والأجهزة الالكترونية والجرارات وغيرها. وباستثناء مصر، وربما العراق، فإن أغلبية البلدان العربية المنتجة للأسلحة قد اتخذت أسلوباً انتقائياً في انتاجها الحربي، في حين اتبعت مصر، وتلاها العراق بدرجة ما، أسلوباً يسعى إلى تنويع الانتاج الحربي حتى يمكن انتاج أنواع مختلفة من الأسلحة والمعدات. كذلك يمكن القول إن البلدان العربية التي تخطت مجال انتاج الأسلحة الصغيرة وذخيرتها هي في الغالب تلك البلدان التي تتسم بقوة بشرية مناسبة ومساحة متسعة وبدرجة تطور حضاري مناسبة. فبينها ثلاثة أقطار يزيد عدد سكانها على العشرين مليوناً (مصر والمغرب والجزائر) وهي ترتفع الى خمسة بلدان يزيد عدد سكانها على عشرة ملايين (بإضافة العراق وسوريا)؛ وهي فيها ثلاثة أقطار تبلغ مساحتها مليون كلم[٢] أو أكثر (مصر والجزائر والسعودية) وهي ترتفع إلى خمسة تزيد مساحتها على أربعمائة ألف كلم[٢] (المغرب والعراق)؛ وهي تشتمل على أقدم الحضارات في الوطن العربي (مصر والعراق وسوريا والأردن (الشام) وتونس). ووفقاً لهذه المؤشرات فإن البلدان الأخرى المرشحة للتصنيع الحربي تكون السودان وليبيا واليمن، إلا أن ذلك يتطلب تطوير القاعدة الصناعية لتلك البلدان قبل البدء في الإنتاج العربي المشترك، في حين يقتصر دور باقي البلدان العربية ذات الدخل المرتفع المصدرة للنفط، مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة، على المساهمة في الملكية، وهو دور مهم لكن فاعليته محدودة.

أما دراسة خصائص سوق تجارة وصناعة السلاح فقد أبرزت تعدد مجالات هذه الصناعة، إذ يبدو أن صناعة نوع من الأسلحة، مثل الطائرة المقاتلة، لا يعني إمكان صناعة جميع أنواع الطائرات. وهكذا فإن ازدواج أو تعدد انتاج نوع معين من الأسلحة يجب ألا يكون عائقاً أمام تكامل هذا الانتاج من ناحية، كما أنه يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق بعض النواحي في التغلب على «سوق السلع النادرة» في التجارة العالمية للسلاح.

لا يعني ما سبق أن التصنيع الحربي العربي المشترك ممكن فوراً وبمجرد صدور قرار بذلك، بل إنه يتطلب دراسة وتنسيقاً لتحقيق التكامل بين هذه الصناعات. كما أن دراسة القاعدة الصناعية العربية في كل بلد عربي على حدة، التي تخرج عن نطاق هذه الدراسة، يمكن أن تشير إلى إمكانات أكبر للتصنيع الحربي العربي المشترك في الوقت الحالي. إلا أن الأهم هو التخطيط للإنتاج الحربي العربي في المستقبل، الذي يتطلب حصراً أدق للقاعدة العلمية والتقانية العربية واحتمالات تطورها في المستقبل، بحيث تستطيع أن تكون نقطة الإنطلاق إلى انتاج الأسلحة التي يمكن أن تفي بأغراض الأمن العربي ضد التهديدات المحتملة في المستقبل، بما يحتمل أن تحمله من أسلحة.

إذا كان القاسم المشترك الأعظم بين الإنتاج الحربي لكثير من البلدان العربية هو إنتاج

ذخيرة الأسلحة الصغيرة[٥٠]، فإن تجميع المنشآت القائمة بتصنيعها في مؤسسة واحدة يمكن أولاً أن يغني هذا الانتاج بالاستفادة من الخبرة المكتسبة في هذا المجال في كل بلد على حدة، كما أنه يمكن تقسيم العمل بحيث تركز كل منشأة أو مصنع على أنواع معينة من هذه الذخيرة أو على بعض مكوناتها، فتحقق انتاجاً أفضل، وبكلفة أقل أو بالاثنين معاً، كما لا يمنع من تعدد أماكن الإنتاج، إذ ربما لا يكون مناسباً نقل كميات من هذه الذخيرة من أقصى المشرق العربي إلى أقصى المغرب العربي أو على العكس. وقد يكون التكامل أنسب بين مصر والسودان وليبيا، وبين السعودية والعراق، وبين كل من الأردن وسوريا ولبنان، بينما تتركز صناعة الرشاشات المضادة للطائرات في أحد بلدان الأردن وسوريا والعراق ولبنان وفي الجانب الآسيوي (المشرق العربي) وفي مصر في الجانب الافريقي والمغرب العربي.

يتركز إنتاج ذخيرة المدفعية في البلدان العربية في ثلاثة بلدان رئيسية هي مصر والعراق وسوريا[٥١]. ويمكن الإستفادة من طاقات انتاجها في تغطية حاجات القوات المسلحة للبلدان العربية الأخرى، وبخاصة إذا ما تم تقسيم العمل بينها، أي أن تختص مصانع كل بلد بأنواع وعيارات معينة من الذخيرة الثقيلة. إذ ان أنواع وعيارات ذخيرة المدفعية والدبابات شديدة التعدد. وتوحيد جهة الإنتاج داخل البلدان العربية يمكن أن يقلل من تكلفة الإنتاج ويوفر مجالاً أكبر للبحث والتطوير والتحسين.

اتجهت ثلاثة بلدان عربية الى تجميع وانتاج الدبابات ومدافعها، وهي مصر والأردن والسعودية[٥٢]. فإذا تذكرنا أن هناك ثلاثة بلدان فقط من بلدان العالم الثالث تنتج الدبابات فعلاً فإن هذا يعني ضرورة التعاون بين تلك البلدان العربية الثلاثة توفيراً للجهد والكلفة، ولما كانت مركبات القتال المدرعة تشتمل على أنواع مختلفة غير دبابات القتال الرئيسية، مثل الدبابات الخفيفة والبرمائية، ومركبات قتال المشاة، وناقلات الجنود المدرعة، ومركبات قتال المهندسين، وعربات الاستطلاع المدرعة، فإنه يمكن أن تتخصص مصانع هذه البلدان بمنتج أو أكثر مما سبق. وفي هذا المجال لا ننسى أن صناعة مثل هذه المعدات تحتاج إلى صناعات مغذية[٥٣] وأنه يمكن الاستفادة مما اتجهت البلدان العربية الأخرى إلى انتاجه. إضافة إلى ما تنتجه هذه البلاد نفسها يمكن ملاحظة أن اتجاه تونس إلى التعاون في إنتاج وتجميع

(٥٠) Janes, «Infantry Weapon Systems, 1986 - 1987,» pp. 380 - 384.

(٥١) Levran and Eytan, «The Middle East Military Balance, 1986,» pp. 180-181, 245, 309 and 336.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) ذكر وزير الانتاج الحربي المصري «أن صناعة الطائرات تحتاج إلى صناعات مغذية (Feeding Industries) من العديد من الشركات في مختلف بلدان العالم، ومصر تقوم الآن بإنتاج العديد من هذه الصناعات المغذية». وقد ذكر أحد المهندسين المسؤولين في مصنع الطائرات أن عدد الشركات التي تساهم في إنتاج طائرة الهليكوبتر (غازيل) يصل إلى أكثر من ٤٠٠ شركة متخصصة. انظر: «صناعة السلاح العربي،» استطلاع منير نصيف، العربي، العدد ٣١٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٥)، ص ٤٦.

محركات الديزل يمكن أن يساهم في إنتاج الدبابات أو مركبات القتال المدرعة عموماً كما أن اتجاه كل من السعودية والعراق إلى انتاج معدات الكترونية يمكن أن يحل مكان الشركات المغذية غير العربية بتغذية مصانع الدبابات والعربات المدرعة بالمعدات الالكترونية اللازمة لها.

تقوم كل من الجزائر ومصر ببناء الزوارق السريعة، وتقوم الجزائر ببناء زوارق الانزال والقرويطات، ويمكن تغذية هذه الصناعة بأسلوب مشابه لما ذكر فيما يختص بالدبابات، فالمحركات من تونس أو من مصر، والأجهزة والمعدات الالكترونية من العراق أو السعودية أو مصر، وأجهزة الرادار من العراق ومصر.

أما صناعة الطائرات فهي تقتصر الآن على مصر، وهناك اتجاه لتجميع طائرات التدريب في المغرب. وتشتمل صناعة الطائرات في مصر على تجميع واختبار انتاج أجزاء ومكونات الطائرة المقاتلة المتطورة وانتاج هيكل طائرة التدريب وانتاج بعض قطع الغيار اللازمة للطائرات ومعدات تسليحها وتصنيع وإنتاج أجنحة المحرك النفاث والتربومروحي واجراء عمليات الاصلاح والعمرة له، كما تشتمل على تجميع واختبار الطائرة العمودية (الهليكوبتر) واجراء الاصلاح والعمرة لها، وانتاج محركها واصلاح وعمرة هذه المحركات. ومن الضروري المحافظة على ما أقيم من صناعات، والعمل على تكامل هذه الصناعة مع باقي الصناعات العربية الحربية منها وغير الحربية.

دخلت البلدان العربية على استحياء مجال انتاج سوق السلع النادرة، وأهمها المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات، والصواريخ أرض/ أرض، وأجهزة الرادار. وليس هناك ازدواج في هذه المجالات غير ما يختص بالمعدات الالكترونية والرادارات. وهكذا فإن حشد الجهود العربية من أجل انتاج صواريخ عربية ١٠٠ بالمائة، سواء كانت موجهة مضادة للدبابات أو للدفاع الجوي، أو أرض/ أرض، هو ضرورة حيوية عربية. وتنتج مصر المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات، وينتج العراق الصواريخ البالستيكية أرض/ أرض التي تعتبر صواريخ استراتيجية تعبوية. وبدأت مصر في انتاج الرادارات، كما اتجه العراق إلى انتاج أجهزة الرادار، ومن المفضل الإتفاق على تركيز الجهود العربية لتحسين الانتاج من هذه الأسلحة وتقسيم العمل، بخاصة ان مصر تنتج نظماً للدفاع الجوي تشتمل على صواريخ دفاع جوي، بينما لا تزال هناك مجالات جديدة ومهمة لإنتاج الصواريخ جو/جو والصواريخ جو/أرض وغيرها. وتطوير هذه الأسلحة ـ بعد إمكان إنتاجها وفقاً لمواصفات جهات الإنتاج الأصلية والجهات المانحة للتراخيص ـ هو العامل الأهم إذ ينتقل الانتاج العربي إلى مرحلة التصميم وفقاً لحاجات الصراع، والانتاج وفقاً للتصميم. ويمكن أن ينطبق ما سبق على أجهزة الرادار، فالمعروف أن أجهزة الرادار مختلفة الأنواع، وقد يكون مناسباً تقسيم العمل بين الجهات المنتجة للرادارات في البلدان العربية، سواء من حيث طرازات هذه الرادارات أو من حيث مكونات أجهزة الرادار، ويلاحظ عادة عند تقسيم العمل أنه في حالة بُعد أماكن الإنتاج بعضها عن بعض فقد يكون من الأفضل أن ينقسم العمل إما بنظام كامل أو بنظام

فرعي كامل، أو بمجموعات كاملة داخل النظام التسليحي، أما في حالة قرب المسافات بين أماكن الإنتاج وسهولة الحركة فيمكن التكامل في إطار انتخاب مجموعات فرعية داخل المجموعة أو النظام، أو النظام الفرعي.

خطت بعض البلدان العربية خطوات مهمة في إنتاج أسلحة التدمير الشامل، والخروج عن حيز انتاج الأسلحة التقليدية. وقد برز في ذلك كل من مصر وسوريا والعراق، وإن كان العراق الوحيد الذي يشار إلى استخدامه هذه الأسلحة. والمهم أن سوريا، وفقاً لتقارير إسرائيلية، تنتج رؤوساً حربية كيميائية للصواريخ أرض/أرض، وهو تطور له أهميته في حال صحته، فهو أولاً يطور رأساً حربياً لصاروخ بالستيكي، وبالتالي يمكنه تطوير رؤوس حربية مختلفة الطراز لهذه الصواريخ، وقد يكون ذلك بداية لسد الثغرة بين الغرض الذي أنتج من أجله الصاروخ، سواء من حيث نوع الرأس الحربي أو من حيث مجال استخدامه، والغرض الذي أقتنى من أجله البلد العربي مثل هذا الصاروخ، حيث لا يتناسب الرأس الحربي التقليدي مع مجال استخدامه الاستراتيجي[٥٤]. كما أن هذا التطور، ثانياً، ينتج رأساً حربياً يحمل سلاحاً من أسلحة التدمير الشامل الذي يرى البعض أنه «يخلق حالة من التوازن بغرض الإستقرار المنشود، وذلك بالكسر من حدة النوازع العدوانية وتوجيه الصراع إلى وجهة عقلانية تتحقق عن طريقها المصالح المتبادلة للأطراف المتصارعة»[٥٥].

والعمل العربي المشترك في هذه المجالات له أهمية بالغة رغم قدرة بلد عربي واحد على انتاجه. فلا شك في أن مثل هذه الأسلحة تتطور بسرعة يوماً بعد يوم، وتزداد شدة قبضة الدول العظمى عليها مع تقدم الزمن، لذا فإن التعاون العلمي في مجال تطوير أسلحة التدمير الشامل، ومنها الكيميائية، مهم للغاية، كما أن تعدد محلات الإنتاج يجعل من الصعب على العدو أن يقوم بتدمير أجهزة ومصانع إنتاج مثل هذه الأسلحة، لذا فإن انتشار الانتاج من شأنه أن يقلل من تعرض مراكز الإنتاج للتدمير بواسطة القوات المعادية: أولاً لصعوبة ذلك في حالة الانتشار؛ ثانياً توقياً لرد فعل القوات التي تكون لديها هذه الأسلحة، ولم تتعرض للخسائر الناتجة من الهجوم على مركز الإنتاج.

إلا أن أسلحة التدمير الشامل ليست أسلحة كيميائية فقط، بل هي أيضاً اشعاعية وبكتريولوجية، وهي أمور لم يسبق مناقشتها، ويصعب تجميع المعلومات حولها. إلا أن وجود مفاعلات أبحاث نووية لدى بلدان عربية ونجاح ثلاثة بلدان عربية في انتاج أسلحة كيميائية يوحي باحتمال نجاح بعضها في إنتاج أسلحة اشعاعية، وربما يكون إنتاج الأسلحة البكتريولوجية أكثر سهولة عند انتاج الأنواع الأولية من هذه الأسلحة، إلا أن السعي إلى إنتاج أنواع جديدة ومتطورة منها يحتاج إلى تعاون وثيق بين أجهزة البحث العلمي في البلدان

(٥٤) استخدمت الرؤوس التقليدية لأهداف استراتيجية بنجاح في حرب الخليج، إلا أنها في الأغلب قد لا تكفي في صراعات أخرى لتحقيق هذه الأهداف.

(٥٥) هويدي، الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، ص ١٧٧.

العربية، وبخاصة في مجالات الهندسة الوراثية. ومرة أخرى يكون التعاون ضرورة لمواجهة التهديدات في الزمان والمكان المناسبين ضماناً للتقدم، في حين يكون الإنتشار، وتعدد مراكز انتاج هذه الأسلحة ضمان بقائها.

تتلخص امكانات التصنيع الحربي العربي المشترك في أن تطور التصنيع عموماً في البلدان العربية وتطور التصنيع الحربي فيها بصفة خاصة، قد أضاف أحجاراً مهمة إلى أساس بناء التصنيع العربي الحربي المشترك. وبدراسة عناصر التصنيع الحربي في البلدان العربية نجد أنه بالإمكان التنسيق فيما بينها ليكون تصنيعاً متكاملاً وفقاً لخطة مركزية. وهذا التصنيع يمكنه الاستفادة من التعدد عن طريق تقسيم العمل ومن الانتشار لضمان البقاء، بشرط أن يكون هناك تخطيط مركزي يمكنه التأثير في التصنيع الذي يتم في بلد عربي، سواء كان ذلك عن طريق استخدام آليات الضغط، بما فيها من ترغيب وترهيب، ويحتاج تنفيذ هذا التنسيق إلى زمن للدراسة واتخاذ القرار، ثم اصدار التعليمات بذلك، وإعداد العدة لمواجهة الأوضاع الجديدة. وفي النهاية، فإن التنسيق، وفقاً للإمكانات الحالية، محدود الآفاق، وإن تحقيق آمال التصنيع الحربي العربي المشترك يتطلب أول ما يتطلب توسيع وتدعيم القاعدة الصناعية العربية في كل قطر عربي، كما يتطلب اشتراكاً متكافئاً وجاداً في البحث والتطوير العلمي في المجالين العسكري والهندسي والتنسيق بينهما. وأخيراً يتطلب تطبيق ذلك أيضاً تحديد أولويات للإنتاج الحربي العربي لا تتماشى بالضرورة مع الخطوات التي تمت حتى الآن في هذا المجال، الأمر الذي يتطلب تعديلاً للمسار بحيث يمكن مواجهة تحديات أسلحة المستقبل مع توجيه عناية خاصة نحو تصنيع وسائل الاستطلاع والاتصالات والقيادة والسيطرة.

سادساً: تمويل التصنيع الحربي العربي

لا شك في أن طموحات الإنتاج الحربي العربي المشترك تحتاج إلى تطوير القاعدة الصناعية والعلمية في البلدان العربية، الأمر الذي يحتاج إلى تمويل ضخم، وإلى تدرج في مجال التقدم. وبين متطلبات هذا الطموح يحتل تمويل التصنيع الحربي العربي موقعاً مهماً، إذ يتوقف عليه الكثير من جهة، بينما تواجهه المصاعب من جهة أخرى. فقد يكون التمويل صعباً من حيث الحاجة إلى سحب جزء من الأرصدة العربية في المصارف الأمريكية التي قد «تنصح» بالتريث في سحب مبلغ كبير، أو حتى تعترض على ذلك، وفي حال توفير السيولة النقدية اللازمة فإن توافر الدراسات اللازمة، أو الخبرات القادرة على التنفيذ، إضافة إلى القيود التي تضعها التعقيدات المكتبية في كل قطر عربي، يمكن أن يغل الأيدي المتلهفة إلى تحقيق الغرض.

لا نستطيع أن نقدم تصوراً متكاملاً لتمويل التصنيع الحربي العربي، بل ربما يستحيل على المراكز المتخصصة أن تقدمه، إذ إن التصور لا بد من أن يشتمل على مراحل، وأن تتمكن كل مرحلة من الاستغلال الأمثل، أو الأكبر، لمنجزات المرحلة أو المراحل السابقة.

ولكننا نحاول أن نقدم أفكاراً وآراء حول هذا التمويل يمكن أن تناقش للوصول إلى أكثر الاقتراحات قبولاً.

ولكي نقدم هذه التصورات فإننا نعتمد على ما نشره معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام عام ١٩٨٦، الذي يذكر أن الشرق الأوسط قد استورد في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ما تساوي قيمته ٥,٢ بالمائة من قيمة التجارة في الأسلحة الرئيسية مع العالم الثالث، في حين استورد الشمال الافريقي ٩,٨ بالمائة من القيمة نفسها، وفقاً للأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ بملايين الدولارات بالنسبة إلى المتوسطات المتحركة لخمس سنوات. وكانت قيمة ذلك بالنسبة إلى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٨١، وسنوياً على التوالي، تساوي ٤,١٢٦ و٤,٤٥٦ و٤,٢٧٠ مليارات دولار حتى عام ١٩٨٣، ولا تظهر أرقام عام ١٩٨٤ أو عام ١٩٨٥، في حين أن أرقام شمالي افريقيا في الفترة نفسها كانت ١,٤٠٣ و١,٠٦٣ و٠,٨٣٦ مليار دولار، بما يساوي ٥,٥٢٩ و٥,٥١٩ و٥,١٠٦ مليارات دولار سنوياً لمجموع المنطقتين في الفترة نفسها، وفقاً للأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ بمليارات الدولارات الأمريكية، ووفقاً للمتوسطات المتحركة لخمس سنوات[٥٦]. فإذا رجعنا إلى ما سبق ذكره من أن الهيئة العربية للتصنيع قد تأسست بمساهمة أربعة بلدان عربية بلغ مجموع مساهماتها ١,٠٤ مليار دولار عام ١٩٧٥، لوجدنا أن هذه القيمة تساوي في المتوسط حوالى ٢٠ بالمائة من قيمة واردات المنطقة من السلاح سنوياً[٥٧]. وتساوي قيمة الواردات نفسها حوالى ١٠ بالمائة من قيمة الانفاق العسكري لبلدان منطقة الشرق الأوسط سنوياً في الفترة بين ١٩٨١ و١٩٨٥[٥٨].

لا شك في أن الإعداد للتصنيع الحربي العربي المشترك يرتبط بتنمية القاعدة الصناعية العربية، ويتطلب ذلك موارد مالية كثيرة. إلا أن مثل هذا الإعداد يخرج عن نطاق تمويل التصنيع الحربي العربي المشترك، إذ إن عائده ينعكس على الخطط العامة لتنمية المجتمعات العربية، وليس على التصنيع الحربي بالذات. لذا فإن تمويل التصنيع الحربي العربي يقصد به تخصيص الموارد المالية اللازمة لإعداد وتشغيل منشآت ومصانع متخصصة في انتاج معدات عسكرية.

في ضوء ما سبق يمكن تصور تخصيص نسبة معينة من ميزانية مشتريات السلاح للبلدان العربية وبخاصة الرئيسية منها، كي توجه هذه النسبة إلى إنشاء وتشغيل المصانع الحربية. ويمكن أن تصل هذه النسبة إلى حوالى ٢٠ بالمائة من قيمة المشتريات، كما يمكن أن تكون النسبة ١ بالمائة من الانفاق العسكري، أو ٠,٢٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتدل البيانات المنشورة عن مشتريات منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا بتثبيت أسعار عام

---

(٥٦) SIPRI, *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1986,* p. 355.

(٥٧) يلاحظ أن المرجع يضم إلى البلدان العربية في منطقة الشرق الأوسط كلاً من قبرص وايران وإسرائيل، ولا تشتمل منطقة شمال أفريقيا على أي من السودان والصومال وجيبوتي.

(٥٨) SIPRI, Ibid., p. 234.

١٩٧٥ إلى أنها بلغت في المتوسط أكثر قليلاً من ٥ مليارات دولار سنوياً، أي أن ٢٠ بالمائة من قيمة هذه المشتريات يزيد قليلاً على المليار دولار سنوياً. إلا أن القيمة المذكورة تشتمل على مشتريات بلدان غير عربية أهمها إسرائيل وايران، إضافة إلى قبرص. كما أنها لا تشتمل على مشتريات كل من الصومال والسودان وجيبوتي. إلا أن مشتريات كل من إسرائيل وايران أكثر كثيراً من مجموع مشتريات الصومال والسودان وجيبوتي. لذا يمكن تقدير قيمة المشتريات العربية السنوية بحوالى ٤ مليارات دولار، حيث تبلغ نسبة الـ ٢٠ بالمائة منها حوالى ٨٠٠ مليون دولار بأسعار عام ١٩٧٥. أما إذا أخذنا نسبة الـ ١ بالمائة من الإنفاق العسكري للبلدان العربية سنوياً، بحسب الجدول رقم (٩ ـ ١)، فإنه يمكن تصور تحقيق حوالى نصف القيمة السابق ذكرها بأسعار عام ١٩٨٠. وتقترب نسبة الـ ٠,٢٥ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي من نسبة الـ ٢٠ بالمائة من قيمة المشتريات العربية بأسعار عام ١٩٧٥. ورغم اختلافات الأسعار يمكن القول إنه بإتباع أي من البدائل المطروحة يمكن توفير رأس مال مقارب في قيمته لذلك الذي توافر عام ١٩٧٥ للهيئة العربية للتصنيع خلال ما لا يزيد على السنتين، الأمر الذي يعني إقامة مصانع مقاربة لحوالى خمسة أمثال ما للهيئة المذكورة خلال عشر سنوات، الأمر الذي يمكن أن يحقق طفرة في مجال الانتاج الحربي العربي المشترك.

غير أن التجربة تجعلنا نتساءل عن طريق التمويل وكيفية تحقيق المساهمة وإذا ما كانت تتم بالمساهمة المباشرة، أي أن تساهم البلدان بحصص في رأس المال، أو أن تكون الحصص متساوية. الحقيقة أن المساهمة المباشرة من الحكومات في الهيئة أو مجموعة الشركات تكون ذات اغراء أكثر لهذه الحكومات، غير أنها تجعل لهذه البلدان وحكوماتها حقوقاً قد تضر في النهاية بالعملية، كما أنها تبعدها عن توجيه الأجهزة القومية التابعة للجامعة العربية، وتكاد تضيع فيها حقوق، وبالتالي واجبات البلدان العربية ذات الدخل المنخفض. لذا فقد يكون من المفضل أن يتم التمويل عن طريق تأسيس صندوق خاص للإنتاج الحربي العربي تتجمع فيه حصيلة المبالغ التي يتفق عليها، سواء كانت كنسبة من قيمة المشتريات، أو كنسبة من الانفاق العسكري للدولة، أو من الناتج المحلي الاجمالي، وأن تضمن اللائحة الخاصة بهذا الصندوق اشتراكاً للبلدان المنخفضة الدخل في مجلس إدارة الصندوق، وأن يرئس مجلس الإدارة شخصية رسمية من جامعة الدول العربية.

من المفضل أن يتجه تمويل التصنيع الحربي العربي المشترك إلى تمويل البحوث والتطورات لتدعيم الأمن القومي عن طريق تطوير أسلحة جديدة أو ملاحقة تطورات الأسلحة الجديدة في البلدان الأخرى، وأن تتجه البحوث والتطورات إلى تطوير الأسلحة والمعدات التي تنتمي إلى سوق السلع النادرة، أو ملاحقة تطوراتها في البلدان الأخرى وبخاصة مصادر التهديد المحتملة.

إن مطالعة جداول تقديرات انفاق ٢٢ بلداً على البحوث والتطورات العسكرية خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ تشير إلى أن هذه التكاليف ترتفع في كل من فرنسا والمانيا الغربية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى ما فوق المليار دولار بمعدلات تبادل العملة عام

جدول رقم (٩ - ١)
الانفاق العسكري للبلدان العربية (١٩٧٩ - ١٩٨٣) وفقاً للأسعار الثابتة للعام ١٩٨٠ بحسب معدلات تبادل العملات (مليون دولار)

العام / البلد	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الأردن	٤٩٦	٤٥٧	٤٩٩	٥١٩	٥٣٦
الإمارات العربية المتحدة	١٢٣٠	١٧٠٧	١٩٩٠	١٨٩٩	١٧٩٨
البحرين	١٤٩	١٥٧	١٩٢	٢٣٢	٢٣٨
تونس	١٧٨	١٩٤	٢٥٦	٥٣٩	٥٤٩
الجزائر	٧٨٣	٨٩٠	٧٩٣	٨٣٠	٩١٢
السعودية	١٦٣٣٦	١٩٢٦١	٢٢١٦٤	٢٥٣٩٦	٢٤١٨٣
السودان	٢١٢	٢١٧	٢١١	٢٠٧	١٩٣
سوريا	٢٥١١	٢١٤٤	٢٠١٨	١٨٤١	١٩٠٦
الصومال	١٣٩	٩٥,٥	٩٢,٧	٨٠,٩	٨٧,٢
العراق	٣٢٣٥	٣٣٥٣	٣٨١٥	٥٩٨١	٧٧٩١
عُمان	٧٧٩	١١٧٨	١٥١١	١٦٨٢	١٩٤٣
الكويت	١١٥٩	١٢٦٥	١٤٨١	١٦٧٢	—
لبنان	٢٦٦	٣٣٢	٢٦٥	٢٧٥	٣٠١
ليبيا	٣٧٩٩	٣٢٧٦	٣٤٣٩	٣٥١٨	—
مصر	٢٠٦٨	١٤٦٤	١٤٨٨	١٦٧٩	١٨٨٣
المغرب	٩٧١	١١١٨	١١٤٠	١١٨٧	١٢٢٩
موريتانيا	١٠٤	٨٠,٦	—	—	—
اليمن الديمقراطية	١١٥	١٢٣	١٥٦	١٤٠	١٢٩
اليمن العربية	٣٧١	٣٣٩	٤٢٣	٤٤٠	٦٠٤
المجموع	٣٤٩٠١	٣٧٦٥١	٣٩٩١٦,٨٨	٤٨١١٧,٩	٤٤٣٨٢,٤
١ بالمائة من الانفاق العسكري	٣٤٩	٣٧٧	٤٠٠	٤٨١	٤٤٣

ملاحظات عامة:

- لم يرد في المصدر ذكر كل من قطر وجيبوتي وفلسطين.
- يلاحظ أن هناك بيانات غير متوافرة اعتباراً من عام ١٩٨١ وبخاصة عام ١٩٨٣.
- لم تذكر أرقام الأعوام التالية لأن بيانات كثيرة غير متوافرة.

المصدر: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1986* (London: Taylor and Francis, 1986), pp. 234-236.

جدول رقم (٩ ـ ٢)
الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية عام ١٩٨٦

البلـد	الناتج المحلي	٢٥ بالمائة من الناتج المحلي
الأردن	٤٠٠٠	١٠٠٠
الامارات العربية المتحدة	٢٥٢٨٠	٦٣٢٠
تونس	٧٧٩٠	١٩٤٧,٥
الجزائر	٦٠٧٦٠	١٥١٩٠
السعودية	٧٨٤٨٠	١٩٦٢٠
السودان	٧٤٧٠	١٨٦٧,٥
سوريا	١٧٤٠٠	٤٣٥٠
الصومال	٢٣٢٠	٥٨٠
العراق	—	—
عُمان	٧٣٢٠	١٨٣٠
الكويت	٢٢٣١٠	٥٥٧٧,٥
لبنان	—	—
ليبيا	—	—
مصر	٤٠٨٥٠	١٠٢١٢,٥
المغرب	١٤٧٦٠	٣٦٩٠
موريتانيا	٧٥٠	١٨٧,٥
اليمن الديمقراطية	٩٣٠	٢٣٢,٥
اليمن العربية	٤٧٦٠	١١٩٠
المجموع	٢٩٥١٨٠	٧٣٧٩٥

ملاحظات عامة:
ـ لم ترد البيانات الخاصة بكل من البحرين وقطر وجيبوتي لأن سكان كل منها يقلّون عن مليون نسمة.
ـ لم تتوافر البيانات عن كل من لبنان والعراق.
المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨ (واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٨)، الجدول رقم (٣)، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

١٩٨٠، وأن هـذا الانفاق بلغ في المـانيا الغـربية عـام ١٩٨٤ أقل قليـلاً من تسعمائة مليون دولار، أما في ايطاليا فقد قدر في العام نفسه بحوالى ٢٦٠ مليون دولار، وفي السويـد بحوالى ٣٦٠ مليون دولار، وفي اليابان بحوالى ١٧٠ مليـون دولار[٥٩]. ولما كنـا نتحدث عن بحـوث وتـطورات تخص البلدان العربيـة ذات المساحـة الضخمة والتعـداد السكاني الكبـير والموقـع

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

الجغرافي الخطير، فإنه من المفضل ألاّ تقل اعتمادات البحوث والتطورات عن مائتين وخمسين مليون دولار سنوياً.

يفضل تجميع التمويل اللازم للتصنيع الحربي العربي المشترك كنسبة من مشتريات البلدان العربية من الأسلحة واستيرادها من الآخر، إذ قد يكون من السهل اقناع الدول بذلك على أساس تأجيل استلام الأسلحة فترة محدودة غالباً ما تتأخر بطبيعتها نتيجة لطول فترة التوريد عند أغلب الموردين. وبذلك لا تشعر الدولة أنها تخسر شيئاً، بخاصة إذا استطاعت هيئات الإنتاج اقناع الدول بمزايا ما تنتجه من أسلحة، سواء من حيث الخواص الفنية والقتالية، أو من حيث انخفاض كلفتها، أومن حيث قصر فترات التوريد أو المزايا التسويقية الأخرى، مثل الضمانات والخدمة وما إلى ذلك.

الفصل العاشر

تمويل التعاون العسكري العربي

إن تحقيق التعاون العسكري العربي بصوره المختلفة، بدءاً بالتنسيق وحتى تكوين القيادة العربية الموحدة، لا بد من أن يؤدي في النهاية إلى خفض الانفاق العسكري لكل وحدة سياسية عربية، سواء أكانت دولة قطرية بشكلها الحالي، أو تجمعاً إقليمياً كالذي اتجهت أغلب الأقطار العربية إلى إقامته، أو وحدة إتحادية مأمولة لدى الجميع. إن هذا التعاون يمكن أن يوفر على كل وحدة سياسية تكاليف انشاء وحدات أو تشكيلات، أو شراء أسلحة ومعدات تحتاج إليها لمواجهة تهديد محتمل، ولكنها يمكن أن تتوافر من خلال معاونة باقي الوحدات السياسية العربية الأخرى، أو من امكانات الدولة الاتحادية. إلا أن هذا التعاون نفسه يحتاج إلى تمويل خاص به حتى يؤتي ثماره. وتنبع الحاجة إلى هذا التمويل من أن الأعمال العسكرية الخاصة بكل بلد أو وحدة سياسية تمول من موارد هذه الوحدة، أما الأعمال العسكرية المشتركة المتمثلة في التعاون العسكري فهي تصدر بقرار من خارج سلطات الدولة وإن كانت هذه السلطات تشارك فيه، وبالتالي تحتاج هذه الأعمال إلى موارد مالية تزيد على ما تقرره الدولة لنشاطاتها العسكرية، بل إن هذه الموارد قد تخرج عن قدرات الدولة، وهناك أمثلة واضحة في الماضي القريب وفي الحاضر واجهت فيها بلدان عربية وتواجه تهديدات خارجية ولا تجد لديها موارد مالية لمجابهتها. مثال ذلك حالة مصر وسوريا والأردن ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣، وحالة سوريا والأردن ولبنان بعد ذلك. كما أن العراق قد احتاج إلى موارد مالية إضافية في أثناء صراعه مع ايران، والآن يواجه كل من السودان والصومال نقصاً في الموارد المالية لتمويل مواجهتهما مع التهديدات الخارجية. أما تجارب التعاون العسكري العربي السابقة، فقد واجه بعضها الفشل نتيجة لنقص الموارد المالية، والمثل البارز على ذلك القيادة العربية الموحدة التي توقف نشاطها في آذار/مارس ١٩٦٧ نتيجة لتوقف بعض الدول العربية عن دفع أنصبتها من ميزانية القيادة[1]. في حين أن تجربة التعاون

---

(١) حسن البدري، التعاون العسكري العربي المشترك (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٢)، ص ٧٨.

العسكري عام ١٩٧٣ تميزت بتوافر التمويل اللازم لهذا التعاون بما تخصص له من موارد مالية الأمر الذي كان له أثره في نجاح هذه التجربة.

أولاً: التجارب السابقة لتمويل التعاون العسكري العربي

كانت الخطوات الأولى للجامعة العربية في مجال التعاون العسكري العربي قاصرة ومحدودة. ومن الواضح أن اللجنة العسكرية الفنية التي شكلها مجلس الجامعة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧، كانت تعتمد في تمويلها على ما يخصصه الأمين العام للجامعة، وأن تقدير حاجات جيش الانقاذ ترك للطلب والضغط والظروف، والكرم والسخاء والنيات المعلنة وغير المعلنة[٢]. كما أن القائد العام للجيوش العربية لم تشكل له قيادة مشتركة حتى يمكن الحديث عن تمويلها. ومن الواضح أن كل بلد عربي قد مول اشتراكه في الحرب عام ١٩٤٨ من موارده. وقد كانت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي أول تقنين لتمويل التعاون العسكري العربي حين نصت «في مادتها الرابعة على أن «تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، وتشترك بحسب مواردها واحتياجاتها، وفي تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح». وقد كانت المادة الثامنة قبل تعديلها في ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٧ تشير إلى اقتراحات المجلس الاقتصادي لما يراه كفيلاً بتحقيق أغراض المادة السابعة التي تشير أساساً إلى النهوض باقتصاديات البلاد استكمالاً لأغراض المعاهدة، إلا أن التعديل السابق ذكره أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحدد مهمته في «تحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها مما نص عليه في ميثاق الجامعة العربية أو هذه الاتفاقية»[٣]. وهكذا أصبح من مهام هذا المجلس تحقيق أغراض المعاهدة بصورة أوضح. وكان قرار مجلس الجامعة في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٦١ «بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبه. ويعهد المجلس إلى الأمين العام باتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ العاجل» ثم قرارات الأمين العام التنظيمية التي شملت «انشاء صندوق تمويل قوات أمن الجامعة العربية ومهمته تمويل القوات وتحمل النفقات اللازمة لتحقيق أغراضها»[٤].

كان أول تخصيص لموارد مالية لعمل عسكري عربي مشترك قد نفذ بدرجة عالية من النجاح. وكان تشكيل القيادة العربية الموحدة العمل التالي الذي ظهر فيه بوضوح الاهتمام بتمويل التعاون العسكري العربي إذ حدد مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ موازنة للانفاق على التعزيزات العسكرية قدرها ١٥٠ مليون جنيه استرليني. كما حدد نصيب كل بلد في تلك الموازنة من حيث المساهمة فيها ومن حيث المساعدة المتلقاة منها، ثم

---

(٢) عبد الرزاق الدردري، **الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية** (تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥)، ص ٦.

(٣) قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٣٥٥٢)، بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩ بتعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية.

(٤) الدردري، المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٧.

كان قرار مؤتمر القمة العربي الثاني الذي أعلن «الاكتفاء بالعون المـالي المقرر في المؤتمـر الأول. وأضاف إليـه ٢٤,٨٠٠ مليون جنيه استرليني لغرض ادامة تلك المنشآت»[٥]. كما حـدد مجلس الدفـاع المشترك اختصاصات القيادة العربية الموحـدة ومن ضمنها «تنـظيم الانفاق من الاعتـمادات المشتركـة لأغراض التجهيزات العسكريـة»، و«تنسيق التعاون بـين الدول العربية بـالنسبة لتـوفير الاحتيـاجات لقـواتها»[٦]. ثم كـانت قرارات مجلس الـدفاع المشـترك الذي انعقـد في ٣٠ كانـون الثاني/ينـايـر ١٩٧٣، أن تتحمل الدول صـاحبة الـدعم كل نفقـاتها، كـما وافق على الـدعم المالي المـطلوب للعمليات الحربية، وأوصى بأن تخصص الدول ١٥ بالمائة من دخلها القـومي لمصلحة قـواتها المسلحـة. وفي حينٍ أوصى ببناء قاعدة صناعية حربية ترك للأمين العام تقدير رأس المال المطلوب. وربما كـان آخرُ قـرار لتمويـل التعاون العسكـري العربي هـو قرار مؤتمـر القمـة العـربي الثـامن في القاهرة، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ الذي قرر تعـزيز قـوات الردع وانشـاء صندوق خاص للانفاق على متطلباتها[٧].

ثانياً: أوجه انفاق تمويل التعاون العسكري

ليس المقصود بتمويل التعاون العسكري تمويـل الانفاق العسكـري العربي، إذ ان كـل بلد يقوم بتخصيص الموارد اللازمة لقواته وأنشطته العسكرية من موازنته. ولكن المقصـود هنا هو التمويـل اللازم لأنشـطة تخرج عن هـذا المجال، وهي في الـوقت نفسه ضروريـة لتحقيق تعاون عسكري فعّال بين البلدان العـربية، سـواء في إطار تجمـع إقليمي أو في إطار الجـامعة العربية أو في إطار الدولة الاتحادية. لذا فإن هذا التمويل ينفق أساساً لإنشاء واستمرار عمـل الأجهزة المختصة بهذا التعاون، وإنشاء واستمرار عمـل وإدارة التشكيلات المـركزيـة التابعـة مباشرة لأجهزة التعاون، كما أنـه ينفق لتمويـل العمليات الاسـتراتيجية التي تـديرهـا قيادات التعاون طبقاً لتطور مهامها. كما أن رأس المال الذي يخصص لإنشاء وإدارة وتوفـير الحاجـات المالية للتصنيع الحربي العربي المشترك يمكن اعتباره واحداً من أوجـه انفاق التعـاون العسكري العربي، غير أنه يتخذ صفة تمويل الاستثمار أكثر منه تمويلاً لتعاون عسكري عربي.

ويقصد بالأجهزة المختصة بالتعاون العسكري ما سبق ذكره عن القيادة العامة للقـوات المسلحة العربية، وقيادات مسارح العمليات، وقيادات الاتجاهات الاستراتيجيـة، وما يشـابه ذلك مما يمكن تسميته القيادة الموحدة أو القيادة المشتركة أو قيادات المنـاطق. ومن الطبيعي أن يشمل الانفاق على هذه الأجهزة إنشاء وتشغيل وحدات القيادة والسيطرة الـلازمة لعمـل هذه القيادات، وإنشاء مراكز القيادة الرئيسيـة والقياديـة والاحتياطيـة والمتقدمـة وغيرهـا، ومراكـز المواصلات التي تخدم هذه القيادات، وانشاء شبكات الاتصال الـلازمة لهـا. أما التشكيـلات

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٦) قرارات مجلس الدفاع المشترك في دور انعقاده السادس غير الاعتيادي، ٢٦ أيار/مايو ١٩٦٥.

(٧) الدردري، المصدر نفسه، ص ٥٢.

المركزية التابعة مباشرة لأجهزة التعاون فيقصد بها أساساً القوة المركزية الاستراتيجية، وقوة الدفاع الجوي والاستراتيجي، والاحتياطيات المختلفة التي تنشأ على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة العربية وقيادات مسارح العمليات والاتجاهات الاستراتيجية. ويعتبر تمويل الأجهزة والتشكيلات السابقة تمويلاً شبه ثابت، حيث يجري في جميع الأوقات، سواء في زمن السلم أو في زمن الحرب. إلا أن هناك احتمالاً لزيادة هذا التمويل في أثناء الحرب لاحتمال انشاء قيادات وتشكيلات جديدة وفقاً للظروف. أما تمويل العمليات الاستراتيجية فيقصد به تمويل الصراع المسلح الذي تخطط له وتديره القيادات الاستراتيجية السابق ذكرها، ولذا فإن تمويلها أقرب إلى رأس المال العامل بالنسبة إلى المؤسسات الانتاجية، حيث تزداد الحاجة إليه في فترات النشاط، ويختلف حجمه وفقاً لزيادة التشغيل، أي أن تمويل العمليات الاستراتيجية سينخفض إلى أقل مستوى له في زمن السلم، حيث لا تدار أعمال الصراع المسلح، بينما يصل إلى قمته عند القيام بإدارة دفاع استراتيجي أو هجوم مضاد استراتيجي عام، ويتدرج حجم الانفاق بين المستويين وفقاً لمستوى الصراع المسلح الذي يدور في أي فترة. وكما سبق أن ذكرنا فإن تمويل التصنيع الحربي العربي المشترك يشبه تمويل الاستثمار، بحيث يشتمل أولاً على نفقات التأسيس، ثم يشتمل بعد ذلك على نفقات التشغيل والتسويق. وتزداد الحاجة إلى التمويل وفقاً للعقود التي تعقد لبناء وتوريد الأسلحة والمعدات، فكلما زاد الطلب زادت الحاجة إلى التمويل. إلا أن التصنيع الحربي المشترك يتميز عن باقي أوجه النشاط المطلوب تمويلها بأنه يحقق عائداً مالياً يمكن استغلاله في تمويل عملياته كلياً أو جزئياً، كما أنه يتوقع أن يغطي جميع نفقاته خلال مدى زمني معين.

غير أن الصورة النهائية لتمويل التعاون العسكري العربي يمكن أن تصل، في حالة تحقيق الوحدة وإنشاء الدولة العربية الاتحادية، إلى أن يكون الجزء الرئيسي من موازنة الدفاع عند الدولة الاتحادية، حيث يصبح التعاون نفسه هو الدفاع عن الدولة الاتحادية.

ثالثاً: مصادر التمويل

توفر الدول الموارد المالية اللازمة لأنشطتها العسكرية من مواردها المالية وضمن موازنتها العسكرية. أما أنشطة التعاون العسكري العربي فتتميز بعدم وجود دولة تقوم بتوفير الموارد المالية اللازمة له، وقد سبقت الإشارة إلى أنه في حال توافر هذه الموارد، فهي تكون معرضة للانقطاع نتيجة لتوقف بعض الدول عن سداد أنصبتها. وقد كان السائد حتى أوائل الستينات أن تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتمويل أنشطتها العسكرية التي تركزت في أعمال الأمانة العسكرية للجامعة، بينما قامت الدول الأعضاء بتمويل الأعمال العسكرية التي اتفق عليها والتي تركزت في أعمال القتال التي دارت عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩، ثم الاشتباكات المحدودة التي دارت بين قوات دول المواجهة العربية والقوات الإسرائيلية.

ظهر مصدر جديد لتمويل التعاون العسكري العربي عام ١٩٦١ عند انشاء قوات أمن الجامعة العربية، إذ ظهر لأول مرة صندوق تمويل لقوات أمن الجامعة، وبالتالي للتعاون

العسكري العربي، وقد تكرر هذا الأمر مرة أخرى عام ١٩٧٦، حينما أنشىء صندوق خاص للانفاق على قوات الردع ومتطلباتها.

أما المصدر الثالث فكان تخصيص موازنة للانفاق على التعزيزات العسكرية مع تحديد نصيب كل بلد في تلك الموازنة، وقد ارتبط ذلك بتشكيل القيادة العربية، واستكمل القرار بتخصيص مبلغ محدد لغرض إدامة المنشآت العسكرية التي أقيمت من موارد الموازنة السابقة.

كان تخصيص مجلس الدفاع المشترك في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ لدعم مالي للعمليات الحربية أول تخصيص من نوعه للإنفاق على عمليات عسكرية، وليس تشكيل قيادات أو إنشاءات أو تعزيزات عسكرية أو شراء أسلحة ومعدات. فرغم أنه سبق تخصيص دعم مالي لأعمال قوات الأمن وتلاه تخصيص دعم مالي لأعمال قوات الردع، فإن ذلك لم يشتمل على دعم لعمليات حربية مما تتطلبه من مستويات عالية من الانفاق لتوفير الحاجات وتعويض الاستهلاك والخسائر. إلا أنه يلاحظ أن هذا الدعم المالي قد انصرف إلى قوات البلدين الرئيسيين اللذين بدآ الحرب، بينما تحملت بلدان الدعم كل نفقات قواتها التي ترسلها لدعم هذه العمليات.

أوصى مجلس الدفاع المشترك ببناء قاعدة صناعية حربية عربية، وترك تقدير رأس المال المطلوب للأمين العام. وحين سارت فكرة هذه القاعدة نحو مجال التنفيذ نجد أن دور الأمين العام للجامعة العربية قد تلاشى، وحددت الدول المساهمة حجم رأس المال فيما بينها، كما حددت أهدافها ومجالات عملها دون تقيد واضح باستراتيجية تحددها أجهزة الجامعة العربية، أو تدخل واضح من الأمين العام في تقدير رأس المال المطلوب.

كان مجلس الدفاع المشترك قد أوصى في اجتماعه في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ بأن تخصص الدول ١٥ بالمائة من دخلها القومي لمصلحة قواتها المسلحة، ولا يدخل هذا القرار ضمن القرارات الخاصة بتمويل التعاون العسكري العربي، إلا أنه يعمل على التنسيق بين الأقطار العربية لتوفير حاجات القوات المسلحة فيها، بحيث يمكن أن تقوم بالتزاماتها في الدفاع المشترك، غير أنه لم يلاحظ أن هذه النسبة قد تفوق القدرات البشرية لبعض الأقطار العربية في حين أنه يقصر عن توفير حاجات القوات المسلحة للبعض الآخر في فترة زمنية محددة. إلا أنه قرر مبدأ له قيمته وهو إمكان ارتباط التمويل بنسبة معينة من الدخل القومي للبلدان.

هكذا يمكن تلخيص مصادر التمويل في ميزانية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وصناديق التمويل التي تنشأ لتمويل عمليات معينة، وتحمل الدول لنفقات قواتها، وتخصيص نسبة معينة من الدخل القومي للدول، والمساهمة في رأس مال التصنيع الحربي.

رابعاً: صعوبات تمويل التعاون العسكري العربي

يواجه تمويل التعاون العسكري العربي صعوبات مختلفة لتوفيره واستمراره، تنتج من تفاوت الموارد المالية للبلدان العربية بدرجة كبيرة لا تتناسب دائماً مع مواردها البشرية وخطورة

التهديدات التي تواجهها، ومن الاختلافات السياسية التي تنشأ بين الدول العربية واختلاف السياسات الاقتصادية فيما بينها، وعدم وجود سلطة مركزية أو دولة مركزية قادرة على التأثير في باقي الدول للوفاء بالتزاماتها.

وتظهر أهمية هذه الصعوبات في أنها تستطيع أولاً أن تعرقل خطط الإعداد للعمل المشترك والتعاون العسكري، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى ضعف هذا التعاون عند نشوء حالة الصراع المسلح عموماً. غير أن تفاقم هذه الصعوبات يمكن أن يؤدي إلى نتائج خطيرة في حال قصور التمويل في أثناء إدارة الصراع المسلح فعلاً، بحيث لا توفر الحاجات الأساسية لاستمرار العمليات الاستراتيجية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تغيير خطير في أوضاع وقدرات القوات ومصير الصراع. والحقيقة أنه لم يحدث أن قصر بلد عربي في تقديم التزاماته المالية لدعم العمليات الحربية، بل ربما قدمت بعض البلدان دعماً لم يكن مخططاً ولم يكن ملتزماً به أصلاً مثل ما قدمته الجزائر خلال عمليات عام ١٩٧٣ لشراء دبابات لمصر من الاتحاد السوفياتي. إلا أن ذلك لا يعني ضماناً لعدم حدوث ذلك، بخاصة بعد التغيرات التي حدثت في العلاقات بين الدول العربية بعد الحرب، كما أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تتعرض باستمرار لعجز في الموارد المالية المخصصة لها، وهو مثال لقصور في موارد تعاون عسكري غير عربي.

يؤدي تفاوت الموارد المالية للبلدان العربية، وعدم تناسبها مع مواردها البشرية، إلى أن البلدان العربية المواجهة لإسرائيل التي تتميز أساساً بوفرة مواردها البشرية تواجه عادة عجزاً في الموارد المالية اللازمة لتوفير حاجات قواتها المسلحة فضلاً عن حاجات أجهزة التعاون العسكري العربي التي تستطيع أن توفر حاجاتها البشرية، بينما تتوافر موارد مالية فائضة لبلدان الخليج العربي وبعض بلدان المغرب العربي التي يفتقر الكثير منها إلى الموارد البشرية اللازمة لإنشاء أجهزة التعاون العسكري العربي، والتشكيلات المركزية التي يجب أن تتبع هذه الأجهزة مباشرة. وهكذا فإن انشاء هذه الأجهزة والتشكيلات يحتاج إلى أن توفر بعض البلدان القوة البشرية اللازمة لها، بينما توفر بلدان أخرى التمويل اللازم لها، ويؤدي تقصير أي من الطرفين في تقديم إمكاناته إلى خلل في هيكل وعمل هذه الأجهزة والتشكيلات. ولا يتحقق التعاون المطلوب إلا من الاقتناع المشترك بخطورة التهديدات التي يواجهها كل طرف من الطرف الآخر، وبحاجته إلى نتائج هذا التعاون.

تؤدي الخلافات السياسية أحياناً إلى توقف بعض الدول عن دفع أنصبتها في تمويل التعاون العربي بما فيه التعاون العسكري، ولا بد من الاعتراف بأن الخلافات السياسية لا بد من أن تؤثر في التعاون عموماً، وفي التعاون العسكري بصفة خاصة. إلا أن هذا يمكن تجاوزه بتدعيم قوة وسلطات الأجهزة القومية فوق القطرية، وبزيادة تضامن الدول بحيث تستطيع أن تعوض العجز عن التوقف الموقت لإحدى الدول عن دفع نصيبها، وبحصار الخلاف السياسي والعمل على حصره في أضيق الحدود تمهيداً لتصفيته تماماً.

خامساً: مقترحات بشأن تمويل التعاون العسكري العربي

لا بـد من البدء في تقـرير أن التعـاون العسكري العـربي لن يصل إلى مستـوى الكمال المنشود والمطلوب إلا بتحقيق الوحدة العـربية من خـلال الدولـة الاتحاديـة العربيـة، كما سبق ذكره، وبالتالي فإن تمويل التعاون العسكري العربي لن يصل إلى المستوى المطلوب إلا في هذه الحـالة. غـير أنه من المسلم بـه أن ما لا يـدرك كله، يجب ألا يترك جله، وإذا كـان المستوى الأمثل لا يمكن الوصول إليه دفعة واحدة بين يوم وليلة فإن مقترحات توفـير التمويـل للتعاون العسكري العربي يجب أن تتصف بالمرونـة لمواجهـة الظروف المختلفـة، بحيث تزداد قـوة مع تطور الصلات والارتباطات بين الدول والكيانات السياسية العربية.

كما أن الحديث عن أرقام بعينها لتمويل التعاون العسكري العـربي يمكن أن يكون غـير منـطقي، حيث تختلف حاجـات التمويـل وفقاً للسيـاسة التي يمكن اتخـاذهـا والأهـداف التي تسعى لتحقيقها، وأسعار الأسلحة والمعدات اللازمة لأجهزة وتشكيلات وأنشطة التعاون. كما أن مـطالب التعاون نفسهـا لا بد من أن تختلف وفقـاً لحدة التهـديـدات التي ينتـظر أن تهـدد الإقليم العربي أو التي تهدده فعلاً، كما أن القـدرة على التمـويل لا بـد من أن تختلف بحسب الموارد المالية للبلدان العربية. لذا فإن كـل ما يمكن اقـتراحه هـو مبادىء يمكن اتخـاذها مـرشداً لتمويل هذا التعاون على أن تترك التفصيلات وفقاً للظروف.

يمكن اعتبار تحديـد نسبة معينـة من الدخـل القومي لكـل بلد أو تجمع اقليمي داخـل جامعة الدول العربية لتمويل التعاون العسكري أساساً مناسباً لهذا التمويل، إذ إنـه يكفل أن تشارك البلدان ذات الدخل الأكبر في تمويل التعـاون العسكري العـربي بدرجـة أكبر من تلك البلدان ذات الدخل الأقل، والتغلب على الصعـوبة النـاتجة من تفـاوت الدخـل القومي بـين هذه البلدان. وإذا تصورنا أن هذه النسبة يمكن أن تمثل ١ بالمائـة من النـاتـج المحلي الاجمـالي فإنها، وفقاً للجدول رقم (١٠ ـ ١) الخاص بالميزان العسكري العربي الإسرائيـلي، تزيـد على أربعة مليارات دولار أمريكي سنوياً، وهو مـا يعادل حـوالى ٤ بالمـائة من الانفـاق العسكري لهـذه البلدان وفقاً للجـدول نفسه. ولا يعني ذلـك بالضرورة أن يقتصر التمـويـل عـلى هـذا المبلغ، حيث يمكن للدول ذات الفـائض أن تزيـد من مساهمتهـا وفقاً لـظروفها، بخـاصة إذا شعـرت بالفـوائد التي يمكن لهـذا التعاون أن يحققـه لها، وربمـا كان مـا قدمتـه بعض البلدان العـربية من مسـاعدات مـالية أثنـاء تحضير وإدارة الصراع عـام ١٩٧٣ مثالاً طيبـاً لمثل هـذه المساهمة. كما أن ما اضطرت بلدان الخليج إلى تقديمه للعراق من قروض أو مسـاعدات مـالية في أثناء صراعه مع ايران يمكن أن يوضح أن ما يمكن تقديمه مقدماً لدعم التعـاون العسكري العربي يمكن أن يوفر كثيراً من النفقات الاضطرارية لهذا التعـرض الفعلي للتهـديد. عـلى أنه من الـطبيعي أن ترتفـع النسبة السـابق ذكرهـا أو مسـاهمـات الـدول ذات الفـائض في حـال الاضطرار إلى إدارة صراع مسلح فعلاً لمواجهة تهـديد تتعـرض له البلدان العـربية في أي من مسارح العمليات، ومن أي من مصادر التهديد، وأن تتفاوت هذه الزيـادة تبعاً لـدرجة عنف وحاجات كل صراع.

جدول رقم (١٠ - ١)
مقارنة بعض عناصر الميزان العسكري العربي بمثيلاتها في الدول الكبرى

البيان	مجموع الأقطار العربية	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد السوفياتي	بريطانيا	فرنسا
تعداد السكان (مليون نسمة)	٢٠٥,٧٥٦	٢٤٥,٣٢	٢٨٤,٨١٩	٥٦,٢٧١	٥٥,٥٠٦
القوات المسلحة (ألف فرد)	٢٧٧٥,٢٥٠	٢١٦٣,٢٠٠	٥٠٩٦	٣١٦,٧٠٠	٤٥٦,٩٠٠
الناتج المحلي (مليار دولار)	٤١٥,٧٦٦	٤٤٦١	٢٣١٠	٤٠٨,٥٥	٨٧٧,٠٥
الانفاق الدفاعي (مليار دولار)	١١٢,٦١٢	٢٩٩,٥	٣٢,٠٨	٢٤,٤٩	٣٧,٠٩
دبابات قتال رئيسية (دبابة)	١٧٨٥٩	١٥٦٠٠	٥٣٥٣٠	١١٧٠	١٣٤٠
قطع مدفعية (قطعة مدفعية)	١٧٠٢٦	٩٢٦٩	٤٩١٧٥	٢٤٢٤	١٤٠٦
صواريخ سطح سطح[١] (قاذف)	٢٦٠	١٢٣٠	٣٧٣١	١٤	٥٠
طائرات قتال (طائرة)	٣١١٩	٦٣٩٥	٩١٤٠	٥٩٧	٧٦٨
سفن سطح رئيسية (سفينة)	٣٥	٢٣٩	٢٦٨	٥٠	٤٣
زوارق صواريخ (زورق)	١٢٦	—	٩٧	—	—
غواصة (غواصة)	٢٥	١٣٧	٣٧٢	٣١	٢٤
هليكوبتر مسلح (هليكوبتر)	٦٠٢	٢٩٨٤	١٨٧٠	٢٠٥	٢٣٩

(١) لا تدخل في حساب الصواريخ البالستيكية التي تطلق من البحر.

المصدر: International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1988 - 1989* (London: IISS, 1988), pp. 17-25, 33-39, 61 - 65, 81-83, 96-99, 101-102 and 104-119.

من المفضل أن تتجمع الموارد المالية المتحصلة نتيجة لهذه النسبة والمساهمات في صندوق خاص لتمويل التعاون العسكري العربي، على أن تحدد أوجه انفاقه وتفاصيل هذا الانفاق بقرار من مجلس الدفاع العربي المشترك وأن يصدق عليه من القيادة السياسية المتمثلة في مجلس الجامعة بمستوياته المختلفة، أو من الجهاز السياسي العسكري المفوض للبت في المواقف الطارئة وفي حدود معينة. ويمكن هنا أن تشتمل أوجه الانفاق على دعم القدرات العسكرية لأحد البلدان أو التجمعات بالأسلحة أو المعدات أو الحاجات إضافة إلى أوجه الانفاق السابقة. ويجري تمويل الصندوق الخاص بالتعاون العسكري العربي سنوياً من الاعتمادات التي يحددها مجلس الجامعة، وتوضع تحت تصرف مجلس الدفاع المشترك بعد التصديق على الموازنة، على أنه يمكن إضافة موارد إلى الصندوق بقرار من مجلس الجامعة لمواجهة المواقف الطارئة كما يخصص ضمن الموازنة احتياطي من الموارد المالية لمواجهة هذه المواقف. ومن المهم أن يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنصوص عليه في معاهدة الدفاع المشترك بعد قرار مجلس الجامعة لاقرار الاعتمادات التي حددها المجلس وتنفيذها إذا لم يكن قد سبق التوصية بهذه الاعتمادات في اجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سابق لاجتماع مجلس الجامعة.

تمول البلدان أو التجمعات الإقليمية أعمال قتال قواتها في أثناء الحرب من مواردها أو

من الدعم الذي يخصص لها من صندوق تمويل التعاون العسكري، بحيث تزودها بكل حاجاتها لاستمرار أعمال القتال وتنفيذ المهام التي تخصص من القيادات التي تعمل تحت قيادتها، على أن تقوم القيادة العامة للقوات المسلحة العربية وقيادات المسارح والاتجاهات الاستراتيجية بتمويل أعمال قتال القوة المركزية الاستراتيجية وقوات الدفاع الجوي والاستراتيجي، وأي حاجات مركزية أخرى تنشأ أو تعمل تحت قيادتها. ويهدف ذلك إلى منح القيادات المختلفة الموارد والامكانات اللازمة للنهوض بمسؤولياتها مع عدم شغل قيادات التعاون بأعباء مكتبية إضافية.

يمول التصنيع الحربي العربي المشترك على الأسس الاقتصادية بمساهمات من البلدان الأعضاء وفقاً لاستراتيجية التصنيع التي يحددها مجلس الدفاع المشترك ويصدق عليها مجلس الجامعة، وتكون المساهمة في رأس المال بالأسلوب المتبع في المساهمة في المؤسسات الانتاجية الاقتصادية ويشترك المساهمون في مجالس إدارة المؤسسات الانتاجية وفقاً لحجم مساهمتهم في رأس المال على ألا تتعارض قرارات مجالس الإدارة مع قرارات مجلس الدفاع المشترك.

سادساً: اقتصاديات تمويل التعاون العسكري العربي

ترجع أهمية دراسة اقتصاديات تمويل التعاون العسكري العربي إلى أهمية اقتناع الدول أو التجمعات العربية المساهمة بجدوى مساهمتها في الاعتمادات الخاصة به، ضماناً لسداد أنصبتها. وتظهر جدوى التعاون العسكري العربي بمراجعة مجموع أرصدة البلدان العربية في قواتها المسلحة من الأسلحة والمعدات والأفراد، ومجموع الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الدفاعي لهذه البلدان ومراجعته بنظائره في الدول الكبرى، حيث نجد أن هذا المجموع يقترب من رصيد الولايات المتحدة الأمريكية في بعض أوجهه ويزيد على رصيد كل من بريطانيا وفرنسا في أغلب عناصره. وهكذا فإن توافر القيادات الاستراتيجية والقوة المركزية الاستراتيجية وقوات الدفاع الجوي والاستراتيجي لا بد من أن تؤدي إلى خفض قوات أغلب البلدان العربية الحالية، وإلى توفير بعض العناصر التي لا تستطيع بعض هذه البلدان العربية توفيرها نظراً إلى عدم كفاية القوة البشرية لديها، وبالتالي توفر كثيراً من نفقات الخبرة الأجنبية التي تضطر بعض البلدان العربية إلى استخدامها بتكاليف باهظة، سواء لتشغيل المعدات ذات القدرة العالية أو لصيانتها والتدريب عليها. كما تمكن من الاستغلال الأمثل للأجهزة والمعدات والأسلحة التي تستطيع أن تخدم عدة بلدان عربية في وقت واحد، أو تخدم البلدان العربية جميعها، مثل الأقمار الصناعية للاستطلاع أو الاتصالات، ونظم الانذار المبكر المحمولة جواً، والصواريخ أرض/أرض ذات المدى فوق ٥٠٠ كلم، وبعض صواريخ الدفاع الجوي ذات المدى الطويل نسبياً. إضافة إلى ما تحققه شبكات الاستطلاع والانذار من مدى يصعب على أي بلد عربي أو تجمع إقليمي تحقيقه معتمداً على إمكاناته المنفردة.

يستند التعاون العسكري العربي إلى حقيقة مؤداها أن الاعتداء على جزء من الإقليم

العربي يعتبر اعتداءً على كل الإقليم، واكتساب ذلك مصداقية لدى مصادر التهديد الخارجية لا بد من أن يردعها عن تهديد أي جزء من الإقليم أو الاعتداء عليه، أو أنه على الأقل سيزيد من تكلفة هذا الاعتداء بما يؤدي إلى تأجيله إو إيقافه عند حد معين. الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى خفض الانفاق على أعمال الصراع المسلح بمختلف صورها والتي تمثل أعلى درجات الانفاق العسكري. إن تعاوناً عسكرياً عربياً فعالاً كان كفيلاً بردع الهجمات الايرانية المتتالية على العراق التي استمرت حوالى ست سنوات، كما أنه كان كفيلاً بوقف الاعتداءات الإيرانية على مصالح بلدان الخليج، وبالتالي خفض الخسائر العراقية والخليجية التي تقدر بمليارات الدولارات دون حساب الخسائر البشرية. كما أن هذا التعاون كان كفيلاً بمنع القوات الاسرائيلية من تدمير المفاعل النووي العراقي، وأهداف صناعية مصرية في أثناء حرب الاستنزاف، وهي أهداف كلفت الشعب العربي الكثير، بل إنه من المشكوك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسير في تنفيذ خططها ضد أهداف ليبية عام ١٩٨٦ لو أنها كانت على يقين من دعم عربي للجماهيرية الليبية، وفضلاً عن الخسائر المادية فإن الخسائر البشرية لا تقدر بثمن. أما في الوقت الحاضر فإن تعاوناً عسكرياً عربياً لكفيل بضمان أمن السودان والصومال من التهديدات والاعتداءات الخارجية وبإيقاف العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان. إن تكاليف هذه الصراعات وخسائرها غير معلنة، إلا أن الكثير منها يساوي مليارات الدولارات، التي كانت وما زالت تستطيع أن تساهم في خطط التنمية العربية.

كذلك فإن تعاوناً عسكرياً فعالاً يستطيع أن يخفض الكثير من النفقات الناجمة عن استدعاء قوات أجنبية لمساعدة بلدان عربية، مثل القوات السوفياتية في سوريا وليبيا الخاصة بالدفاع الجوي، والقوات البحرية الأجنبية في الخليج لحماية الملاحة النفطية التي لا بد من أن تكون باهظة التكاليف. ولا يعني هذا بالضرورة الاستغناء الكامل عن مثل هذه المعاونة، وإنما أن تكون في أقل الحدود ولأقل فترة زمنية ممكنة بحيث يمكن استبدالها بوحدات عربية بسرعة.

الفصل الحادي عشر

مستقبل التعاون العسكري العربي

حينما نتجه بأبصارنا الى المستقبل ونحاول أن نستطلع ما يمكن أن يخبئه للإقليم العربي ولشعبه، وما يمكن أن يطرأ على التعاون العسكري العربي، فإننا لا نسلك طريقاً يمكن أن يتصف بالتفاؤل والتشاؤم، بل هو محاولة لفهم التطور المنطقي للأحداث واحتمالاتها، وتأثيرها في الأمن القومي العربي، وكيف يمكن أن تكون استجابة العرب حكومات وشعوباً لهذه التطورات، وكيف نتصور الإستجابة الصحيحة دون اغراق في التفاؤل، أو مصادرة على الأجيال المقبلة في قدرتها على الحركة. ورغم أن التغيرات الجذرية، أو ما يمكن أن يسمى تحولات ثورية، قد تكون شديدة الاغراء في مثل هذه الظروف، فإننا لا نتجه إلى تصورها، كما نستبعد أن تستمر الحال على ما هي عليه من اتجاه نحو التدهور والتفكك المتزايد. أي أننا نستبعد كلاً من أقصى التفاؤل وأقصى التشاؤم، وذلك ليس موقفاً شخصياً أو عقلانياً لمؤلف أو كاتب، وإنما هو استلهام لتاريخ شعب وأمة جنحت في تاريخها إلى اتخاذ مواقف وسطى، واتجهت إلى التعاون فيما بينها سواء في حالات التهديد أو في حالات الاسترخاء، وهي واقعة تحت سيطرة الأجانب، وهي محكومة بأيدي حكام عرب راشدين. وأخيراً فإن النظرة إلى مستقبل التعاون العسكري العربي هي استلهام للدروس التي خرجت بها عبر فصول عشرة نحاول أن نستكشف جوانبه، وأن نتلمس مصاعبه ومحاذيره، متجهين نحو مداخله، متطلعين إلى آفاقه.

إن دراسة مستقبل التعاون العسكري العربي لا بد من أن تحدد طبيعته الناجمة عن نوع الأخطار والتهديدات التي يتوقع أن تواجهه، والبيئة الدولية التي تحيط به، والتطورات السياسية المحتملة المؤثرة فيه، وتأثير ذلك كله في هذا التعاون. وانطلاقاً من ذلك لا بد من الانتقال إلى دراسة نظم القيادة العربية التي يمكن أن تواجه هذه الظروف، وفي ضوء الأبعاد الجغرافية السياسية والاستراتيجية والسكانية، ثم إنه لا بد من الانتقال إلى دراسة العلاقة بينه وبين التخطيط الاستراتيجي وأساليب إدارة الصراع وعلاج موضوعات التعاون في ضوء ذلك.

إن أخطر أنواع التهديد الذي يتعرض له المستقبل العربي هو ذلك الشعور بالقهر والضعف وقلة الحيلة في مواجهة التهديدات المختلفة، الأمر الذي يتيح لهذه التهديدات أن تفرض نفسها على المستقبل العربي، وتمهد الطريق أمام الكثيرين للموافقة على حلول أو تسويات استسلامية أو شبه استسلامية، وتجعل المصالح العليا العربية نهباً للمطامع وهدفاً للقوى المختلفة. إن هذا الشعور بالقهر ينتج من إحساس متعاظم بقوة الخصوم واقتناع بضعف القوة الذاتية، سواء في مقوماتها المادية أو في القدرة على استغلال الامكانات المتاحة. ويكرس هذا الشعور نجاح الأعداء والخصوم في الاضرار بالأمن العربي، من جهة، وعجز الأمة العربية عن احباط مخططات العدو وحرمانها من تحقيق أهدافها، وعن توجيه ضربات انتقامية قوية إلى الجهات التي تقوم بتهديد الأمن العربي في حال بلوغها أهدافها من جهة أخرى. ويزيد من هذا الشعور تطور وسائل التهديد بحيث أصبحت تعتمد في غالبيتها على التفوق التقاني لمصادرها مقابل التخلف العربي في هذا المجال، وهو ما سبق أن أشير إليه من اتجاه وسائل التهديد نحو السيطرة الجوية والتهديد النووي، وعسكرة الفضاء، وتطور الأسلحة والمعدات التي تعجز الوسائل عن اكتشافها، ونحو استخدام الطاقة الموجهة، وتطوير وسائل التوجيه والإتصال، ونحو ابطال عمل وسائل الاستطلاع والاتصالات والقيادة والسيطرة لدى الطرف الآخر.

كثيراً ما تدفع المعلومات التي تتوافر عن تطور الأسلحة وبخاصة أسلحة الخصم، أي أسلحة مصادر التهديد، ونجاح هذه المصادر في القيام بعملية أو بأخرى، إلى أن يتجه البعض إلى تجاوز الوسائل التقليدية وأساليب القتال، في محاولة إلى القفز مباشرة إلى «أسلحة المستقبل». وإذا كانت محاولة اختصار الطريق إلى المستقبل، بدلاً من السير على طريق من سبقونا، محاولة مشروعة بل ضرورية، إلا أن هذا لا يعني، ويجب ألا يعني، اغفال ما أمكن للتقدم العلمي أن يحققه في الماضي والحاضر، إذ إن هذه الأسلحة لم تلغ ما قبلها وإنما طورته وأضافت إليه. ولا معنى للحصول على أسلحة متقدمة للغاية، وإجادة استخدامها إذا لم يكن من الممكن الدفاع عن هذه الأسلحة من شخص يحمل سلاحاً تقليدياً عادياً مثل البندقية، بل ربما الحربة أو الخنجر.

وفي هذا المجال قد يرى البعض في التفكير في أهمية التعاون العسكري العربي فكراً أو رداً تقليدياً على الأخطار والتهديدات التي تواجه الشعب العربي. وترتيباً على ما سبق يمكن لهذا البعض أن ينادي بالتخلي عن الفكرة، وتجاوزها إلى فكر آخر «خلاق ومبتكر» بدلاً ممّا يراه في هذا الفكر من «تحجر وتصلب» أو «فشل في التكيف مع تطورات العصر». ورغم أن هذا الرأي له منطقه بل جاذبيته، فهو يتجاهل أولاً أن من يراهم قد تقدموا وتطوروا لم يستطيعوا أن يتخلوا عن التعاون فيما بين الأصدقاء أو ذوي المصالح المشتركة، وهم، وإن ركزوا على تطوير أسلحة ومعدات معينة بالذات، فإنهم لم يتخلوا عن الأسلحة البسيطة البدائية، وإن كانوا قد سعوا إلى تطويرها لتكتسب خواص أفضل، وفاعلية أكبر.

هكذا يخرج الباحث في الموقف العسكري العربي ومستقبله بحتمية التعاون العسكري

بين الأقطار العربية، ليس باعتباره اختياراً أفضل، أو ميلاً إلى اتجاه قومي له مميزاته عن غيره، أو إرضاء لشعور جارف وشعار حماسي ومبدأ ايديولوجي فقط، وإنما باعتباره ضرورة للبقاء وشرطاً للحفاظ على الحياة والقيم والهوية. وهو ما سبق أن وصلت إليه الدراسة عند عرضها قدرات البلدان العربية الحالية على مواجهة التهديدات الخارجية، والبدائل المختلفة المطروحة أمامها.

إن التطورات المحتملة في البيئة الدولية لا بد من أن تؤثر في مستقبل التعاون العسكري العربي من حيث طبيعته ووسائله. فالمتوقع أن يتجه النظام العالمي إلى انخفاض في حدة الاستقطاب الدولي، وإفساح المجال لقوى كبرى جديدة لها دور أكبر في العلاقات الدولية[1]، وهذا يقلل عموماً من فرص التحكم في الصراعات الدولية، الأمر الذي يعني فرصاً أكثر للتهديد، وفرصاً أقل لضبط الصراعات وتسويتها، وبالتالي تزداد احتمالات الاضطرار إلى الاشتباك بأكثر من قوة دولية في وقت واحد، وهو ما يتطلب توافر امكانات عملية لمواجهة التهديدات من اتجاهات مختلفة وفي وقت واحد، كما أنه يمنح فرصة أكبر للمناورة في العلاقات الدولية، وبالتالي التحالفات ونقل الأسلحة والتقانة، بما يوفر أساساً أنسب لتعاون عسكري بين الأطراف المشتركة في تحالف، بخاصة مع تدهور قدرات الأمم المتحدة على حل وتسوية الصراعات الدولية. ثم ان أحد أهم مظاهر البيئة الدولية في المستقبل هو التقدم التقاني العالمي بما يحمله من تطور لتقانة السلاح وللتقانة المدنية.

ويتميز التقدم التقاني العالمي المقبل بأنه يختلف جذرياً عما سبقه بما سمي «الثورة الصناعية الثالثة» التي تعتمد على المعرفة المكثفة[2]. وأهمية هذا التقدم في أنه يطرح تحديات على الوطن العربي بشكل خاص، إذ إن العالم لن ينتظر من يتخلف عن التقدم، بل إن نتائج هذا التقدم ستكون أدوات لمصادر التهديد المختلفة، وعلى الشعب العربي أن يتمكن من مواجهة هذه الأخطار على الأقل، إن لم يستطع أن يمتلكها، ومواجهة هذا التحدي تتطلب تنسيقاً بين كل الجهود العلمية في الوطن العربي، بخاصة مع محدوديتها الشديدة. إذ تتطور الأسلحة عموماً في اتجاه زيادة مناعتها، وزيادة قدرتها على الاختراق، وزيادة دقتها في إصابة الأهداف (الضربات الجراحية)، وتطور نظم المراقبة والاستطلاع والانذار، إضافة إلى احتمال ظهور أسلحة حديثة مثل أسلحة الليزر وأسلحة الحزمة الجزئية، وأسلحة التردد اللاسلكي، وأسلحة الطاقة الحركية[3]. إن التعاون العسكري العربي مطالب في أن يجيب عن التحديات التي تشكلها هذه الأسلحة للنظام العربي وللشعب العربي. فليس من المتصور أن يستطيع بلد عربي واحد، أو حتى تجمع عربي واحد أن يواجه هذه التحديات، بل أن الوطن العربي كله

---

(١) عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٢ - ٤٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) USA, Department of Defense, *The Soviet Space Challenge* (1987), pp. 14-17.

لا يستطيع أن يواجهها إلاّ بصعوبة بـالغة، بسبب مـا وصل إليـه من ضعف وتخلف وتفتت، وما دفع إليه من حروب وصراعات مع قوى خارجية وداخلية.

وأخيراً، فإن التعاون العسكري العربي لا بد من أن يتأثر بالتطورات السياسية المحتملة سواء في الوطن العربي، أو في المنطقة الملاصقة له. إلا أن أهم التطورات هي تلك التي يمكن أن تحدث داخل الإقليم العربي، سواء كانت ايجابية أو سلبية. ويعتـبر اتجاه بلدين عـربيين أو أكثر نحو الاتحاد أو الوحدة أو التنسيق تطوراً ايجـابياً، كـما يعتبر أي تقـدم في الكفاءة القتـالية لأحد الجيوش العربية تطوراً له تأثير ايجـابي في هذا التعـاون، في حين أن الاتجـاه نحو التفتت والانقسـام والمزيـد من التجزئـة، أو الخلاف في المنـظور الاستراتيجي، أو انخفـاض الكفاءة القتالية لأحد الجيوش أو أكثر، أو استمرار حرب أهلية أو اشتعال حرب أهلية جديدة له آثار سلبية في مستقبل التعاون العسكري العربي.

وكما تؤثر العوامل الداخلية فإن الاشتباك مع دولة من دول الجوار في صراع مسلح، أو استمرار صراع مسلح حالي فيهـا، أو التعاون العسكـري بين بعض هـذه الدول يؤثـر سلباً في مستقبل التعاون العسكري العربي، ولا ينطبق هذا المبدأ على إسرائيل باعتبـارها ليست دولـة جوار، بل دولة دخيلة معادية يعتبر وجودها في حـد ذاته تهـديداً لكـل عربي، واستمـرار هذا الوجود هو استمرار للتهديد، وهو دعوة إلى التعاون العسكري العربي.

أخيراً فإن اتجاه أجهزة جامعة الـدول العربيـة نحو القـوة والقيام بـدور أكثر نشـاطاً في العلاقات بين هذه الـدول لا بد من أن ينعكس هـو الآخر عـلى امكانـات ومستقبل التعـاون العسكري العربي، ولا يقصد هنا الأجهـزة السياسيـة فقط وإنما كـل الأجهزة، وبخـاصة مـا يتعلق بالاقتصاد والسياسة[٤] لعلاقتهما اللصيقة بالدفاع. إن نشـاط أجهزة الثقـافة في الجـامعة العـربية مثـلاً يمكن أن يساعـد على التعـاون العسكري بـاعتبـار أن الحـرب هي قمـة جهـود الدولة، وبالتالي فـإن الثقافـة لا بد من أن تنعكس عـلى أداء الدولـة أو الأمة حينـما يصل إلى قمته.

أولاً: القيادة العربية الموحدة والتعاون العسكري العربي

لقد تناول عديد من المفكرين العرب مـوضوع التعـاون العسكري، ويكـادون يجمعون كلهم عـلى أن السبيل إلى التعـاون العسكري العـربي يمر من خـلال وجـود القيـادة العـربيـة المـوحدة. فيتحـدث اللواء عدلي حسن سعيـد عن «أعمال جماعية تتم خـلال فترات الهـدوء وتتعلق بالنواحي العسكرية» ثم يقول «ومن الطبيعي أن هذا الاستعداد وتلك الاجراءات لا يمكن تنفيذها إلا بوجـود قيادة مسئولة ومدربة على مثل هذه الأعمال. . .» ويضيـف «لقد أنشئت القيادة العربية الموحدة منذ عام ١٩٦١ كـما سبق القـول ولكن لم تـوضـع لهـا التعليـمات والأوامـر التي تنـظم أعـمالهـا وتحـدد اختصـاصـاتهـا وأسلوب

---

(٤) سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، ص ٢٦١ - ٢٦٤.

عملها. . .»[٥]. ثم ينتقل إلى نقد الظروف التي نشأت فيها، يقول «وعموماً فإن الغرض من إنشائها ووجودها فعلاً حتى وقتنا هذا يعتبر مشجعاً على إعادة احيائها ودعمها بكل ما يمكنها من ممارسة واجباتها الرئيسية للعمل العسكري الموحد أثناء السلم والحرب. . .». ويستطرد فيقول «ومن الواضح أن القيادة العربية الموحدة ستمارس مهامها وقت السلم كأي قيادة كبرى في أي دولة من الدول العربية ولكنها ستكون مسئولة عن بعض القوات العربية من مختلف الدول التي توضع تحت الطلب في دولها لحين الاحتياج إليها. على أنه في جميع الأحوال ستكون هذه القيادة مسئولة عن اعدادها ورفع كفاءتها القتالية ووضعها في درجات معينة من الاستعداد القتالي بالاشتراك مع الدول المعنية ثم تتولى قيادتها وقت العمليات وفقاً لخطط مسبقة وتوجيهات تصدر في حينها لتحديد مهامها وأسلوب استخدامها»[٦]. المهم فيما سبق أن المؤلف رأى المخرج في إحياء القيادة العربية الموحدة ولم يرَ لها بديلاً، وعند شرحه لمهامها فقد أوضح بما لا يدع مجالاً للشك أنها اختصاصات قيادة «موحدة» ليست «قيادة تنسيق» أو «قيادة متحالفة»، أو «قيادة مشتركة»، وهذا لا يمنع من أنه ذكر بعد ذلك «بعض التنظيمات العسكرية الأخرى التي تمارس بعض المهام التي تتعلق بالتنسيق والتعاون العسكري»، مثل اللجنة العسكرية الدائمة والأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية، إلا أنه ينظر إليها كأجهزة مكملة لعمل القيادة العربية الموحدة، وهو حين يتحدث عن «التعاون العسكري عند التهديد باعتداء خارجي على الأمة العربية» يعود فيرى «دعمها ومعاونتها من قبل الدول والحكومات على أن يجري لها تطوير واعداد يتناسب والمهام التي تكلف بها. . .» ثم يتحدث عن امكاناتها فيقول «تتولى قيادة مجموعات من الوحدات والتشكيلات العربية المشتركة في أي منطقة تنشب فيها المعارك. . .»[٧].

يشير اللواء حسن البدري إلى الخطوط الرئيسية التي اقترحها الأردن في خريف عام ١٩٧٨ لتنظيم العمل العربي المشترك، ويبدأ تلخيصه للجانب العسكري منها بالحديث عن «بناء مؤسسة عسكرية مشتركة بين الدول العربية، وإنشاء قيادة موحدة لها. . . وتكون مسئولية هذه القيادة وضع خطط عسكرية مفصلة دفاعية وتعرضية وتتدرج قدماً بتوفر الامكانات المشتركة مرحلة تلو الأخرى. . .» ثم يلي ذلك مباشرة ما يعني أن على القيادة العربية الموحدة أن تركز على بناء القدرة العسكرية في إطار خطة شاملة وتصور سياسي للتطورات والمسؤوليات المنتظرة بشكل يضمن تحقيق برامج مرحلية للتسليح[٨].

ثم يذكر أنه «من الضروري أن تتبع هذه القيادة العربية الموحدة لمجلس سياسي أعلى ينبثق من مجلس الملوك والرؤساء العرب ويرتبط به». وحينما يتحدث عن النزاع المحلي الذي قد ينشب بين قطرين عربيين أو أكثر يرى ضرورة «توفر قوات أمن محلية أو اقليمية في كل منطقة جغرافية» ويرى أن حجم هذه القوات المحلية يتوقف على عدة عوامل يمكن للقيادة العربية الموحدة أن تدرسها

---

(٥) عدلي حسن سعيد، **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ٣٠٨ - ٣١٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣١١ - ٣١٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣١٧ - ٣١٨.

(٨) حسن البدري، **التعاون العسكري العربي المشترك** (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٢)، ص ١٥٤ - ١٥٥.

وتستخلص منها الموازين العملية السليمة، و«تخضع هذه القوات للقيادة العربية الموحدة لأغراض التدريب المشترك في السلم، وأغراض القتال في الحرب»، ويرى أن هذه القوات لا تنفصل عن بلدها الأم، ولكنها تظل جزءاً عضوياً في قواتها المسلحة تتبعها في كل شيء، اللهم إلا في أثناء فترات التدريب المشترك لقوة الأمن الإقليمية، وكذلك في أثناء العمليات الحربية التي تكلف بها هذه القوات. وتتولى القيادة العربية الموحدة بقرار من المجلس السياسي الأعلى مسؤولية التخطيط لهذه العمليات الحربية ثم السيطرة على قوات الأمن المحلية في أثناء القتال الفعلي. وأخيراً فإنه عند الحديث عن مواجهة عدوان خارجي يرى الاعتماد على «قوات أمن مركزية واحتياطيات استراتيجية قوامها عناصر ضاربة خفيفة الحركة من التشكيلات الجوية والصاعقة والمظليين والقطع البحرية السريعة. . . . وتقوم القيادة العربية الموحدة ـ طبقاً لتوجيهات المجلس السياسي الأعلى بالتصدي للعدوان والقضاء عليه معتمدة في ذلك على هذه القوات المحلية والمركزية[9]. ويقترح صيغة «قد تصلح كأساس لتنظيم أجهزة العمل العسكري العربي وتحديد مهامها وتشتمل هذه الصيغة على مجلس الملوك والرؤساء العرب، والمجلس السياسي الأعلى والقيادة العربية الموحدة، والقيادات الإقليمية. وما يهمنا هنا أنه يتحدث عن «قيادة عربية موحدة» تعتبر الجهاز العسكري المشترك المسئول عن التخطيط الاستراتيجي المركزي. . . وإدارة عمليات القوات المسلحة المركزية والاشراف على عمليات القوات الإقليمية وتنسيق كافة الجهود والطاقات العسكرية العربية لخدمة الأمن القومي العربي. . .»[10]. أي أنه يتحدث عن قيادة موحدة ليست قيادة تنسيق أو متحالفة أو مشتركة، سواء كان ذلك في الخطوط الرئيسية التي اقترحها الأردن في خريف عام ١٩٧٨ لتنظيم العمل العربي المشترك، أو في الصيغة التي يطرحها، وأنه لا يطرح القيادة الموحدة كبديل مفضل ضمن بدائل أخرى يتحقق من خلالها التعاون العسكري العربي، بل لا يطرح أيضاً خطوات تدريجية للوصول إليها، رغم أنه يتحدث عن خطوات عملية هي الشروع في ممارسة تعاونات اقليمية تخدم مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. . . قبل الانتقال إلى المجال الأصعب، وهو الوحدة العسكرية[11].

يطرح كل من اللواء الركن بهي الدين محمد نوفل واللواء الركن عبد الرزاق الدردري تصوراً مقترحاً لأجهزة القيادة الضرورية لتحقيق التضامن العسكري العربي يبدأ بأن وجود القيادة السياسية الاستراتيجية الموحدة، التي تتولى زمام التخطيط القومي والسياسي الاستراتيجي للأمة العربية ولقواتها المسلحة هي السبيل الوحيد لضمان أمنها القومي ولحشد طاقاتها العسكرية ضد الأخطار التي تواجهها. . . ثم يتصوران أن التنظيم العسكري الموحد لأجهزة القيادة العسكرية العربية (الاستراتيجية والتعبوية) يجب أن يقوم على الأجهزة التالية:

- مجلس القمة العربي.
- مجلس الدفاع العربي.
- القيادة الاستراتيجية الموحدة للقوات المسلحة العربية.
- قيادات مناطق عسكرية عربية (الجبهات) ومسارح عمليات بحرية.

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.
(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦١ ـ ١٦٤.
(١١) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

ـ قيادات الجيوش العربية.
ـ الأجهزة العسكرية لجامعة الدول العربية (بعد قيام التنظيم العربي الموحد)[12].

وحينما يرد ذكر «القيادة العسكرية العربية الموحدة» نجدها تعتبر الجهاز العسكري المسؤول عن التخطيط الاستراتيجي المركزي لعمل الجبهات وإدارة عمليات وتنسيق جهودها العسكرية، وأنها يجب أن تتوافر لها السلطات الكاملة لاصدار توجيهات العمليات لكل الجبهات وللقوات الموضوعة تحت تصرفها كاحتياطي استراتيجي، كما يجب أن تكون العناصر العاملة في هذه القيادة على درجة عالية من الكفاءة والخبرة. وعند ذكر الاختصاصات الأساسية المقترحة للقيادة نجدها تشمل التخطيط للعمليات العربية المشتركة واصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ الخطط المصدق عليها، وإدارة عمليات الجبهات العربية، والوقوف على استعداد القوات للقتال ودرجة استكمال حاجاتها وإعداد مسارح العمليات، وتنظيم الانفاق من الاعتمادات المشتركة وتنسيق التعاون بين الأقطار العربية، والعمل على توحيد النظم المعمول بها في قوات البلدان الأعضاء في نواحي التنظيم والتسليح والتعبئة والتدريب[13].

وخلاصة القول إن المؤلفين يطرحان فكرة القيادة العسكرية العربية الموحدة كتنظيم عسكري وحيد لتخطيط العمل المركزي العربي وإدارة العمليات الحربية، وأن فكرة قيادات التنسيق أو القيادات المتحالفة أو المشتركة مستبعدة، وأنه ليست هناك خطوات تدريجية سابقة لعمل هذه القيادة، كما أن أسلوب عمل هذه القيادة لم يرد تصور لتدرجه من نمط إلى نمط، ورغم ذكر ما سمي قيادات المناطق العسكرية العربية (أو الجبهات)، فإنه يفهم أن هذه القيادات إنما تتبع القيادة العربية الموحدة وتليها في النشأة، ولا نجد ما يسير إلى احتمال أن تكون مقدمة لها. إلا أن الغريب أن يشير المرجع إلى أن سلطة ومسؤوليات قيادات الجيوش لن تتأثر أو تتغير كثيراً بالتنظيمات المقترحة لإقامة القيادة العربية الموحدة أو إنشاء قيادات الجبهات في المناطق العسكرية، وأن تبقى مسؤولياتها وسلطاتها بالنسبة إلى كل قواتها كما هي، عدا القوات التي ستخصص لتعمل تحت إمرتها كاحتياطي استراتيجي لها، مع استمرار علاقتها الإدارية والتنظيمية لقياداتها الأصلية، على أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع هذه الاحتياطيات وتقدم لها العون. والغريب هنا هو أن القيادة العربية الموحدة مسؤولة عن التخطيط الاستراتيجي وإصدار أوامر وتوجيهات العمليات، وإدارة العمليات الحربية الاستراتيجية وإصدار التوجيهات اللازمة لإعداد القوات للقتال، في حين تبقى القوات المتخصصة لهذه القيادة على علاقتها الإدارية والتنظيمية بقياداتها الأصلية، وهو ما يؤدي إلى تفرق المسؤولية وتنازع الاختصاصات والسلطات.

---

(١٢) بهي الدين محمد نوفل وعبد الرزاق الدردري، «نحو تضامن عسكري عربي،» ص ٥٢. (مستنسخ)
(١٣) المصدر نفسه.

يتحدث اللواء الركن عبد الرزاق الدردري في تقرير له عن الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية عن القيادة فيقول «لا بد من الإسراع بإقامة القيادة العسكرية المشتركة، أو القيادة العسكرية الموحدة، أو القيادة العربية للقوات المسلحة»، وهو لا يولِ للتسمية أهمية، ولكنه يطالب بأن تكون دائمة «بكامل ملاكها وأركانها وشعبها وإداراتها» ويرى أنها «الجهاز المنشىء لخطط الدفاع القومي والمنسق بين قيادات الجيوش العربية، والجهاز القائد للقوات المسلحة في ميدان القتال»[١٤] وهو لا يستبعد أن يتولى البلد، الذي يجري القتال عند حدوده أو في أراضيه، القيادة العليا، أو أن يتولاها البلد الذي له القسم الأعظم من القوات المسلحة المشتركة في القتال. غير أن اللجوء إلى مثل هذا الأسلوب في القيادة يتطلب وضع معايير دقيقة ومبادىء مفصلة في العمل العسكري القيادي الميداني[١٥]. ويلاحظ هنا أن المؤلف لم يهتم بنوع القيادة، أو على الأصح بتسميتها، وإنما حدد مهامها بالتخطيط للدفاع القومي، والتنسيق بين قيادات الجيوش، والقيادة في ميدان القتال. ونجد هنا بعض التعارض بين التنسيق بين قيادات الجيوش، بما يغلب طابع التنسيق على أعمال القيادة، والقيادة في ميدان القتال، حيث لا يحتمل إلا أن تكون هناك قيادة واحدة تتحمل المسؤولية، وبالتالي لا يمكن أن يكون دورها هو التنسيق بين قيادات جيوش، إذ إمّا أن تقود قيادات الجيوش، أو أن تترك القيادة في ميدان القتال لقيادات كل جيش، وتتولى أعمال التنسيق فقط. كما أن المؤلف لم يرَ إمكان قيام قيادات تمهيدية للقيادة العربية أو سلطات تمهيدية للقيادة العربية قبل أن تتولى «القيادة في ميدان القتال».

يناقش اللواء بهي الدين نوفل في دراسة عن «التضامن العسكري العربي» موقف القيادة العربية الموحدة والقيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية[١٦]، فيشير إلى اقتراح سوريا في مؤتمر القمة السابع في الرباط في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ بضرورة إعادة بناء قيادة عسكرية واحدة لقوى المواجهة، ولتحقيق مواجهة سياسية واحدة. كما يشير إلى الاعتراض المصري في ذلك الوقت وإلى أن القيادة المصرية ـ السورية المشتركة اقتصرت في الممارسة على الإتفاق على موعد الحرب وساعة الهجوم، ولم تمارس أي عمل مشترك بعد ذلك، وإلى أن الرأي السوري أكد أن توحيد القيادة بين بلدان المواجهة هو أفضل وسيلة لمواجهة الحرب الخامسة التي تتهيأ لها إسرائيل، كما أنه يجعل الموقف العربي أقوى في أثناء المفاوضات، بينما رأت مصر أن القيادة العسكرية الموحدة هي نظرة موحدة إلى الأراضي المحتلة في مصر وسوريا وفلسطين، وأنه إذا لم يتيسر إرغام إسرائيل على انسحاب جديد في الجولان أو ارغامها على انسحاب جديد في سيناء، فعلينا أن نقبل بحرية العمل معتبرين أن ذلك مكسب للجميع لا لمصر فقط، وطالما أن الاتفاق على أساس استراتيجية عدم الانفراد بحل سياسي فعلى العرب

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(١٥) عبد الرزاق الدردري، **الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية** (تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥)، ص ٦٢.

(١٦) بهي الدين محمد نوفل، «التضامن العسكري العربي: ماضيه وحاضره،» ص ١٤٤ ـ ١٤٧، ١٥٨ و١٥٩. (دراسة غير منشورة)

أن يوافقوا على حرية التكتيك. وخلصت من ذلك بأنه يجب ألاّ يطالب أحد بقيادة موحدة تمنع أياً من دولها من التحرك. ويخرج اللواء نوفل من ذلك بضرورة دعم القيادة العربية الموحدة لتمارس صلاحياتها وتعد التخطيط اللازم وتتم أعمال التنسيق الواجبة. يلاحظ أن المؤلف قد قصر مهمة هذه القيادة على التخطيط وأعمال التنسيق وقد أكد ذلك في حديثه «نحو تضامن عربي أفضل» بالدعوة إلى إنشاء القيادة العربية الموحدة ودعمها بما تحتاج إليه من ضباط اكفاء مع دعمها من الملوك والرؤساء لتزاول اختصاصاتها كاملة. وينتقل بعد ذلك إلى اقتراحات بشكل التضامن العسكري العربي، فيرى ضرورة توافر القيادة القادرة على إدارة العمليات على المستوى الاستراتيجي واستكمالها من ناحية الأفراد القادرين على العمل بها، «بحيث يتوفر لهذا الجهاز القدرة على التخطيط الاستراتيجي لأمن الدول العربية، وإعدادها وقواتها المسلحة للحرب ويكون هذا الجهاز [القيادة الموحدة] قادراً على تنفيذ المهام التالية:

- تحديد حجم وشكل وتسليح القوات الواجب توافرها في كل دولة.

- التخطيط للاعتماد على القدرات العربية الذاتية في التسليح وانشاء مصانع الأسلحة والذخائر والصواريخ واجراء الأبحاث الذرية.

- تقديم المعاونة للدول العربية الناشئة في تنظيم وإعداد قواتها المسلحة.

- توحيد أساليب التدريب والتخاطب والاتصال والمصطلحات العسكرية.

- تنسيق العمل بين جبهات القتال عند الاعداد للحرب وأثناءها.

- التخطيط ووضع السياسة لجزء من القوات العربية للقيام بأعمال قيادة قوات الطوارىء...

- عمل خطط تحرك القوات من الدول خارج منطقة القتال إلى مناطق الحشد».

ويلاحظ فيما سبق أنه فيما عدا ما جاء عن توافر القيادة القادرة على ادارة العمليات على المستوى الاستراتيجي فإن المؤلف قد حاول قصر مهام القيادة الموحدة على أعمال التخطيط والتنسيق دون إدارة العمليات. ويشير أيضاً إلى أهمية إحياء الجبهة الشرقية وقيادتها لتقود العمل بالجبهة الشمالية، بينما تقوم القيادة الموحدة بالتنسيق بين عمل الجبهات في مرحلة التخطيط وفي أثناء إدارة العمليات، كما تقوم بالتخطيط والإشراف على تنفيذ تحركات القوات التي تكلف بالتحرك لتعاون دولاً أخرى[١٧].

يلاحظ مما سبق أن أغلب الكتاب العرب يرون في القيادة العربية الموحدة وسيلة رئيسية لتحقيق التعاون العسكري العربي، وأنهم في أغلب الأحيان يقصدون مفهومها تماماً حيث تصبح قيادة قادرة على تخطيط وإدارة العمليات الاستراتيجية في الوطن العربي، ولا يختلف في ذلك سوى اللواء بهي الدين نوفل في دراسته المستقلة التي يرى فيها أن مسؤوليتها هي التنسيق بين عمل الجبهات في مرحلة التخطيط وفي أثناء إدارة العمليات. كما أنه يلاحظ أن أحداً من هؤلاء الكتاب لم يحاول أن يقدم نموذجاً متدرجاً أو مرناً للقيادة العربية القومية يمكن

---

(١٧) المصدر نفسه.

أن يتجاوب مع تطور طبيعة العلاقات السياسية بين البلدان العربية.

لقد سبق أن اتضح في أثناء الدراسة أن الوحدة العربية هي شرط لتحقيق الأمن القومي العربي بكل مستوياته، وبالتالي فإن الكتّاب العرب لم يخطئوا حينما اعتبروا وجود القيادة العربية الموحدة شرطاً لتحقيق التعاون العسكري العربي على المستوى المطلوب، ولم يكن غريباً أن يدعوا إلى أن تكون لهذه القيادة سلطة التخطيط وإدارة العمليات حيث يمكن حينئذ ـ وحينئذ فقط ـ تحقيق أفضل النتائج لتعاون الجهود العسكرية العربية، فالعمل العسكري يتطلب الحسم ووحدة القيادة، وتتأثر نتائجه بشدة بتعدد القيادات، أو تراخي قبضة القيادة.

تتطلب القيادة الموحدة بمفهومها العلمي الذي سبقت الإشارة إليه عند دراسة أنماط التعاون العسكري، أن تتمتع بكامل السلطة على الجيوش والقوات التابعة لها، بحيث يكون من حقها إصدار الأوامر والتعليمات وضمان تنفيذها، الأمر الذي يتطلب تقنين سلطاتها وواجباتها، حتى يمكنها أن تضطلع بمسؤولياتها كما يمكن مساءلتها عما كلفت به، وهو ما يحتاج إلى اجراءات دستورية يشك في إمكان تحقيقها في حال استمرار حالة التجزئة الحالية بين الأقطار العربية. أي أن القيادة العربية الموحدة، التي تستطيع أن تتحمل مسؤولية القيادة العسكرية على المستوى القومي، لا تتحقق إلا بتحقق الوحدة العربية الشاملة بين البلدان العربية. ولا يعني هذا إطلاقاً ألا تكون هناك قيادة «واحدة» للبلدان العربية تتخذ أحد أشكال القيادة الأخرى إلى حين تحقيق الوحدة الشاملة، فتتحول هذه القيادة إلى ما نسميه القيادة العربية الموحدة التي تتولى المسؤولية الكاملة عن تخطيط وإدارة الصراع المسلح. فالقيادة العسكرية العربية (القومية) سترتبط إلى حد كبير بالقيادة السياسية العربية. ففي ظل الموقف الحالي مع تجزئة الوطن العربي إلى اثنين وعشرين قطراً ومع صعوبة عقد مؤتمر القمة (أو مجلس الملوك والرؤساء العرب)، فإن القيادة العسكرية لا تستطيع أن تتعدى دور التنسيق، أما مع احتمال اتجاه بعض الأقطار العربية إلى الوحدة وانخفاض عدد الوحدات السياسية بين هذه الأقطار، أو مع وجود آليات أسرع لاتخاذ القرارات السياسية، وإنشاء جهاز سياسي عسكري دائم لمتابعة التطورات اليومية واتخاذ القرار اللازم إزاءها، فإن القيادة العسكرية العربية يمكن أن تتحول تدريجياً إلى قيادة متحالفة، ثم قيادة مشتركة، وصولاً إلى القيادة الموحدة، وبالطبع فإن أي نوع من هذه القيادات يمكن أن يضم قيادات لها طابع أقوى من حيث الوحدة، فقيادة التنسيق يمكن أن تقوم بالتنسيق بين قيادات الدول وقيادة متحالفة في مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي مثلاً، وهكذا يمكن للقيادة العربية أيضاً المتحالفة أو المشتركة أن تضم أشكالاً مشابهة بين القيادات العربية، وترتبط قوة القيادة العسكرية العربية بالتعاون الجدي بين بلدان عربية بعينها هي البلدان العربية الرئيسية وهي، من الشرق إلى الغرب، العراق والسعودية وسوريا ومصر والجزائر، ويلعب التعاون العسكري بين كل من سوريا ومصر دوراً رئيسياً في ذلك.

ثانياً: الهيكل العام للتعاون العسكري العربي

في ضوء ما سبق يمكن طرح هيكل عام للتعاون العسكري العربي في المستقبل يضع في اعتباره دروس الماضي ويستشرف آفاق المستقبل، ويتسم بمرونة تستطيع أن تواجه التطورات المختلفة تدريجياً.

١ ـ القيادة السياسية العربية

لقد برز من دراسة القيادة العربية الموحدة مدى ارتباط شكل وفعالية القيادة العسكرية العربية بالقيادة السياسية للأمة العربية، وتتمثل هذه القيادة في الأجهزة السياسية القادرة على اتخاذ القرار السياسي والسياسي ـ العسكري العربي. ولا شك في أن الجهاز السياسي الذي يضم كل القوى العربية هو جامعة الدول العربية باعتبارها القيادة السياسية للأمة العربية. ومن المعروف أنه على رأس هذه القيادة يوجد مجلس الجامعة الذي ينعقد على مستوى الملوك والرؤساء، وهو ما عرف بمجلس الملوك والرؤساء أو مؤتمر القمة العربي، أو ينعقد على مستوى رؤساء الحكومات، أو على مستوى وزراء الخارجية. ومن الأفضل ألا يرتبط التعاون العسكري العربي بمستوى معين لانعقاد مجلس الجامعة، فالمهم هو القرار المتخذ، وليس من الذي اتخذه، كما يجب أن تخلص النية والجدية لتنفيذ القرار، ويفضل ألا يشترط مستوى القمة لتحقيق نوع من التعاون العسكري العربي، إذ كثيراً ما لا تتوافر الفرصة لعقد المجلس على مستوى القمة، وهكذا يمكن أن يتعطل القرار. بل إن مجلس الجامعة نفسه بعدما تزايد عدد أعضائه أصبح من الصعب اتخاذ قرار فيه، الأمر الذي أصبح يستدعي توافر آليات جديدة لتحريك القرار العربي ربما يكون أهمها انعقاد مجالس مصغرة تمهيدية لانعقاد مجلس الجامعة، أو لمتابعة تنفيذ قراراته، أو كبديل لاجتماع مجلس الجامعة بكامل هيئته، وأن يشتمل المجلس المصغر على ممثلين للبلدان العربية الرئيسية وممثلين مناوبين من المناطق العربية الأخرى مثل الخليج العربي، والشام، والجنوب، والمغرب، إذ يمكن للبلدان ذات القدرات الأكبر أن تتحرك بقوة وبسرعة لتحقيق الغايات العربية وضرب المثل للبلدان العربية الصغيرة بما تستطيع أن تفعله، ولا يشترط أن يلتزم بالقرار من لم يوافق عليه.

ولما كانت البلدان العربية الرئيسية تمثل أقوى البلدان العربية عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً فإن تحركها نحو عمل مشترك سيجذب باقي البلدان إلى هذا العمل، بحيث لا تصبح البلدان العربية الصغرى مانعاً ضد عمل عربي مشترك. وتحدد القيادة السياسية المتمثلة في مجلس الجامعة أسس السياسة القومية العربية العليا والاتجاهات العامة للعلاقات الدولية للبلدان العربية، كما تحدد الأهداف السياسية والسياسية ـ العسكرية للبلدان والأهداف والمهام الاستراتيجية لتحقيقها، كذلك تقوم بتنظيم وقيادة الدفاع عن الإقليم العربي، وتحديد سلطات ومهام القيادة الاستراتيجية العسكرية العربية وتعيين قائدها، والتصديق على خطة استخدام القوات المسلحة العربية، ودراسة مقترحات مجلس الدفاع العربي والقائد العام

للقوات المسلحة العربية وتنسيق جهود البلدان الأعضاء لمصلحة الدفاع.

ولما كان اجتماع مجلس الجامعة أو مجلس الدفاع المشترك يحتاج إلى زمن طويل نسبياً قد لا يتوافر في الظروف الطارئة، وحتى لا تتحمل القيادة العسكرية العربية مسؤولية بدء الحرب أو السلبية عند موقف ما، فإنه من الضروري إنشاء جهاز سياسي عسكري مفوض للبت في المواقف الطارئة التي تبلَّغ إليه من إحدى الدول، أو من القائد العام للقوات المسلحة العربية. ويوجد هذا الجهاز السياسي العسكري في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة العربية أو بالقرب منها، ويكون أعضاء هذا الجهاز متفرغين ولديهم صلاحية اتخاذ القرار العاجل لمواجهة الظروف الطارئة، بحيث يستطيعون الاتصال بعضهم ببعض وبالدول العربية، والاجتماع بسرعة على هيئة جهاز متابعة للمداولة واتخاذ القرار العاجل المناسب للموقف وابلاغ قرارهم إلى القائد العام للقوات المسلحة العربية.

٢ ـ مجلس الدفاع المشترك

يعتبر مجلس الدفاع المشترك بوضعه الحالي متناقضاً بشكل ما مع أسلوب العمل في جامعة الدول العربية، إذ يعتبر مجلس الجامعة هو أساس نشاطها، في حين يعتبر انعقاد مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية أو مجلس رؤساء الحكومات وضعاً استثنائياً لانعقاد مجلس الجامعة. وقد نصت أحكام المادة السادسة من المعاهدة على أنه «يؤلف تحت إشراف مجلس الجامعة، مجلس للدفاع المشترك. . . ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم» وقد نص ميثاق جامعة الدول العربية على أن مجلس الجامعة «يتألف من ممثلي الدول»[١٨]. وبذا فإن المادة السادسة من المعاهدة ألفت مجلساً من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول تحت اشراف مجلس من ممثلي الدول فقط. وهكذا أصبح مجلس الدفاع الوطني ازدواجاً لمجلس الجامعة من جهة، ولا يقتصر على أمور الدفاع من جهة أخرى، وهكذا حرمت الجامعة وأجهزة معاهدة الدفاع المشترك من مجلس خاص بوزراء الدفاع.

من المفضل في المستقبل أن يقتصر مجلس الدفاع المشترك على وزراء دفاع الدول المتعاقدة، أو من ينوب عنهم، وقائد القيادة العامة للقوات المسلحة العربية، ويجوز لكل عضو من الأعضاء أن يعاونه عدد من معاونيه تحدده لائحة المجلس كما يحضره الأمين العام المساعد العسكري ويعمل مقرراً عند بحث التقارير.

يختص مجلس الدفاع المشترك بدراسة جميع الموضوعات الخاصة بأمور التعاون العسكري العربي التي تعرض عليه من مجلس الجامعة بمستوياته المختلفة، أو من قائد القيادة

---

(١٨) أحمد موسى، ميثاق جامعة الدول العربية: بيان وتعليق (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٨)، ص ١٠٧، وسامي حكيم، ميثاق الجامعة والوحدة العربية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦)، ص ٢٣١.

العامة للقوات المسلحة العربية، أو من أحد أعضائه، ويعتبر من أهم مهامه ما يلي:

أ ـ دراسة تطورات الموقف السياسي والعسكري وتأثيره في الدفاع عن الإقليم والمصالح العربية، وتقديم التوصيات الخاصة بدعم القدرات العسكرية العربية وبخاصة ما يتعلق بالتعاون العسكري العربي.

ب ـ اقتراح مهام القيادات العسكرية العربية على مجلس الجامعة ودراسة الخطط التي تقدمها هذه القيادات وتقديم توصيات إلى مجلس الجامعة بخصوصها.

ج ـ وضع أسس خطط استخدام القوات المسلحة العربية ودراسة هذه الخطط، وتقديم التوصيات عنها إلى مجلس الجامعة، وبخاصة ما يتعلق بحجم وتنظيم القوات المسلحة العربية والاحتياطيات المخصصة للقيادة العامة للقوات المسلحة العربية والاحتياطيات التعبوية.

د ـ تقديم التوصيات إلى مجلس الجامعة فيما يختص بالتخطيط الاستراتيجي لإعداد الاقتصاد القومي وإعداد الشعب وإعداد الإقليم العربي لمسرح العمليات.

هـ ـ اقتراح ودراسة البحوث والتطورات اللازمة لتسليح البلدان العربية، وبخاصة ما يتعلق بالصناعات العسكرية.

و ـ دراسة وتقديم المقترحات الخاصة بالانفاق العسكري، وبخاصة ما يتعلق بتمويل التعاون العسكري العربي وتنفيذ خطط استخدام القوات المسلحة العربية.

ولا يعتبر مجلس الدفاع المشترك جهازاً تنفيذياً منفصلا له سلطاته الخاصة بإصدار الأوامر والتعليمات أو التصديق على خطط وخلافه، وإنما يعتبر جهازاً استشارياً لمجلس الجامعة يقوم بالدراسة وتقديم المقترحات والتوصيات. ويعتبر مجلس الجامعة هو الجهة التنفيذية صاحبة السلطة في اصدار القرارات والتصديق على الخطط وفقاً لتوصيات مجلس الدفاع المشترك. ولا شك في أن مجلس الجامعة العربية بمستوياته المختلفة، وباعتباره يتألف من ممثلي الدول، يمكن أن يشرك في أعماله وزراء الدفاع أو من يمثلهم، أي أن المتصور أن يقوم مجلس الجامعة بأعمال مجلس الدفاع المشترك الحالي إضافة إلى عمله، ويصبح مجلس الدفاع المشترك هيئة استشارية وجهازاً للمتابعة لمصلحة مجلس الجامعة بمستوياته المختلفة. بينما تندمج الهيئة الاستشارية العسكرية واللجنة العسكرية الدائمة في مجلس الدفاع المشترك وأجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة العربية.

٣ ـ القيادة العامة للقوات المسلحة العربية

وهي القيادة المسؤولة عن التعاون العسكري العربي على أي مستوى، ووفقاً للإطار السياسي للعمل القومي العربي، وتبدأ مسؤوليتها المباشرة عندما يتعرض بلد أو إقليم عربي إلى تهديد يتطلب قوى وإمكانات تخرج عن طاقة هذا البلد أو الإقليم، أو أن تقتضي

الاستراتيجية العربية عملاً عربياً موحداً في مواجهته حتى ولو كان في مقدور هذا البلد أو الإقليم أن يواجه التهديد في هذه المرحلة بإمكاناته.

لا تختلف مسؤوليات هذه القيادة من حيث التخطيط، إذ تتولى مسؤولية الدراسات والبحوث اللازمة للحفاظ على الأمن القومي العربي والمصالح العربية العليا وتضع الخطط اللازمة لمواجهتها وفقاً للإمكانات العربية المتاحة وللإطار السياسي والتنظيمي للبلدان العربية وجيوشها، وتولي هذه القيادة احتمالات تطور التهديدات ووسائلها ومصادرها اهتماماً خاصاً، وتقترح أساليب مواجهتها، وتوصي باتجاهات لبناء القوات المسلحة العربية، وللصناعات العسكرية العربية، وإعداد القوات المسلحة والشعب والاقتصاد القومي للحرب، وأراضي الإقليم العربي كمسرح للعمليات.

تعرض القيادة العامة للقوات المسلحة العربية نتائج الدراسات والبحوث على مجلس الدفاع العربي الذي قد يوصي بعرضها على مجلس الجامعة العربية للتصديق كما هي أو بعد التوصية ببعض التعديلات، أو بعد طلب مزيد من الدراسة لبعض النقاط.

قد تكلف هذه القيادة من قبل مجلس الجامعة العربية بالإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الجامعة الخاصة بالأمور العسكرية، وعرض النتائج على المجلس، وقد يكون التكليف من الجهاز السياسي العسكري في الحالات الطارئة.

تقوم القيادة العامة للقوات المسلحة العربية بمتابعة الاستعداد القتالي للقوات، وفقاً لتكليف من مجلس الجامعة، وترفع تقاريرها إليه بعد مناقشة في مجلس الدفاع. وتضع هذه القيادة، وفقاً لتكليف مجلس الجامعة وبالتعاون مع باقي أجهزة الجامعة العربية والدول العربية، خطة إعداد الوطن العربي للدفاع وتعرضها على مجلس الجامعة، وتتابع تنفيذها بعد التصديق عليها في حدود تكليفها، وتقدم تقارير إلى مجلس الجامعة عن ذلك.

تختلف مسؤولية القيادة العامة للقوات المسلحة العربية في إدارة أعمال القتال والعمليات العسكرية وفقاً لتطور تنظيمها. ومن المتصور أن يبدأ عملها فوراً بالتنسيق بين الجيوش العربية أو بين قيادات المسارح والجبهات العربية والسيطرة على انتقال القوات العربية من بلد أو إقليم إلى آخر، كما تتولى مسؤولية الاستطلاع والانذار الجوي، وإدارة نظام الدفاع الجوي العربي بعد إنشائه، وإدارة نظام الدفاع الاستراتيجي. وبتطور تنظيم ومسؤوليات القيادة فهي تتولى قيادة وإدارة عمليات الاحتياطي الاستراتيجي العربي الذي يتشكل من تشكيلات تكتيكية وتعبوية من الفروع الرئيسية للقوات المسلحة العربية، كما تسيطر على القوة المركزية الاستراتيجية العربية. ثم تتحول هذه القيادة إلى قيادة مشتركة نتيجة لمزيد من الإندماج بين الجيوش العربية وتصبح هذه القيادة هي المسؤولة عن إدارة جميع العمليات التي تشترك فيها قوات مسلحة عربية. وأخيراً فإن هذه القيادة تتحول إلى القيادة العامة للقوات المسلحة للدولة العربية الاتحادية التي تتمناها الشعوب العربية، واللازمة للمحافظة على القيم والمصالح العليا العربية.

من المتصور أن تتولى القيادة العامة للقوات المسلحة العربية مباشرة مسؤولياتها من خلال قيادات وسيطة، وقد يختلف تصور هذه القيادات الوسيطة من شخص إلى آخر، ومن قيادة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر. إلا أنه من المفضل أن تباشر مهامها من خلال قيادات لها طابع الثبات بقدر الإمكان. ولما كانت أكثر العوامل ثباتاً هي الجغرافيا فإنه من المقترح أن يتم تقسيم الإقليم العربي ومسرح الحرب له وفقاً لعوامل جغرافية بحتة. وهكذا، فإن القيادة العامة للقوات المسلحة العربية تقود أساساً ثلاثة مسارح للعمليات البرية ومسرحين محيطين وقوة مركزية استراتيجية عربية، وقوات الدفاع الجوي والاستراتيجي العربية. وتشتمل مسارح العمليات البرية على مسرح العمليات الآسيوي ومسرح العمليات الافريقي، ومسرح العمليات المركزي، بينما تشتمل مسارح العمليات المحيطية على مسرح عمليات المحيط الأطلسي ومسرح عمليات المحيط الهندي. وتنقسم جميع هذه المسارح إلى اتجاهات استراتيجية تقودها قيادات استراتيجية.

٤ ـ مسارح العمليات

أ ـ مسرح العمليات الآسيوي

وهو يشتمل على الأراضي والمياه الإقليمية والفضاء الجوي لعمان والإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والبحرين والكويت والعراق وسوريا وتركيا وايران. وتتولى قيادة المسرح التخطيط لإدارة العمليات الاستراتيجية داخل أراضي هذا المسرح وعلى مياه الخليج العربي وبحر قزوين لمواجهة التهديدات المحتملة من إيران وتركيا أساساً ومن الاتحاد السوفياتي في حال احتمالات التهديد منه عبر هذا المسرح، وتتولى إدارة العمليات الاستراتيجية في المسرح وفقاً لتعليمات القيادة العامة للقوات المسلحة العربية.

ب ـ مسرح العمليات الافريقي

يشتمل على الأراضي والمياه الإقليمية والفضاء الجوي لكل من موريتانيا والمغرب والجزائر وليبيا وتونس وتشاد والنيجر ومالي والسنغال واسبانيا وفرنسا وايطاليا واليونان ومياه البحر المتوسط. وتتولى قيادة المسرح الافريقي التخطيط لإدارة العمليات الاستراتيجية داخل المسرح لمواجهة التهديدات المحتملة من دول المسرح غير العربية ومن القوتين العظميين، وإدارة العمليات داخل المسرح وفقاً لتعليمات القيادة العامة.

ج ـ مسرح العمليات المركزي

يشمل الأراضي والمياه الإقليمية والفضاء الجوي لكل من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر والسودان واليمن العربية واليمن الديمقراطية وجيبوتي والصومال وأثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد. وتتولى قيادة المسرح التخطيط لإدارة العمليات الاستراتيجية داخل المسرح وعلى مياه البحر المتوسط والبحر الأحمر لمواجهة التهديد

المحتمل أساساً من إسرائيل ومن أثيوبيا، أو من أي من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي في حال حدوثه. وتقوم بإدارة هذه العمليات وفقاً لتعليمات القيادة العامة للقوات المسلحة العربية.

د ـ مسارح العمليات المحيطية

تشمل مسارح العمليات المحيطية (الهندي والأطلسي) التخطيط لإدارة العمليات الاستراتيجية في هذين المحيطين لحماية المصالح العربية فيهما واعتراض المصالح المعادية عند الضرورة، وفي ضوء التخطيط الاستراتيجي العربي. ولا تشتمل المسارح المحيطية على مياه أي من الخليج العربي أو خليج عُمان أو البحر العربي أو البحر الأحمر أو البحر المتوسط، حيث تتبع هذه البحار لقيادات المسارح البرية، وتتولى تخطيط العمليات وأعمال القتال البحرية فيها وفقاً للتخطيط الاستراتيجي لهذه المسارح، وفي تنسيق مع خطط العمليات التعبوية للجبهات التابعة للمسارح البرية.

٥ ـ القوة المركزية الاستراتيجية العربية

إن فعالية القيادة العامة للقوات المسلحة العربية لا تتوافر إلا بتوافر أدواتها الخاصة للتدخل في الصراع المسلح، بحيث تستطيع أن تحول موازين القوى في الصراع إما لمصلحة العرب تماماً وإما لتحقيق توازن عسكري على الأقل يؤدي إلى توقف القوات المعادية عن تهديد الأمن القومي العربي.

إن الطبيعة الجغرافية للإقليم العربي واحتمالات تهديده المختلفة الاتجاهات تجعل من الصعب أن تكون القوة الاستراتيجية العربية مركزية من حيث مكان وجودها، نظراً إلى ضحالة العمق الاستراتيجي العربي نسبة إلى امتداده الأفقي. ولذلك فإن مركزية القوة الاستراتيجية تشير إلى مركزية السيطرة عليها، وليس إلى مركزية (موقع) تمركزها. وهذا يعني توافر قوات ذات طبيعة وقدرات خاصة في أماكن مختلفة من الإقليم العربي، توضع تحت السيطرة المباشرة للقيادة العامة للقوات المسلحة العربية أو الجهاز العسكري المفوض، حيث يمكن استخدامها لمصلحة جبهات ومسارح عمليات غير تلك التي توجد فيها، إذ إنه في حال تعرض الجبهة التي يوجد فيها جزء من هذه القوة للتهديد فيمكن لهذا الجزء أن يتبع قيادة الجبهة أو المسرح الموجود فيه مباشرة.

تشتمل القوة المركزية الاستراتيجية العربية أساساً على القوات ذات المدى البعيد وخفة الحركة العالية، وقوة النيران الكبيرة التي لا تقتصر على جبهة بعينها أو مسرح بعينه. لذا فإن أهم عناصر هذه القوة المركزية الاستراتيجية هو قوات الصواريخ متوسطة المدى، وقوات القاذفات المتوسطة والغواصات، ويليها القوات المحمولة جواً (قوات الابرار الجوي) وقوات الابرار البحري. كما قد تشتمل، طبقاً للموقف، على وحدات وتشكيلات برية مدرعة وميكانيكية. إلا أن القوات البرية ستكون أساساً احتياطيات لمسارح العمليات والجهات

التابعة لها وتوضع تحت امرة القيادة العامة للقوات المسلحة العربية بعد تبين طبيعة الموقف واحتمالات التهديد المختلفة، بناء على تقدير الموقف السياسي العسكري، وذلك لاستخدامها في تدعيم الجبهات في الاتجاهات المهددة.

٦ ـ قوات الدفاع الجوي والاستراتيجي العربية

برزت أهمية توحيد نظام الدفاع الجوي عن البلدان العربية كأحد مداخل التعاون العسكري العربي، نظراً إلى الارتباط الشديد بين الدفاع الجوي عن بلد عربي من البلدان العربية الأخرى، وبخاصة فيما يتعلق بالاستطلاع والانذار. كما برزت أهمية تشابك مناطق الحماية والتدمير لوسائل الدفاع الجوي المختلفة وتنسيقها من حيث الاتجاهات والارتفاعات والمناطق والأهداف. ومع ارتباط الحماية الجوية بالصراع المسلح في البر والبحر، فإن نظام الدفاع الجوي العربي الموحد لا بد من أن يرتبط بالنظم الدفاعية العربية على البر وفي البحر، وتعتبر القيادة العامة للقوات المسلحة العربية هي أنسب الأجهزة التي يمكن أن يتبعها هذا النظام.

من المتوقع أن تتطور نظم الدفاع الجوي في العالم في الفترة المقبلة لتشتمل على نظم للدفاع الاستراتيجي لمواجهة احتمالات التهديد من القوى الصاروخية، سواء أكانت نووية أم تقليدية، ومن احتمالات التهديد من الفضاء التي سبق ذكرها عند دراسة التهديدات المحتملة، أو من أسلحة أخرى تحمل أجهزة للطاقة الموجهة أو ما شابه ذلك. ومن المتوقع أيضاً أن تتصف نظم الدفاع الاستراتيجية المذكورة بالشمول، بحيث لا يمكن إقامة نظام متكامل لدولة صغيرة بل يعتمد على انتشار كبير نسبياً قد يشتمل على جزء كبير من الإقليم العربي على الأقل، ان لم يكن على الإقليم كله. ويحتاج التخطيط للدفاع الاستراتيجي، وبناء نظام الدفاع الاستراتيجي ونشره والسيطرة عليه، إلى حشد طاقات عربية كبيرة وضخمة بحيث يصبح من المشكوك فيه إمكان قيام بلد عربي بمفرده بذلك.

٧ ـ قيادات القوات المسلحة للبلدان العربية

تختلف أوضاع ومسؤوليات قيادات القوات المسلحة في البلدان العربية وفقاً لتطور العلاقات بين هذه البلدان، إذ تختلف باتجاه هذه البلدان نحو الوحدة وإمكانات التعاون والتنسيق العسكري بينها. ويمكن قيام قيادات مشتركة ومتحالفة وقيام تنسيق فيما بينها، وبالتالي فإن مسؤوليات قيادات القوات المسلحة في البلدان العربية ستختلف باختلاف هذه العلاقات، كما أنها لا بد من أن تختلف مع مرور الزمن.

وفي ظل بقاء الوضع الحالي فإن قيادات قوات البلدان هي التي تلعب الدور الرئيسي في الدفاع، لما تتمتع به من شرعية مقوننة وسلطات دستورية لا تتوافر لأي أجهزة أخرى قائمة على معاهدات أو اتفاقات أو مذكرات، ويمكن للقيادات التي يوكل إليها أمر التعاون

العسكري العربي أن تقوم بدور مهم في تحقيق التعاون بين البلدان المعنية وبخاصة في حال تعرض بلد عربي إلى تهديد عسكري أكبر من قدراته، الأمر الذي يتطلب معاونة عسكرية من بلد عربي آخر. كما تظهر أهميتها في حال شمول التهديد أكثر من بلد عربي في وقت واحد. ولا يشترط أن تكون القيادة القومية القائمة على التعاون هي القيادة العامة للقوات المسلحة العربية، إذ قد تكون قيادة لمجموعة جبهات أو قيادة لاتجاه استراتيجي (جبهة)، أو أن تكون قيادة مسرح العمليات. وفي حال تدخل القيادة القومية على أي من هذه المستويات فإن قيادات قوات البلدان العربية يجب أن تلتزم بقرارات القيادة القومية وتقوم بتنفيذها نتيجة لحاجة البلد المضيف إلى المساعدة، وكضمان لقوات الدعم من حسن استخدام امكاناتها. إلا أن مجرد القبول بتدخل القيادة القومية لا بد من أن ينقل مستوى الصراع إلى المستوى القومي، بدلاً من القطري، بمعنى أن تلتزم القيادة القطرية منذ تلك اللحظة بقرارات القيادة القومية، ولا يجوز لها عند لحظة معينة من الصراع أن تنفصل عن القرار القومي، وأن تنفرد بقرار يخص الصراع.

أما مع تطور الموقف واتجاه بلدان عربية نحو الوحدة فعلاً، أي عن طريق اتحاد عدة بلدان عربية في دولة وحدوية جديدة، فإنه من المتوقع أن تتحول قيادة الدولة الوحدوية الجديدة إلى قيادة لاتجاه استراتيجي أو لمسرح عمليات، بينما تتحول القيادات السابقة للأقطار المتحدة إلى قيادات للجيوش أو الجبهات، وربما إلى قيادة للمسرح. ولا شك في أن أهم هذه الخطوات على الإطلاق هو الاتحاد الجدي بين مصر وسوريا، بحيث تتوحد قيادة البلدين أو تشكل القيادة الجديدة قيادة مسرح العمليات المركزي وقيادات الجبهتين الرئيسيتين، كما تشتمل على العناصر الأساسية للقيادة العامة (المشتركة) للقوات المسلحة العربية، ويتمركز فيها الجزء الأكبر من القوة المركزية الاستراتيجية العربية ومركز الدفاع الجوي والاستراتيجي للإقليم العربي، كما أن توحد سوريا والعراق يشكل قيادة مسرح العمليات الآسيوي وقيادات أكثر من اتجاه استراتيجي، ويشتمل على عناصر مهمة من القوة المركزية الاستراتيجية العربية.

أما في حال قيام الدولة الاتحادية العربية فإن قيادات القوات المسلحة للبلدان العربية الحالية تتحول إلى قيادات لجبهات أو اتجاهات استراتيجية، بل اتجاهات تعبوية بالنسبة إلى كثير من البلدان الصغيرة، وتصبح القيادة العامة للقوات المسلحة العربية هي القيادة الموحدة للجيوش العربية. وقد تكلف قيادات القوات بالبلدان الحالية بقيادة الدفاع الإقليمي لحماية الأهداف الحيوية ببلادها، إضافة إلى دورها في قيادة المناطق العسكرية الموجودة فيها.

٨ ـ التخطيط الاستراتيجي العربي

لقد سبق أن اتضح من دراسة اشكاليات التعاون العسكري العربي، ومن سلبيات تجارب التعاون العسكري العربي السابقة، أنه عادة ما لا يتوافر الزمن الكافي للاعداد لتعاون عسكري عربي مثمر، إذ تنشأ القيادات على عجل ولا يتوافر لديها الزمن الكافي للتخطيط والإعداد لاحتمالات الصراع المسلح المقبل. ولا شك في أن الأمور على مستوى الدولة، أي

على المستوى الاستراتيجي، لا يجوز أن تكون رهناً بحدوث الحدث ليبدأ التفكير في كيفية المواجهة ووضع الخطط اللازمة لذلك، بل إنه من الطبيعي أن تجري دراسة مسبقة لتوقع التطورات المحتملة في الموقف السياسي العسكري خلال فترة زمنية مستقبلية طويلة نسبياً (عادة عشر سنوات)، وأن توضع لها الحلول السياسية والخطط المتخصصة ليس لمواجهتها فقط، بل لإمكان استباقها واعتراضها قبل أن تحدث، ثم مواجهتها في حال حدوثها. وبناء على هذه الخطط توضع خطط إعداد البلد أو مجموعة البلدان للدفاع، وهي تشتمل فيما تشتمل خطة إعداد القوات المسلحة إضافة إلى التعديلات المقترحة في حجم وتسليح وتنظيم القوات المسلحة، وأساليب عملها، وتدريبها، وامدادها بحاجاتها وتمركزها. وتتعرض هذه الخطط للتعديل والتدقيق والتحديث باستمرار، إذ تجد القيادة لديها مخططاً مناسباً لمواجهة متطلبات الموقف السياسي العسكري، سواء بمبادأة من القيادة السياسية، أو كرد فعل للتطورات السياسية الدولية، ومن المأمول أن يكون هذا المخطط مناسباً للتنفيذ الفوري كما هو، دونما حاجة إلى تدقيق أو تعديل. إلا أن ذلك نادراً ما يحدث، ولكنه يكون على الأقل مخططاً مبدئياً تدربت عليه القوات والقيادات، وأعدت له، ويحتاج إلى القليل من التدقيق والتعديل وفقاً لبعض التطورات المحدودة التي لم تكن متوقعة، أو كانت في أسبقية منخفضة في درجة توقعها.

وإذا كان هذا التخطيط ضرورياً لكل بلد، فهو أكثر ضرورة للتعاون العسكري العربي، سواء في مراحله الأولى، أي في ظل التجزئة الحالية، أو في مراحله المتقدمة، أي مع اتجاه الأقطار العربية نحو تحقيق الوحدة. والتعاون العسكري العربي لن يقتصر على تجميع القوى العربية في مواجهة التهديدات الخارجية بل سيؤدي أيضاً إلى تجميع مصادر التهديد المختلفة للإقليم العربي. وقد يتعرض الإقليم العربي إلى تهديدات مختلفة المصدر متنوعة الأساليب والوسائل في وقت واحد، ولن تستطيع قيادة ما أن تتجاوب مع التهديدات المختلفة وأساليب مواجهتها، واعداد قوى البلدان عموماً والقوات المسلحة بشكل خاص للدفاع عن الإقليم العربي. ودراسة هذه الاحتمالات وأساليب مواجهتها في ظل التجزئة العربية الحالية، أو حتى في ظل تجمعات اقليمية عربية، تحتاج إلى زمن طويل، سواء لدراسة الاحتمال نفسه، أو للاتفاق على أساليب مواجهته، وتحديد القوات اللازمة من كل بلد للمساهمة فيه. فإذا تصورنا كمية الاحتمالات المختلفة نجد أن هذا التخطيط يستغرق زمناً طويلاً جداً من مجموعة متفرغة من الباحثين ذوي الخبرة، بحيث تصبح هذه المجموعة متفرغة بشكل دائم للتخطيط ولإدخال التعديلات اللازمة عليه.

إن اعداد القوات المسلحة يشكل جزءاً رئيسياً من التخطيط الاستراتيجي، إلا أن التخطيط الاستراتيجي يشتمل على إعداد قوى البلد أو البلدان لمواجهة احتمالات التهديد، وبخاصة إعداد الشعب وإعداد الاقتصاد القومي وإعداد أراضي البلد أو البلدان لمسارح العمليات. ويتطلب تنفيذ مثل هذه الخطط سنوات، أي أن التخطيط الاستراتيجي يتطلب مزيداً من تعاون الأجهزة العربية المختلفة، وبخاصة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية

والمعنوية إلى جانب العسكرية، وتلعب القدرات العلمية العربية دوراً رئيسياً في تحقيق الخطة.

وهكذا، يمكن التصور أن التعاون العسكري العربي ينبغي أن يبدأ بالتخطيط الاستراتيجي للتعاون العربي، بدراسة المواقف المختلفة التي قد يتعرض لها قطر أو إقليم عربي، ويحتاج إلى معاونة من الأقطار والأقاليم العربية الأخرى، ووضع الخطط اللازمة لمواجهة هذه المواقف، بما فيها الخطط العسكرية. وبناء على هذه الخطط توضع خطة بناء القوات المسلحة العربية التي تحقق أهداف الخطة، وكما سبق، فإن قوى البلدان والأقاليم العربية ستتضافر لبناء هذه القوات وفقاً للخطة، وهي ستشمل القوى الاقتصادية والعلمية والشعبية والدبلوماسية. فهي ستوفر الفرد، والمُعَدَّة والمال والقاعدة المادية اللازمة لتنفيذ الخطة. وهكذا فإن التعاون لن يقتصر على الجانب العسكري، حتى ولو كان هذا الجانب هو الهدف، إذ تتضافر الجهود العلمية في بلد ما لمعاونة بلد أو إقليم عربي آخر في بناء قواته، وبخاصة في تطوير سلاح معين لازم لبناء هذه القوات أو لقدرتها على تنفيذ المهام، كما قد يأتي التمويل أو المورد البشري من بلد آخر. وبعد وضع هذه الخطة، فإن الخطة العسكرية يتم تدقيقها وتطويرها بما يتماشى مع التقدم في بناء القوة المسلحة، كما يتم تدريب القوات المخصصة للتنفيذ وفقاً للخطة الموضوعة، ويتم بناء القواعد الجوية والبحرية ومناطق تمركز الصواريخ وقواعد الدفاع الجوي ومناطق تمركز الوحدات والتشكيلات اللازمة لتحقيق الخطة.

٩ ـ أساليب إدارة الصراع المسلح

لقد تطورت أساليب القوات العربية في إدارة الصراع المسلح خلال القرن العشرين وفقاً لتطور الموقف السياسي العسكري، ولتطور أسلحة ومعدات الصراع، وتطور القوات المسلحة العربية، وتطور العلاقات بين البلدان العربية. وهكذا نجد أن الصراع المسلح بين القوات العربية ومصادر التهديد قد اقتصر في الفترة السابقة لعام ١٩٤٨ من هذا القرن على أعمال القتال اليومي القائمة على المبادرة الفردية وأعمال المجموعات الصغيرة التي تستخدم أسلحة ومعدات بدائية، ودون قيادة عامة توجه هذه الأعمال في إطار فكرة استراتيجية أو تعبوية موحدة، كما أن أغلب القوى العربية كانت بعيدة عن التنظيم ومتابعة تطور العلم العسكري. وقد شهد عام ١٩٤٨ تحول الصراع المسلح فجأة إلى أسلوب الحملة العربية التي شنها أكثر من بلد عربي في توقيت واحد تقريباً، ولكن بعيداً عن فكرة استراتيجية وقيادة موحدة وبأسلحة ومعدات متخلفة، وبعد توقيع اتفاقات الهدنة بين العرب وإسرائيل عاد أسلوب إدارة الصراع إلى أعمال القتال اليومي خارج إطار أي فكرة تعبوية أو استراتيجية، سواء كانت هذه الفكرة قطرية أو قومية. وفي هذا الإطار دار الصراع عام ١٩٥٦ بين مصر وقوات العدوان الثلاثي التي شنت حملة عسكرية منظمة عليها. وبعد العدوان الثلاثي انتقل أسلوب ادارة الصراع إلى العملية الدفاعية الاستراتيجية لكل قطر ودون تنسيق كافٍ على

المستوى الاستراتيجي للقطر نفسه. وقد دارت في هذا الإطار أعمال قتال يومية ومحاولة فاشلة لتنفيذ العمليات الدفاعية الاستراتيجية لكل من مصر وسوريا عام ١٩٦٧، وكان طبيعياً ألّا تنجح أعمال القتال اليومية التي أدارها الأردن في الوقت نفسه. وانتقل أسلوب إدارة الصراع مرة أخرى بعد عام ١٩٦٧ إلى إدارة أعمال القتال اليومي في إطار عملية دفاعية استراتيجية أكثر تنظيماً ودقة مع محاولات لتحقيق تعاون عسكري عربي لم تكتمل، إلى أن أمكن تحقيق التعاون الاستراتيجي بين مصر وسوريا على مستوى التنسيق، الأمر الذي مكّن القوات العربية من الانتقال لأول مرة إلى العملية الهجومية الاستراتيجية في كل من مصر وسوريا، في ظل تنسيق عسكري على مستوى مقبول. وبعد ما حققته هذه العملية من نجاح محدود فقد عاد أسلوب ادارة الصراع المسلح إلى أعمال القتال اليومي أحياناً، في إطار عملية دفاعية استراتيجية مثلما هي الحال في سوريا ومصر، أو دون إطار كهذا، كما هي الحال في باقي الأقطار العربية.

وقد اختلفت الاستراتيجية القومية اختلافاً كبيراً، إذ انتقلت مصر إلى استراتيجية السلام، بينما تتخذ سوريا استراتيجية لم تستطع أن تحققها حتى الآن، وهي «التوازن الاستراتيجي». ويصعب تصور وجود استراتيجية قومية لباقي البلدان العربية، إلا أن القيادة العسكرية المصرية تتبنى مفهوم «الردع» دون أن تتوافر لديها إمكاناته كما لا يمكن التأكد من صحته.

لقد تطورت النظريات العسكرية لأساليب إدارة الصراع المسلح بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن كانت محصورة فيما يمكن أن يسمى الدفاع أو الهجوم، دون تحديد تفصيلي له. فنجد أن الاتحاد السوفياتي يتبع أسلوب «التوازن العسكري» على المستوى القومي، وتشمل أساليب إدارة الصراع المسلح لديه مفاهيم الهجوم الاستراتيجي والدفاع الاستراتيجي والضربات النووية الصاروخية. بينما اتخذ الغرب مفهوم «الردع الجسيم» بعد الحرب العالمية الثانية، ثم «الرد المرن» بعد أن حصل الاتحاد السوفياتي على الأسلحة النووية، ثم «الدفاع الاستراتيجي» في ضوء إمكانية تحقيق نظام دفاعي ضد الصواريخ. وقد راجت في إطار هذه المفاهيم، وبخاصة «الرد المرن»، أساليب أكثر تفصيلاً مثل «الدفاع المتقدم» و«العملية العميقة»، والمعركة الجو برية، و«الهجوم على قوات المتابعة»[١٩].

وقبل محاولة اختيار أسلوب لإدارة الصراع المسلح للقوات المسلحة العربية نود أن نتذكر أن أساليب الصراع التي اتخذتها القوات المسلحة العربية، والتي سبق ذكرها، تركزت على أساليب إدارة الصراع المسلح مع إسرائيل، ودول العدوان الثلاثي. وكان هذا هو الطبيعي، إذ إنها أخطر وأهم الصراعات التي دارت في الإقليم العربي خلال القرن العشرين، أما الصراع المسلح مع مصادر التهديد الأخرى، سواء كانت قوى عظمى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وخارج إطار الصراع العربي - الإسرائيلي، في

---

(١٩) ترجمة اصطلاح Follow on Forces Attack = FOFA.

أثناء النضال من أجل التحرر الوطني أو بعده؛ أو كانت قوى إقليمية في دول الجوار الجغرافي، مثل ايران وتركيا وأثيوبيا وتشاد، فقد دارت جميعها بأسلوب أعمال القتال اليومي التي لا تربطها فكرة استراتيجية أو تعبوية واحدة، عدا الحرب العراقية ـ الإيرانية الأخيرة التي دارت بأسلوب العملية الهجومية الاستراتيجية في أولها، ثم بالعملية الدفاعية الاستراتيجية من جانب العراق بعد ذلك.

إن أهداف الصراع العربي المسلح في المرحلة المقبلة لا يمكن أن تقتصر على الدفاع عن الوضع القائم، الذي سبق أن توضح أنه قد انخفض بمستوى الأمن القومي العربي إلى أدنى مستويات الأمن، أو ما يمكن أن يسمى حالة اللاأمن، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسين: أولهما أن الوضع القائم يشتمل على احتلال جزء من الإقليم العربي في منطقة القلب هي فلسطين وبعض المناطق المجاورة في سوريا ولبنان، وعلى قيود على الدفاع عن منطقة سيناء في مصر، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار تهديد الأمن القومي العربي في حال بقائه وهو يتطلب تغييراً جذرياً في الموقف في منطقة القلب العربي؛ وثانيهما هو تفتت الإقليم العربي وتجزئته، الأمر الذي يجعله دائماً هدفاً للتهديدات السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويمنعه من تحقيق الدفاع عن الإقليم والمجتمع العربيين على النحو الذي سبق ذكره.

لقد تعرض الإقليم العربي لغزو استعماري استيطاني في منطقة القلب، وتمارس القوة الغازية سياسة عنصرية واستعماراً استيطانياً في هذا الجزء من الوطن العربي. ولا يمكن تحقيق الاستقرار والإقتصار على الدفاع الوطني القائم إلا بعد استعادة الحقوق العربية في منطقة القلب العربي وفي المناطق التي حولها. وهذا الهدف بالذات لا يمكن تحقيقه بوسائل دفاعية محضة كالتي تسود الصراع بين القوى العظمى أو الكتل العالمية المتنافسة، كما لا يمكن تحقيقه في ظل استمرار منطق التجزئة العربية السائدة، وبالتالي فإن هدف الصراع المسلح العربي، في إطار استراتيجية قومية شاملة، لا بد من أن يشتمل على «استعادة الحقوق العربية في الإقليم العربي والدفاع عن المصالح العليا للمجتمع العربي وحماية عملية بنائه». إن تحقيق مثل هذا الهدف يتطلب أسلوباً خاصاً يمكن اعتباره «دفاعاً استراتيجياً» ذا طابع خاص. ومن الطبيعي أن يكون هذا الأسلوب ضمن أسلوب قومي لإدارة الصراع تلعب القوات المسلحة دوراً أساسياً فيه، ولكنها لا تقوم بالدور كله.

إن التطور العالمي للأسلحة والمعدات، واحتمالات تطور الأسلحة والمعدات العربية وأدوات الصراع المسلح في المستقبل، وتطور طبيعة التهديدات للأمن القومي العربي حالياً وفي المستقبل، يفرض حتمية تحقيق التعاون العسكري العربي. كما أن هذا التطور في مراحله المتقدمة، ومع تطور وسائل الصراع يتيح الفرصة لتنفيذ «أسلوب الدفاع الاستراتيجي» المقترح الذي يجب أن يشتمل على:

أ ـ أعمال مقاومة شعبية سلمية ومسلحة في المناطق التي تحتلها القوات المعادية حالياً، أو التي تحتلها في المستقبل، قادرة على شل الآلة الحربية للقوة المعادية في هذه المنطقة وحجز جزء كبير من امكاناتها.

ب ـ ردع مصادر التهديد لمنعها من توجيه تهديداتها إلى المصالح العربية، بالتأكد من تعرض هذه المصادر ومصالحها إلى أخطار أكبر بكثير من أي مكاسب تستطيع أن تحققها من خلال تهديداتها.

ج ـ صد هجوم أي واحد من مصادر التهديد في حال حدوثه، ومنعه من تحقيق مكاسب على حساب المصالح العربية والإقليم العربي.

د ـ إجبار القوى المعتدية حالياً أو مستقبلاً على التخلي عن أي مكاسب حققتها من خلال العدوان بتعرضها لأخطار تفوق احتمالها.

هـ ـ حماية الأهداف القومية وبخاصة الاستراتيجية، من الهجمات الجوية والصاروخية المعادية ومن احتمالات استخدام أسلحة الفضاء ضدها.

و ـ القدرة على توجيه ضربات صاروخية وجوية شاملة إلى مصادر التهديد تؤدي إلى شل مصادر العدوان.

ز ـ القدرة على الإنتقال إلى الهجوم المضاد الاستراتيجي والهجوم المضاد الاستراتيجي العام، بحيث يواجه العدو بقوات من أكثر من جهة بفكرة استراتيجية واحدة وتحت قيادة واحدة في إطار الدفاع الاستراتيجي.

إن تحقيق أعمال المقاومة الشعبية في المناطق التي يحتلها العدو يتطلب صمود الشعب العربي في المناطق المحتلة مهما كانت المصاعب، على أن يدعم هذا الصمود اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، وأن تكون أعمال المقاومة الشعبية متنوعة، بحيث تستطيع أن تستفيد من جميع الوسائل بدءاً بالوسائل البدائية البسيطة إلى الأسلحة والمعدات المعقدة التي تتناسب مع طبيعة عمل المقاومة. ولا بد للتطور العلمي العالمي والعربي من أن يتيح لأعمال المقاومة أسلحة ومعدات بسيطة وخفيفة يمكن الاستفادة منها في توجيه ضربات قوية ومؤثرة إلى قوى العدوان في الأرض المحتلة. كما أن أعمال المقاومة يجب أن تتسم بالتخطيط الجيد والمنسق مع تخطيط القيادة العربية قدر الإمكان، سواء من حيث اختيار الأهداف أو من حيث اختيار التوقيت والأسلوب، وأن تتصف بالحشد، سواء في نوعية الهدف أو في المكان أو في الزمان، بحيث تحقق أكبر فائدة منها. كما أن المقاومة يجب أن تكون قادرة على الإستفادة من بعض المعدات العلمية المتقدمة المصممة لتحقيق مهام غير عسكرية، بحيث يكون لها استخدام عسكري ومؤثر، ويمكن للقيادة العربية ولأفراد المقاومة أنفسهم أن يساهموا في تعديل بعض هذه المعدات لهذا الغرض.

إن مثل هذه المقاومة يمكن أن تكون قادرة على شل قوات العدو المحتل بتوجيه ضرباتها إلى بعض مصادر القوة فيه، مثل وسائل الاتصالات ومصادر الطاقة ومراكز السيطرة، وأن تمنعه من الإستفادة من الأسلحة المتقدمة التي يحصل عليها، كما تستطيع أن ترهق خطوط امداده، بحيث تزداد تكلفة بقائه في الأرض المحتلة عسكرياً واقتصادياً، ويضطر إلى تخفيض

جزء من قواته وجهوده لمواجهة أعمال المقاومة. كما أنها ترهق اقتصاده، سواء بالخسائر التي تلحقها به، أو بما يضطر إلى تخصيصه من موارد لمقاومتها. لقد سبق أن نجحت المقاومة العربية في أكثر من مكان في الوطن العربي، بل ربما في الوطن العربي كله، في إرهاق قوى الاحتلال واضطرار الاستعمار إلى الانسحاب. ويبرز ذلك بشكل خاص في أعمال المقاومة المصرية في بور سعيد في أثناء احتلالها من قبل قوات العدوان الثلاثي، والمقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية في أثناء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، كما أبرزتها الانتفاضة الفلسطينية منذ أواخر عام ١٩٨٧. وقد كان غياب هذه المقاومة في فلسطين هو الحلقة المفقودة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال ملاحم الصراع السابقة كنتيجة لنزوح جزء كبير من الشعب الفلسطيني بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨. وكما سبق ذكره فعلى الرغم من أن المقاومة الشعبية ذات طابع محلي بدرجة كبيرة فإن تحقيق التعاون العسكري وارتباط هذه المقاومة، جزئياً على الأقل، بمخطط القيادة العامة للقوات المسلحة العربية يمكن أن يضاعف من آثار العمل نفسه، لذا فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتعاون العسكري العربي.

رغم انتشار مفهوم الردع بعد الحرب العالمية الثانية واستخدام القنبلة النووية فيها، ورغم ما يقال عن أن استمرار السلام في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وعدم قيام حرب عالمية ثالثة لمدة أربعين عاماً يرجع إلى سياسة الردع، فإنه لا يمكن التأكد من أن هذا الاستمرار هو نتيجة حقيقية لهذا الردع، بخاصة ان مصالح هذه القوى تتعرض بصفة مستمرة لأخطار وتهديدات لا يمنعها مفهوم الردع، وأن الصراع المسلح حول هذه المصالح لم يتوقف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإن كان قد اقتصر على الصراع بالأسلحة التقليدية في إطار الحرب المحدودة أو المحلية، أو ما يسمى «الحرب بالوكالة»، الأمر الذي يشكك في فاعلية سياسة الردع باعتبارها تهدف إلى منع حدوث القتال وهي تنتهي بنشوب القتال. لذا فإن مفهوم الردع يختلط بشدة بمفهوم الدفاع والتوازن العسكري، الذي يهدف كل منهما إلى الوصول إلى درجة من القوة تضطر الجانب الآخر إلى عدم الهجوم عليه أو تأجيل هذا الهجوم إلى وقت يحقق فيه درجة تفوق أكبر. لذا فإن مفهوم الردع في التفكير الاستراتيجي العربي يجب ألا يكون مماثلاً للمفهوم نفسه في الفكر الاستراتيجي الغربي الذي يتصوره كوسيلة لتجنب القتال، ويكون أقرب إلى مفهوم الدفاع والتوازن العسكري. أي أن الفكر الاستراتيجي العربي، وهو يبني قوته العسكرية ونظامه الدفاعي، وهو يهدف إلى ردع العدو باقناعه بأن تهديداته للمصالح العربية ستعرض مصالحه لأخطار أكبر بكثير من أي مكاسب يستطيع أن يحققها من خلال عدوانه. ويجب ألّا يستبعد العدوان، بل ان يتوقعه، وأن يكون قادراً على تدميره، واثبات مصداقيته.

ولا شك في أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود تعاون عسكري عربي فعال، ولا تتحقق النتائج المرجوة بالكامل إلا بتحقيق أعلى مراتب هذا التعاون من خلال الوحدة العربية الشاملة، والوحدة الكاملة للقوات المسلحة العربية تحت القيادة العامة للقوات المسلحة العربية، إذ لا يواجه العدو في هذه الحالة قطراً أو إقليمياً عربياً واحداً فقط، بل يواجه امكانات الوطن العربي كله وقواته المسلحة بصفة خاصة. ويتطلب تحقيق الردع بهذا المفهوم

بالدرجة الأولى بناء القوة المركزية الاستراتيجية العربية التي تشتمل أساساً على القوات ذات المدى البعيد وخفة الحركة العالية وقوة النيران الكبيرة، والتي لا تقتصر على جبهة أو مسرح بعينه. وتشكل قوات الصواريخ متوسطة المدى وقوات القاذفات المتوسطة المدى والغواصات والقوات المحمولة جواً العمود الفقري لهذه القوات. كما أن هذه القوات لا بد من أن تكون قادرة على استخدام أسلحة غير تقليدية في حال احتمال تهديد العدو باستخدام أسلحة التدمير الشامل كما هو الوضع في حالة إسرائيل، أو القوى العظمى، أو أي قوى أخرى. وإذا كانت هذه القوة المركزية الاستراتيجية تقف على رأس قائمة الأولويات لتحقيق مفهوم الردع هذا، فإن هذا لا يعني عدم الحاجة إلى استكمال بناء النظام الدفاعي العربي لتحقيق الدفاع الاستراتيجي الذي سبق ذكر أهم عناصره.

إن استكمال بناء النظام الدفاعي العربي، وهو يساهم في تحقيق الردع حسب المفهوم السابق توضيحه، يحقق أيضاً القدرة على الدفاع عن المصالح العربية ومنع العدو من تحقيق مكاسب على حساب هذه المصالح. وإن توافر الأسلحة ذات المدى البعيد وخفة الحركة العالية وقوة النيران الكبيرة يصبح عديم الفائدة، بل ربما ضاراً، إذا لم يكن من الممكن الدفاع عنها ضد هجوم بأسلحة تقليدية، وربما بدائية ذات مدى أقصر، وقوة نيران بسيطة وحركة أثقل، بخاصة أن الظروف الدولية قد تضع قيوداً في وقت معين على استخدام بعض هذه الأسلحة. والأمثلة كثيرة، حينما واجهت قوى عظمى قوات أقل بكثير من حيث تسليحها ولم تستطع أن تدافع عن نفسها وتعرضت لخسائر أكبر من أن تتحملها، ولم تستطع أن تستفيد من أسلحتها المتقدمة، والصراع في فيتنام وأفغانستان ليس بعيداً عن الأذهان، كما أن التفوق الأمريكي الساحق لم يحم القوات الأمريكية في بيروت.

وهذا يعني أن القوة المركزية الاستراتيجية لا تغني عن الاستعداد لإدارة دفاع تقليدي يحرم العدو من تحقيق مكاسب على الأرض أو في البحر، ثم يلجأ إلى النظام الدولي لحماية مكاسبه، على النحو الذي حققت به إسرائيل كثيراً من مكاسبها في كثير من ملاحم الصراع المسلح السابقة. ويشتمل النظام الدفاعي على شبكة من المواقع الدفاعية المتعاونة فيما بينها تنشىء نظاماً نيرانياً متعدد الطبقات شديد الكثافة، يخدمه استخدام جيد لمزايا الأرض الوقائية ونظام جيد للمواقع، يستفيد من المواقع الطبيعية والصناعية، قادر على المناورة فيها، واحتياطيات قوية قادرة على تدمير أي قوات تستطيع أن تخترق جزءاً من النظام، وفقاً لفكرة دفاعية شاملة، تحت قيادة عسكرية موحدة، ومن خلال تنفيذ عمليات استراتيجية دفاعية وهجومية.

قد تنجح القوات المعتدية ـ كما نجحت سابقاً ـ في تحقيق مكاسب نتيجة عدوانها، رغم ما سبق ذكره في النظام الدفاعي. وحتى إذا لم تنجح مستقبلاً فإن القوى المعادية قد حققت فعلاً مكاسب تحتفظ بها حتى الآن. لذا فمن الضروري أن تتوافر الوسائل لإجبار العدوان على التخلي عن مكاسبه الحالية المستقبلية. ويتطلب هذا توافر قوى متفوقة تستطيع أن تهدد قوى العدوان بتكبيده خسائر أكبر مما يحققه أو حققه من مكاسب من خلال تمسكه

بها. وتلعب القوة المركزية الاستراتيجية العربية دوراً مهماً في اجبار العدو على التخلي عن مكاسبه، كما تلعب احتياطيات مسارح العمليات دوراً مهماً فيها. وهنا تظهر أهمية التعاون العسكري العربي في توفير تلك القوى التي لا يمكن لبلد أو اقليم عربي منفصل أن يحققها، إذ تتوافر امكانات عسكرية ضخمة وهائلة، لا بد من أن يضعها أي عدوان في حسابه، ويضطره إلى الخضوع للإرادة العربية ومصالحها العادلة. إلا أن ذلك لا يتحقق بمجرد توافر هذه الامكانات مادياً، وإنما بتجنيد هذه الامكانات ضمن خطة عربية قومية شاملة لتحقيق ذلك، واكتسابها مصداقية تقنع العدو بعدم قدرته على الاحتفاظ بمكاسبه، وأن تسترد ما اكتسبه في حال عدم اقتناعه ورضوخه للمطالب العربية العادلة.

ان تطور الأسلحة والمعدات، وبخاصة تطور القوات الصاروخية والجوية والتطور المحتمل لأسلحة الفضاء، يمكن أن يعرض القدرات العربية لأخطار شديدة تضع الإرادة العربية أمام خيارات صعبة في.مواجهة أسلحة الدمار الحديثة، لذا فإن تطور نظام دفاعي مضاد للصواريخ وأسلحة الهجوم الجوي والأسلحة الهجومية التي تتمركز في الفضاء أمر بالغ الحيوية لحماية الأهداف القومية التي تصبح أهدافاً لهجمات هذه الأسلحة، مثل المراكز الاقتصادية والإدارية والسكانية والأهداف العسكرية الكبرى. ويتضمن هذا النظام الدفاعي أساساً وسائل لاستطلاع العدو ولتتبع هجمات أسلحته، ونظاماً للقيادة والسيطرة والاتصالات ثم وسائل لتدمير أسلحة العدو المقصودة. وتشتمل وسائل التدمير على نظام متعدد من الصواريخ والمدافع وأسلحة الطاقة الموجهة ووسائل الحرب الالكترونية، التي تمثل جزءاً مهماً لا يتجزأ من النظام الدفاعي المضاد لأسلحة الهجوم الجوي والصاروخي وأسلحة الفضاء، ولو أنها لا تقتصر على هذا النظام. فوسائل الحرب الالكترونية ستكون أيضاً جزءاً من النظام الدفاعي العام. وكما سبق أن اتضح فإن النظام الدفاعي اللازم لحماية الأهداف الاستراتيجية والقومية يصعب تحقيقه على أرض بلد عربي واحد، فهي من حيث اتساعها لا تكفي لإقامة هذا النظام، ولا تتوافر لديها وسائل الاستطلاع التي تمكنها من اكتشاف هجوم العدو مبكراً، ثم إنذار القوات بهذا الهجوم، ثم حماية الأهداف القومية والاستراتيجية بتدمير أسلحة العدو قبل أن تصل إلى خطوط تنفيذ المهام، وبالعمل على تقليل الخسائر الناتجة من الهجوم. فإذا وضعنا في الاعتبار اتجاهات التطور العلمي لهذه الأسلحة، بحيث يصعب اكتشافها عن طريق أجهزة الاستطلاع المعروفة، والسرعة الهائلة للمقذوف أو السلاح، فإن التعاون العسكري العربي يساعد على تنفيذ هذه المهام، إذ يصعب اسكات وسائل الاستطلاع العربية المختلفة، وبخاصة وسائل الاستطلاع الالكترونية، كما أن وسائل القتل (التدمير) يصعب أن تقوم بتدمير وسائل هجوم العدو مرة واحدة، الأمر الذي قد يستلزم اطلاق وسائل للاسكات أو التدمير على مراحل متتالية ومن أماكن مختلفة.

كانت العمليات الاستراتيجية الدفاعية والهجومية، بل الهجوم الاستراتيجي والدفاع الاستراتيجي أيضاً، أساليب تعبوية لتحقيق مهام استراتيجية. إلا أن ظهور الصواريخ المتوسطة المدى والأقصر مدى والقاذفات المتوسطة، وربما الاستراتيجية، وفر للاستراتيجية

وسائلها الخاصة بها والخارجة عن نطاق الفن التعبوي. وهكذا أصبحت الضربات الصاروخية والجوية أسلوباً منفصلاً لإدارة الصراع المسلح على المستوى الاستراتيجي لا تقل أهمية عن الهجوم الاستراتيجي والدفاع الاستراتيجي، والتي قد تفوقه في بعض الأحيان. إلا أن اختلاط وتشابك خطوط المجابهة مع وسائل وقوى العدو، وهذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار دائماً، فإن ضربات الصواريخ، سواء المتوسطة المدى أو التكتيكية، قد تصيب قوى عربية وهي تحاول أن تصيب قوى العدو، وبخاصة في المناطق التي يحتلها العدو حالياً أو مستقبلاً. ويتطلب هذا أن يكون لهذه الضربات الجوية والصاروخية الشاملة أسلوب استراتيجي خاص بحيث يتجنب، وبحرص شديد، احتمال إصابة قوى عربية بنيران الضربات الصاروخية العربية، وأن تكون في الوقت نفسه من القوة والخداع ما يجعلها شديدة التأثير في قوة العدو. وهذا يتطلب وسائل توجيه وسيطرة شديدة الدقة تجعلها أقرب ما تكون إلى ما يسمى الضربات الجراحية، تلك الضربات التي تنخفض احتمالات الخطأ فيها إلى أقل حد ممكن، بحيث لا تبعد كثيراً عن مراكز أهدافها، وأن يكون تأثيرها شديد التركيز بحيث لا تتناثر آثار الضربة حولها لتصيب أهدافاً غير مقصودة. ومع تطور وسائل الدفاع الجوي والصاروخي سيكون من المناسب توجيه الضربة الواحدة إلى هدف معين بأكثر من نوع من الأسلحة من أكثر من مكان واحد، بحيث تزداد الفرصة أمام هذه الصواريخ والطائرات لاختراق النظام الدفاعي المعادي، بخاصة انه من المعلوم أن إسرائيل تشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية في أبحاث نظام حرب النجوم، وبشكل خاص بغرض تطوير نظام دفاعي اقليمي مضاد للصواريخ. ونظراً إلى اختلاط الشعب العربي ببعض مصادر التهديد، مثل الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة، مع قوى إسرائيل، والشعب العربي في أقطار الخليج بايران، فإن قوة الضربة الصاروخية يجب أن تكون محدودة، بحيث غالباً ما تستبعد منها الضربات النووية، كما أن العبوة التقليدية يجب أن تحسب بدقة، بحيث لا تخرج آثارها قدر الإمكان عن الهدف المطلوب ضربه، بينما يكون من المناسب توجيه عدة ضربات إلى أهداف مختلفة في وقت واحد، الأمر الذي يعني أهمية أن تشتمل الضربة الصاروخية بصفة خاصة على صواريخ متعددة الرؤوس، وأن تكون هناك القدرة على حمل رؤوس حربية غير نووية ولكنها ذات تأثير شديد القوة، مثل الرؤوس الحربية الكيميائية أو الإشعاعية أو البكتريولوجية، وأن تكون هذه الصواريخ من أنواع متعددة المدى، بحيث يمكن إصابة الهدف الواحد بأكثر من وسيلة إطلاق واحدة لكل منها مداها الخاص، وتطلق من أماكن مختلفة، أي أن هدفاً في فلسطين يمكن إصابته بسلاح يطلق من الضفة الشرقية وآخر من سوريا وثالث من مصر ورابع من العراق وخامس من السعودية أو السودان أو ليبيا مثلاً. وهكذا تخطط الضربات على أساس تعدد الوسائل، بحيث يصعب على العدو اعتراضها كلها. وإذا كان المثال قد اهتم بالأهداف الإسرائيلية بشكل خاص فإن ذلك لا يعني عدم جواز استخدامها ضد مصادر أخرى للتهديد. وأخيراً فإن هذه الصورة لا يمكن تحقيقها هي الأخرى إلا من خلال تعاون عربي وثيق، وببناء القوة المركزية الاستراتيجية العربية السابق ذكرها.

إن كل أساليب إدارة الصراع السابقة لا تصبح أكيدة المفعول إن لم يكن نظام الدفاع

الاستراتيجي العربي قادراً عند الضرورة على الانتقال إلى الهجوم المضاد الاستراتيجي والهجوم المضـاد الاستراتيجي العـام. والغرض هنـا ألّا يقتصر نظام الـدفاع الاسـتراتيجي على أعـمال المحافظة على ثبات الوضع القائم وأن يترك للعـدو الاحتفاظ بمـا حققه من مكـاسب سابقـة. وهـذا، وإن كانت قـد سبقت الإشارة إليـه عند الحـديث عن إجبار العـدو عـلى التخـلي عن المكاسب التي سبق أن حققها، فـإنه يختلف قليـلاً عنها في أسلوب إدارة الصراع، إذ لا يقف هنـا عند التهـديد بتـوجيه الضربـات الصاروخيـة والجويـة فقط، أو حتى عنـد تـوجيـه هـذه الضربات فعلاً، أو بالقيام بضربات مضادة بواسطة احتياطيات الجبهات ومسارح العمليات، أو بضربة استراتيجية مضادة بتنفيذ عملية هجومية من الاحتيـاطي الاستراتيجي العـام ضمن القوة المركزية الاستراتيجية العربية، بل إن المقصود هنا هو إمكان انتقال أكثر من جبهة عربية واحدة إلى الهجوم المضاد الاستراتيجي وفقاً لفكرة استراتيجية واحدة، أو انتقال جميع الجهات العـربية إلى الهجـوم المضاد الاسـتراتيجي العام كـوسيلة لتحقيق الأهداف العـربية بـاستعادة المناطق المحتلة وتأمين المصالح العربية العليا.

ولا حاجة كبيرة إلى التذكير بأن أسـاليب إدارة الصراع المسلح المذكـورة يجب ألّا تكون منفصلة عن أسلوب ادارة الصراع أو الحرب على المستـوى القومي بـل لا يجوز ذلـك، ويجب أن تكون في حالة تنسيق تام مع أسلوب إدارة الصراع قومياً بالأساليب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية، وأن تعبىء الامكانات العلمية الممكنة، والعـربية منهـا بصفة خـاصة، لخدمة أساليب الصراع عموماً والصراع المسلح بصفة خاصة.

يمكن الاستنتاج مما سبق أن تحقيق الأمن القـومي العربي، وأهـداف الشعب العربي من أجل تحقيق حريـة أرضه وإرادتـه والحفاظ عـلى مصالحـه، لا يمكن تحقيقها بـإمكانـات مبعثرة وممزقة، أو بإمكانية بلد أو اقليم واحد، مهما بلغت قوته وما تتمتـع به من مـزايا، وإنمـا يمكن تحقيقها فقط من خلال عمل عسكري منظم محترف إلى أقصى درجات الاحتراف يوحد الجهود العربية بشكـل عام والجهـود العسكريـة العربيـة بصفة خـاصة. وإذا كـان تحقيق ذلك دفعـة واحدة أمراً صعباً، بل مستحيلاً، عملياً، فإن تحقيقه تدريجياً ممكن، ويتطلب اخلاصاً وجدية من أجل تحقيق الهدف، وانكاراً للذات، أو على الأصح تغليباً للمصلحة القومية العامـة على المصالح القطرية أو الخاصة الضيقة، عن إيمان بأن ما يمكن تحقيقـه من خلال العمـل القومي العام أكبر مما يمكن تحقيقه بالجهود الفردية، والأهم من ذلك أنه أكثر دواماً وثباتاً.

الملاحق

ملحق رقم (١)
معاهدة[1]

للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي
بين دول الجامعة العربية
وملحقها العسكري

إن حكومات:

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العراقية.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المصرية.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المتوكلية اليمنية.

---

(١) أ ـ وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٥٠ من دور الانعقاد العادي الثاني عشر.

ب ـ تم توقيعها من قبل مندوبي الجمهورية السورية والمملكة العربية السعودية والجمهورية =

رغبة منها في تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصاً على استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك.

واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافهما وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها.

= اللبنانية والمملكة المصرية والمملكة المتوكلية اليمنية بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٧.

ـ المملكة العراقية	بتاريخ ١٩٥١/٢/٢
ـ المملكة الأردنية الهاشمية	بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٦

ج ـ تم ايداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة من قبل:

الجمهورية السورية	بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣١
المملكة المصرية	بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٢
المملكة الأردنية الهاشمية	بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣١
المملكة العراقية	بتاريخ ١٩٥٢/٨/٧
المملكة العربية السعودية	بتاريخ ١٩٥٢/٨/١٩
الجمهورية اللبنانية	بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٤
المملكة المتوكلية اليمنية	بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١١
المملكة المغربية (انضمام)	بتاريخ ١٩٦١/٦/١٢
دولة الكويت (انضمام)	بتاريخ ١٩٦١/٨/١٢
الجمهورية العربية الليبية ـ الجمهورية التونسية ـ جمهورية السودان الديمقراطية ـ الجمهورية الجزائرية	بتاريخ ١٩٦٤/٩/١١
دولة البحرين ـ دولة قطر (انضمام)	بتاريخ ١٩٧١/١١/١٤
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (انضمام)	بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٣
جمهورية الصومال الديمقراطية (انضمام)	بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٠
فلسطين (انضمام)	بتاريخ ١٩٧٦/١١/٣
دولة الامارات العربية المتحدة (انضمام)	بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٧

د ـ تحفظات:

١ ـ الحكومة المتوكلية اليمنية:

أولاً ـ فيما يتعلق بمضمون المادة الثانية لا تعتبر اليمن الاعتداء اعتداء على أية دولة من الدول العربية إلا إذا كان الاعتداء لذات الدولة لا لارتباطها بمعاهدة واتفاقيات مع أية دولة أخرى ولا لوجود جيش أجنبي في أراضيها لأي سبب آخر.

ثانياً ـ يتحفظ اليمن نحو مضمون الفقرة الأخيرة ـ من المادة السادسة وذلك لأن الحكومة المتوكلية اليمنية تتوقع حصول بعض الظروف التي تجعل من المناسب أن تتخذ اليمن منها موقفاً خاصاً بها ولهذا قررت اليمن أن لا تعتبر قرارات مجلس الدفاع المشترك نافذة عليها إلا إذا وافقت على تلك القرارات وذلك باعتبار موقعها الجغرافي وامكانياتها العامة واعتباراتها الخاصة. =

قد اتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابت عنها المفوضين الآتية أسماؤهم:

عن المملكة الأردنية الهاشمية:

حضرة صاحب السعادة عوني عبد الهادي بك وزير المملكة الأردنية الهاشمية المفوض بمصر.

عن الجمهورية السورية:

حضرة صاحب الدولة الدكتور ناظم القدسي بك رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

عن المملكة العراقية:

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس مجلس الوزراء.

عن المملكة العربية السعودية:

حضرة صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين وزير الدولة ووزير الخارجية بالنيابة.

عن الجمهورية اللبنانية:

حضرة صاحب الدولة رياض بك الصلح رئيس مجلس الوزراء.

عن المملكة المصرية:

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء.

وحضرة صاحب المعالي الدكتور محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية.

= **ثالثاً** ـ إن الحكومة اليمنية لا تعارض ما جاء في البند الأول من الملحق العسكري لكن بعض الاعتبارات الخاصة بها قد تجعل من المتعذر عليها تطبيق الأمور المطلوبة منها فحرصاً على امكانية ما يطلب منها قررت ما يأتي: «إن الحكومة اليمنية توافق على ما جاء في البند الأول من الملحق العسكري ما عدا ما في الفقرتين الرابعة والسادسة فالمعتبر ما ستوافق عليه الحكومة المتوكلية اليمنية في حينه».

٢ ـ تصريح للحكومة العراقية:

إزاء ما ورد في المادة الرابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، من أن تهيئة الوسائل الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح تكون بحسب موارد كل دولة وحاجاتها.

وازاء ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من نفس المعاهدة من أن ما يقرره مجلس الدفاع المشترك بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة، فإن المفهوم من حكم هذه الفقرة الأخيرة من المادة السادسة لا يسري في شأن تهيئة الوسائل الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح إذ إن لهذا الشأن حكماً خاصاً تضمنته المادة الرابعة السالفة الذكر.

عن المملكة المتوكلية اليمنية:

حضرة صاحب السعادة السيد علي المؤيد المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.

الذين بعد تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل.

قد اتفقوا على ما يأتي:

المادة الأولى

تؤكد الدول المتعاقدة، حرصاً منها على دوام الأمن والسلام واستقرارهما عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى.

المادة الثانية

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً. ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها. وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها.

وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير واجراءات.

المادة الثالثة

تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب احداها كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها.

وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى مواجهة خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

المادة الرابعة

رغبة في تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها. وتشترك، بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح.

المادة الخامسة

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه.

وتحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار إليهما في المادة الرابعة.

وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عما يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية.

المادة السادسة

يؤلف، تحت اشراف مجلس الجامعة مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشئون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد ٢، ٣، ٤، ٥ من هذه المعاهدة ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار إليها في المادة السابقة.

ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم.

وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة.

المادة السابعة

استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما يرمى إليه من اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها. تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، الزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

المادة الثامنة[٢]

ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية، أو من

---

(٢) أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراراً برقم ٣٥٥٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩ بالموافقة على تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية حيث يصبح نصها كما يلي:

١ ـ ينشأ في جامعة الدول العربية مجلس يسمى «المجلس الاقتصادي والاجتماعي»، يضم وزراء الدول الأعضاء المختصين ووزراء الخارجية أو من ينوب عن هؤلاء، تكون مهمته تحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها مما نص عليه في ميثاق الجامعة العربية أو هذه الاتفاقية.

٢ ـ يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة الموافقة على إنشاء أية منظمة عربية متخصصة، كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها وذلك وفق الأحكام التي يقررها لذلك. =

يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول يراه كفيلاً بتحقيق الأغراض المبينة في المادة السابقة.

وللمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشئون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

المادة التاسعة

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة العاشرة

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس، أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال، الحقوق والالتزامات المترتبة، أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسئوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدولي.

المادة الثانية عشرة

يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة، أن تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ اعلان انسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وتتولى الأمانة العامة ابلاغ هذا الاعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة الثالثة عشرة

يصدق على هذه المعاهدة وفقاً للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة.

= ٣ ـ ايداع وثائق التصديق على التعديل كل من:

فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية)	بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧
دولة الكويت	بتاريخ ١٩٧٧/٩/٥
الجمهورية العربية السورية	بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٥
الجمهورية العراقية	بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٥
الجمهورية العربية اليمنية	بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٥
دولة الامارات العربية المتحدة	بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٧
جمهورية مصر العربية	بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٧
دولة البحرين	بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٤
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢١

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتصبح المعاهدة نـافذة من قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمانـة العامـة وثائق تصديق أربع دول على الأقل.

حررت هذه المعاهدة باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٢٥ جماد آخر سنة ١٣٦٩ الموافق ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة لجامعة الدول العـربية وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة.

امضاءات

عن المملكة الأردنية الهاشمية	(عوني عبد الهادي)
عن الجمهورية السورية	(ناظم القدسي)
عن المملكة العراقية	(نوري السعيد)
عن المملكة العربية السعودية	(يوسف ياسين)
عن الجمهورية اللبنانية	(رياض الصلح)
عن المملكة المصرية	(مصطفى النحاس) (محمد صلاح الدين)

عن المملكة المتوكلية اليمنية: أوافق على هذه المعـاهدة مـع ملحقها عـلى ما في كتـابي لسعادة الأمين العام الموضح في المحضر اليوم.

(السيد علي المؤيد)

الملحق العسكري

البند الأول

تختص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية بالأمور الآتية:

(أ) إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو على قواتها، وتستند في إعداد هذه الخطط على الأسس التي يقررها مجلس الدفاع المشترك.

(ب) تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه امكانات كل دولة.

(ج) تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها لتتمشى مع أحدث الأساليب والتطورات العسكرية وتنسيق كل ذلك وتوحيده.

(د) تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك.

(هـ) تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين والمناورات ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفايتها إلى أعلى درجة.

(و) اعداد المعلومات والاحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وامكانياتها الحربية ومقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك.

(ز) بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة الأخرى العاملة في أراضيها تنفيذاً لأحكام هذه المعاهدة.

البند الثاني

يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة أو مؤقتة من بين أعضائها لبحث أي موضوع من الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصاتها.

ولها أن تستعين بالاخصائيين في أي موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبرتهم أو برأيهم فيه.

البند الثالث

ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها وأعمالها إلى مجلس

الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من هذه المعاهدة كما ترفع إليه تقارير سنوية عما أنجزته خلال العام من هذه البحوث والأعمال.

البند الرابع

تكون القاهرة مقراً للجنة العسكرية. وللجنة في ذلك أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تعينه.

وتنتخب اللجنة رئيسها من بين أعضائها لمدة عامين. ويمكن تجديد انتخابه ويشترط في الرئيس أن يكون على الأقل من الضباط القادة (من الضباط العظام).

ومن المتفق عليه أن يكون جميع أعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسية الأصلية لإحدى الدول المتعاقدة.

البند الخامس

تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عدداً وعدة من كل قوات الدول الأخرى. إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة:

ويعاون القائد العام في إدارة العمليات الحربية هيئة ركن مشتركة.

عن المملكة الأردنية الهاشمية	(إمضاء)	(عوني عبد الهادي)
عن الجمهورية السورية	(إمضاء)	(ناظم القدسي)
عن المملكة العراقية	(إمضاء)	(نوري السعيد)
عن المملكة العربية السعودية	(إمضاء)	(يوسف ياسين)
عن الجمهورية اللبنانية	(إمضاء)	(رياض الصلح)
عن المملكة المصرية	(إمضاء)	(مصطفى النحاس) (محمد صلاح الدين)
عن المملكة المتوكلية اليمنية	(إمضاء)	(السيد علي المؤيد)

محضر توقيع معاهدة الدفاع المشترك
والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية

بتاريخ ٢ رمضان سنة ١٣٦٩ الموافق ١٧ من يونيو ١٩٥٠ تمت بقصر أنطونيادس بالاسكندرية مراسم التوقيع على:

١ ـ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.

٢ ـ الملحق العسكري للمعاهدة المذكورة.

وقد وقع على هاتين الوثيقتين ـ السابق توقيعهما بالأحرف الأولى بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ بالقاهرة ـ كل من حضرات أصحاب المقام الرفيع والدولة والمعالي والسعادة المبينة أسماؤهم بعد. وذلك بعد التثبت من وثائق تفويضهم التي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل وقد تم توقيع حضراتهم على الترتيب الآتي:

عن الجمهورية السورية	حضرة صاحب الدولة الدكتور ناظم القدسي بك رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.
عن المملكة العربية السعودية	حضرة صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين وزير الدولة ووزير الخارجية بالنيابة.
عن الجمهورية اللبنانية	حضرة صاحب الدولة السيد رياض الصلح بك رئيس مجلس الوزراء.
عن المملكة المصرية	حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء. وحضرة صاحب المعالي الدكتور محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية.
عن المملكة المتوكلية اليمنية	حضرة صاحب السعادة السيد علي المؤيد المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.

وقد أرجأ ممثل المملكة العراقية توقيعه إلى فرصة قريبة لأسباب فنية متعلقة باقتراح العراق الخاص بتأليف هيئة استشارية من رؤساء أركان حرب الجيوش.

وقد أبدى سعادة ممثل الحكومة المتوكلية اليمنية عند التوقيع التحفظات المبين نصها بعد والتي تقرر إدراجها في هذا المحضر إثباتاً لها وإعلاناً بأخذ حضرات المندوبين الموقعين الآخرين علماً بما جاء بها.

تحفظات الحكومة المتوكلية اليمنية

لقد فوضت من قبل حضرة صاحب الجلالة الإمام أحمد الناصر لدين الله ملك المملكة المتوكلية اليمنية المعظم وحكومة جلالته الموقرة بأن أوقع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والملحق العسكري المعتبر جزءاً منها على الأسس الآتية التي اقتضتها ظروف اليمن الخاصة وهي:

أولاً ـ فيما يتعلق بمضمون المادة الثانية لا تعتبر اليمن الاعتداء اعتداء على أية دولة من الدول العربية إلا إذا كان الاعتداء لذات الدولة لا لارتباطها بمعاهدة واتفاقيات مع أية دولة أخرى ولا لوجود جيش أجنبي في أراضيها لأي سبب آخر.

ثانياً ـ يتحفظ اليمن نحو مضمون الفقرة الأخيرة من المادة السادسة وذلك لأن الحكومة

المتوكلية اليمنية تتوقع حصول بعض الظروف التي تجعل من المناسب أن تتخذ اليمن منها موقفاً خاصاً بها ولهذا قررت اليمن أن لا تعتبر قرارات مجلس الدفاع المشترك نافذة عليها إلا إذا وافقت على تلك القرارات وذلك باعتبار موقعها الجغرافي وامكانياتها العامة واعتباراتها الخاصة.

ثالثاً ـ ان الحكومة اليمنية لا تعترض على ما جاء في البند الأول من الملحق العسكري لكن بعض الاعتبارات الخاصة بها قد تجعل من المتعذر عليها تطبيق الأمور المطلوب منها، فحرصاً على امكانية ما يطلب منها قررت ما يأتي:

«إن الحكومة اليمنية توافق على ما جاء في البند الأول من الملحق العسكري ما عدا ما في الفقرتين الرابعة والسادسة. فالمعتبر ما ستوافق عليه الحكومة المتوكلية اليمنية في حينه».

حرر بالإسكندرية بقصر أنطونيادس بتاريخ ٢ رمضان ١٣٦٩ الموافق ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٠.

الأمين العام (عبد الرحمن عزام)

بروتوكول إضافي

لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري الموقعين بالاسكندرية في ٢ رمضان سنة ١٣٦٩ (الموافق ١٧ يونيو ١٩٥٠)

تؤلف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة ولتوجيهها في جميع اختصاصاتها المبينة في البند الأول من الملحق العسكري.

وتعرض عليها تقارير اللجنة العسكرية الدائمة ومقترحاتها لإقرارها قبل إحالتها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة.

وتقوم الهيئة الاستشارية العسكرية برفع تقاريرها ومقترحاتها عن جميع وظائفها إلى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها وإقرار ما يقتضي الحال إقراره منها.

ويكون لهذا البروتوكول قبل الدول الموقعة عليه نفس القوة والأثر اللذين للمعاهدة وملحقها وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المادتين الخامسة والسادسة من المعاهدة والبند الثالث من ملحقها العسكري.

المملكة الأردنية الهاشمية	(إمضاء)	(عوني عبد الهادي)
الجمهورية السورية	(إمضاء)	(ناظم القدسي)
المملكة العراقية	(إمضاء)	(نوري السعيد)
المملكة العربية السعودية	(إمضاء)	(فيصل)

الجمهورية اللبنانية	(إمضاء)	(رياض الصلح)
المملكة المصرية	(إمضاء)	(مصطفى النحاس) (محمد صلاح الدين)
الأمانة العامة	(إمضاء)	(عبد الرحمن عزام)

محضر

في الساعة الثامنة من يوم الجمعة ٢٥ من ربيع الثاني ١٣٧٠ الموافق ٢ فبراير سنة ١٩٥١ بسراي وزارة الخارجية المصرية تمت برعاية الله سبحانه وتعالى المراسيم المبينة بعد:

(أولاً)

توقيع المملكة العراقية على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وعلى الملحق العسكري لهذه المعاهدة.

وقد وقعها نيابة عن المملكة العراقية فخامة السيد نوري السعيد رئيس مجلس الوزراء، المفوض في ذلك رسمياً من حكومته.

(ثانياً)

توقيع «البروتوكول الإضافي» للمعاهدة السالفة الذكر وللحقها العسكري بصيغة هذا البروتوكول التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة مساء اليوم (الجمعة ٢٥ من ربيع الثاني ١٣٧٠ الموافق ٢ فبراير ١٩٥١) بسراي وزارة الخارجية المصرية.

وقد وقع هذا البروتوكول:

عن الجمهورية السورية	حضرة صاحب الدولة الدكتور ناظم القدسي بك رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.
عن المملكة العراقية	حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس مجلس الوزراء.
عن المملكة العربية السعودية	حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل آل سعود وزير الخارجية.
عن الجمهورية اللبنانية	حضرة صاحب الدولة رياض الصلح بك رئيس مجلس الوزراء.
عن المملكة المصرية	حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء. وحضرة صاحب المعالي الدكتور محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية.

المفوضون في ذلك رسمياً من حكوماتهم.

(ثالثاً)

وقد رحب حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد نيابة عن حكومته إثبات التصريح التالي الذي سبق أن أقره بإجماع الآراء كل من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بجلستها المنعقدة في مساء الخميس ٢٤ من ربيع الثاني ١٣٧٠ (الموافق أول فبراير سنة ١٩٥١) ومجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة في مساء اليوم (الجمعة ٢٥ من ربيع الثاني سنة ١٣٧٠ الموافق ٢ فبراير سنة ١٩٥١) وذلك تفسيراً للمادتين الرابعة والسادسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي قطعاً لكل شك حول هذا الشأن.

(نص التصريح)

«إزاء ما ورد في المادة الرابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية من أن تهيئة الوسائل الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح تكون بحسب موارد كل دولة وحاجاتها.

«وإزاء ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من نفس المعاهدة من أن ما يقرره مجلس الدفاع المشترك بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة.

«فإن المفهوم أن حكم هذه الفقرة الأخيرة من المادة السادسة لا يسري في شأن تهيئة الوسائل الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح إذ إن لهذا الشأن حكماً خاصاً تضمنته المادة الرابعة السالفة الذكر.

وإثباتاً لكل ما تقدم حرر هذا المحضر من نسخة واحدة أصلية تحفظ في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برفق الوثائق الرسمية الأخرى الخاصة بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة وتسلم صورة منه مطابقة لهذا الأصل لكل دولة من الدول الموقعة.

ووقع هذا المحضر إقراراً بما جاء فيه كل من حضرات أصحاب السمو والمقام الرفيع والفخامة والدولة والمعالي المشار إليهم أعلاه كما وقعه سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية.

حرر بالقاهرة في ٢٥ من ربيع الثاني ١٣٧٠ (الموافق ٢ فبراير ١٩٥١)

الجمهورية السورية	(إمضاء)	(ناظم القدسي)
المملكة العراقية	(إمضاء)	(نوري السعيد)
المملكة العربية السعودية	(إمضاء)	(فيصل)
الجمهورية اللبنانية	(إمضاء)	(رياض الصلح)
المملكة المصرية	(إمضاء)	(مصطفى النحاس) (محمد صلاح الدين)
الأمانة العامة	(إمضاء)	(عبد الرحمن عزام)

محضـــر

في منتصف الساعة الأولى بعد ظهر يوم السبت ٢٠ من جماد الأول سنـة ١٣٧١ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٥٢ بدار الأمـانة العـامة لجـامعة الـدول العربيـة بالقـاهرة تم بـرعايـة الله سبحـانه وتعـالى توقيـع المملكة الأردنيـة الهاشميـة على معـاهـدة الـدفـاع المشـترك والتعـاون الاقتصادي بين دول الجامعة وعـلى الملحق العسكري وعـلى البروتـوكول الإضـافي للمعاهـدة وعلى التصريح الصادر بشأن المادتين الرابعة والسادسة من المعاهدة المذكورة.

وقد وقع المعاهدة وملحقها العسكري والبروتوكـول والتصريح حضرة صـاحب السعادة عوني عبد الهادي بك وزير المملكة الأردنية الهاشمية المفوض بمصر المفوض بذلـك رسمياً من حكومته.

حرر بدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربيـة في يوم السبت ٢٠ من جمـاد الأول سنة ١٣٧١ (الموافق ١٦ فبراير ١٩٥٢).

الأمين العام
عبد الرحمن عزام

ملحق رقم (٢)
مستخرج
من قرار مجلس ملوك ورؤساء
الجامعة العربية في دورته الأولى
المنعقدة بالقاهرة
منذ ١٣ إلى ١٧ (كانون الثاني يناير) ١٩٦٤ م

من الناحية العسكرية:

انشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية فوراً وذلك حسب التنظيم ووفق الصلاحيات التي صدق عليها مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة في حزيران (يونية) ١٩٦١ وحسب المرتبات التي وافق عليها رؤساء أركان حرب جيوش الدول العربية بتاريخ ١٩٦١/١٢/٨.

- ويعين القائد العام لهذه القيادة من الجمهورية العربية المتحدة وتقوم حكومتها بتعيينه وعليه أن يختار رئيس الأركان الذي يعاونه في عمله. وقد تعين السيد الفريق علي علي عامر قائداً عاماً.

- تلتزم الدول العربية جمعاء بتشكيل وتخصيص القوات التي تقترحها القيادة العامة ويصدق مجلس الدفاع المشترك على تشكيلها وتخصيصها وتلتزم الدول بتسهيل مهمة القائد العام وتنفيذ كافة الوصايا والطلبات التي تطلب منها.

ملحق رقم (٣)
اختصاصات
القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية
تصدق عليها من مجلس الدفاع المشترك في دور انعقاده السادس غير الاعتيادي
في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦٥م

القيادة العربية الموحدة:

- هي جهاز عسكري عربي مشترك لتخطيط وادارة عمليات قوات الدول العربية الموضوعة تحت قيادتها وتنسيق جهودها العسكرية في معركتها المشتركة ضد اسرائيل ويرأسها القائد العام للقوات العربية الموحدة وتتبع مجلس ملوك ورؤساء الدول العربية عن طريق مجلس الدفاع المشترك.

- تعمل القيادة الموحدة على أساس توجيهات مجلس الدفاع المشترك - وتتولى قيادة القوات الموضوعة تحت امرتها عن طريق قيادات القوات المسلحة/ هيئات الأركان العامة/ قادة الجبهات/ التشكيلات.

الاختصاصات الأساسية للقيادة الموحدة:

تتولى القيادة المهام التالية:

أ - التخطيط للعمليات العربية المشتركة ضد اسرائيل طبقاً لتوجيهات مجلس الدفاع المشترك بما في ذلك اقتراح الخطط والاجراءات اللازم اتخاذها لمقابلة المواقف المحتملة واصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ الخطط المصدق عليها والتصديق على خطط القيادات المختصة.

ب - ادارة عمليات القوات العربية المشتركة طبقاً للخطط الموضوعة.

ج - الاشراف على اعداد القوات للقتال واستكمال احتياجاتها واعاشتها في مناطق عملياتها واعداد مسارح العمليات وذلك عن طريق القيادات المعنية.

د - تنظيم الانفاق من الاعتمادات المشتركة التي تساهم فيها الدول لأغراض التجهيزات العسكرية.

هـ - تنسيق التعاون بين الدول العربية بالنسبة لتوفير احتياجات قواتها.

و - العمل على توحيد النظم المعمول بها في قوات الدول العربية الأعضاء.

التنظيم العام:

القائد العام ورئيس الأركان والشعب المختلفة اللازمة (العمليات والتدريب والاستخبارات والتنظيم والادارة والشؤون الادارية... الخ) كأي قيادة على هذا المستوى.

ملحق رقم (٤)
صلاحيات القائد العام
للقيادة العربية الموحدة ومسؤولياته

هو القائد المعين باتفاق الدول العربية لقيادة قواتها الموضوعة تحت امرة القيادة العربية الموحدة وتخطيط استخدامها طبقاً للتوجيهات الاستراتيجية والسوقية (التعبوية) الصادرة من مجلس الملوك والرؤساء أو لجنة رؤساء الوزارات وادارة عملياتها أثناء الحرب واعدادها للقتال أثناء السلم والاشراف على تجهيز مسارح العمليات المنتظرة واختصاصاته:

١ ـ وضع خطط العمليات المشتركة بناء على التوجيهات الصادرة من مجلس الملوك والرؤساء أو لجنة رؤساء الوزارات.

٢ ـ دراسة المواقف المحتمل التعرض لها في محيط الدول العربية وعرض اقتراحاته على مجلس الملوك والرؤساء أو لجنة رؤساء الوزارات للحصول على التوجيهات اللازمة لمقابلة هذه الاحتمالات.

٣ ـ اعداد توجيهات العمليات اللازمة لتنفيذ الخطط الموضوعة.

٤ ـ التصديق على قرارات وخطط قادة الجبهات والجيوش أو التشكيلات الموضوعة تحت امرة القيادة.

٥ ـ ادارة عمليات الجبهات والجيوش أو التشكيلات الموضوعة تحت قيادته أثناء المعركة.

٦ ـ اطلاع الجهاز المفوض من مجلس الملوك والرؤساء على الموقف العسكري أولاً بأول.

٧ ـ اعداد القوات للقتال واستكمال كافة احتياجاتها وتجهيزاتها والوصول بكفاءتها القتالية وتدريبها لتصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق المهام المكلفة بها.

٨ ـ اعداد مسارح العمليات بما في ذلك طرق المواصلات ووسائل الاتصال والقواعد الجوية والبحرية والإدارية والتحصينات لخدمة عمليات القوات وذلك عن طريق القيادات المختصة.

٩ ـ اعداد التحضيرات اللازمة لإعاشة القوات.

١٠ ـ اصدار التعليمات والتوجيهات الفورية التي تمليها المواقف الطارئة والخاصة بالاستعداد لتنفيذ خططه ويشمل ذلك رفع درجات استعداد القوات وعمل التحركات التعبوية (السوقية) تمهيداً لبدء العمليات.

ملحق رقم (٥)
مجمل مختصر
للأعمال التي قامت بها القيادة العربية الموحدة
منذ نشأتها حتى نهاية فترة قيادة الفريق أول/ علي علي عامر

١ ـ بدأت مزاولة اختصاصاتها من نيسان (ابريل) ١٩٦٤.

٢ ـ أتمت اجراءات إنشاء القيادة.

٣ ـ بدأت في دراسة لتحديد حجم القوات التي توضع تحت امرتها ثم أصدرت الأوامر اللازمة لذلك بعد التصديق على هذا الحجم.

٤ ـ أتمت الدراسات اللازمة لاستكمال حجم القوات الجوية والدفاع الجوي في دول المواجهة.

٥ ـ الاعداد لمؤتمرات الملوك والرؤساء العرب.

٦ ـ قامت الدول المعنية في تنفيذ البرنامج المحدد من القيادة والخاص بتعزيز القوات تحت اشرافها.

٧ ـ اقترحت الدعم اللازم للقوات البرية والجوية والدفاع الجوي لبعض الدول من شقيقاتها الدول العربية الأخرى ولحين استكمال الدول المحتاجة للدعم لقواتها اللازمة.

٨ ـ اقترحت القيادة السماح بدخول قوات عربية (بناء على خططها) لبعض الدول الأخرى لدعم قواتها لحين استكمال مرتبات هذه الدول ولقد وافقت بعض هذه الدول بعد الحصول على موافقة السلطات التشريعية بينما لم توافق دول أخرى على تواجد قوات عربية للعمل على أراضيها.

٩ ـ نظمت طلبات الدول للتعزيزات العسكرية والتسليح وتكاليف اعاشة القوات.

١٠ ـ اقترحت القيادة تطبيق نظام التجنيد الإجباري في بعض الدول لضغط النفقات ولتوفير التشكيلات الاحتياطية.

١١ ـ تم دراسة معاهدة الدفاع المشترك وتقدمت القيادة بمقترحاتها للتعديل حيث لم يوافق عليها.

١٢ ـ تم اقرار اختصاصات القيادة العربية الموحدة من مجلس الدفاع المشترك في أيار (مايو) ١٩٦٥.

١٣ ـ أصدرت أوامرها للجبهات العربية المختلفة لحشد القوات ومركزتها في المحلات المخططة لذلك.

١٤ ـ وضعت الخطط اللازمة لتحقيق الدفاع عن الدول المحيطة باسرائيل.

١٥ ـ تم مناقشة برامج التسليح المقدمة من الدول وتم التصديق عليها.

١٦ ـ تم الموافقة على خطة تشكيل وتنظيم وتسليح واعاشة جيش التحرير الفلسطيني بعد المناقشة مع اللجنة المختصة من المنظمة.

١٧ ـ اقترحت زيادة حجم القوات الجوية الموضوعة تحت امرة القيادة وخاصة المقاتلات مع التصريح لها بالعمل من أراضي دول أخرى حتى تتمكن من مواجهة التفوق الجوي المعادي.

١٨ ـ اقترحت القيادة العربية شكل التعاون الجوي بين الأردن وسوريا ولبنان وكان رأيها أن الفصل من الناحية الجوية بين جبهات المواجهة الاسرائيلية في هذه الدول مستحيل نظراً لأن السرعات الفائقة للطائرات الحديثة تتطلب مدى عمل واسع وهو ما لا يتوافر في أوضاع الحدود السياسية لهذه الدول لذا يقتضي الموقف إنشاء مجموعة عمليات جوية من دول المواجهة شرقي اسرائيل وتقوم هذه المجموعة بالسيطرة على أعمال قتال القوات الجوية لهذه الدول ضد عدو يدير قواته الجوية على جبهاتها الثلاث وفق نظام مركزي موحد ومندمج في جهاز عسكري واحد.

ولم تشكل هذه المجموعة وبدأت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وما زالت هذه المجموعة الجوية أملاً يرتجى. ولو شكلت هذه المجموعة قبل الحرب لاستطاعت أن تحمي سماء الجبهة الشرقية وقامت مقاتلاتها بعمليات تعرضية ناجحة.

١٩ ـ أتمت أعمال التنسيق اللازمة بين جيوش الدول العربية سواء من ناحية العمليات أو الشئون الادارية.

٢٠ ـ وضع تقرير موقف كامل لتحرير فلسطين وما يستلزمه ذلك من معدات وقوات واعتمادات مالية ووقت مع اقتراح قرار لاستخدام القوات العربية لتنفيذ ذلك (سبتمبر ١٩٦٤).

٢١ ـ المطالبة بدعم مشروع المجلس العلمي العربي لاستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية بسرعة دفع هذه الأبحاث لمقابلة النشاط الملموس في اسرائيل. في مجال الأبحاث العسكرية البكتريولوجية والكيماوية والذرية.

٢٢ ـ وبناء عن تخطيط القيادة وتوصياتها والرغبة الصادقة من الدول المعنية تطور الموقف في سنة ١٩٦٦ بقيام التشكيلات الجديدة التي صدرت في برنامج التعزيز العسكري وازدادت الطاقة العسكرية للدول المحيطة باسرائيل مما يؤمن حدودها وبما مكنها من صد الاعتداءات الاسرائيلية المحلية وخصوصاً في الأراضي المنزوعة السلاح.

٢٣ ـ تقدمت باقتراحاتها اللازمة لإعداد وتجهيز مسرح العمليات وخاصة طرق الاقتراب للقوات المشتركة من محلات تمركزها الأصلية إلى بلاد عربية أخرى. كما أوصت جامعة الدول العربية بوجهة نظرها في الأهمية العسكرية لأجزاء من شبكة المواصلات المدنية الجاري

انشاؤها تحت اشراف الجامعة ولإعطائها أسبقية من ناحية توقيت التنفيذ فقد أوصت بإعطاء أسبقية لمشروعين حيويين هما خط سكة حديد تبوك - معان - والطريق البري تبوك قلعة البدورة - معان.

٢٤ - متابعة تنفيذ مشروعات التعزيز والمرور على التشكيلات الجديدة لمراجعة مستوى تدريبها وتسليحها بواسطة ضباط من القيادة التابعين أصلاً للدول الممولة لصندوق الدعم.

٢٥ - دوام التقدم بتقارير الموقف عن تطور عملها والصعاب التي تلاقيها سواء إلى مؤتمر الملوك والرؤساء أو مجلس رؤساء الوزارات أو مجلس الدفاع المشترك موضحاً به ما تم تنفيذه فعلاً والصعاب التي أعاقت اتمام التنفيذ والمقترحات والتوصيات.

٢٦ - تقدمت باقتراح لإنشاء جهاز سياسي مفوض ومقيم في البلد التي تقيم فيه القيادة ليصدق على طلب القائد العام عند اتخاذ قرار الدخول في معركة شاملة مع اسرائيل رداً على عدوانها باحتلال جزء من أراضي أي دولة عربية ويكون قرار هذا الجهاز ملزماً لباقي الدول الأعضاء حيث لا يمكن أن يترك للقائد العام وحده حق البت في اقحام الدول المتحالفة في حرب - قدم هذا الاقتراح إلى مجلس رؤساء حكومات الدول والذي أحال بدوره إلى لجنة عقدت بالقاهرة على مستوى السفراء التي رأت أنه لا داعي لهذا الجهاز وأوكل هذا الأمر إلى مجلس الدفاع المشترك.

٢٧ - ساهمت القيادة في الإعداد لقرار مجلس الرؤساء والملوك العرب في دورته الثانية وهو القرار الذي حدد الهدف العربي في المجال العسكري وبأنه ذو مرحلتين(*):

هدف أولي عاجل:

هو تعزيز الدفاع العربي على وجه يؤمن للدول التي تجري فيها روافد نهر الأردن حرية العمل العربي في الأراضي العربية.

هدف قومي نهائي:

تحرير فلسطين.

وحدد لكل من الهدفين أسلوب لحشد الطاقات المتيسرة وفقاً لخطة تفصيلية.

٢٨ - أصدرت القيادة العربية الموحدة تنفيذاً لقرار مجلس الملوك والرؤساء العرب في دورته الثانية توجيهاتها بحشد القوات السعودية والعراقية في أماكن تمركز أمامية لدعم الدفاع عن الأردن ووضعت الخطط التفصيلية لتحركات هذه القوات إلى مراكز حشدها.

٢٩ - الاشراف على تدريب القوات السعودية والاطمئنان على مستوى التنسيق الاداري

(*) من القادة العرب المعاصرين الفريق أول عبد المنعم رياض، ادارة التوجيه المعنوي، القوات المسلحة المصرية.

لحشد متطلبات هذه القوات في مسرح العمليات الجديد في المملكة الأردنية.

٣٠ ـ تقدمت القيادة الموحدة إلى مؤتمر رؤساء وملوك الدول العربية الذي انعقد في الدار البيضاء في مستهل عام ١٩٦٥ بأن العرب غير قادرين وقتئذ على مواجهة اسرائيل ويجب أولاً أن يمهد جو صداقة سياسية بين العرب بعضهم البعض وأن تتخذ بجوار ذلك اجراءات دعم عسكري من الدول القادرة إلى الدول التي لم تستكمل بعد دعائمها العسكرية. هذه الرغبة من الاستفادة من أقصى جهد عسكري سياسي هي ما طالب بها الشهيد الفريق أول: عبد المنعم رياض والذي كان رئيساً لأركان القيادة العربية الموحدة قبيل عدوان حزيران (يونية) ١٩٦٧ قائلاً:

«أن التحالف العسكري بين الدول هو أرقى مظاهر التحالف السياسي» ومن ثم فإن تصفية الجو السياسي العربي هي الخطوة التمهيدية للعمل العربي العسكري المشترك.

٣١ ـ دفعت قيادة متقدمة من القيادة العربية الموحدة بقيادة الفريق/ عبد المنعم رياض إلى الأردن في الأول من حزيران (يونية) ١٩٦٧ جاء تشكيلها متأخراً بما لم يدع أمامها متسعاً للتخطيط والعمل وبذلك لم يكن في وسعها حقاً وصدقاً أكثر مما فعلت وهذا خطأ بين للسياسة العربية التي جنت على الجندية العربية قبل أن تجني عليها اسرائيل.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، سعد الدين. **الأقليات والطوائف في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر].

ـــ [وآخرون]. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

اسماعيل، صدقة يحيى. **الامكانيات النووية للعرب وإسرائيل ودورها في الصراع العربي الإسرائيلي**. بيروت: دار تمام، ١٩٨٣.

البدري، حسن. **التعاون العسكري العربي المشترك**. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٢.

ـــ [وآخرون]. **حرب رمضان: الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة اكتوبر ١٩٧٣**. ط ٤. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

براهيمي، عبد الحميد. **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٦**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٨٦.

ـــ. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٧**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٨٧.

ـــ. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨.

حسيب، خير الدين [وآخرون]. **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

حسين، عبد الله. **المسألة الحبشية**. القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٥.

حكيم، سامي. **ميثاق الجامعة والوحدة العربية**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦.

خليل، نوري عبد الحميد [وآخرون]. **الصراع العراقي الفارسي**. بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣.

الدردري، عبد الرزاق. **الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية**. تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥.

ربيع، حامد. **نظرية الأمن القومي العربي**. القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤.

سعيد، عبد المنعم. **العرب ودول الجوار الجغرافي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

ـــــ. **العرب ومستقبل النظام العالمي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

سعيد، عدلي حسن. **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

عابدين، عبد الحميد. **بين الحبشة والعرب**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٠.

عبد الوهاب، حسن حسين. **خلاصة تاريخ تونس**. ط ٥. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٦.

غيث، فتحي. **الإسلام والحبشة عبر التاريخ**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، [د. ت.].

كوانت، ويليام. **أمريكا والعرب وإسرائيل**. ترجمة عبد العظيم حماد. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠.

ماكيدي، كولين. **أطلس التاريخ الافريقي**. ترجمة مختار السيوفي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**. تحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٦.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**. تحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٧.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧**. تحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٨.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). **تقرير الأمين العام السنوي العاشر، ١٣٠٤ هـ - ١٩٨٣ م**. الكويت: المنظمة، ١٩٨٤.

موسى، أحمد. **ميثاق جامعة الدول العربية: بيان وتعليق**. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٨.

هلال، علي الدين. **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦.

هويدي، أمين حامد. **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

هيكل، محمد حسنين. **ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.

دوريات

أبو العزايم، كمال الدين. «الصناعة الحربية المصرية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى يومنا هذا.» **الدفاع**: العدد ١٤، ١٩٨٧.

إسماعيل، محمد حافظ. «أمن مصر القومي في عصر التحديات.» **الأهرام:** ١٩٨٧/١٠/٣١.
الأهرام: ١٩٧٦/٣/١، و١٩٨٧/٤/١٨.
البعث (دمشق): ١٩٧٥/١٠/٥.
حرب، أسامة الغزالي. «التطور التاريخي ودوافع الحرب.» **السياسة الدولية:** السنة ١٧، العدد ٦٣، كانون الثاني/يناير ١٩٨١.
الحوادث: ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.
«خطاب الرئيس أنور السادات في ضباط وأفراد الجيش الثالث الميداني والقيادات السياسية لمحافظة السويس.» **الأهرام:** ١٩٧٦/٣/٢٤.
الرأي العام (الكويت): ١٩٨٠/٣/١٥.
رسلان، أحمد فؤاد. «الصراع الدولي والأمن القومي.» **الدفاع:** العدد ٦، كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.
شاحاك، أمنون. «إسرائيل والشرق الأوسط على عتبة سنة ٢٠٠٠.» **هآرتس:** ١٩٨٦/١٢/٣١.
الشرق الأوسط (لندن): ١٩٧٩/١١/١٥.
عبد المجيد، وحيد. «الاتفاق الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل، والأبعاد وردود الفعل.» **المنار:** السنة ١، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥.
العرب (لندن): ١٩٧٩/٩/١٧.
العقاد، صلاح. «الأصول التاريخية للنزاع.» **السياسة الدولية:** السنة ١٧، العدد ٦٣، كانون الثاني/يناير ١٩٨١.
مسلم، طلعت أحمد. «انعكاسات الاصلاح على الأوضاع الاستراتيجية لدول حلف وارسو.» **السياسة الدولية:** السنة ٢٣، العدد ٨٩، تموز/يوليو ١٩٨٧.
المشاط، عبد المنعم. «البعد الأمني للصراع العربي الإسرائيلي.» **المنار:** العدد ٤، نيسان/ابريل ١٩٨٥.
معاريف: ١٩٨٥/٤/١١.
ميرجلان، البرت. «تأملات عسكري أوروبي حول الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي.» **المنار:** السنة ١، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥.
هيكل، محمد حسنين. «الطريق إلى رمضان.» **الأهرام:** ١٩٧٥/٥/١١.
الوطن (الكويت): ١٩٨٠/٣/٢١.

أوراق

ابراهيم، سعد الدين. «التباين في تطور القاعدة البشرية للكيانات القطرية.» (دراسة غير منشورة).
ـــــ. «التكوينات الطبقية في الدولة القطرية.» (دراسة غير منشورة).
ـــــ. «مجتمع الدولة القطرية.» (دراسة غير منشورة).

السيد سعيد، محمد. «حرب الكواكب بين أمريكا وإسرائيل والرد العربي.» القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧. (دراسة تحت النشر).
كابتسا، د. محاضرة ألقيت في المعهد الدبلوماسي، القاهرة، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧.
نوفل، بهي الدين محمد. «التضامن العسكري العربي: ماضيه وحاضره.» (دراسة غير منشورة).
ــــ وعبد الرزاق الدردري. «نحو تضامن عسكري عربي.» (دراسة غير منشورة).

مؤتمرات وندوات

جامعة القاهرة. قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت. قسم العلوم السياسية، ومجلة العلوم الاجتماعية. ندوة التوقعات المستقبلية للحرب العراقية الايرانية، القاهرة، ٢٥ ـ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.
دورات مجلس الدفاع المشترك. جامعة الدول العربية. (دورات مختلفة)
المؤتمر العربي للثروة المعدنية، ٥، الخرطوم، ١٧ ـ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٨٥.

٢ ـ الأجنبية

Books

Bestland, Alan C.G. and Harm J. de Bliff. *African Survey*. London: Wiley, 1977.
Cordsman, Anthony H. *The Gulf and the Search for Strategic Stability*. London: Mansell Publishing, Ltd., 1984.
Harkavy, Robert E. *Great Power Competition for Overseas Bases the Geopolitics of Access Diplomacy*. New York: Pergamon Press, 1982.
Hopkins, N.S. and Saad Eddin Ibrahim. *Arab Society*. Cairo: American University in Cairo Press, 1985.
Hussein (King of Jordan). *My «War» with Israel*. Told to, with additional material, by Vick Vance and Pierre Lewis. Translated from the French by June P. Wilson and Walter B. Michaels. London: Owen, 1969.
International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance, 1986-1987*. London: IISS, 1986.
——. *The Military Balance, 1988 - 1989*. London: IISS, 1988.
Junston, Bill. *Modern Fighters and Attack Aircraft*. London: Salamander Books, Ltd., 1980.
——. *USAF, the Modern US Air Force*. London: Salamander Books, Ltd., 1982.
Kidron, Michael and Dan Smith. *The War Atlas, Armed Conflicts, Armed Peace*. London: Heinemann, 1983.
Murray, Douglas J. and Paul R. Viotti (eds.). *The Defence Policies of Nations*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1982.
Schroeer, Dietrich. *Directed Energy Weapons and Strategic Defence: A Primer*. London: International Institute for Strategic Studies, 1987.
Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *World Armaments and*

Disarmament: SIPRI Yearbook, 1984. London: Taylor and Francis, 1984.
——. *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1985.* London: Taylor and Francis, 1985.
——. *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1986.* London: Taylor and Francis, 1986.
United Nations (UN). Secretary General. *Nuclear Weapons.* London: Frances Printer, 1981.
United States. Department of Defense. *The Soviet Space Challenge.* Washington, D.C.: The Department, 1987.
White Paper on Treaty of Peace between Egypt and Israel. Cairo: Government Printing Office, 1984.

Periodicals

Defense and Foreign Affairs, Weekly: 3 August 1986, and 3-9 August 1987.
Englund, John. «The Doctrine of Competitive Strategies.» *Strategic Survey:* Summer 1987.
Herald Tribune: 7/5/1986.
Levran, Aharon and Zeev Eytan. «The Middle East Military Balance, 1986.» *Jerusalem Post:* 1987.
Oil and Gas Journal: 31 December 1984.

فهرس

(أ)

(ب)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

- الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٣٤٤ ص ـ ٧ $) .... د. هالة ابو بكر سعودي
- الهجرة الى النفط طبعة ثالثة (٢٤٠ ص ـ ٥ $) .... د. نادر فرجاني
- العرب وافريقيا طبعة ثانية (٨٢٤ ص ـ ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الطاقة النووية العربية عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص ـ ٣ $) .... د. عدنان مصطفى
- الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)) (٣٥٢ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ (٢٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... اعداد مروان بحيري
- التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣)) (٢٩٦ ص ـ ٨ $) .... د. محمد السيد سليم
- العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي (٧١٢ ص ـ ١٤ $) .... ندوة فكرية
- انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (٣١٢ ص ـ ٦ $) .... د. ابراهيم سعد الدين
ود. محمود عبد الفضيل
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص ـ ٢٠ $) .... ندوة فكرية
- الصراع العربي ـ الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية .... امين حامد هويدي
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الاول: المؤلفون ـ القسم الأول: بالعربية
(١٠٦٠ ص ـ ٢١ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية.
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الاول: المؤلفون ـ
القسم الثاني بالانكليزية والافرنسية (١٠٩٦ ص ـ ٢٢ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين
ـ القسم الأول: بالعربية (٤٠٠ ص ـ ٨ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين
ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (٣٦٨ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثالث:
الموضوعات (ثلاثة اقسام) (٣٢٧٢ ص ـ ٦٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- النظام الاقليمي العربي... طبعة خامسة جديدة ومطورة (٣٢٤ ص ـ ٦,٥٠ $) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية... طبعة ثالثة (٤٧٢ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)) (٤٠٠ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... د. محمود عبد الفضيل
- المواصلات في الوطن العربي... طبعة ثانية (٤٠٤ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- السياسة الامريكية والعرب... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
(٣٦٨ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١)) (٤٧٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٥٦ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية
- الامكانات العربية... طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٣ $) .... د. علي نصار
- صور المستقبل العربي... طبعة ثانية (٢١٢ ص ـ ٤ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- النظام الاجتماعي العربي الجديد.. طبعة ثالثة (٢٠٤ ص ـ ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم
- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة .. طبعة ثالثة (٨١٦ ص ـ ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠... طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢)) (٤١٦ ص ـ ٨,٥٠ $) .... د. مارلين نصر
- البعد التكنولوجي للوحدة العربية .. طبعة ثالثة (١١٦ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. انطوان زحلان
- القومية العربية والاسلام طبعة ثالثة (٧٨٠ ص ـ ١٥,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- التكامل النقدي العربي المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل طبعة ثالثة (٧٤٠ ص ـ ١٥ $) .... ندوة فكرية

- سلسلة التراث القومي: الاعمال القومية لساطع الحصري /٣ مجلدات
(٣١٢٤ ص ـ ٦٢,٥٠ $) ....
- مجلة المستقبل العربي: المجلدات السنوية ٩ سنوات (ثمن مجلدات السنة الواحدة ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨ ص ـ ٢ $) .... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $) .... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي، الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٢ $) .... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $) .... أحمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٢ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $) .... د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨)) (٣٦٨ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩) (٢٤٤ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. اسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص ـ دولار واحد) .... د. غسان سلامة
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ (١١) (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ ص ـ ٢ $) .... د. وليد عبد الحي
- رحّل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤)) (٣٢٤ ص ـ ٤ $) .... د. احمد طربين
- الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق (١٥) (٣٠٤ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. نظام محمود بركات
- الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (١٦) (٢٨٠ ص ـ ٣,٥٠ $) .... محسن عوض
- المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق (١٧) (١٨٠ ص ـ ٢ $) .... د. سميح مسعود برقاوي
- وحدة العرب في الشعر العربي (١٨) (٤٥٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... عبد اللطيف شرارة

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $) .... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٢٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)، (١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) .... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص ـ ٨ $) .... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) .... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨)) (٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل. طبعة ثانية، (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للامة العربية دراسة في الهوية والوعي. طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٢٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية امكانات التنمية في اطار وحدوي. طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) .... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين، طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... د. عبد الله عبد المحسن السلطان

طلعت احمد مسلم

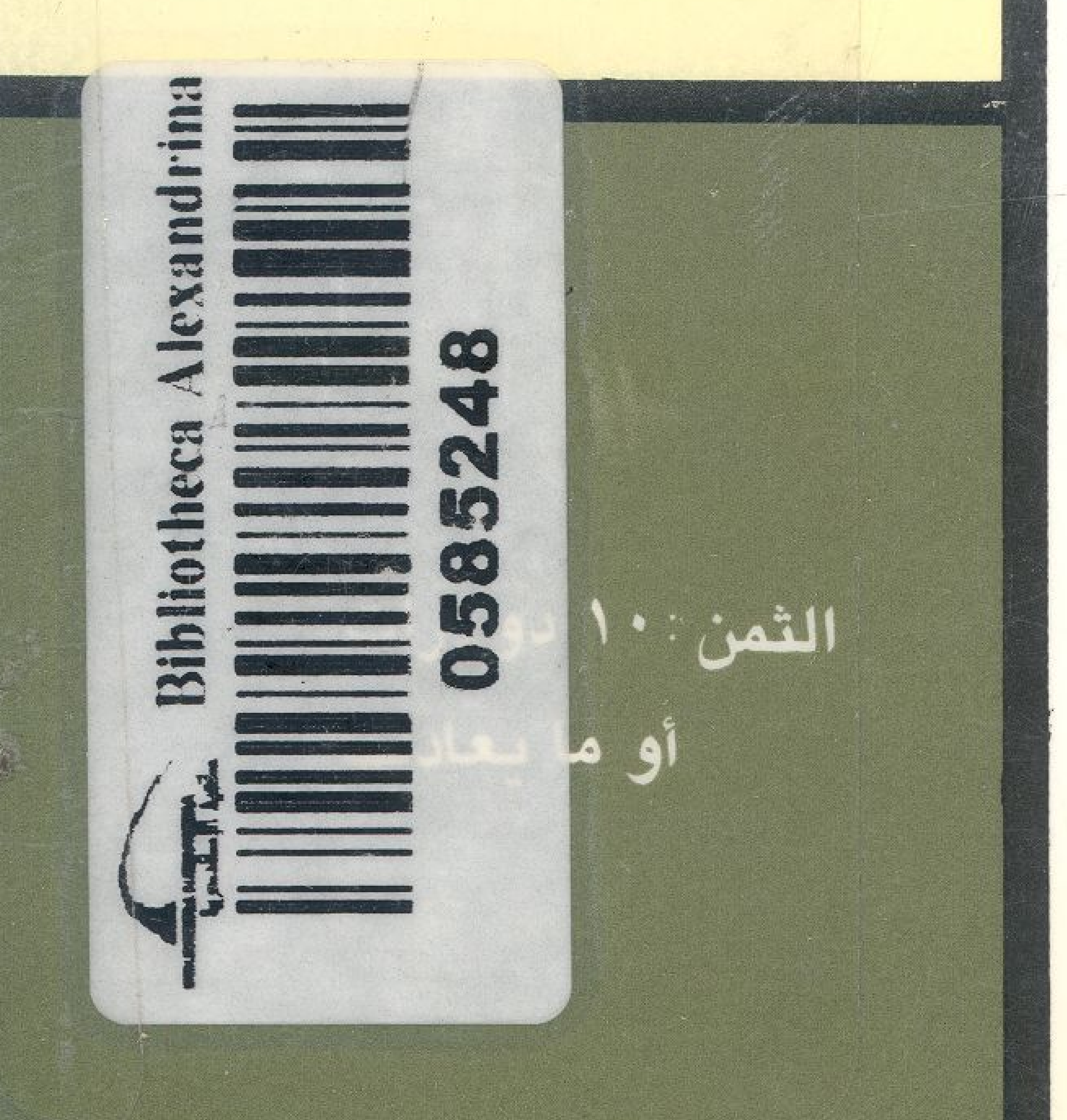
■ لواء أركان حرب متقاعد

■ حصل على دبلوم اكاديمية فرونز العسكرية العليا في الاتحاد السوفياتي وماجستير العلوم العسكرية، وزميل كلية الحرب العليا ـ أكاديمية ناصر العسكرية العليا

■ شغل عدة وظائف رئيسية في القوات المسلحة المصرية، بينها قيادة لواء ميكانيكي في حرب عام ١٩٧٣ ضد اسرائيل، وقيادة فرقة مشاة، والتدريس في الكلية الحربية

■ يعمل رئيساً لوحدة البحوث العسكرية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام

■ له العديد من المقالات والدراسات المنشورة عن السياسات العسكرية والاعتبارات الاستراتيجية والتعاون العسكري العربي والميزان العسكري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي.



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣